جامعة الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

رؤى اقتصادية

مجلة دورية أكاديمية محكمة ومتخصصة

تهتم بالرؤى الاقتصادية في مجال القضايا الاقتصادية المعاصرة وموضوعات التنمية المستدامة

المجلد السابع، العدد الثاني، ديسمبر 2017

ISSN 2253-0088 E-ISSN: 2437-0789 Legal deposit: N° 1125/2011

- نمذجة قياسية للعلاقة السببية بين الإنفاق العام على قطاع الصحة والنمو الاقتصادي في ظل قانون فاجنر(دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1995-2013).
- دور منظمة الجمارك العالمية في تجسيد اتفاقية تسهيل التجارة الدولية "برنامج Mercator"
- الغاز الطبيعي: طاقة عبور نحو التحول الطاقوي المستدام في الجزائر
- تأثير متغيرات البيئة المالية على اعادة هيكلة مصادر التمويل دراسة قياسية على شركات المساهمة الجزائرية)2015-2010(
- تطور عقود المشتقات المالية بالسوق المالي للأوراق المالية للكويت
- واقع الابتكارات المالية في البنوك: البنوك العمومية الجزائرية أنموذجا
- البنوك التجارية الجزائرية والتنمية المستدامة دراسة ميدانية بالبنك الوطني الجزائري (المديرية الجهوية بشار) خلال (2000 2015)
- مساهمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في تحقيق القيمة الاقتصادية وخلق المنفعة الاجتماعية "دراسة تحليلية ميدانية "
- أثر سياسات المسؤولية الاجتماعية على إدارة الموارد البشرية في المؤسسات الاقتصادية "دراسة لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية الوادي"
- دور عمليات التحسين المستمر في تحقيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة الاقتصادية ـدراسة حالة مؤسسة كوندور برج بوعريريج
- الإدارة البيئة في المؤسسات الصناعية الجزائرية بين الواقع ومتطلبات التنمية المستدامة " دراسة حالة مؤسسة الاسمنت بسطيف الجزائر"
- العجز الموازني واختلال منظومة التوازن الاقتصاديلله حقيقته وآليات تمويله لله (تفكيك مصطلحي حالة الجزائر 2001 -2014)
- مساهمة التحالف مع مراكز البحث العلمي في تعزيز الاكتساب المعرفي: دراسة ميدانية
- دور التعليم الإلكتروني في تطوير رأس المال الفكري للمؤسسات الاقتصادية "دراسة ميدانية لبعض المؤسسات بسطيف "
- دور التكوين الجامعي في تفعيل النية المقاولاتية لدى الطلبة (دراسة ميدانية لعينة من الطلبة بجامعة ورقلة)
- المعرفة السوقية والاستراتيجيات التنافسية في مؤسسات الأعمال الجزائرية للهدراسة تطبيقية على مؤسسة مناجم الفوسفات
- تسويق الخدمات الإدارية عبر الإعلام الاجتماعي "صفحة طلبة قسم الاقتصاد بجامعة تبسة نموذجا"
- دور السياحة الداخلية في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030
- الأهمية النسبية في مراجعة الحسابات وفقا لمعايير المراجعة الدولية
- الأدوار الحديثة للتدقيق الداخلي على ضوء مستجدات الإطار المرجعي الدولي للممارسات المهنية
- مسؤولية مراجعي الحسابات في اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية (دراسة ميدانية لعينة من مراجعي الحسابات في الجزائر)
- *La complémentarité entre l'audit interne et le contrôle de gestion comme un facteur d'amélioration des instruments de contrôle et de gestion, cas du group Algéro-Espagnole – FERTIAL- Etude expérimentale symétrie à un modèle hypothétique*
- *La Gestion des Risques Opérationnels Cas : Natixis Algérie*

www.univ-eloued.dz/roa/
www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/126

رؤى اقتصادية مجلة علمية نصف سنوية محكمة متخصصة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير جامعة الوادي المجلد السابع العدد الثاني ديسمبر 2017م

جامعة الوادي
Université D´El Oued

Roa Iktissadia Review

International and specialized academic journal, semi-annually published by:

the Faculty of the Sciences Economic, Commercial and management, University of Hamma Lakhther El-OUED - ALGERIA

مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري4.0 دولي. بواسطة RoaIktissadia Review

الناشر: جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي - الجزائر

مجلة رؤى اقتصادية

مجلة دولية نصف سنوية علمية محكمة، متخصصة، تهتم بنشر الأبحاث والدراسات المتعلقة بالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي

المجلد السابع، العدد الثاني، ـ ديسمبر 2017 ـ

Roa Iktissadia Review

International and specialized academic journal, semi-annually published by:
the Faculty of the Sciences Economic, Commercial and management, University of Hamma Lakhther Eloued- ALGERIA

P-ISSN: 2253-0088 E-ISSN: 2437-0789 Legal deposit: N° 1125/2011

الرئيس الشرفي

أد. عمر فرحاتي

رئيس التحرير

د. عقبة عبداللاوي

هيئة التحرير

أد. محمد بن بوزيان	أد. عبد المجيد قدي	أد. خالد جمال جعارات	أد إبراهيم بختي
أد. أحمد بلوافي	أد. خالد حسيني	أد. ناصر يوسف	أد محمد زرقون
أد. عبد المجيد إبراهيم	أد. إلهام يحياوي	أد. امحمد المنصوري	أد. خالد عبد الوهاب البنداري
أد. أوقاسي كمال	د. محمد يحضيه السملالي	أد. هشام حوري	أد. عريضة علي سالم
د. خليفة أحسين	د. نصر الدين حيمودة	د. جمال العمارة	د. فوزي محيريق
د. هشام غربي	د. لطفي مخزومي	د. إلياس شاهد	د. نور الدين جوادي

رئيس تحرير مجلة رؤى اقتصادية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

ص.ب: 789 ولاية الوادي 39000/ الجزائر

تلفاكس: 0021332133519

كل الأعمال والأبحاث ترسل وفقط عن طريق البوابة الجزائرية للمجلات العلمية

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/126

البريد الإلكتروني: roa.iktissadia@gmail.com

رؤى اقتصادية
Ro'a Iktissadia
المجلد السابع، العدد الثاني / ديسمبر 2018

الهيئة العلمية للمجلة

أد. أحمد بلوافي (جامعة الملك عبد العزيز / السعودية)
أد. أحمد لعماري (جامعة الحاج لخضر / الجزائر)
أد. بختي إبراهيم (جامعة قاصدي مرباح / الجزائر)
أد. بلقاسم زايري (أحمد بن بله / الجزائر)
أد. جميلة الجوزي (جامعة دالي إبراهيم / الجزائر)
أد. رابح زبيري (جامعة الجزائر)
أد. عبد الغني دادان (جامعة قاصدي مرباح / الجزائر)
أد. عبد السلام مخلوفي (جامعة طاهري محمد بشار/ الجزائر)
أد. عبد اللطيف مصيطفى (جامعة غرداية/ الجزائر)
أد. عبد المجيد قدي (جامعة دالي إبراهيم / الجزائر)
أد. علي كساب (جامعة دالي إبراهيم / الجزائر)
أد. علي يوسفات (جامعة أحمد دراية/ الجزائر)
أد. عمر عزاوي (جامعة قاصدي مرباح / الجزائر)
أد. كمال لدرع (جامعة الأمير عبد القادر / الجزائر)
أد. محمد المكليف (جامعة محمد الخامس/المغرب)
أد. محمد براق (المدرسة العليا للتجارة / الجزائر)
أد. محمد قويدري (جامعة عمار ثليجي / الجزائر)
أد. مداني بن بلغيث (جامعة قاصدي مرباح / الجزائر)
أد. مراد زايد (جامعة دالي إبراهيم / الجزائر)
أد. مسعود بوضياف (جامعة المنار/ تونس)
أد. منور أوسرير (جامعة امحمد بوقرة / الجزائر)
أد. يحي سعيدي (جامعة محمد بوضياف/ الجزائر)
أد. نوال بن عمارة (جامعة قاصدي مرباح / الجزائر)
أد. كمال أقاسي (جامعة عبد الرحمن ميرة / الجزائر)

أد. لخضر مرغاد (جامعة محمد خيضر/ الجزائر)
أد. عبد القادر خليل (جامعة يحي فارس/ الجزائر)
أد. رابح بوقرة (جامعة محمد بوضياف/ الجزائر)
د. إلياس الشاهد (جامعة الشهيد حمه لخضر/ الجزائر)
د. ظاهر القشي (جامعة جدارا/ الأردن)
د. برزان ميسر الحامد (جامعة الموصل/ العراق)
د. خالد عبد الوهاب البنداري (جامعة العلوم والتكنولوجيا/ مصر)
د. أمال رحمان (جامعة محمد خيضر / الجزائر)
د. نورالدين حامد (جامعة محمد خيضر/ الجزائر)
د. عيسى دراجي (جامعة الجيلالي بونعامة/ الجزائر)
د. فوزي محيريق (جامعة الشهيد حمه لخضر/ الجزائر)
د. عطاالله بن مسعود (جامعة زيان عاشور/ الجزائر)
د. لخضر عدوكة (جامعة مصطفى اسطمبولي/ الجزائر)
د. مراد علّة (جامعة زيان عاشور/ الجزائر)
د. علي قابوسة (جامعة الشهيد حمه لخضر/ الجزائر)
د. محمد أوضبجي (جامعة القاضي عياض/المغرب)
د. هشام لبزة (جامعة الشهيد حمه لخضر/ الجزائر)
د. ياسر المشعل (جامعة دمشق / سورية)
د. يوسف ناصر (الجامعة الإسلامية العالمية / ماليزيا)
د. يونس زين (جامعة الشهيد حمه لخضر/ الجزائر)
د. فرحات عباس (جامعة محمد بوضياف/ الجزائر)
د. الأزهر عزه (جامعة الشهيد حمه لخضر/ الجزائر)
د. عبد الرحمان بن سانية (جامعة غرداية/ الجزائر)

الرؤيا العامة

دورية أكاديمية محكمة دولية ومتخصصة، نصف سنوية، تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي.

ترمي مجلة رؤى اقتصادية إلى الإسهام في تطوير المعرفة ونشرها، وذلك بنشر البحوث العلمية الأصيلة والمراجعات العلمية، في مجالات البحوث والدراسات في الاقتصاد والتسيير والتجارة.

اهتمامات المجلة

تعنى المجلة بنشر ما يأتي:

1. البحوث العلمية الرصينة في مجالات التخصص.
2. البحوث والدراسات النقدية التي تتصل بالإصدارات في مجالات التخصص التي تعنى بها المجلة.
3. البحوث والتقارير والترجمات العلمية، وعرض الكتب الجديدة ومراجعتها.

شروط النشر

1. أن يكون البحث أصيلا، ولم يسبق نشره، ويقدم الباحث تعهداً بذلك.
2. ألا يكون البحث مقدماً للنشر في مجلة أخرى.
3. لا يجوز نشر البحث في مكان آخر بعد إقرار نشره في مجلة رؤى اقتصادية إلاّ بعد الحصول على إذن كتابي بذلك من رئيس التحرير.
4. موافقة الباحث على نقل حقوق نشر البحث كافة إلى المجلة، وإذا رغبت المجلة في إعادة نشره، فإن عليها أن تحصل على موافقة مكتوبة من صاحبه.
5. حصول الباحث على الإذن المناسب لاستخدام مادة سبق نشرها.

6 . تعريف الباحث بمصادر دعم بحثه.

7 . يمنح الباحث نسخة ورقية ونسخة الكترونية من المجلة.

8. تخضع كل المساهمات في المجلة للتحكيم العلمي من طرف محكمين، ويبّلغ الباحث بنتائج التحكيم والتعديلات المقترحة من قبل المحكمين إن وجدت، فور استلام ردود كل المحكمين.

9 . أصول البحث التي تصل إلى المجلة لا تردَ سواء نشرت أم لم تنشر.

10. جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن آراء كاتبيها ، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة.

11. على الباحثين الالتزام بأخلاقيات النشر المعتمدة من طرف المجلة

12. ترسل المقالات وتوجه المراسلات عن طريق البوابة الجزائرية للمجلات العلمية، ولا تُقبل الدراسات المرسلة خلافا لذلك من، خلال الرابط الآتي:

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/126

13. يتوجب إرسال نسخة ثانية من المقال مرفقة بالتعهد واستمارة المعلومات على البريد الإلكتروني للمجلة:

roa.iktissadia@gmail.com

14.على صاحب المقال متابعة سير عملية نشر مقاله، من خلال موقع المجلة أو البوابة الجزائرية للمجلات العلمية من خلال الروابط الآتية:

www.univ-eloued.dz/roa/
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/126

لغة النشر: تنشر البحوث في المجلة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية.

متطلبات النص المقدم للنشر

1. تكون المساهمات مختصرة بقدر الإمكان، بحيث لا تتجاوز الأوراق والدراسات المقدمة عشرون صفحة، بما فيها المصادر والجداول والرسوم التوضيحية. كما لا تزيد مراجعة الكتب والتقارير على العشر صفحات .

2. يكتب الباحث اسمه وجهة عمله ووظيفته على ورقة مستقلة مع ذكر عنوان المراسلة وأرقام الهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني. وفي حالة وجود أكثر من مؤلف يتم مراسلة الاسم الذي يرد أولاً في ترتيب الأسماء.

3. أن يحوي البحث ملخص بلغة البحث وباللغة الإنجليزية في صفحة واحدة في حدود (150) كلمة لكل ملخص، كما يجب تقديم عنوان المساهمة البحثية باللغتين. ويجب تصنيف المقال حسب الترميز Jel، لمزيد من التوضيح أنظر أحد الرابط الآتي:

http://www.aeaweb.org/journal/jel_class_system.php

4. تقدم البحوث مطبوعة وفقا لقالب المقال، مع ضرورة الالتزام بالشروط والخصائص المنهجية والشكلية المفصلة والموضحة ضمن قالب المجلة. المتاح من خلال البوابة الجزائرية للمجلات العلمية أو من خلال الرابطين الآتيين:

تحميل القالب للغة العربية

http://www.univ-eloued.dz/roa/images/doc/M%20AR%20IMRAD.doc

تحميل القالب للغة الأجنبية

http://www.univ-eloued.dz/roa/images/doc/M%20LA%20IMRAD.doc

5. يتوجب تحرير المقال وفق النمط *IMRAD*، بحيث يشتمل على (تمهيد، الإطار النظري والدراسات السابقة، الطريقة والأدوات والمعطيات المجمعة، تحليل وتفسير النتائج، الخلاصة، الملاحق، الإحالات والمراجع)، كما هو مُبين في قالب المقال. ولا تُقبل أي دراسة معدة خلافا لهذه المنهجية.

6. لا يتجاوز عدد الصفحات خمسة عشر (15) صفحة، وخط المتن حجم 16 نمط Simplified Arabic، مع ضرورة الالتزام بباقي الشروط الشكلية الواردة في قالب المجلة.

7. تدرج الرسوم البيانية والأشكال التوضيحية في المتن، وتكون الرسوم والأشكال باللونين الأبيض والأسود وترقم ترقيماً متسلسلاً، وتكتب أسماؤهما والملاحظات التوضيحية في أسفلها.

8. توضع الهوامش في آخر الدراسة وترقم بالتسلسل حسب ظهورها، يجب أن يتفق الاقتباس والتوثيق مع المبادئ التوجيهية المشار إليها في قالب المقال.

9. كل الدراسات التي لا تلتزم بشروط النشر لا يتم توجيهها للتحكيم العلمي، وتعد بذلك مرفوضة.

الوثائق المطلوب تسليمها

1. تقدم البحوث نسخة الكترونية من خلال البوابة الجزائرية للمجلات العلمية ونسخة ثانية من خلال البريد الالكتروني للمجلة، وفق متطلبات النص المقدم للنشر وعلى برنامج *Microsoft Word* وفقاً لشروط النشر .

2. يرفق الباحث استمارة المعلومات المفصلة الموجودة ضمن صفحة شروط النشر بموقع المجلة على شبكة الانترنت. يمكن تحميل استمارة المعلومات من الرابط الآتي:

http://www.univ-eloued.dz/roa/images/doc/info.doc

3. رسالة طلب نشر البحث، وتعهد بالالتزام بأخلاقيات وشروط النشر.

يمكن تحميل التعهد من الرابط الآتي:

http://www.univ-eloued.dz/roa/images/doc/pro.doc

رؤى اقتصادية
Ro'a Iktissadia

المجلد السابع، العدد الثاني / ديسمبر 2018

المحتـــويات

1. نمذجة قياسية للعلاقة السببية بين الإنفاق العام على قطاع الصحة والنمو الاقتصادي في ظل قانون فاجنر(دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1995 -2013).	د. بحوصي مجدوب، د. سليماني إلياس، أ. عريس عمار جامعة طاهري محمد بشار ، الجزائر	27-13
2. دور منظمة الجمارك العالمية في تجسيد اتفاقية تسهيل التجارة الدولية "برنامج Mercator "	د..عبد القادر حليس / جامعة سطيف1 ، الجزائر	40-29
3. الغاز الطبيعي: طاقة عبور نحو التحول الطاقوي المستدام في الجزائر	د. أمال رحمان، أد. رابح خوني جامعة محمد خيضر، الجزائر	55-41
4. تأثير متغيرات البيئة المالية على اعادة هيكلة مصادر التمويل دراسة قياسية على شركات المساهمة الجزائرية (2015لـ2010)	د. غريب بولرباح، أ. .عبدالباقي بضياف،أ. فريد بن ختو جامعة قاصدي مرباح ، الجزائر	71-57
5. تطور عقود المشتقات المالية بالسوق المالي للأوراق المالية للكويت	د. حياة عوايجية، أد. مفتاح صالح جامعة محمد خيضر، الجزائر	86-73
6. واقع الابتكارات المالية في البنوك: البنوك العمومية الجزائرية أنموذجا	أ. أمال بوسواك، أد. بوريش هشام جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر	103-87
7. البنوك التجارية الجزائرية والتنمية المستدامة دراسة ميدانية بالبنك الوطني الجزائري (المديرية الجهوية بشار) خلال (2015لـ2000)	ط د . زاوي شهرزاد، د. بطاهر علي جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر	126-105
8. مساهمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في تحقيق القيمة الاقتصادية وخلق المنفعة الاجتماعية "دراسة تحليلية ميدانية "	د. فلاق محمد ، د. خرشي إسحاق، د. حدو سميرة أحلام جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر	147-127
9. أثر سياسات المسؤولية الاجتماعية على إدارة الموارد البشرية في المؤسسات الاقتصادية "دراسة لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية الوادى"	د. محمد الهادي ضيف الله، د. هشام لبزة جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر	164-149
10. دور عمليات التحسين المستمر في تحقيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة الاقتصادية " -دراسة حالة مؤسسة كوندور برج بوعريريج -	د. حبيبة عامر، جامعة برج بوعريريج، الجزائر د. عباس فرحات، جامعة مسيلة، الجزائر	183-165
11. الإدارة البيئة في المؤسسات الصناعية الجزائرية بين الواقع ومتطلبات التنمية المستدامة " دراسة حالة مؤسسة الاسمنت بسطيف الجزائر"	د. مهوات لعبيدي، جامعة الوادي، الجزائر د. بلال شيخي، جامعة بومرداس، الجزائر د. أسماء جرموني، جامعة أم البواقي، الجزائر	202-185
12. العجز الموازني واختلال منظومة التوازن الاقتصادي" حقيقته وآليات تمويله" (تفكيك مصطلحي حالة الجزائر 2001 -2014)	أ. عبد الجليل شليق، جامعة الوادي ، الجزائر أ.د عبد الوهاب دادن، جامعة ورقلة ، الجزائر	218-203
13. مساهمة التحالف مع مراكز البحث العلمي في تعزيز الاكتساب المعرفي: دراسة ميدانية	أد. وسيلة بن ساهل، جامعة بسكرة، الجزائر ط د. منى خلف، جامعة الوادي ، الجزائر	234-219

مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري 4.0 دولي. بواسطة Roa Iktissadia Review

http://www.univ-eloued.dz/roa/
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/126

رؤى اقتصادية
Ro'a Iktissadia

المجلد السابع، العدد الثاني / ديسمبر 2018

المحتـــويات

14. دور التعليم الإلكتروني في تطوير رأس المال الفكري للمؤسسات الاقتصادية "دراسة ميدانية لبعض المؤسسات بسطيف"	د. زواوي خالصة، د. بن خديجة منصف جامعة سوق أهراس، الجزائر	247-235
15. دور التكوين الجامعي في تفعيل النية المقاولاتية لدى الطلبة (دراسة ميدانية لعينة من الطلبة بجامعة ورقلة)	نفيسة خميس، عواطف محسن جامعة ورقلة، الجزائر	258-249
16. المعرفة السوقية والاستراتيجيات التنافسية في مؤسسات الأعمال الجزائرية "دراسة تطبيقية على مؤسسة مناجم الفوسفات	فريد راهم، فارس قاطر جامعة تبسة، الجزائر	270-259
17. تسويق الخدمات الإدارية عبر الإعلام الاجتماعي "صفحة طلبة قسم الاقتصاد بجامعة تبسة نموذجا"	د. عيسى بن شوري، جامعة تبسة، الجزائر د. داوي شيخ، جامعة الجزائر3 ، الجزائر	283-271
18. دور السياحة الداخلية في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030	د. عقون شراف / جامعة ميلة، الجزائر د. بوحديد ليلى / جامعة باتنة1 ، الجزائر	305-285
19. الأهمية النسبية في مراجعة الحسابات وفقا لمعايير المراجعة الدولية	د. الأزهر عزة، ط د. هادية متوح جامعة الوادي، الجزائر	317-307
20. الأدوار الحديثة للتدقيق الداخلي على ضوء مستجدات الإطار المرجعي الدولي للممارسات المهنية	كاشط منى، أد. بالراقي تيجاني جامعة فرحات عباس، سطيف -1، الجزائر	335-319
21. مسؤولية مراجعي الحسابات في اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية (دراسة ميدانية لعينة من مراجعي الحسابات في الجزائر)	د. محمد حولي، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر	353-337
29. *La complémentarité entre l'audit interne et le contrôle de gestion comme un facteur d'amélioration des instruments de contrôle et de gestion, cas du group Algéro-Espagnole – FERTIAL- Etude expérimentale symétrie à un modèle hypothétique*	*AMARA Meriem; ELHADJE Ameur* *University of Mohamed Khaider, Algeria*	371-355
30. *La Gestion des Risques Opérationnels Cas : Natixis Algérie*	*TARI Mohamed Larbi, REDDA Khadidja* *High School of Trade, Algeria*	394-373

مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري 4.0 دولي، بواسطة Roa Iktissadia Review

http://www.univ-eloued.dz/roa/
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/126

رؤى اقتصادية Ro'a Iktissadia

المجلد السابع، العدد الثاني / ديسمبر 2018

افتتاحية العدد

بمرتجى تطوير «البحث العلمي» بشكل عام في الجزائر وبلدان المنطقة العربية، قد لا نستطيع تجاوز فكرة أنه من المتعارف عليه عالميا، أن «البحث العلمي»، يتمتع بجملة من «المواصفات» الأكاديمية المشتركة بين كل دول العالم، مثل: القدرة على التعرف على الطبيعة، والالتزام بقضايا المجتمع، والعمل ضمن فريق بشفافية ومنهجية علمية رصينة، وتفعيل النقد، والإنتاجية المنظمة. وفي العديد من الدول، يتطلب نجاح مهمات «الباحث العلمي» ومسارات توطين مشروع «إعادة الهيكلة» لمنظومة «البحث العلمي».

ومن بديهيات العلم أنه لا تكتمل التجربة العلمية –بغض النظر عن روعة النتائج – إلا مع نشر النتائج. وفي الواقع يعتمد حجر الزاوية في فلسفة العلوم على افتراض أساسي يتمثل في وجوبية نشر الأبحاث الأصيلة. ويُمثل ذلك الأسلوب الذي يُمكّن من خلاله التحقق من المعرفة العلمية الجديدة، ومن ثمّ إضافتها إلى قواعد البيانات المتوافرة، والتي يُطلق عليها بالمعرفة العلمية.

يأتي هذا العدد من مجلة رؤى اقتصادية كأول عدد يصدر آليا عبر البوابة الجزائرية للمجلات العلمية، والتي تُعتبر مبادرة من أجل تنظيم إنتاج المعرفة عبر المجلات الوطنية، وجمع ما تفرّق من الجهود المبذولة في حقل النشر العلمي في الجزائر لسنوات، وفقا لفلسفة الوصول الحر، لتُشكّل البوابة بذلك قاعدة بيانات مفتوحة تضم مئات المجلات الوطنية على اختلاف مجالاتها وتخصصاتها تُمكّن الباحثين من الوصول إلى المعرفة العلمية دون أي عوائق أو حواجز، كما تُضفي مزيدا من الشفافية والمصداقية فيما تعلق بعمليات النشر ومراحل سيرها. وتُساهم البوابة في مرافقة وتطوير المجلات الجزائرية وتوجيها لتبني المعايير العلمية المعتمدة عالميا بمرتجى الارتقاء إلى مصاف المجلات المرموقة، وصولا نحو العالمية. وهي في عُمقها شبكة تعاون علمية وطنية ذات أبعاد إقليمية وعالمية، كشكّل مؤسساتي جديد، تساعد المؤسسات الجامعية والمراكز البحثية على تحقيق قدرة تنافسية أعلى في مجال البحث والنشر العلمي، تزامنا مع التحديات الناجمة عن العولمة والتحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة. وهو عمل –أي البوابة - مهم يتطلب من جانب جدية واهتماما ومتابعة وتطويرا وتقويما، كما يحتاج من جانب آخر لتظافر جهود وتعاون جهات مختلفة وشركاء فاعلين لتُؤتي أُكلها وتُحقق الأهداف المرجوة منها.

نمذجة قياسية للعلاقة السببية بين الإنفاق العام على قطاع الصحة والنمو الاقتصادي في ظل قانون فاجنر(دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1995-2013).

د. بحوصي مجدوب [1]
جامعة طاهري محمد،بشار- الجزائر
mahjoub_bahoussi@yahoo.fr

د. سليماني إلياس
جامعة طاهري محمد بشار-
iliesmc@hotmail.fr

أ. عريس عمار
جامعة طاهري محمد بشار-
ammar.aries18@gmail.com

Standard modeling of the causal relationship between public expenditure on the health sector and economic growth under the Vagner Act (Algeria Case Study 1995-2013).

Medjdoub Bahoussi & slimani ilyes & Ammar Aries

University of Taheri Mohamed - Bechar; Algeria

Received:19/02/2017 *Accepted: 29/05/2017* *Published: 31/12/2017*

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة السببية بين الانفاق على قطاع الصحة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995- 2013) في الأجلين القصير والطويل وكذا اختبار النظريات الاقتصادية المفسرة لهذه العلاقة، حيث أن قانون فاجنر Wagner's law يرى أن العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي هي علاقة أحادية الاتجاه، تتجه من النمو الاقتصادي إلى زيادة الإنفاق العام بصفة عامة والإنفاق العام على الصحة بصفة خاصة، في حين أن النظرية الكينزية ترى أن الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي من خلال آلية المضاعف الكينزي. وتركز هذه الدراسة على أسلوب التكامل المشترك، منهجية (سببية) جرانجر Causality) s'Granger) وكذا نموذج تصحيح الخطأ ECM، وقد أوضحت نتائج الاختبارات إلى أنه هناك علاقة سببية في الأجلين القصير والطويل في اتجاه واحد، تمتد من النمو الاقتصادي إلى الانفاق العام على قطاع الصحة، بينما لم يتم ملاحظة أي علاقة سببية من الانفاق العام على قطاع الصحة باتجاه النمو الاقتصادي، وهذا ما يتطابق ومضمون قانون فاجنر.

الكلمات المفتاحية: الانفاق العام على قطاع الصحة، النمو الاقتصادي، التكامل المشترك، العلاقة السببية.

الترميز الاقتصادي (jel): I19، C01، O23

Abstract:

The objective of the current study is to analyze the causality relationship between the government spending on the health Sector and economic growth in Algeria during (1995-2013) in the short and long term, and to test the economics' theories that explain this relation. So in Wagner's law there's the existence of causal relationship in one direction only from the gross domestic product (GDP) to the increase of public spending generally and the government health care spending particularly, while in the Keynes's theories is the opposite.

This study concentrated on: Co-integration, Granger causality and the Error Correction Model, and it found that there's a relationship causal from the gross domestic product (GDP) to the public spending on the health, while it's not observed any causality from the government health care spending to the economic growth in the short and long term, and this's correspondent with content Wagner's law.

***Key Words**: Health Care Expenditures, Economic Growth, co-integration, Causality relationship.*
(JEL) Classification: *C01, I19, O23.*

1. Author Correspondence, e-mail: *mahjoub_bahoussi@yahoo.fr*

تمهيد:

في ظل تزايد حجم الإنفاق العام على الصحة في مختلف دول العالم ومن بينها الجزائر وبالرغم من مختلف الدراسات والأبحاث الاقتصادية التطبيقية التي بثت وبالتحليل في موضوع العلاقة بين الإنفاق العام على قطاع الصحة والنمو الاقتصادي، إلا أن طبيعة هذه العلاقة واتجاهها مازالت محل جدل، ومن هنا برزت دوافع بحثية لتحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام الموجه لقطاع الصحة ومستوى الناتج الداخلي الإجمالي GDP، وكذا محاولة إثبات مدى تطابق مضمون قانون فاجنر على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(1995- 2013)، والذي ينص على أن العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي هي علاقة أحادية الإتجاه بحيث تتجه من النمو الاقتصادي إلى زيادة الإنفاق العام بصفة عامة والإنفاق العام على قطاع الصحة بصفة خاصة.

1. **إشكالية الدراسة: هل يمكن للإنفاق العام الموجه لقطاع الصحة أن يسبب الزيادة في النمو الاقتصادي بالجزائر؟**

وللإجابة على هذا التساؤل الرئيسي يقتضي الأمر أولا الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- هل هناك علاقة سببية قصيرة الأجل بين الإنفاق العام على قطاع الصحة والنمو الاقتصادي بالجزائر؟
- هل توجد علاقة سببية طويلة الأجل بين الإنفاق العام على قطاع الصحة والنمو الاقتصادي بالجزائر؟
- ما اتجاه العلاقة السببية بين الإنفاق العام على قطاع الصحة والنمو الاقتصادي بالجزائر؟

2. **فرضيات الدراسة:**

- توجد علاقة سببية قصيرة وطويلة الأجل بين الإنفاق العام على قطاع الصحة والنمو الاقتصادي؛
- هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه، تمتد من النمو الاقتصادي إلى الانفاق العام على الصحة وذلك في الأجلين القصير والطويل.

3. **أهمية الدراسة:** تبرز أهمية الدراسة من أهمية الموضوع، حيث أن فهم وإدراك الدور الاقتصادي لقطاع الصحة يسمح بمعرفة مدى مساهمة الصحة الجيدة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي أو العكس، وبذلك فإن الاستثمار في قطاع الصحة يمكن اعتباره كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية للدولة؛

4. **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الورقة البحثية إلى:

- بناء نموذج قياسي باستعمال اختبارات الاستقرارية، التكامل المشترك فضلا عن سببية جرانجر؛
- اختبار والتحقق من مسألة ما إذا كانت الزيادة في الانفاق العام على قطاع الصحة في الجزائر هي إحدى الأسباب أو العوامل المساهمة في الرفع من وتيرة النمو الاقتصادي أو العكس.

أولا. الإطار النظري والدراسات السابقة:

1. **الإطار النظري:**

1.1 الاستثمار في الصحة وعلاقته بالنمو الاقتصادي

كان ينظر فيما مضى للقطاع الصحي على أنه غير منتج وأن الاستثمار أو الإنفاق عليه يعد من قبيل النفقات التحويلية أو الاستهلاكية، غير أنه ومنذ بداية العقد الأول من الألفية الثالثة تغيرت النظرة إليه، حيث أصبح قطاع الصحة كقوة محركة لإحداث التطور الاقتصادي والاجتماعي، لذلك أعطيت له الأهمية البالغة من قبل العديد من الدول وقد ترجم ذلك في حجم النفقات العامة المخصصة لهذا القطاع ضمن موازناتها العامة.

2.1 مفهوم اقتصاديات الصحة: يهتم علم الاقتصاد بالتخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، نظرا لأن هذه الأخيرة تتميز بالندرة والتي تقابلها تعدد الحاجات ولا محدوديتها، ومن بين الحاجات الإنسانية نجد خدمات الرعاية الصحية والتي تمتاز بمجموعة من الخصائص والصفات تجعلها تختلف عن باقي الخدمات الأخرى، مما يخلق صعوبة لتطبيق النماذج والأسس الاقتصادية والتي يتم إسقاطها على باقي الخدمات، ومن هنا دعت الضرورة إلى إيجاد وتطوير فرع اقتصادي خاص يسمى باقتصاد الصحة والذي يبحث في كيفية تطبيق أدوات علم الاقتصاد على قضايا الرعاية الصحية، مما يساعد على عملية التحليل، وبذلك توجد هناك عدة تعاريف لاقتصاد الصحة والتي تختلف حسب نظرة الاقتصاديين وانتماءاتهم الفكرية حيث:

يرى كل من F.Guyot-P.Bonamow أن اقتصاد الصحة هو نوع من فروع المعرفة والذي يهدف إلى تعظيم النشاط الطبي، أي دراسة الشروط المثلى التي تمكن وتساعد على التخصيص الأمثل للموارد المتاحة، قصد تحسين ورفع الحالة الصحية للسكان، مع الأخذ بعين الاعتبار للقيود والعراقيل وكذا حدود الوسائل المتاحة[1].

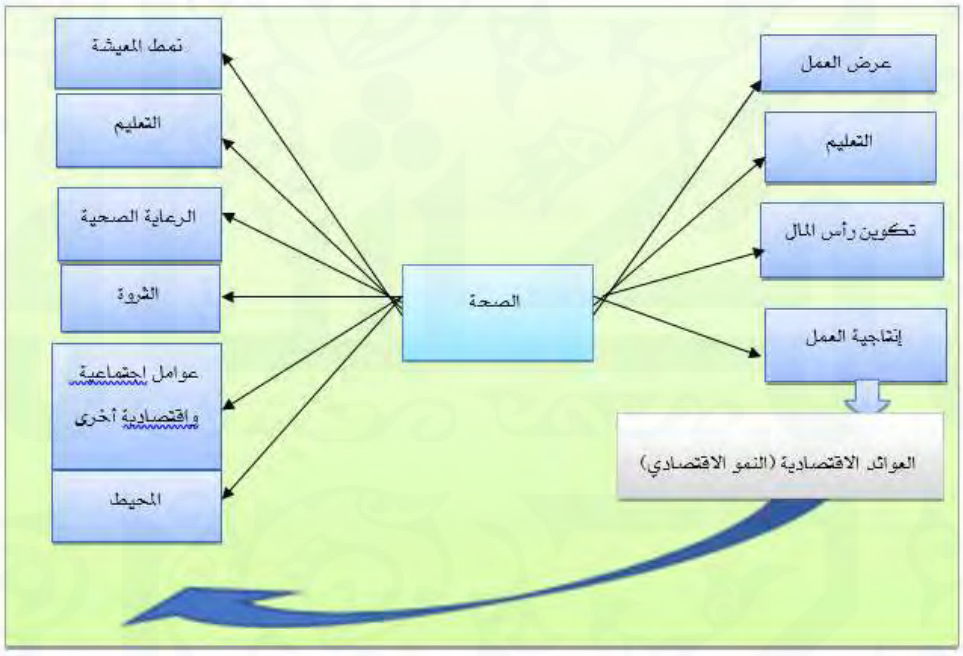
في حين يرى H. Guitton أن اقتصاد الصحة هو فرع جزئي يهتم بتكييف الإنسان مع الوسط الذي يحيط ويعيش فيه، أي تحقيق التوازن الأمثل بين الإيرادات والتكاليف[2].

3.1 إدراج بعد الصحة ضمن نماذج ودراسات النمو الاقتصادي:

تعتبر الصحة أو الإنفاق والاستثمار فيها من بين أهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي، فمن الطبيعي أن ترتبط الصحة الجيدة للأفراد بإنتاجيتهم وبأدائهم الاقتصادي، فالمجتمعات التي تشهد تحسنا في المستوى الصحي العام تحقق معدلات نمو مقبولة أو مرتفعة، في حين أن تفشي الأمراض وعدم الاهتمام بالرعاية الصحية يعرقل جهود التنمية ويضعف الأداء الاقتصادي في البلدان النامية[3].

ومن هنا يتضح أنه هناك قنوات لتأثير الإنفاق العام على الصحة على النمو الاقتصادي، كما هي موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): قنوات تأثير الإنفاق العام على قطاع الصحة على النمو الاقتصادي.



Source: Robert Price et al, Spending Efficiency in Health Care and Economic Growth, **OSAKA Economics Papers**, vol .58, N02, September 2008, p:57.

2. الدراسات السابقة:

1.2 الدراسات النظرية: يعتبر المفكر Mushkin (1962) أول اقتصادي تطرق لدور الإنفاق على الرعاية الصحية في دفع عجلة النمو الاقتصادي والذي حسبه فإن الصحة هي رأسمال، وبذلك فإن الاستثمار في الرعاية الصحية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي. وقد تم الأخذ بهذه الفكرة وتطويرها من قبل الاقتصادي Grossman سنة 1972، وذلك من خلال إنشائه لنموذج الطلب على الصحة الجيدة، حيث افترض أن الصحة تعد سلعة رأسمالية معمرة، وأن كل فرد هو منتج ومستهلك للصحة، كما افترض أيضا أن لكل فرد مخزون صحي يتناقص ويهتلك مع تقدمه في العمر، يحدث ذلك عند غياب الاستثمار في الصحة، شأنه في ذلك شأن أي سلعة رأسمالية أخرى وبذلك فإن الصحة تعتبر كنوع من أنواع رأس المال[4].

وفي سنة 1992 قام Mankiw et al بتطوير نموذج صولو للنمو الاقتصادي، وذلك بإضافة عنصر رأس المال محددين بذلك الأثر المعنوي الهام لهذه المتغيرات على النمو الاقتصادي.

كما قام اقتصاديون آخرون ببناء نماذج للنمو الاقتصادي، متضمنة لعنصر رأس المال البشري، ومن أمثال ذلك Barro (1996) حيث خص نموذجه بمدخلات رأس المال المادي البشري (مستوى التعليم، الإنفاق العام على قطاع الصحة وكذا عدد ساعات العمل)، وقد توصل من خلال ذلك إلى أن تحسن المؤشرات الصحية تؤدي إلى تحفيز الاستثمار في قطاع التعليم، كما أن الزيادة في رأس المال الصحي يزيد ويرفع من المستوى الصحي والذي ينعكس بالإيجاب على معدلات النمو الاقتصادي.

كما أولت نظرية النمو الداخلي والتي ازدهرت في العقدين الماضيين، هي الأخرى أهمية بالغة لموضوع الإنفاق والاستثمار في قطاع الصحة، حيث وبحسب هذه النظرية فإن الصحة بالنسبة للفرد لها وظيفة مزدوجة، فمن جهة فإن الصحة الجيدة تمثل قيمة للفرد (وهو الهدف الذي ينبغي الوصول إليه قدر الإمكان)، ومن جهة أخرى فإن الصحة الجيدة تعطي دخلا جيدا، وتزيد من رفاهية الأفراد.

وما يلاحظ على هذه النظرية، أنها ركزت على التعليم بدرجة أكبر من تركيزها على الصحة، وذلك راجع إلى الصعوبات في فصل أثر التعليم والصحة على الإنتاجية والنمو الاقتصادي.

وبخصوص نظرية شومبيتر للنمو الاقتصادي، فقد قامت بتحديد مختلف قنوات الإنتاج الفعال والمتمثلة في: العمر المتوقع المهارات، الابتكار وكذا التعليم، وذلك بهدف التعرف فيما إذا كان للتحسن في الحالة الصحية للفرد تأثير على معدل النمو الاقتصادي وذلك في الأجل الطويل.

2.2 الدراسات التطبيقية: هناك عدد من الدراسات التطبيقية، التي وعلى قلتها إلا أنها أشارت وأسهمت في إبراز أهمية التركيز على صحة الأفراد، لتحقيق الإنتاجية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي ومنها:

◆ **دراسة Schultz (1999) و Strauss & Thomas (1998):** وقد توصلوا إلى أن التمتع بالصحة الجيدة لها أثر إيجابي على القدرات التعليمية للأفراد، ويساهم ذلك في الحصول على مخرجات تعليمية جيدة، وهذا ما يزيد من فعالية تكوين رأس المال البشري وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي[5].

◆ **دراسة Moyer & Weil (2001):** استخلصا فيها بأن التحسن في المستوى المعيشي له علاقة سببية في زيادة النمو الاقتصادي، وذلك في كل من البرازيل والمكسيك، كما أن الصحة تفسر ما نسبته 17% من التغير في نصيب الفرد من الدخل الوطني.

◆ **دراسة Bloom Canning & Sevilla (2004):** وقد توصلا من خلال اختبار أثر الصحة على النمو الاقتصادي وبناءا على قاعدة بيانات لمجموعة من الدول، إلى الأثر الإيجابي والمعنوية الإحصائية للصحة على معدلات النمو الاقتصادي.

◆ **دراسة Brigitte Dormont (2007):** والتي كانت بعنوان: "الإنفاق على الرعاية الصحية والنمو" حيث توصل فيها أن الأفراد الذين يتمتعون بصحة جيدة، يفترض أن يعملوا لساعات طويلة وبالتالي زيادة الإنتاجية، كما أن فترة الحياة الطويلة قد تحفز الأفراد للحصول على أكبر قدر من التعليم، وعليه فالصحة الجيدة سوف تساهم في إيجاد أفراد متعلمين أكثر إنتاجية كما أنها تشكل حافزا أو دافعا قويا للقيام بعملية الاستثمار وهذا ما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي[6].

◆ **دراسة William Jack & Maureen Lewis (2009):** وقد جاءت بعنوان: "الاستثمار في الصحة والنمو الاقتصادي"، وفيها تم إبراز أن العلاقة بين الصحة والنمو الاقتصادي تتصف بالغموض وذلك على المستوى الكلي، والسبب في ذلك يعود إلى الصعوبات في قياس وتقدير الصحة بالإضافة إلى صعوبات منهجية لتحديد العلاقة السببية.

أما على المستوى الجزئي، فإن علاقة الاستثمار في قطاع الصحة بالدخل والإنتاجية، هي علاقة قوية كما توصلت هذه الدراسة أيضا، إلى أن الإنفاق العام على الصحة يتوقف على جودة الخدمات الصحية وعلى التسيير الفعال لمختلف المؤسسات والهياكل الصحية.

وقد كان الهدف الأول لهذه الدراسة هو تشجيع الاستثمار في قطاع الصحة كون أن له تأثير مباشر على رفاهية السكان، والتي قد تؤدي بدورها إلى زيادة الدخل الوطني في الأجل الطويل[7].

◆ **دراسة Badi H, Baltagi & Francesco Moscone (2010):** ركزا من خلال بحثهما والذي عنون بـ: "الإنفاق على الرعاية الصحية والدخل"، على العلاقات الاقتصادية طويلة الأجل بين الدخل والإنفاق على الرعاية الصحية وذلك باستخدام بيانات لـ 20 دولة من منظمة التعاون الاقتصادي (OECD) خلال الفترة من 1971 إلى سنة 2004 وبصفة خاصة فإن هذه الدراسة تطرقت لخصائص التكامل المشترك بين الإنفاق العام على الرعاية الصحية والنمو الاقتصادي وقد توصلت إلى أن الرعاية الصحية ضرورية ولا تدخل ضمن الكماليات، وهي أمر حتمي لتحقيق النمو الاقتصادي[8].

◆ **دراسة Biswajit Maitra & C.K Mukhopadhyay (2012):** "تحليل دور الإنفاق العام على قطاع التعليم والصحة في تحقيق النمو الاقتصادي": حيث قام الباحثان بتطبيق دراستهما على 12 دولة آسيوية باستخدام اختبار جوهانسن للتكامل المشترك وكذا مختلف الأدوات والأساليب القياسية الحديثة[9].

وقد توصلا فيما يخص الإنفاق العام على قطاع الصحة وعلاقته بالنمو الاقتصادي إلى وجود تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الأجل بينهما، وأنه هناك علاقة سببية بين المتغيرين تتجه من الإنفاق العام على قطاع الصحة إلى النمو الاقتصادي، أي أن زيادة الإنفاق العام الصحي يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وذلك في كل من: بنغلاديش، النيبال، الفلبين، سنغافورة وسيريلانكا.

وعلى العموم وبناء على ما سبق فإن هذه الدراسات والأبحاث توصلت إلى وجود علاقة قوية وأثر إيجابي للصحة (أو الإنفاق العام الموجه لقطاع الصحة) على النمو الاقتصادي، وهذا ما سيتم إثباته أو نفيه في المحور الموالي وذلك من خلال دراسة لحالة الجزائر.

ثانيا. اختبار العلاقة السببية بين الإنفاق العام على قطاع الصحة والنمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1995-2013:

1. نموذج الدراسة القياسية: يقتضي قانون فاجنر أن السببية تتجه من الناتج الداخلي الخام إلى الإنفاق الحكومي فالزيادة في معدلات النمو الاقتصادي تؤدي حتماً إلى اتساع نشاط الدولة، ومن ثم زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، حيث يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الحاجة إلى رفع الانفاق الحكومي وإلى زيادة الموارد المتاحة للقطاع الحكومي لتمويل هذه الزيادة في الإنفاق عن طريق الموارد الإضافية الناتجة من النمو الاقتصادي[10]. حيث تبعا لذلك يعتبر الإنفاق العام متغير داخلي ودالة في النمو الاقتصادي وقد أدت طبيعة هذا القانون إلى تطوير خمسة نماذج مختلفة تم التحقيق فيها في ستينات القرن الماضي، ومع ذلك لا يوجد معيار حاسم لاتخاذ قرار حول أي واحدة من هذه الصيغ الأكثر قناعة وفاعلية لاختبار قانون فاجنر وهي على النحو الآتي:

Model 1	G=F(Y)	(Peacock – Wiseman 1969)
Model 2	G=F(Y/N)	(Goffman 1968)
Model 3	G/N=F(Y/N)	(Gupta, 1967, Michas 1975)
Model 4	G/GDP=F(Y/N)	(Musgrave 1969)
Model 5	G/GDP=F(Y)	(Modified p-w, (1967))

حيث أن: **G**: الإنفاق الحكومي الحقيقي؛

Y: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي؛

N: عدد السكان؛

G/N: حصة الفرد من الإنفاق الحكومي؛

Y/N: حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي؛

G/GDP: نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

بينما أوجد كينز علاقة بين زيادة الإنفاق العام ونمو الدخل الوطني من خلال آلية المضاعف الذي يوضح أثر الإنفاق الاستثماري على زيادة الدخل الوطني، عبر قدرته على خلق دخول فردية جديدة ومن ثم زيادة القوة

الشرائية. ومفهوم المضاعف في كل النماذج الكنيزية يستند على الميزة الخاصة للإنفاق العام وبالتالي فإن الإنفاق العام في أدبيات النمو وفقا لهذه الفرضية يعتبر كمتغير خارجي يؤدي إلى زيادة الدخل.

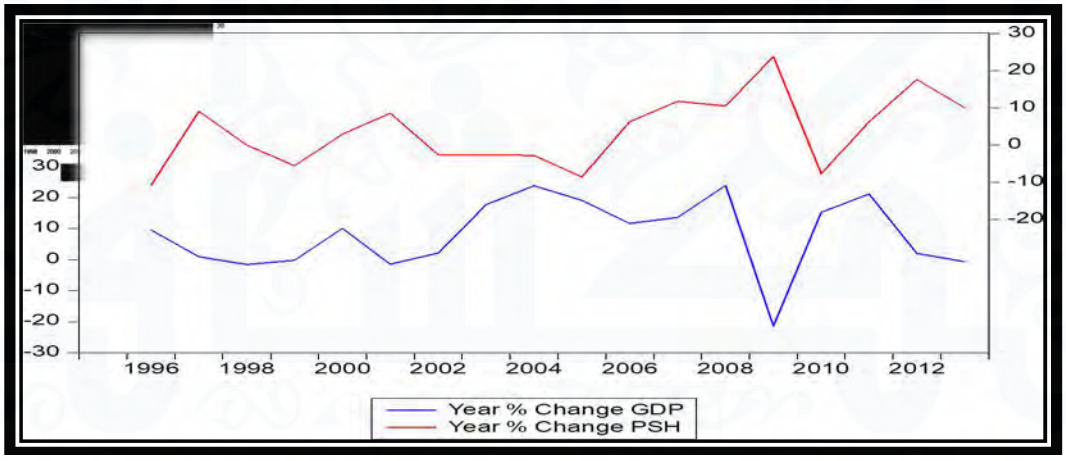
لذا فإن نظرية الطلب الفعال التي جاء بها كينز أكدت الأثر الايجابي للإنفاق العام التلقائي على النمو الاقتصادي لاسيما في مرحلة مبكرة من التنمية، وهو يعد أداة مهمة متاحة للحكومات لتحفيز النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستخدام الكامل للعمالة، لذا فإنه يفترض أن سببية العلاقة تمتد من الإنفاق الحكومي إلى الناتج الداخلي الخام، بمعنى أن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي كما تقترحه سياسات التوجه الكينزي.

هذا وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على بيانات لسلسلة زمنية سنوية للفترة(1995-2013)، لكل من نسب الإنفاق العام الصحي بالنسبة للناتج الداخلي الخام في الجزائر والمتحصل عليها من موقع البنك العالمي، وكذا نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي في الجزائر ومصدرها تقارير صندوق النقد الدولي، أما بالنسبة لمتغيرات الدراسة فسيتم التعامل مع متغيرين أساسيين وهما:

- **معدل النمو الاقتصادي:** والذي يقاس بمتوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي وسنرمز للسلسة بالرمز GDP؛
- **الإنفاق العام على الصحة:** وسيتم قياسه بنسبة الإنفاق على قطاع الصحة من الناتج الداخلي الاجمالي، وسنرمز للسلسة بالرمز (PSH) **P**ublic **S**pending on **H**ealth.

2. **التحليل الوصفي للسلاسل الزمنية**: يعبر الشكل الموالي على تغيرات الإنفاق العام على قطاع الصحة والنمو الاقتصادي بالجزائر خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم (02): تغيرات الإنفاق العام على قطاع الصحة والنمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1995- 2013.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على **تقارير البنك العالمي وصندوق النقد الدولي.**

إن قراءة وتتبع السلسلتين الزمنيتين اللتان تمثلان تطور الإنفاق العام على قطاع الصحة وتغيرات معدل النمو الاقتصادي في الفترة بين(1995 و 2013)، توحي أن الإنفاق العام على قطاع الصحة والنمو الاقتصادي بالجزائر يتجهان في نفس الاتجاه خلال كل فترات الدراسة، ففي الوقت الذي ينتعش فيه النمو الاقتصادي يرتفع حجم

الإنفاق العام على قطاع الصحة، وفي سنة 2008 فقد تم فيها تسجيل انخفاضا لمعدل النمو كما هو واضح في الشكل تبعها انخفاض في حجم الإنفاق العام على قطاع الصحة، وهذا لا يتنافى مع مضمون النظرية الاقتصادية التي تنص على أن هناك علاقة طردية بين معدل النمو الاقتصادي وتحسن الوضع الصحي، إلا أن تحديد اتجاهها بما يتوافق مع مضمون قانون فاجنر أو التحليل الكينزي سيتم باستخدام الاختبارات القياسية.

حيث يلاحظ أن معدلات النمو في الإنفاق العام على قطاع الصحة تفوق نسبيا معدلات النمو في الناتج الداخلي الخام ، وهذا ما يوحي بأنه هناك علاقة طويلة المدى قائمة بين النفقات العامة كمتغير داخلي والنمو كمتغير خارجي يؤثر فيه، وهذا ما يتطابق ومضمون قانون فاجنر وإن كنا هنا بصدد حكم مسبق على اتجاه العلاقة، إلا أن ذلك يبقى مجرد تحليل ينبغي اختباره وإثباته بإجراء دراسة قياسية لمتغيرات الدراسة.

3. تقدير النموذج الخطي البسيط لمعدل النمو الاقتصادي بدلالة الإنفاق العام على قطاع الصحة:

تم تقدير معادلة خط انحدار لوغاريتم معدل النمو على لوغاريتم الإنفاق العام على قطاع الصحة وتكون معادلة خط الانحدار على النحو التالي: $GDP_t = C(1) + C(2)(PSH_t) + e_t$

حيث: C و α معالم النموذج مقدرة بطريقة المربعات الصغرى، و e_t تمثل سلسلة البواقي أو الأخطاء. وبالاستعانة ببرنامج "Eviews 8.0" تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تقدير النموذج الخطي البسيط.

$GDP_t = C(1) + C(2)(PSH_t) + e_t$

	قيمة المعامل	الخطأ المعياري	إحصائية t	القيمة الاحتمالية
C (1)	-2036.254	961.7730	-2.117188	0.0493
C (2)	1247.638	228.3066	5.464748	0.0000

R-squared	0.637244	Mean dependent var	3085.629
Adjusted R-squared	0.615906	S.D. dependent var	1517.517
S.E. of regression	940.4867	Akaike info criterion	16.62997
Sum squared resid	15036760	Schwarz criterion	16.72939
Log likelihood	-155.9847	Hannan-Quinn criter.	16.64680
F-statistic	29.86347	Durbin-Watson stat	0.722526
Prob(F-statistic)	0.000042		

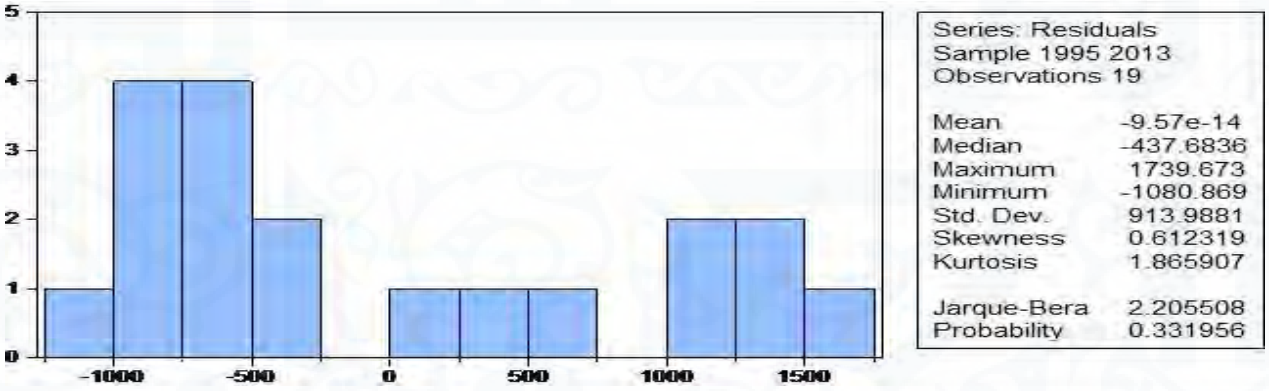
المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 8.0.

من خلال نتائج التقدير تبدو معالم النموذج معرفة ومعنوية إحصائيا (prob=00)، ومعامل التحديد (R^2=0.64) يعني أن 64٪ من معدل النمو الاقتصادي تفسر في هذا النموذج بدلالة الإنفاق العام على قطاع الصحة والنسبة المتبقية تفسر بدلالة متغيرات أخرى لم تدرج في هذا النموذج، وهي نسبة متوسطة (أقل من 65٪) تضعف نسبيا من مقدرة هذا النموذج في تفسير معدل النمو الاقتصادي بدلالة الإنفاق العام على قطاع الصحة، كما أن النموذج مقبول إحصائيا بشكل عام لأن (prob F-stat =00).

إلا أن (DW stat=0.72) وهي قيمة تقترب من الصفر وبعيدة عن 02 مما يدل على احتمال وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء وهو ما يتنافى مع الفرضيات الأساسية التي تقوم عليها طريقة المربعات الصغرى المستخدمة في التقدير، ويمكن الكشف عنه باستخدام الاختبارات التالية:

1.3 **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي**: يوضح الشكل التالي اختبار jarque-bera للكشف عن طبيعة توزيع البواقي للنموذج المقدر.

الشكل رقم (03): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 8.0.

توضح النتائج المتحصل عليها أن القيمة الاحتمالية لاختبار jarque-bera هي (0.3319) وهي قيمة أكبر من: 0.01 0.05، 0.1، أي أن النموذج معنوي، إلا أن التوزيع الطبيعي يأخذ شكل غير متجانس (لم يأخذ شكل هرم)، مما يعني قبول فرض العدم الذي ينص على أن البواقي لا تتبع توزيعا طبيعيا.

2.3 **اختبار الارتباط الذاتي للبواقي**: يوضح الجدول التالي نتائج اختبار LM للكشف عن مدى وجود ارتباط ذاتي للبواقي.

الجدول رقم(02): نتائج اختبار LM.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	6.287734	Prob. F (2,15)	0.0104
Obs*R-squared	8.664727	Prob. Chi-Square(2)	0.0131

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 8.0.

نتائج الجدول تشير إلى وجود ارتباط ذاتي للأخطاء في النموذج المقدر بطريقة المربعات الصغرى العادية، وذلك لأن القيمة الاحتمالية لإحصائية Chi-Square (2) تساوي (0131.0) وهي أقل من (0.05) مما يعني رفض فرض العدم، الذي ينص على عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي بينما يتم قبول الفرض البديل أي يوجد هنا ارتباط ذاتي للبواقي.

3.3 **اختبار ثبات التباين للبواقي**: من الشروط الأخرى التي تقتضيها طريقة المربعات الصغرى هي ثبات التباين للبواقي في النموذج المقدر والذي يمكن اختباره باستخدام اختبار ARCH كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): نتائج اختبار ARCH لثبات التباين.

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.953812	Prob. F (1,16)	0.3433
Obs*R-squared	1.012670	Prob. Chi-Square (1)	0.3143

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 8.0.

توضح نتائج الاختبار أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر F-statistic أكبر من (0.01، 0.05، 0.1) مما يعني عدم إمكانية رفض فرض العدم أي وجود ثبات لتباين البواقي، وعلى أساس نتائج اختبارات البواقي المتوصل

إليها، سيتم اللجوء إلى طريقة ثانية من طرق النمذجة القياسية والتي تعتبر أكثر فعالية في التعامل مع مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء، وذلك بغية إعطاء قراءة إحصائية صحيحة لطبيعة العلاقة الاقتصادية بين الإنفاق العام على قطاع الصحة والنمو الاقتصادي، على أن يسمح لنا ذلك بمعرفة مدى قدرة الإنفاق العام على قطاع الصحة في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي.

4. **تقدير نموذج أشعة الانحدار الذاتي** VAR: بعد أن التأكد من أن نموذج الانحدار الخطي البسيط ضعيف في تفسير العلاقة الاقتصادية القائمة بين معدل النمو الاقتصادي والإنفاق العام على الصحة نتيجة لوجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، سيتم محاولة نمذجة هذه العلاقة باستخدام متجهات الارتباط الذاتي، وفي هذا النموذج سيتم محاولة إدراج التأخيرات الزمنية لكل من الإنفاق العام على قطاع الصحة ومعدل النمو الاقتصادي في تقدير النموذج، وذلك من أجل تقدير مدى تكيف العلاقة بين المتغيرين في الأجلين القصير والطويل وكذا تحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين.

1.4 **اختبار استقرار السلاسل الزمنية** (**اختبار جدر الوحدة**) : سيتم دراسة استقرارية سلسلة تطور الإنفاق العام على قطاع الصحة وسلسلة تغيرات معدل النمو الاقتصادي خلال 1995- 2013 بالاستعانة باختباري ADF وPP . وقد تم الحصول على النتائج التالية:

الجدول رقم (04): نتائج اختبار جدر الوحدة لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار ديكي فوللر الموسع.

المتغيرات		اختبار دكي فوللر للمستويات DF-(DF-Test for Levels)			اختبار دكي فوللر للفروق الأولى (ADF- Test for Deference)		
		الثابت	الثابت والاتجاه	بدون ثابت	الثابت	الثابت والاتجاه	بدون ثابت
	α =%1	-3.85738	-4.571559	-2.699769	-3.886751	-4.667883	-2.708094
	α =%5	-3.04039	-3.690814	-1.961409	-3.052169	-3.733200	-1.962813
	α =%10	-2.66055	-3.286909	-1.606610	-2.666593	-3.310349	-1.606129
Log(GDPt)							
	T-test	0.017739	-2.40314	1.863364	-4.657702	-4.363328	-3.76413
	P-Value	0.9486	0.3656	0.9805	0.0022	0.017	0.0009
	T-test	1.397158	-0.461759	1.950315	-3.496419	-4.279278	-2.938990
	P-Value	0.9980	0.9753	0.9836	0.0215	0.0183	0.0059

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي eviews8.

وتوضح النتائج الإحصائية للسلاسل الزمنية موضوع الدراسة باستخدام اختباري PP وADF بأنها غير مستقرة في مستوياتها ولكنها مستقرة في الفروق الأولى، مما يعني امكانية رفض فرض العدم وبالتالي فإن هذه السلاسل مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى، مع إمكانية تكاملها تكاملا مشتركا.

الجدول رقم (05): نتائج اختبار فيليبس- بيرون لجذر الوحدة.

Variables		اختبار فيليبس- بيرون للمستويات (PP-Test for Levels)			اختبار فيليبس- بيرون للفروق الاولى (PP- Test for Déférence)		
		الثابت Intercept	الثابت والاتجاه Trend and Intercept	بدون ثابت None	الثابت Intercept	الثابت والاتجاه Trend and Intercept	بدون ثابت None
	α =%1	-3.85738	-4.571559	-2.69976	-3.88675	-4.616209	-2.70809
	α =%5	-3.04039	-3.690814	-1.96140	-3.052169	-3.710482	-1.96281
	α =%10	-2.66055	-3.286909	-1.60661	-2.66659	-3.297799	-1.60612
Log(GDPt)	T-test	1.006285	- 2.291937	3.959600	- 4.83921	- 7.860520	- 3.764
	P-Value	0.9945	0.4169	0.9998	0.0015	0.0000	0.0009
Log(PSHt)	T-test	2.393869	0.111374	1.898011	- 3.50834	- 4.436525	- 2.9389
	P-Value	0.9999	0.9945	0.9818	0.0210	0.0138	0.0059

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي eviews8.

5. **تحليل التكامل المشترك للسلاسل الزمنية**: بعد أن تم إجراء اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات موضع الدراسة، وثبت أن المتغيرات تتصف بأنها متكاملة من الدرجة الأولى (1) I سيتم اختبار التكامل المشترك فيما بينها وذلك بالاعتماد على اختبار جوهانسن.

الجدول رقم (06): نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن لقيم الأثر والقيم العظمى.

اختبار الأثر				
فرضية العدم Hypo thésis Null	القيمة الذاتية Eigen value λi	اختبار القيم الأثر (λ_{trace})	القيمة الحرجة عند 5٪ Critical Value	Prob
r≤0	**0.676469**	**21.76015**	12.32090	0.0010
r≤1	0.206698	**3.704811**	4.129906	**0.0644**
اختبار الإمكانية العظمى				
فرضية العدم Hypo thésis Null	القيمة الذاتية Eigen value λi	اختبار القيم العظمى (λ_{max})	القيمة الحرجة عند 5٪ Critical Value	القيمة الحرجة عند 1٪ Crical Value
r≤0*	0.676469	**18.05534**	11.22480	**0.0028**
r≤1	0.206698	3.704811	4.129906	0.0644

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا مخرجات البرنامج الإحصائي eviews8.

من خلال النتائج نلاحظ أنه يتم رفض فرض العدم الذي ينص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرين في الأجل الطويل حيث أن p-value=0.0001 وهي أقل بكثير من 05.0، وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بوجود تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق العام على الصحة والنمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة(1995- 2013).

6. **تقدير نموذج تصحيح الخطأ** (ECM): بعد تحليل نتائج التكامل المشترك بين المتغيرات، والتي أشارت إلى أنه هناك علاقة بينهما على المدى الطويل، وبعد التأكد من أن البواقي لا تتبع توزيعا طبيعيا، فإن النموذج الملائم في

هذه الحالة لتقدير والكشف عن العلاقة السببية قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة هو نموذج تصحيح الخطأ. وقد أسفر تقدير النموذج عن النتائج التالية:

الجدول رقم (07): تقدير معلمات نموذج تصحيح الخطأ.

D(GDP) = ECT (-1) *(PSH (-1) - 0.000184290521602*GDP (-1) - 0.313878235129*@TREND (95) - 0.00704177030759) + C (1) *D (PSH (-1)) + C (2) *D (PSH (-2)) + C (3) *D (PSH (-3)) + C (4) *D (GDP (-1)) + C (5) *D (GDP (-2)) + C (6) *D (GDP (-3)) + C (7)				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ECT (-1)	-908.0041	170.8409	-5.314911	0.0011
C (1)	-434.3860	360.2176	-1.205899	0.2670
C (2)	-355.7284	388.6872	-0.915205	0.3905
C (3)	-1319.712	395.8697	-3.333702	0.0125
C (4)	-1.842339	0.324625	-5.675285	0.0008
C (5)	-1.432918	0.377334	-3.797477	0.0067
C (6)	-1.267146	0.455714	-2.780572	0.0273
C (7)	1557.948	249.9270	6.233614	0.0004
R-squared	0.862733	Mean dependent var		258.3467
Adjusted R-squared	0.725467	S.D. dependent var		486.3145
S.E. of regression	254.8089	Akaike info criterion		14.22343
Sum squared resid	454493.0	Schwarz criterion		14.60106
Log likelihood	-98.67574	Hannan-Quinn criter.		14.21941
F-statistic	6.285097	Durbin-Watson stat		2.202256
Prob(F-statistic)	0.013478			

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 8.0

توضح نتائج التقدير أن حد تصحيح الخطأ ECT(-1) ذو قيمة سالبة ومعنوية، مما يعني أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق العام على قطاع الصحة والنمو الاقتصادي. كما توضح النتائج أن الإنفاق العام على قطاع الصحة عند فترة تباطؤ 3 يؤثر على النمو الاقتصادي بالجزائر حيث أن لها قيمة معنوية ذات دلالة احصائية.

ولاختبار العلاقة **السببية قصيرة الأجل**، سيتم استخدام اختبار والد (WALD Test) الذي يوضح تأثير المعلمات الخاصة بالإنفاق العام على قطاع الصحة مجتمعة على المتغير التابع المتمثل في النمو الاقتصادي وذلك من خلال اختبار الفرضيات التالية:

فرض العدم H_0: $c(1)=c(2)=c(3)=0$: معلمات الإنفاق العام على قطاع الصحة مجتمعة لا تؤثر على النمو الاقتصادي بالجزائر في الأجل القصير.

الفرض البديل H_1: $c(1)=c(2)=c(3) \neq 0$: معلمات الإنفاق العام على قطاع الصحة مجتمعة تؤثر على النمو الاقتصادي بالجزائر في الأجل القصير.

الجدول رقم (08): نتائج اختبار "والد" لمعلمات نموذج تصحيح الخطأ.

Wald Test:			
Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	6.790272	(3, 7)	0.0176
Chi-square	20.37082	3	0.0001

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي eviews8.

من خلال نتائج الجدول الموضحة أعلاه يلاحظ أن القيمة الاحتمالية لكل من اختباري (F-statistic و-Chi square أقل من 0.01، 0.05، 0.1، مما يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذي يوضح وجود علاقة سببية قصيرة الأجل بين الإنفاق العام على قطاع الصحة والنمو الاقتصادي بالجزائر خلال فترة الدراسة.

إذن وانطلاقا مما سبق يمكن القول بأنه هناك علاقة سببية بين الإنفاق العام على قطاع الصحة والنمو الاقتصادي بالجزائر وذلك في الأجلين الطويل والقصير، ولتحديد اتجاهها سيتم استخدام اختبار جرانجر لاتجاه السببية.

7. **اختبار اتجاه العلاقة السببية بين الإنفاق العام على قطاع الصحة والنمو الاقتصادي بالجزائر**: من أجل تحديد اتجاه العلاقة السببية بين معدل النمو الاقتصادي والإنفاق العام على قطاع الصحة، فقد تم استخدام منهجية سببية جرانجر وذلك على النحو التالي:

$$Yt = \sum \alpha i Yt-i + \Sigma \beta j Xt-j + Ut$$

$$H_o : \beta j = o \ (X \rightarrow Y)$$

$$H_1 : \beta j \neq o \ (X \rightarrow Y)$$

الجدول رقم(09): نتائج اختبار جرانجر للسببية.

فرضية العدم	احصائية F	القيمة الاحتمالية	اتجاه العلاقة
النمو الاقتصادي لا يسبب الإنفاق العام على قطاع الصحة.	2.25836	0.1471	النمو الاقتصادي ← الإنفاق العام على قطاع الصحة.
الإنفاق العام على قطاع الصحة لا يسبب النمو الاقتصادي.	11.8993	0.0014	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي eviews8.

إن الهدف من هذا الاختبار هو معرفة من يؤثر على من، أي هل الإنفاق العام على قطاع الصحة هو الذي يؤثر على معدل النمو الاقتصادي؟ أم أن معدل النمو الاقتصادي هو الذي يؤثر في الإنفاق العام على قطاع الصحة؟، ومن خلال نتائج اختبار جرانجر للسببية يتضح أنه لا يمكن رفض فرض العدم الذي يقول إن الإنفاق العام على قطاع الصحة لا يؤثر على الناتج الداخلي الخام (لأن احتمال رفض الفرضية هو 1471.0 وهو أكبر من مستويات المعنوية الثلاث)، وبالتالي نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة سببية متجهة من الإنفاق العام على قطاع الصحة نحو النمو الاقتصادي.

ولكن في نفس الوقت نرفض فرض العدم بأن النمو الاقتصادي لا يؤثر على الإنفاق العام على قطاع الصحة، ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أنه هناك علاقة سببية متجهة من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق العام على قطاع الصحة، كما هو واضح من خلال النتائج والتي توضح أن احتمال رفض فرض العدم هو 0014.0 وهو أقل من (0.01، 0.05، 0.1) مما يعني أن هناك علاقة سببية في اتجاه وحيد من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق العام على قطاع الصحة.

وهذا يعني أن تزايد الإنفاق العام على قطاع الصحة يتبع تزايد الناتج الداخلي الخام بالجزائر خلال فترة الدراسة (1995□2013) وبدرجة ثقة 99٪، وقد أكد في هذا الشأن الباحث فاجنر سنة 1883 Wagner أنه بتزايد نصيب الفرد من الناتج في أي دولة ما فإن الحكومة ستزيد من الإنفاق العام وهذا ما يسمى بقانون "فاجنر".

غير أنه في الاتجاه المعاكس فإن زيادة الإنفاق العام على قطاع الصحة ليس له أي دور في التأثير على الناتج المحلي بالجزائر خلال فترة الدراسة ويعود ذلك إلى كون الجزائر دولة نفطية وأغلب الناتج المحلي المحقق بالدولة يعود لصادرات المحروقات، في حين أن الصحة الجيدة تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاجية وذلك بحسب عديد الدراسات التي أجريت في دول غير نفطية.

خلاصة:

تم من خلال هذه الدراسة تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام على الصحة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995□2013) في الأجلين القصير والطويل واختبار النظريات الاقتصادية المفسرة لهذه العلاقة، حيث أن قانون فاجنر wagner's law يرى أن العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي هي علاقة أحادية الاتجاه بحيث تتجه من النمو الاقتصادي إلى زيادة الإنفاق العام بصفة عامة والإنفاق العام على قطاع الصحة بصفة خاصة، في حين أن النظرية الكينزية ترى أن الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي من خلال المضاعف الكينزي.

وبذلك فقد اختلفت وتباينت الأبحاث والدراسات التطبيقية حول طبيعة واتجاه العلاقة السببية بين الإنفاق العام على الصحة والنمو الاقتصادي، فمنها ما توصلت إلى إثبات وجود تطابق مع مضمون قانون فاجنر ومنها ما جاءت مخالفة لذلك، وبالتالي فإسقاط قانون فاجنر على الدراسة الحالية يستلزم أن زيادة النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام على قطاع الصحة.

وفي سبيل توضيح حقيقة هذه العلاقة في الاقتصاد الجزائري، فقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على جملة من الأدوات والأساليب الخاصة بالتحليل القياسي، والذي أظهرت نتائجه بأن هناك علاقة سببية في الأجلين القصير والطويل باتجاه واحد تمتد من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق العام على قطاع الصحة وهو ما يعني تحقق مضمون قانون فاجنر في الجزائر، بمعنى أن زيادة النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنفاق العام الحكومي في مختلف الأوجه ومنها الإنفاق العام على قطاع الصحة.

النتائج والتوصيات:

- إن طبيعة هيكل الاقتصاد الجزائري والذي يتميز باعتماده شبه الكامل على المحروقات هو السبب الرئيسي للنتائج المتوصل إليها، بخصوص عدم وجود علاقة سببية تمتد من الإنفاق العام على الصحة إلى النمو الاقتصادي، على غلاف الدول غير النفطية التي أكدت فيها العديد من الدراسات التطبيقية العلاقة القوية للاستثمار في الصحة على النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاجية؛
- ضرورة تنويع هيكل الاقتصاد الوطني بالتركيز على إيجاد وتشجيع المشاريع الإنتاجية ذات القيمة المضافة، بالشكل الذي قد يعطي للإنفاق العام على قطاع الصحة مساهمة حقيقية وفعلية في عملية النمو من خلال تحسين إنتاجية الفرد؛
- إن عدم وجود أو ضعف العلاقة الاتجاهية من الإنفاق على قطاع الصحة إلى النمو الاقتصادي لايجب أن يكون سببا لإعادة النظر في توجيه أو تخصيص موارد الإنفاق العام إلى قطاعات أخرى على حساب قطاع الصحة، فالتحدي الحقيقي يكمن في جعل الإنفاق العام الصحي أكثر فعالية، وبذلك فإن الحق في الرعاية الصحية يصبح مبررا كافيا للإنفاق على هذا القطاع حتى ولو كان له أثر قليل على النمو الاقتصادي.

الاحالات والمراجع:

1 - محمد علي دحمان، **تقييم نفقات الصحة والتعليم (دراسة حالة لولاية تلمسان)**، رسالة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010- 2011 ص ص:06- 07.

2 -Frank Asloan & Chee_Ruey Hsieh, health economics, **Cambridge MIT press**, 2012, p:110.

3 -Mark P,Connolly & Maarten J, Postma: Health care as an investment: Implication for an era of ageing population, **journal of medical marketing**, vol .10, No 14, 2010, p:06.

4 -Dutta Mousumi et al, Is Health Wealth ? Results of a panel data analysis, **MARA paper**, No 39953, July 2012, p: 05, http://mpra.up.uni-muenchen.de/39953/.

5 -Dutta Mousumi et al, Is Health Wealth? Results of a panel data analysis, **MARA paper** No 39953, July 2012 http://mpra.up.uni-muenchen.de/39953/.Op-cit, p: 05.

6 -Brigitte Dormont et al, Health Expenditures Longevity and Growth, this paper was presented at the IX annual conference of **the fondazione Rodolfo de benedetti on health**, longevity held at Limon sul garda, may 2007. http://ssm.com/abstract=1130315.

7 -William Jack, Maureen Lewis, Health Investments and Economic Growth, **policy research working paper**, The World Bank, March 2009. http:// papers. ssm. Com/ sl13/ papers. cfm? Abstract _ id = 1368628.

8 -Badi H. baltagi & Francesco Moscone, Health Care Expenditure and Income in the OECD Reconsidered**, IZA Discussion Paper,** No 4851, March 2010. http:// ftp.iza.org/dp4851.pdf.

9 - Biswajit Maitra &C. K Mukhopadhyay, Public spending on Edication Health care and Economic Growth in selected countries of asia and the pacific, **asia-pasific development journal**, vol. 19, No 2, December, 2012, p: 04.

12 - كريم سالم حسين الغالبي، الإنفاق الحكومي وإختبار قانون فاجنر في العراق للفترة (1995- 2012)، **مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية**، العدد 25، السنة الثامنة، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة القادسية، بغداد، العراق، 2011، ص:36.

دور منظمة الجمارك العالمية في تجسيد اتفاقية تسهيل التجارة الدولية
"برنامج Mercator "

د. عبد القادر حليس [1]
جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر
kadere_2007@yahoo.fr

The role of the World Customs Organization in the implementation of the Trade Facilitation Agreement "Mercator program"

Dr. Helis Abdelkader
University of Ferhat Abbas - Sétif 1/ Algeria

Received:11/07/2017 *Accepted: 19/09/2017* *Published: 31/12/2017*

ملخص:

يتناول هذا المقال موضوع في غاية الأهمية. وهو النشاط المشترك الذي يجمع كل من منظمة الجمارك العالمية باعتبارها الهيئة الوحيدة على المستوى العالمي التي تنسق بين الإدارات الجمركية. وتعمل على ايجاد جملة من الآليات التي تساهم في تطوير العمل الجمركي. وكذا منظمة التجارة العالمية التي تشرف على قضايا التجارة الدولية. وسوف نركز في هذه الدراسة على برنامج Mercator الذي يجسد نوعية التعاون بين الهيأتين. كون هذا البرنامج جاء ليدعم دور منظمة الجمارك العالمية في المساهمة في تجسيد اتفاقية تسهيل التجارة المنبثقة عن المؤتمر التاسع لمنظمة التجارة العالمية (2013) ببالي إندونيسيا.

الكلمات المفتاحية: تسهيل التجارة، الجمارك، منظمة التجارة العالمية، منظمة الجمارك العالمية.

الترميز الاقتصادي (jel) : F13

Abstract*:*

This article addresses a very important topic. Is the joint activity that brings together the World Customs Organization (WCO) as the only body at the global level that coordinates customs administrations, which is working to find a number of mechanisms that contribute to the development of customs work; And the World Trade Organization (WTO), which oversees international trade issues. In this study, we will focus on the Mercator program, which reflects the quality of cooperation between the two bodies. This program is intended to support the role of the WCO in contributing to the implementation of the Trade Facilitation Agreement of the Ninth's Conference of WTO (2013) in Bali, Indonesia.

Keywords*: trade facilitation, customs. world customs organization, world trade organization*
(JEL) Classification *:* F13

1. Author Correspondence, e-mail: *kadere_2007@yahoo.fr*

تمهيد:

يعتبر تسهيل التجارة الدولية، من أكبر التحديات التي تواجه المتعاملين الاقتصاديين في ميدان التجارة الخارجية. وكذا الدوائر الحكومية ذات العلاقة بالتجارة الخارجية على حد سواء. لوجود له أبعاد سياسية، اقتصادية، تجارية وتقنية، فضلا عن الأبعاد المالية التي تقع ضمن اختصاص إدارة الجمارك. والتي ينبغي أخذها في الحسبان عند قيام أي دولة بوضع استراتيجيته لتسهيل التجارة الدولية. وحسب العديد من الدراسات التي قام بها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية*. توصلت إلى ضرورة التعاون بشكل دائم بين الحكومات والشركات التجارية المهتمة بتحسين المعاملات التجارية عبر الحدود، من أجل تحديد وتنفيذ تدابير الإصلاح التي من شأنها تحسين تلك المعاملات، لاختصار الوقت وخفض تكلفة مناولة البضائع. مما ينتج عنه تبسيط الإجراءات ذات الصلة بسلسلة الإمداد[1].

لقد تم التوصل في مؤتمر بالي سنة 2013 إلى اتفاقية شاملة حول تسهيل التجارة. وشاركت منظمة الجمارك العالمية في تجسيد اتفاقية تسهيل التجارة. باعتبارها المنظمة الوحيدة العالمية التي تعمل في مجال الإجراءات الجمركية بغرض تسهيل التجارة بين الدول. ويهدف عمل المنظمة إلى رفع كفاءة عمل الإدارات الجمركية في جميع أنحاء العالم. ومساعدة الإدارات الجمركية في الدور المنوط بها. وتساعد على تجسيد توصياتها ميدانيا في إطار التعاون بين المنظمتين.

1. **إشكالية الدراسة**: ومن هذا التقديم يمكن أن نطرح السؤال الرئيسي التالي:

ما هو الدعم المقدم من منظمة الجمارك العالمية لتجسيد اتفاقية تسهيل التجارة الصادرة عن منظمة التجارة العالمية؟

بغرض زيادة تبسيط الإشكالية محل الدراسة نقوم بوضع الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي النشاطات البارزة لمنظمة الجمارك العالمية في التوجه الدولي نحور التحرير التجاري؟
- فيما يتجلى نشاط منظمة التجارة العالمية المتعلق بزيادة التحرير التجاري بين الدول؟
- ما هي خلفية التعاون بين منظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية في قضايا تسهيل التجارة؟

2. **أهمية الموضوع**: تتجلى أهمية الموضوع في النقاط التالية:

- يعد موضوع تسهيل التجارة من المواضيع الجديرة بالاهتمام في القرن الواحد والعشرين (21)؛
- يتناول المقال في طياته اتفاقية تسهيل التجارة التي تعتبر أحدث موضوع مطروح على مستوى منظمة التجارة العالمية؛
- تتيح دراسة المقال مجال جديد للبحث متمثل في دراسة العلاقة التكاملية بين منظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية؛
- يطرح المقال أحدث دراسة قدمتها منظمة الجمارك العالمية في مجال دعم تسهيل التجارة الدولية.

3. **منهج الدراسة**: تتطلب الإشكالية محل الدراسة إتباع كل من: المنهج التاريخي قصد ابراز المحطات التاريخية لبعض القضايا المرتبطة بالدراسة. بالإضافة إلى المنهج الوصفي للإلمام بجوانب الدراسة وتحليلها.

أولا. مدخل وصفي لمنظمة الجمارك العالمية:

1ـ تاريخ منظمة الجمارك العالمية:

يعود تاريخ انشاء هذه المنظمة إلى عام 1947، حين تم إنشاء فريق عمل مكون من ثلاثة عشر دولة أوروبية لبحث ودراسة القضايا الجمركية. والتي نتجت عن توقيع اتفاقية الجات 1947، وقامت هذه اللجنة بصياغة اتفاقية دولية جديدة لإنشاء كيان دولي جديد يقوم بالإشراف على العمل الجمركي تحت مسمى **مجلس التعاون الجمركي**•. وقد تم عرض مسودة هذه الاتفاقية في أكتوبر 1950 أين تم التوقيع عليها في 15 ديسمبر 1950، وتم تفعيل الاتفاقية ودخلت حيز التنفيذ في 26 يناير 1953 وعقدت الجلسة الافتتاحية بحضور سبعة عشر دولة وهي الدول المؤسسة للمنظمة آنذاك. للإشارة فقط إن اسم منظمة الجمارك العالمية• تم اعتماده بداية سنة 1994 فقط [2].

2ـ **تعريف منظمة الجمارك العالمية**: هي منظمة حكومية دولية تتعامل مع الحكومات وليس مع الشركات والمؤسسات الخاصة. وتهدف بصورة أساسية إلى الوقوف على المشاكل التي تواجه الإدارات الجمركية في دول العالم. والتي تقف عائقا أمام عمليات تطوير وتحسين نظم تقنية وتشريعات الجمارك المتعلقة بتلك العمليات الجمركية، بما يخدم التجارة الدولية وتشجيع التعاون الدولي بين الحكومات في المجال الجمركي. وهي بمثابة المنتدى الخاص التي تطرح وتعالج فيه القضايا الجمركية[3].

3ـ **مهام منظمة الجمارك العالمية**: تلعب منظمة الجمارك العالمية دور القائد، من خلال تقديم التوجيه والدعم لإدارات الجمارك بغرض تأمين وتسهيل التجارة المشروعة، لضمان تحصيل الإيرادات، وحماية المجتمع وبناء القدرات.

4ـ **أعضاء منظمة الجمارك العالمية**: يبلغ عدد أعضاء هذه المنظمة وفقا لآخر التقارير 182 دولة. وتعتمد المنظمة العديد من اللغات في عملها، إلا أن اللغتين الرسميتين للعمل هما اللغة الإنجليزية والفرنسية[4].

5ـ **التقسيم الجغرافي للعالم المعتمد من طرف منظمة الجمارك العالمية**: يوجد على مستوى العالم ستة أقاليم، يقوم بتمثيلها في كل اقليم إدارة جمركية واحدة بحيث يكون المدير العام لجمارك تلك الدولة هو الممثل الاقليمي. ونائب لرئيس منظمة الجمارك العالمية. وهذه الأقاليم هي:

الاقليم	عدد الدول
أمريكا الشمالية، الجنوبية، الوسطى والكاريبي (Amérique du Sud, du Nord, centrale et Caraïbes)	31
أوروبا (Europe)	53
أفريقيا الشرقية والجنوبية (Afrique orientale et australe)	24
شمال أفريقيا والشرق الأدنى والشرق الأوسط (Afrique du Nord, Proche- et Moyen-Orient)	18
غرب ووسط أفريقيا (Afrique occidentale et centrale)	23
آسيا وجزر الباسفيك (Extrême-Orient, Asie du Sud et du Sud-Est, Australasie et Iles du Pacifique)	33

Source: http://www.wcoomd.org/fr/about-us/wco-members/membership.aspx

6ـ **أهمية النشاط الجمركي على المستوى العالمي**: نتج عن زيادة تدفق السلع بين الدول زيادة هامة في نشاط الإدارات الجمركية حيث يبين الجدول أدناه عدد التصاريح الناتجة عن الصفقات التجارية. كما يوضح كذلك دور التكنولوجيا الحديثة في معالجة الملفات الجمركية. بالإضافة إلى نسبة مساهمة الايرادات الجمركية في ميزانية الدولة. ولمزيد من المعلومات نوضحها في الجدول الموالي.

الجدول رقم (02): النشاط الجمركي على المستوى العالمي لسنة 2016

		جنوب وشمال أمريكا والكاريبي	غرب ووسط أفريقيا	شرق وجنوب افريقيا	شمال أفريقيا والشرق الأدنى والشرق الأوسط	أوروبا	الشرق الأقصى جنوب وجنوب شرق آسيا وأستراليا وجزر المحيط الهادئ
عدد التصريحات الجمركية (مليون)	و	68.5	1.2	7.4	6.1	171.7	92
	ص	26.2	0.1	7.3	1.7	97.2	115.7
نسبة التصريحات الالكترونية (٪)	و	85.2	85.5	92.7	10	85.9	91.6
	ص	87.3	89.6	95.8	100	91.9	93.6
مساهمة الجمارك في الإيرادات الضريبية (%)		27.2	40.3	37.1	44.4	25.8	27.4

و: واردات / ص: صادرات

Source: Organisation mondiale des douanes**, rapport annuel 2016-2017**, Bruxelles, 2017.

7ـ **المخطط الاستراتيجي لمنظمة الجمارك العالمية للفترة** 2016ـ2019: إن المخطط الاستراتيجي الذي أعدته منظمة الجمارك العالمية. يعتبر أحد المهارات الأساسية للقيادة كونه عبارة عن خارطة ترشد إلى الطريق الصحيح بين نقطتين هامتين: أين نحن الآن والثانية أين ترغب أن تكون في المستقبل وكيف يمكنك أن تحقق ذلك. خاصة في ظل عدم استقرار بيئة الأعمال وضرورة تظافر الجهود لخلق اقتصادي عالمي مستدام وهو مسؤولية الجميع.

ويتم تطوير الخطة الاستراتيجية من خلال عملية متعددة المراحل تشمل المشاورات مع الأعضاء والأقاليم وجميع هيئات إدارة المنظمة الرئيسية. وتتضمن الخطة الاستراتيجية أيضا موجزا لدراسة البيئة الجمركية التي أعدتها وحدة البحوث والاتصال، بشأن الظروف الفعلية التي تعمل الجمارك فيها والاتجاهات العالمية وتأثيرها المحتمل على إدارات الجمارك. وتغطي الدراسة البيئية للجمارك في منظمة الجمارك العالمية القضايا الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والبيئية. وكذا الإدارات ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بالجمارك[5].

يتجلى الغرض من الدراسة هو إبقاء أعضاء منظمة الجمارك العالمية وأصحاب المصلحة المعنيين على علم بالقضايا الجمركية ذات الصلة. وكذا توفير المعلومات الأساسية لتطوير الخطة الاستراتيجية للمنظمة العالمية للجمارك. ومن بين التطورات والمؤشرات المعنية بالدراسة والتحليل من المنظمة ما يلي:

الجدول رقم (03): يبين والمؤشرات المعنية بالدراسة والتحليل من المنظمة لدراسة البيئة الجمركية

المؤشر	التفاصيل
مؤشرات الاقتصاد الكلي	◆ تباطؤ نمو حجم التجارة الدولية في السنوات الأخيرة وطرح فكرة بلوغ التجارة الذروة؛ ◆ مشكل الانكماش في بعض الاقتصاديات على المستوى العالمي مما يؤثر على صادرات الدول الأخرى.
الاتفاقيات التجارية	تم إبرام 109 اتفاقية تجارية للفترة 2010 – 2014 وأهمها اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية.
الهيكل الإداري للجمارك	هناك زيادة في عدد الإدارات الضريبية وصل نسبته سنة 2017 إلى 31.3 بالمائة.
التأثيرات السياسية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية	◆ تنامي تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛ ◆ توجه الجمارك نحو الجمارك الرقمية؛ ◆ الانخراط في تحقيق اهداف الالفية للتنمية المستدامة؛ ◆ انخراط الادارات الجمركية في تحقيق الأمن؛ ◆ تنامي ظاهرة الحروب الأهلية ومشاكل اللاجئين؛ ◆ النمو السريع للإتجار غير المشروع.

Source: Organisation mondiale des douanes, **plan stratégique 2016-2019**, Bruxelles, 2016, p05. □

8ـ **الأهداف الاستراتيجية لمنظمة الجمارك العالمية:** توجد جملة من الأهداف لمنظمة الجمارك تسعى إلى تحقيقها. ويمكن أن نوجزها كالتالي:

- تعزيز أمن وتسهيل التجارة الدولية؛[6]
- تعزيز تحصيل الإيرادات بشكل عادل؛
- حماية المجتمع؛
- تعزيز بناء القدرات؛[7]
- تعزيز تبادل المعلومات بين جميع أصحاب المصلحة؛
- تعزيز أداء وسمعة الجمارك؛
- إجراء البحوث والتحليل.

ثانيا. اتفاقية تسهيل التجارة الدولية لمنظمة التجارة العالمية

1ـ **تعريف تسهيل التجارة**: يشمل جميع التدابير التي يمكن اتخاذها لتحسين تدفق التجارة بين المنتجين والمستهلكين، من اللوجستيات والنقل إلى التخليص الجمركي، التمويل، التأمين وتكنولوجيا المعلومات ويغطي هذا التعريف جميع التدابير المتخذة عند حدود الدول وخارجها[8].

أما منظمة الجمارك العالمية فتعرف تسهيل التجارة الدولية كالتالي:

يقصد به الحد من كل أشكال القيود التجارية التي لا فائدة منها. ويكون ذلك من خلال التوجه نحو تطبيق التكنولوجيات الحديثة. وكذا تحسين نوعية الرقابة وفق المعايير الدولية[9].

2ـ **أهداف مفاوضات تسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية**: تتجلى الأهداف المرجوة من مفاوضات منظمة التجارة العالمية حول موضوع تسهيل التجارة في النقاط التالية[10]:

- أهمية الشفافية في قواعد التجارة (المادة العاشرة من الجات)؛
- ضرورة تنميط وتبسيط إجراءات الاستيراد والتصدير والإجراءات الجمركية (الجات المادة الثامنة)؛
- أهمية التنفيذ الفعّال لحرية العبور (الجات المادة الخامسة)؛
- اقتراح حلول لمشاكل الدول النامية، وخاصة قضية المعاملة الخاصة والتفضيلية لمساعدتهم في تنفيذ الالتزامات الجديدة في مجال تسهيل التجارة؛
- اتخاذ التدابير الضرورية لبناء تعاون فعّال بين الإدارة الجمركية وغيرها من السلطات.

3ـ1ـ **الخلفية التاريخية لاتفاقية تسهيل التجارة**: يعتبر المؤتمر الوزاري التاسع المنعقد في "بالي" خلال الفترة 3- 6 نوفمبر 2013، بداية الاقرار بنص اتفاقية تسهيل التجارة، وهو محصلة عشر سنوات من المفاوضات. ويعتبر هذا الاقرار مؤشر بارز بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية وملف تسهيل التجارة. كما يعتبر هذا الإنجاز الثمرة الرئيسية لمفاوضات تسهيل التجارة التي بدأت خلال المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في سنغافورة عام 1996. والتي أدت إلى وضع موضوع تسهيل التجارة على طاولة المفاوضات الخاصة بأجندة جولة الدوحة سنة 2001، حيث بدأت المفاوضات في سنة 2004.[11]

3-2- **الأقسام الرئيسية لاتفاقية تسهيل التجارة**: تحتوي الاتفاقية على ثلاثة أقسام هي[12]:

القسم الأول: يشمل الالتزامات العامة، نذكر من بينها الالتزام بنشر المعلومات المتعلقة بالتجارة والوصول إليها، وإجراءات الاعتراض، وتبسيط إجراءات التجارة وعمليات تخليص السلع، والتعاون بين الوكالات، والتعاون الجمركي عبر الحدود؛

القسم الثاني: ويشمل أحكام بشأن المعاملة الخاصة والتفضيلية الممنوحة للدول الأعضاء النامية والأقل نمو، وبشأن المساعدات الفنية وبناء القدرات.

القسم الثالث: يعالج الترتيبات المؤسسية والأحكام الختامية مثل العلاقة مع الاتفاقيات الأخرى الصادرة عن منظمة التجارة العالمية. وعملية انضمام الأعضاء للاتفاقية بعد دخولها حيز التنفيذ.

3-3- **المواد المنبثقة عن اتفاقية تسهيل التجارة لسنة** 2013: خرج المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية بمواد اتفاقية تسهيل التجارة التي تضمنت (12) مادة يرتبط أغلبها بالأداء الجمركي بشكل مباشر وهي[13]:

- نشر وإتاحة المعلومات؛
- النشر والتشاور المسبق؛
- القرارات المسبقة؛
- إجراءات الاستئناف أو المراجعة؛
- تدابير أخرى لتعزيز النزاهة وعدم التمييز والشفافية؛
- ضبط وتنظيم الرسوم والتكاليف المفروضة على الصادرات والواردات أو فيما يتعلق بها؛
- الافراج عن البضائع وتخليصها جمركيا؛
- التنسيق والتعاون بين السلطات الحدودية؛
- حركة البضائع المعدة للاستيراد تحت رقابة الجمارك؛
- الإجراءات الشكلية المتعلقة بالاستيراد والتصدير والبضائع العابرة؛
- حرية البضائع العابرة (الترانزيت)؛
- التعاون الجمركي.

3-4- **دور اتفاقية تيسير التجارة في خفض تكاليف التجارة وتسريعها**: إن اتفاقية تيسير التجارة الناتجة عن مؤتمر بالي سنة 2013. والتي جاءت محصلة المفاوضات في جنيف فتحت آفاقا جديدة. ويمكن اعتبارها نموذجا للعمل في بعض القضايا الأخرى. وقد تم الاشادة بهذه الاتفاقية باعتبارها تقدما كبيرا بسبب القيمة التجارية المتوقعة الضخمة، والتي تنتج عن الوفر الكبير الذي تم احرازه[14].

وحسب أحد التقارير الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد)، فإن تكلفة التجارة للبلدان النامية في المتوسط، تزيد بمقدار 1.8 مرة عن الدول المتقدمة. وقد دعمت الأنكتاد نجاح إنشاء أكثر من عشر لجان وطنية لتسهيل التجارة في أفريقيا وأمريكا الجنوبية وآسيا، من خلال "برنامج الأنكتاد لتمكين لجان تيسير التجارة الوطنية"، الذي تم إطلاقه عام 2016 لتوفير التدريب المهني اللازم لتنفيذ الاتفاق.

وتعد رواندا مثالا جيدا على ذلك، حيث نجحت في خفض أوقات الانتظار للشاحنات في المنافذ الجمركية من 11 يوما في عام 2010 إلى 34 ساعة فقط في عام 2014، بفضل نظام "النافذة الواحدة" الآلي. مما عاد بالفائدة على اقتصاد رواندا، فقد سمح ذلك بدخول أكثر 27 ألف شاحنة محملة ببضائع عام 2014، كما انخفضت تكاليف تشغيل الشاحنة الواحدة إلى 225 دولارا يوميا، وبالتالي وفر المستوردون والمستهلكون ستة ملايين دولار هذا العام وحده.

وتقدر منظمة التجارة العالمية أن اتفاقية تيسير التجارة يمكن أن تقلل من تكاليف التجارة بين 9.6 و23.1 بالمائة للأفراد في جميع أنحاء العالم. مما يعني مكاسب في التصدير تتراوح من 750 مليار دولار إلى تريليون دولار. ويشير التقرير إلى أن البلدان النامية لديها فرصة للاستفادة من الاتفاقية أكثر من غيرها، فمن المتوقع أن ترى حوالي 50 دولة من الأقل نموا في العالم زيادة في تصدير منتجاتها بنسبة 13 إلى 36 بالمائة[15].

وبحلول 2030 يتوقع أن تساهم الاتفاقية في الرفع من التجارة العالمية بنسبة 2.7 بالمائة و5.0 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي العالمي. وبالتالي فإن هذا التأثير سيكون أعلى من القضاء على جميع الرسوم الجمركية المعمول بها في العالم[16].

5.3- **آلية تقييم القدرات من طرف الدول النامية**: تقوم الدول النامية والأقل نموا بتقييم قدراتها على تطبيق اتفاقية تسهيل التجارة عن طريق اختيار واحد من ثلاث فئات لكل من أحكام الاتفاقية. حيث تدل الفئة (A) على التدابير التي ستقوم الدولة العضو بتطبيقها بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ (في خلال سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بالنسبة للدول الأقل نموا). أما الفئة (B) فهي توضح الأحكام التي سيتم تطبيقها من قبل الدولة العضو بعد فترة انتقالية من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. وأخيرا تبين الفئة (C) الأحكام التي تتطلب مساعدات أو دعم لبناء القدرات على النحو الذي يمكن الدولة العضو من تطبيق تلك الأحكام بعد انقضاء فترة انتقالية من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. عند قيام الدول النامية والأقل نموا الاعضاء بإخطار منظمة التجارة العالمية بالتزاماتهم تحت تلك الفئات يتعين عليهم تزويد المنظمة بالتوقيت الزمني للتطبيق ومعلومات حول القدرات المحددة التي تحتاج إلى تعزيز[17]. ويمكن أن نبين الجدول الزمني لتنفيذ التزامات اتفاقية تيسير التجارة كالتالي

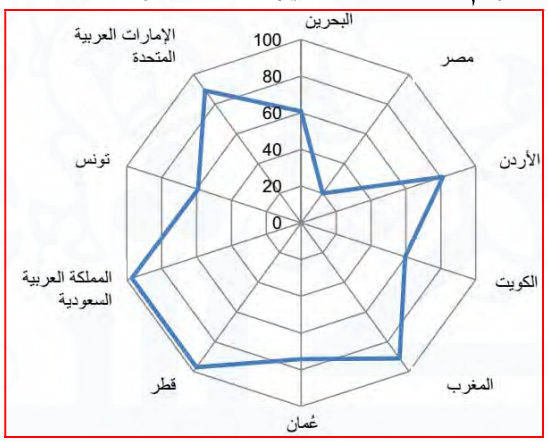
الجدول رقم (02): الفترات الزمنية لتنفيذ التزامات اتفاقية تيسير التجارة للدول النامية

دخول اتفاقية تيسير التجارة حيز النفاذ (22فيفري 2017)	انشاء لجنة وطنية لتيسير التجارة
	اخطار منظمة التجارة العالمية بقائمة الالتزامات التي تم تعيينها ضمن الفئة (**A**) إن لم يتم ذلك من قبل
	اخطار منظمة التجارة العالمية من قبل الدول النامية التي تعلن استعدادها لمساعدة الدول النامية الأخرى والبلدان الأقل نموا في تنفيذ التزاماتها بالإمكانيات المتوفرة لديها للمساهمة في برامج المساعدة الفنية ذات الصلة
فيفري 2018	اخطار منظمة التجارة العالمية بالتواريخ النهائية المحددة لتنفيذ التزامات الفئة (**B**)
	اشعار لجنة تيسير التجارة في منظمة التجارة العالمية بالترتيبات المتخذة أو الاتفاقات المبرمة لتنفيذ التزامات الفئة (**C**)
فيفري 2019	اخطار منظمة التجارة العالمية من قبل الدول النامية التي أعلنت استعدادها لتقديم المساعدة الفنية للدول النامية الأخرى والبلدان الأقل نموا بما تم في موضوع الترتيبات التي تم اتخاذها أو الاتفاقات التي تم ابرامها في هذا الشأن.
أغسطس 2019	اخطار منظمة التجارة العالمية بالتواريخ النهائية المحددة لتنفيذ التزامات الفئة (**C**)
	إشعار لجنة تيسير التجارة بالتقدم المحرز في اطار المساهمة في برامج المساعدة الفنية

المصدر: الأمانة العامة (قسم الشؤون الاقتصادية)، **دليل تيسير التجارة**، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، 2017، ص47.

3ـ6. **مستوى تقدم الدول العربية في تنفيذ اتفاقية تيسير التجارة**: تحوز ثلاثة عشر (13) دولة عربية على عضوية منظمة التجارة العالمية. وبلغت مراحل مختلفة فيما يخص تنفيذ الاتفاقية المتعلقة بتسهيل التجارة، حيث يستند التقييم إلى مرجع وحيد هو الاشعارات المقدمة من الدول إلى منظمة التجارة العالمية. وابلغت عشرة بلدان عربية بالتزاماتها ضمن الفئة (A) تجاه منظمة التجارة العالمية. وتبين من الإخطارات الأولية أن معظم الدول الاعضاء أحرزت تقدما ملموسا نحو التنفيذ الكامل للاتفاق. ويقترب متوسط معدل التنفيذ في المنطقة العربية من 70 بالمائة. وقد جاءت قطر والمملكة العربية السعودية في مقدمة الدول العربية بمعدل 97 بالمائة في حين سجلت مصر 20 بالمائة[18].

الشكل رقم (01): تنفيذ تدابير تسهيل التجارة في المنطقة العربية



المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **تنفيذ تدابير تسهيل التجارة في المنطقة العربية**، المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، 2017، ص07.

ثالثا. دور منظمة الجمارك العالمية في تجسيد نتائج مفاوضات تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية:

1ـ خلفية تاريخية لبداية مشاركة منظمة الجمارك العالمية في قضايا تسهيل التجارة:

تشارك وفود منظمة الجمارك العالمية منذ عام 2005 في جميع أنشطة المساعدة التقنية الإقليمية لمنظمة التجارة العالمية المتعلقة بقضايا تسهيل التجارة. كما تساهم منظمة الجمارك العالمية في تطوير عملية تقييم الاحتياجات التي تم تصميمها وتطويرها خصيصا بشأن تسهيل التجارة في مفاوضات أجندة الدوحة للتنمية. كما أن حضور مسؤولي منظمة الجمارك العالمية يكون بانتظام بصفة مراقب في اجتماعات فريق التفاوض حول تسهيل التجارة. وبالتالي، نسجل تعاون إيجابي بين المنظمتين في العديد من القضايا التي تخدم الاقتصاد الدولي وهو ما يبين حقيقة وجود علاقة قوية بين هاتين المنظمتين[19].

2ـ **هدف التعاون الجمركي في اتفاقية تسهيل التجارة**: يتمثل هدف التعاون الجمركي على المستوى الدولي في تحسين الرقابة على تدفقات التجارة وإنفاذ القوانين واللوائح المعمول بها عبر تبادل المعلومات عن الجوانب الجمركية مثل بيانات تصريح التصدير والاستيراد، والبيانات المتعلقة بالتاجر، ومعلومات المنشأ والتقييم. لقد باتت مثل هذه التبادلات في البيانات عنصرا رئيسيا في اتفاقيات تسهيل التجارة، وتحمي البيانات قيّد المبادلة وتضمن الحفاظ على سريتها، وأن تستند عمليات التبادلات على مبدأ المعاملة بالمثل. وتشير اتفاقية تسهيل التجارة كذلك إلى اتفاقيات المساعدة الإدارية المتبادلة الثنائية والإقليمية التي ما زالت تشكل الأداة الرئيسية التي تحكم انخراط الحكومات وإدارات الجمارك في مثل هذا النوع من التعاون. يحدث التعاون الجمركي أيضا على المستوى الدولي عبر منظمة الجمارك العالمية بإنشاء معايير دولية للجمارك، ومواءمة الإجراءات، وعبر تقديم التدريب والمساعدات

الفنية لبناء القدرات الجمركية. توضيح الجوانب ذات الصلة بالمواد الخامسة، الثامنة والعاشرة من اتفاقية الجات لسنة 1994 وتطويرها، وتعزيز المساعدة الفنية ودعم بناء القدرات في مجال تسهيل التجارة[20].

3ـ التعاون في مجال تسهيل التجارة وفق برنامج (Mercator) :

3ـ1ـ التعريف ببرنامج (Mercator): يرجع تاريخ برنامج (Mercator) إلى شهر جوان من سنة 2014. أين قامت منظمة الجمارك العالمية بإعداد هذا البرنامج لغرض ضمان التنفيذ الفعّال لاتفاقية تسهيل التجارة الناتجة عن المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية. وذلك من خلال تطويع كل الأجهزة والأدوات الخاصة بمنظمة الجمارك العالمية لخدمة الاتفاقية، كون أن معظم أحكام اتفاقية تسهيل التجارة تتصل بالجمارك[21].

قامت منظمة الجمارك العالمية ببناء الفريق الخاص بتنفيذ ومتابعة اتفاقية تسهيل التجارة. وهو متاح للانخراط أمام إدارات الجمارك الأعضاء وممثلي وزارة التجارة والمنظمات الدولية ذات الصلة لإدارة الحدود، والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية. حيث يجتمع فريق العمل مرتين في السنة ويضم أكثر من 200 مندوب مدعون للحضور في كل دورة. حيث قام الفريق بفحص كل مادة من مواد اتفاقية تسهيل التجارة. وتطوير أدوات جديدة لتنفيذ موحد لأحكام اتفاقية تسهيل التجارة، بالاعتماد على أدوات منظمة الجمارك العالمية الحالية واستحداث ادوات جديدة. وأفضل الممارسات من أعضاء منظمة الجمارك العالمية[22].

وفيما يخص الأدوات المساعدة للبرنامج فتتمثل في الارشادات المتعلقة بتنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة؛ المبادئ التوجيهية بشأن تنسيق وإدارة الحدود؛ دليل عمل اللجان الوطنية لتسهيل التجارة؛ دليل نظام النافذة الواحدة؛ دليل الرقابة اللاحقة؛ دليل التقييم الجمركي وقواعد المنشأ[23].

3ـ2ـ الأنشطة التي نفذت في إطار برنامج Mercator: خلال السنتين الماضيتين نظمت منظمة الجمارك العالمية حوالي 180 بعثة مساعدة تقنية لأكثر من 70 دولة. قد أعربت عن الاحتياجات في مجالات التقنية. وهذه الاحتياجات غالبا ما ترتبط بالتزامات الفئة (B) و(C). وركزت البعثات على الجوانب التالية:

- المتعامل الاقتصادي المعتمد (المادة 7.7) 69 بعثة؛
- زمن الافراج عن البضائع (المادة 7.6) 29 بعثة؛
- الرقابة اللاحقة (المادة 7.5) 11 بعثة؛
- تنسيق إدارة الحدود (المادة 8) 10 بعثات؛
- نظام النافذة الواحدة ونموذج البيانات (المادة 10.4) 12 بعثة؛
- اللجان الوطنية لتسهيل التجارة واشراك أصحاب المصلحة (المادة 23.2) 10 بعثات؛
- بقية النشاطات ذات الصلة باتفاقية تسهيل التجارة والمتعلقة بالقضايا الفنية وبناء القدرات: تسيير المخاطر (المادة 7.4)؛ المعالجة قبل الوصول (المادة 7.1)؛ نقاط المعلومات (المادة 1.3)؛ الأحكام المسبقة (المادة 3) تصلت على 29 بعثة.

3ـ4ـ **الدعم الاجرائي**: يوفر برنامج Mercator دعم مصمم يأخذ بعين الاعتبار الظروف المحلية لتنفيذ أحكام تسهيل التجارة. وتقدم منظمة الجمارك العالمية هذه المساعدة إلى البلدان التي تحتاج إلى المشورة الاستراتيجية في شكل من الأنشطة التالية[24]:

- تحليل جميع تقييم الاحتياجات المعدة سلفا من قبل المنظمات المختلفة، من أجل وضع خطة وخارطة طريق شاملة لتنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة؛
- إجراء دراسة حول الوقت اللازم للإفراج عن السلع من أجل تحديد المعطيات الأساسية لإجراء التحسينات في المستقبل على عمل الجمارك والوكالات الحكومية الأخرى ذات العلاقة والقطاع الخاص؛
- دعم إنشاء لجان وطنية لتسهيل التجارة كمنصات التنسيق، بما في ذلك التخطيط والتحليل ووضع خطة إصلاح لتنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة، التي تضم العديد من أصحاب المصلحة؛
- مراقبة وتقييم التقدم المحرز من قبل البلدان المستفيدة من تنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة، استخدام مقاييس الأداء، بما في ذلك دراسة عن الوقت اللازم للإفراج عن البضائع، لضمان أن المساعدة المقدمة جاءت بنتيجة؛
- استخدام روابط تعاون بين منظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية لتطبيق الامثل لاتفاقية تسهيل التجارة؛
- تنظيم المؤتمرات الإقليمية أو الوطنية من الجهات المانحة للتوفيق بين احتياجات البلدان المستفيدة والتمويل المقدم من الجهات المانحة.

3ـ5ـ **الدعم المستقبلي لتنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة في اطار** Mercator: يتجلى هذا الدعم في النقاط التالية:

- يعتبر برنامج Mercator جزء من برنامج كبير الذي يعنى بقضايا الاصلاح والعصرنة الجمركية؛
- &تطوير الأدوات وأفضل الممارسات للتنفيذ، بما في ذلك منصات التعليم الإلكتروني (e-learning). حيث لحد الآن وضعت دورتين على دليل تنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة ودليل العبور لمنظمة الجمارك العالمية (المادة 11)؛
- زيادة عدد الخبراء في القضايا المتعلقة باتفاقية تسهيل التجارة؛
- البحث عن تمويل لاحتياطيات منظمة الجمارك العالمية من الجهات المانحة (ألمانيا، الصين، كوريا، فنلندا، اليابان، النرويج، المملكة المتحدة، السويد)؛
- تعزيز الشراكات القائمة مع المنظمات الدولية الأخرى.

3ـ6ـ **جهود منظمة الجمارك العالمية لمواصلة تجسيد اتفاقية تسهيل التجارة العالمية لسنة** 2018: تقوم الأمانة العامة لمنظمة الجمارك العالمية في كل سنة باختيار شعار يتعلق بالمجتمع الجمركي الدولي. وبالنسبة لسنة 2018 تم الاتفاق على شعار وهو "بيئة أعمال آمنة للتنمية الاقتصادية". وبموجب هذا الشعار فإن المنظمة تحث أعضائها على النظر في كيفية خلق بيئة للأعمال تعزز مشاركتهم في التجارة العابرة للحدود وبالتالي كيفية خدمة الأفراد وتمكين التجار.

إن المقصود بكلمة آمنة أي: بيئة عادلة ومستدامة في الوقت ذاته. وبإمكان الجمارك المساهمة في جعل بيئة الأعمال أكثر "تمكينا" أو بمعنى آخر أكثر استقرارا وقدرة على التنبؤ، من خلال مواءمة الإجراءات ومعالجة

الفساد وتعزيز النزاهة وتسهيل حركة البضائع عبر الحدود والنقل والأفراد بشكل عام. ومثل هذه البيئة ستساعد قطاع الأعمال الصغير والمتوسط على توسيع نشاطاته. وخلق حوافز للمشاركة بشكل كامل في التجارة الدولية. وكذلك التشجيع على التجديد وخلق فرص العمل والاستثمار في الموارد البشرية. وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي ورفع مستوى الرفاه الاجتماعي الذي يعود بالفائدة على الحكومات وشركائها الاجتماعيين على حد سواء.

كما أن شعار هذه السنة (2018) يحاكي تركيز الجمارك على تسهيل التجارة المتجسد بدخول اتفاقية تسهيل التجارة الصادرة عن منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ. وكذلك تبني جدول أعمال التنمية المستدامة لسنة 2030.

3.7. **متطلبات نجاح الإدارة الجمركية في تنفيذ اتفاقية تيسير التجارة**: إن نجاح الإدارة الجمركية في تحقيق قيمة مضافة لاتفاقية تيسير التجارة الدولية على الاقتصاد الوطني يتطلب ما يلي:

- ضرورة الاعتماد على ممارسات حديثة تزيد من الفعالية الرقابية. وأساليب الاستهداف في التفتيش واتخاذ خطوات عملية لتحسين وتيسير عملية الإفراج عن السلع؛
- الارتقاء بمستوى الدور الأمني للإدارة الجمركية؛
- إعادة صياغة الأهداف الاستراتيجية للإدارة الجمركية بما يتلاءم ومتطلبات نجاح اتفاقية تيسير التجارة؛
- وضع برنامج لإصلاح وتطوير الإجراءات الجمركية وزيادة تسهيلها وتبسيطها؛
- زيادة الاهتمام بدرجة أكبر بتكنولوجيا المعلومات والاتصال(TIC). ومحاولة خلق فرص لابتكار تطبيقات جديدة للعمليات الجمركية؛
- التوظيف الفعّال للموارد البشرية في الإدارة الجمركية، من خلال تطبيق نظام أكثر فعالية لسياسة الانتقاء. وضمان تحقيق أعلى مستويات النزاهة والشفافية؛
- تحقيق التنسيق الفعال مع الجهات الحكومية ذات العلاقة بالتجارة الخارجية.

خلاصة:

لقد كان لاتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية. المنبثقة عن المؤتمر الوزاري التاسع ببالي اندونيسيا(2013)، الأثر البالغ من حيث إعادة النظر في الإجراءات الجمركية وإجراءات تخليص البضائع المعدة للاستيراد والتصدير والعمل على خفض تكلفتها. ورغم تزايد اهتمام الدول بدراسة التكاليف المتعلقة بعمليات مراقبة حركة البضائع عبر الحدود خلال السنوات الماضية. إلا أنها ما زالت تعاني التأخير على الحدود بشكل يؤثر على حركة التدفق التجاري. وغالبا ما يزيد من تكاليف إضافية للمصدريين والمستوردين وهو ما يزيد من أسعار السلع وينعكس في الأخير على كفاءة الاستهلاك.

الاحالات والمراجع:

* United Nations Conference on Trade and Development.

1 pour plus d'informations:
Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement (publications 2006).
- The Customs Cooperation Council /Le Conseil de coopération douanière.
- Organisation mondiale des douanes / World Customs Organization.

2 محمود محمد أبو العلا، **آليات تسهيل التجارة الدولية "منظور جمركي"**، الدار المصرية للنشر والتوزيع، 2009.، ص58.

3 Pour plus informations consulté le cite official de L' OMD
http://www.wcoomd.org/fr/about-us/what-is-the-wco.aspx

4 Organisation mondiale des douanes**, rapport annuel 2016-2017**, Bruxelles, 2017.

5 http://www.wcoomd.org/fr/about-us/what-is-the-wco/strategic-plan.aspx

6 Pour plus informations consulté le cite official de L' OMD
http://www.wcoomd.org/en/about-us/what-is-the-wco/goals.aspx

7Organisation mondiale des douanes, **rapport annuel 2016-2015**, Bruxelles, 2016, p13.

8 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **تنفيذ تدابير تسهيل التجارة في المنطقة العربية**، المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، 2017، ص03.

9 Margareta Drzeniek Hanouz, Thierry Geiger, Sean Doherty, **The Global Enabling Trade Report 2014**,World Economic Forum, p05.

10 La facilitation des échanges, consulté le cite web 05-04-2016
httptrade.ec.europa.eudoclibdocs2005julytradoc_113594.pdf

11 Pour plus informations consulté le cite official de L' OMC 06/06/2017
https://www.wto.org/english/tratop_e/tradfa_e/tradfa_e.htm#III

12 Yann Duval & Pamela Bayona, **Implementation of the WTO Trade Facilitation Agreement in the Asia Pacific Region: Analysis of Category A Submissions**, United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, Trade Insights, issue no. 7, 2015, p07

13 World Trade Organization, **agreement on trade facilitation**, Ministerial Conference Ninth Session Bali, 3-6 December 2013, p02.

14 http://www.wtoarab.org/news.aspx?id=1903&group_key=news&lang=ar

15 http://www.un.org/arabic/news/story.asp?newsID=28246#.WmejQKinHIV

16 المركز الاسلامي لتنمية التجارة، **تقرير حول المسائل المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية**، الدورة 33، الكومسيك، 2017، تركيا، ص05.

17 world Trade organization, Trade Facilitation Agreement (Easing the flow of goods across borders), 2016, p06 05/02/2016
https://www.wto.org/english/thewto_e/20y_e/wto_tradefacilitation_e.pdf

18 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **تنفيذ تدابير تسهيل التجارة في المنطقة العربية**، مرجع سبق ذكره، ص06.

19 Organisation mondiale des douanes, consulté le site: 30-04-2016
http://www.wcoomd.org/fr/about-us/partners/international_organizations.aspx

20 تعرف المواد السابقة كالتالي:

المادة الخامسة من الجات متعلقة بـ: حرية النقل بالعبور (L'article V du GATT (1994, Liberté de transit).

المادة الثامنة المصاريف والإجراءات المرتبطة بالاستيراد والتصدير.(L'Article VIII1994, redevances et formalités)

المادة العاشرة نظم التجارة الإعلان عنها وتنظيمها. (L'Article X 1994, Publication et application des règlements relatifs au commerce)

ولمزيد من التفاصيل نوجه القارئ إلى الرابط التالي:

https://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/gatt47_01_e.htm#articleV

21 Organisation mondiale des douanes, **Accord de l'OMC sur la Facilitation des Echanges et le Programme Mercator(Rôle de l'OMD)**, Bruxelles, 2014, p9.

22Programme Mercator de l'OMD (Initiative de l'OMD pour la mise en œuvre de l'AFE de l'OMC), 12/09/2016
http://www.wcoomd.org/fr/topics/wco-implementing-the-wto-atf/mercator-programme.aspx

23 Le Programme Mercator de l'OMD, 13/09/2016
http://www.wcoomd.org/~/media/wco/public/fr/pdf/topics/wto-atf/mercator-programme/council-programme-mercator-de-lomd_.pdf?la=fr

24Programme Mercator de l'OMD (Initiative de l'OMD pour la mise en œuvre de l'AFE de l'OMC), 13/09/2016
http://www.wcoomd.org/fr/topics/wco-implementing-the-wto-atf/mercator-programme.aspx

الغاز الطبيعي: طاقة عبور نحو التحول الطاقوي المستدام في الجزائر

د. أمال رحمان[1]
جامعة بسكرة، الجزائر
r.amel70@yahoo.fr

أ.د.رابح خوني
جامعة بسكرة، الجزائر
khouni28302@yahoo.com

Natural gas: a transitional energy towards a sustainable energy transition in Algeria

Amal Rahmane & Rabah Khouni

University of Biskra ; Algeria

Received:12/03/2017 *Accepted: 17/06/2017* *Published: 31/12/2017*

ملخص:

يلعب الغاز الطبيعي دورا مهما وحيويا في قطاع الطاقة في الجزائر، واكتسى أهمية متزايدة منذ تسعينيات القرن العشرين. وتهدف هذه الدراسة إلى ابراز دور الغاز الطبيعي في تحقيق التحول الطاقوي في الجزائر من اقتصاد قائم على النفط إلى اقتصاد قائم على الطاقات المتجددة، حيث يمكن اعتباره كطاقة انتقالية تمهد الطريق للانتقال بسلاسة إلى الطاقة المتجددة. وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الجزائر في دائرة التحول الطاقوي، ويمكن أن يساهم الغاز الطبيعي بدرجة كبيرة في تحقيق هذا التحول، إذا تم استغلاله بالشكل الأمثل.

الكلمات المفتاحية: تحول طاقوي، طاقات متجددة، غاز طبيعي، الجزائر.

الترميز الاقتصادي (jel) : Q56, Q42

Abstract:

Natural gas plays an important and vital role in Algeria's energy sector and has assumed increasing importance since the 1990s. This study aims at highlighting the role of natural gas in achieving energy transition in Algeria from an oil-based economy to a renewable energy economy, so natural gas can be considered as a transitional energy that paves the way for a smooth transition to renewable energy. The analytical and descriptive method has been relied upon, and a set of conclusions has been reached, the most important of which is that Algeria is in the circle of energy transition, natural gas can contribute significantly to this transition, if it is optimally exploited.

Key Words : *energy transition, renewable energies, natural gas, Algeria*

(JEL) Classification : Q42, Q56

1. Author Correspondence, e-mail: *r.amel70@yahoo.fr*

تمهيد:

بقي النفط لما يفوق قرن من الزمان - ولا يزال- المصدر الرئيسي للطاقة والقوة الدافعة لاقتصاديات الكثير من الدول، ولكن هذا المورد على أهميته يواجه تحد أساسي يتمثل في مشكلة نضوب احتياطياته وتناقص انتاجه، والتي وصلت إليها الكثير من دول العالم ؛ ناهيك عن تفاقم مشكلة تغير المناخ العالمي وآثارها السلبية على الاقتصاد والمجتمع والبيئة، والناتجة بالأساس من احتراق أنواع الوقود الاحفوري بنسب متفاوتة ؛ وأمام الزيادة المتنامية في الطلب على الطاقة أصبح التحول الطاقوي والانتقال نحو عصر جديد للطاقة قائم على الطاقات المتجددة من الضرورات البيئية والأمنية. وقد قطعت الكثير من الدول شوطا كبيرا في هذا المجال كألمانيا، فرنسا، الصين،...إلخ.

والجزائر تعتبر من الدول التي تعاني هي الأخرى من هذه التحديات، ما جعل التحول الطاقوي ضرورة حتمية، خاصة وأنها من الدول الغنية بمصادر الطاقة المتجددة. ولكن لابد من تهيئة المناخ المناسب لذلك ومواجهة العقبات التي تعيق هذا التحول، ومن ثم يمكن الاعتماد على الغاز الطبيعي كمرحلة انتقالية بين عصر الوقود الاحفوري والطاقات المتجددة نظرا لمزاياه الاقتصادية والبيئية، وحيث أن الجزائر من الدول الكبرى المنتجة لهذا المورد، كما تبذل الكثير من الجهود لتطوير سعتها الانتاجية منه. هذا ما سنحاول ابرازه من خلال هذه الورقة البحثية وذلك بالإجابة على الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن أن يساهم الغاز الطبيعي في تحقيق التحول الطاقوي في الجزائر؟

أولا. التحول الطاقوي المستدام في الجزائر: الأسس والمرتكزات:

1. ماهية التحول الطاقوي المستدام:

1.1 مفهوم التحول الطاقوي المستدام:

يعرف التحول الطاقوي (المستدام) بأنه التخلي التدريجي عن بعض مصادر الطاقة (الاحفورية، وأحيانا النووية) توازيا مع تنمية الطاقات الأخرى (المتجددة)، مصحوبة بإجراءات لتحسين كفاءة استخدام الطاقة. ويندرج مفهوم التحول الطاقوي، الذي ظهر في الثمانينيات في ألمانيا، ضمن الاهتمام بالقضايا البيئية والمناخية. كما أن له بعدا اقتصاديا واجتماعيا ويتجه نحو نظام طاقة أكثر استدامة في إطار التنمية المستدامة والتي عرفت في تقرير برونتلاند 1987، بأنها طريقة التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها[1].

إن التحول الطاقوي ليس ظاهرة حديثة، فالفحم في منتصف القرن التاسع عشر، والنفط في منتصف القرن العشرين، والطاقة النووية في السبعينيات من القرن العشرين أحدثت تغييرات كبيرة في مزيج الطاقة العالمي، وان كانت هذه المصادر لم تحل محل بعضها البعض بشكل تام[2].

إن تطور الطاقة المستدامة يجب ألا يعرض حياة الأجيال الحالية أو القادمة للخطر، وألا يهدد توازن النظام البيئي الحرج. ويمكن تحقيق مستقبل مستدام للطاقة من خلال تحسين كفاءتها، لخفض نمو استهلاك الطاقة، وبالتالي خفض الاستثمارات المطلوبة. واعتماد أكبر على مصادر الطاقة المتجددة في العقود المقبلة الذي من شأنه أن يؤدي إلى معالجة كل المشكلات المرتبطة بالتوجهات الحالية للطاقة[3].

2.1 استراتيجيات التحول الطاقوي المستدام:

يمكن اجمال استراتيجيات التحول الطاقوي في ثلاث خطوات أساسية[4]:

- **الاستهلاك الأمثل للطاقة:** ويتم ذلك من خلال ما يلي:
  - العمل على تخفيض استهلاك الطاقة الخاصة بعملية التدفئة، من خلال عزل المباني وتطوير وسائط التدفئة؛
  - تطوير وسائل النقل المتعددة عن طريق الاختيار الأمثل للمركبات المطابقة لمتطلبات الاستدامة، وانتهاج سبل جديدة لتشغيل المركبات بالطاقات البديلة، وخفض استهلاك المواد المنتجة من الطاقات الاحفورية؛
  - تحقيق وفورات الكهرباء في جميع مجالات الاستخدام.
- **اعتبار التحول الطاقوي المحرك الأساسي لعملية التنمية:** وذلك بجعل المنافسة الاقتصادية لكبريات الشركات المنتجة للمواد الطاقوية تتجه نحو الاستغلال الأمثل للطاقة والتي تمكنها من استغلال الطاقة المتجددة كبديل للطاقة الاحفورية، كما توفر مناصب عمل جديدة.
- **التخطيط لعملية التحول الطاقوي:** وتتم هذه العملية بإدماج جميع المتعاملين في مجال الطاقة وفق خطط وبرامج معدة مسبقا تهدف إلى توفير جميع الاحتياجات الطاقوية دون المساس بالبيئة وحقوق الأجيال الحالية والمستقبلية.

2. تجربة الجزائر في مجال التحول الطاقوي المستدام:

1.2 الجهود المبذولة في الجزائر لتحقيق التحول الطاقوي المستدام:

يواجه قطاع الطاقة في الجزائر العديد من التحديات نتيجة وقوعه في فخ النفط والذي ظل المورد الأساسي للطاقة في الجزائر طيلة عقود من الزمن، فمن جهة هوت أسعار النفط منذ صيف 2014 والذي أثر بشدة على الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على قطاع المحروقات بشكل أساسي، (يمثل 97٪ من عائدات التصدير، 35٪ من الناتج المحلي الإجمالي و 60٪ من إيرادات ميزانية الدولة[5]) ؛ ومن جهة أخرى فإن النفط يواجه مشكلة النضوب والتي وصلت إليها كثير من دول العالم بما فيها الجزائر، فحسب احصائيات شركة بريتش بتروليوم لعام 2017 عرف الإنتاج النفطي للجزائر تراجعا منذ عام 2007 حيث انتقل من 86.5 مليون طن عام 2007 ليصل إلى 68.5 مليون طن عام 2016 بنسبة انخفاض قدرت بـ 21٪، بالرغم من الزيادة الطفيفة في الإنتاج منذ

2014 والناتجة عن تراكم الإنتاج نتيجة انخفاض الأسعار. كما أن الكميات المتبقية من النفط تكفي لمدة 21 سنة قادمة[6].

ويعرف الطلب الوطني على الطاقة ارتفاعا مستمرا بتزايد عدد السكان ومستوى معيشتهم. ففي 2015، بلغ عدد سكان الجزائر 40 مليون نسمة وقدر استهلاكهم من الطاقة بـ 58 مليون طن مكافئ للنفط، أي 1.45 طن مكافئ للنفط للفرد في السنة. وفي 2030، يتوقع أن يصل نصيب الفرد من الطاقة إلى 2 طن مكافئ للنفط، حيث سيصل عدد السكان إلى 50 مليون نسمة باستهلاك للطاقة يقدر بـ 100 مليون طن مكافئ للنفط[7].

كما يعاني قطاع الطاقة من عدة تحديات بيئية أهما تغير المناخ العالمي الناتج عن زيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري خاصة ثاني أكسيد الكربون، وتعتبر الطاقات الاحفورية لاسيما النفط أهم متسبب لهذه الظاهرة.

وأمام هذه التحديات أصبح التحول الطاقوي للجزائر ضرورة حتمية وليس خيارا خاصة أنها تمتلك قدرات هائلة من موارد الطاقة البديلة لاسيما الطاقة المتجددة. فالجزائر الآن في المنطقة الوسطى ما بين الطاقات الأحفورية والطاقات المتجددة، هذه المنطقة تعطي أوراقا أكثر للطاقات المتجددة. وتخطو الجزائر خطوات كبيرة وإن كانت بطيئة نحو استغلال قدراتها من الطاقات المتجددة ومن بين أهم الجهود المبذولة في هذا المجال نذكر:

- **الإطار القانوني للطاقات المتجددة في الجزائر:**

نتيجة لوعي الجزائر للأهمية المتزايدة للطاقات المتجددة ورهاناتها، فقد قامت بإدماج تطويرها ضمن سياستها الطاقوية من خلال المصادقة على إطار قانوني يحفز لترقيتها وانجاز هياكل لهذا المجال، ومن أهم هذه القوانين:

- القانون 09/99 المؤرخ في 28 جويلية 1999 يتعلق بالتحكم في الطاقة؛
- القانون 09/04 المؤرخ في 14 أوت 2004 يتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة؛
- المرسوم التنفيذي 33/11 المؤرخ في 27 جانفي 2011، يتضمن إنشاء المعهد الجزائري للطاقات المتجددة؛
- القرار المؤرخ في 02 فيفري 2014، يحدد تسعيرات الشراء المضمونة وشروط تطبيقها على الكهرباء المنتجة عن طريق المنشآت التي تستعمل فرع الرياح؛
- القرار المؤرخ في 02 فيفري 2014، يحدد تسعيرات الشراء المضمونة وشروط تطبيقها على الكهرباء المنتجة عن طريق المنشآت التي تستعمل فرع الشمسي الكهروضوئي؛
- المرسوم التنفيذي 70/16 المؤرخ في 22 فيفري 2016، يتضمن حل المعهد الجزائري للطاقات المتجددة؛

- المرسوم التنفيذي 121/16 المؤرخ في 6 أفريل 2016، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي 319/15 (13 ديسمبر 2015) الذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 131- 302، عنوانه "الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة والطاقات المتجددة والمشتركة".

◆ **برنامج الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية:**

إن إدماج الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الوطني يمثل تحديا كبيرا من أجل الحفاظ على الموارد الأحفورية وتنويع فروع إنتاج الكهرباء والمساهمة في التنمية المستدامة. وبفضل البرنامج الوطني للطاقات المتجددة 2011-2030 تتموقع هذه الطاقات في صميم السياسات الطاقوية والاقتصادية للجزائر.

وقد تم تحديد 60 مشروع في مجال الطاقات المتجددة تسمح بإنتاج 2500 إلى 3000 ميغاواط من الكهرباء الناتجة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في حدود عام 2020 و10000 ميغاواط في حدود عام 2030، كما يتوقع أن يتم تصدير أيضا حوالي 10000 ميغاواط عام 2030 إلى أوروبا إذا كانت الشروط لهذا الاستثمار مجتمعة. هذا البرنامج سوف يسمح للجزائر بإنتاج 40٪ من الكهرباء من الطاقات المتجددة عام 2030[8].

وبعد أربع سنوات من إطلاق هذا البرنامج، ظهرت خلال المرحلة التجريبية عناصر جديدة وملحة على الساحة الطاقوية سواء منها الوطنية أو الدولية، تتطلب مراجعة هذا البرنامج. وتنوي الجزائر عبر برنامجها المحين للطاقات المتجددة أن تتموضع كفاعل مصمم في انتاج الطاقة من الوسائل الشمسية والرياح مع ادماج الكتلة الحيوية، التوليد المشترك والحرارة الجوفية[9].

إن سعة برنامج الطاقة المتجددة المطلوب إنجازه لتلبية احتياجات السوق الوطنية خلال الفترة 2015- 2030 يقدر بـ 22000 ميغاواط، إذ سيتم تحقيق 4500 ميغاواط بحلول عام 2020[10]. ولتصدير الطاقة المتجددة إلى أوروبا تستعد الجزائر لإقامة شراكات بمجرد توفر الظروف لإنجاز قدرات اضافية.

ستتم مشاريع الطاقات المتجددة للإنتاج الكهربائي الموجه للسوق الوطنية على مرحلتين، والجدول 1 يبين القدرات المتراكمة لبرنامج الطاقات المتجددة حسب النوع والمرحلة خلال الفترة 2015- 2030.

2.2 تحديات التحول الطاقوي المستدام في الجزائر:

للجزائر خام من الطاقة المتجددة، ولكن المسعى الناجح لتثمين تلك الطاقة يشترط رؤية شاملة تجمع بين البعدين السياسي والاقتصادي معا[11].

◆ تحت قيد التكنلوجيا: لا تتمتع الجزائر بالقدر الكافي من إمكانيات الإنتاج بمستوى الحجم والأمن الصناعي؛

◆ تحت القيد الفني: توصف الاستثمارات في الطاقة المتجددة بالاندماج الصناعي والجهوي الذي يحمل مدلول المشروعات المشتركة، بسبب تفاوت تكلفة الإنتاج وحجم السوق ومستوى الطلب من دولة لأخرى؛

◆ تحت القيد المالي: الجزائر ليس لها القدر الكافي من إمكانيات الاستثمار موازاة مع خطط الانفاق العمومي.

ثانيا: دور الغاز الطبيعي في التحول الطاقوي للجزائر

1. مؤهلات الجزائر من الغاز الطبيعي:

1.1 اكتشافات الغاز الطبيعي في الجزائر:

إن أول اكتشاف للغاز الطبيعي في الجزائر تم عام 1954 جنوب عين صالح (بجبال برقة). ولقد تم وضع برنامج تقني لمعرفة وتحديد الاحتياطي من الغاز الطبيعي في تلك المنطقة. ولم يتم التخلي عنه إلا عند اكتشاف حقل حاسي الرمل عام 1956، وتوالت بعد ذلك اكتشافات أخرى: 1960 بمنطقة حاسي التوارق، 1961 بمنطقة نزلة وقاسي الطويل، 1962 بمنطقة رورد نوس، رورد حمرا، رورد شوف (Nouss ,Hamra ,Chouff)، بحوض بولينياك (Polignac) وحقول ألرار (Alrar) وتيقنتورين (Tiguentourine)[12]. وقد زاد عدد الاكتشافات المحققة بعد ذلك نتيجة تطور تقنيات البحث والتنقيب ليصل عام 2015 إلى 13 اكتشافا تركزت في أحواض بركين، رقان، اليزي وبشار (الجدول 2).

2.1 أهمية الغاز الطبيعي بين مصادر الطاقة الأخرى في الجزائر:

- **احتياطي الغاز الطبيعي في الجزائر:**

مثّل احتياطي الجزائر من الغاز الطبيعي 2.4٪ من الاحتياطي العالمي عام 2016، واحتلت بذلك المرتبة الحادية عشر عالميا، حيث تصدرت إيران وروسيا قائمة الدول ذات أكبر احتياطي غازي، كما أنها احتلت المرتبة الثانية افريقيا بعد نيجيريا[13]. وتتركز أغلب هذه الاحتياطيات في حقل حاسي الرمل حيث يتوزع احتياطي الغاز الطبيعي بالجزائر على 136 مكمن لاستغلاله[14].

وقد عرف الاحتياطي الغازي في الجزائر نموا معتبرا منذ بداية عقد التسعينيات، حيث انتقل من 3300 مليار م^3 إلى 4500 مليار م^3 في نهاية عام 2016 (أنظر الجدول 3)، وهو ما يعكس اهتمام الجزائر بتطوير استغلال هذا المورد، حيث يتم مراجعة الاحتياطيات الوطنية بطريقة مستمرة بفضل الاكتشافات الحديثة التي تقوم بها سوناطراك وشركائها لتحسين نسبة الاسترجاع في المكامن وذلك بإدخال التكنولوجيات الحديثة، بعدما ظل الغاز الطبيعي لفترة طويلة القريب الفقير للنفط، إلى أن تم تعديل القانون المتعلق بالمحروقات 14/86 عام 1991.

- **انتاج، استهلاك وصادرات الغاز الطبيعي الجزائري:**

يشكل الغاز الطبيعي مصدرا مهما للطاقة نتيجة المزايا الفنية والاقتصادية والبيئية التي يتمتع بها ولسهولة استخدامه كوقود ذي محتوى حراري عالي. لذا تطور انتاجه واستهلاكه بشكل سريع منذ مطلع القرن الواحد والعشرين.

وقد مثل الغاز الطبيعي نسبة 62.4٪ من اجمالي امدادات الطاقة الأولية في الجزائر عام 2014 والتي قدرت بـ 51.7 كيلو طن مكافئ للنفط، وقد ظل الغاز الطبيعي لفترة طويلة يحظى بحصة الأسد في امدادات الطاقة بالجزائر، إذ قدرت مساهمته بـ 62٪ عام 2000، 54٪ عام 1990[15].

والجدول 4 يوضح تطور انتاج واستهلاك الغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة 2006- 2016. حيث عرف انتاج الغاز الطبيعي في الجزائر نموا مستمرا خلال الفترة 2006- 2016 - وإن كان يتسم بالبطء- بالرغم من الانخفاض الملاحظ خلال الفترة 2009- 2013 حيث انخفض من 103.8 مليار م^3 عام 2008 ليصل إلى 81.5 مليار م^3 عام 2013، قبل أن يعود للارتفاع مجددا خلال الثلاث سنوات الأخيرة ليصل إلى 91.3 مليار م^3. وذلك لدخول حقل قاسي الطويل والمرك (غاز مصاحب) إلى الخدمة[16].

وقد زاد الإنتاج من 82.9 مليار م^3 عام 2006 إلى 91.3 مليار م^3 عام 2016 بنسبة زيادة قدرت بـ 10٪. وموازاة مع ذلك عرف استهلاك الغاز الطبيعي نموا مستمرا وسريعا خلال نفس الفترة إذ انتقل من 23.7 مليار م^3 عام 2006 ليصل إلى 40 مليار م^3 عام 2016 بنسبة زيادة قدرت بحوالي 68٪، ويلاحظ نمو الاستهلاك المحلي بسرعة كبيرة مقارنة بالإنتاج الذي نما ببطء خلال العشر سنوات الفارطة، كما تزايد معدل الاستهلاك المحلي إلى الإنتاج المسوق والذي قدر بحوالي 47٪ عام 2015 و44٪ عام 2016 أي أن السوق المحلية أصبحت العنصر الرئيسي المتنامي في ميزان الغاز الطبيعي الوطني.

وقد تطور هيكل استهلاك الغاز الطبيعي بسرعة ؛ ونظرا لأن قطاع التوزيع العام (العائلات، الإدارات العامة والانشطة التجارية) تولت زمام القيادة في توجيه الطلب، انخفضت حصة الكهرباء من 62% عام 2004 إلى 42% عام 2014. ومع ذلك، فإن حقيقة أن ما يفوق 90% من الكهرباء يغذيها الغاز الطبيعي يعني أنها لا تزال القطاع المهيمن في سوق الغاز المحلي. ومع النضوب السريع للاحتياطيات، يثير هذا الأمر قضايا رئيسية تتعلق بالسياسات، خاصة فيما يتعلق باستعمال الطاقة المتجددة على نطاق واسع في مجال الكهرباء[17]. أما بالنسبة لصادرات الغاز الطبيعي الجزائري، فتعتبر السوق الأوروبية وجهته الأساسية، إضافة إلى السوق الأمريكية.

تجدر الإشارة إلى أن القدرة الحالية لشبكة النقل تبلغ حوالي 188.24 مليار م^3، وتتكون من 16 أنبوب نقل تغطي 10981 كلم[18]، كما تمتلك الجزائر ثلاثة أنابيب لتصدير الغاز الطبيعي إلى أوروبا: خط (اونريكو ماتي، Enrico Mattei) باتجاه إيطاليا، خط (بيدرو ديران فارال، Pedro Duran Farell) المغرب أوروبا باتجاه اسبانيا، خط (ميدغاز، Medgaz) باتجاه اسبانيا. كما تمتلك الجزائر 08 ناقلات للغاز الطبيعي المسال، وسيتم استلام ناقلتين جديدتين بسعة 170 ألف م^3 عام 2017[19].

وخلال الفترة 2000- 2015 نما الاستهلاك المحلي للغاز الطبيعي بسرعة موازاة مع انخفاض الصادرات، حيث انخفضت الصادرات بمقدار 25.8 مليار م^3، في حين زاد الاستهلاك المحلي بمقدار 19.7 مليار م^3، ويبدو أن صادرات الغاز تأقلمت بسرعة مع انكماش السوق الأوروبية[20]. وبما أن الغاز يتم تصديره في إطار عقود طويلة الأجل من 20 إلى 30 سنة والتي ستنتهي في حدود عام 2019، وأمام المتغيرات الحاصلة في سوق الطاقة وتفشي حمى الغاز الصخري، وكذا ظهور منافسين جدد للجزائر في السوق الأوروبية، أصبحت الجزائر مجبرة أن تكون أكثر مرونة فيما يتعلق بالعقود الطويلة الأجل والأسعار لتتمكن من الحصول على حصص جديدة في السوق الأوروبي.

- **الغاز الطبيعي في مزيج الطاقة في الجزائر:**

بالرغم من النمو البطيء للإنتاج من الغاز الطبيعي، إلا أنه مثل قرابة 63% من المزيج الطاقوي كمتوسط خلال الفترة 2000- 2016، وهو ما يفسر الأهمية المتنامية لهذا المورد في تلبية الطلب المحلي على الطاقة، إذ يأتي في المرتبة الأولى يليه النفط، الفحم والطاقة الكهرومائية بنسب أقل (أنظر الجدول 5).

2. **خصائص الغاز الطبيعي: جواز مرور لمستقبله:**

لم تكن أحداث السبعينيات العوامل الوحيدة التي كان لها تأثير جذري على صناعة الغاز، فقد ألقت الحركة البيئية بقيادة المنظمات غير الحكومية في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين الضوء على مزايا الغاز بوصفه وقودا نظيفا مقارنة بالنفط والفحم من حيث مستويات الانبعاثات[21]. وثمة عدة خصائص تعزز فرص الغاز الطبيعي لتلبية الحصة المتزايدة من الطلب على الطاقة الأولية في المستقبل وتتمثل في:

- **استغلال قاعدة الموارد:** إن قدرة الغاز الطبيعي على تلبية الطلب في الكثير من مناطق العالم تتعزز بالاحتياطيات الكبيرة التي تم التثبت منها على مدى الأعوام الخمسين الماضية، وتعد الطاقة الانتاجية الممكنة من استغلال هذه الاحتياطيات أكبر بكثير من مستوى الانتاج الحالي[22]. وقد تم الإشارة إلى احتياطيات الغاز الطبيعي في الجزائر ومستوى الإنتاج في بداية هذا البحث، حيث تعتبر الجزائر من الدول الغنية بهذا المورد، وتبذل جهودا معتبرة لتطوير استغلاله.

- **الغاز وصناعة توليد الطاقة:** يتفوق الغاز الطبيعي من حيث الكفاءة على النفط والفحم في استعمالات كتوليد الكهرباء، إذ يستعمل كوقود في الدورة المركبة التي يمكن باستخدامها رفع كفاءة التوليد بما يزيد عن ثلث الكفاءة العادية لتوليد الكهرباء. كما تعتمد بعض صناعات البلاستيك والألياف الصناعية ومنتجات بتروكيماوية أخرى على الميثان كمادة خام، كما أمكن استخدام الغاز الطبيعي كوقود للنقل[23].

والجدول 6 يوضح لنا مساهمة الغاز الطبيعي في توليد الطاقة الكهربائية في الجزائر خلال الفترة 2002- 2014، حيث أن ما يفوق 97% من الطاقة الكهربائية يتم توليدها من الغاز الطبيعي.

كما يستعمل الغاز الطبيعي كلقيم في الصناعة البتروكيماوية، وتتوفر الجزائر على عدة مجمعات: مجمعان للبتروكيماويات، أحدهما في ارزيو (CP1Z) بسعة 124 ألف طن/السنة والآخر في سكيكدة (CP2K) بسعة 130 ألف طن/السنة؛ وحدتان لاستخراج الهيليوم في سكيكدة؛ أربع مجمعات بتروكيميائية بأرزيو وعنابة[24].

- انخفاض سعر الغاز الطبيعي النسبي (تكلفة الفرصة البديلة) مقارنة بالنفط وارتفاع المردود الاقتصادي لاستخدامه في الأسواق المحلية خاصة إذا كان غازا مصاحبا، حيث لا يوجد له تكلفة فرصة بديلة[25]؛
- يتميز الغاز الطبيعي بالنظافة في الاستعمال لخلوه من الشوائب الكبريتية، فلا ينتج عنه أكاسيد الكبريت والنيتروجين، كما يساهم في التخفيض من غازات الاحتباس الحراري خاصة ثاني أكسيد الكربون.

3. الجزائر في دائرة التحول الطاقوي، الغاز الطبيعي طاقة انتقالية:

1.3 مستقبل الغاز الطبيعي في مزيج الطاقة العالمي والمحلي:

ينظر إلى الغاز الطبيعي على أنه الطاقة التي ستمهد الطريق للانتقال بسلاسة من الوقود الاحفوري إلى الطاقة المتجددة، وبينما يبدو مهما تخفيض استخدام النفط والفحم من الآن سيرتفع استخدام الغاز الطبيعي خلال العقود القادمة وسيترافق ذلك مع خفض كبير للتلوث، وتتناقص أخطار التغيرات المناخية ويتعزز الامن العالمي، وتمتد خدمات الطاقة إلى كل سكان العالم.

يتوقع أن ترتفع نسبة مساهمة الغاز الطبيعي في مجمل إمدادات الطاقة العالمية من 20% عام 1997 إلى 28% عام 2050 حسب السيناريو الذي يعتمد على نمو منخفض وانبعاثات كربون منخفضة، الذي أعده المعهد الدولي لتحليل الأنظمة التطبيقية ومجلس الطاقة العالمي. ويتوقع وفق هذا السيناريو أن ينخفض استهلاك الغاز في النصف الثاني من القرن الواحد والعشرين، سواء بشكل مطلق أو نسبي، وأن تحل في النهاية مصادر الطاقة المتجددة محل الغاز الطبيعي وأشكال الوقود الاحفوري الأخرى لتصبح هي السائدة[26].

أما في الجزائر فيتوقع أن تصل نسبة مساهمة الغاز الطبيعي في مزيج الطاقة إلى حوالي 50% عام 2030 و49% عام 2035 حسب سيناريو النمو المنخفض[27]، حيث تكون برامج الطاقات المتجددة قد دخلت حيز التنفيذ.

إن الجزائر من كبار منتجي الغاز الطبيعي، كما أنها تمتلك قدرات تصديرية هائلة بناقلاتها البحرية وأنابيبها العابرة للقارات، وتحظى بموقع جغرافي متميز في المنطقة الاورومتوسطية، وبالرغم من أن استهلاكها كبير إلا أن احتياطياتها من هذا المورد سواء التقليدية أو غير التقليدية، يجعلها في وضع تحسد عليه، ويؤهلها لاستغلاله كطاقة انتقالية حتى يتم التحول إلى الطاقات المتجددة، حين توفر الشروط المناسبة لذلك.

2.3 الغاز الطبيعي ضمن استراتيجية الطاقة في الجزائر:

أدى الطلب المتزايد من الاحتياجات الطاقوية الوطنية إلى ضرورة وضع سياسة ناجحة تضمن التموين الطاقوي الوطني في المدى المتوسط والطويل، والتكفل المستمر بحاجيات التمويل لتكريس مفهوم التنمية المستدامة.

ترتكز الاستراتيجية الطاقوية الوطنية في آفاق 2040 على[28]:

- استعمال الغاز وذلك بتحفيز استخدام غاز النفط المسال والغاز الطبيعي المضغوط في قطاع النقل؛
- تثمين استخدام الموارد الطاقوية من خلال تطوير الصناعة التحويلية كالبتروكيمياء، التكرير...الخ؛
- تطوير استعمال الطاقات المتجددة على نطاق واسع وذلك برفع نسبة توليد الكهرباء من المصادر المتجددة إلى 30%؛
- دراسة إمكانية تطوير استغلال ثروات المحروقات غير التقليدية؛
- الاعتماد على مبادئ الحيطة والوقاية والمحافظة على البيئة في اطار التنمية المستدامة؛
- تولي الدولة أهمية لسياسات التحكم في الطاقة وترشيد استعمالها، بهدف تخفيض وتيرة الطلب على الموارد الطاقوية الرئيسية.

الخلاصة:

إن تحقيق التحول نحو اقتصاد قائم على الطاقات المتجددة يحتاج إلى توفير الظروف المناسبة لذلك من إيجاد أسواق جديدة للطاقة، توفير الموارد المالية والتقدم الفني والتكنلوجي الملائم لاستغلال الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى الرغبة السياسية لتحقيق هذا التحول وغيرها من المتطلبات، لذا فغالبا ما اعتبر الغاز الطبيعي كطاقة انتقالية بين النفط والفحم وعالم الطاقة المتجددة، وإن كان لن يحل مشكلة تغير المناخ العالمي وإنما يبطئها ، وعلى أي حال سوف يوفر الغاز فرصة لالتقاط الأنفاس قد تظهر خلالها تقنيات جديدة.

تعتبر الجزائر من الدول التي لها إمكانيات كبيرة سواء من الغاز الطبيعي أو من الطاقات المتجددة، ومن ثم فإن الفرصة متاحة أمامها لتحقيق تحولها الطاقوي، خاصة وأنها رائدة على المستوى العالمي في مجال صناعة الغاز ويمكنها الاستفادة منه لتحقيق هذا التحول، ومن ثم فالجزائر الآن في مرحلة انتقالية بين النفط الذي انخفض انتاجه نسبيا منذ عام 2007، وانخفضت أسعاره منذ صيف 2014 والطاقات المتجددة التي تمتلك منها قدرات كبيرة. ومن خلال هذه الورقة البحثية توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات يمكن اجمالها فيما يلي:

- إن التحول من اقتصاد قائم على النفط إلى اقتصاد قائم على الطاقات المتجددة لن يتم مباشرة لأنه يحتاج إلى تهيئة الظروف المناسبة له، لذا يمكن الاعتماد على الغاز الطبيعي كطاقة انتقالية؛
- تخطو الجزائر خطواتها الأولى في مجال التحول الطاقوي، من خلال وضع الإطار التشريعي الملائم وبرنامج للطاقات المتجددة وفعالية الطاقة حتى آفاق 2030؛

- تمتلك الجزائر إمكانيات كبيرة من الغاز الطبيعي يسمح لها بالانتقال بسلاسة نحو عصر الطاقات المتجددة؛
- يعتبر الاستهلاك المحلي من الغاز الطبيعي العنصر الأساسي المتنامي في ميزان الغاز الطبيعي الجزائري وذلك مقارنة بالصادرات؛
- يتوقع أن تتزايد حصة الغاز الطبيعي والطاقات المتجددة في مزيج الطاقة بالجزائر حسب سيناريو النمو المنخفض عام 2035؛
- تولي الجزائر من خلال استراتيجيتها الطاقوية أهمية كبيرة لترقية استعمال الغاز الطبيعي، والاستفادة من مزاياه الاقتصادية والبيئية من جهة واحتياطياته الكبيرة من جهة أخرى، إلى أن يتم التحول إلى الطاقات المتجددة؛

ـ ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الجدول 1: القدرات المتراكمة لبرنامج الطاقات المتجددة 2015-2030

	المرحلة الأولى 2015- 2020	المرحلة الثانية 2021- 2030	المجموع
الخلايا الشمسية	3000	10575	(...)
الرياح	1010	4000	5010
الحرارة الشمسية	-	2000	2000
التوليد المشترك	190	250	440
الكتلة الحيوية	360	640	1000
الحرارة الجوفية	05	10	15
المجموع	4525	17475	22000

المصدر: وزارة الطاقة، برنامج تطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية، ص8.

الجدول 2: تطور اكتشافات الغاز الطبيعي في الجزائر (2006-2015)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الاكتشافات	7	15	9	12	10	10	23	20	14	13

المصدر: أوابك، التقرير الاحصائي السنوي، الكويت، 2011، 2016.

الجدول 3: تطور احتياطي الغاز الطبيعي للجزائر (1990-2016) الوحدة: مليار م^3

السنوات	نهاية 1990	نهاية 1995	نهاية 2000	نهاية 2005	نهاية 2015	نهاية 2016
الاحتياطي	3300	3700	4500	4500	4500	4500

Source : Bp statistical rview of world energy, full report, 2017.

الجدول 4: انتاج واستهلاك الغاز الطبيعي للجزائر (2006-2016) الوحدة: مليار م^3

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإنتاج المسوق	82.9	101.8	103.8	82.6	83.8	82.6	85.7	81.5	83.3	84.6	91.3
الاستهلاك	23.7	24.3	25.4	27.2	26.3	27.8	31.0	33.4	37.5	39.4	40.0

Source :- 03/05/2017, OAPEC, **databank**, http://oapecdbsys.oapecorg.org:8080/apex/f?p=101:23:::NO:RP::
-Bp statistical rview of world energy, June 2017.

الجدول 5: حصة الغاز الطبيعي في مزيج الطاقة في الجزائر الوحدة: مليون طن مكافئ للنفط

السنوات	2000	2005	2010	2015	2016
النفط	8.5	11.0	14.9	19.5	18.9
الغاز الطبيعي	18.9	20.9	23.7	35.5	36.0
الفحم	0.6	0.6	0.3	0.1	0.1
الطاقة النووية	-	-	-	-	-
الطاقة الكهرومائية	0.05>	0.05>	0.05>	0.05>	0.05>
الطاقات المتجددة	غير متوفر	غير متوفر	-	0.05>	0.1

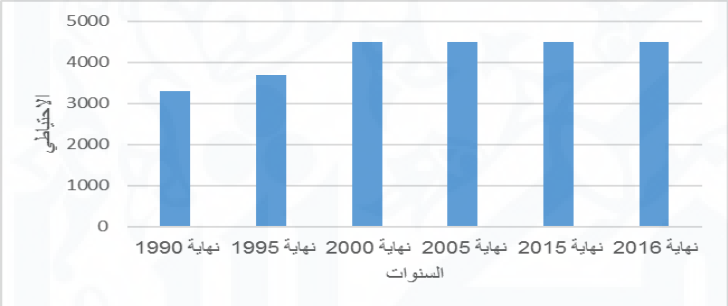
Source : Bp statistical review of world energy, June 2017

الجدول 6: مساهمة الغاز الطبيعي في توليد الطاقة الكهربائية الوحدة: جيغاواط/ساعي

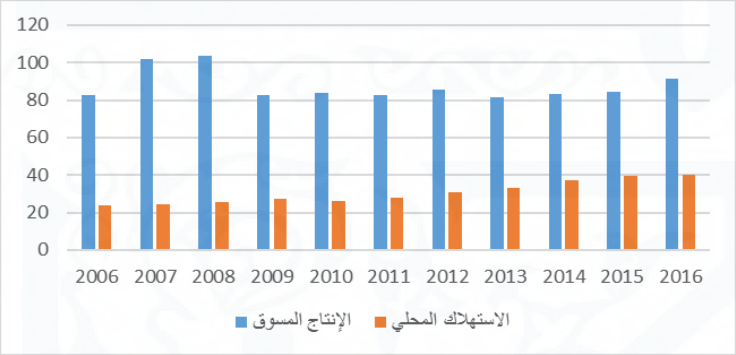
السنوات	2002	2006	2010	2014
النفط	597	750	964	1163
الغاز الطبيعي	26994	34258	44596	62825
الطاقة	57	218	174	254
اجمالي انتاج الطاقة	27648	35226	45734	64242

Source : 04/05/2017, International energy agency, **Algeria- balances,** http://www.iea.org/statistics/statisticssearch/report/?country=ALGERIA&product=ElectricityandHeat&year=2014

الشكل 1: احتياطي الغاز الطبيعي للجزائر

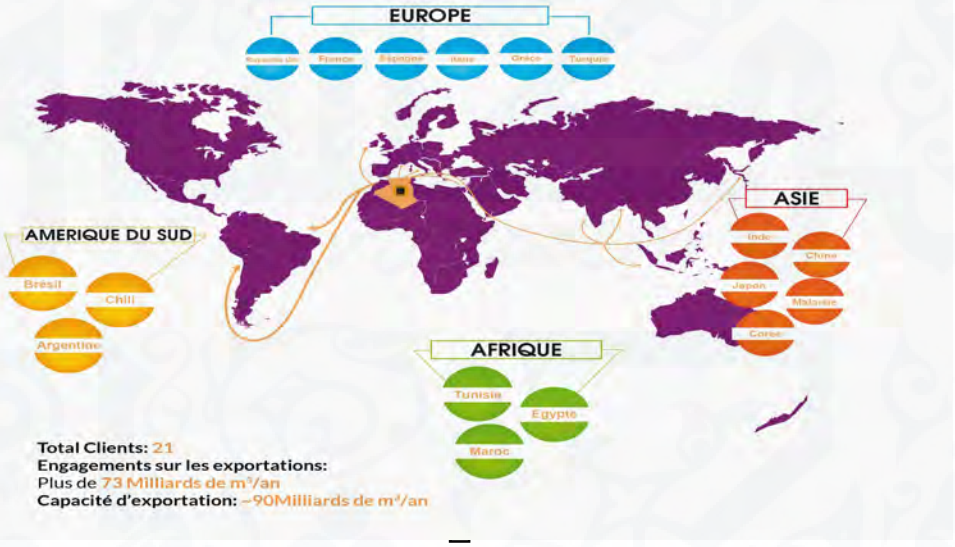


الشكل 2: انتاج واستهلاك الغاز الطبيعي للجزائر



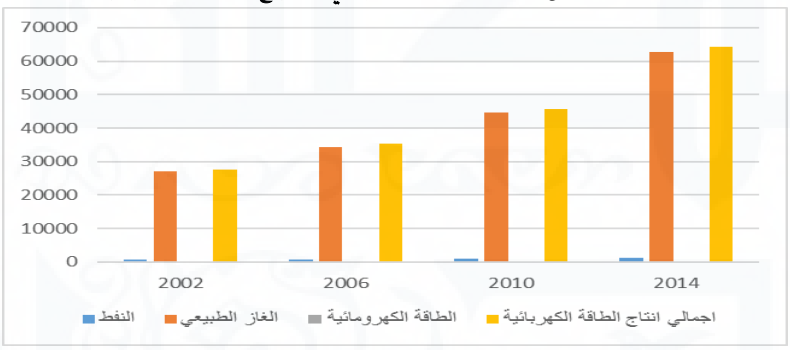
المصدر: مخرجات برنامج Excel بالاعتماد على الجدول 4

الشكل 3: صادرات الغاز الطبيعي الجزائري على المستوى العالمي



Source :http://www.sonatrach.dz/images/carte_Dimension_Gaziere_Francais.jpg

الشكل 4: مساهمة الغاز الطبيعي في مزيج الطاقة في الجزائر



الاحالات والمراجع:

1 connaissance des énergies, **Qu'appelle-t-on exactement la «transition énergétique»?,** http://www.connaissancedesenergies.org/qu-appelle-t-on-exactement-la-transition-energetique-141010

2 planète énergies, **Les enjeux de la transition énergétique,** http://www.planete-energies.com/fr/medias/decryptages/les-enjeux-de-la-transition-energetique

3 هوارد جيلر، ترجمة طارق بيلتو، **ثورة الطاقة نحو مستقبل مستدام**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص 36.

4 عبد الرزاق فوزي، حسناوي بلبال، **إشكالية التحول الطاقوي كآلية لتحقيق الامن الطاقوي في ظل المستجدات الدولية**، المؤتمر الدولي الأول حول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف 1، 08/07 أفريل 2015، ص.ص 6- 7.

5 وزارة الطاقة والمناجم، **الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 23/21 ديسمبر 2014، ص 3.

6 Bp statistical review of world energy, June 2017

7 Kamel Ait Cherif, **Les enjeux et les défis de la transition énergétique en Algérie,** 21 mars 2017, http://www.algerie-eco.com/2017/03/21/enjeux-defis-de-transition-energetique-algerie/

8 Centre de développement des énergies renouvelables, **bulletin des énergies renouvelable**, N° 19, Bouzareah, Algérie, 2011, p 27.

9وزارة الطاقة، **برنامج تطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية**، الجزائر، جانفي 2016، ص 3.

10 2017/05/05، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **قطاع الطاقات المتجددة**،
http://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables

11 مصيطفى بشير، **نهاية الريع، الازمة والحل**، جسور للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2015، ص 26.

12 كتوش عاشور، **الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني**، دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003- 2004، ص.ص 135- 136.

13 انظر: Bp statistical review of world energy, June 2017

14 وزارة الطاقة والمناجم، **الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، مرجع سابق، ص 15.

15, International energy agency, Algeria- balances,
http://www.iea.org/statistics/statisticssearch/report/?country=ALGERIA&product=Balances&year=1990

16 Ali Aissaoui, Algerian Gas: Troubling Trends, Troubled Policies, The OXFORD institute for energy studies, May 2016, p 2.

17 Ibid, p 9.

18 Sonatrach, Description du Réseau de Transport par Canalisation des hydrocarbures & Tarifs de Transport pour l'Année 2017, Hydra, Alger, 2017, p 2.

19, Sonatrach, Activité Commercialisation (COM), 02/05/2017
http://www.sonatrach.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=7:activite-commercialisation-com&catid=10:activites&Itemid=166

20 Ali Aissaoui, op cit, p 3.

21 مايكل كليج وآخرون، **مستقبل الغاز الطبيعي في سوق الطاقة العالمية**، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، الامارات العربية المتحدة، 2004، ص 7.

22 مايكل كليج وآخرون، مرجع سابق، ص 10.

23 حسين عبد الله، **الغاز الطبيعي وقود الغد في انتظار سياسة منسقة عربيا**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت. نقلا عن: رحمان أمال، **دور الغاز الطبيعي في تحقيق التنمية المستدامة في الأقطار العربية**، الملتقى الدولي الثاني حول الطاقات البديلة: خيارات التحول وتحديات الانتقال، جامعة أم البواقي، الجزائر، 18/19 نوفمبر 2014، ص 10.

24 Sonatrach, **Activité Liquéfaction, Raffinage et Pétrochimie (LRP),** 02/05/2017
http://www.sonatrach.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=6:activite-liquefaction-raffinage-et-petrochimie-lrp&catid=10:activites&Itemid=165

25 حمد بن محمد آل الشيخ، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة**، ط1، العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، 2007، ص 83.

26 هوارد جيلر، مرجع سابق، ص.ص 50- 51 بتصرف.

27 الإدارة الاقتصادية، **توقعات استهلاك الطاقة الأولية في الدول العربية حتى عام 2035**، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، مرجع سابق، ص 138.

28 وزارة الطاقة والمناجم، **الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، مرجع سابق، ص 5.

تأثير متغيرات البيئة المالية على اعادة هيكلة مصادر التمويل

دراسة قياسية على شركات المساهمة الجزائرية (2010-2015)

د. .غريب بولرباح[1]
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر
gboularbah@gmail.com

أ..عبد الباقي بضياف
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر
beddiaf.abdelbaki@gmail.com

أ. فريد بن ختو
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر
fbenkhettou@gmail.com

Budget deficit and the imbalance of the economic balance system "its reality and funding mechanisms"

Terminological Dismantling of the Algerian Case study (2001-2014)

Gherib Boulerbah & Beddiaf Abdelbaki & Benkhettou Farid

University of Ouaregla/ ALGERIA

Received:03/05/2017 *Accepted: 09/07/2017* *Published: 31/12/2017*

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة على الهيكل المالي للشركات المساهمة الجزائرية خلال الفترة (2015- 2010). كما نحاول من خلال الدراسة معرفة مدى تطابق سياسات التمويل بالشركات محل الدراسة مع الأسس النظرية في ترتيب أولويات التمويل. للوصول إلى الأهداف المسطرة اختبرت الدراسة عينة مكونة من 15 شركة مساهمة غير مالية لفحص هيكلها المالي، استخدمت الدراسة تقنيات الانحدار الذاتي لـ Arellano and Bond (1991) على بيانات بانل الديناميكية لاختبار نموذج الدراسة، حيث اعتبر الهيكل المالي ممثلاً بالرفع المالي كمتغير تابع والربحية والسيولة، معدل النمو المعدل الضريبي، معدل الفائدة كمتغيرات مستقلة. وكانت اهم النتائج أن الشركات الجزائرية تعتمد على الديون بشكل أساسي في تمويل احتياجاتها، كما وهناك علاقة ذات دلالة احصائية موجبة بين الربحية والهيكل المالي ووجود علاقة ذات دلالة احصائية سالبة بين معدل النمو والمعدل الضريبي من جهة والهيكل المالي من جهة أخرى. كما بينت الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين السيولة ومعدل الفائدة من جهة والهيكل المالي من جهة أخرى

الكلمات المفتاحية: الهيكل المالي، شركات المساهمة، الديون، الأرباح المحتجزة، نماذج بانل

الترميز الاقتصادي (jel) : G32

Abstract :

The aim of this study is to find out the factors affecting the financial structure of Algerian joint stock companies during the period (2010-2015). The study also sought to find out whether the funding policies of the companies in question were consistent with the theoretical bases in prioritizing funding. The study used a sample of 15 non-financial companies to examine its financial structure. The study used Arellano and Bond (1991) self-regression techniques on dynamic data to test the model of the study. The financial structure (financial leverage) was considered as a dependent variable and profitability, liquidity, growth rate, tax rate and interest rate as independent variables. The most important results of the study are that Algerian companies rely on debt mainly to finance their needs. There is a statistically significant positive relationship between profitability and the financial structure and the existence of a statistically significant negative relationship between the rate of growth and the tax rate on the one hand and the financial structure on the other hand. The study also showed that there is no statistically significant relationship between liquidity and interest rate on the one hand and the financial structure on the other hand.

Key words*: financial structure, joint stock companies, debt, retained earnings, PANEL models.*

JEL Classification: G32

1. Author Correspondence, e-mail: *gboularbah@gmail.com*

تمهيد:

تعتبر وظيفة التمويل في المؤسسة من أهم وظائف الإدارة المالية وأكثرها تعقيدا؛ حيث يتعين عليها البحث عن مصادر التمويل في أماكن تواجدها وتحديد الأموال اللازمة لذلك، ويزيد من تعقيد هذه الوظيفة تنوع مصادر التمويل؛ فمنها ما هو طويل الأجل ومنها ما هو قصير الأجل، وتوجد مصادر داخلية (حقوق الملكية) وأخرى خارجية (الديون)، كما تختلف المصادر من حيث تكلفتها والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بالعلاقة الطردية بين العائد والمخاطرة، ومن هنا تأتي أهمية الهيكل التمويلي للشركة وتكلفته من جهة، وتعظيم قيمة الشركة من جهة أخرى والذي هو في النهاية الهدف الرئيسي التي تسعى إليه الإدارة. يعرف ذلك المزيج المتنوع من مصادر التمويل بالهيكل المالي، حيث يسعى المديرين الماليين للبحث عن التوليفة المثلى التي يتكون منها الهيكل المالي، وقد اكتسبت هذه النظرية أهمية كبيرة في الفكر الحديث للإدارة المالية، وكان ذلك واضحا من خلال أول دراسة سنة 1958 لـ (MODIGLLIN ET MILLER) والتي توصلت إلى عدم وجود اختلاف بين استخدام مصادر التمويل الداخلية ومصادر التمويل الخارجية، كما ترى أن الهيكل المالي الأمثل للمؤسسة هو ذلك الذي يسعى إلى تعظيم قيمتها (أرباحها) وبأقل التكاليف الممكنة.

1. إشكالية الدراسة:

يعد اختيار المزيج الأمثل الذي يتشكل منه الهيكل المالي من أصعب القرارات التي يتخذها المسؤولين الماليين في الشركة، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل تعمل على تحديد الهيكل المالي، والتي تنتمي إلى محيط داخلي وآخر خارجي يمتازان بالحركية وعدم الاستقرار، وعليه جاءت إشكالية الدراسة في الكيفية التي يتم بها صياغة الهيكل المالي في الشركات الجزائرية وذلك من خلال الإجابة عن التساؤل التالي: ما مدى تأثير مؤشرات البيئة المالية على صياغة هيكل التمويل في الشركات الجزائرية للفترة الممتدة من 2010 إلى2015؟ تتضمّن الإشكاليات الفرعية التالية: هل توجد علاقة بين الهيكل المالي ممثلا بالرفع المالي ومعدل ضريبة، سعر الفائدة، معدل السيولة، معدل الربحية ومعدل النمو.

فرضيـــات الدراسة: وللإجابة على إشكالية الدراسة نقوم باختبار الفرضيات التالية: توجد علاقة بين الهيكل المالي ممثلا بالرفع المالي وكل من المتغيرات التالية: معدل ضريبة، معدل الفائدة، معدل السيولة، معدل الربحية ومعدل النمو.

أولا: الاطار النظري و الدراسات السابقة:

1.الاطار النظري: العوامل المؤثرة على الهيكل المالي يتمثّل الهيكل المالي في المزج بين الديون متمثلة عادة بالقروض طويلة الأجل وأموال الملكية متمثلة بالأسهم العادية والممتازة والأرباح المحجوزة، ويتأثّر هذا المزيج المكون لرأس المال - أي نسبة كل عنصر من العناصر السابقة فيه- بمجموعة من المتغيرات المالية التي تنتمي إلى المحيط الداخلي ومجموعة أخرى تنتمي إلى المحيط الخارجي للشركة، حيث تتّصف تلك المتغيرات المالية بالتقلّب وعدم الثبات الناشئ من المحيط الذي تنتمي له للتأثير على تركيبة الهيكل المالي للشركة، وفي ما يلي تأثير كل من تلك المتغيرات على العناصر المكونة للهيكل المالي

1. العوامل المرتبطة بالمحيط الداخلي:

هي تلك العوامل التي تنشأ من الوظائف الأساسية للشركة ويمكن التحكم فيها والتي من شأنها التأثير على هيكل مصادر التمويل وفيما يلي أهم تلك العوامل:

1-1-1 السيولة: " السيولة هي أن يتوفّر النقد عند الحاجة إليه، أي قدرة الشركة على توفير النقد بكلفة مقبولة"[1]. " هي قدرة الشركة على تسديد التزاماتها القصيرة الأجل وتسمى بالملاءة المالية".[2]

"هي قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل والحفاظ على ملاءتها المالية من خلال دورتها التشغيلية العادية"[3]. من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج تعريفاً شاملاً للسيولة، وهي قدرة الشركة على توفير أموال في شكل سيولة حاضرة لمواجهة الالتزامات القصيرة الأجل وبتكلفة مقبولة. تنخفض سيولة الشركة نتيجة لسوء إدارة أصولها وذلك بسبب المبالغة بالاستثمار في الأصول الثابتة أو بتقديم مواعيد السداد على مواعيد التحصيل، ونتيجة لتكبد خسائر متتالية يتولّد على هذه الأسباب اختلال في ميزانية الشركة بحيث يرتفع الجانب الأيمن (الأصول) عن الجانب الأيسر (الخصوم)، فتجد الشركة نفسها مضطرة لتدارك الوضع من خلال الرفع في رأس مالها بإحدى الطرق السالفة الذكر، وذلك لتجاوز النتائج السلبية التي قد تنجم عن الانخفاض في سيولة الشركة

1-1-2 الربحية: تعرّف الربحية على أنّها "فعالية أداء الإدارة في تسيير الأنشطة المختلفة"[4]، كما تعرّف على أنّها "مقدرة الشركة على توليد الأرباح، والأرباح هي مقياس لكفاءة سياسات إدارة الشركة الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية"[5]، وتعرّف أيضا بأنها "مؤشّر على كفاءة توظيف رأس المال لتحقيق الربح".[6]

يوجد أثر إيجابي بين الربحية ونسبة الدين فكلما ارتفعت نسبة الربحية للشركة تزيد قدرتها على الاستدانة، إلا أنه في الواقع يفضّل المدراء الماليون للشركة الاعتماد على التمويل الداخلي واستعمال أقل للتمويل الخارجي (الدين) وذلك للتقليل من مخطر الإفلاس، حيث كلما زادت ربحية الشركة تزيد قدرتها على التمويل الذاتي، وبالتالي يزيد اعتمادها في التمويل على الأرباح المحتجزة، وتلجأ إلى الدين في حالة استنزافها لمصادر تمويلها الداخلي، ومن هذا المنطلق نستنتج أنه توجد علاقة عكسية بين الربحية وبين تركيبة الهيكل المالي ممثلة بنسبة الرفع المالي.

1-1-3 النمو: "هو امتداد منتجات الشركة إلى مواقع جغرافية أخرى أو من خلال زيادة المنتجات أو الخدمات التي تقدّمها الشركة للأسواق الحالية"[7]. ويعرّف النمو أيضا بأنّه "الارتفاع في رقم الأعمال (مبيعات البضائع، إنتاج مباع الخدمات)، والقيمة المضافة وعدد العمال ومستوى الأجور"[8]. نظرياً توجد علاقة طردية بين نمو الشركة وهيكلها المالي ممثلاً بنسبة الرفع، وذلك لأنّ حالة النمو تفرض على الشركة أموالاً جديدة لتمويل التوسع في النشاط، ولهذا تلجأ الشركات التي تحقّق معدلات نمو كبيرة وخاصة التي تعتمد في تمويلها على قدر كبير من أموال الملكية إلى الاقتراض كمصدر لتمويل الاحتياجات المتزايدة.

2.1 العوامل المرتبطة بالمحيط الخارجي:

هي تلك العناصر الخارجية عن الشركة والتي لها القدرة على التأثير في هيكلها المالي، ولا يمكن التحكم فيها من طرف إدارة الشركة، وفيما يلي أهمّ تلك العناصر.

1- 2- 1 الضريبة: هي "فريضة إلزامية تقوم الدولة بتحديدها بما تتمتّع به من سيادة ويلزم الممول بأدائها متى انطبقت عليه شروطها دون مقابل تحقيقاً لأهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية"[9]. وتعرف بأنها "فريضة مالية نقدية تأخذها الدولة جبراً من الوحدات الاقتصادية حسب مقدرتها التكلفية من غير مقابل وبصورة نهائية، لتمويل النفقات العامة ولتحقيق أهداف الدولة النابعة من فلسفتها السياسية"[10]. تؤثّر الضريبة على قرار الشركة في اختيار مصادر تمويل احتياجاتها المالية، لأن الشركة تفضل التمويل بالديون على التمويل الداخلي بالنظر إلى الضريبة، وذلك لأن الفوائد التي تدفعها كمصاريف مالية على القروض تطرح من الأرباح الخاضعة للضريبة، وبالتالي تسهِم في تقليل الوعاء الضريبي، وبهذا فإن الضرائب المباشرة (ضريبة على أرباح الشركة) تتناسب طرداً مع الهيكل المالي ممثلاً بنسبة الرفع المالي، أما الضرائب غير مباشرة فالشركة تحملها إلى الغير فهي مكلفة قانوناً بدفعها وليست مكلفة فعلياً، وبالتالي لا تحدث تأثيراً على هيكلها المالي.

1- 2- 2 سعر الفائدة: توجد عدّة تعاريف للفائدة، إلا أنها تتشابه في مغزاها العام ولا تخرج عن كونها تعويض عن المبالغ النقدية المتنازل عنها خلال فترة زمنية معينة، وفيما يلي مجموعة من تلك التعاريف: "هي ثمن النقود المتنازل عنها مؤقتاً"[11]. "هو أجر كراء النقود حيث يلتزم المقترِض بدفعه إلى المقرِض (عادة البنك)، مقابل التنازل المؤقت له عن السيولة"[12].

توجد علاقة عكسية بين سعر الفائدة ونسبة الرفع المالي؛ بحيث كلما ارتفعت معدلات الفائدة انخفضت نسبة الدين في الهيكل المالي للشركة، وذلك لأنها ترفع من تكلفة رأس المال، وبالتالي تؤدّي بالإدارة المالية للحدّ من الاعتماد على الدين، إلا أنّ أهمية معدلات الفائدة تكمن في كونها مقياساً لدى توافر الأموال في الأسواق، فكلما ارتفعت تدلّ على وجود انكماش نقدي ناتج عن انكماش في احتياطيات البنوك التجارية أي أن الطلب على النقود من قبل المقرضين يكون أكبر مما تعرضه البنوك التجارية والعكس إذا انخفضت معدلات الفائدة.

2. الدراسات السابقة:

2- 1 دراسة Joseph.O (1999) [13]: أجريت هذا الدراسة على 83 شركة عقارية مدرجة في سوق المملكة المتحدة للأوراق المالية وذلك لإبراز مختلف العوامل المؤثرة على حجم الديون في هيكل رأس المال. أشارت الدراسة إلى أن هيكل الأصول، وتوجه الأعمال ومستوى المشاركة في التطوير العقاري هي المحددات الأساسية لسياسة الاستدانة في الشركات العقارية، كما توصلت الدراسة إلى أن المديرين الماليين لتلك الشركات يأخذون بعين الاعتبار الوضعية المالية للشركة (العسر المالي)، وتكاليف التمويل عند اختيار الديون في هيكل التمويل وأن العبء الضريبي وأداء الشركة ليس لهما تأثير على قرارات الهيكل المالي للشركات العقارية محل الدراسة.

2- 2 دراسة عبد الله، الصديق(2003) [14]: تناولت هذه الدراسة العوامل المحددة لاختيار الهيكل التمويلي حيث أجريت على شركات المساهمة العامة الصناعية في المملكة العربية السعودية، وهدفت إلى التعرف على العوامل

المؤثرة في قدرة الشركة في الحصول على التمويل والتي من شأنها تحديد نسبة الدين في الهيكل المالي لتلك الشركات. استخدمت الدراسة كل من حجم الشركة والربحية، والسيولة ومعدل النمو وحجم الضمانات المقدمة كمتغيرات مستقلة ونسبة الديون من الهيكل المالي كمتغير تابع، وقد أثبتت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة الدين وحجم الشركة وعلاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الدين في الهيكل المالي للشركات محل الدراسة.

2- 3 دراسة (Frank, B Usha,M 2004) [15]: مسحت الدراسة 16 دولة أوروبية مختلفة من حيث الأنظمة القانونية واختبرت محددات هيكل رأس المال لـ 737 شركة تنتمي لهذه الدول خلال سنة 2001، وأشارت إلى أن هيكل رأس المال يخضع للعديد من المميزات والممارسات التجارية والتي تختلف باختلاف الأنظمة القانونية لتلك الدول. وأظهرت الدراسة أن ربحية السهم والمرونة المالية هي أهم المتغيرات التي تفسر هيكل رأس المال، وأثبتت أن المديرين الماليين يأخذون بعين الاعتبار نسبة تغطية الدين لرفع رأس مال شركائهم.

2- 4 دراسة محمد توفيق (2005) [16]: أجريت هذه الدراسة على 17 شركة غير مالية مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية للفترة الممتدة ما بين (1999- 2004)، وهدفت إلى التعرف على محددات هيكل رأس المال، مستخدمة في ذلك تقنيات الانحدار المتعدد ومعاملات الارتباط لاختبار فرضياتها للمتغيرات التابعة لنسبة إجمالي المطلوبات إلى حقوق الملكية ونسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات والمتغيرات المستقلة ممثلة بالعائد على حقوق الملكية ومعدل النمو، وحجم الشركة والضريبة المدفوعة والأصول الثابتة والمخاطر النظامية. أشارت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين هيكل رأس المال والعائد على حقوق الملكية التي تقيس الربحية وأيضاً وجود علاقة ذات دلالة إحصائية طردية موجبة بين هيكل رأس المال وحجم الشركة إلا أن الدراسة لم تجد أي علاقة بين هيكل رأس المال ومعدل النمو والضريبة المدفوعة والأصول الثابتة والمخاطر النظامية.

2- 5 دراسة غازي فلاح، علي محمود (2011)[17]: بحثت هذه الدراسة في العوامل المؤثرة في اختيار مديري الشركات لنسبة الدين في الهيكل المالي، وطبقت هذه الدراسة على 54 شركة من قطاع الخدمات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية خلال الفترة ما بين (1996- 2007). هدفت الدراسة إلى مدى اعتماد قرارات المديرين الماليين على العوامل الخاصة بالشركات والمتمثلة في الحجم وهيكل الأصول، معدل النمو والعوامل المؤثرة بالسوق والمتمثلة في معدل الفائدة ومعدل الضريبة والقيمة السوقية بالأسهم بسوق رأس المال في تحديد نسبة الدين للشركات وذلك باستخدام معادلة الانحدار المتعدد وذلك باعتبار العوامل السابقة مستقلة ونسبة الديون ممثلة بإجمالي الديون إلى الأصول متغيراً تابعاً. وأظهرت الدراسة وجود تأثير إيجابي لكل من حجم الشركة وهيكل الأصول ومعدل النمو على الهيكل المالي بينما كان لمعدل العائد على الأصول تأثير سلبي في مقياس الهيكل المالي، كما أظهرت الدراسة عدم وجود أثر لكل من معدل الضريبة ومعدل الفائدة والقيمة السوقية للأسهم على هيكل رأس المال وأن هذه العوامل لا تفسر التغيرات التي تحدث بالهيكل المالي.

6- 2 دراسة (Asmawi, N Faridah,S 2013)[18]: أجريت هذه الدراسة على 334 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في ماليزيا واستعملت البيانات المحاسبية لخمس سنوات من سنة 2005 إلى غاية 2009، وجاءت هذه الدراسة للتعرف على المتغيرات المحددة لهيكل رأس مال هذا النوع من المؤسسات، واستخدمت الانحدار الخطي المتعدد باعتبار الديون طويلة الأجل والديون قصيرة الآجل كمتغير بين تابعين وكل من عمر الشركة والحجم والسيولة والربحية ومعدل النمو والضرائب كمتغيرات مستقلة. وجدت الدراسة أن كل من السيولة والربحية هي المحددات الرئيسية لهيكل رأس المال باعتبار الديون طويلة الأجل وقصيرة الأجل معاً متغيراً تابعاً، وحجم الشركة متغير مهما لكن بأقل درجة، كما توصلت هذه الدراسة إلى أن عمر الشركة والنمو تفسر الهيكل المالي باعتبار الديون طويلة الأجل متغيراً تابعاً ممثلاً لهيكل رأس المال، في حين أن الضرائب ليس محدداً مهماً في قرارات الهيكل المالي.

ثانيا. الدراسة التطبيقية للعوامل المؤثرة على الهيكل المالي

نقوم بإجراء دراسة تطبيقية للعوامل المؤثرة على الهيكل المالي تتضمن دراسة إحصائية وصفية لمتغيرات الدراسة، كما تتضمن دراسة قياسية لهاته العوامل، ثم استنباط النتائج التي تفرزها هذه الدراسة.

1. **عينة ومتغيرات الدراسة**: نستخدم في هذه الدراسة ستة متغيرات منها متغير تابع واحد هو الرفع المالي ممثلاً للهيكل المالي وخمس متغيرات مستقلة هي نسبة هامش الربح ونسبة السيولة السريعة ومعدل الفائدة، والمعدل الضريبي ومعدل النمو وذلك لعينة مكونة من 15 شركة مساهمة غير مالية مسجلة في إقليم ولاية ورقلة خلال الفترة 2010- 2015 وذلك على النحو التالي:

2. مجتمع وعينة الدراسة : شملت الدراسة على جميع شركات المساهمة المسجلة في إقليم ولاية ورقلة للفترة 2010- 2015 على أن تتوفر الشروط التالية لضمان قياس متغيرات الدراسة: أن تكون الشركة قد استمرت من سنة 2010 إلى غاية سنة 2015، أن لا يكون قد تم دمجها خلال فترة الدراسة، أن تتوفر الشركة على البيانات اللازمة خلال فترة الدراسة. تم استثناء الشركات المالية لخصوصيتها في حساب المؤشرات التي تعبر عن متغيرات الدراسة

استوفت 15 شركة الشروط اللازمة والتي تمثل عينة الدراسة.

3. **متغيرات الدراسة:** نقوم بصياغة نموذج رياضي لاختبار أثر متغيرات البيئة المالية على إعادة هيكلة مصادر التمويل لشركات المساهمة، حيث تم تصميم النموذج ليتكون من مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تعبر عن المحيط المالي الداخلي للشركة وهي معدل النمو والربحية والسيولة وأخرى تعبر عن المحيط المالي الخارجي للشركة وهي معدل الفائدة والمعدل الضريبي أما المتغير التابع فيعبر عن الهيكل المالي الذي تم قياسه بمؤشر واحد لذلك يتم بناء نموذج واحد للدراسة على النحو التالي:

$$Y = a + b_1x_1+b_2x_2+b_3x_3+b_4x_4+b_5x_5+\sum_i$$

الجدول رقم (1) : يوضح قياس متغيرات الدراسة

الرمز	المتغير	المقياس
Y	الهيكل المالي	إجمالي الديون/ حقوق الملكية (أموال خاصة)
X_1	الربحية	صافي الدخل (الربح)/ صافي المبيعات
X_2	السيولة	(الأصول المتداولة – المخزون السلعي) / الخصوم المتداولة
X_3	معدل النمو	رقم الأعمال للسنة n-1 رقم الأعمال لسنة n/ رقم الأعمال سنة n-1
X_4	معدل الفائدة	المصاريف المالية / إجمالي الديون
X_5	المعدل الضريبي	الضريبة المدفوعة/ صافي الربح قبل الضريبة

4. الدراسة القياسية لمحددات الهيكل المالي:

تعتبر نماذج بانل من الأساليب الحديثة في الاقتصاد القياسي التي تتناسب مع معطيات هذه الدراسة والتي سنستخدمها في قياس أثر المتغيرات المالية على الهيكل المالي، حيث سنقوم بتحديد النموذج الأمثل الذي يمثل هذه العلاقة وذلك بإجراء عدة اختبارات.

تقوم هذه النماذج بتحديد المتغيرات ذات الدلالة الإحصائية بشكل منفرد باستخدام اختبار استودنت والقدرة التفسيرية للنموذج من خلال اختبار فيشر ومعامل التحديد المعدل وهذا بالاعتماد على برنامج EVIEWS9 وبرنامج STATA14.

نماذج بانل الساكنة

بعد جمع التقارير المالية (الميزانية وجدول حسابات النتائج) لخمس عشر شركة مساهمة عاملة في إقليم ولاية ورقلة ـ الجزائر قمنا بحساب النسب المالية التي تمثل متغيرات الدراسة ثم بوبنا هذه البيانات في جدول مستخدمين برنامج (EXCEL) كما هو موضح في الملحقين (01 و02) ثم قمنا بتفريغ البيانات في برنامج EVIEWS 9 وكانت النتائج كالتالي:

1.4 النموذج التجميعي :

من خلال الجدول الموالي نلاحظ القيمة الاحتمالية للمعلمات المقدرة للنموذج (القيمة الاحتمالية لستودنت) هي α_1 = 2633.0 ، α_3 = 0.5207 ، α_4 = 0.9248 ، α_5 = 0.2663 كلها أكبر من 05.0 ما عدا القيمة الاحتمالية α_2 = 0.0306 ومنه نستنتج أن المتغيرات X_1، X_3، X_4، X_5 ليست لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5٪

- القيمة الاحتمالية لفيشر F= 0.28772 وهي أكبر من 05.0 وبالتالي لا توجد معنوية كلية للنموذج عند مستوى دلالة 5٪
- معامل التحديد المعدل (المصحح) R= 1.45% هي نسبة ضعيفة جداً أي أن المتغيرات المستقلة والثابتة لا يفسرون المتغير التابع وبالتالي النموذج التجميعي غير ملائم للدراسة.

جدول رقم (2) يوضح نتائج النموذج التجميعي

Dependent Variable: Y
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 07/23/17 Time: 11:27
Sample: 2010 2015
Periods included: 6
Cross-sections included: 15
Total panel (balanced) observations: 90
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.260711	0.413628	3.047933	0.0031
X1	0.404519	0.448808	0.901318	0.3700
X2	-0.306488	0.226999	-1.350176	0.1806
X3	-0.144090	0.252145	-0.571457	0.5692
X4	-0.746728	3.261821	-0.228930	0.8195
X5	2.113864	1.705732	1.239271	0.2187

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	0.809525	0.1822
Idiosyncratic random	1.715247	0.8178

Weighted Statistics

R-squared	0.046464	Mean dependent var	0.779216
Adjusted R-squared	-0.010294	S.D. dependent var	1.693327
S.E. of regression	1.702020	Sum squared resid	243.3372
F-statistic	0.818641	Durbin-Watson stat	1.447068
Prob(F-statistic)	0.539782		

Unweighted Statistics

R-squared	0.060451	Mean dependent var	1.191070
Sum squared resid	288.7760	Durbin-Watson stat	1.219373

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS9 بالاعتماد على الملحق رقم 01

2.4 النموذج الثابت :

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القيمة الاحتمالية للمعلمات المقدرة (القيمة الاحتمالية لستودنت) هي α_1 = 0.5542 ، α_2 = 0.8227 ، α_3 = 0.6578 ، α_4 = 0.6672 ، α_5 = 0.8227 كلها أكبر من 0.05 وهذا ما يعني أن المتغيرات X_1، X_2، X_3، X_4، X_5 ليست لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5٪

- القيمة الاحتمالية F= 0.037974 وهي أقل من 0.05 وبالتالي للنموذج دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5٪
- معامل التحديد R= 14.80% وهو ضعيف نسبياً أي أن المتغيرات المستقلة والثابتة لا يفسرون المتغير التابع بنسبة 14.8٪

وبالرغم من أن للنموذج معنوية إحصائية إلا أنه لا يعتبر النموذج الملائم الأمثل لهذه الدراسة.

جدول رقم (4): يوضح نتائج النموذج الثابت

Dependent Variable: Y
Method: Panel Least Squares
Date: 07/23/17 Time: 11:25
Sample: 2010 2015
Periods included: 6
Cross-sections included: 15
Total panel (balanced) observations: 90

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.903223	0.404635	2.232193	0.0288
X1	0.287663	0.483957	0.594398	0.5542
X2	-0.061141	0.271816	-0.224936	0.8227
X3	-0.118271	0.265867	-0.444849	0.6578
X4	-1.480674	3.429292	-0.431773	0.6672
X5	2.379458	1.877591	1.267293	0.2093

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.329945	Mean dependent var	1.191070
Adjusted R-squared	0.148074	S.D. dependent var	1.858342
S.E. of regression	1.715247	Akaike info criterion	4.110122
Sum squared resid	205.9452	Schwarz criterion	4.665635
Log likelihood	-164.9555	Hannan-Quinn criter.	4.334137
F-statistic	1.814164	Durbin-Watson stat	1.687435
Prob(F-statistic)	0.037974		

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS9 بالاعتماد على الملحق رقم 01

رأينا في الجزء السابق من الدراسة أن نماذج بانل الساكنة غير ملائمة وهذا لأن بيانات هذه الدراسة تستند إلى سلسلة زمنية قصيرة الأجل (06 سنوات) فقط والبيانات المقطعية قليلة أيضا (15 شركة مساهمة) حيث يكون لنماذج بانل الساكنة معنى عندما تكون السلاسل الزمنية والمقطعية طويلة الأجل (تؤول إلى ما لا نهاية) أو عندما تكون السلاسل الزمنية قصيرة لكن البيانات المقطعية تؤول إلى ما لا نهاية.

ولتجاوز هذا الإشكال نقوم بالاعتماد على نماذج بانل الديناميكية.

تتكون عينة الدراسة من مجموعة مختلفة من شركات المساهمة التي تختلف من حيث المؤشرات المالية التي تمثل متغيرات الدراسة مما يستدعي استخدام نماذج بانل الديناميكية التي تأخذ بعين الاعتبار خاصية عدم التجانس الفردي للبيانات وتستند في ذلك لنموذج الانحدار الذاتي بـ (Arellano and bond 1991) وذلك لأننا رصدنا وجود ارتباط خطي بين المتغيرات في الجزء السابق من الدراسة بين المتغير التابع y والمتغيرة المستقلة X_1 وكذلك لبن المتغيرين المستقلين X1و X5.

ويقوم نموذج الانحدار الذاتي (Arellano and bond 1991) على استخدام المتغيرات التابعة بقيمتها السابقة كمتغيرات تفسيرية أي يقوم بإبطاء أو تأخير المتغيرة التابعة حتى يتسنى تقييم تأثير القيمة الماضية للمتغيرة المفسرة على قيمتها الحالية وذلك بحسب النموذج التالي:

جدول رقم (5) يوضح تحليل نموذج بانل الديناميكي

```
. xtdpdsys y x1 x2 x3 x4 x5, lags(1) maxldep(2) maxlags(2) twostep artests(2)

System dynamic panel-data estimation            Number of obs      =        75
Group variable: id                              Number of groups   =        15
Time variable: year
                                                Obs per group:
                                                              min =         5
                                                              avg =         5
                                                              max =         5

Number of instruments =     17                  Wald chi2(6)       =  11663.86
                                                Prob > chi2        =    0.0000
Two-step results

Two-step results
```

y	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
y						
L1.	.4580967	.0105279	43.51	0.000	.4374624	.478731
x1	1.289789	.1858396	6.94	0.000	.9255498	1.654028
x2	-.0570881	.1001168	-0.57	0.569	-.2533134	.1391372
x3	-.1295642	.0616587	-2.10	0.036	-.2504129	-.0087154
x4	-12.35828	4.919931	-2.51	0.012	-22.00117	-2.715394
x5	.2083513	.7488111	0.28	0.781	-1.259292	1.675994
_cons	.8442371	.0673602	12.53	0.000	.7122135	.9762607

```
Warning: gmm two-step standard errors are biased; robust standard
         errors are recommended.
Instruments for differenced equation
        GMM-type: L(2/3).y
        Standard: D.x1 D.x2 D.x3 D.x4 D.x5
Instruments for level equation
        GMM-type: LD.y
        Standard: _cons
```

المصدر : مخرجات برنامج STATA 14 بالاعتماد على الملحق رقم 01

على ضوء النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نجد:

- بالنسبة للمتغيرة X1 التي تمثل معدل الربحية لها معنوية احصائية عند مستوى دلالة 5 ٪ وهذا لإن قيمة الاحتمال المقابل لها تساوي 0,000 وهي أقل من قيمة درجة المعنوية 0,05 وأن معاملها يساوي 1,28 بمقدار موجب.
- بالنسبة للمتغيرة X2 التي تمثل معدل السيولة ليست لها معنوية احصائية عند مستوى دلالة 5 ٪ وهذا لإن قيمة الاحتمال المقابل لها تساوي 0،569 وهي أكبر من قيمة درجة المعنوية 0,05 وأن معاملها يساوي 0.57ـــ بمقدار سالب.
- بالنسبة للمتغيرة X3 التي تمثل معدل النمو لها معنوية احصائية عند مستوى دلالة 5٪ وهذا لإن قيمة الاحتمال المقابل لها تساوي 0,036 وهي أقل من قيمة درجة المعنوية 0,05 وأن معاملها يساوي 0،129 ـــ بمقدار سالب.

◆ بالنسبة للمتغيرة X_4 التي تمثل معدل الفائدة لها معنوية احصائية عند مستوى دلالة 5 ٪ وهذا لإن قيمة الاحتمال المقابل لها تساوي 0,012 وهي أقل من قيمة درجة المعنوية 0,05 وأن معاملها يساوي 12,36 ـــ بمقدار سالب.

◆ بالنسبة للمتغيرة X_5 التي تمثل المعدل الضريبي ليست لها معنوية احصائية عند مستوى دلالة 5 ٪ وهذا لإن قيمة الاحتمال المقابل لها تساوي 0،781 وهي أكبر من قيمة درجة المعنوية 0,05 وأن معاملها يساوي 2،08 بمقدار موجب.

للوصول إلى العلاقة المثلى بين متغيرات البيئة المالية وهيكل رأس المال نقوم باستبعاد المتغيرات التي ليست لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5 ٪ وهي كل من المتغيرة X_2 ، التي تمثل معدل السيولة ، والمتغيرة X_5 التي تمثل المعدل الضريبي، ثم ندخل البيانات في برنامج STATA 14 ، والنتائج موضحة في الجدول رقم (6) على النحو التالي:

جدول رقم (6) يوضح تحليل نموذج بانل الديناميكي بعد نزع العوامل غير المؤثرة

```
. xtdpdsys y x1 x3 x4, lags(1) maxldep(2) maxlags(2) twostep artests(2)

System dynamic panel-data estimation            Number of obs      =        75
Group variable: id                              Number of groups   =        15
Time variable: year
                                                Obs per group:
                                                              min =         5
                                                              avg =         5
                                                              max =         5

Number of instruments =     15                  Wald chi2(4)       =  65968.40
                                                Prob > chi2        =    0.0000
Two-step results
```

y	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
y						
L1.	.4526036	.0030611	147.85	0.000	.4466038	.4586033
x1	1.591647	.0213417	74.58	0.000	1.549818	1.633476
x3	-.2224125	.0270167	-8.23	0.000	-.2753643	-.1694607
x4	-4.437059	.0738695	-60.07	0.000	-4.581841	-4.292278
_cons	.7978972	.0230687	34.59	0.000	.7526834	.843111

```
Warning: gmm two-step standard errors are biased; robust standard
         errors are recommended.
Instruments for differenced equation
        GMM-type: L(2/3).y
        Standard: D.x1 D.x3 D.x4
Instruments for level equation
        GMM-type: LD.y
        Standard: _cons
```

المصدر : مخرجات برنامج STATA 14 بالاعتماد على الملحق رقم 01

بعد إلغاء المتغيرتين X_2 و X_5، نلاحظ أن القدرة التفسيرية للنموذج قد تحسنت حيث أصبحت القيمة الاحتمالية للمتغيرة X3 التي تمثل معدل النمو أصبحت تساوي 0،000 بعد أن كانت 0,036 وكذلك القيمة الاحتمالية للمتغيرة X4 التي تمثل معدل الفائدة أصبحت تساوي 0,000 بعد أن كانت تساوي 0,012.

من خلال الجدول السابق، نستنتج العلاقة المثلى بين المتغيرات وهي على النحو التالي:

$$Y = 0.4526Yt_{-1} + 1.59316X_1 - 0.22241X_3 - 4.43706X_4 + 0.7979$$

$$Y = B_1 Y_{t-1} + B_2X_1 + B_3 X_3 + B_4 X_4 + C$$

ثالثا. تحليل وتفسير النتائج:

نحاول تلخيص وتحليل أهم النتائج المتوصل إليها في الدراسة القياسية على النحو التالي:

1.**متغيرة هامش الربح**: بالنظر إلى القدرة التفسيرية لمتغيرات الدراسة الخاصة بالشركات نجد انه كلما تتغير نسبة هامش الربح بوحدة واحدة يتغير الرفع المالي بمقدار 53.1 وأن اتجاه العلاقة بين نسبة هامش الربح والرفع المالي موجبة لذا نقبل الفرضية Ho والتي تنص على أنه يوجد أثر ودلالة إحصائية بين ربحية الشركة وهيكلها المالي، ويمكن تفسير هذا الأثر الإيجابي على أن الشركات التي تحقق معدلات ربحية أقل تواجه صعوبات أكثر في الحصول على القروض من المؤسسات المالية وذلك راجع إلى أن المؤسسات المالية تعطي أهمية خاصة لربحية الشركة عند منح الائتمان بحيث تمنح القروض للشركات التي تكون معدلات ربحيتها كبيرة أكثر من تلك التي تحقق معدلات ربحية قليلة لأنها تكون معرضة لمخاطر مالية بدرجة أعلى.

2.**متغيرة السيولة**: أثبتت النتائج عدم وجود أثر بين سيولة الشركة والهيكل المالي، أي أن السيولة لا تفسر التغيرات التي تحدث في الهيكل المالي وهذا لأن المديرين الماليين للشركات لا يأخذون السيولة بعين الاعتبار عند اختيارهم للهيكل المالي للشركة.

3.**متغيرة معدل النمو**: من خلال النموذج الذي يمثل العلاقة بين متغيرات الدراسة نلاحظ أنه كلما تغير معدل النمو بوحدة واحدة يتغير الرفع المالي بمقدار 0.22 في الاتجاه المعاكس، لذا تقبل الفرضية Ho والتي تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل النمو والهيكل المالي للشركة، ويمكن تفسير الأثر السلبي على أن الشركات التي تحقق معدلات نمو أكبر تعتمد على مصادرها الداخلية (الأرباح المحتجزة) في تمويل احتياجاتها على عكس الشركات التي تحقق معدلات نمو ضعيفة فهي تعتمد على الديون لتمويل احتياجاتها.

4.**متغيرة المعدل الضريبي**: من خلال النتائج المتوصل إليها نلاحظ وجود أثر عكسي بين المعدل الضريبي والهيكل المالي للشركة بحيث كلما يرتفع المعدل الضريبي بمقدار وحدة واحدة يتراجع معدل الرفع المالي في الاتجاه المعاكس بمقدار 4.437 ولذا تقبل الفرضية Ho، التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعدل الضريبي والهيكل المالي، ويمكن تفسير الأثر السلبي لهذه العلاقة على أن الشركات التي تدفع مقدار ضريبي أكبر، تلجأ لمصادر التمويل الداخلية (احتجاز الأرباح) في تمويل احتياجاتها وذلك للتقليل من التكاليف (المصاريف المالية) لأنها تتحمل تكاليف أكبر من خلال دفعها للضريبة.

5.**متغيرة معدل الفائدة**: أثبتت النتائج عدم وجود أثر بين معدل الفائدة والهيكل المالي للشركة أي أن معدل الفائدة والهيكل المالي للشركة أي أن معدل الفائدة على الأموال المقترضة لا يفسر التغيرات التي تطرأ على الهيكل المالي لذا تقبل الفرضية H_1 التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الفائدة والهيكل المالي، وهذا لأن المديرين الماليين لا يأخذون معدل الفائدة بعين الاعتبار عند اختيارهم للهيكل المالي ويرجع هذا إلى ثبات معدل الفائدة على الاقتراض في الجزائر خلال سنوات الدراسة الذي يقدر بـ 8٪.

الخلاصة:

توصلت الدراسة لوجود اختلاف بين عوامل البيئة المالية للشركات محل الدراسة وذلك تبعاً لاختلاف حجمها ونوعية نشاطها. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة الربحية، وتركيبة الهيكل المالي (الرفع المالي) وهو ما يتوافق مع جميع الدراسات السابقة إلا أنها في الاتجاه المعاكس، وهذا راجع إلى السياسة الاقتصادية المنتهجة من قبل الحكومة في تشجيع الاستثمار والقاضي بتسهيل حصول الشركات على الأموال عن طريق الدين وبتكاليف قليلة وهذا ما لا يوجد في البلدان محل الدراسات السابقة الأخرى التي تعتمد على التمويل الذاتي في حالة تحقيق الأرباح. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل السيولة والهيكل المالي وهذا ما يتوافق مع دراسة: عبد الله الصديق (2003) وتختلف مع دراسة Asmawi N, Farah S. (2013) بينما لم يتم تناول بقية الدراسات الأخرى معدل السيولة كمتغير مستقل يؤثر على الهيكل المالي. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية سالبة بين معدل النمو والهيكل المالي وهو ما يتوافق مع جميع الدراسات السابقة الأخرى ما عدا دراسة محمد توفيق (2005). توجد علاقة ذات دلالة إحصائية سالبة بين المعدل الضريبي والهيكل المالي، حيث تختلف هذه النتيجة مع دراسة كل من محمد توفيق (2005) وغازي فلاح المومني (2011) ودراسة Joseph o. (1999) وتتفق مع باقي الدراسات السابقة الأخرى. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الفائدة والهيكل المالي وتوافق هذه النتيجة ما توصلت إليه دراسة Frank,B . Busha,M (2004) بينما اختلفت مع دراسة غازي فلاح المومني (2011) لكن لم تتطرق باقي الدراسات الأخرى للمعدل الضريبي كمتغير مستقل مؤثر على الهيكل المالي. وفي الاخير نوصي الى ضرورة انه على الشركات الأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل التي أثبتت الدراسة أن لها تأثير على قرارات الهيكل المالي وذلك من أجل تحقيق الرفع المالي المناسب لها. ضرورة اتجاه الشركات التي تتميز بارتفاع معدل ربحيتها، وتتاح لها فرصة احتجاز الأرباح، إلى الاعتماد بدرجة أقل على الدين وبدرجة أعلى على الأرباح المحتجزة نظراً للخطورة العالية التي تترتب على الاقتراض وتماشياً مع الظروف غير المستقرة للاقتصاد الجزائري.

وعلى الشركات محل الدراسة العمل على وضع آليات واستراتيجيات جديدة للوصول إلى هيكل مالي أمثل الذي يجعل تكلفة التمويل في حدها الأدنى.

ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الملحق رقم 01 يوضح متغيرات الدراسة

Y	x5	x4	x3	x2	x1	رقم	السنة	الشركة
2,9921	0,2056	0,0072	0,0001	0,9805	0,0917	1	2010	CSSI-SPA Algérie
3,0012	0,1915	0,0076	0,6062-	1,0689	0,0814	1	2011	CSSI-SPA Algérie
1,9014	0,0001	0,0001	0,0001	1,2296	0,0001	1	2012	CSSI-SPA Algérie
2,0238	0,0001	0,0001	0,0001	1,3185	0,0001	1	2013	CSSI-SPA Algérie
2,1024	0,0236	0,0022	0,0001	1,3240	0,0615	1	2014	CSSI-SPA Algérie
2,2292	0,2595	0,0220	0,9773-	1,1369	0,0345	1	2015	CSSI-SPA Algérie
0,0001	0,0001	0,0001	0,0001	0,0001	0,0001	2	2010	ENSP
0,2592	0,2072	0,0115	0,0001	3,8661	0,0855	2	2011	ENSP
0,2941	0,2247	0,0004	0,3285-	3,4452	0,1597	2	2012	ENSP
0,2850	0,2402	0,0004	0,1407-	3,4928	0,1983	2	2013	ENSP
0,2881	0,2516	0,0001	0,1128-	3,2645	0,1895	2	2014	ENSP
0,0001	0,0001	0,0001	1,0000	0,0001	0,0001	2	2015	ENSP
0,0001	0,0001	0,0001	0,0001	0,0001	0,0001	3	2010	SPA BAYAT CATRING
0,0000	0,0550	0,5420	0,0001	1,1007	0,0721	3	2011	SPA BAYAT CATRING
1,8730	0,2500	0,0000	0,0765-	0,8901	0,0284	3	2012	SPA BAYAT CATRING
0,0001	0,0001	0,0001	1,0000	0,0001	0,0001	3	2013	SPA BAYAT CATRING
3,2973	0,2300	0,0001	0,0001	0,0001	0,0310	3	2014	SPA BAYAT CATRING
2,4559	0,2600	0,0001	0,0549	1,1154	0,0272	3	2015	SPA BAYAT CATRING
0,9047	0,1416	0,0334	0,0001	3,0730	0,0127	4	2010	ENAFOR
0,4919	0,2498	0,0388	0,0010	3,8858	0,0929	4	2011	ENAFOR
0,4713	0,2674	0,0314	0,0973-	4,8264	0,0809	4	2012	ENAFOR
0,4436	0,2376	0,0159	0,0978-	2,2767	0,1284	4	2013	ENAFOR
0,5325	0,2075	0,0175	0,1606-	2,5038	0,2025	4	2014	ENAFOR
0,7993	0,2636	0,0224	0,1055-	2,0483	0,1887	4	2015	ENAFOR
0,0001	0,0001	0,0001	0,0001	0,0001	0,0001	5	2010	E,N,GEO
0,1924	0,3559	0,0111	0,0001	3,9274	0,1123	5	2011	E,N,GEO
0,1662	0,3931	0,0219	0,0238-	4,5249	0,0673	5	2012	E,N,GEO
0,4198	0,2251	0,0045	1,5951-	1,5243	0,1674	5	2013	E,N,GEO
0,3840	0,2406	0,0015	0,1733-	1,9938	0,2304	5	2014	E,N,GEO
0,2471	0,1470	0,0001	0,0190	2,5661	0,1865	5	2015	E,N,GEO
0,0001	0,0001	0,0001	0,0001	0,0001	0,0001	6	2010	S P A TASSILI
3,7090	0,0001	0,0008	0,0001	0,9422	0,0899	6	2011	S P A TASSILI
3,2952	0,0001	0,0007	1,3312-	0,8842	0,0917	6	2012	S P A TASSILI
2,7324	0,0001	0,0006	0,0394	0,8985	0,1062	6	2013	S P A TASSILI
1,9888	0,1900	0,0002	0,8345	0,8641	0,1152	6	2014	S P A TASSILI
1,9937	0,0725	0,0002	6,0793-	0,7586	0,0885	6	2015	S P A TASSILI
0,2776	0,2417	0,0001	0,0001	1,6375	0,1631	7	2010	SPA HESP Halliburton
0,2085	0,2167	0,0112	0,0241-	1,9141	0,1723	7	2011	SPA HESP Halliburton
0,3798	0,2638	0,0078	0,2118-	1,7293	0,1928	7	2012	SPA HESP Halliburton
0,1931	0,3067	0,0041	0,3011	1,9187	0,0318	7	2013	SPA HESP Halliburton
0,1778	0,0001	0,0107	0,1776	2,4233	0,0208-	7	2014	SPA HESP Halliburton
0,1764	0,4098	0,0266	0,3017-	2,3582	0,0125	7	2015	SPA HESP Halliburton
1,0574	0,2058	0,0533	0,0001	1,3803	0,0530	8	2010	RED MED SPA
0,7279	0,2271	0,0509	0,1062	2,1831	0,0536	8	2011	RED MED SPA
0,7624	0,3685	0,0325	0,1154	1,0747	0,0132	8	2012	RED MED SPA
0,8195	0,0001	0,0204	0,0900	0,8199	0,0722-	8	2013	RED MED SPA
0,8848	0,2162	0,0173	0,2155-	0,7854	0,0249	8	2014	RED MED SPA
0,9169	0,3015	0,0172	0,0943-	0,8918	0,0845	8	2015	RED MED SPA
1,3088	0,2863	0,0001	0,0001	1,6153	0,0198	9	2010	SPA ALPHA COMPUTERS
0,6249	0,2783	0,0002	0,3867	2,1124	0,0283	9	2011	SPA ALPHA COMPUTERS
0,9228	0,3412	0,0225	0,0503	1,9718	0,0228	9	2012	SPA ALPHA COMPUTERS
0,8185	0,3964	0,0086	0,2328-	2,1150	0,0155	9	2013	SPA ALPHA COMPUTERS
0,7805	0,2588	0,0044	0,2049	1,7120	0,0163	9	2014	SPA ALPHA COMPUTERS
0,7270	0,2826	0,0645	0,3090-	2,0536	0,0211	9	2015	SPA ALPHA COMPUTERS
0,8185	0,2750	0,0146	0,0001	1,3516	0,1037	10	2010	S.P.A BASP
0,4579	0,2801	0,0254	0,0182	1,8345	0,0813	10	2011	S.P.A BASP
0,2358	0,0001	0,0345	0,5466	2,5726	0,1554-	10	2012	S.P.A BASP
0,5356	0,0001	0,0030	0,3305	1,2687	0,2746-	10	2013	S.P.A BASP
0,8117	0,0001	0,0524	0,6854-	1,1921	0,0654-	10	2014	S.P.A BASP
1,5915	0,0001	0,0877	0,7506-	0,9027	0,0451-	10	2015	S.P.A BASP
1,3832	0,1451	0,0010	0,0001	1,8815	3,1920	11	2010	SPA EUREST ALGERIE
1,5879	0,1521	0,0024	0,0153-	1,7925	2,1853	11	2011	SPA EUREST ALGERIE

3,3915	0,0001	0,0037	0,4211	1,7783	0,0417-	11	2012	SPA EUREST ALGERIE
6,5588	0,0001	0,0038	0,2828	0,0001	0,0697-	11	2013	SPA EUREST ALGERIE
0,2901-	0,0001	0,0623	0,8381	1,5976	0,7186-	11	2014	SPA EUREST ALGERIE
0,0001	0,0001	0,0001	1,0000	0,0001	0,0001	11	2015	SPA EUREST ALGERIE
0,0001	0,0001	0,0001	0,0001	0,0001	0,0001	12	2010	SPA BAYAT construction
4,8786	0,2212	0,0063	0,0001	0,8346	0,0534	12	2011	SPA BAYAT construction
5,1831	0,3352	0,0001	0,6605	0,5981	0,0407	12	2012	SPA BAYAT construction
5,1097	0,2042	0,0001	0,1529-	0,6059	0,0412	12	2013	SPA BAYAT construction
0,0001	0,0001	0,0001	0,2797	0,5188	1,1574-	12	2014	SPA BAYAT construction
0,0001	0,0001	0,0001	0,5175-	0,5332	0,6684-	12	2015	SPA BAYAT construction
1,1058	0,2512	0,0176	0,0001	0,9536	0,1764	13	2010	SPA WESP
1,4821	0,2570	0,0055	0,2436-	0,7632	0,0915	13	2011	SPA WESP
1,1610	0,2505	0,0257	0,3101-	0,9314	0,1418	13	2012	SPA WESP
0,6728	0,2809	0,0027	0,0512	1,2740	0,1768	13	2013	SPA WESP
0,5389	0,0001	0,0001	0,2993	1,6828	0,0020	13	2014	SPA WESP
0,0001	0,0001	0,0001	1,0000	0,0001	0,0001	13	2015	SPA WESP
0,0001	0,0001	0,0001	0,0001	0,0001	0,0001	14	2010	SPA STAR AVIATION
2,8863	0,2837	0,0461	0,0001	0,9581	0,0436	14	2011	SPA STAR AVIATION
2,1313	0,2671	0,0433	0,0518-	0,8177	0,0512	14	2012	SPA STAR AVIATION
1,7092	0,4214	0,0390	0,0223	0,8120	0,0109	14	2013	SPA STAR AVIATION
4,3042	0,0001	0,0451	0,0282	0,6067	0,0538-	14	2014	SPA STAR AVIATION
7,7337	0,0001	0,0641	0,3173-	0,6585	0,0590-	14	2015	SPA STAR AVIATION
0,0001	0,0001	0,0001	0,0001	0,0001	0,0001	15	2010	SPA SOS ALGERIA
1,6073	0,2836	0,0001	0,0001	1,3761	0,0710	15	2011	SPA SOS ALGERIA
7,7765-	0,0001	0,0003	0,3076-	0,6688	0,3030-	15	2012	SPA SOS ALGERIA
2,2653-	0,0001	0,0001	0,4452-	0,3962	0,2982-	15	2013	SPA SOS ALGERIA
3,0556	0,0001	0,0002	0,7445-	0,4062	0,2442	15	2014	SPA SOS ALGERIA
3,0556	0,0679	0,0001	0,5296-	1,2472	0,0177	15	2015	SPA SOS ALGERIA

الملحق رقم 02 يوضح حساب المتوسطات للمتغيرات

my	mx5	mx4	mx3	mx2	mx1	الشركة	رقم
2,2865	0,0438	0,0004	1,0894-	0,7246	0,0819	TASSILI	1
2,1052	0,0495	0,0122	2,1789-	1,1750	0,7579	EUREST ALGERIE	2
2,8524	0,0586	0,0001	0,3378-	0,6824	0,0537-	SOS ALGERIA	3
0,7418	0,0925	0,0363	0,0901-	1,5204	0,0593-	BASP	4
2,3750	0,1134	0,0065	0,2639-	1,1764	0,0448	CSSI Algérie	5
2,5286	0,1268	0,0011	0,0450	0,5151	0,2818-	BAYAT construction	6
0,1877	0,1539	0,0021	0,0697	2,3448	0,1055	ENSP	7
3,1274	0,1620	0,0396	0,0531-	0,6422	0,0012-	STAR AVIATION	8
0,8268	0,1733	0,0086	0,1328	0,9342	0,0981	WESP	9
0,8615	0,2198	0,0319	0,0003	1,1892	0,0262	RED MED	10
0,2349	0,2270	0,0065	0,2955-	2,4228	0,1273	E,N,GEO	11
0,6072	0,2279	0,0266	0,0767-	3,1023	0,1177	ENAFOR	12
0,2355	0,2398	0,0101	0,0098-	1,9969	0,0920	HESP Halliburton	13
0,8638	0,3073	0,0167	0,0167	1,9300	0,0206	ALPHA COMPUTERS	14
1,2710	0,1325	0,0903	0,1631	0,5177	0,0264	BAYAT CATRING	15
1,4167	0,1568	0,0142	0,2951-	1,4540	0,0769	المتوسط	
1,027059	0,078006	0,023745	0,6108756	0,79983	0,215299	الانحراف المعياري	

المراجع والإحالات:

1- فيصل محمود الشواورة، **مبادئ الادارة المالية،** الطبعة الأولى، دار المسيرة للتوزيع، عمان 2013،ص49.

2- محمد على إبراهيم العامري، **الادارة المالية الحديثة،** مرجع سابق ص78.

3- Narender Ahuja, Varun Dawar, Rakesh Arrzwatia, **Corporate Finance,** Eastren Economy Edition, New Delhi, 2011, p394

4- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية ،** الطبعة الثانية، الميسرة للنشر والتوزيع، عمان 2009، ص143.

5- محمد أيمن عزت الميداني، **الادارة التمويلية للشركات،** الطبعة السابعة، العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، 2015، ص143.

6 LATARUN REDE, **Profitability Trends and business cycles,** Discovery Publishing house, New Delhi, 1998 p15.

7- زيد منير عبوي، **إدارة المؤسسات العامة وأسس تطبيق الوظائف الإدارية عليها،** الطبعة الأولى، الشروق للنشر والتوزيع، عمان 2010، ص83

8- Gilles Bressy, Christian Konkoyt, **Economie d'Entreprise,** Edition sirey, paris 2000, p284.

9- محمد خصاونة، **المالية العامة – النظرية والتطبيق،** الطبعة الأولى، دار المنهاج للنشر والتوزيع عمان 2014، ص 89.

10- سعيد علي محمد العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة،** الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان 2011، ص118

11- شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك،** الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1992، ص111.

12- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك،** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2000، ص80.

13 - Joseph O, **the Determinants of capital structure evidence on UK property companies**, the journal of property investment, Financial, Vol 17.

14 - عبد الله عبد القادر الصديق بابكر، **محددات الهيكل التمويلي للشركات الصناعية المساهمة في المملكة العربية السعودية**، مجلة الادارة العامة، معهد الادارة العامة، المجلد 42، العدد الرابع، الرياض 2003 .

15 - Frank Bancel, Usha.R, Mittoo, **the Determinants of capital structure choice : A survey of European Firms**, Journal of financial Management, Vol33, No4, Winter 2004.

16 - محمد توفيق حسن أبو شربة، **محددات هيكل رأس المال: حالة دراسية عن الشركات المساهمة العامة غير المالية الفلسطينية** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 2005 .

17- غازي فلاح المومني وعلي محمود حسن، **محددات اختيار الهيكل المالي بشركات الأعمال – دراسة تحليلية لشركات قطاع الخدمات المدرجة في بورصة عمان**، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد 02، الجامعة الأردنية، عمان 2011.

18 - Asmawi Noor sarani , Faridah Shahadan , **the determinant of capital structure of SMEs in malysia**, journal old Asian social science, issue 1911-2017 , vol9 , no06, 2013.

تطور عقود المشتقات المالية بالسوق المالي للأوراق المالية للكويت

أ.حياة عوايجية[1]
جامعة محمد خيضر، بسكرة/الجزائر
hayat-insp@hotmail.fr

أ.د .مفتاح صالح
جامعة محمد خيضر، بسكرة/الجزائر
smeftah2010@gmail.com

The development of the contracts of the financial derivatives in Kuwait Stock Exchange

Meftah salah & Hayat aouaidjia
University of Mohamed Khider; Biskra /ALGERIA

Received:09/02/2017 *Accepted: 20/06/2017* *Published: 31/12/2017*

ملخص:

لقد تزايدت أهمية صناعة المشتقات المالية في العقدين الأخيرين بحيث شملت مجموعة واسعة من العقود المالية لكافة أنواع الأوراق المالية و السلع و لقد ساهم في تسارع ثورة المشتقات المالية ظاهرة العولمة المالية و إزالة القيود التي تحد من نشاط المؤسسات المالية و انتقال رؤوس الأموال المستفيدة من ثورة المعلومات و الاتصالات العالمية المتطورة فضلا عن التنافس بين المؤسسات المالية و التسابق بينها على ابتكار أحدث المنتجات و الأدوات المالية و طرحها في الأسواق ، فالمشتقات المالية هي التي عظمت المخاطر، وعمدت على تحويلها من مستثمر لآخر، كما بينت الدراسة أن سوق الكويت للأوراق المالية لم يتأثر بشكل كبير وأن تأثرها جاء متأخرا، كما لم تؤثر تداولات المشتقات المالية في السوق، وذلك راجع إلى محدودية حجم التعامل بهذه الأدوات وإن إدراج التعامل بالمشتقات المالية في سوق الأوراق المالية بالكويت يعد خطوة مهمة في تطوير التعامل في هذه الأسواق لجعله يتكيف مع رغبات المستثمرين، وذلك من خلال توفر المنتجات المالية المناسبة لهم بهدف الوفاء لمتطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية.

الكلمات المفتاحية: المشتقات المالية، سوق الكويت للأوراق المالية، عقود الخيارات.

الترميز الاقتصادي (jel) : G15

Abstract:

The industry of financial derivatives has become increasingly important in the last two decades so that it has included a wide range of financial contracts for all types of securities and commodities. There are some factors which participates in the acceleration of the revolution of the financial derivatives such as: The financial globalization, the removal of restrictions that limit the activity of financial institutions and the transfer of capital benefiting from the universal revolution of information and communication, In addition to the competition between financial institutions in innovating the latest products and financial tools to place them on the market. The financial derivatives have increased risks, by transferring them from one investor to another. The study also showed that the Kuwait Stock Exchange Market was not significantly affected and its impact was late. Moreover, the regulatory securities did not affect market, due to the limited volume of dealing with these tools. Also, the integration of dealing with derivatives in the stock market in Kuwait is important in developing the dealings in these markets to make it adapt with the desire of investors, by providing them the appropriate financial products in order to meet the requirements of the efficiency of the stock market.

Key-words: *the financial derivatives, Kuwait financial stock market, options contracts.*
(JEL) Classification : *G15*

1. Author Correspondence, e-mail: *hayat-insp@hotmail.fr*

مقدمة:

يعد موضوع المشتقات المالية من أكثر المواضيع أهمية بالنسبة للأسواق المالية التي تستخدم معظمها في المضاربة على الأسعار، حيث أدت إلى تركيز على المخاطر بدلا من تقليلها ، والمخاطر الناشئة عن استخدام المشتقات المالية هي أكبر من المخاطر الأصلية حيث تشكل أدوات للقمار أو الرهان، وهي تفصل الخطر عن الأصل ذي العلاقة، ومن ثم تصير المخاطرة سلعة تتم المتاجرة بها مما يؤدي إلى خسارة مضاعفة في سوق المشتقات الأمر الذي يؤدي إلى تقلبات حادة في الأسواق المالية وإحداث فقاعات وانهيارات وأزمات والحقيقة أن تداول المشتقات المالية في السوق المالي للكويت في 28مارس 2005 لعب دورا بالغ الأهمية في النمو المفرط للأنشطة المالية وبالتالي في تحقق الانفصال مابين الأنشطة الاقتصادية الحقيقية والأنشطة المالية.

1. **إشكالية الدراسة**: استنادا لما سبق يمكن طرح التساؤل التالي:

ما دور الأدوات المالية المشتقة في تطور السوق المالي للكويت خلال الفترة (2006-2010)؟

2. **فرضية الدراسة**: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن المشتقات المالية تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية والتي يصعب عدها، وهي أدوات للتغطية ضد المخاطر وتتميز سوق الكويت للأوراق المالية بتداول كبير للمشتقات المالية.

3. **أهمية الدراسة**: تلعب سوق الأوراق المالية دورا مهما في توفير السيولة اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، وتعتبر تلك الأسواق من أكثر الأسواق تأثرا بالأحداث الاقتصادية العالمية، ومن المفارقات العجيبة أن هذه السوق بالغة الأهمية وفي نفس الوقت بالغة الخطورة، حيث يشهد لها بالمساهمة البارزة في كل تقدم ونمو من جهة.

4. **الدراسات السابقة**:

- دراسة بوعكاز نوال، الموسومة بـ: حدود الهندسة المالية في تفعيل استراتيجيات التغطية من المخاطر المالية في ظل الأزمات المالية، مذكرة ماجستير، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011 هدفت هذه الدراسة إلى إظهار مختلف الجوانب المتعلقة بالابتكارات المالية وعلاقتها بالهندسة المالية ثم التطرق على الهندسة المالية الإسلامية انطلاقا من المفهوم إلى الأسس ثم الواقع و التحديات.
- دراسة بن عيسى عبد القادر، الموسوم بـ: اثر استخدام المشتقات المالية ومساهمتها في إحداث الأزمة المالية العالمية، مذكرة ماجستير، تخصص مالية الأسواق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012 هدفت هذه الدراسة على التعريف بالمشتقات المالية من مفاهيم إلى استخدام وكذا المخاطر الناجمة عن استخدام هذا النوع من العقود.
- دراسة ربيع بوصبيع العائش، دور الهندسة المالية في خفض مخاطر المحفظة المالية، مذكرة ماجستير، تخصص مالية الأسواق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، 2012 تم من خلال هذا البحث التطرق إلى الهندسة المالية ودورها في الأسواق المالية وإلى أهم منتجا

الهندسة المالية من مشتقات وتوريق، وكذا التطرق لبعض أشهر الطرق في تسعير عقود الخيار هما بلاك وشولز والنموذج الثنائي.

أولا. الإطار النظري لعقود المشتقات المالية وسوق الكويت المالي

1. الأسس النظرية للمشتقات المالية :

أدى التغيير المستمر في البيئة الاقتصادية والمالية والاستثمارية إلى ضرورة البحث عن أدوات ومنتجات مالية جديدة أقل تكلفة وأدنى مخاطر وأعلى عائد، وتضم أدوات الهندسة المالية مجموعة واسعة ومتعددة من الأدوات المالية الجديدة، ومن بينها المشتقات المالية.

1.1 تعريف المشتقات المالية:

قدمت للمشتقات المالية عدة تعاريف من أهمها:

المشتقات المالية[1] هي عبارة عن عقود فرعية تبنى أو تشتق من عقود أساسية لأدوات استثمارية (أوراق مالية، عملات أجنبية، سلع) لتنشأ عن تلك العقود الفرعية أدوات استثمارية مشتقة وذلك في نطاق ما اصطلح عليه بالهندسة المالية.

ويعرفها البعض[2] بأنها الورقة المالية التي تشتق قيمتها السوقية من القيمة السوقية لورقة مالية أخرى محددة مثل السهم العادي أو السند، وبالتالي فليس للمشتقات المالية حقوق مالية مباشرة على أصول حقيقية.

وتعرف أيضا[3] على أنها عقود مالية تتعلق بفترات خارج الميزانية وتتحدد قيمتها بقيم واحد أو أكثر من الموجودات أو الأدوات أو المؤشرات الأساسية المرتبطة بها.

وتعرف المشتقات المالية على أنها[4] عقود تعطي لأحد الطرفين الحق في أصل معين في تاريخ محدد وتلزم الطرف الآخر باحترام التزام مماثل، فالعقد قد يتعلق بأصل مالي أو بمبلغ من العملات أو كمية من المواد الأولية، كما قد يتعلق بمؤشر من المؤشرات وقد يربط الطرفين بطريقة ملزمة، أو قد يعطي لواحد منهما إمكانية تنفيذ العقد أو عدم تنفيذه، ويعتمد السعر السوقي للمشتقات على سعر الأصل المتعاقد عليه منذ نشأة العقد.

وقد عرف بنك التسويات الدولية التابع لصندوق النقد الدولي[5] المشتقات المالية بأنها عقود تتوقف قيمتها على أسعار الأصول المالية محل التعاقد، ولكنها لا تتطلب استثمار لأصل المال في هذه الأصول وكعقد بين طرفين على تبادل المدفوعات على أساس الاسعار أو العوائد فإن أي انتقال لملكية الأصل محل التعاقد والتدفقات النقدية يصبح أمرا غير ضروري، وهكذا فإن مفهوم المشتقات يتلخص فيما يلي:

هي عقود، يتم تسويتها في تاريخ مستقبلي،لا تتطلب استثمارات مبدئية أو تتطلب مبلغ مبدئي صغير مقارنة بقيمة العقود، تعتمد قيمتها (المكاسب، الخسائر) على الأصل المعني، أي الأصل موضوع العقد (أي تشتق قيمتها من قيمة الأصل محل العقد ولذلك سميت بالمشتقات المالية، ويتضمن العقد:

- تحديد سعر معين للتنفيذ في المستقبل.
- تحديد الكمية التي يطبق عليها السعر.
- الزمن الذي يسري فيه العقد.

- تحديد الشيء محل العقد والذي قد يكون: سعر فائدة محددة، سعر ورقة مالية، سعر سلعة، سعر صرف أجنبي، مؤشر أسعار.

2.1 التطور التاريخي للمشتقات المالية: [6]

شهدت صناعة المشتقات المالية خلال السنوات الماضية نموا كبيرا ومتسارعا سواء على صعيد حجم تجارة هذه الأدوات الجديدة أو على صعيد تنوع هذه الأدوات، بحيث شملت مجموعة واسعة من العقود المالية لكافة أنواع الأوراق المالية والسلع وغيرها من الموجودات الأخرى وكذلك على صعيد توسع قاعدة المشاركين في أسواق المشتقات، وتشير الدراسات إلى أن ملاك الأراضي الإقطاعيين من منتجي الأرز في اليابان هم أول من استخدم أدوات الهندسة المالية (العقود الآجلة) بشكل منظم، إذ طوروا أسلوبا يسمح بموجبه بتداول إيصالات بإنتاجهم من الأرز وفق مواعيد مستقبلية، وكان التعامل في العقود الآجلة يتم في الأسواق غير النظامية لمساعدة السماسرة الذين كانوا يلعبون دور الوسيط بين المتعاملين، ولكن في القرن التاسع عشر شهد الولادة الحقيقية لاستخدام العقود الآجلة بشكل منظم ومؤطر في شكل قائمة وكان ذلك في الولايات المتحدة عام 1865، إذ تم فيه صياغة القواعد والتشريعات التي تضم التعامل الآجل لمزارعي الحبوب والمضاربين والمستهلكين، وتشير الأدبيات أيضا إلى أن التعامل بأدوات الهندسة المالية بصورة تجارية بدأ في الولايات المتحدة في عام 1973 عندما افتتح أول سوق للخيارات في شيكاغو وعمل ذلك السوق منذ افتتاحه على إدخال تعديلات جوهرية على الأسس التي يقوم عليها التعامل في السوق، ومن أهم هذه التعديلات شروط التعاقد التي تتضمن تنميط الكميات وتواريخ التنفيذ وقيمة الهوامش المبدئية وكذلك دار المقاصة التي تقوم بالتسوية اليومية لهذا الهامش، ويمكن تلخيص الأسباب المباشرة لنشأة هذه الأدوات الجديدة فيما يلي:

- إن هذه الأدوات والوسائل المبتكرة تقلل تكاليف المعاملات بين الوسائل المختلفة (الفاعلية).
- عن طريقها يمكن إيجاد أنواع جديدة من الأوراق المالية وبذلك مقاسمة المخاطر بطرق جديدة وإلى أبعاد جديدة.
- يمكن عن طريقها التغلب على الكثير من العوامل الخارجية المؤثرة مثل قوانين الضرائب والقوانين المنظمة لعمل الأسواق المالية في بلد دون آخر.

3.1 طبيعة المشتقات المالية:

المشتقات المالية هي أدوات مالية تشتق قيمتها من قيمة بعض الأصول مثل الأسهم، السندات، السلع، كما أنها ترتبط بمؤشرات سوقية معينة، ولما كان مفهوم المشتقات يقوم بصورة أساسية على بناء ترتيبات جديدة من مفاهيم تعاقدية معروفة، فقد أدى ذلك إلى ظهور مصطلح جديد هو الهندسة المالية للدلالة على الأسلوب الإنشائي في تكوين هذه الأوراق والتي تحقق للمتعاملين الاستفادة من مزايا لم تحققها الأدوات التقليدية.

ولا يقتصر تقييم المشتقات المالية على قيمة الأدوات المالية الأساسية المرتبطة بها فقط، وإنما يعتمد كذلك على طبيعة السوق التي يتم فيها تداول تلك الأدوات، فعلى سبيل المثال عندما تزداد تقلبات الأسعار للأدوات المالية الأساسية ويزداد عنصر عدم التأكد أمام المتعاملين، فإن الإقبال على التعامل في المشتقات ينخفض بدرجة كبيرة نظرا لارتفاع تكلفة الوفاء بمتطلبات تلك المشتقات. وتشمل المشتقات المالية عدة أنواع هي:

◆ **الخيارات:** وهو حق استبدال أصل معين بأصل آخر وذلك بسعر محدد وفي موعد محدد أو قبل موعد محدد، وتنقسم إلى عدة أنواع أهمها:

❖ خيار الشراء: يعطي لحامله حق شراء أصل معين بسعر في (قبل تاريخ معين)

❖ خيار البيع: يعطي لحامله حق بيع الأصل بسعر معين في (قبل تاريخ معين).

◆ **المبادلة:** هي التزام تعاقدي يتضمن مبادلة نوع معين من التدفق النقدي أو أصل معين مقابل تدفق نقدي أو أصل آخر بموجب شروط يتم الاتفاق عليها عند التعاقد.

◆ **عقود المستقبليات:** اتفاق على شراء أو بيع كميات نمطية من أدوات مالية (أسهم، سندات، مؤشرات بورصات، عملات) لتاريخ محدد في المستقبل وبسعر متفق عليه بين المتعاملين.

◆ **العقود الآجلة:** عقد بين طرفين أساسيين لبيع أو لشراء أصل معين بسعر محدد وبتاريخ معين في المستقبل، وتستخدم المؤسسات المالية العقود الآجلة بكثرة لتفادي تعرضها لمخاطر تقلبات أسعار الصرف في مجال الاستثمارات الدولية أو التمويل الدولي.

4.1 خصائص المشتقات المالية:

هناك عدة خصائص تتميز بها المشتقات المالية هي[7]:

◆ **ذات طبيعة خارج الميزانية:** يتم الارتباط في معظم الأحيان للمشتقات مقابل مبلغ نقدي قليل أو بدون مقابل على الإطلاق، وعلى ضوء ذلك فإن المبالغ المدونة بدفاتر المؤسسة التي تتعامل بالمشتقات لا تعكس قيمة الارتباط الحقيقية المترتبة على الدخول في تعاقدات المشتقات، بالإضافة إلى ذلك فإن التغيرات في قيمة عقود المشتقات في سوق الأوراق المالية قد لا تظهر خسائر أو مكاسب في دفاتر المؤسسة بسبب عدم تسجيل تلك التغيرات بدفاتر المؤسسة.

◆ **الرفع:** يقوم مفهوم الرفع على إمكانية تحقيق مكاسب كبيرة مقابل استخدام مبالغ محدودة، ويرتبط مفهوم الرفع باستخدام المشتقات المالية ارتباطا وثيقا حيث يمكن لمستخدم المشتقات المالية أن يحقق أرباحا عالية مقابل استخدام مبالغ محدودة، غير أنه تجدر الإشارة إلى أن هناك جانبا سلبيا للرفع والذي يتمثل في إمكانية حدوث خسائر كبيرة نتيجة حدوث تغيرات طفيفة في أسعار الأصول التي تشتق منها عقود المشتقات.

◆ **انخفاض درجة السيولة:** تعاني بعض أسواق المشتقات من انخفاض في درجة السيولة مما يجعل من الصعب تصفية المراكز المفتوحة، فضلا عن المصاعب الناتجة عن تلك المشكلة عند تقييم المشتقات التي يتم تداولها.

◆ **عدم الإفصاح:** عدم وجود نظم محاسبية وضريبية متكاملة لإثبات المشتقات المالية بالدفاتر والإفصاح عنها بصورة سليمة خاصة في ظل التنوع المستمر في المشتقات المالية وإضافة استخدامات جديدة لتلك الأدوات والتي لم تكن معروفة من قبل.

◆ **مخاطر التعاقد والطرف المقابل:** وترتبط هذه المخاطرة باحتمال عدم قدرة الطرف الآخر من الوفاء بالالتزامات الناشئة عن عقود المشتقات، وتجدر الإشارة إلى أن الكثير من المتعاملين لا يعتمدون بصورة كاملة على تقييم وكالات ترتيب الائتمان، بل يقومون بأنفسهم بتقييم القدرة الائتمانية للطرف الآخر للعقد.

◆ عدم وضوح القواعد المحاسبية [8]: حيث لا يزال هناك نوع من الغموض المحيط بالمعالجة المحاسبية للآثار المترتبة على الدخول في عمليات المشتقات، ويرجع ذلك أساسا إلى التقدم السريع والنمو المتلاحق في مجال ابتكار واستخدام الأدوات المالية المشتقة، والذي لا يواكبه استجابة محاسبية مماثلة وسريعة، إذ يلاحظ وجود فجوة واسعة بين الواقع الاقتصادي الذي تمارس فيه تلك الأنشطة وبين الاستجابة المحاسبية تجاه التعبير عن الآثار المحاسبية الناتجة عنه.

5.1 أهمية المشتقات المالية:

تتمتع المشتقات المالية بأهمية كبيرة يمكن توضيحها في النقاط التالية: [9]

◆ تفديم خدمة التغطية ضد مخاطر التغيرات السعرية: تعد عقود المشتقات أداة جيدة للتغطية ضد مخاطر تغير السعر، اي نقل تلك المخاطر الى طرف اخر دون الحاجة الى شراء مسبق للأصل محل التعاقد، ومن المؤكد ان التغطية هي أهم وظائف اسواق المشتقات بل انها السبب في وجود تلك الأسواق.

◆ أداة لاستكشاف السعر المتوقع في السوق الحاضر: من أبرز وظائف عقود المشتقات أنها تزود المتعاملين بما سيكون عليه الأصل الذي أبرم عليه العقد في السوق الحاضر في تاريخ التسليم حيث تسمح استكشاف المستوى الذي يمكن أن يكون عليه السعر في السوق الحاضر في تاريخ التسليم، فعلى ضوء أسعار عقود المشتقات يبدأ سعر الأصل في السوق الحاضر في التغير بما يعكس الأسباب التي تظهر الاتجاه العام لتوقعات المتعاملين.

◆ اتاحة فرصة أفضل لتخطيط التدفقات النقدية: تتيح عقود المشتقات الفرصة لتخطيط التدفقات النقدية حيث يستطيع طرفي التعاقد تخطيط تدفقاتهما المستقبلية بدقة، وذلك طالما ان البائع يدرك أن حصيلة بيع الأصل ستكون على أساس سعر العقد، كما يدرك المشتري أن مدفوعاته للشراء هي أيضا على أساس سعر العقد.

◆ اتاحة فرصة استثمارية للمضاربين: يحاول المضارب تحقيق الأرباح من خلال توقعاته بشأن الأسعار إلا أن سعيه لتحقيق الربح بدخوله طرفا في العقد يقدم خدمة اجتماعية وان كان لا يقصدها، ذلك أنه الطرف الذي تنتقل اليه المخاطر التي لا ترغب فيها الأطراف الأخرى أي الأطراف التي تمتلك الأصل بالفعل(الطرف البائع)أو ترغب في امتلاكه مستقبلا (الطرف المشتري) لحاجة فعلية اليه.

◆ تيسير وتنشيط التعامل على الأصول محل التعاقد: يتميز التعامل في أسواق المشتقات بانخفاض تكلفة المعاملات الى مستوى يستحيل على الأسواق الحاضرة أن تنافسه، فتكلفة المعاملات لعقد مستقبلي قيمته مليون دولار لا تتجاوز 100دولار وهو معدل تكلفة يبلغ 0.01 بالمئة من قيمة العقد ولتكلفة المعاملات تأثير على سيولة السوق، إذ تجعل السوق أكثر كفاءة بما يتيح فرصة أفضل لإبرام الصفقة بسعر قريب من السعر العادل، وكما يساهم التعامل بالعقود في تنشيط سوق الأصل المتعاقد عليه وذلك بزيادة حجم التداول عليه، ويرجع ذلك الى أن المبلغ الذي يدفعه المستثمر عند التعاقد لا يمثل سوى نسبة ضئيلة من قيمة الصفقة، وتقل كثيرا عن الهامش المبدئي الذي يلتزم المشتري بإيداعه لدى السمسار في حالة الشراء الهامشي للأصل من السوق الحاضر.

◆ سرعة تنفيذ الاستراتيجيات الاستثمارية: لعقود المشتقات ميزة أخرى تتمثل في سرعة تنفيذ الاستراتجيات الاستثمارية وذلك نظرا لمرونتها وسيولتها الكبيرة.

2. **الاسس النظرية لسوق الكويت للأوراق المالية**:

يعتبر سوق الكويت للأوراق المالية من أهم وأحدث الأسواق في المنطقة وفي العالم من خلال توفير كافة الوسائل التقنية والتشريعية اللازمة لجعله محل اهتمام وجذب للمستثمرين المحليين والأجانب للتعامل بالأوراق المالية التي تمتاز بدرجة عالية من الشفافية والكفاءة والسيولة والعمق.

1.2 **تقديم سوق الكويت للأوراق المالية**:

تم تأسيس سوق الكويت للأوراق المالية منذ حوالي ربع قرن وذلك تبعا للقرار الوزاري رقم 35 لسنة 1983 حيث جاء فيه أن سوق الكويت للأوراق المالية هي مؤسسة تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة وله أهلية التصرف في أمواله وفق التقاضي بما يساعده على تسيير أعماله لتحقيق الأهداف على الوجه الأمثل وذلك طبقا للقوانين والأنظمة المتعلقة بنشاط السوق حيث تدار برئاسة وزير التجارة والصناعة، كما يعين بالسوق مديرا متفرعا بمرسوم أميري يتجدد كل أربع سنوات، وتقوم لجنة السوق بوضع الخطط التنظيمية الخاصة بالتعامل في الأوراق المالية داخل السوق، والرقابة على تطبيقها، وتضع اللجنة شروط إدراج الشركات في السوق كما تحدد الأدوات الاستثمارية التي يتم تداولها.

2.2 **مهام سوق الكويت للأوراق المالية**: تتولى سوق الكويت للأوراق المالية تنظيم ومراقبة السوق المالية، ولها على وجه الخصوص ما يلي)[10](:

- تنظيم وحماية عمليات تداول الأوراق المالية.
- تحديد أساليب التعامل في الأوراق المالية بما يضمن سلامة المعاملات وتوفير الحماية للمتعاملين.
- تطوير السوق المالية على نحو يخدم أهداف التنمية الاقتصادية.
- تنمية روابط السوق بالأسواق الإقليمية والعالمية ومواكبة المعايير المتبعة في هذه الأسواق.

3.2 **أهداف سوق الكويت للأوراق المالية**: تتمثل أهداف السوق المالية فيما يلي [11](:

- العمل على تطوير السوق المالية في الكويت على نحو يخدم عمليات التنمية الاقتصادية في البلاد، ويساعد في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة، وتطوير وترشيد أساليب التعامل في السوق بما يكفل سلامة المعاملات ودقتها وسيرها ويوفر الحماية للمتعاملين.
- إنشاء الصلات والروابط مع الأسواق المالية الخارجية والاستفادة من أساليب التعامل في هذه الأسواق بما يساعد على سرعة تطوير السوق المالية الكويتية.

4.2 **إدارة السوق**: بعدما تم التعرف على مهام وأهداف سوق الكويت للأوراق المالية ، يتم التطرق لإدارة السوق المكونة من:

- لجنة السوق: تعتبر أعلى سلطة في إدارة سوق الكويت للأوراق المالية، ويصدر بتشكيل لجنة السوق قرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير المالية والاقتصاد ولمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، كما يحدد مجلس الوزراء بقرار منه مقدار مكافآتهم.
- الأعضاء : تتكون لجنة سوق الكويت للأوراق المالية من عشرة(10) أعضاء وهم [12](:

رئيس اللجنة وهو وزير التجارة والصناعة، نائب الرئيس وهو مدير سوق الكويت للأوراق المالية، عضو من وزارة المالية، عضو من البنك المركزي، عضو من وزارة التجارة، أربعة أعضاء من غرفة تجارة وصناعة الكويت ويكون بينهم أحد الوسطاء، عضوان من ذوي الخبرة والكفاءة ويختارهما مجلس الوزراء بترشيح من وزير التجارة والصناعة.

◆ مدير السوق: يتمتع مدير السوق بكافة الصلاحيات اللازمة لإدارة السوق، وإصدار التعليمات الخاصة بذلك ويكون تعيين مدير السوق بمرسوم بناء على عرض وزير المالية والاقتصاد ولمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، وتحدد مكافأته وجميع الحقوق المالية بقرار من مجلس الوزراء وهو المسؤول على تنفيذ قرارات اللجنة، كما يعتبر الممثل القانوني للسوق ويحق له التوقيع عنه وتوجد للمدير صلاحيات أخرى هي [13]:

◆ تقديم الاقتراحات للجنة السوق وكذلك الدراسات والأنظمة اللازمة لقيام السوق بالمساهمة مع الجهات المتخصصة في تحقيق التنسيق والتعامل بين النشاطات المالية والاقتصادية وحركة رؤوس الأموال، بل وكل ما من شأنه العمل على ازدهار السوق لتحقيق أهدافه على أحسن وجه ممكن.

◆ يحق لمدير السوق اتخاذ ما يراه مناسبا من الإجراءات لوقف أو لإلغاء أو تعديل أية عملية تداول جرت خلافا للقانون، أو الأنظمة أو التعليمات المعمول بها في السوق.

◆ يحق لمدير السوق تفويض أي موظف بالسوق لمزاولة بعض صلاحياته بعد موافقة اللجنة.

◆ الأجهزة الفنية

يتم على مستوى السوق المالية إنشاء إدارة للدراسات الاقتصادية والمالية في السوق تتضمن كافة الأجهزة الفنية المتخصصة التي تساعد السوق على القيام بمهامه على أحسن وجه ممكن وهي:

◆ جهاز متابعة الأسعار: يتمثل نشاطه الرئيسي في تجميع البيانات المتعلقة بأسعار الأوراق المالية المقيدة، والمتداولة في السوق، وإعداد المؤشرات الإحصائية الخاصة بتحركات الأسعار لهذه الأوراق.

◆ جهاز مراقبة البيع بالآجل: يتولى حركة البيع بالآجل، واقتراح الأسس والقواعد المناسبة لترشيد عمليات البيع بالآجل من حيث حجم المعاملات وآجالها وأسعارها واتجاهها وتباينها مقارنة بالأسعار الفورية.

◆ جهاز جمع وتحليل ونشر المعلومات: يقوم بالإضافة إلى مهمة جمع وتحليل ونشر المعلومات بإعداد الدراسات وإصدار النشرات اليومية والدورية، ويقوم كذلك بنشر المؤشرات المالية للشركات والمعبرة عن الوضعية المالية لها.

◆ جهاز التحقيقات: يتولى هذا الجهاز التحقيق في الأمور التي يكلفه بها مدير السوق عن مدى صحة المعلومات والبيانات الصادرة عن الشركات التي يتم تداول أسهمها في السوق كما يتولى إجراء التحقيقات اللازمة في المنازعات المعروضة للجنة التحكيم، بالإضافة إلى تقديمه تقريرا مفصلا عن النزاع المعروض للجنة التحكيم، كما قد يكون لهذا الجهاز مهام أخرى محددة من قبل مدير السوق.

5.2 مهام لجنة سوق الكويت للأوراق المالية:

تتمثل المهام أساسا في وضع القواعد والسياسات العامة للسوق في إطار الأهداف المحددة، وتمارس لجنة السوق جميع الاختصاصات اللازمة لإدارة السوق وتكون مسؤولة بصفة خاصة عما يلي [14]:

- وضع القواعد التنشيطية الخاصة بالتعامل في الأوراق المالية داخل السوق والرقابة على تطبيقها والإشراف على عمليات تداول هذه الأوراق.
- اتخاذ ما يلزم من إجراءات نحو العمليات المشكوك في سلامتها، وذلك طبقا لأحكام اللائحة الداخلية.
- النظر في طلبات قيد الوسطاء وقيد أسهم الشركات المساهمة الكويتية أو أية أوراق مالية أخرى في السوق .
- وقف العمل مؤقتا في السوق أو في أسهم شركة أو أكثر في حالة حدوث ظروف استثنائية.
- الموافقة على تقديرات الميزانية السنوية للسوق على الحسابات الختامية، وتعيين مراقبي الحسابات.

كما يقدم رئيس هذه اللجنة إلى مجلس الوزراء تقريرا مفصلا كل ثلاثة أشهر عن أعمال السوق وأوضاع المستثمرين يتضمن ما تحقق من أداء في ضوء السياسة العامة للدولة على المدى الطويل.

6.2 نظام التداول في السوق:

بدأ التداول في السوق وفقا لنظام" المفاوضة "والذي يشبه إلى حد ما النظام العالمي المعروف بالمعاملات على المنضدة وبعد صدور المرسوم الأميري ،بإعادة تنظيم السوق في عام 1983 ، إلى أجهزة الحاسب الآلي المتوفرة لدى مكاتب الوسطاء، ثم عمل التوافق بين عروض الشراء والبيع آليا بواسطة الكمبيوتر حيث تم تطبيق نظام المزايدة المكتوبة، وذلك بهدف عرض أوامر البيع والشركاء على اللوحات التي أعدت لهذا الغرض وفي الأوقات المحددة لجلسات التداول وتماشيا مع التطورات التكنولوجية الحديثة في عمليات التداول في الأسواق المالية، فقد بدأ السوق منذ أواخر عام 1995 بتحويل نظام التداول إلى نظام التداول الآلي الذي يعتمد على إدخال كافة عروض البيع والشراء.

ثانيا. دراسة دور عقود المشتقات المالية في تطور سوق الكويت المالي:

أن سوق الكويت للأوراق المالية شهدت في السنوات الأخيرة خطوات هامة في مجال تطوير بنيتها التشريعية والتكنولوجية، وتعزيز مكانتها على مختلف الأصعدة المحلية والدولية، كما أولت السوق تطوير البحث العلمي ونشر المعلومات والإحصائيات والمؤشرات المالية، أهمية خاصة لما لها من تأثير على رفع مستوى الوعي المرتبط بسوق رأس المال، وقد شهدت سوق الكويت المالي تطورات على مستوى إدخال أدوات استثمارية جديدة مثل عقود الخيارات الذي تم تطبيقه في 28 مارس 2005.

1. **عرض نتائج العائد المحقق لمؤشر سوق الكويت المالي وأسعار عقود الخيارات:** بالاعتماد على معطيات مؤشر سوق الكويت المالي المتضمن أسعار إغلاق وأسعار الإقفال عقود الخيارات تم توضيح العائد المحقق في الجدول (01)[15] :

يتبين من خلال الجدول أن العوائد المحققة في السوق المالي للكويت عرفت تذبذب كبير بالنسبة لعوائد أسهم عقود الخيارات أما عوائد مؤشر سوق الكويت المالي عرفت تذبذب طفيف، وبالمقارنة نجد أن عوائد عقود الخيارات حققت أعلى عائد قدر ب (5.47) الدينار الكويتي كما حققت أدنى عائد قدر ب (- 0.90) الدينار الكويتي أما بالنسبة لعوائد مؤشر سوق الكويت المالي نجد أنه حقق أعلى عائد قدر ب (0.0293) الدينار الكويتي كما حققت أدنى عائد قدر ب (0.29 -) درهم الكويتي، من خلال المقارنة نجد عقود الخيارات حققت أعلى عائد وأدنى عائد مقارنة ما تم تحققه من عوائد مؤشر سوق الكويت المالي.

2. **تحليل وتفسير النتائج المتعلقة بدراسة معدلات العائد المحققة كلا من مؤشر سوق الكويت المالي وعقود الخيارات :**

أن عوائد الشركات المدرجة في مؤشر سوق الكويت المالي وعقود الخيارات يتضح لنا التغير الحاصل في عقود الخيارات واضح من خلال الفروق حيث نجد معدل عائد شركات حققت أعلى عائد قدر ب 5.47 الدينار الكويتي كما حققت أدنى عائد قدر ب - 0.90 على خلاف عوائد مؤشر الكويت الذي عرف تذبذب طفيف حيث قدر ب 0.023 الدينار الكويتي كما حققت أدنى عائد قدر ب - 0.29 الدينار الكويتي ففي ما إذا حققت عقود (3.80)، الخيارات أعلى عائد يحقق مؤشر سوق الكويت المالي أدنى عائد مثلا : عوائد عقود الخيارات على التوالي(5.47، 3.80، 3.29) درهم الكويتي تقابلها عوائد مؤشر سوق الكويت المالي على التوالي(0.0012، 0.0018، 0.008)درهم كويتي أما في حالة عوائد مؤشر سوق الكويت المالي أعلى عائد نجد عقود الخيارات حققت أدنى عائد مثلا : عوائد مؤشر سوق الكويت(0.039، 0.029، 0.026)الدينار الكويتي تقابلها عوائد عقود الخيارات على التوالي(0.0.0.) الدينار الكويتي.

وتفسر هذه النتائج بأن العوائد المحققة تتحرك عكس الاتجاه، كما أن الشركات التي تتداول عقود الخيارات لا تتداول أسهم العادية والعكس بالنسبة لشركات التي تتداول الأسهم العادية لا تتداول عقود الخيارات ونستنتج أنه رغم قلة متعاملين عقود الخيارات إلا أن معدل عائدها يفوق معدل عائد مؤشر سوق الكويت المالي، ولها تأثير نسبي على مؤشر سوق الكويت المالي.

3. **تحليل وتفسير نتائج دراسة ارتباط بين أسعار الإغلاق للفترة الحالية وأسعار الإغلاق لفترة زمنية سابقة:**

أن النسب المؤوية لأسعار إغلاق مؤشر سوق الكويت المالي تتحرك بصورة مستقلة عن بعضها البعض وإن قيمة الوسيط والتي تعد معدومة لأسعار مؤشر السوق المالي هو7694.9200 الدينار الكويتي ما يعادل نسبة % 51.3873حيث أن عدد الحالات الأقل من قيمة الوسيط تعد سالبة وتمثل7184.7425 الدينار الكويتي وما يعادل نسبة % 21.01 أما الحالات الأكبر من الوسطى تعد موجبة وتمثل 7897.2000 الدينار الكويتي ما يعادل نسبة % 27.5930605 حيث تمثل هذه النسبة قوة تتبع استقلالية حركة الأسعار، وتعتبر أسعار أسهم مؤشر سوق الكويت المالي تتصف بالاستقلالية وهذا يعني أن الشركات المدرجة في مؤشر سوق الكويت المالي تتحرك بصفة عشوائية ولا تتأثر ببعضها بعض وبالتالي يعطي ذلك القدر على الحكم بكفاءة سوق الكويت الأوراق المالية عند مستوى معين من الكفاءة مما يعني التغير الحاصل في أسعار إغلاق شركة مدرجة في مؤشر سوق الكويت المالي لا تأثر ولا تتأثر بتغير أسعار إغلاق شركة أخرى في نفس مؤشر سوق الكويت المالي.

ثالثا. تحليل تطور أداء ا لسوق الكويت للأوراق المالية (2006-2010) [16] : يوضح الجدول (2) مايلي:

1-خلال2006 : بلغ المعدل السنوي للمؤشر لسوق الكويت في المتوسط 528.67 نقطة خلال عام 2006 ، وبلغت الوزني ذروته شهر فيفري 579.33 نقطة، وأدنى معدلاته شهر أوت 494.69 نقطة في حين بلغ المعدل السنوي للمؤشر الوزني 568.46 نقطة عام 2005 ، وأقفلت تعاملات عام 2006 على خسائر قاربت7 بالمئة للمؤشر الوزني وقد تضافرت جملة من عوامل سياسية واقتصادية مؤثرة سلبا على أداء سوق الكويت للأوراق المالية منها :نشوب نزاع ما بين السلطتين التنفيذية والتشريعية والذي عرف بأزمة الدوائر الانتخابية والتي على إثرها تم حل مجلس الأمة وإجراء انتخابات جديدة مما أرخى بظلاله على الأوضاع الداخلية في البلاد بشكل عام وعلى الصعيد

الاقتصادي بشكل خاص،وقد تزامنت هذه المرحلة الداخلية مع تطورات على الصعيد الإقليمي أثرت سلبا على الاستثمارات ليس فقط في دولة الكويت بل في أسواق الخليج أيضا.

2- خلال2007 : بلغ المعدل السنوي للمؤشر لسوق الكويت 667.73 نقطة خلال عام 2007 ، وقد ارتفع بنسبة 26.30%عن المعدل السنوي خلال عام 2006 وسجل المؤشر أدنى معدلاته خلال شهر جانفي531.3 نقطة، وأخذ المؤشر في تحسن مستمر إلى أن بلغ خلال شهر أكتوبر ذروته 760.30 نقطة.

3 - خلال2008 : شهد عام 2008 الكثير من الصعود والهبوط المتلاحق لسوق الكويت للأوراق المالية، فقد بلغ المعدل السنوي للمؤشر لسوق الكويت 695 نقطة خلال عام 2008 ، وقد ارتفع بنسبة % 4.08 عن المعدل السنوي المحقق خلال عام 2007 ، وسجل المؤشر أدنى معدلاته خلال شهر ديسمبر 465.14 نقطة إثر انخفاض مستمر بدء من شهر مارس 800.73 نقطة، حيث سجل المؤشر خلال هذا الشهر مستويات غير مسبوقة والتي تعتبر نقطة ذروة خلال عام 2008 بصفة خاصة ولكن مع دخول الأسواق العالمية في أزمة مالية متسارعة التطورات ومع الهبوط الاقتصادي العالمي خلال النصف الثاني من العام واجهت سوق الكويت للأوراق المالية انهيار شديدا في المؤشر نتيجة انهيار أسعار الأسهم الناجم عن الموجة القوية من عمليات البيع وهبوط أسعار النفط وتعسر أوضاع الائتمان والقلق إزاء احتمال إعلان الشركات عن نتائج مالية ضعيفة بنهاية العام ونتيجة لذلك شهدت سوق الكويت للأوراق المالية أسوأ عام لها حيث خسر المؤشر % 41.90 من قيمته .

4 - خلال2009 : يعتبر عام 2009 أسوأ عام بالنسبة لسوق الكويت للأوراق المالية حيث استمر المؤشر للسوق في الانخفاض إلى أن وصل أدنى مستوياته مسجلا خلال شهر فيفري 345.17 نقطة بعدما سجل 788.3 نقطة خلال فيفري 2008 ، وذلك بانخفاض قدره .% 128.38 في حين بلغ المؤشر للسوق خلال العام 407.00 نقطة بانخفاض قدره % 41.43 عن المعدل السنوي المحقق خلال عام 2008وسجل المؤشر أعلى مستوياته خلال شهر سبتمبر 455.16نقطة وتعتبر هذه النتيجة أقل من أدنى النتائج في المؤشر الوزني للسنوات السابقة وقد تضافرت مجموعة من العوامل التي استمرت بالضغط على مجريات التداول في السوق ومنها :

- عدم توافر محفزات جديدة من أجل عودة النشاط وتحقيق النمو.
- تأخر الشركات في الإعلان عن نتائجها الفصلية.
- ترقب المتعاملين بالسوق لتطورات المشهد السياسي الكويتي ومدى انعكاسها على الوضع الاقتصادي وخصوصا فيما يتعلق بإقرار القوانين الاقتصادية المؤجلة والمعني بمؤشرات التنمية المرتقبة.

5- خلال2010: بلغ المعدل السنوي للمؤشر لسوق الكويت للأوراق المالية في المتوسط 432.89 نقطة خلال عام 2010بارتفاع قدره % 6.35 عن المعدل السنوي لعام 2009 وقد بلغ المؤشر أدنى مستوياته خلال شهر جانفي 381.74نقطة، واستمر المؤشر في التحسن حتى وصل إلى مستويات قياسية خلال شهر أكتوبر 474.37نقطة وهو الأعلى خلال عامين تحديدا ، واستقر المؤشر في هذا المستوى خلال الربع الأخير.

وشهد عام 2010 العديد من الأحداث المؤثرة سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية كان لها الأثر البالغ على توجه السوق منها:

◆ تم تداول أكبر قيمة في يوم 17 فبراير 2010 بقيمة بلغت 167 مليون دينار كويتي بالمقارنة مع أعلى قيمة تداول في العام قبله والتي بلغت 296 مليون دينار كويتي بتاريخ 7 يونيو2009 .

◆ بلغ إجمالي عدد الشركات المدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية الرسمية بنهاية عام 2010 عدد214 شركة مقارنة مع عدد 206 شركة بعام 2009 ، وعدد 206 شركة بعام 2008 و 196 شركة في عام 2007، و 180 شركة في عام2006

الخلاصة:

بعد دراسة تجربة السوق المالي للكويت في التعامل بالأدوات المالية المشتقة توصلنا إلى أن أداء سوق الكويت المالي متفوق على أداء بعض البورصات الناشئة في الدول العربية محل مقارنة، في معظم مؤشرات بورصة الأسهم، مثل بورصة فلسطين وإن إدراج التعامل بالمشتقات المالية في السوق المالي للكويت يعد خطوة مهمة في تطوير المنتجات المالية المناسبة لهم لمتطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية ،و لم تؤثر المشتقات المالية على إحداث أزمة في سوق الكويت المالي وخير دليل على ذلك عوائد عقود الخيارات أعلى من عوائد مؤشر السوق وبما أن حركة اتجاه أسعار أسهم الشركات المدرجة في مؤشر سوق الكويت المالي مستقلة ولا تؤثر ببعضها البعض هذا مما يدل على توفر المعلومات بين الشركات وما يزيد من مستوى كفاءة السوق المالي حيث كلما كانت عقود الخيار قائمة على دراسات علمية دقيقة تعتمد على دقة التنبؤ وبناء التوقعات السليمة لاتجاهات الأسعار كلما ساهمت عقود الخيار في تغطية مخاطر السوق بشكل جيد، وبالتالي المساهمة في رفع من كفاءة السوق المالي وخلص هذا البحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

◆ المشتقات المالية سلاح ذو حدين فمنهم من يستخدمها للمضاربة فتزيد المخاطرة، ومنهم من يستخدمها لتحوط فتزيد من فعالية وتطوير واستقرار السوق المالي.

◆ الهدف من استراتيجيات المشتقات هو تقليل التعرض لمخاطر سعر الفائدة، أسعار الصرف وتقلبات الأسعار إذ من خلال الدخول في هذه العقود، تستطيع المصارف أو المؤسسات الأخرى تغطية مخاطر السوق التي تتعرض لها.

◆ شهدت المشتقات هجوما مستمرا عليها باعتبارها أدوات تبالغ في المضاربة، وبالتالي فهي تعرض المستعملين إلى مستويات من المخاطرة لا يمكن تحملها ومما لا شك فيه أن المشكلات المعروفة أمام الجمهور والتي تعرضت لها مجموعة من المنشآت، قد سلطت الأضواء اللازمة على النتائج الناشئة عن سوء استخدام المشتقات

◆ في حين أن المشتقات تحقق للمصارف العديد من المزايا، فإنها يجب أن تستخدم بأسلوب متدبر يتطلب ذلك النظر ليس إلى ايجابيات الاحتياط فحسب، وإنما إلى المخاطر المرتبطة بأدوات المشتقات.

بناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، هناك مجموعة من التوصيات أهمها:

◆ تشجيع المستثمرين على تداول المشتقات المالية لما توفره من خصائص وامتيازات التي تفقدها الأوراق المالية الأخرى واستغلال الأمثل للمشتقات المالية من خلال استغلالها في مجال الترجيح والتحوط، والابتعاد عن استغلالها في مجال المضاربة.

- الاستعانة بخبراء الماليين في ميدان المشتقات المالية قبل اتخاذ القرار الاستثماري في عقود المشتقات المالية وذلك من اجل قيامهم بدراسات تحليلية لمؤشر السوق المالي من أجل بناء توقعات على أساس علمي دقيق.
- ضرورة تشديد رقابة البنك المركزي الكويتي على البنوك المحلية والشركات المدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية.
- تطوير أنظمة التداول وذلك من أجل رفع كفاءة وسرعة التعامل بالأوراق المالية وزيادة الشفافية والأمان، وإدخال خدمة التداول عن بعد وذلك من أجل تمكين شركات الوساطة من إتمام الصفقات من مكاتبها دون الحاجة إلى وجود مندوبين عنها في السوق.

ملحق الجداول والأشكال البيانية :

جدول رقم1: قيم العوائد المحققة لمؤشر سوق الكويت المالي وعقود الخيارات

أعلى عائد عقود الخيارات	أدنى عائد عقود الخيارات	أعلى عائد مؤشر السوق	أدنى عائد مؤشر السوق
5.47	0	0.0293	- 0.29
3.80	0	0.029	0.00018
3.092	0	0.026	0.008

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على التقارير المالية للسوق المالي للكويت

جدول 2: تطور أداء المؤشر الوزني لسوق الكويت للأوراق المالية2006 -2010

الوحدة: النقاط

	2006	2007	2008	2009	2010
جانفي	577.3873333	531.0343478	756.4517391	362.1566667	381.7414286
فيفري	579.3317647	535.8445	788.309	345.1755	405.9836842
مارس	527.4228571	575.9766667	800.7390909	351.3469565	435.4391304
أفريل	530.6290909	606.0577273	780.6018182	390.9531818	439.1585714
ماي	503.4786957	660.1731818	771.0709524	408.9947619	425.4554545
جوان	514.153	702.2028571	780.2495455	408.9947619	404.2527273
جويلية	497.2821739	729.3121739	748.3343478	455.3463636	403.1295238
أوت	494.6904545	737.3455	734.8838095	454.7745455	427.1286957
سبتمبر	513.9495238	749.8261905	664.7677273	455.1690909	451.2313636
أكتوبر	551.8986957	760.3013043	577.8404545	448.9771429	474.3795238
نوفمبر	537.9857143	720.232381	471.682381	396.3386364	473.7231818
ديسمبر	515.8459091	704.4836364	465.1413043	384.2243478	473.1281818

المصدر:(www.kuaits.com(Consulte le 31/11/2016

الاحالات والمراجع:

1 - محمد مطر، أدوات الاستثمار، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، ص 262.

2 - منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1993، ص 656.

3 -منير إبراهيم هندي، الهندسة المالية وأهميتها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية، بيروت، 1994، ص 15.

4 - Gérard Marie Henry, les marchés financières, Armand Colin, Paris, 1999, p 64-65.

5 - سمير عبد الحميد رضوان، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر، دار النشر للجامعات، مصر، 2005، ص 60.

6 - هاشم فوزي دباس العبادي، الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على إستراتيجيات الخيارات المالية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص ص 63 -64.

8 - سعد عبد الحميد مطاوع، المرجع السابق، ص 70.

9 - بن رجم محمد خميسيي، المنتجات المالية المشتق: أدوات مستحدثة لتغطي المخاطر أم لصناعتها، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادي الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20 -21 أكتوبر 2009، ص 04.

10 - منير ابراهيم هندي،ادارة المخاطر باستخدام تقنية التوريق والمشتقات المالية،ج2،منشأة المعارف،الاسكندرية،2003،ص ص19 -21.

11 - المادة 03 من المرسوم الصادر بقصر السيف بتاريخ 14 أوت 1983 والخاص بتنظيم سوق الكويت للأوراق المالية، والمعدلة بالمرسوم رقم 185 لسنة 2005الخاص بتعديل بعض أحكام المرسوم الخاص بتنظيم سوق الكويت للأوراق المالية.

12 - أهم البورصات في العالم، اتحاد الشركات الاستثمارية، الطبعة الأولى، نوفمبر 2008 ، ص ص6 -7 .

13 - رشيد بوكساني، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها،رسالة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2007/2006،ص 217.

14 - علي بن الضب، دراسة تأثير الهيكل المالي وسياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة الاقتصادية المدرجة بالبورصة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2008 /2009 -، ص ص 171 -172.

15 - رشيد بوكساني، **مرجع سبق ذكره**، 2006/2005،ص 218.

16- http://www.kuwaitse.com/A/History/MarketIndex.aspx.

17- http://www.kuwaitse.com/A/History/MarketIndex.aspx.

واقع الابتكارات المالية في البنوك: البنوك العمومية الجزائرية أنموذجا

أ. أمال بوسواك[1]
عضو في مخبر الذكاء الاقتصادي والتنمية المستدامة
جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر
boussouak.amel@yahoo.fr

أد. بوريش هشام
عضو في مخبر الذكاء الاقتصادي والتنمية المستدامة
جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر
bourichehicham@yahoo.fr

The reality of Financial innovation in banks : The Algerian public banks as a case study

BOUSSOUAK Amel & BOURICHE Hicham
University of Badji Mokhtar- Annaba ; ALGERIA

Received:22/05/2017 *Accepted: 17/08/2017* *Published: 31/12/2017*

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى توضيح أحد مجالات الابتكار المالي الخاص بالقطاع البنكي، وذلك من خلال إعطاء صورة عن مختلف التغيرات التي لحقت بالعمل المصرفي، خاصة بعد التطورات التي شهدتها تكنولوجيا الإعلام والاتصال واجتهاد البنوك العمومية الجزائرية لتقديم خدمات ممتازة لعملائها وتلبية رغباتهم، بالإضافة إلى مواكبة مجالات الابتكارات المالية المصرفية. وتعالج هذه الورقة الإشكالية التالية: ما هو واقع الابتكارات المالية في البنوك العمومية الجزائرية، وماهي أهم المنتجات المالية المبتكرة؟ وعليه، فقد هدف المقال إلى تسليط الضوء على مجالات الابتكار المالي في البنوك العمومية الجزائرية من خلال دراسة مسحية تركز على أهم المنتجات المالية المبتكرة المتعامل بها حاليا. وتوصل البحث إلى أن الابتكارات المالية في البنوك الجزائرية مازالت في بداية الطريق، لافتقار القطاع البنكي لبيئة إبداعية وخلاقة تساهم في تطوير الصناعة المصرفية. وبالتالي، فهي بحاجة إلى الإدماج الإيجابي والفعال للابتكارات المالية لزيادة تنافسيتها وفعاليتها في النظام المصرفي ككل.

الكلمات المفتاحية: الابتكارات المالية البنكية، البنوك العمومية الجزائرية، توريق القروض الرهنية، بنك التأمين، صيرفة إلكترونية.

الترميز الاقتصادي (jel) : G21, G29.

Abstract :

This paper aims to clarify one of the areas of financial innovations in the banking sector, by giving an image of the various changes that have taken place in the banking business, especially after the developments in information and communication technology, in addition to the diligence of the Algerian public banks to provide excellent customer service and keep abreast of the areas of banking innovation.

The paper deals with the following question: What is the reality of financial innovations in the Algerian public banks, and what are the most important innovative financial products? Accordingly, the article aims to highlight the areas of financial innovation in Algerian public banks through a survey process focusing on the most important innovative financial products currently being dealt with.

The research concluded that the financial innovations in the Algerian banks are still at the beginning, because the banking sector requires an innovative environment that contributes to the development of the banking industry. Therefore, it needs the positive and effective integration of financial innovations to increase their competitiveness and effectiveness in the banking system as a whole.

Keywords*: banking financial innovations, Algerian public banks, securitization of mortgage loans, insurance bank products, electronic banking.*

(JEL) Classification : G21, G29.

1. Author Correspondence, e-mail: *boussouak.amel@yahoo.fr*

تمهيد:

تعد الصناعة المالية المصرفية من المجالات المهمة التي تتميز بحاجتها إلى الابتكار بشكل مستمر لكون البنوك تطور منتجاتها لإرضاء وتلبية حاجات ورغبات زبائنها، حيث تواجه هذه البنوك تحولات جديدة في ظل التغيرات الحديثة التي مست الأنظمة البنكية التي تجسدت في تطوير الأداء للزيادة في الكفاءة من خلال استحداث تقنيات وأدوات جديدة تساعد على تحقيق الأهداف المرجوة. ولمواكبة كل ما هو جديد من عصرنة النظام المالي والمصرفي للبنوك العمومية الجزائرية –كغيرها -، تسعى هذه الأخيرة إلى تبني مختلف أشكال الابتكارات المالية المصرفية وتكيفها مع خصوصية هذا القطاع الحساس الذي يستحوذ عليه القطاع العام.

1. **الإشكالية**: نحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على التساؤل التالي:

ما هو واقع الابتكارات المالية في البنوك العمومية الجزائرية، وماهي أهم المنتجات المالية المبتكرة؟

2. **أهمية الدراسة** : تكمن أهمية الدراسة في مجموعة من العناصر، يمكن حصرها في أن الابتكارات المالية لم تعد ترفا أو موضة، بل أصبحت عنصرا مهما لاستمرار النشاط المصرفي لأن الحاجة باتت ملحة للتغيير وإعادة الصياغة في المنتجات المصرفية، حيث أصبح الابتكار مدخلا رئيسيا للمنافسة وأحد المقاييس المهمة لنجاح البنوك وبقاءها.

3. **أهداف الدراسة**: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في ما يلي :

- تبيان أهمية الابتكارات المالية الموجهة للنشاط المصرفي.
- دراسة وتحليل أهم التجديدات والابتكارات المالية المدمجة في البنوك العمومية الجزائرية.

4. **مناهج الدراسة**: من أجل بلوغ اهداف الدراسة واختبار الفرضيات، سنعتمد على المنهج الوصفي، والمنهج المسحي، حيث يظهر المنهج الوصفي في الجزء الأول من دراسة موضوع الابتكارات المالية الموجهة للبنوك. أما المنهج المسحي فيتجلى في دراسة وتحليل واقع تطبيقات الابتكارات المالية في البنوك العمومية الجزائرية بالاعتماد أساسا على معلومات وإحصائيات مستقاة من مواقع البنوك المتوفرة على شبكة الأنترنت.

5. **الدراسات السابقة**: تعدُّ الدراسات التي تناولت موضوع الابتكارات المالية في البنوك قلية جدا باللغة العربية، ومع ذلك، توصلنا من خلال البحث المستمر إلى بعض الدراسات التي تدور حول هذا الموضوع أهمها:

1.5 دراسة (عبد الكريم قندوز ، 2017)[1]: بعنوان "**الابتكار المالي مدخل إلى الهندسة المالية**"، يوضح فيه الباحث طبيعة الابتكار من خلال جميع أشكاله المحتملة، فقد يتجسد في فكرة جديدة، أو خدمة جديدة، أو ممارسة إدارية أو تنظيمية جديدة، أو عملية جديدة، أو طريقة تسويقية جديدة، أو طريقة جدية لتنظيم مكان العمل أو علاقات خارجية جديدة، أو غيرها. ويركز في دراسته على نظريات الابتكار المالي، والاهتمام بجانب الطلب على الابتكارات المالية، حيق يقدم الباحث أمثلة عديدة حول الابتكارات المالية خاصة في الجانب المتعلق بالنشاط المصرفي.

أما الدراسات الأجنبية فهي كثيرة تتناول الابتكار المالي من زوايا مختلفة، ومن هذه الدراسات نذكر ما يلي:

2.5 دراسة (Lawrence J. White & W.Scott Frame, 2014)[2] بعنوان: "التغير التكنولوجي، الابتكار المالي والانتشار البنكي "Technological Change, Financial Innovation, and Diffusion in Banking": وتناقش هذه الورقة البحثية التغير التكنولوجي والابتكار المالي الذي شهدته المصارف التجارية على مدى السنوات الخمسة والعشرون الماضية. في البداية تصف الورقة دور النظام المالي في الاقتصاد، وكيف يمكن للتغير التكنولوجي والابتكار المالي أن يحسنا من الرفاهية الاجتماعية. وتوصلت الدراسة إلى أن السنوات الخمسة والعشرين الأخيرة لطالما اُعتبرت فترة تغير جوهري من حيث المنتجات والخدمات المصرفية وتكنولوجيات الإنتاج. وعلاوة على ذلك، ففي الوقت الذي خُصص فيه الكثير من الجهد لفهم خصائص مستخدمي ومتبني الابتكارات المالية وما يترتب على ذلك من آثار على الرفاهية، ما تزال المعلومات التي تدور حول كيفية تطوير الابتكارات المالية -في بادئ الأمر - شحيحة جدا.

3.5 دراسة (Frame ,S ,White ,L 2002)[3] : بعنوان: الدراسات التجريبية للابتكار المالي: كلام كثير وعمل قليل؟ Empirical studies of financial innovation: Lots of talk, little action؟ : واستعرضت هذه الورقة الدراسات التجريبية في مجال الابتكارات المالية من خلال اعتماد معايير شاملة، حيث توصل الباحثان إلى أن أربعة وعشرين دراسة فقط كانت تجريبية إلى غاية سنة 2000. وقد قدم الباحثان تخمينات يفسران فيها سبب قلة الدراسات التجريبية في مجال الابتكارات المالية وكذا المقارنة بينها. وحث الباحثان على إيجاد آليات للتحكم المالي تتولى معاينة الابتكارات المالية، وكذا جعل المعلومات المعاينة متاحة للباحثين.

4.5 دراسة (Ioannis K.Gatzoflias 1999)[4]: بعنوان "الابتكار المالي في القطاع المصرفي للولايات المتحدة والمملكة المتحدة" Financial innovation in the banking sector of the US and the UK، وهي دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية: حيث هدفت هذه الدراسة إلى بناء أول إطار نظري شامل قادر على تحليل أسباب الابتكار المالي وطبيعته وعمليته، وبعبارة أخرى، أول مقاربة شاملة ومتكاملة لظاهرة الابتكار المالي. كما قدمت إطارا تحليليا ونموذجا يفسر عملية الابتكار المالي، والجديد في هذا النموذج هو أنه يأخذ في الحسبان العملية التكاملية للابتكار المالي، ولأول مرة يتم جمع عناصر من كل من نظرية الابتكار المالي والقياسي. وبناء عليه، تقدم الدراسة مجموعة من العوامل المسببة للنشاط الابتكاري المالي.

ونحاول من خلال هذه الدراسة تحليل بعض أنواع الابتكارات المالية المتبناة من قبل البنوك العمومية الجزائرية ومناقشتها. حيث ركزنا على ما هو موجود فعلا في الواقع من خلال دراسة مسحية تتضمن ثلاثة أنواع من الابتكارات المالية المستعملة في البنوك.

أولا: الابتكارات المالية الموجهة للنشاط المصرفي

تعتبر البنوك واحدة من أهم المؤسسات المالية التي تحتاج إلى الابتكارات المالية بمختلف أنواعها، وذلك من أجل ضمان وزيادة قدرتها التنافسية، باعتبار أن مجال عملها يتجسد في تقديم المنتجات الخدمية بغية إرضاء زبائنها وكذا تلبية حاجياتهم ورغباتهم.

1. **مفهوم الابتكارات المالية**: يعرف الابتكار المالي بأنه عملية خلق، ومن ثم نشر نماذج جديدة من الوسائل المالية، والتكنولوجيات، والمؤسسات و الأسواق، ونماذج عملية واقتصادية، بما في ذلك التطبيق الجديد للأفكار المتواجدة في سياق سوقي مختلف.[5]

ويعرف كل من (FRAME & WHITE) 2004 الابتكار المالي على أنه منتج، وابتكار تنظيمي يسمح بتخفيض التكلفة أو الخطر بالنسبة للبنك و/أو هو تحسين الخدمات بالنسبة للنظام المالي ككل.[6]

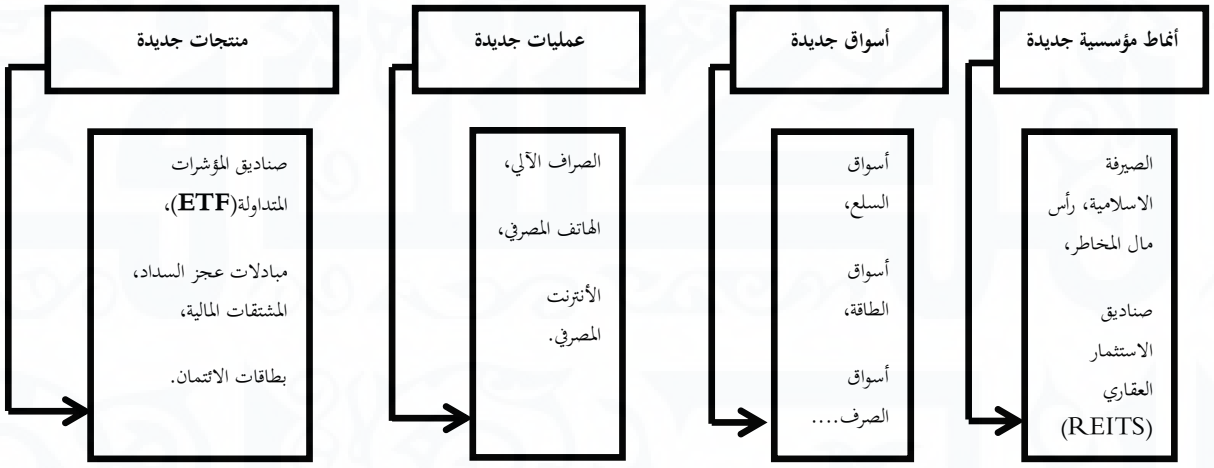
في هذا الصدد، لا بد أن نشير إلى أن هناك عددا هائلا من التعريفات التي تعرف الابتكار المالي من وجهات نظر مختلفة، غير أن هذا المصطلح لم يتم تطويره في القطاع البنكي فقط، وإنما تستعمله البنوك كنتيجة نهائية للابتكارات المتطورة في قطاعات أخرى، فغالبا ما تحدث الابتكارات نتيجة التفاعل مع الزبائن وبالتالي تنتشر عبر المجالات الأخرى، حيث يمكن للبنوك أن تطور الابتكارات بالاشتراك مع شركات غير مالية على سبيل المثال.

2. **أنواع الابتكارات المالية** : هناك العديد من التصنيفات للابتكارات المالية، ولعل أفضلها ما يلي:

1.2 **التصنيف الأول**: **(Schrieder and Heidhues 1995)[7]:**

- **الابتكارات المؤسسية (ابتكار النظام المالي):** يؤثر هذا النوع من الابتكارات في القطاع المالي ككل، ومن ذلك في هيكل المؤسسة، وتسعى إلى إيجاد أنواع جديدة من مؤسسات الوساطة المالية أو تغييرات في الإطار الإشرافي والقانوني.
- **الابتكارات العملياتية:** ويشمل هذا النوع من الابتكارات إدراج عمليات تجارية جديدة تؤدي إلى المزيد من الكفاءة، وتوسع في السوق ومن أمثلتها استخدام برامج الحاسب في المعاملات المالية وقواعد البيانات للعملاء وغيرها.
- **ابتكار في المنتجات المالية**: ويتضمن هذا النوع من الابتكارات إدراج أدوات مالية جديدة قد تكون أدوات تؤدي إلى استقطاب المزيد من الأموال للمؤسسة، أو تساعد على حسن توزيع الموارد المالية أو منتج تأميني أو إيجاري أو غير ذلك . ويوضح الشكل التالي أهم أوجه الابتكارات المالية في البنوك:

الشكل رقم (01):يوضح أنواع الابتكارات المالية وبعض أشكالها



المصدر : عبد الكريم قندوز، **الابتكار المالي -مقدمة إلى الهندسة المالية -** ، الطبعة الأولى، لندن، E-Ktub، 2017، ص69.

2.2 **التصنيف الثاني (بنك التسويات الدولية)**: وهو تصنيف آخر للابتكارات المالية يستند على وظائف أكثر تحديدا مقترح من قبل بنك التسويات الدولي:[8]

- ✓ **ابتكارات نقل المخاطرة** :وهي تمثل أدوات أكثر كفاءة للتعامل مع مخاطر السعر أو مخاطر معدلات الصرف؛
- ✓ **ابتكارات نقل مخاطرة الائتمان**: وهي الأدوات التي تعمل على إعادة تخصيص الفشل، المرتبطة بعمليات منح الائتمان؛
- ✓ **ابتكارات توليد السيولة**: وهي ابتكارات تؤدي إلى زيادة سيولة السوق، وتوجه المقترضين للحصول على مصادر جديدة للأموال ؛
- ✓ **أدوات توليد الائتمان**: وهي الأدوات التي تؤدي إلى زيادة أموال المديونية المتاحة للمقترضين؛
- ✓ **أدوات توليد الملكية**: وهي الأدوات التي تؤدي إلى زيادة قاعدة رأس المال للمؤسسات المالية وغير المالية.

3.2 **التصنيف الثالث**: اقترح (Perez) [9] العام 2002 تصنيفا بديلا للابتكارات المالية كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): يوضح تصنيف الابتكارات المالية

نوع الابتكار المالي	أمثلة
أدوات ابتكارية لمساعدة الأنشطة الحقيقية	قروض البنوك، رأس المال الاستثماري، الشركات المساهمة.
أدوات مساعدة لمساعدة الشركات على النمو أو التوسع	السندات .
تحديث الخدمات المالية	التحويلات البرقية، فحص الحسابات الشخصية، أجهزة الصراف الآلي، الخدمات المصرفية الالكترونية.
أدوات هادفة للربح ونشر الاستثمار والمخاطر	صناديق الاستثمار، السندات والاكتتاب، المشتقات وصناديق التحوط.
أدوات لإعادة تمويل الالتزامات أو تعبئة الأصول	المبادلات ،العقود الآجلة، عمليات الدمج وعمليات الاستحواذ.
ابتكارات مالية مشكوك فيها(محل تساؤل)	مراجحة العملات الاجنبية، الملاذات الضريبية، الصفقات خارج الميزانية.

Source: Yuan.K.chou & Martin S.Chin"**Financial Innovations and Technological Innovations as Twin Engines of economie Growth**", University of Melbourne, Australia, January 9/2004, P 109.

3. دوافع تبني البنوك للابتكارات المالية:

لم يعد الابتكار المالي في البنوك شيئا ثانويا، بل أصبح عنصرا أساسيا للاستمرار ، فهناك العديد من الدوافع التي تجعل البنوك تولي أهمية بالغة للابتكارات المالية، ولعل أهمها :

1.3 **الانتقال من التحرير المالي إلى الابتكار المالي**: عرف نشاط البنوك في ظل التحرير المالي زيادة في دور السوق من خلال الرفع من الائتمان والتمويل، وكذا التقليص من نشاط الدولة في الحياه الاقتصادية، ثم مر النشاط البنكي بمفهوم العمق المالي من خلال زيادة حجم الائتمان عبر الأسواق المالية، لينتقل بعد ذلك إلى فكرة إدارة المخاطر عن طريق المشتقات المالية، وأدوات التحوط المختلفة، والعمل ببنود خارج الميزانية، لتتجلى حاجة البنوك في مفهوم أشمل وهو الابتكار المالي، فوجدت البنوك نفسها أمام ديناميكية جديدة تهدف إلى زيادة التمويل من جهة، وإدارة المخاطر من جهة أخرى.

ويعتبر كل من "التحرير المالي" و"الابتكار المالي" مصطلحين مترابطين ارتباطا وثيقا، حيث يساعد رفع القيود المالية الشديدة البنوك على ولوج أسواق جديدة تمكنها من عرض خدماتها هناك. في المقابل، تجبر الابتكارات المالية السلطات على التخفيف من قيودها في السوق المالي. فعلى سبيل المثال، أدى فك المراقبة على نسبة الفائدة إلى تشجيع الابتكارات على غرار المبادلة والخيار .[10] ضف إلى ذلك، الظروف التي غيرت من أشكال الطلب في الأسواق المالية وإحساس الكثر من المؤسسات المالية بأن العديد من الأدوات التقليدية هي ليست مربحة على المدى الطويل وأن هناك حاجة إلى المزيد من الخدمات المبتكرة.[11]

2.3 **ابتكارات التكنولوجيا المالية** [12] : يعمل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تغيير الطريقة المالية التي من خلالها يتم تقييم المنتجات من قبل العملاء، فقد أحدثت التطورات التكنولوجية قنوات توصيل جديدة للمنتجات والخدمات المصرفية، مثل أجهزة الصراف الآلي، والخدمات المصرفية عبر الأنترنت، والحواسيب الشخصية والخدمات المصرفية المتنقلة. وعادة ما تسعى المصارف إلى الحصول على تكنولوجيات تمكنها من خدمة عملائها بمزيد من الفعالية من حيث التكلفة وجعلها أكثر فائدة لزبائنها. فقد قامت البنوك التي تقدم خدمات الصراف الآلي بتوصيل الآلات الخاصة بها، لزيادة فائدتها للعملاء[13]، وهو ما جعل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والمتنقلة تحظى بقبول واسع النطاق في القطاع المصرفي. كما تتعاون معظم البنوك مع شركات الاتصالات من أجل توفير الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والهواتف المحمولة، آملين أن تساعدهم على تحقيق ميزة تنافسية مستدامة.[14] فإذا نجح البنك في تطوير بعض الابتكارات مثلا، سيجد أمامه فرصا جديدة تمكنّه من استغلالها على نحو أفضل، فهي في نهاية المطاف ستوفر دخلا أكبر للبنك،[15] وتجعله يحقق فوارق مالية هامة. وبالإضافة إلى ذلك، تمكّن الابتكارات المالية المنظمات المنتمية إلى جميع القطاعات من جمع الأموال بكميات أكبر وبتكلفة أقل من تلك التي يمكن أن تتواجد أو تتحقق في مكان آخر. [16]

في المقابل، تسعى فكرة توفير الخدمات المصرفية عبر الأنترنت، إلى منح العملاء إمكانية الوصول إلى حساباتهم المصرفية من خلال إدراج موقع إلكتروني على شبكة الأنترنت يمكّنهم من القيام ببعض المعاملات على حساباتهم بطريقة آمنة. وهو الأمر الذي يساعد على توفير تكلفة بناء بنك جديد أو فروع جديدة للبنك.

4. **نماذج للابتكار المالي في بعض البنوك العالمية**: لطالما كان موضوع الابتكارات المالية يشكل حجر الزاوية بالنسبة للمنشغلين بمجال الاقتصاد، وذلك لمساهمته في تطوير الاقتصاد وكذا استقرار الأنظمة المالية، فتعاقب الأزمات المالية دفع العديد من البنوك إلى التفكير الجدي في كيفية مواجهة الازمات وكذا التفكير في آليات مبتكرة على غرار: استعمال التكنولوجيا والأنترنت، والقروض المصغرة وآليات التمويل المختلفة، وذلك من أجل المحافظة على مكانتها السوقية والتنافسية. وبناء عليه، نحاول في ما يلي عرض ثلاثة بنوك عالمية تميزت في مجال الابتكارات المالية، تتواجد في كل من ألمانيا وبنغلاديش وسيرلنكا.

1.4 ابتكار بنك فيدور Fidor Bank[17]: الذي تأسس في ألمانيا سنة 2009 ، ويطلق عليه اسم "البنك الاجتماعي"، وهو بنك يعمل على مواكبة معظم الشركات المتطورة في العالم. وهو بنك قائم 100٪ على الأنترنت، حيث يحدد معدل الفائدة الخاص بالزبون وفقا لعدد اللايكات (الإعجاب) التي يتلقاها أو يجمعها على صفحة

الفايسبوك الخاصة به. وزيادة على المنتجات المصرفية الكلاسيكية، يوفر بنك فيدور Fidor الإقراض بين الأقران أو الأشخاص، وهي معاملات سريعة للغاية تدخل في إطار التجارة الاجتماعية، ويرجع ذلك إلى تطبيق بروتوكول الدفع Ripple. ففي العام 2015، اشتهرت البنوك الألمانية ببنائها المجتمعي، وهو أمر مهم في مجال الخدمات المصرفية للشركات. فبدلا من توظيف الخبراء، قامت البنوك بإنشاء مجموعات للدردشة المالية على الانترنت واستخدام حكمة الجمهور. وفي الوقت الحالي تملك شركة فيدور في ألمانيا لوحدها أكثر من 310.000 عضوا.

2.4 **ابتكار (بنك غرامين) بنك Grameen Bank**: الذي تأسس كتحدي العام 1983، وهو مخصص لمساعدة الفقراء وسكان الأرياف، فهو عبارة على مؤسسة أو هيئة مالية تمنح قروض مصغرة لفئة الفقراء وبخاصة للنساء الريفيات في بنغلادش. وعموما، تمنح هذه القروض المصغرة للأشخاص الذين لا تربطهم أي صلة بالنظام البنكي، حيث لا يقتضي طلب أي قرض من البنك التوقيع على اتفاقية أو عقد قانوني أو رسمي، وإنما يقوم على فكرة مبتكرة تتمثل في الثقة المتبادلة بين البنك والزبون، وهو الأمر الذي يختلف عن البنوك العادية، حيث بلغ عدد المستدينين في سنة 2010 أكثر من: 8,10 مقترض، تشكل منها نسبة النساء 97 %. وأصبح البنك يملك ألفين وخمسمائة فرع، ويتواجد في حوالي 81.300 قرية فلاحية في بنغلاديش. وأصبح عملاء البنك يملكون 94% من رأس مال البنك. ويجدر بنا أن نشير إلى أن صاحب الابتكار، محمد يونس تحصل على جائزة نوبل للسلام عام 2006 بفضل هذا الابتكار.[18]

3.4 ابتكار آلية التمويل الذهبية (بنك أمانة Amana Bank) سريلانكا[19]: وهو ابتكار بديل مماثل للرهن التقليدي (قرض قائم على الفائدة مقابل مجوهرات ذهبية)، مع الالتزام بالقوانين واللوائح المحلية الخاصة بالرهن داخل سريلانكا التي تقطنها أقلية مسلمة لا تتجاوز نسبتها 10٪

ويعتبر بنك أمانة رائداً في إنتاج منتج جديد في سريلانكا من خلال إطلاق آلية تمويل ذهبية تعمل وفقاً لمبادئ التمويل الإسلامي، حيث يقسم الابتكار عملية الرهن إلى مرحلتين، مع منتج منفصل في كل مرحلة. وبالتالي، فإن المنتج الأول هو خدمة "حفظ الذهب"، يرتبط بخدمة حفظ الأمانة المتمثلة في الذهب والمجوهرات مقابل رسوم الحفظ، ويتم إصدار شهادة حيازة الذهب للزبون كدليل على هذا الإجراء الاحترازي. في حين يسمى المنتج الثاني "التمويل النقدي الطارئ" أو "المساعدة"، هو قرض جيد يمكن الحصول عليه مجانا ، كلما دعت الحاجة، من خلال التعهد بشهادة حفظ الذهب أو المجوهرات كدليل على هذا الحفظ أو الإيداع.

ويتلاءم هذا العرض مع التركيز الاستراتيجي لبنك Amãna على الوصول إلى القطاعات غير السوقية والحاجة الاقتصادية لتسهيل الائتمان الملائم على مستوى القواعد الشعبية للمساعدة في تمويل الزراعة والصناعات الصغيرة الأخرى. ففي فترة زمنية قصيرة ، لقي منتج آلية التمويل الذهبية قبولا ملحوظا. وفي بداية العام 2015، كان هناك فرع واحد فقط يقدم آلية التمويل الذهبية. أما الآن فهي متوفرة في 14 فرعًا وتشهد تطورا مذهلا.

ثانيا. واقع الابتكارات المالية في النظام المصرفي الجزائري:

من طبيعة الحياة التطور الدائب والحركة المستمرة، والابتكارات المالية بجميع ألوانها، صورة من هذا التطور خاضعة له تنمو وتتجدد باستمرار. وفي الوقت الراهن، أصبحت الابتكارات المالية عنصرا جوهريا في النظام البنكي العالمي، بحيث تسعى جل البنوك في العالم، ومنها الجزائر، حيث تسعى البنوك العمومية الجزائرية إلى تطوير آداها وآلياتها من أجل إرضاء الزبون وتوفير خدمة تنافسية قائمة على التجديد والابتكار. ولهذا، سنتناول في هذا الجزء أهم المستجدات في النظام المصرفي الجزائري وأهم الابتكارات المالية المطبقة فيه.

1. أهم المستجدات في النظام المصرفي الجزائري:

شهد النظام المصرفي الجزائري عدة تحولات سريعة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، فأصبح الهيكل الحالي للجهاز المصرفي الجزائري يتكون من (**26**) هيئة مالية ونقدية، حيث تستحوذ البنوك العمومية الجزائرية على أكثر من **90**% من إجمالي الموارد والاستخدامات في السوق المصرفي الجزائري بمجموع ستة (**06**) بنوك عمومية وهي: بنك الجزائر الخارجي (**BEA**)، البنك الوطني الجزائري (**BNA**)، القرض الشعبي الجزائري (**CPA**)، بنك الفلاحة والتنمية الريفية (**BADR**)، بنك التنمية المحلية (**BDL**)، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (**CNEP**). ويعود هذا الاستحواذ إلى انتشار وكالاتها وفروعها عبر كامل التراب الوطني، حيث يقدر عددها بـ: 1.083 وكالة مع نهاية سنة 2017، وبلغت حصة البنوك العمومية مع نهاية سنة **2017** نسبة **90** % من إجمالي الودائع، في حين قدرت حصتها من إجمالي القروض نسبة **95**%.

الجدول رقم (02): يوضح أهم البنوك العمومية التجارية الجزائرية قيد الدراسة في نهاية سنة 2017.

اسم البنك	تاريخ الاعتماد	هدفه التجاري ومنتجات المصرفية .
BEA بنك الجزائر الخارجي.	01 اكتوبر 1967	تسهيل العمليات التجارية الخارجية والتكفل بكل العلاقات الاقتصادية للدولة الجزائرية مع باقي العالم؛ المساهمة في عدة قطاعات عمومية حساسية مثل البناء والالكترونيك، الاتصالات والاعلام الالي، والنقل، والبتروكيمياء والصيدلة.[20]
BNA البنك الوطني الجزائري.	13 جوان 1966	كان نشاطه الأول موجها لتمويل الزراعة، ثم تحول إلى معالجة كل العمليات البنكية.[21]
CPA القرض الشعبي الجزائري.	29 ديسمبر 1966	اهتم بالنشاطات التي كانت ميسرة من طرف البنوك الشعبية التجارية والصناعية، ليصبح بعدها مؤسسة اقتصادية عمومية.[22]
BADR بنك الفلاحة والتنمية الريفية.	13 مارس 1982	يهتم أساسا بتطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، توسيع النشاط، والاهتمام بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى عمليات التجارة الخارجية.[23]
BDL بنك التنمية المحلية.	30 أفريل 1985	بنك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتجارة ، المهن الحرة، الخواص والعائلات، فضلا على أنه ممول هام للسكن.[24]
CNEP الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط -بنك -	1964/08/10	جمع الادخار مع منح قروض اجتماعية رهنية، قروض الاستهلاك وتمويل عمليات الترقية العقارية، واقناء الأراضي وبرامج السكن الخاص للمدخرين فقط. [25]

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على المواقع الالكترونية للبنوك العمومية الجزائرية محل الدراسة.

قامت السلطات العمومية الجزائرية بالعديد من المحاولات من أجل الاصلاح المصرفي الهادف إلى تعزيز قدرته التنافسية، وتنويع منتجات الخدمات التي يقدمها. وتجسدت جهود الإصلاحات من خلال تعديل النصوص التشريعية والتنظيمية، حيث ثم اصدار القانون 86 -12 الصادر بتاريخ :1986/08/19، الخاص بنظام البنوك وشروط الاقراض بوصفه محاولة لإصلاح الجهاز المصرفي بما يتوافق والاصلاحات التي مست باقي المؤسسات العمومية الاقتصادية. فقد تم تعديله بالقانون 88 -06 المؤرخ في 1988/01/12[26]، والذي نادى باستقلالية البنوك والمؤسسات المالية. وعلى الرغم من أن التعديلات التي أدخلت على القانون المصرفي، غير أنها لم تكن لتتلاءم مع الوضعية الاقتصادية الجديدة، فجاء قانون النقد والقرض 90 -10 المؤرخ في: 1990/04/14، الذي يعتبر أول قانون شامل ينظم الجهاز المصرفي، بحيث أعاد المفهوم العام لهيكل النظام المصرفي الجزائري، وجعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريع المصرفي الساري المعمول به في البلدان المتطورة.

كما هدف إلى زيادة كفاءة السوق وتعزيز التنافسية، بالإضافة إلى تعزيز دور الجهات الرقابية في الجهاز المصرفي. وهو ما جعلها تعتبر مرحلة لتحرير الجهاز المصرفي من خلال التوسع في الوساطة المالية وإقامة بنية تحتيه لنظام مصرفي عصري. في المقابل، تأزم وضع الجهاز المصرفي خلال أزمة المصارف الخاصة، التي نتج عنها إفلاس بنكين وسحب الاعتماد منهما، وهو ما أدى إلى صدور الأمر 11/30 الصادر بتاريخ: 2003/08/26 [27]، والمتعلق بتعديل قانون النقد والقرض. وهو ما انعكس على الجهاز المصرفي بشقيه: بنك الجزائر والبنوك التجارية، حيث دعم هذا الأمر شروط التأسيس والرقابة على البنوك والمؤسسات المالية، وفي نفس الوقت عمل على الابقاء على تحرير القطاع المصرفي، حيث وضع بنك الجزائر عدة آليات تتسم بدقة كبيرة تخص الرقابة والسهر والانذار. وبالإضافة إلى ما سبق، صدر أيضا الأمر رقم 04/10 بتاريخ: 2010/08/26 [28]، من أجل دعم استقرار الجهاز المصرفي العمومي. وقد اتسمت هذه الاصلاحات المصرفية بالطابع التشريعي، حيث كان لها أثرا ايجابيا كبيرا في تنشيط الوساطة المالية، والتشجيع على تبني الابتكارات المالية في البنوك العمومية.

تطور الشبكة التوزيعية لقطاع المصارف في الجزائر: يتجلى تطور الشبكة التوزيعية المتواجدة في النظام المصرفي الجزائري للفترة 2011 -2016 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03): تطور عدد وكالات المصارف والمؤسسات المالية في الجزائر (2011 -2016).

	2011	*2012*	*2013*	*2014*	*2015*	*2016*
المصارف العمومية	1086	1091	1094	1113	1123	1151
المصارف الخاصة والمؤسسات المالية	355	387	400	412	434	426
المجموع	1441	1478	1494	1525	1557	1577

المصدر :اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، 2011 -2016

يلاحظ أن الشبكة التوزيعية للمصارف العمومية والخاصة والمؤسسات المالية في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، حيث بلغ عددها سنة ألفين وإحدى عشر، 1441 وكالة، ليصل سنة 2016 إلى 1577 وكالة .وتعزز النظام المصرفي في العام 2016 بعشرين (20) وكالة جديدة، ليرتفع عدد وكالات الشبكة المصرفية من 1557

وكالة سنة 2015 إلى 1577 وكالة في العام 2016. ومع ذلك، لا تزال الشبكة العمومية مهيمنة إلى حد كبير على أكثر من 72% من الشبكة التوزيعية. وفي 2017، تعززت الشبكة المصرفية باعتماد 35 وكالة جديدة.

2. أهم الابتكارات المالية في النظام المصرفي الجزائري:

لطالما كانت البنوك العمومية الجزائرية خاضعة للتسيير الموجه الذي عرقل تقدمها في مجال الابتكارات، ومن ثم مسايرة باقي البنوك العالمية المتطورة في هذا المجال، ومع ذلك اجتهدت حسب امكاناتها من أجل المضي قدما في هذا الاتجاه. وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على أهم ثلاثة ابتكارات مالية مطبقة حاليا في البنوك العمومية الجزائرية.

1.2 الابتكار الأول: توريـــق القروض الرهنيـة العقاريـــة في بنوك الجزائريـــة:

تحتفظ البنوك الجزائرية بالقروض العقارية في محافظها لمدة طويلة مما يجبرها على استعمال الودائع القصيرة ومتوسطة الأجل لتخوفها من الإقدام على منح قروض عقارية لأنها بحاجة إلى رأسمال معتبر وطويل الأجل.

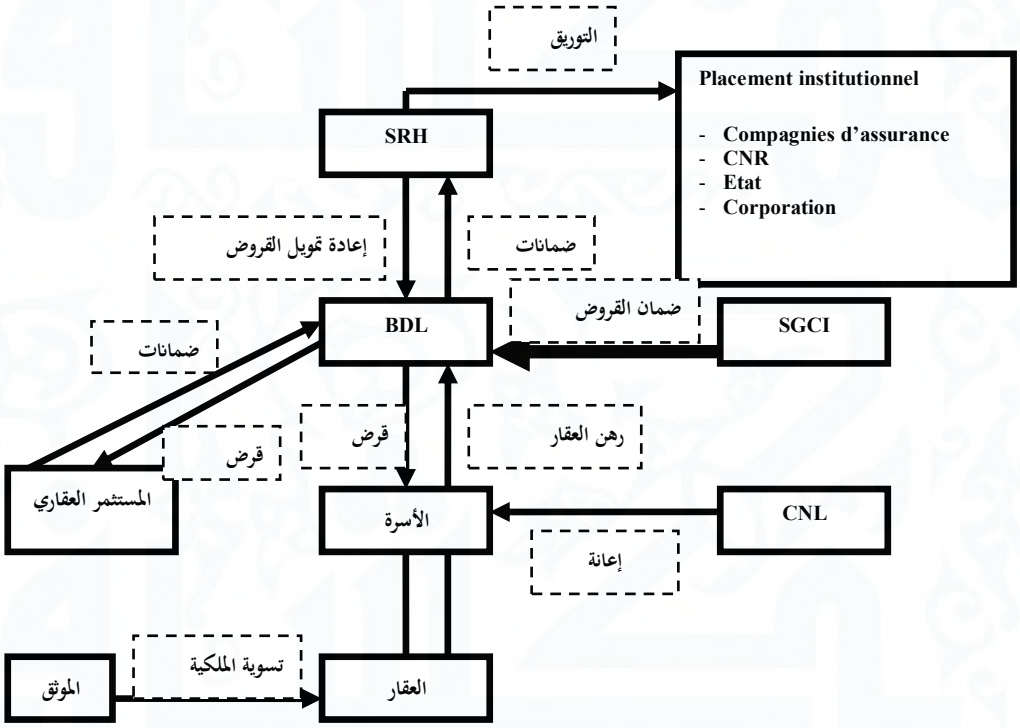
تحتاج البنوك - في كثير من الدول المتقدمة، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية - لرأسمال ضعيف لأنها تقوم بتمويل هذا النوع من القروض عن طريق اللجوء إلى السوق الثانوي، حيت تتمثل الوظيفة الأساسية لهذا السوق في توفير السيولة التي تُستغل في منح القروض العقارية. وفي حال ما إذا كانت هذه القروض ذات نوعية جيدة وتصنيف ائتماني عالي، يمكن للبنوك حينئذ بيعها وتأمين السيولة التي تحتاجها.

باعتبار أن التوريق المتعلق بالقروض العقارية هو الابتكار المالي الوحيد المطبق في الجزائر، تم إنشاء **شركة إعادة التمويل الرهني**[29] **"La Société de Refinancement Hypothécaire** " وشركة ضمان الرهن العقاري **SGCI** ((Société de Garantie du Crédit Immobilier) من أجل إعادة تمويل محافظ القروض الرهنية المقدمة من قبل البنوك أو المؤسسات المالية الجزائريـة.

ببساطة، يمكن شرح هذه العملية بأنها تقوم على قيام بنك **BDL** بمنح قروض عقارية للعملاء الذين يريدون امتلاك سكن جديد، أو قديم، أو بناء، أو إعادة ترميم، بعد تقديم الضمانات اللازمة يتمثل في الرهن العقاري. يقوم بنك **BDL** بجمع كل القروض الممنوحة، ويشكل منها محفظة مالية يقوم بيعها إلى مؤسسة مالية متخصصة وهي **SRH**. وبعد نجاح عملية الشراء، تقوم هذه المؤسسة بإصدار أوراق مالية[30] مضمونة برهون عقارية.

لكن، غالبا ما يرتبط نجاح هذا الابتكار المالي بتواجد سوق رهنية، حيث أن تحويل القروض المصرفية إلى اوراق مالية قابلة للتداول، له أهمية بالغة على مستوى البنوك ، وذلك لتوفر العوامل المسيرة لمنح الائتمان، بالإضافة إلى ميزة تأمين السيولة وخفض حجم المخاطر والتعثر المالي أو الإفلاس، وشكل رقم 02 يوضح ذلك.

الشكل رقم (02) يوضح عملية توريق القروض الرهنية من قبل (BDL) بنك التنمية المحلية.[تر]



المصدر: عمر طالب، عبد الحميد عوفي: **إعادة التمويل الرهني وأثره على المنظومة المالية والمصرفية في الجزائر: دراسة حالة شركة إعادة التمويل الرهني SRH**، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، دورية علمية محكمة نصف سنوية، تصدرها الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، العدد الثاني ،2007 ، ص:13.

2.2 الابتكار الثاني : خدمات الصيرفة الإلكترونية

إن أول تجربة للبنوك الجزائرية في مجال استخدام بطاقة السحب بين البنوك وأدوات الدفع (البطاقة الائتمانية)، تجسدت في استعمال بطاقات الشباك الآلي البنكي (**GAB**) والموزع الآلي للبنوك (**DAB***). وتم ذلك على عدة مراحل ابتداء من سنة 1997بالاتفاق مع شبكة (**SATIM**[32]) والشركة الفرنسية Ingenio Data Systèmes، من أجل تعميم النقد الالكتروني كبداية للتوجه نحو الابتكارات المالية في مجال التعاملات. وقد طبقت هذه التجربة بين المصارف الستة محل الدراسة، بالإضافة إلى بنك البركة والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي. وتكللت هذه العملية بإصدار أول بطاقة دولية في الثلاثي الأول من سنة 2004.

أما الحالة الثانية فتتعلق بإبرام عقد شراكة سنة 2004 بين المجموعة الفرنسية المسماة (Diagram-Edi) الرائدة في مجال البرمجيات المتعلقة بالصيرفة الالكترونية وأمن تبادل البيانات المالية، وثلاث مؤسسات جزائرية هي: MAGACT Multimédia و Soft Engineering و مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني، لتنشأ على إثره شركة مختلطة أطلق عليها اسم : (الجزائر لخدمات الصيرفة الالكترونية) [33] (AEBS :Algeria E-Banking Service)، والهدف من إقامة هذه المؤسسة هو تحقيق مشروع الصيرفة على الخط في الجزائر، وهو يعد مبتكرا ماليا مهما لكل البنوك العمومية الجزائرية.

وتتعامل البنوك العمومية الجزائرية بخدمات الصيرفة الالكترونية. وتنقسم هذه الأخيرة إلى ستة أنواع وهي:[34] خدمة الموقع الالكتروني، وخدمة الصراف الآلي، وخدمة الهاتف المصرفي، وبطاقة الائتمان، وخدمة الهاتف المحمول، والخدمة المصرفية عبر الأنترنيت.

الجدول رقم (04): يوضح مكانة الابتكار المالي المتعلق بخدمات الصيرفة الالكترونية في البنوك العمومية الجزائرية.

اسم البنك	الابتكار المالي المتعلق بخدمات الصيرفة الالكترونية في البنوك العمومية.							نسبة استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية	عدد الوكالات نهاية سنة 2017
	الخدمات المصرفية الالكترونية الرئيسية				الخدمات المصرفية الالكترونية الثانوية				
	البنك الخلوي	بنك الأنترنيت	بنك الهاتف	بطاقات الائتمان	الصراف الآلي	رسائل SMS	الموقع الالكتروني		
BEA	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	%100	90
CPA	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	%100	145
BDL	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	%100	150
BADR	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	%100	300
CNEP-banque	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	%100	220
BNA	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	%100	211

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات من مواقع البنوك العمومية محل الدراسة على شبكة الأنترنيت (2017).

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ ما يلي:

- ✓ إن لمعظم المصارف الجزائرية مواقع على شبكة الأنترنت، وتستخدم الأنترنت بنسبة 100%، غير أن المعلومات المتواجدة على مواقع العديد منها لا تتجدد أو تحين باستمرار. ومع ذلك، يسمح الموقع للزبائن المشتركين في النظام من الاطلاع على الرصيد وكذا بعض العمليات الأخرى.
- ✓ تعتبر البنوك العمومية الجزائرية الستة محل الدراسة مواكبة للتطورات المصرفية الالكترونية من خلال توفرها على الخدمات المصرفية الالكترونية الرئيسية والثانوية معا، باستثناء غياب مفهوم البنك الخلوي. وربما يعود الأمر في ذلك إلى مخاوف البنوك من ضمان الأمان للعملاء. ثم إن البنك الخلوي لا يمكن أن ينجح إلا إذا توفر على أجهزة حاسوب متطورة جدا، وبرامج تعمل على تطوير هذه الخدمة، بالإضافة إلى التوفر على خدمة الأنترنت التي تعتبر أساس قيام البنوك الخلوية، مع شرط امتلاك الزبائن لهواتف نقالة متطورة من الجيل الثالث والرابع مزودة بالأنترنت، وهو ما لا يتوفر عليه كل العملاء.

3.2 الابتكار الثالث: منتجات بنك التأميـــن

يعتبر مصطلح "بنك التأمين" من المبتكرات المالية المستحدثة، وهو أحد أهم الاستراتيجيات[35] التي تسعى البنوك لتطبيقها. ويستخدم لوصف الشراكة أو العلاقة بين المصرف وشركة التأمين، حيث تستخدم شركة التأمين المصرف كقناة مبيعات من أجل بيع منتجاتها التأمينية[36]، وتقدم هذه العملية من طرف شركة تأمين أو شركة تابعة لمصرف ما (Filiale)، لفائدة عملاء ينتمون أساسا إلى ذلك المصرف.[37] ويبدو جليا أن بنوك التأمين ظهرت في فرنسا ما بين سنتي 1971و1972.[38]

وفي النظام المالي الجزائري، يتم توزيع منتجات التأمين عن طريق البنوك والمؤسسات المالية بموجب اتفاقية مبرمة بين المؤمن والبنك (Bancassurance)[39]، إذ يوفر القانون الجديد المتعلق بالتأمينات [40] إطارا قانونيا مناسبا لتطوير التأمين البنكي، الأمر الذي تجلى في سنة 2008 في دعم الاتفاق الفرنسي الجزائري، مما سمح لشركات التأمين الفرنسي من الدخول إلى السوق الجزائري.

ويلخص الجدول التالي أهم الاتفاقيات والمنتجات المبتكرة بين البنوك العمومية الجزائرية وشركات التأميـن:

الجدول رقم (05) يوضح: أهم المنتجات المبتكرة في ظل علاقة بين بنك -التأمين، والبنوك العمومية الجزائرية

تواريخ اتفاقيات بنك التأمين	البنك وشركة التأمين	المنتجات المبتكرة
25 مارس2008 .	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (**CNEP-Banque**) وكارديف الجزائر، كارديف الجزائر شركة تابعة لشركة بي.أن.بي باريبا للتأمين (**Cardif -el djazair-filiale de BNP Paribas Assurance**)	التأمين على الحياة، التأمين ضد الكوارث الطبيعة. منتجات خاصة بالعملاء: منتجات التقاعد، منتجات التأمين على حياة، منتجات الادخار.[41]
19 أفريل 2008 .	اتفاقية الشركة الوطنية للتأمين **SAA** وبنك التنمية المحلية **BDL**.	التأمين على الأشخاص، تأمين السكن [42].
20 أفريـل 2008 .	اتفاقية الشركة الوطنية للتأمين **SAA** وبنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR**.	منتوجات التأمين المتعلقة بالمخاطر الزراعية، الأخطار المتعلقة بجني المحاصيل، منتجات التأمين على الأشخاص، ومنتجات التأمين المتعلقة بالسكن [43].
22 ماي 2007.	اتفاقية الشركة الجزائرية وإعادة التأمين **CAAR** مع البنك الوطني الجزائري **BNA** (بالاشتراك مع الشركة الوطنية للتأمين، **SAA** الشركة الجزائرية للتامين الشامل (**CAAT**).	التأمين ضد الحوادث الشخصية، التأمين الجماعي، التأمين على السفر، التأمين على المنازل والتأمين ضد الحوادث. [44]
21ماي 2008 .	اتفاقية الشركة الجزائرية وإعادة التأمين **CAAR** مع القرض الشعبي الجزائري **CPA** .	التأمين ضد الأخطار المتعددة للسكن، التأمين ضد الكوارث الطبيعية ،التأمين ضد خطر الوفاة المؤقت، تأمين القروض.[45]
11 ماي 2008 .	اتفاقية الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين **CAAR** وبنك الجزائر الخارجي **BEA**.	التأمين ضد الكوارث الطبيعية، تأمين القروض، التأمين على السيارات، التأمين على الحريق.[46]

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المواقع الالكترونية لشركات التأمين محل الدراسة.

ما دامت البنوك العمومية الجزائرية تقدم العديد من المنتجات المالية على غرار القروض السكنية وقروض شراء السيارات ، فإنها تتعاقد مع مؤسسات التأمين لضمان استرجاع رصيد القرض وفوائده.

وقد ورد في بنود الاتفاقيات العديد من المنتجات، لكنها غير مفعلة على أرض الواقع. وهو ما يوضحه الجدول الوارد أدناه -جدول رقم (06) -، حيث نلاحظ بأن منتج تأمين القروض يمثل أكبر حصة سوقية في إطار بنك التأمين، حيث بلغ نسبة 60 % لارتباط هذا المنتج بالنشاط الرئيسي للبنوك ألا وهو تقديم القروض.

كما يتبين أيضا حسب المعطيات المتحصل عليها بأن ما يربو عن 58 % من رقم أعمال بنك التأمين لسنة 2013 حققه الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك، متبوعا ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة 13% . أما النسبة الباقية فموزعة بين البنوك الاخرى. ومازال منتج تأمين القرض يشهد ارتفاعا إلى غاية نهاية سنة 2016 بنسبة 30,9%[47]. ورغم الاصلاحات التي شملت القطاعين (البنوك والتأمينات) مما سمح بأنشاء بنك -التأمين، الا أن هذا الأخير يعتبر متأخرا وبطيئا مقارنة بالدول المتقدمة، وذلك نتيجة لعدد من المعوقات التي تحول دون تطبيق هذا المبتكر المالي، ولعل أهمها ضعف الوعي، وغياب ثقافة التأمين التي تأخذ طابع الالزام وليس الرغبة، لتجنب الخطر من قبل الأفراد.

الجدول رقم (06) : مدى التركيز على منتجات التأمين من قبل البنوك العمومية الجزائرية في ظل مبتكر بنك التأمين.[48]

المنتجات/البنوك العمومية	تأمين القروض	تأمين الاشخاص	تأمين الأخطار الفلاحية	تأمين الكوارث	تأمين أخطار متعددة للسكن
بنك التنمية المحلية **BNA**	متوسط	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف
بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR**	عالي	ضعيف	عالي	عالي	متوسط
القرض الشعبي الجزائري **CPA**	متوسط	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف
بنك الوطني الجزائري **BNA**	متوسط	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف
البنك الجزائر الخارجي **BEA**	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ،بنك **CNEP**	عالي	متوسط	متوسط	متوسط	عالي

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية لمديرية التأمين، ووزارة المالية، والموقع الالكتروني للمجلس الوطني للتأمينات http://www.cna.dz/ : تاريخ الاطلاع: 2018/01/23، للفترة ما بين 2011 و 2017.

ثالثا: تحليل وتفسير النتائج

من خلال هذه الدراسة لواقع الابتكارات المالية في البنوك العمومية الجزائرية، تتجلى لنا صحة فرضية الدراسة الموسومة بـ: "السعي لزيادة إدماج الابتكارات المالية ضرورة أساسية للنهوض بالقطاع المصرفي الجزائري"، حيث تناولنا ثلاث ابتكارات مالية فقط، وقمنا بجمع معلومات وبيانات عنها من أجل التعرف عليها، وتحديد وضعها، وتحديد جوانب الضعف والقوة فيها، لمعرفة مدى الحاجة لإجراء تغييرات أو اضافة ابتكارات أخرى تخدم البنوك العمومية الجزائرية، علما أن موضوع الابتكارات المالية والأنواع الموجهة للبنوك متشعب جدا. وقد تفادينا تناول مبتكر المشتقات المالية لأننا لا نملك سوقا ماليا نشطا، كما تجنبنا مبتكر المنتجات المالية الإسلامية لأنها ستدخل حيز التنفيذ في غضون السنة الجارية في البنوك العمومية الجزائرية، باعتبارها خدمات تجريبية أولية ومبدئية كالقرض الحسن.

وأثبتت الدراسة بأن البنوك العمومية الجزائرية تواكب عامل التكنولوجيا المطبق في البنوك العالمية من خلال مبتكر الصيرفة الإلكترونية رغم افتقاد القطاع المصرفي العمومي لعنصر التواصل مع العملاء، بالإضافة إلى ضعف الأساليب التسويقية المعتمدة فيه. ضف إلى ذلك تمسك المواطن الجزائري بدينه الإسلامي الذي يحرم

التعاملات الربوية جملة وتفصيلا، وتخوفه من التعامل بهذه الصيغة سواء فيما تعلق بالمصارف أو بشركات التأمين.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الابتكارات المالية المدروسة ما هي إلا تجديدات واستيراد لمنتجات بنكية لدول متقدمة، لكن لا نلمس فيها معنى الابتكار بالمفهوم الموسع المعمول به في القطاع المصرفي الجزائري ؛ حيث إن أكبر دافع وكذا أكبر عائق وراء تبني البنوك للابتكارات المالية هو بنك الجزائر، باعتباره السلطة الإشرافية والرقابية، الذي عادة ما يدعو إلى تبني الابتكارات بحذر، لاعتقاده بأنه يفقد جزءا من سيطرته على النظام المصرفي الجزائري. لذلك فهو يسعى في كل مرة إلى سن قوانين تعمل على تقييد الابتكارات المالية والحد منها، أو جعلها تحت سيطرته مما يفقد الابتكار الكثير من الكفاءة والفعالية.

من أجل النهوض بالقطاع المصرفي العمومي وكذا التشجيع على تبني مختلف الابتكارات في هذا القطاع فإنه من الضروري الالتزام ما يلي:

- ضرورة خوصصة البنوك العمومية الجزائرية لإعادة هيكلة القطاع المصرفي ليكون قادرا على أداء دوره في أحسن صورة، وكذا العمل على زيادة تبني الابتكارات المالية بمختلف أشكالها، وهو ما لا يتجسد إلا من خلال تنشيط السوق المالي؛
- باعتبار أن تبني الابتكارات المالية في البنوك العمومية الجزائرية أصبح أمرا لابد منه، كان لزاما على الإدارات في المديريات الجهوية والمديريات العامة للبنوك العمومية أن تكوّن إطارتها في هذا المجال؛
- ضرورة معرفة العيوب التي تعاني منها مختلف الابتكارات المالية الموجهة للبنوك قبل الإقدام على تبنيها من قبل البنوك العمومية الجزائرية؛
- الاهتمام بالعمل على ابتكار وتطوير منتجات بنكية اسلامية غير تقليدية، تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية وتستمد أسسها من المجامع الفقهية الإسلامية، تكون بديلة لمنتجات البنوك العمومية التقليدية الجزائرية، بالإضافة إلى تعويض التوريق ببديل شرعي وهو التصكيك الإسلامي، من أجل تمويل المشاريع الاستثمارية ومنها القطاع العقاري.

الاحالات والمراجع:

1 عبد الكريم قندوز، **الابتكار المالي -مقدمة إلى الهندسة المالية -**، الطبعة الأولى ،E-Ktub، لندن ، 2017 .

2 Frame, W. Scott; White, Lawrence J, **Technological change, financial innovation, and diffusion in banking**, Working Paper, Federal Reserve Bank of Atlanta, No-10. 2009.

3 W. Scott Frame & Lawrence White, **Empirical Studies of Financial Innovation: Lots of Talk, Little Action?,** Working Papers 02-18, New York University, Leonard N. Stern School of Business, Department of Economics, 2002.

4 Ioannis K. Gatzoflias, **Financial Innovation in the Banking Sector of the US and the UK**, University of Stirling, 1999.

5 World Economic Forum, **Rethinking financial innovation**, Geneva 2012, p16 .

6 Beccalli Elena, Poli Federica, **Bank Risk, Governance and Regulation**, Palgrave Macmillan UK, 2015, p 127-128.

7 عبد الكريم قندوز، المرجع السابق، ص:68 -69

8 صلاح الدين محمد امين ،"**الابداع المالي في الاسواق المالية البنك الضامن: أنموذجا اطار معرفي وصفي** «،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية،الجامعة،العدد5 مؤتمر الكلية ،سنة 2013 ،ص 213.

9 Yuan.K.chou & Martin S.Chin, **Financial Innovations and Technological Innovations as Twin Engines of economie Growth**, University of Melbourne, Australia, January 9/2004, P 109.

10 Benamraoui Abdelhafid, **The effects of Globalisation of financial services on banking industry and stock market: An Algerian case study**, University of Greenwich, Business school, 2003, P 60.
11 Mishkin , Fredic S**, The Economic of money , banking and financial markets,** Pearson education , 9th . ed – 2010 , u.s.a. p284.
12 **التكنولوجيا المالية** : بحسب تعريف "**مجلس الاستقرار المالي**" هي ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة لها اثر ملموس على الاسواق والمؤسسات المالية وعلى تقديم الخدمات المالية.
13 Daniel Domeher and others, **Adoption of financial innovation in the Ghanian banking industry**, African Review of Economics and Finance, Vol 6, No2, 2014, P90.
14 Hinson, R., Amidu, M. and Mensah, R., **Determinants of Ghanaian bank service quality in a universal banking dispensation**, *Bank and Bank Systems*, vol. 1, no. 2, 2006, pp. 69–81.
15 NOFIE Iman, **Innovation in financial services: A tale from e-banking development in Indonesia**, *International Journal of Business Innovation and Research,* Kuala Lumpur, Malaysia, *Vol. 8, No. 5, 2014, p 514.*
16 Lerner, J , **The new financial thing: The origins of financial innovations**, *Journal of Financial Economics, N* 79, 2006, pp 233-255.
17 www.fidorbank.uk , access date: 28/01/2018 .
18 Kowalik, M. & Martinez-Miera, D, **The Creditworthiness of the Poor: A Model of the Grameen Bank**, Federal Reserve Bank of Kansas City, Apr 2010.
19 https://www.gfmag.com/magazine/june-2016/innovators-q-islamic-product-design-conventional-consumers, access date: 20/01/2018.
20https://www.bea.dz/arabe/index.html, consulté le: 02/01/2018.
21 http://www.bna.dz/index.php/fr/, consulté le: 02/01/2018.
22 https://www.cpa-bank.dz/, consulté le: 02/01/2018.
23 https://www.badr-bank.dz/index.php?id=presentation , consulté le: 02/01/2018.
24 http://www.bdl.dz/Algerie/arabe/index.html# , consulté le: 02/01/2018.
25https://ebank.cnepbanque.dz/Services, consulté le: 02/01/2018.
26 القانون رقم 01/88 المؤرخ في 88/01/12 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2، الصادر في 1988/01/13ص 3
27 الأمر رقم 11/03المؤرخ في 2003/08/26، المتعلق بالنقد كالقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد ،52الصادر في 27/08/2003 ، ص3 .
28 الأمر رقم 04/10المؤرخ في 2010/08/26، المعدل والمتمم للأمر 11/03المتعلق بالنقد كالقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، الصادر في01/09/2010، ص50.
29 تم اعتمادها من قبل مجلس النقد والقرض بالقرار رقم 98 -01 المؤرخ في 06 /1998/04 ، وبعدها تم تعديل القانون التأسيسي للشركة في: 2002/01/17 .
30 ثم اصدار القانون رقم 05/06 الخاص بتوريق القروض الرهنية بتاريخ 2006/02/20، انظر الجريدة الرسمية عدد 15 الصادرة في 2006/03/12 .
31 عمر طالب، عبد الحميد عوفي، إعادة التمويل الرهني وأثره على المنظومة المالية والمصرفية في الجزائر، دراسة حالة شركة إعادة التمويل الرهني SRH، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، دورية علمية محكمة نصف سنوية، تصدرها الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، العدد الثاني ،2007 .
* **DAB**: Distributeurs automatique de billets.
32 Société algérienne d'automatisation des transactions interbancaires st de monétique. **(SATIM)**:عملها يشبه عمل غرفة المقاصة الخاصة بالبنك المركزي في تسوية المعاملات المالية بين البنوك التجارية .
33 http://www.aebs-tech.com/en/algeria-e-banking-services/ Access date:13/11/2017.
34 Khrewesh, A. Hatem; **E-banking Adoption Model in Palestine, thesis for the degree of Master of Engineering Management**, An-Najah National University;2011 ; pp 29-32.
35 Mamadou N'dao,' **Manuel des techniques bancaires et financières'** ,édition:Séfi,Québec,Canada,2008,P:156.
36 https://en.wikipedia.org/wiki/Bancassurance ; Access date:30/12/2017.
37 DE GRYSE BERNARD, **La bancassurance en mouvement**, Edition: De Boeck & larcier s.a, Bruxelles, Belgique, 2005, p01 .
38 IBID,P:05.
39 أشارت إليه المادة 53 من القانون رقم 04/06 (المعدل والمتمم للأمر 95 -07، المادة 252) يعد وسطاء للتأمين، في مفهوم هذا الأمر كل من: 01 - الوكيل العام للتأمين، 02 - سمسار التأمين. يمكن لشركات التأمين توزيع منتوجات التأمينات عن طريق البنوك والمؤسسات المالية وما شابهها، وغيرها من شبكات التوزيع. وتحدد شروط و كيفيات تطبيق الفقرة الأخيرة من هذه المادة عن طريق التنظيم.
40 القانون رقم 06 -04 المؤرخ في 2006/02/20، المعدل والمتمم للأمر رقم 95 -07 المؤرخ في 1995/01/25 والمتعلق بالتأمينات، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد:15، 2006/03/12، ص:10.
41 https://www.djazairess.com/fr/lemaghreb/19262 consulté le: 10/01/2018.
42 https://www.djazairess.com/fr/elwatan/291925 consulté le: 12/01/2018.
43 https://www.djazairess.com/fr/liberte/113669 consulté le: 12/01/2018.
44 http://www.elmoudjahid.com/fr/flash-actu/1557 consulté le: 12/01/2018.
45 http://www.algerie-focus.com/2009/07/lancement-d%E2%80%99une-bancassurance-entre-le-cpa-et-la-caar/ Access date: 02/02/2018.
46 https://www.djazairess.com/fr/maghrebemergent/1224 Access date: 22/01/2018.

47 بالاعتماد على التقارير السنوية لمديرية التامين ،وزارة المالية ،الموقع الالكتروني للمجلس الوطني للتأمينات http://www.cna.dz/ : تاريخ الاطلاع: 2018/01/23.

48 (ضعيف رقم أعمال بنك التأمين أقل من 15%، متوسط رقم أعمال بنك التأمين ما بين 15% إلى أقل من 30%، مرتفع : أكثر من 30%) .

البنوك التجارية الجزائرية والتنمية المستدامة

دراسة ميدانية بالبنك الوطني الجزائري (المديرية الجهوية بشار) خلال (2000ـ2015)

ط د . زاوي شهرزاد[1]

مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا

جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر

Zaoui_bechar@yahoo.fr

د. بطاهر علي

مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا

جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر

Algerian commercial banks and sustainable development

Field study in the Algerian National Bank (Regional Directorate of Bechar)

ZAOUI CHAHRAZED & BETAHAR ALI

University of Hassiba Ben Bouali; Chlef / Algeria

Received:02/05/2017 *Accepted: 17/09/2017* *Published: 31/12/2017*

ملخص:

تمثل البنوك التجارية الجزائرية المعبر الرئيسي على الوساطة المالية والمصرفية في الاقتصاد الوطني، إذ تساهم بشكل كبير في أغلب المعاملات الاقتصادية داخل وخارج الوطن، وبالتالي فهي تساهم بعدة أدوار مهمة في التنمية الاقتصادية واستدامتها عبر الأجيال، وبتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة تظهر آثارها المختلفة في أبعاد التنمية المستدامة الاجتماعية والسياسية، التكنولوجية والبيئية. لذلك فهذه الدراسة تبحث في الدور الذي تلعبه البنوك التجارية الجزائرية – وبالأخص كدراسة ميدانية البنك الوطني الجزائري (المديرية الجهوية بشار)- في تحقيق التنمية المستدامة ومؤشراتها خلال الفترة (2000□2015).

الكلمات المفتاحية: بنوك تجارية، مؤشرات، تنمية اقتصادية، تنمية مستدامة، الجزائر.

الترميز الاقتصادي (jel) : G21، O1، Q56.

Abstract:

The Algerian commercial banks represent the main crossing point for financial and banking intermediation in the national economy. They contribute significantly to most economic transactions inside and outside the country, and contribute to several important roles in economic development and its sustainability through generations. With achieving sustainable economic development shows its various impacts in the dimensions of sustainable social, political, technological and environmental development ...

Therefore, this study examines the role played by Algerian commercial banks - especially the field study of the Algerian National Bank (Regional Directorate of Bechar) - in achieving sustainable development and its indicators in (2000-2015).

Keywords: *commercial banks, indicators, economic development, sustainable development, Algeria.*

(JEL) Classification: G21, O1, Q56.

1. Author Correspondence, e-mail: *Zaoui_bechar@yahoo.fr*

تمهيد:

حضي مفهوم التنمية المستدامة باهتمام فكري كبير، نظرا للمكاسب التي تسعى لتحقيقها في سبيل رفع مستوى معيشة الإنسان وتحسين جودة الحياة كأهم مبدأ للتنمية، ولأن هدفها أن يعيش الناس حياة كريمة بالتوازن والتطور في أبعادها المتداخلة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والبيئية والتكنولوجية...؛ والتنمية الاقتصادية واستدامتها هي وجه من أوجه التنمية المستدامة، التي تسعى الجزائر على غرار دول العالم إلى تحقيقيها بمختلف مؤسساتها الاقتصادية.

والبنوك التجارية الجزائرية هي واحدة من هذه المؤسسات، بل من أهم المنشآت المالية الحيوية ضمن إطار الاقتصاد الوطني، حيث تلعب دورا رياديا واستراتيجيا في تنفيذ أهداف ومكونات السياسة والوساطة المالية للدولة بعناصرها الائتمانية والنقدية، والتكيف مع البيئة الاقتصادية الجديدة وتحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة من خلال تحسين الأداء الاقتصادي، تجميع أكبر قدر ممكن من الموارد وتنميتها، منح مختلف القروض لأغراض استثمارية مستدامة تخدم المجتمع والاقتصاد والبيئة، تطوير الاقتصاد والتجارة الخارجية والانفتاح على العالم.

1. **إشكالية الدراسة**: ضمن هذه المعطيات، تبرز الاشكالية التالية:

ما الدور الذي تلعبه البنوك التجارية الجزائرية وبالأخص البنك الوطني الجزائري – المديرية الجهوية بشار - في تحقيق التنمية المستدامة؟

هذه الإشكالية تقودنا إلى طرح الأسئلة التالية:

- ما مفهوم التنمية المستدامة وما مؤشرات تحقيقها؟
- ما علاقة البنوك التجارية الجزائرية بالتنمية المستدامة في الجزائر؟
- ما دور البنك الوطني الجزائري – المديرية الجهوية بشار- كمؤسسة اقتصادية تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، الجهوية والوطنية بصفة مستدامة؟
- ما هي مؤشرات التنمية المستدامة التي يساهم البنك الوطني الجزائري – المديرية الجهوية بشار- في تحقيقيها؟

2. **فرضيات الدراسة**: للإجابة على هذه الاشكالية نقترح الفرضيات الآتية:

- التنمية الاقتصادية هي الرابط الأساسي بين البنوك التجارية الجزائرية والتنمية المستدامة بحكم أن البنوك التجارية الجزائرية تساهم بحجم كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والتي تعتبر أهم أبعاد التنمية المستدامة.
- البنك الوطني الجزائري – المديرية الجهوية بشار – له دور أو على الأقل يساهم في تحقيق التنمية المستدامة بما يوفره من موارد مالية، واستغلالها في مشاريع مختلفة تخدم التنمية المستدامة.

3. **أهداف البحث**: تتلخص أهداف البحث فيما يأتي:

- تبيان مفهوم التنمية المستدامة ومؤشراتها التي تعتمدها منظمة الأمم المتحدة؛
- أهمية البنك الوطني الجزائري على المستوى الجهوي بشار؛
- دور البنك الوطني الجزائري في تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة جهويا خلال الفترة (2000- 2015).

أولا. الإطار النظري والدراسات السابقة:

1.الإطار النظري:

1.1. مفهوم التنمية المستدامة: يعد تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية الذي صدر في عام1981 أولى التوجهات التي ناقشت ضرورة تحقيق التنمية المستدامة، وتوضيح أهم مقوماتها وشروطها. حيث جاء في التقرير أنها " السعي الدائم لتقدير نوعية الحياة الإنسانية مع مراعاة قدرات وإمكانيات النظام الطبيعي الذي يحتضن الحياة "[1]. وأول ظهور لمصطلح التنمية المستدامة Sustainable Development كان في سنة 1987، والوارد في تقرير اللجنة العالمية عن البيئة والتنمية تحت عنوان " Our Common Future " مستقبلنا المشترك، حيث جاء بالتعريف الرسمي والصريح للتنمية المستدامة، أنها " استخدام الموارد بالمعدل الذي يكون بالإمكان إدامته دون تخفيض المستويات المستقبلية، والتنمية المستدامة تضع أمامها المضامين البيئية والاجتماعية حيث تتطلب توحيد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لإنتاج تنمية تكون مرغوبة اجتماعيا وقابلة للنمو اقتصاديا ومستدامة بيئيا "[2].

ويرى Philippe Aghion , Peter Howitt أن التنمية المستدامة هي " التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار، ليس فقط رفاهية الأجيال الحالية، ولكن رفاهية أجيال المستقبل أيضا، حيث تحدد الرفاهية بوضوح، وتؤخذ بعين الاعتبار كافة إمكانيات الإحلال التكنولوجي بين السلع الرأسمالية، وكافة العوائق التي تطرحها محدودية الموارد والتكاليف البيئية للإنتاج والاستهلاك "[3].

وبالتالي فالتنمية المستدامة هي كفالة تنمية واستدامة في شتى المجالات، بحيث تكون قادرة على تحقيق عدالة اجتماعية وإنصاف فيما بين الأجيال والحق بالتمتع ببيئة تزخر بموارد لا تحصى ولا تعد؛ وبالشكل الذي لا يقلل من قدرتها ولا قدرة الأجيال اللاحقة لها على تلبية متطلبات الحياة الكريمة.

2.1. مؤشرات التنمية المستدامة: مع تطور مفهوم التنمية تطورت مؤشراتها من مجرد مؤشرات النمو الاقتصادي مثل الناتج المحلي الإجمالي والزيادة في حجم الانتاج والدخل...إلى مؤشرات علمية ونوعية كتحسين نوعية الصحة والتعليم والسكن والعمل والدخل والبيئة وغيرها من الحاجات الأساسية، من أجل تنمية الموارد واستدامتها والمحافظة عليها. ويتم قياس استدامة التنمية من خلال عدد من المؤشرات تعرف كما يوحي اسمها بأنها الدلالة على وضع معين، وهي متغير كمي يتحدد بقيمة مطلقة أو معدل أو نسبة، ويستخدم للتعبير عن ظاهرة أو قضية ما[4]. ويرى ف. دوجلاس موسشيت أنه ينبغي طرح مجموعة من الأسئلة والإجابة عنها من أجل ضمان تنسيق وملائمة هذه المؤشرات مع عملية التنمية المستدامة، والأسئلة هي[5]: لماذا نحتاج المؤشرات؟، من الذي سيستخدمها؟، ما هو الغرض من استخدامها؟، ما مدى الحاجة لتحديثها؟، ما هي المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المناسبة للأهداف؟، كيف نضع وحدة قياس لشيء يحدث في المستقبل؟ وعن قائمة مؤشرات التنمية المستدامة، أصدرت لجنة التنمية المستدامة للأمم المتحدة في تقرير التنمية لسنة 2000، قائمة أكثر تجانسا وملاءمة وتتكون من 59 مؤشرا تم تصنيفها إلى أربعة جوانب رئيسية اقتصادية واجتماعية وبيئية وتكنولوجية.وفيما يلي قائمة المؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة والتي أصدرتها لجنة التنمية المستدامة للأمم المتحدة[6]:

الجدول رقم 01: قائمة مؤشرات التنمية المستدامة المعتمدة من طرف الأمم المتحدة:

المؤشرات الاقتصادية: وتضم	
نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي	نسبة استهلاك موارد الطاقة المتجددة
حصة الاستثمار في الناتج القومي الإجمالي	كثافة استخدام الطاقة
ميزان التجارة للسلع والخدمات	توليد النفايات الصناعية والحضرية الصلبة
الدين/الناتج القومي الإجمالي	توليد النفايات الخطرة
مجموع المساعدات الإنمائية	توليد النفايات المشعة
كثافة استخدام المواد الخام في الإنتاج	إعادة تدوير واستخدام النفايات
نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة	المسافة التي يقطعها كل فرد حسب واسطة النقل يوميا
المؤشرات الإجتماعية : وفيها	
النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون خط الفقر	نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب الصحية
تفاوت الدخول	النسبة المئوية للسكان الذين تتوفر لديهم إمكانية الانتفاع بمرافق
معدل البطالة	التحصين ضد أمراض الأطفال المعدية
نسبة متوسط أجر المرأة إلى أجر الرجل	معدل انتشار وسائل منع الحمل
النسبة المئوية للأطفال دون سن الـ15 الذين خارج بيوتهم	نسبة إكمال الدراسة الابتدائية والثانوية
الحالة الغذائية للأطفال	معدل الإلمام للقراءة و الكتابة بين البالغين
حالات الوفيات	نصيب الفرد من مساحة البيت
معدل الوفيات بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات	عدد الجرائم المبلغ عنها لكل 1000 نسمة
متوسط العمر المتوقع عند الولادة	معدل النمو السكاني
نسبة السكان الذين لديهم مرافق صحية ملائمة لتصريف مياه المجاري	سكان المستوطنات الحضرية المنظمة وغير المنظمة
المؤشرات البيئية: وهي الأخرى تضم	
انبعاثات غازات ثاني أكسيد الكربون	تركز الطحالب في المياه الساحلية
استهلاك المواد المستنفذة لطبقة الأوزون	مجموع السكان في المناطق الساحلية
تركيز الملوثات الجوية في المناطق الحضرية	المحصول النوعي من السمك
مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة بمحاصيل دائمة	مجموع المياه السطحية والجوفية المستخرجة سنويا كنسبة مئوية من
استخدام الأسمدة	الطلب البيولوجي والكيميائي على الأكسجين في الكتل المائية
استخدام المبيدات الحشرية	تركز البكتيريا القولونية الغائطية في المياه العذبة
مساحة الغابات كنسبة مئوية من المساحة الاجمالية للأراضي	مساحة بعض النظم الايكولوجية الرئيسية (تنوع الأصناف الحيوانية
كثافة قطع الأشجار	المساحة المحمية كنسبة مئوية من المساحة الإجمالية
الأراضي المصابة بالتصحر	نسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض
مساحة المستوطنات الحضرية	
المؤشرات التكنولوجية والمؤسسية: وتنقسم إلى	
إستراتيجية رصينة للتنمية المستدامة	خطوط الهاتف الرئيسية وعدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة
تنفيذ الاتفاقيات الدولية المبرمة	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
عدد أجهزة الراديو واشتراكات الانترنت لكل 1000 نسمة	الخسائر الاقتصادية والبشرية الراجعة إلى الكوارث السطحية

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقرير التنمية البشرية لسنة 2000.

3.1.**علاقة البنوك التجارية الجزائرية والتنمية المستدامة**: تعرف البنوك التجارية أنها " تلك المؤسسات المالية التي تقبل ودائع الجمهور بأنواعها المختلفة وتلتزم بدفعها عند الطلب أو في موعد يتفق عليه، وتقوم بمنح القروض القصيرة والطويلة الأجل"[7]. أي أن البنوك التجارية هي المنشآت الحيوية في اقتصاد أي دولة، والتي تقوم بجمع وتنمية الموارد المالية وتوظيفها في قروض في آجال مختلفة لخدمة التنمية.

ونظرا لأن التنمية الاقتصادية وجه من أوجه التنمية المستدامة، بحيث تكون التنمية المستدامة بالمواصلة والاستدامة في أبعادها الأربعة أي التنمية الاقتصادية والاجتماعية، البيئية والتكنولوجية، ولأن التنمية الاقتصادية

تعد الرابط الأقرب - دون إهمال الأبعاد الأخرى طبعا – بين البنوك التجارية والتنمية المستدامة، لذلك تسعى البنوك التجارية الجزائرية كغيرها من البنوك ضمن إطار النظام المصرفي الجزائري وتحدياته، لتحقيق التميز بوظائفها ودورها في خدمة التنمية الاقتصادية التي تظهر أثارها في أبعاد التنمية الاجتماعية، البيئية والتكنولوجية، أي تحقيق التنمية المستدامة.

2. **الدراسات السابقة**: هناك العديد من الدراسات والبحوث العلمية التي تناولت موضوع الدراسة لكن بشكل منفصل، أي التطرق إلى موضوع التنمية المستدامة على حدى، وموضوع البنوك التجارية الجزائرية على حدى، وتنعدم الدراسات التي تعالج طبيعة العلاقة بين البنوك التجارية الجزائرية والتنمية المستدامة. ومن بين الدراسات السابقة في جانب التنمية المستدامة:

◆ دراسة **نجية مقدم المولودة زحوف** (2011): أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- جامعة الجزائر، وتحت عنوان "**التنمية المستدامة ومقتضيات البعد الإيكولوجي – دراسة حالة الجزائر-** "، ما ميز هذا البحث بعد عرض أبعاد التنمية المستدامة، التركيز على البعد الإيكولوجي وعلاقته الوطيدة بالتنمية المستدامة، كما عرضت الدراسة أيضا شروط تحقيق التنمية المستدامة مع عرض مفصل للواقع الإيكولوجي في الجزائر ضمن أهم القوانين والأطر المؤسساتية الفاعلة في حماية البيئة ومواردها.

◆ دراسة **محي الدين حمداني** (2009): قدم البحث لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية – فرع تخطيط- من جامعة الجزائر، بأطروحة تحت عنوان " **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل- دراسة حالة الجزائر-** " ، وركز الباحث في الدراسة بعد عرض الإطار الفكري للتنمية المستدامة، على استراتيجيتها وحدودها في الاستجابة للحاجات مع توضيح أهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة، كما تطرق الباحث إلى أثر سياسة التنمية على الاستدامة في الجزائر من خلال عرض مؤشرات التنمية وتحدياتها بالجزائر في ظل الاصلاحات والتغيرات التي شهدها الاقتصاد الوطني.

◆ دراسة **محمد طاهر قادري** (2006): البحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر بعنوان الأطروحة "**آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**"، حيث تهدف الدراسة إلى الكشف عن التأشيرة المتبادلة بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، بالإضافة إلى البحث عن السبل والسياسات التي تواجه تحديات التنمية المستدامة في الجزائر في إطار حماية البيئة والمجتمع من جهة، وآليات تطبيق الحكم الصالح من جهة أخرى.

◆ دراسة **مؤيد عبد الرزاق الفاعوري** (2005): مذكرة لنيل شهادة الماجستير في كلية الدراسات العليا بجامعة البلقاء التطبيقية بالأردن، تحت عنوان"**التنمية المستديمة لمنطقة الساحل الشرقي للبحر الميت**"، في هذه الدراسة تناول الباحث في الفصل الأول مفاهيم عامة حول التنمية المستديمة وعناصرها الأساسية، في الفصل الثاني تعرض إلى واقع التنمية المستدامة في الدول النامية بالتطرق إلى متطلبات التوازن الهيكلي واتجاهات التنمية نحو التنمية المستديمة بالدول النامية. أما الفصل الثالث فتطرق الباحث فيه بشكل خاص إلى التنمية المستديمة بالأردن،

وتناول في الفصل الرابع والأخير إلى موارد منطقة الساحل الشرقي للبحر الميت وأفاق تنميتها بعرض السمات الطبيعية، البشرية والاقتصادية للمنطقة والتهديدات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة فيها.

ومن الدراسات السابقة في مجال موضوع البنوك التجارية ونظامها المصرفي والاستثمارات:

◆ دراسة **بطاهر علي** (2006): أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية- فرع تخطيط- جامعة الجزائر، حول موضوع " **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية"**، وفيه تناول الباحث تطور النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية والمالية، كما تعرض إلى آثار هذه الإصلاحات على تعبئة المدخرات عن طريق قبول وتنمية الودائع وأنواعها، وكذا دور النظام المصرفي والبنوك المكونة له في تمويل التنمية.

◆ دراسة **عبد القادر بابا** (2004): أطروحة بعنوان **"سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة"**، قدمت هذه الأطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية –فرع تخطيط- جامعة الجزائر، تناول الباحث في الأطروحة الأسس النظرية والمفاهيم الأساسية للاستثمار، ثم تطرق إلى تطور تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي ونصيب الدول النامية والعربية منه، في الأخير عرض واقع الاستثمار وسياسته في الجزائر وجهود الدولة في ترقية الاستثمار ومواجهة تحدياته في ظل التطورات الراهنة.

◆ دراسة **صمودي منصوري** (2002): قدمت الدراسة في رسالة ماجستير بكلية الاقتصاد وعلوم التسيير بجامعة الجزائر بعنوان **"الجهاز المصرفي في ظل الإصلاحات الاقتصادية"**، حيث حاولت الدراسة رصد تطور الجهاز المصرفي الجزائري وإبراز الإصلاحات المصرفية و دور الجهاز المصرفي في إطار الإصلاحات.

وأهم ما يميز هذه الدراسة:

تعتبر الدراسة الأولى التي تبحث في العلاقة بين البنوك التجارية الجزائرية والتنمية المستدامة، لأن أغلب الدراسات عالجت الأمرين على حدى، لذلك تبحث الدراسة في دور البنوك التجارية الجزائرية - مع اسقاط لأحد البنوك (البنك الوطني الجزائري –المديرية الجهوية بشار-) ومقارنته بالبنوك المنافسة- في تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، البيئية والتكنولوجية.

– تعتبر دراسة تحليلية ميدانية لمعرفة دور ومساهمة البنك الوطني الجزائري محل الدراسة في تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية، التكنولوجية والبيئية ضمن إحصائيات حديثة من (2000- 2015) وهي نفسها فترة تحقيق الأهداف الانمائية للتنمية المستدامة.

- تلم الدراسة بمواضيع مترابطة فيما بينها مثل: مفاهيم التنمية الاقتصادية، مؤشرات التنمية المستدامة، التنمية المحلية، البنوك التجارية الجزائرية، واقع البنوك ودورها التنموي على المستوى المحلي والجهوي...

ثانيا. الطريقة والأدوات والمعطيات المجمعة:

1. **مجتمع الدراسة**: يشمل مجتمع الدراسة على البنوك التجارية الجزائرية عموما، بينما تمثل عينة الدراسة البنك الوطني الجزائري –المديرية الجهوية بشار- حيث أنشئ في شهر ديسمبر 1982 أول ملحقة للبنك الوطني الجزائري بولاية بشار واختصت بالقيام ببعض العمليات البنكية ضمن إطار محدود وتحت المراقبة الكاملة للمديرية العامة، وبموجب المنشور رقم 1405 الصادر في 1988/05/04 تم رسميا إنشاء مديرية جهوية أي شبكة

الاستغلال خاصة بالبنك الوطني الجزائري في ولاية بشار، وإعطاءها كامل الاستقلالية في ممارسة النشاط البنكي وتنويع الإنتاج الخدمي تحت وصاية المديرية العامة. كما أخذت على عاتقها تسيير المعاملات البنكية الخاصة بالجنوب الغربي للوطن ضمن مجموعة من الوكالات الموزعة في المناطق الإستراتيجية للجنوب الغربي (ولاية أدرار، بشار، تندوف)، وذلك بغية الاقتراب من الزبون وتسهيل معاملاته المختلفة[8]. وتتمثل الوكالات التابعة لهذه المديرية في ثمانية (08) وكالات بنكية هي: وكالة أدرار 9250، وكالة تيميمون 251 [10]، وكالة بني ونيف 410 [11]، وكالة تندوف 411 [12]، الوكالة الرئيسية بشار 412[13]، وكالة أولف 413 [14]، وكالة الدبدابة 414 [15]، وكالة لطفي 415[16]. ومقارنتها مع المديريات الجهوية للبنوك التجارية المتواجدة على المستوى الجهوي (ولاية بشار) وهي بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية.

2. **أدوات الدراسة**: تم الاعتماد على تقارير النشاط التجاري، إحصائيات وتقارير دائرة القروض، معطيات مصلحة الموظفين، الخاصة للبنك محل الدراسة ووكالاته وتقارير المصلحة التجارية والقروض للبنوك المنافسة على المستوى الجهوي. وتقييم وتحليل المعلومات المجمعة لعرض مؤشرات التنمية المستدامة بالاعتماد على برنامج Excel.

ثالثا: تحليل وتفسير النتائج

1. **مساهمة البنك الوطني الجزائري (المديرية الجهوية بشار) في توفير السيولة النقدية لخدمة التنمية المستدامة**: يتجلى دور هذا البنك في توفير السيولة لخدمة التنمية المستدامة عن طريق وظيفتين أساسيتين: أولهما جذب أكبر قدر من الودائع واستقطاب أكبر عدد ممكن من الزبائن سواء كانوا أشخاص أو مؤسسات، وثانيهما منح أكبر قدر من القروض الموجهة إلى الاقتصاد الوطني لتمويل المشاريع الاقتصادية التنموية في شتى أبعاد التنمية المستدامة كالتالي:

1.1. **دور البنك الوطني الجزائري (المديرية الجهوية بشار) في جلب الودائع لخدمة التنمية**: الودائع هي من أهم مصادر التمويل في البنوك التجارية، والتي تسعى إلى تطويرها وتنميتها بصفة مستدامة بكسب أكبر القنوات لجلبها، والتوسع في إدخارها أو استثمارها في منح القروض المختلفة. وفيما يلي نعرض هيكل وحجم الودائع وتطورها في هذا البنك ومقارنته مع البنوك المنافسة جهويا خلال الفترة (2000- 2015).

أ. هيكل الودائع وتطورها في المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار:

يبين الجدول والشكل التاليين تطور مجموع الودائع بنوعيها: الودائع الجارية والتي تضم ودائع المؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة، والودائع لأجل والتي تضم هي الأخرى ودائع متوسطة وطويلة الأجل بالنسبة لودائع المؤسسات العمومية والخاصة. ويتضح من خلال الجدول أن مجموع الودائع حققت تنمية معتبرة واستدامة خلال الفترة (2015□2000)، حيث كانت في سنة 2000: 2.120,7 مليون دج وبلغت في سنة 2015: 22.727,3 مليون دج أي ارتفاع بقيمة: 20.606,6 مليون دج ومعدل نمو أكثر من 204%، هذا الارتفاع هو ناتج عن زيادة عدد الزبائن وتطور عدد حساباتهم (بلغت في سنة 2015: 75.634 حساب بكل أنواعه بعدما كانت 30.312 حساب في 2005)، من جهة أخرى، وبالتقريب منذ بداية سنة 2005 عرف مجموع الودائع تطور معتبر ناتج عن تعدد وظهور أشكال جديدة من الاقتراض، مما ساعد على إيداع المساهمات الشخصية لأصحاب القروض في الحسابات المخصصة وبالتالي ارتفاع قيمة الودائع في الحسابات

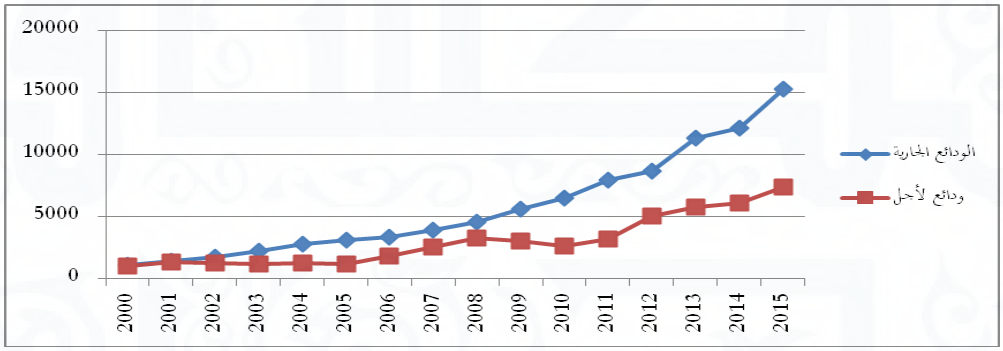
الجدول رقم 02: هيكل الودائع وتطورها على مستوى المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار خلال (2000- 2015): مليون دج

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الودائع الجارية	1.102,6	1.433,9	1.755,3	2.252,7	2.783,8	3.124,1	3.345	3.888,3
ودائع لأجل	1.018,1	1.331,4	1.246,5	1.191,8	1.256,8	1.198,7	1.868,3	2.567,1
مجموع الودائع	2.120,7	2.765,3	3.001,8	3.444,5	4.040,6	4.322,8	5.213,3	6.455,5
معدل نمو إجمالي	-	%30,40	%8,55	%14,75	%17,31	%6,98	%20,60	%23,83
معدل نمو ودائع لأجل	-	%30,77	%6,38-	%4,39-	%5,45	%4,62-	%55,86	%37,40
ودائع لأجل/مج الودائع	%48,01	%48,15	%41,53	%34,60	%31,10	%27,73	%35,84	%39,77
السنة	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
الودائع الجارية	4.601,2	5.590,1	6.500	7.980,3	8.724	11.368,9	12.161	15.337,2
ودائع لأجل	3.280,1	3.013,1	2.612,3	3.209,9	5.066,7	5.793	6.091,5	7.390,1
مجموع الودائع	7.881,3	8.603,2	9.112,3	11.190,2	13.790,7	17.161,9	18.252,5	22.727,3
معدل نمو إجمالي	-	%9,16	%5,92	%22,80	%23,24	%24,45	%6,35	%24,52
معدل نمو ودائع لأجل	-	-8,14%	-1330,19%	2287,64%	5784,60%	1433,48%	515,28%	2131,82%
ودائع لأجل/مج الودائع	41,62%	35,02%	28,67%	28,68%	36,74%	33,76%	33,37%	32,52%

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير النشاط التجاري للبنك الوطني الجزائري بشار للفترة (2000□2015).

مثال على ذلك (قروض ANSEJ، CNAC، ANGEM، قروض العقارات) في ظل التسهيلات والتدابير الحكومية التي فرضتها الدولة لاقتناء وتمويل المشاريع المصغرة (من بينها إلغاء نسبة الفائدة وتخفيض نسبة المساهمة الشخصية في تمويل المشروع بالإضافة إلى الامتيازات الجبائية...). ومن خلال الجدول أيضا، ورغم التطور المستدام لكلا النوعين (ودائع جارية، ودائع لأجل)، احتكرت الودائع الجارية خلال الفترة الأهمية النسبية على حساب الودائع المتوسطة والطويلة الأجل في مجموع الودائع والتطور الهائل خاصة مابين (2008- 2015)، حيث لم تتعدى نسبة الودائع لأجل من إجمالي الودائع النصف طيلة الفترة، وحققت نسبة 48,15% كأعلى نسبة لها من مجموع الودائع في سنة 2001. كما ظهرت معدلات نمو الودائع لأجل بمعدلات متذبذبة وبمعدلات سالبة في السنوات (2002 ، 2003، 2005، 2009، 2010) بسبب تناقص قيم الودائع لأجل مقارنة بسابقتها من السنوات.

الشكل رقم 01: هيكل الودائع وتطورها على مستوى المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري (2000□2015): مليون دج



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير النشاط التجاري للبنك الوطني الجزائري بشار للفترة (2000- 2015).

ومن الشكل تتوضح الأهمية القصوى للودائع الجارية مقارنة بالودائع لأجل ابتداءا من سنة 2009، حيث قدرت قيمة الودائع الجارية في هذه السنة 5590,1 مليون دج مقابل 3013,1 مليون دج، ثم انتقلت الودائع الجارية إلى 15.337,2 مليون دج مقابل 7.390,1 لودائع لأجل. ومنه نستنتج اعتماد البنك على الودائع الجارية على حساب الودائع لأجل التي تعتبر المصدر الرئيسي لتحقيق التنمية المتواصلة والمستدامة.

ب.ودائع البنوك التجارية الجزائرية (المنافسة) في تحقيق التنمية المستدامة جهويا: تعتبر المديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية إحدى المديريات المنافسة للمديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري على مستوى ولاية بشار. وتضم هذه المديرية خمس وكالات على المستوى الجهوي هي وكالة بشار، وكالة العبادلة، وكالة بني عباس، وكالة بني ونيف، وكالة تندوف.

الجدول رقم 03: هيكل الودائع وتطورها على مستوى المديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بشار: مليون دج

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الودائع الجارية	2.494,2	3.711,7	3.508,8	5.101,6	10.641	13.678,5	14.233,2	15.093,3
ودائع لأجل	305,3	359,7	651	934,7	1.120	1.899,2	2.767,1	3.120
مجموع الودائع	2.799,5	4.071,4	4.443,5	6.036,3	11.761	15.577,7	17.000,3	18.213,3

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير النشاط التجاري لبنك الفلاحة والتنمية للفترة المذكورة في الجدول.

هذا الجدول يضم تطور مجموع الودائع بأنواعها على مستوى المديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ما بين (2008□2015)، حيث وصل مجموع الودائع في سنة 2015: 18.213,3 مليون دج موزعة بين 15.093,3 مليون دج للودائع الجارية و3.120 مليون دج للودائع لأجل. وسجلت الودائع تطورا متواصلا خلال الفترة بنوعيها وارتفاع الودائع الجارية على حساب الودائع لأجل حيث سجلت الودائع الجارية في سنة (2008) قيمة 2.494,2 مليون دج وارتفعت بنسبة 83% لتصل إلى 15.093,3 في سنة 2015. أما الودائع لأجل فسجلت هي الأخرى ارتفاعا متتاليا خلال المدة لكن بنسب ضئيلة جدا مقارنة بالودائع الجارية. وما يلاحظ في الأخير إعتماد هذا البنك على الودائع الجارية أكثر من الودائع لأجل مثله مثل البنك الوطني الجزائري.

الجدول رقم 04: هيكل الودائع وتطورها على مستوى المديرية الجهوية لبنك التنمية المحلية بشار: مليون دج

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الودائع الجارية	**4.501**	**5.580,9**	**9.377**	**11.321,7**	**12.945**	**14.489,9**
ودائع لأجل	**441,6**	**563,2**	**898,5**	**990,7**	**1.500**	**2.188**
مجموع الودائع	**4.942,6**	**6.144,1**	**10.275,5**	**12.312,4**	**14.445**	**16.677,9**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير النشاط التجاري للبنك للفترة المذكورة في الجدول.

الجدول يوضح هيكل الودائع وأنواعها الودائع الجارية ولأجل على مستوى المديرية الجهوية لبنك التنمية المحلية، وتعتبر هذه المديرية من بين المديريات الثلاثة المتواجدة جهويا في ولاية بشار أمام البنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية. وتضم وكالات تابعة لها في ولايتي بشار وتندوف. ومن نتائج الجدول يتبين أن مجموع الودائع في ارتفاع متتالي من سنة 2010 إلى 2015 حيث كانت في سنة 2010: 4.942,6 مليون دج وأصبحت في سنة 2015: 16.677,9 مليون دج. وسبب هذا الارتفاع هو التزايد المستمر للودائع الجارية طول الفترة الممتدة حيث سجلت القيم التالية على التوالي (4.501 مليون دج في سنة 2010، 5.580,9 مليون دج في سنة

2011، 9.377 مليون دج في سنة 2012، 11.321,7 مليون دج في سنة 2013، 12.945 مليون دج في 2014، 14.489,9 مليون دج في 2015).

ولمعرفة المساهم الأكبر في جلب الودائع بين المديريات البنكية جهويا، الجدول والشكل أدناه يعرضان المقارنة الإجمالية بين ودائع المديريات الجهوية الثلاثة المتواجدة في ولاية بشار (البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية) في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2015 كفترة تتوافق فيها المعلومات المتوفرة في الجداول السابقة (02، 03، 04).

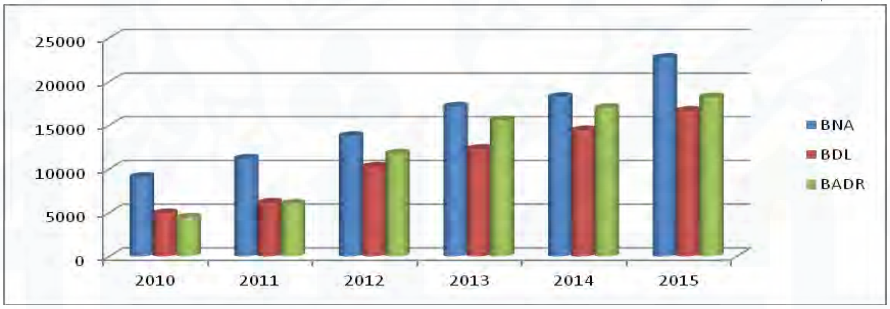
الجدول رقم 05: مقارنة الودائع وأنواعها بين المديريات الجهوية للبنوك التجارية بولاية بشار (BNA, BDL,BADR): مليون دج

السنة	الودائع الجارية			الودائع لأجل			إجمالي الودائع			% BNA / TOTAL
	BNA	BDL	BADR	BNA	BDL	BADR	BNA	BDL	BADR	
2010	6.500	4.501	3.508,8	2.612,3	441,6	651	9.112,3	4.942,6	4.443,5	49,25%
2011	7.980,3	5.580,9	5.101,6	3.209,9	563,2	934,7	11.190,2	6.144,1	6.036,3	47,88%
2012	8.724	9.377	10.641	5.066,7	898,5	1.120	13.790,7	10.275,5	11.761	38 ,49%
2013	11.368,9	11.321,7	13.678,5	5.793	990,7	1.899,2	17.161,9	12.312,4	15.577,7	38 ,09%
2014	12.161	12.945	14.233,2	6.091,5	1.500	2.767,1	18.252,5	14.445	17.000,3	53,06%
2015	15.337,2	14.489,9	15.093,3	7.390,1	2.188	3.120	22.727,3	16.677,9	18.213,3	39,44%

المصدر: من أعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجداول رقم (02، 03، 04).

حيث يتبين أن البنك الوطني الجزائري هو الرائد ويترأس الترتيب بين هذه البنوك في جمع الودائع بنوعيها طوال الفترة ما بين 2010- 2015، ويأتي بعده في المركز الثاني بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ثم في الأخير أي المركز الثالث بنك التنمية المحلية. كما أن الودائع الجارية هي الأخرى كانت الرائدة والسبب الرئيسي في تطور إجمالي الودائع على مستوى المديريات الثلاث خلال الفترة المذكورة سابقا.

الشكل رقم 02: مقارنة بين ودائع المديريات الجهوية للبنوك التجارية في ولاية بشار (2000- 2015):



المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من معطيات الجدول السابق.

2.1. **دور البنك الوطني الجزائري بشار في منح القروض لخدمة التنمية واستدامتها**: القروض هي المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته، إذ تمثل الجانب الأكبر من استخداماته، والإقراض يمكن البنوك من المساهمة في النشاط الاقتصادي، حيث تعمل القروض الممنوحة للمشاريع التنموية على زيادة الانتاجية، خلق فرص العمالة، وزيادة القوة الشرائية التي تساعد بدورها على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة. وهذه الاسهامات واستدامتها هي أوجه من أوجه تحقيق التنمية المستدامة. أما فيما يلي نتعرف على دور وأهمية منح القروض في البنك الوطني الجزائري بشار ومنافسيه.

أ.قروض المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار وتطورها لخدمة التنمية: الجدول والشكل أدناه يوضحان تطور القروض وتنميتها على مستوى المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار، حيث يتبين أن حجم القروض الممنوحة عموما سجلت قيمة 541,3 مليون دج في سنة 2000، ثم ارتفعت بقيمة 1.461,7 مليون دج في نهاية 2007 ثم تصل إلى 2.973,5 مليون دج في سنة 2010 ليحقق قيمة أخرى في نهائي 2015 بـ774,4.8 مليون دج.

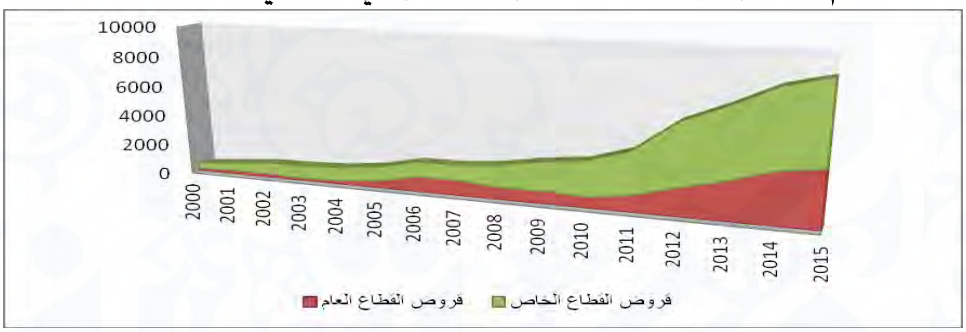
الجدول رقم 06: تطور قروض المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار (2000- 2015): مليون دج

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
قروض القطاع العام	135,3	232,8	210,1	149	223	459,1	981,4	987,7
قروض القطاع الخاص	406	532,2	781,4	883	911,9	963,6	995	1015,3
مجموع القروض	**541,3**	**765**	**991,5**	**1.032**	**1.134,9**	**1.422,7**	**1.976,4**	**2.003**
السنة	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
قروض القطاع العام	779,4	812	693,5	1027,6	1.767,8	2.422	3.254,8	3.613,9
قروض القطاع الخاص	1.451,7	1.877	2.280	2.760,6	3.987,3	4.441	4.881,2	5.160,5
مجموع القروض	**2.231,1**	**2.689**	**2.973,5**	**3.788,2**	**5.755,1**	**6.863**	**8.136**	**8.774,4**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات دائرة القروض بالمديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري.

ما يميز أيضا في نتائج الجدول سيطرة القطاع الخاص على المركز الأول في حجم القروض الممنوحة، خلال الفترة (2015□2000)، مما يفسر توجه البنك الوطني الجزائري إلى تمويل المؤسسات الخاصة (خاصة تمويل المشروعات الصغيرة) والتي تتواجد بكثرة على المستوى المحلي مقارنة بالمؤسسات العمومية وما رافقها من تحفيزات حكومية وامتيازات تمويلية في إطار وكالات الدعم.

الشكل رقم 03: تطور قروض المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار (2000- 2015):



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات مصلحة القروض بالمديرية الجهوية للبنك.

أما الجدول 7، يعطينا تطور أنواع القروض بين القصيرة، والمتوسطة والطويلة الأجل في المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار عبر خمسة عشر عاما من سنة 2000 إلى 2015، حيث سجلت 541,3 مليون دج في سنة 2000 وتوزعت بين 34,9 مليون دج قروض قصيرة الأجل و506,4 مليون دج للقروض المتوسطة والطويلة الأجل، وتطور مجموع القروض بعد ذلك ليصل إلى 8.774,4 مليون دج في نهاية 2015. وسبب هذا التطور راجع إلى تطور القروض الطويلة والمتوسطة الأجل من جهة، حيث وصلت في نفس السنة إلى 8.669,3 مليون دج بعدما كانت 506,4 مليون دج في سنة 2000 حيث تضاعفت بأكثر من 1611% سنة 2015 ومثلث أكثر من 98% من مجموع القروض عامة. وتبقى القروض القصيرة الأجل تمثل فقط 2% من مجموع القروض في نفس السنة. وأغلب القروض الطويلة والمتوسطة الأجل تطورت نتيجة استراتيجية الدولة لتشجيع تمويل إنشاء المشروعات الصغيرة

واتخاذها للإجراءات (صناديق ضمان قروض الشباب) الكفيلة بمرافقة البنوك لهذه المؤسسات، إضافة إلى الاصلاحات البنكية في قانون النقد والقرض، قوانين الاستثمار وترقية المؤسسات الاقتصادية، مما يدل على خدمة البنك الوطني الجزائري للتنمية الطويلة الأجل واستدامتها على المستوى الجهوي.

الجدول رقم 07: تطور أنواع القروض في المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار (2000- 2015): مليون دج

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
قروض ق.أ	34,9	36,3	37,2	42,1	48,5	51	54,7	65,3
قروض م.ط.أ	506,4	728,7	954,3	989,9	1.086,4	1.371,7	1.921,7	1.937,7
مجموع القروض	**541,3**	**765**	**991,5**	**1.032**	**1.134,9**	**1.422,7**	**1.976,4**	**2.003**
مج الودائع/مج	3,92	3,61	3,03	3,34	3,56	3,04	2,64	3,22
ودائع لأجل/مج	1,88	1,74	1,26	1,15	1,11	0,84	0,95	1,28
السنة	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
قروض ق.أ	71,8	72	85,6	99,3	111,4	89.9	112,9	105,1
قروض م.ط.أ	2.159,3	2.617	2.887,9	3.688,9	5.663,7	6.773,1	8.023,1	8.669,3
مجموع القروض	**2.231,1**	**2.689**	**2.973,5**	**3.788,2**	**5.755,1**	**6.863**	**8.136**	**8.774,4**
مج الودائع/مج	3,53	3,20	3,06	2,95	2,40	2,50	2,24	2,59
ودائع لأجل/مج	1,47	1,12	0,88	0,85	0,88	0,84	0,75	0,84

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير النشاط التجاري في الفترة المحددة في الجدول.

ويعبر مؤشر (مجموع الودائع/مجموع القروض) عن معرفة مدى تغطية ودائع البنك لمجموع القروض الممنوحة، ويتضح من خلال الجدول أن البنك الوطني الجزائري بشار- يطبق المبدأ المصرفي في أنه يجب ألا تتجاوز القروض المصرفية ثلثي الودائع وهذا ما ظهر جليا في معدلات التغطية الإيجابية التي حققتها مجموع الوادئع بالنسبة لإجمالي القروض، وبالنسبة لمعدل الودائع لأجل مقارنة بإجمالي القروض فرغم المعدلات التي سجلت أقل من الواحد في أغلب سنوات الفترة، إلا أنه مؤشر إيجابي بحيث تستطيع مبالغ الودائع لأجل لوحدها تمويل أكثر من 80% من إجمالي القروض الممنوحة نظرا للتقارب في قيم الودائع لأجل وإجمالي القروض.

من جهة أخرى يعتمد تحقيق التنمية ولاسيما التنمية المستدامة ليس فقط في تجميع أكبر قدر ممكن من الودائع وتوزيع أكبر قدر ممكن من القروض، وإنما تكتمل مهمة هاتين الوظيفتين في شرطين هما أولا نجاعة تمويل المشاريع التنموية المنجزة بالقروض الممنوحة، أي أنها تكون فاعلة وناشطة عمليا، أما الشرط الثاني وهو ما يهم البنك أي قيمة الاسترداد لحجم القروض الممنوحة (مدى استرجاع الديون)، هذا ما تبينه نتائج الجدول الموالي:

الجدول رقم 08: مقارنة حجم القروض الممنوحة بحجم الديون المستردة في البنك الوطني الجزائري بشار (2009- 2015): مليون دج

	2009	2012	2015
حجم القروض الممنوحة	**2,689**	**5,755,1**	**8,774,4**
ديون حساب عدم التسديد	297,5	310,2	344,6
ديون الحقوق المتنازع عنها	693,1	578,4	540,8
ديون الحقوق الميئوس منها	336,9	431,8	695
مج الديون	1327,5	1320,4	1580,4
مج الديون/ مج القروض	0,49	0,23	0,18

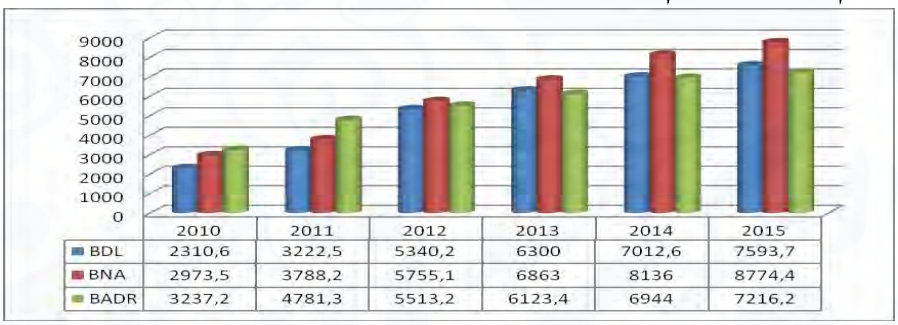
المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من معطيات المصلحة التجارية بالمديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار.

نتائج الجدول تظهر تزايد الديون المسجلة في حساب عدم التسديد وحساب الديون الميئوس من استرجاعها من 297,5 مليون دج في سنة 2009 إلى 344,6 مليون دج في 2015 بالنسبة لحساب عدم التسديد، ومن 336,9 مليون

دج في سنة 2009 إلى 695 مليون دج في 2015 بالنسبة للديون الميئوس من استرجاعها، مقابل التناقص في قيمة الديون المتنازع عنها من 693,1 مليون دج في سنة 2009 إلى 540,8 مليون دج في سنة 2015 ، كما مثلث نسبة مجموع الديون من إجمالي القروض الممنوحة المعدلات 0,49، 0,23، 0,18 في السنوات 2009، 2012، 2015 على التوالي، وما يمكن استنتاجه من هذه المعطيات ورغم التناقص في قيمة الديون المتنازع عنها، فإن حجم الديون الإجمالي يمثل عائقا كبيرا أمام استرجاع البنك لقيم قروضها الممنوحة، ضف إلى ذلك فقدانها للعوائد والأرباح التي قد توقعتها من جراء نجاح التمويلات المقدمة، إذ نلاحظ المعدلات المهمة التي تمثلها الديون مقارنة بحجم القروض المقدمة (خاصة 0,49 في سنة 2009). وبالتالي فالبنك يشكو من ضعف السياسة التسييرية في طرق استرجاع حقوق القروض خاصة في مراحلها الأولى (حساب عدم التسديد، حساب الحقوق المتنازع عنها)، بالإضافة إلى ضعف وعدم كفاءة مجموع الضمانات المقدمة في تغطية ملف القرض، لأن أغلب الديون هي ناتجة من قروض ANSEJ، CNAC،ANGEM التي تعتمد على دعم الدولة، وضمانات ضعيفة في بعض النشاطات المراد تمويلها، إضافة إلى تعدد صناديق ضمان القروض، ومنه فسياسة الدولة هي المسبب الرئيسي لهذا العبء، وتطور هذه الديون سيشكل عائقا حتما أمام المشاريع ونشاطها التنموي من جهة، وتزيد من عبء المديونية على البنك بمنح القروض دون استرجاع حتى قيمة الفوائد المنتظرة ، أي عرقلة مساهمة البنك في تحقيق التنمية واستدامتها.

ب.قروض البنوك التجارية الجزائرية (المنافسة) وتطورها جهويا: فيما يلي شكل يوضح تطور القروض الممنوحة من طرف المديريات المنافسة للبنك الوطني الجزائري بشار، وهي المديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية والمديرية الجهوية لبنك التنمية المحلية بشار.

الشكل رقم 04: مقارنة حجم القروض الممنوحة بين المديريات البنكية الجهوية بشار: الوحدة: مليون دج



	2010	2011	2012	2013	2014	2015
BDL	2310,6	3222,5	5340,2	6300	7012,6	7593,7
BNA	2973,5	3788,2	5755,1	6863	8136	8774,4
BADR	3237,2	4781,3	5513,2	6123,4	6944	7216,2

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات المديريات الجهوية للبنوك الثلاث.

لتقييم المنافسة بين المديريات الجهوية الثلاث الموجودة محليا أي (البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية)، الشكل أعلاه، يوضح مدى مساهمة كل بنك في خدمة التنمية من خلال حجم كل بنك في منح القروض بأنواعها جهويا، حيث يتضح أن البنك الوطني الجزائري يحتل المرتبة الأولى في منح القروض إجمالا (سواء القصيرة أو الطويلة والمتوسطة الأجل) مقارنة مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية ببشار، وبالتالي المساهم الأكبر في التنمية الاقتصادية والمستدامة المحلية والجهوية.

2. **دور البنك الوطني الجزائري- المديرية الجهوية بشار- في تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة**: رأينا في الجزء النظري أن التنمية المستدامة تنقسم إلى مؤشرات اقتصادية، اجتماعية، تكنولوجية وبيئية. ودور البنك الوطني الجزائري في

تحقيق التنمية المستدامة كغيرها من البنوك التجارية يظهر جليا في تمويل المشاريع الاستثمارية التي تمتاز بالاستدامة، والناجحة في التنمية (بصفته وسيط مالي) بالإضافة إلى تحقيق بعض مؤشرات التنمية المستدامة الأخرى. ونود الإشارة أن قياس بعض مؤشرات التنمية المستدامة يعتمد على الدراسة الكلية أو ليس لها ارتباط بالبنوك مثلا (على المستوى الوطني: مثلا الناتج الإجمالي، النمو السكاني، دليل التنمية البشرية، معدل القراءة والفقر...)، فقد لا يمكن اسقاط هذه المؤشرات في دراسة الحالة، لذلك سنقوم بعرض مؤشرات التنمية المستدامة التي يمكن اسقاطها على المستوى المحلي (الجنوب الغربي)، والتي تتوافق مع مساهمة البنك الوطني الجزائري في تحقيقها، وعلى حسب الاحصائيات التي تم الحصول عليها.

1.2. **المؤشرات الاقتصادية**: أشرنا سابقا أن هناك الكثير من المؤشرات الاقتصادية، سنعتمد فيما يلي على المؤشرات التي تتوافق مع دراسة الحالة ومنها:

- **مؤشر النقل والمواصلات**: للبنك الوطني الجزائري فاعلية كبيرة في تحقيق هذا المؤشر ولو بطريقة غير مباشرة، أي أنه كان الوسيط المالي في تمويل المشاريع الاستثمارية التي حققت هذا المؤشر، وفيما يلي جدول يوضح عدد المشاريع الممولة من طرفه والتي تحقق خدمة النقل في ولايات أدرار، بشار، تندوف.

الجدول رقم 09: عدد مشاريع النقل والمواصلات التي مولها البنك الوطني الجزائري بشار- من بداية سنة 2005 - 2015/12/31

الوكالة	250	251	410	411	412	413	414	415	المجموع	قيمة القرض
زبائن	5	4	0	3	7	0	2	2	23	1.002.422
القطاع	206	68	21	486	164	45	275	164	1.429	1.995.490
ANSEJ	110	42	10	323	142	25	75	140	867	1.556.000
CNAC	71	23	03	136	22	18	20	24	317	425.820
ANGEM	25	03	**08**	**27**	**00**	**02**	**180**	**00**	**245**	13.670
المجموع	**211**	**72**	**21**	**489**	**171**	**45**	**277**	**166**	**1.452**	**2.997.912**

المصدر: من إعداد الباحثين حسب إحصائيات مصلحة القروض للمديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار.

يبين هذا الجدول أن البنك الوطني الجزائري بشار قد ساهم في تمويل 1.452 مشروع بقيمة قرض 2.997.912 ألف دج، يخدم قطاع النقل والمواصلات على مستوى الجنوب الغربي (أدرار، بشار، تندوف)، منذ بداية النشاط في وكالات البنك إلى غاية سنة 2015، هذه المشاريع موزعة بين 23 مشروع بالنسبة للزبائن الخاصين و1.429 مشروع ممولة في إطار إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANSEJ, CNAC, ANGEM). وبالتالي فهذا الكم من المشاريع الممولة (1.452 مشروع من بينها 53 مشروع خاص بقطاع نقل المسافرين) يساعد لا محال في تطوير حركة النقل الخاصة بالسلع والأشخاص (المسافرين) ويساهم في التنمية المحلية والوطنية واستدامة هذه المنفعة عبر هذه السنوات. وفي الحقيقة هذه المشاريع لاتقدم هذه المنفعة في الجنوب الغربي فقط وإنما تتعداه إلى المستوى الوطني لأن وسائل النقل الممولة لها ارتباط بكامل التراب الوطني بتقديم هذه المنفعة، من جهة أخرى وحتى نعرف مدى نجاعة هذه المشاريع بعد تمويلها وتحقيقها للتنمية وحسب المعلومات التي قدمت لنا من طرف مديريات التجارة والسجل التجاري لولايات بشار، أدرار، تندوف وبالتطابق مع إحصائيات المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار، أحصينا من مجموع المشاريع الممولة من طرف هذا البنك أي

(1452مشروع) فقط 1120 مؤسسة ناشطة وتعمل حقيقة في قطاع النقل والمواصلات من بداية التمويل إلى هذا القطاع (بداية 2005) إلى غاية 2015/12/31، من بينها 600 مشروع ممول في إطار ANSEJ، هذا يعنى أن باقي المشاريع أي 332 مشروع ليست فاعلة في الإطار العملي (تواجه عراقيل عدة في نشاطها). ونعني بمؤسسة ناشطة أنها تمتلك سجل تجاري، وتقوم بصفة منتظمة بتسديد ديونها البنكية وتقدم بالتزام التصريحات الخاصة بها إلى المصالح المختصة (الضرائب، مديرية النقل، الضمان الاجتماعي...).

◆ **حجم الاستثمار الأجنبي**: في سنة 2004، كانت البدايات الأولى لتوجه البنك الوطني الجزائري بشار لمنح القروض في مجال الاستثمار الأجنبي، ونظرا لصعوبة وخصوصية هذا النوع من القروض خاصة بالجنوب الغربي، يمنح هذا النوع من القروض لفئة معينة من الزبائن حيث تتوفر لديهم الثقة والوفاء، الالتزام والصرامة، الملاءة المالية الجيدة والحجم القوي للضمانات المقدمة. ومع استئناف البنك في تقديم هذا القرض لمستحقيه وصل عدد المشاريع الممولة في وكالات المديرية والتي نجحت في نشاطها واستردت قيمة ديونها لدى البنك 12 مشروع من مجموع 27 مشروع في مختلف النشاطات بقيمة مالية تقارب 900.000 ألف دج. أما باقي المشاريع فهي ملتزمة بتسديد أقساط القرض في الأوقات المتفق عليها حسب رزنامة التسديد. وتنشط أغلب هذه المشاريع في الاستيراد والتصدير، الاعتمادات المستندية التي تتعامل بالعملة الصعبة، القروض المستندية الاستثمارية.

الجدول رقم 10: عدد وحجم الاستثمارات الأجنبية التي مولتها وكالات المديرية الجهوية بشار (إلى غاية 2015/12/31):

	عدد المشاريع	قيمة المشاريع (دج)
وكالة 250	09	206.146.779,88
وكالة 411	03	104.900.000,00
وكالة 412	09	369.225.000,00
وكالة 414	05	196.000.000,00
وكالة 415	01	15.000.000,00
المجموع	**27**	**891.271.779,88**

المصدر: من إعداد الباحثين حسب احصائيات مصلحة القروض بالبنك الوطني الجزائري بشار.

2.2.**المؤشرات الاجتماعية**: تلخص المؤشرات الاجتماعية التي يمكن اسقاطها في :

◆ **تحسين نوعية الحياة**: إذا أردنا التحليل أكثر في طبيعة هذا المؤشر نجد أن دور البنك الوطني الجزائري في التحسين من نوعية الحياة تكون من خلال تمويلاته المختلفة للمشاريع الاستغلالية والاستثمارية والتي تحقق بدورها التحسن المعيشي أولا لأصحاب هذه المشاريع، وللأفراد العاملين فيها، وإلى المحيط الذي يتواجد به المشروع والمستهلكين أي المستفدين من منفعة هذا المشروع. بالإضافة إلى التحسين في المستوى التعليمي والصحي حيث يتطلب منح بعض القروض مستوى تعليمي محدد وخبرة لدى العميل والشروط الصحية حتى يستطيع البنك التعامل معه وتقديم له كل المعلومات الضرورية لمنحه، وقد تعود هذه القروض بعد استغلالها بفائدة التحسين في المستوى التعليمي والصحي على المستفدين من المشروع خاصة إذا كان موجه لفئة معينة، مثال على ذلك المشاريع الممولة من طرف هذا البنك لغرض التكوين مثلا في الإعلام الآلي، المحاسبة أو التنمية البشرية، روضات الأطفال، ورشات التكوين المهني...، وبالنسبة للتحسين الصحي يكون في القروض التي منحت لغرض تحسين الصحة العمومية والقضاء على الأمراض المختلفة، مثال على ذلك الصيدليات، مؤسسات صناعة الأدوية، أو تمويل

مكاتب للأطباء الأخصائين، أو مثلا مراكز الحجامة الطبيعية على المستوى المحلي. وبالنسبة للتحسين في مؤشر السكن فيسعى البنك الوطني الجزائري عبر تمويله لقروض العقارات أن يوفر لدى العميل السكن اللائق والمستدام والذي يوفر له كل شروط الأمان الضرورية، وفي هذا الإطار البنك يتنوع في منح القروض في هذا القطاع حيث هناك قروض خاصة بشراء مسكن جديد، قروض لبناء سكن في قطعة أرض يملكها الزبون، أو إقامة تعديلات على مسكن يملكه الزبون.

وبتحسين المستوى المعيشي، التعليمي والصحي فيؤدي ذلك إلى التحسين في مستوى الدخل بالنسبة للأفراد، أي العامل الأساسي في التنمية البشرية. إذن البنك الوطني الجزائري كغيره من البنوك هو أداة اقتصادية حيوية وفعالة للمساهمة في تحسين ورفع مستوى المعيشة للأفراد في المنطقة (الجنوب الغربي).

- **تطور مناصب الشغل**: يمكن قياس هذا المؤشر من خلال حجم العمالة التي يوفرها البنك الوطني الجزائري في مؤسسته عبر وكالاته الموزعة في الجنوب الغربي، ومن خلال عدد المشاريع التنموية والمنجزة في ولايات الجنوب الغربي والتي توفر يد عاملة سواء دائمة أو مؤقتة، المهم أنها تساهم في تقليص حجم البطالة الذي يؤثر على التنمية في البلاد. وفي هذا الخصوص نوضح في الجدولين الآتيين حجم اليد العاملة التي يوفرها البنك الوطني الجزائري لوكالاته المختلفة من بداية نشاطه إلى غاية نهاية 2015، واليد العاملة التي توفرها المشاريع الممولة من طرفه من بداية 2005 إلى غاية 2015/12/31.

الجدول رقم 11: حجم العمالة لدى وكالات المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري – بشار-

الوكالة	250	251	410	411	412	413	414	415	المديرية الجهوية	المجموع النهائي
العمالة	**25**	**12**	**10**	**18**	**30**	**09**	**12**	**14**	**49**	**179**
العمالة	**11**	**04**	**02**	**07**	**09**	**03**	**04**	**08**	**10**	**58**
المجموع	**36**	**16**	**12**	**25**	**39**	**12**	**16**	**22**	**59**	**237**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات مصلحة الموظفين للمديرية الجهوية.

الجدول أعلاه يبين حجم العمالة الإجمالي في الوكالات والمديرية الذي يقدر بـ 237 منصب شغل منها 179 منصب عمل دائم مكون إجمالا من 80 إطار جامعي. و58 منصب عمل مؤقت بين المتعاملين في إطار النشاط الاجتماعي أو متعاقدين أو عقود ما قبل التشغيل.

الجدول رقم 12: حجم العمالة المتوفر من خلال تمويل المشاريع من 2005 إلى غاية 2015/12/31:

نوع القرض	ANSEJ	CNAC	ANGEM	المجموع
250	1.491	416	143	2050
251	496	59	86	641
410	65	20	12	97
411	1.788	404	80	2272
412	576	152	0	728
413	208	60	50	318
414	430	90	307	827
415	602	153	0	755
مجموع حجم العمالة المتوفر	**5656**	**1354**	**678**	**7688**
عدد المشاريع الممولة	**2.363**	**775**	**562**	**3700**
حجم العمالة الإجمالي المستحدث في إطار وكالات	**23316**	**6750**	**41531**	**71597**
عدد المشاريع المستحدثة في إطار وكالات الدعم	**5816**	**2701**	**30622**	**39139**

%العمالة المتوفر من إجمالي العاملة المستحدثة	24%	20%	1%	11%
% المشاريع الممولة من إجمالي المشاريع المستحدثة	40%	29%	1%	9%

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات مصلحة القروض للمديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار.

الجدول يوضح اليد العاملة النائشة من تمويل مديرية البنك الوطني الجزائري بشار للمشاريع التنموية في إطار وكالات الدعم، حيث قدرت اليد العاملة المتوفرة في مجموعها عبر وكالات المديرية 7688 منصب شغل من مجموع 71597 منصب مستحدث جهويا إلى غاية 2015 من خلال تمويل 3700 مشروع في جميع القطاعات (البناء، الصناعة، التجارة، النقل، الفلاحة، الخدمات، نشاطات أخرى)، أما بالنسبة لليد العاملة المتوفرة من تمويل مشاريع ANGEM وصلت إلى 678 منصب متوفر من مجموع 41531 منصب شغل مستحدث في هذا الإطار، وذلك نتيجة لتمويل 562 مشروع مع تسجيل قيمة معدومة لليد العاملة لوكالتي 415 و412 لأنهما غير مختصين في تمويل هذا النوع من القروض (لغرض تقسيم العمل في وكالات ولاية بشار، حيث تعتبر وكالة 414 الوكالة الوحيدة المخولة لتمويل مشاريع ANGEM)، أما مشاريع CNAC فوصل حجم اليد العاملة فيها إلى 354.1 منصب أي 20% من إجمالي العمالة المستحدثة، بتمويل 775 مشروع في إطار CNAC، وبمتويل هذا البنك لـ 40% من إجمالي المشاريع المستحدثة في إطار وكالة ANSEJ وفر ما يقارب 24% من عدد المناصب المتوفرة في كل من ولايات بشار، أدرار ، تندوف.

◆ **مؤشر التمكين**: يعبر هذا المؤشر عن مساهمة المرأة في المناصب القيادية والمسؤولة، ولا يخفى على أحد أهمية مساهمة المرأة ودورها الفعال في عملية التنمية الشاملة على مختلف المستويات، فتمكين المرأة هي مسألة لا تخص المرأة وحدها وإنما هي مسألة وطنية بامتياز من منطلق أن مسألة تنمية الموارد البشرية هي في إطار المجهود التنموي الشامل. وفي هذا الإطار، البنك الوطني الجزائري هو الآخر يساهم في تطوير التنمية البشرية خاصة فيما يتعلق بالدور النسوي في مراكز المسؤولية، حيث على مستوى المديرية الجهوية للبنك ببشار توجد 12 إمراة تشغل مناصب قيادية ومسؤولة من بينها منصب نائب المدير الجهوي، أما على مستوى الوكالات فتوجد 10 نساء يشغلن مناصب قيادية من بينها مديرة ونائبة المديرة في وكالة الدبدابة 414، مديرة للوكالة الرئيسية 412.

الجدول رقم 13: توزيع المشاريع التمويلية للوكالات على الفئة النسوية

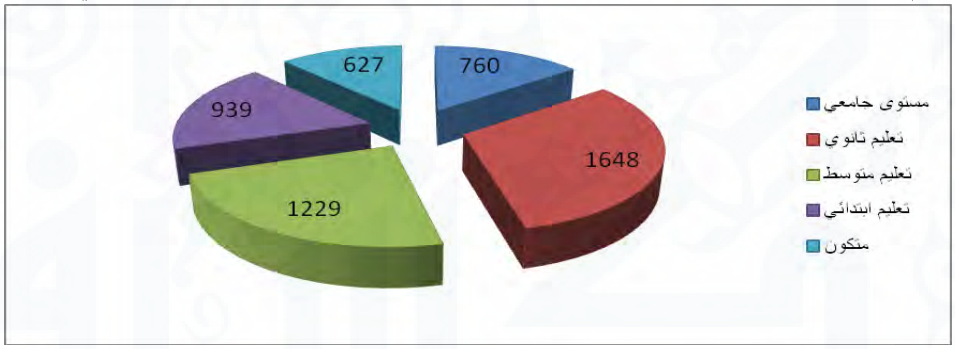
نوع	ANSEJ	CNAC	ANGEM	قروض	قروض	حاسوب لكل عائلة
250	48	25	34	05	06	05
251	26	08	21	01	08	04
410	17	04	09	0	02	0
411	44	11	31	03	06	07
412	135	27	0	08	10	09
413	15	0	07	0	0	02
414	29	07	111	0	01	01
415	30	05	0	01	03	02
مج القروض	344	87	213	18	36	30
مجموع القروض	2,363	775	562	85	122	96
% القروض	15%	11%	38%	21%	29%	31%

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات مصلحة القروض للمديرية الجهوية والوكالات.

من جانب آخر، المشاريع الممولة من طرف البنك هي أيضا تساهم في تطوير مكانة المرأة في التنمية والمجتمع، حيث يعطينا الجدول أعلاه مجموع المشاريع الممولة للعنصر النسوي في الجنوب الغربي من 2005 إلى غاية 2015/12/31، والمشاريع الممولة للفئة النسوية تمثل في مجموع الوكالات: 344 مشروع في إطار ANSEJ بنسبة 15% من إجمالي المشاريع الممولة، 87 مشروع في إطار وكالة CNAC، 213 مشروع ANGEM، 18 قرض لشراء السيارات، 36 قرض للعقارات من بينها 10 قروض خاصة لشراء مسكن جديد، و30 مشروع لشراء جهاز الإعلام الآلي. وما يلاحظ أيضا أن أكبر نسبة حققتها النساء في طلبهن على المشاريع المصغرة في إطار ANGEM بنسبة 38%من مجموع القروض الممنوحة إجمالا (562) مقارنة مع باقي القروض، ويفسر ذلك بإقبال النسوة أكثر إلى قروض ANGEM لعدم ضخامة القروض الممنوحة فيه سواء لشراء العتاد أو اقتناء مواد أولية، مما يسهل استرداد قيمة القرض بعد منحه، على عكس وكالة دعم تشغيل الشباب ووكالة التأمين على البطالة اللتان توجه لهما المرأة بنسبة قليلة.كما لا تشترط قروض ANGEM وجود المحل الذي تقيم فيه النسوة مشارعهن هذا ما يساعد الفئة الماكثة في البيت. مما سبق، فإن المشروعات الصغيرة استطاعت أن تحقق فرص عمل حقيقية ومباشرة للمرأة سواء كانت صاحبة مشروع أو عاملة فيه، وبالتالي فالمشروعات الصغيرة الممولة من طرف هذا البنك ساهمت بتمكين المرأة اقتصادياً وبتطوير وعيها ونمو دورها في العملية التنموية.

- **محاربة أنماط السلوك الاجتماعي غير السوي**: حيث يمكن محاربة هذا السلوك من خلال الابتعاد عن تهميش العديد من الفئات وهذا ما يتضح من خلال الاطلاع على الشكل البياني للمديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار، والذي يبين توزيع عدد المشاريع على مختلف المستويات التعليمية وحتى الأشخاص بدون مستويات لأصحاب المشاريع:

الشكل رقم 05: توزيع المشاريع الممولة حسب المستويات التعليمية في المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات مصلحة القروض للمديرية الجهوية.

وأهم ما يلاحظ في الشكل أعلاه، أن أكبر عدد ممول للمشاريع الموجهة لأصحاب المستوى الثانوي بـ1.648 مشروع متنوع، تليها فئة التعليم المتوسط بـ1.229 مشروع، أما ذوي التعليم الابتدائي فحازت على 939 مشروع ممول، ثم فئة الجامعين بـ 760 مشروع وفي الأخير فئة ذوي الخبرات والتكوينات المهنية بـ 627 مشروع استغلالي واستثماري.

- **الأمن الاجتماعي**: يمكن اسقاط هذا المؤشر نسبة إلى درجة الثقة الموجودة بين البنك والعميل، فكلما كان مستوى الثقة كبير كلما حفز الطرفين على تجديد الاعتماد بينهما، وهذه الثقة واجبة لكليهما، حيث كلما

وفى الزبون في تعهداته، كلما أقدم البنك على إعطاءه فرص جديدة وتمويلات إضافية. وكلما وفى البنك بتسهيلاته للزبون مثلا في الحصول على القروض التي يرغب فيها، تخفيض حجم الضمانات المقدمة، أو إيجاد السيولة المالية لدى البنك في الوقت الذي يحتاجها الزبون...، هذا سيعزز الأمن والأمان بين الطرفين ويجعلهما يتعاملان بمصداقية وشفافية أكثر، ويظهر التعامل بمستوى الثقة الطويلة الأجل (المستدامة) بين هذا البنك والعميل مثلا في القروض الممنوحة للزبائن الخاصين عند تجديد ملفاتهم المقدمة للكفالات المدفوعة والمناقصات، أو القروض الاستثمارية الخاصة لتوزيع نشاطاهم، أما القروض الممولة في إطار وكالات الدعم، فعند وفاء الزبون بتسديد ديونه في أو قبل وقتها المحدد، يستطيع البنك الوطني الجزائري بشار تجديد ملف الزبون ومنحه قرض إضافي لغرض ما في مشروعه.

3.2. **المؤشرات البيئية**: تتمثل في المؤشرات البيئية التي تخدم التنمية البيئية المستدامة، من بينها

- **الطاقة النظيفة**: إن رصيد البنك الوطني الجزائري بشار في هذا المجال ضعيف جدا، حيث يساهم البنك في تمويل القليل من المشاريع التنموية التي تخدم الطاقة النظيفة وتحسين البيئة، وإجمالا تمول المديرية الجهوية للبنك الوطني بشار 23 مشروع موزعة (زبائن خاصين،ANSEJ، ANGEM) بين ولايات أدرار، بشار، تندوف، أغلبها مشاريع خاصة بإنشاء مؤسسات النظافة (نظافة الأحياء)، ومؤسستين لحرق النفايات والتخلص منها. كما تمول مؤسسة البنك 09 مؤسسات في إطار ANSEJ لتسيير واستغلال منشآت التموين بالمياه الصالحة للشرب والتطهير بقيمة قرض إجمالية تقارب 6.000.000 دج .
- **التلوث الهوائي (نوعية الهواء)**: تتضرر البيئة المحلية من خلال تمويل البنك الوطني الجزائري لا محال بالمشاريع المسببة في التلوث البيئي (خاصة مؤسسات أشغال البناء، مؤسسة أشغال الطرقات، صناعة الاسمنت والجبس). وبهذا المؤشر يساهم البنك في عرقلة مسار التنمية البيئية، وهو جانب سلبي يحسب عليه.
- **المساحات الغابية والأراضي الزراعية والفلاحية**: لا يمكن الاسقاط الحقيقي لهذا المؤشر على مستوى البنك الوطني الجزائري لأن هذا النشاط في الأصل من اختصاص بنك الفلاحة والتنمية الريفية، التي تسعى إلى التنمية الريفية والفلاحية من خلال تمويلاتها المختلفة في هذا المجال، لكن تمويلات البنك الوطني الجزائري بشار تحتوي فقط على مشروعين بقيمة قرض لا تتعدى 800.000 دج في إطار ANGEM لخلق المساحات الخضراء بولاية بشار، وبالتالي فرصيد البنك ضعيف جدا في تحقيق هذا المؤشر. وهو ثاني أثر سلبي للبنك الوطني الجزائري بشار.

4.2.**المؤشرات التكنولوجية والمؤسساتية**: سنعرض فيما يلي المؤشرات التكنولوجية التي تتوافق وطبيعة محل الدراسة وهي:

- **القيمة المضافة والانتاجية**: تتمثل القيمة المضافة الحقيقية التي جاءت بها المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار في قيمة المشاريع الاستغلالية والاستثمارية التي تساهم في تطوير العديد من القطاعات في التنمية المحلية والجهوية والوطنية، ثم التنمية المستدامة. ويدون الجدول أسفله القيمة المالية للقروض الممنوحة إجمالا عبر وكالات المديرية منذ 2005 إلى غاية نهاية 2015[17].

الجدول رقم14 : القيمة الإجمالية للمشاريع الممنوحة من طرف المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار (2015- 2005):

نوع القرض	ANSEJ	CNAC	ANGEM	قروض أخرى
قيمة القرض(ألف دج)	3.112.846	1.419.411	106.820	1.930.500
قيمة الاستثمار(ألف دج)	4.446.923	2.027.730	152.600	/

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات مصلحة القروض للمديرية الجهوية.

◆ **التنافسية في السوق البنكي وانتاجه**: إن المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري منذ انشاءها تعد الرائدة في المستوى الجهوي من خلال احتلالها للمراكز الأولى جهويا في تحقيق التنمية بتوفير أكبر قيم للودائع ومنح أكبر المبالغ للقروض، وهذا ما وضحاه سابقا، وبالتالي فهي تترأس البنوك المنافسة من جهة، ومن جهة أخرى تحفز المنافسين - رغم نقص المنافسة بين هذه البنوك كونها عمومية- على تطوير معاملاتهم وخدماتهم لخلق فرص انتاجية جديدة والقضاء على مجمل التهديدات في السوق البنكي ومواجهة المنافسة.

◆ **بناء مهارات رأس المال البشري**: من وجهة نظر البنك وموظفيه، فهو يسعى لبناء مهارات توظيفية وإطارات قيادية قادرة على تحمل المسؤولية وفاعلة في تطوير العمل البنكي، والمساهم الرئيسي في تحقيق ذلك هي مديرية التكوين التابعة للبنك الوطني الجزائري والمتواجدة على مستوى الجزائر العاصمة، حيث تعمل على تقديم تكوينات متخصصة للمكلفين بالدراسات (Les chargés d'etudes) بعد فوزهم مباشرة في مسابقة التوظيف، للتعرف أكثر على الإطار العملي للبنوك وتعاملات مختلف مصالحها، كما يمنح البنك شهادات الكفاءة المهنية عبر تكوينات مختلفة للموظفين الجامعين حتى يتمكنوا من تطوير كفاءتهم مهنيا والحصول على مناصب قيادية رائدة، وتكوينات أخرى لغير الجامعين لتطوير أنفسهم في المجال العلمي والعملي. زد على ذلك التكوينات المشتركة بين مؤسسات التعليم والتكوين الخارجية للبنكيين والاستفادة لتطوير مهاراتهم وكفاءاتهم البنكية في تخصصات متعددة مثال على ذلك (التكوين المشترك بين البنك الوطني الجزائري والمدرسة العليا للبنوك، التكوين المشترك بين البنك الوطني الجزائري والمدرسة العليا للتجارة، التكوين المتخصص في قطاع التأمينات بين البنك الوطني الجزائري ومؤسسات التأمين لإنجاح منتوج banque-assurance، التكوين مع المؤسسة الكندية لإعادة التمويل العقاري، التكوين في عدة مجالات اقتصادية ضمن البرنامج الذي تقدمه وكالة التكوين المهني «Vip group». أما من وجهة نظر المشاريع التمويلية، فعلى غرار المستوى الوطني، فإن المستوى الجهوي يعاني من قلة المشروعات التي تخدم هذا الجانب، بحيث مول البنك الوطني الجزائري بشار فقط ثلاث مشاريع في إطار ANSEJ خاصة بالتكوين البشري: فيه مشروع واحد كورشة للتكوين الحرفي بقيمة قرض 2.500.000,00 دج ومشروع أخر كمؤسسة لتعليم اللغات الأجنبية بقرض قيمته: 900.000,00 دج، ومشروع ثالث يسعى صاحبه (الحائز على شهادة دولية من تدريبات الدكتور ابراهيم الفقي للتنمية البشرية) لتحقيق التنمية البشرية من خلال انشاء مركز لتكوين الإطارات العمالية والشبابية بقيمة قرض: 1.950.000.00 دج.

◆ **الابتكارات التكنولوجية**: كذلك هو الحال بالنسبة للتكنولوجيا، فلا يوجد أي مظهر من مظاهر التطور التكنولوجي في تمويلات البنك الوطني الجزائري ومشاريعه التنموية، فهذه الأخيرة تستخدم تكنولوجيا بسيطة ولا تعرف نوعا من التطور، كما تعتمد فقط على التكنولوجيا المستوردة في الكثير من القطاعات، أما القطاعات التقليدية فهي تستعمل أدوات حرفية بسيطة. وبالنسبة لمؤسسة البنك في حد ذاته، فلا يساهم في خلق الابتكارات وإنما يساهم في استهلاكها مثال على ذلك: آلات الدفع الأوتوماتيكية، بطاقات السحب الآلية، بالإضافة إلى أجهزة الاعلام الآلي وشبكات الأنترنيت والأنترانت (مابين الوكالات البنكية).

الخلاصة:

ما تبين في الدراسة أن الفرضية الأولى صحيحة حيث أن التنمية الاقتصادية هي الرابط الرئيسي بين التنمية المستدامة والبنوك التجارية الجزائرية، ذلك لأن هذه الأخيرة تساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية بفضل الوساطة المالية (سواء في جمع الودائع أو في منح القروض إلى الاقتصاد)، وتبين أيضا أن الفرضية الثانية صحيحة، حيث من خلال الدراسة الميدانية على مستوى المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار والتي تضم ثماني وكالات في ولايات أدرار، بشار، تندوف. وبالمقارنة مع المديريات الجهوية للبنوك المتواجدة على المستوى الجهوي، نجد أن هذا البنك يساهم فعليا في تحقيق التنمية المستدامة بطريقة مباشرة عن طريق توفير الموارد المالية بكمية كبيرة واستدامتها واستدامة الودائع لأجل لفترات طويلة (فترة الدراسة)، ومنح أكبر قيم للقروض على المستوى التنافسي خاصة الطويلة الأجل إلى الاقتصاد وخدمة التنمية المستدامة لا محال، واتضح أيضا أن هذه الموارد كافية لأنها تغطي حجم القروض الممنوحة وتشكل احتياطي إيجابي لمواجهة طلبات الزبائن الآنية من الودائع، إلا أنه يبقى العائق الأكبر هو عدم الاستغلال الأمثل لحجم القروض الممنوحة، وعدم المراقبة والمتابعة الفعلية والمستدامة للمشاريع التي تم تمويلها ومدى نجاحها محليا وجهويا، عدم إدراج مبادئ التنمية المستدامة والمعايير الفعلية للجدارة الائتمانية عند قبول القرض وعدم وجود إحصائيات تدل على مدى احتياج الاقتصاد لحجم القروض، والنسبة المتحققة لهذه القروض من حاجة الاقتصاد وطنيا ومحليا، حتى يقاس مدى نجاحها ووصولها لأهداف التنمية، إضافة إلى ذلك، تطور الديون الناتجة عن منح هذه القروض وسوء تسييرها وعدم اتخاذ الإجراءات الرعدية حتى يأخذ المقترض أمر الاستدانة بمحمل الجد، بحكم أن معظم القروض الناشئة للديون هي قروض مدعمة. وبالتالي يجب إعادة النظر في السياسة الائتمانية لاسترجاع الديون من الدولة قبل البنك في حد ذاته. من جهة أخرى، ومن خلال تمويلات البنك المختلفة للمشاريع التنموية الموجهة لقطاعات متنوعة، ورغم محدودية تأثير البنك في البعدين التكنولوجي والبيئي، فهو يساهم بقدر معين في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة ومؤشراتها على حسب نسبة التوافق والاسقاط مع محل الدراسة، وحسب طبيعة ومحدودية محيطها الجهوي.

في ظل هذه النتائج نقترح التوصيات التالية:

- إعطاء الأولوية للبنوك للاستثمار البنوك في القطاع الصناعي والفلاحي كأهم القطاعات القادرة على تحقيق قيمة مضافة خارج المحروقات وتوفير عمالة مناسبة.
- تأهيل المؤسسات الجزائرية في إطار الشراكة الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى رفع القدرة الانتاجية وتحسين جودتها حتى تكون قادرة على المنافسة الدولية.
- يجب انشاء صناديق خاصة لتمويل مشروعات البيئة والابتكارات بالتنسيق مع مختلف البنوك التجارية الجزائرية.
- يجب على هذه البنوك إدراج مبادئ التنمية المستدامة كشرط أساسي لقبول قروض الاستثمارات والاحترام الفعلي للجدارة الائتمانية للمشاريع الممولة ومراقبها المستدامة بعد تمويلها، وحجز أكبر ضمانات ممكنة من الزبائن والتعامل بجدية مع صناديق الضمان ومؤسسات استرجاع القروض المعتمدة من طرف الدولة.

الإحالات والمراجع:

1 . مصطفى كمال طلبة وآخرون، **"مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي"**، تقرير جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر،يناير2001، ص ص 44- 54.

[2] Susan Mayhew, "**Dictionary of Geography ",** oxford university press, 2004.

[3] Peter Hewitt et Philippe Aghion, "**Endogenous growth theory**", Massachusetts institut of technology, third printing, 1999, p156.

4 . محمد سمير مصطفى، **" استراتيجيات التنمية المستدامة (مقاربة نظرية وتطبيقية)"**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، الطبعة الأولى، بيروت، 2006، ص454.

5 . ف.دوجلاس موسشيت، **" مبادئ التنمية المستدامة"**، ترجمة بهاء شاهين، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000، ص169.

6 . تقرير لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، 2000.

7 . عبد الوهاب يوسف أحمد، " **التمويل وإدارة المؤسسات المالية** "، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص150.

8 la circulaire N°1405 du 04/05/1988 portant sur la création d'une réseau d'exploitation au niveau de la wilaya de BECHAR, P5.

9 Le numéro « 250 » : indice de l'agence ADRAR.

10 Le numéro « 251 » : indice de l'agence TIMIMOUN.

11 Le numéro « 410 » : indice de l'agence BENI OUNIF.

12 Le numéro « 411» : indice de l'agence TINDOUF

13Le numéro « 412 » : indice de l'agence principale de BECHAR.

14 Le numéro « 413 » : indice de l'agence AOULEF.

15 Le numéro « 414 » : indice de l'agence DEBDABA -BECHAR.

16 Le numéro « 415 » : indice de l'agence LOTFI – BECHAR.

[17] **ملاحظة**: بخصوص قيمة الاستثمار بالنسبة لقروض أخرى، لم ندرجها في الجدول لأننا لم نتحصل على معلومات دقيقة.

مساهمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في تحقيق القيمة الاقتصادية وخلق المنفعة الاجتماعية "دراسة تحليلية ميدانية"

د. فلاق محمد[1]
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر
Mohamed.fellag@gmail.com

د. خرشي إسحاق
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر
k.ishak@univhb-chlef.dz

د. حدو سميرة أحلام
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر
ahlamhaddou@gmail.com

The contribution of Algerian companies to achieve economic value and to create social interest: Analytic study

DR. FELLAGUE Mohamed & DR KHERCHI ishak & DR HADDOU samira ahlem
Universty of Hassiba Benbouali , CHLEF / Algeria

Received:03/05/2017 *Accepted: 09/06/2017* *Published: 31/12/2017*

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تبني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لمفهوم خلق القيمة المشتركة والى مدى اعتبار هذه الأخيرة ضرورة استراتيجية. حيث تكونت عينة الدراسة من (128) مفردة في (25) مؤسسة اقتصادية جزائرية، ومن خلال المنهج الوصفي التحليلي تستعرض هذه الدراسة مفهومي المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وخليق القيمة المشتركة والأبعاد الأساسية لهما، وتوضح الأهمية الاستراتيجية لخلق القيمة المشتركة، كما تعرض الدراسة أيضا واقع الممارسات الاجتماعية من طرف منظور مديري ومالكي المؤسسات الاقتصادية المبحوثة. وخلصت الدراسة إلى غياب الاستراتيجية أو العمليات المنهجية، في تحديد أبرز المسائل الاجتماعية الواجب التركيز عليها وإعطائها الأولوية من طرف المؤسسات الاقتصادية المبحوثة، لذا أوصينا بضرورة إدماج المؤسسات الاقتصادية المسؤولية الاجتماعية وخلق القيمة المشتركة في رسالتها ورؤيتها، واعتبارها من مسؤوليات الإدارة التنفيذية وتحت إشرافها، ضمن خطط وسياسات مجلس الإدارة.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، خلق القيمة المشتركة، الاستراتيجية، المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

الترميز الاقتصادي (jel) : *M14. L1. M21*

Abstract:

*This study aims to detect the fact of adopting the crating shared value in Algerian business companies, and identify the corporate social responsibility as strategy necessity in Algerian business companies. We follow analytical method evaluation, which depends on the analysis of the figures and data, The study sample consisted of (*128*) Single from the management board at (*25*) Algerian societies*

The study includes four sections dealing with, respectively, the concept of corporate social responsibility and its dimensions , then moves on to clarify the empirical study, we conclude that there is no social responsibility strategy in these societies, also we present recommendations for the companies management staff.

Key Words: *CSR, CSV, strategy, Algerian business companies.*
(JEL) Classification: *M14. L1. M21*

1. Author Correspondence, e-mail: *Mohamed.fellag@gmail.com*.

تمهيد:

إن الدور الاجتماعي لمنظمة الأعمال وطبيعة البيئة التنافسية التي تعمل فيها، من المواضيع التي استحوذت على الاهتمام الواسع من قبل المختصين ورجال الأعمال. حيث نجد وجهتي نظر مختلفتين للمسؤولية الاجتماعية، تتمثل الأولى بكون منظمات الأعمال وحدات اقتصادية تهدف إلى تعظيم الأرباح، وهذا سينعكس ايجابيا على مختلف مناحي الحياة في المجتمع. أما وجهة النظر الثانية فترى أن المنظمات هي وحدات اجتماعية يجب أن تلعب دورا اجتماعيا متزايدا في بيئتها. ومن خلال هذه الدراسة نبرز النمط الثالث الذي يمثل الدور المتوازن (اقتصادي-اجتماعي)، التي تحاول من خلاله إدارة المنظمة أن تعظم حصتها السوقية وتفي بالتزاماتها الاجتماعية المفروضة عليها قانونا وبمبادرات مخططة تتقرر في ضوء قدرة المنظمة ودون أن تخل في إمكانياتها على بناء مكانتها الإستراتيجية.

وبما أن المؤسسات الاقتصادية في الجزائر ليست بمنأى عن هذه التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي، وبناء على ما سبق ذكره فسنحاول في هذه الدراسة طرح الإشكالية الرئيسة التالية: **ما مدى مساهمة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الجزائرية في خلق القيمة الاقتصادية وتعزيز الأثر الاجتماعي ؟**

وتتفرع عليها الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمات الأعمال، وما هي أبعادها ؟
- ما المقصود بخلق القيمة المشتركة وما هي أوجه الشبه والاختلاف مع مفهوم المسؤولية الاجتماعية؟
- ما هي الدوافع الإستراتيجية التي تشجع المنظمات على الاضطلاع بمسؤوليتها الاجتماعية؟
- ما مدى إدراك المبحوثين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية؟
- ما موقف المبحوثين تجاه المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال باعتبارها خالقة للقيمة الاقتصادية والأثر الاجتماعي؟
- ما أهم الاقتراحات التي من شأنها الارتقاء بالبرامج المختلفة لتطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

أولا. الإطار النظري :

1. المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال : المصطلح الغامض

يعتبر (Milton Friedman) من أوائل من عرّفوا المسؤولية الاجتماعية في سبعينيات القرن الماضي، إذ يرى أن المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال سداد الأجور للعاملين مقابل العمل الذي يقومون به، وتقديم السلع والخدمات للمستهلكين مقابل ما يدفعونه من أموال، وسداد الضرائب للحكومات التي تقوم بتوفير الخدمات العامة للموظفين، واحترام سيادة القانون عن طريق احترام العقود المبرمة، كما أنه يُقر أن تبني منظمات الأعمال

للمسؤولية الاجتماعية من شأنه أن يقلل أرباحها ويزيد تكاليف العمل، كما من شأنه أيضا إعطاء قوة اجتماعية للأعمال بشكل أكثر من اللازم. كما عرّف[1](Drucker) المسؤولية الاجتماعية بأنها التزام منظمات الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، مما يأخذ على هذا التعريف هو غموض درجة الالتزام وأبعاده وضوابطه، وأسس تحديده والمحاسبة عليه والمنافع التي تترتب عليها، والمخاطر المحتملة عند عدم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية. إلاً أنه بالرغم من عمومية التعريف فله محاسن، من خلال فتح المجال أمام جهود كثيرة ومحاولات متتابعة لتحديد أبعاد هذا الالتزام.

لقد أوضح (carroll) في أبحاثه الرائدة أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يشتغل على أربعة جوانب رئيسة وهي المسؤولية الاقتصادية، المسؤولية القانونية، المسؤولية الأخلاقية والمسؤولية الخيرة[2]، لكن ما يؤخذ على هذا التعريف هو فصله بين الجوانب الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والخيرة، وكأن المجال الاقتصادي والقانوني غير الجانب الأخلاقي والخيري[3]. واستنادا على ما عرّجنا عليه من تعاريف للمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، وعلى ضوء ملاحظتنا نرى أن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال هي " المساهمة الرشيدة القائمة على المبادرة المخططة من منظمات الأعمال في متطلبات مسؤولية الشراكة الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية الاجتماعية المتكاملة، المبنية على قوة العقد الاقتصادي الاجتماعي، المحقق للترابط المتوازن بين توقعات المجتمع من جانب وخطط وبرامج منظمات الأعمال للبقاء والاستقرار والنمو من جانب آخر".[4]

2. أبعاد المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال: لقد حدّد (Carroll) أربعة أبعاد للمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وهي[5]:

2.1 **البعد الاقتصادي**: ويقتضي استخدام الموارد بشكل رشيد لُتنتج منظمات الأعمال سلعا وخدمات بجودة عالية، كما يقتضي هذا البعد المنافسة العادلة عن طريق احترام قواعد المنافسة وعدم إلحاق الأذى بالمنافسين، إضافة إلى منع الاحتكار والأضرار بالمستهلكين، كما يعتمد هذا البعد على الاستفادة من التقدم التكنولوجي واستخدامه في معالجة الأضرار التي تلحق بالبيئة.

2.2 **البعد القانوني**: يقتضي هذا البعد الالتزام الواعي والطوعي بالقوانين والتشريعات المُنظمَة لمختلف المجالات في المجتمع، كاحترام قوانين حماية المستهلك من المواد الضارة، وحماية الأطفال صحيا وثقافيا، وحماية البيئة عن طريق منع التلوث بشتى أنواعه، وصيانة الموارد الطبيعية وتنميتها، والتخلص من مخلفات المنتجات بعد استهلاكها، كما يقتضي البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية تحقيق العدالة والسلامة، سواء عن طريق التقليل من إصابات العمل أو تحسين ظروف العمل ومنع عمل المسنين وصغار السن، وإعطاء فرص العمل لذوي الاحتياجات الخاصة، إضافة إلى احترام حقوق الإنسان ومنع التمييز على أساس الجنس أو الدين[6] .

3.2 **البعد الأخلاقي**: يستند على هذا البعد على استوعاب الجوانب القيمية والأخلاقية والسلوكية والمعتقدات في المجتمع الذي تعمل فيه، وفي حقيقة الأمر فإن هذه الجوانب لم تُأطر بعد بقوانين ملزمة لكن احترامها يعتبر أمرا ضروريا لزيادة سمعة المنظمة في المجتمع وقبولها، فعلى المنظمة أن تلتزم بعمل ما هو صحيح وعادل ونزيه [7].

4.2 **البعد الخير**: يرتبط هذا البعد بمبدأ تطوير نوعية الحياة بشكل عام، وما يتفرع ذلك من عناصر ترتبط بالذوق العام ونوعية ما يتمتع به الفرد من غذاء وملابس ونقل. كما يمثل هذا البعد المزايا والمنافع التي يرغب المجتمع أن يحصل عليها من المنظمة بشكل مباشر، مثل الدعم المقدم لمشروعات المجتمع المحلي بكافة أشكالها.[8]

3. مفهوم خلق القيمة المشتركة: يعرف (porter & Kramer) القيمة المشتركة (Shared Value) على أنها[9] " السياسات والممارسات العملية التي تعزز تنافسية المؤسسة وتحسن في نفس الوقت في الشروط الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات التي تمارس فيها المؤسسة النشاط.

وتعرف أيضا على أنها " عملية خلق قيمة اقتصادية من خلال خلق قيمة اجتماعية و هذا يمثل إحدى القوى الدافعة للإنتاجية الإبداع والنمو والطريقة الوحيدة لاسترجاع المؤسسة لشرعيتها في المجتمع[10]. كما تمثل القيمة المشتركة عملية " إدماج القيمة الاقتصادية للمؤسسة مع المنفعة الاجتماعية جنبا لجنب عند اتخاذ المؤسسة لقرارات[11].

لا تعبر القيمة المشتركة عن القيام بالأعمال الخيرية لصالح المجتمع وإنما "تبحث عن تحقيق الأرباح من خلال حل مشاكل المجتمع وهذا ما يمثل أعلى مستويات الرأسمالية حيث تسمح القيمة المشتركة بتطور المجتمعات بشكل أفضل ونمو المؤسسات بشكل أسرع.[12] من خلال التعاريف السابقة نستخلص تعريف شامل للقيمة المشتركة و التي تعبر عن مفهوم لنموذج جديد للأعمال أين يمكن للمؤسسات تحقيق القيمة الاقتصادية جنبا إلى جنب مع تحقيق القيمة الاجتماعية للمجتمعات.

4 .الفرق بين القيمة المشتركة (CSV) و المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (CSR):

عند التركيز على البعد الاجتماعي يصبح من الصعب الفصل بين بعض المفاهيم المتشابهة مثل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات و القيمة المشتركة لكن نحاول توضيح أهم الفروق الرئيسة بين المفهومين على النحو التالي:

ترتكز المسؤولية الاجتماعية على مفاهيم المؤسسة المواطنة، الأعمال الخيرية، الاستدامة وغير ذلك ولها ثلاثة أبعاد بعد بيئي، بعد اجتماعي وبعد اقتصادي ولكنها تمارس كنشاط تسويقي ثانوي كنتيجة للضغوطات الخارجية على المؤسسة، في حين ترتكز القيمة المشتركة على الثنائية (القيمة الاقتصادية - القيمة الاجتماعية) وهي أساس التنافس للمؤسسة.

تمثل القيمة المشتركة الأساس في استثمارات المؤسسة وفي تحقيق الأرباح وهي مرتبطة بالمؤسسة ككل في حين أن المسؤولية الاجتماعية لها أثر محدود في أرباح المؤسسة كما تمتلك برامج المسؤولية الاجتماعية جزء محدد في الميزانية.[13]

تسعى المسؤولية الاجتماعية إلى تقديم بعض التبرعات والأعمال الخيرية لمعالجة بعض المشاكل الاجتماعية أما عملية خلق القيمة المشتركة فهي تعمل على إعادة تعريف دور الشركات باعتبارها قوة كبرى لحل ضغط المشاكل الاجتماعية الموجودة في المجتمع.

تعتمد المسؤولية الاجتماعية على المقاربة الدفاعية (Defensive Approches) لتحسين سمعتها وتغطية بعض الممارسات غير الأخلاقية في حين أن نقطة البداية لخلق القيمة المشتركة هي استغلال الموارد، المهارات والقدرات الإدارية لتحسين البعد الاجتماعي .[14]

تتمحور فكرة خلق القيمة المشتركة حول فكرة مفادها بأن الشركات والأعمال التجارية يمكن أن يكون لها أكبر أثر ايجابي على حل المشاكل الاجتماعية الموجودة في المجتمع إذا ما تم علاجها بنموذج جديد للأعمال وهذا ما يختلف تماما عن فكرة المسؤولية الاجتماعية.

يرتكز مفهوم القيمة المشتركة حول عملية إيجاد الفرصة وليس المقايضة فهي تتعلق بكيفية خلق أثر اجتماعي ايجابي لتحقيق مستويات أداء عالية ولا تبحث عن حجم الأداء الاقتصادي الذي يجب أن يضحي به المستثمرون لخلق انطباع اجتماعي ايجابي.

لا يعبر مفهوم القيمة المشتركة عن الأعمال الاقتصادية أو الاجتماعية التي لا تهدف إلى تحقيق الربح بشكل مباشر أو غير مباشر و إنما تعبر عن الأعمال التي يعتبر فيها تحقيق الأرباح كمحفز أساسي للنمو وهذا على عكس المسؤولية الاجتماعية التي لا تهدف دائما إلى تحقيق الربح،

يكمن الفرق الأساسي في كون أن المسؤولية الاجتماعية ترتكز على القيام بأعمال لا ترتبط بنشاط المؤسسة في حين أن القيمة المشتركة تدمج البعد الاجتماعي و البيئي في نشاطات الحرفة للمؤسسة لتحقيق قيمة اقتصادية.

5 .خلق القيمة المشتركة لمنظمات الأعمال: الضرورة الاستراتيجية:

خلصت مجموعة من الدراسات العالمية إلى أن منظمات الأعمال وجب أن تقوم بمسؤوليتها كضرورة استراتيجية، حيث تستفيد من مجموعة من المزايا المتصلة بالنتائج النهائية للأعمال منها ما يلي[15]:

- **ازدياد في المبيعات وحصتها من السوق:** حيث أكدت دراسة (Bloom et al, 2003) بأن ما نسبته 78% من الأشخاص البالغين يشترون منتجات من أجل دعم قضية يهتمون بها، وأن 48% مستعدون لتغيير العلامات التجارية والتحول إلى علامة تجارية مرتبطة بقضية نبيلة في حالة تماثل السعر والجودة، كما تضيف الدراسة أن

75% من المستهلكين قراراتهم الشرائية تتأثر بسمعة المنظمة المهتمة بالبيئة، وقال 80% أنهم على استعداد لدفع نقود أكثر مقابل المنتجات الصديقة للبيئة.

- **تقوية مكانة العلامة التجارية:** في كتابهما "روح العلامة التجارية " يقدم كل من (Hamish Pringle & Marjorie Thompson) حججاً قوية تؤكد أن ربط منظمة الأعمال أو علامة تجارية ما بعمل خيري أو قضية اجتماعية مناسبة يمكن أن يقدم مساهمة عظيمة "لروح العلامة التجارية". وخلُصا إلى أن المستهلكين يتجاوزون المسائل العملية المتعلقة بالأداء الوظيفي للمنتج أو مزايا المنتج العقلانية والجوانب العاطفية، والسيكولوجية لشخصية العلامة التجارية وصورتها الذهنية ليتجهون صوب قمة هرم ماسلو للاحتياجات و يسعون وراء تحقيق الذات.[16]

- **ازدياد الجاذبية بالنسبة للمستثمرين و تحسين الأداء المالي:** يذهب البعض إلى أن الالتزام بأنشطة المسؤولية الاجتماعية من طرف منظمات الأعمال يزيد من قيمة أسهمها، بحيث أظهرت دراسات (Sandra waddock, 2000) وجود ارتباط ايجابي بين سعر أسهم المنظمة وبين المسؤولية الاجتماعية، وقد أوضحت الدراسة أن منظمات الأعمال التي كان لها اهتمام بالمسؤولية الاجتماعية حققت فارقا في أسعار أسهمها بنسبة (5%) عن المنظمات التي لم يكن لديها اهتمام بهذا الجانب[17].

- **انخفاض تكاليف التشغيل:** هناك مبادرات كثيرة تهدف لتحسين الأداء البيئي وتؤدي إلى خفض التكاليف، مثل تقليل انبعاثات الغازات التي تسبب تغيير المناخ العالمي أو تقليل استخدام المواد الكيمائية الزراعية، كما يُمكن تعليل تكاليف التخلص من النفايات من خلال صادرات إعادة تدويرها. والجهود المبذولة في إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات في مجال الموارد البشرية مثل جداول العمل المرنة والتناوب على الوظائف وغير ذلك من البرامج المتصلة بمكان العمل تؤدي إلى خفض نسبة غياب العاملين.

- **بيئة أفضل ونوعية حياة أرقى للمجتمع:** إن التطور الصناعي والتوسع في مجالات الخدمة المختلفة وزيادة الميل إلى الاستهلاك، صاحبه العديد من التأثيرات السلبية الجانبية والتي لا يمكن أن تتحمل مسؤولية مكافحتها الدولة لوحدها، نظرا لمحدودية مواردها وإمكانياتها، وبالتالي يصبح من الضروري أن تساهم منظمات الأعمال بتخصيص جانب من عوائدها لمواجهة وتقليل الآثار السلبية على الحياة والمجتمع. وهنا لا يمكن أن يترك المجال دون وجود إطار منظم للعلاقات يستوعب مبادرات منظمات الأعمال، ومن خلال هذه المبادرات تمد جسور الثقة والتعاون مع الدولة والمجتمع.[18]

- **تجنب الإجراءات الحكومية:** إن منظمات الأعمال تمارس أنشطة المسؤولية الاجتماعية لكي تتجنب الإجراءات الحكومية، والتي هي مكلفة لمنظمات الأعمال من جهة وتحد من مرونة المنظمات في اتخاذ القرارات من جهة

أخرى. بمعنى آخر فإن القانون والتشريعات لا يمكنها أن تستوعب كل التفاصيل المرتبطة بالمجتمع ولكن بوجود المسؤولية في الأعمال فإنها ستمثل قانونا اجتماعيا.[19]

- **زيادة الإنتاجية والجودة:** إن الجهود التي تبذلها المنظمات في سبيل الاضطلاع بالمسؤولية الاجتماعية من خلال القوة العاملة والعمليات التي تقوم بها، تؤدي في الغالب إلى زيادة الإنتاجية وتخفيض معدل وقوع الأخطاء، و تعزز الفعالية والكفاءة عن طريق تحسين ظروف العمل وزيادة مشاركة الموظفين في صنع القرار[20].
- **الوقاية خير من العلاج:** إن لم تقم منظمات الأعمال بمهامها في تطبيق المسؤولية الاجتماعية ومساعدة المجتمع في معالجة وحل المشكلات التي يعاني منها. فإنها يمكن أن تفقد الكثير من قوتها التأثيرية في المجتمع [21].

ثانيا: الطريقة والأدوات والمعطيات المجمعة

عملت الدراسة على اختيار المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في القطاعين العام والخاص، حيث تَكَوَن مجتمع الدراسة من الهيئة الإدارية لهذه المؤسسات. ولبلوغ غايات الدراسة فقد تمت بعض المقابلات مع الأفراد المبحوثين الذي بلغ عددهم 128 فرد من 25 مؤسسة اقتصادية جزائرية مع مراعاة أن تكون خلال أيام الأسبوع المختلفة. أما عينة الدراسة من الأفراد العاملين في المؤسسات الاقتصادية المبحوثة فقد تم تحديدها على أساس الملائمة لموضوع الدراسة وتحددت بالمنصب الوظيفي (المدير العام، مدير دائرة، رئيس قسم).

ثالثا. تحليل وتفسير النتائج:

1. النتائج المتعلقة بإجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى إدراكهم لمفهوم المسؤولية الاجتماعية:

يشير الجدول رقم (01) إلى مدى إدراك أفراد عينة الدراسة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث قام الطالب بعرض ستة تعاريف مختلفة للمسؤولية الاجتماعية، وبعد حساب عدد التكرارات ونسبة كل تعريف تبين أن هناك اختلاف في وجهات نظر عينة الدراسة.

يمكن أن نعتبر هذا الاختلاف في إدراك مفهوم المسؤولية الاجتماعية ذو دلالة جديدة، حيث كان من المعروف سابقا أن المسؤولية الاجتماعية تعني الأعمال الخيرية، والتي تقتصر على مساعدة الفقراء والمساكين فقط. بينما تطور هذا المفهوم الآن وأصبح يشمل عدة مجالات مختلفة اقتصادية وأخلاقية وبيئية.

تتدرج أراء أفراد عينة الدراسة حيال مفهوم المسؤولية الاجتماعية ضمن منظورين رئيسين: نظرة ترتكز على الأخلاق، ونظرة على الأداء. وقبل أن نستفيض في تفصيل المنظورين لابد من توضيح نقطة مهمة وهي أن المنظورين ليسا منفصلين تماما عن بعضهما البعض. ففي مناقشتنا مع بعض المدراء، تداخلت وجهات النظر فيما بينهم، مما يدل على تعدد الدوافع المنطقية بشأن المسؤولية الاجتماعية حتى داخل المؤسسة نفسها.

وتميل إحدى وجهات النظر السائدة الى ربط المسؤولية الاجتماعية بحسب الواجب النابع من المعتقد والقيم الإسلامية والحس الأخلاقي بالمسؤولية، وهذه النظرة جرى التعبير عنها بالعبارات التالية " التزام المؤسسة التام

بحقوق العمال وقوانين البيئة " و" تشجع وتعزز النزاهة والشفافية بالمؤسسة، من خلال مجموعة من القوانين الداخلية التي تحكم وتنظم عملياتها الداخلية والخارجية" مما يشير الى الجهود التي تبذلها بعض المؤسسات الاقتصادية قيد الدراسة في سبيل إصغاء الطابع المؤسسي الأخلاقي والأدبي على المسؤولية الاجتماعية، فيما تشير هذه الأخيرة الى الحس الخاص لدى المدراء والملاك بواجبهم ردا الجميل للمجتمع التي تعمل فيه مؤسساتهم.

أما المنظور الثاني فيربط المسؤولية الاجتماعية بطابع التبرعات والأعمال الخيرية، فقد أعرب ثلث أفراد عينة الدراسة لوجود رابط بين المسؤولية الاجتماعية والهبات ودعم الأعمال الخيرية، وراحوا يعتبرون المسؤولية الاجتماعية أنها " مجموعة من الأنشطة الخيرية التي تقدمها المؤسسة في المجتمع المحلي"، كما اعتبروها " مجموعة من الممارسات والمبادرات الخيرية الموسمية بدافع من العلاقات العامة أو لاعتبارات تسويقية".

أما الثلث الباقي من أفراد عينة الدراسة فوضعوا مفهوم المسؤولية الاجتماعية في إطار من الترابط بين المؤسسات الاقتصادية والمجتمع، فقد عرفوا المسؤولية الاجتماعية بأنها " مفهوم يهدف إلى تحقيق النجاح التجاري بطريقة لا تعرض رفاهية وأمان العمال أو المجتمع للخطر" وأنها " مجموعة شاملة من الممارسات والبرامج التي تتكامل استراتيجيا في جميع أنشطة وقرارات المؤسسة للحد من التأثير السلبي على بيئة المؤسسة الاجتماعية والطبيعية". هذه النظرة تمثل إطارا مهما بالنسبة الى البعض لمساهمة مؤسساتهم في المسؤولية الاجتماعية بكافة مجالاتها، ولكن تبقى آلية الربط بين المؤسسات الاقتصادية والمجتمع غائبة.

2. تحليل وعرض نتائج واقع تبني المؤسسات الاقتصادية المبحوثة للمسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر مدرائها:

سنحاول تحليل وعرض نتائج كل بعد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية على حدى.

1.2 تحليل وعرض نتائج تبني المؤسسات الاقتصادية المبحوثة للمسؤولية تجاه المالكين: يشير الجدول رقم (02) إلى إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بتبني المسؤولية الاجتماعية تجاه المالكين، وبناءا على إجابات أفراد عينة الدراسة حول تبني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للمسؤولية الاجتماعية تجاه المالكين، تبين أن هناك تبني وبدرجة مرتفعة نسبيا.

2.2 تحليل وعرض نتائج تبني المؤسسات الاقتصادية المبحوثة للمسؤولية تجاه العاملين: يشير الجدول رقم (03) إلى إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بتبني المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين، ووفقا لأراء عينة الدراسة حول واقع تبني المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين، اتضح أن هناك مستوى متوسط لدرجة التبني.

3.2 تحليل وعرض نتائج تبني المؤسسات الاقتصادية المبحوثة للمسؤولية تجاه العملاء: يشير الجدول رقم (04) إلى إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بتبني المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء، ووفقا لآراء عينة الدراسة حول واقع تبني المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء، اتضح أن هناك مستوى متوسط لدرجة التبني.

4.2 **تحليل وعرض نتائج تبني المؤسسات الاقتصادية المبحوثة للمسؤولية تجاه البيئة**: يوضح الجدول رقم (05) واقع تبني المؤسسات الاقتصادية المبحوثة للمسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة، وبشكل عام يتبين أن واقع تبني المؤسسات الاقتصادية المبحوثة للمسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة كان متوسطا.

5.2 **تحليل وعرض نتائج تبني المؤسسات الاقتصادية المبحوثة للمسؤولية تجاه المجتمع المحلي**: يوضح الجدول رقم (06) واقع تبني المؤسسات الاقتصادية المبحوثة للمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي، بناءا على هذه الإجابات اتضح أن مستوى تبني المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي في المؤسسات الاقتصادية المبحوثة متوسط عموما.

بالإشارة إلى النتائج المتوصل إليها المبينة في الجداول السابقة، ووِفقا لبعض المقابلات المعمّقة غير الموجّهة مع بعض المدراء وأصحاب المؤسسات الاقتصادية واستقراءا لبعض الممارسات الإدارية والمبادرات، أمكن لنا الخروج بالاستنتاجات التالية :

يؤكّد المدراء وأصحاب المؤسسات الاقتصادية المبحوثة على أهمّية الجانب الاجتماعي في أنشطة مؤسساتهم مثمّنين الإطار التشريعي والمؤسّسي المشجّع على الاضطلاع بمسؤوليات اجتماعية (امتيازات ضريبيّة عن كلّ التبرّعات ذات المنحى الاجتماعي التي تقدّمها المؤسسة، منح تسند من طرف الدولة للمؤسسة المساهمة في جهود التشغيل والإدماج المهني لذوي الحاجيات الخاصة، وحماية البيئـة) ، كذلك أبدَوْا إدراكهم بأنّ الضغوطات الاجتماعية و البيئية تزداد حدّة يومًا بعد يوم وأنّه يحسُن بالمؤسسات تبنّي مواقفَ تقوم على فكرة أنّ أهداف المؤسسة لا تتوقّف عند إرضاء ملاكها وموظفيها وعملائها فحسب، بل يجب أن تتصرّف كمواطن مسؤول ومتضامن، بمعنى أن تكون معنيّةً بقضايا البطالة والمشاكل البيئية للجهة التي توجَد بها. كذلك هم يساندون وجود أقسام (مصالح اجتماعية داخل مؤسّساتهم تُعنَى بتطوير الموارد البشرية للمؤسسة وتسهر على الاعتناء بالظروف المهنية والاجتماعية لمختلف مستويات الموظفين من خلال تنمية الحوار الاجتماعي كما تعمل على مدّ قنوات التواصل مع المحيط الخارجي. كما وجدنا من بينهم من يساند فكرة إعداد تقارير اجتماعية سنويّة إلزامية وهي تقارير تطالب بها المنظمات الدولية الراعية لـ"الاتفاق العالمي ."

لكن ما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق هو وجود تبايَنَ في ترتيب الأولويّات لدى هؤلاء فيما يتّصل بمسائل حقوق العاملين واحترام المستهلكين و تحسين ظروف العمل وحماية البيئة و تطوير الحوار الاجتماعي وهو ما يؤكده الجدول (06). و عمومًا يمكن القول إنّ الشأن الداخلي للمؤسسة سواء كان اقتصاديّا أو اجتماعيّا هو الهاجس الأكبر لدى المسؤولين في حين تأتي القضايا ذات الصبغة العامّة و الخارجية من مثل مقاومة الفقر، والمساهمة في التنمية المحلّية والجهويّة والوطنيّة في مراتب لاحقة.

كما حاولنا تبيّن إلى أي مدًى تجد مبادئ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تطبيقا لها في ا لسلوك الإداري للمسؤولين (المدراء)، فوجدنا أنّ الدوافع والمبادرات تختلف من مؤسّسة إلى أخرى، فبعض المؤسّسات أظهرت فعلا مواطَنتها من خلال عدّة أنشطة معبّرة عن مسؤوليتها الاجتماعية، و إن كان المجال لا يتّسع لذكر الشهادات الدالّة على الالتزام الاجتماعي لبعض المؤسسات، فيكفي القول إنّها شمِلت مجالات مختلفة :مساعدة الأطفال الأيتام ودور العجزة، المساهمة في بناء منشآت رياضية لاسيما في المناطق النائية وولايات الجنوب، التبرّع للجمعيات للخيرية غير الهادفة للربح، تخصيص نفقات للحدّ من التلوّث والتصرّف في النفايات، المساهمة تأثيث مدارس محو الأمية إلى جانب تقديم جوائز وهدايا لأوائل الطلبة في نهاية السنة الدراسية....إلخ.

3.**تحليل وعرض نتائج مستوى المزايا الاقتصادية للمؤسسات الاقتصادية المبحوثة من وجهة نظر مديريها**: سنحاول تحليل وعرض نتائج كل ميزة من المزايا التنافسية على حدى.

1.3 **تحليل وعرض نتائج مستوى ميزة التكلفة الأقل (ميزة اقتصادية) للمؤسسات الاقتصادية المبحوثة**: وللإجابة كان لزاما على الطالب الاستعانة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية إلى جانب تبيان أهمية كل فقرة كما هو موضح في الجدول رقم (07)

يشير الجدول (07) إلى مستوى أهمية ميزة "التكلفة الأقل" في المؤسسات الاقتصادية المبحوثة، حيث تعتبر ميزة "التكلفة الأقل" بمثابة الرهان والتحدي الذي تسعى معظم المؤسسات الاقتصادية تحقيقه، باعتبار أن المنتجات والخدمات التي تقدمها أقل تنافسية من حيث الجودة والإبداع والتميز. إن تحقيق هذه الميزة يتأتى من عمليات التكامل العمودي سواء الأمامي المتعلق بتسويق المنتجات أو الخلفي المتعلق بعمليات التموين، والتي تسمح للمؤسسات من تحقيق وفرات متأتية من هذه الأنشطة. حيث أن بعض المؤسسات الصناعية المبحوثة تم إنشاؤها بالقرب من المواد الأولية على غرار مصانع الاسمنت بولاية الشلف ، أما فيما يخص عمليات التسويق فمعظم المؤسسات تقوم بتسويق منتجاتها بشكل مباشر. بالإضافة الى ذلك فان المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عموما تمتلك ميزة تتمثل في انخفاض تكلفة الطاقة وكذلك اليد العاملة .

2.3 **تحليل وعرض نتائج مستوى ميزة الجودة (ميزة اقتصادية) بالمؤسسات الاقتصادية المبحوثة**: يوضح الجدول رقم (08) مستوى أهمية ميزة "الجودة" في المؤسسات الاقتصادية المبحوثة، بناء على هذه الإجابات تبين أن مستوى أهمية ميزة "الجودة" في المؤسسات المبحوثة كان متوسطا على العموم.

إن ما تم استخلاصه من خلال مقابلتنا لبعض مدراء المؤسسات الاقتصادية هو إجماعهم أن الجودة تعتبر معيارا أساسيا للحكم على نتائج العمل الذي يقاس به مدى رضا العملاء، عما يقدم لهم من خدمات ومنتجات، كما أنها جهد متواصل من أجل التجديد المستمر والتطوير من خلال نشر ثقافة الجودة بالمؤسسة الاقتصادية، وتنمية

الوعي بها وقد عملت العديد من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على تحقيق الجودة، بغرض بناء سمعة طيبة تجعلها تحضى بالتقدير والاحترام المحلي .

إن الجودة تعد اليوم مطلبا رئيسيا وأحد الخيارات الاستراتيجية لمواجهة التحديات وتحقيق التميز والتفوق، هذا ما أدى بالمؤسسات الاقتصادية المبحوثة إلى تطبيق مواصفات إيزو 9000 والحصول على شهادة المطابقة لها، وذلك كونها تساهم في تحقيق الجودة وتعتبر قاسما مشتركا للجودة المقبولة عالميا ومطلبا تجاريا وشرطا أساسيا للمنافسة، كما أن تطبيق الإيزو 9000 يعد بمثابة قاعدة قوية للبدء بتطبيق إدارة الجودة الشاملة، ولعل ما تم التطرق إليه في هذا الموضوع حول تزايد شهادات إيزو 9000 لخير دليل على الاهتمام الكبير الذي توليه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لهذا الأسلوب الإداري الحديث.

وبالرغم من النتائج الايجابية التي وصلنا إليها والمبينة في الجدول(08) فإن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مطالبة بمواصلة الإصلاحات ليس لاستدراك تأخرها فحسب، بل لمواجهة تحديين كبيرين يتمثل أولهما في تكيفها مع المنافسة الاقتصادية التي يفرضها اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي والانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة والثاني يتمثل في تكوين ثروة كافية لتحضير مرحلة ما بعد البترول.

3.3 **تحليل وعرض نتائج مستوى ميزة الإبداع بالمؤسسات الاقتصادية المبحوثة**: يشير الجدول (09) إلى مستوى أهمية ميزة "الإبداع" في المؤسسات الاقتصادية المبحوثة.

على الرغم من الأهمية البالغة التي يتمتع بها الإبداع كعامل لتنمية وتطوير المؤسسة إلا أن ذلك يبقى بعيدا كل البعد عن واقع المؤسسة الاقتصادية الجزائرية المبحوثة، وهو ما يثير التساؤل حول عدم تغييرها لسلوكها. وهذا في إطار العولمة التي تتميز بتسارع التطورات والتغيرات في أسواق السلع والخدمات، ويبدو أيضا من خلال معايشتنا للمؤسسات المبحوثة غياب ما يسمى بثقافة الإبداع، رغم أن الإبداع يمثل ضرورة حتمية لنجاح أي مؤسسة.

تتركز معظم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في قطاعات نشاط منخفضة القيمة المضافة، فهي تركز على إنتاج السلع الاستهلاكية لتلبية الطلب المحلي وبالتالي فإن لغة الإبداع والتنافسية غائبة نوعا ما. وهو ما يعود غالبا إلى مستوى التكوين الضعيف لمدراء المؤسسات الاقتصادية الذين يكبتون الإبداع، كما قد نجد على رأس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مديرا ليس لديه شهادة أو مؤهلات أو على الأقل مستوى معين من الدراسة يسمح له بلعب دوره، وهو دور بالغ الأهمية. نتيجة لذلك نجد بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يديرها أناس ليس لديهم المؤهلات المطلوبة لتغيير العمليات الإنتاجية، وتعبئة الموارد الداخلية والخارجية، ووضع استراتيجيات طويلة المدى، وخاصة استراتيجيات ترقية الابتكار والإبداع وتطوير مؤسساتهم وقدراتها التنافسية والانفتاح على الأسواق الدولية.

ما لاحظناه من خلال دراستنا الميدانية أن ما يقارب عشرة المؤسسات الاقتصادية لا تمتلك الكفاءات التقنية اللازمة لدفع إدارة الإبداع بكل أنواعه. ونظرا لافتقادها غالبا للموظفين التقنيين (باحثين، مهندسين وتقنيين..الخ)، فإن هذه المؤسسات لا تقوم بنشاطات البحث والتطوير. كما أن نقص الكفاءات التقنية، والتصميمية، والتجارية...تؤثر سلبا على قدرة هذه المؤسسات لإطلاق مشاريع إبداعية.

4. تحليل وعرض اختبار فرضيات الدراسة:

اختبرنا فرضيات الدراسة من خلال اختبار مدى قبول أو رفض فرضيات التأثير والارتباط من خلال استخدام اختبار الانحدار البسيط واختبار (F)، واختبار (T) للمتغيرين المستقلين وذلك كما يلي:

1.4 **الفرضية الرئيسة الأولى**: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في ممارسة المسؤولية الاجتماعية تعزى لخصائص مديري المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الحاصلة على الإيزو 9000 من حيث (العمر، المستوى العلمي، سنوات الخبرة، المستوى الوظيفي) .

لاختبار هذه الفرضية تم تقسيمها إلى أربع فرضيات فرعية كالتالي:

- **الفرضية الفرعية الأولى**: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في ممارسة المسؤولية الاجتماعية تعزى لعمر مديري المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الحاصلة على الايزو 9000.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (F) (One Way Anova) كما هو موضح في الجدول رقم (10)

تشير المعطيات الإحصائية في الجدول (11) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات ممارسة المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى عمر مديري المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الحاصلة على الايزو 9000، وذلك بسبب ارتفاع قيمة (F) المحسوبة عن قيمتها الجدولية البالغة (2.646) عند مستوى الدلالة (0.05)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة لمتغير العمر (67.573) عند مستوى الدلالة (0. 113)، هذه النتائج تقتضي قبول الفرضية العدمية الأولى.

- **الفرضية الفرعية الثانية:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في ممارسة المسؤولية الاجتماعية تعزى للمستوى العلمي لمديري المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الحاصلة على الايزو 9000. لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (F) (One Way Anova) كما هو موضح في الجدول رقم (11).

تشير المعطيات الإحصائية في الجدول (11) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات ممارسة المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى المستوى العلمي مديري المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الحاصلة على الايزو 9000، وذلك بسبب ارتفاع قيمة (F) المحسوبة عن قيمتها الجدولية البالغة (3.037) عند مستوى الدلالة (0.05)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة لمتغير العمر (100.22) عند مستوى الدلالة (0.221)، هذه النتائج تقتضي قبول الفرضية العدمية الثانية.

◆ **الفرضية الفرعية الثالثة**: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في ممارسة المسؤولية الاجتماعية تعزى لسنوات خبرة مديري المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الحاصلة على الايزو 9000.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (F) (One Way Anova) كما هو موضح في الجدول رقم (12). تشير المعطيات الإحصائية في الجدول (13) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات ممارسة المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى سنوات الخبرة لمديري المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الحاصلة على الايزو 9000، وذلك بسبب ارتفاع قيمة (F) المحسوبة عن قيمتها الجدولية البالغة (2.646) عند مستوى الدلالة (0.05)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة لمتغير العمر (69.99) عند مستوى الدلالة (0.061)، هذه النتائج تقتضي قبول الفرضية العدمية الثالثة.

◆ **الفرضية الفرعية الرابعة**: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في ممارسة المسؤولية الاجتماعية تعزى للمسمى الوظيفي لمديري المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الحاصلة على الايزو 9000.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (F) (One Way Anova) كما هو موضح في الجدول رقم (13). تشير المعطيات الإحصائية في الجدول (14) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات ممارسة المسؤولية الاجتماعية تعزى للمسمى الوظيفي لمديري المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الحاصلة على الايزو 9000، وذلك بسبب ارتفاع قيمة (F) المحسوبة عن قيمتها الجدولية البالغة (3.037) عند مستوى الدلالة (0.05)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة لمتغير العمر (95.546) عند مستوى الدلالة (0.143)، هذه النتائج تقتضي قبول الفرضية العدمية الرابعة.

لقد كشفت نتائج الجداول (10،11،12،13) عدم وجود فروق لدى المدراء في ممارسة المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية الحاصلة على الايزو 9000 من حيث (العمر، المستوى العلمي، سنوات الخبرة، المستوى الوظيفي) . وقد يرجع هذا بشكل عام للاعتقادات الشخصية وقيم المدراء. فالقيم الشخصية هي المبادئ والمعتقدات الأساسية والمثل والمقاييس التي تعمل مرشدا عاما للسلوك أو نقاط تفضيل في صنع القرار أو لتقويم المعتقدات والأفعال، ففي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتاح للمدير أن يتخذ القرارات المختلفة بناء على قيمه الشخصية، حيث يمتلك استقلالية كبيرة و حرية في هذا الأمر، وكل ما يتخذه من القرارات يرتكز على قيمه الشخصية، هذه القيم لا تؤثر فقط على القرارات النهائية ولكنها تؤثر أيضا على طريقة التعامل مع البيئة والمجتمع، فالمدير الذي يملك قيم اجتماعية طاغية سيتبع إستراتيجية مختلفة عن ذلك الذي يملك قيم و قناعات اقتصادية بحتة. كما أن تأثير قيم المدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عال مقارنة بالمؤسسات الاقتصادية الكبيرة وذلك بالنظر إلى موقعه المسيطر والرئيسي في سياسة المؤسسة، وبالتالي فإن تبني

ممارسات المسؤولية الاجتماعية هو قرار يعود في الأصل إلى رغبة شخصية لدى المدير بشكل رئيسي وليس لعمره أو لمستواه العلمي أو لموقعه الوظيفي.

2.4 **الفرضية الرئيسة الثانية**: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتبني المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الحاصلة على الايزو 9000 في تحقيقها لميزة تنافسية مستدامة.

بما أنه هنالك متغيرات مستقلة ومتغيرات تابعة تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد وبطريقة (Stepwise)، وكذلك تحليل التباين في الانحدار لقياس مدى تأثير المتغيرات المستعملة والمتغيرات التابعة كونها الطريقة الأفضل، ولاختبار هذه الفرضية تم تقسيمها الى ثلاث فرضيات فرعية كما يلي:

- **الفرضية الفرعية الأولى**: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتبني المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الحاصلة على الايزو 9000 في تحقيقها لميزة التكلفة الأقل.

يبين الجدول رقم (14) نتائج الانحدار المتعدد لأثر تبني المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الحاصلة على الايزو 9000 في تحقيقها لميزة التكلفة الأقل.

يبين الجدول (14) أيضا أن قيمة معامل التحديد (R2= 0.466) ، وهذا يعني أن المتغير المستقل المسؤولية الاجتماعية يفسر ما نسبته (46.6%) من التباين الحاصل في المتغير التابع المتمثل في ميزة التكلفة الأقل، ونظرا لأن قيمة (F= 42.340) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية (F=2.256). فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتبني المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الحاصلة على الايزو 9000 في تحقيقها لميزة التكلفة الأقل.

- **الفرضية الفرعية الثانية**: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتبني المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الحاصلة على الإيزو 9000 في تحقيقها لميزة الجودة.

يبين الجدول رقم (15) نتائج الانحدار المتعدد لأثر تبني المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الحاصلة على الإيزو 9000 في تحقيقها لميزة الجودة.

يبين الجدول (15) أيضا أن قيمة معامل التحديد (R2= 0.457) ، وهذا يعني أن المتغير المستقل المسؤولية الاجتماعية يفسر ما نسبته (45.7%) من التباين الحاصل في المتغير التابع المتمثل في ميزة الجودة، ونظرا لأن قيمة (F= 39.64) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية (F=2.256). فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية

البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتبني المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الحاصلة على الايزو 9000 في تحقيقها لميزة الجودة.

- **الفرضية الفرعية الثالثة**: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتبني المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الحاصلة على الايزو 9000 في تحقيقها لميزة الإبداع.

يبين الجدول رقم (16) نتائج الانحدار المتعدد لأثر تبني المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الحاصلة على الايزو 9000 في تحقيقها لميزة الإبداع.

كما يبين الجدول (16) أيضا أن قيمة معامل التحديد (R2= 0.380) ، وهذا يعني أن المتغير المستقل المسؤولية الاجتماعية يفسر ما نسبته (38.0%) من التباين الحاصل في المتغير التابع المتمثل في ميزة الابداع، ونظرا لأن قيمة (F= 29.57) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية (F=2.256). فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتبني المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الحاصلة على الايزو 9000 في تحقيقها لميزة الإبداع.

إن المدقق في نتائج الجداول (16، 15، 14) يلاحظ العلاقة والتأثير الواضحين لتطبيق المسؤولية الاجتماعية في تحقيق إدامة الميزة التنافسية في المؤسسات الاقتصادية المبحوثة لا سيما ميزتي الجودة والتكلفة الأقل، وهذا انطلاقا من كون الإنفاق على أنشطة المسؤولية الاجتماعية يؤدي الى الاستجابة لحاجات وتوقعات أصحاب المصالح الخارجين من عملاء ومجتمع محلي، والحصول على أكبر قدر من رضاهم، كما يؤدي الى تحقيق ولاء والتزام أكبر من جانب أصحاب المصالح الداخليين من عمال وغيرهم.

الخلاصة:

بناء على ما جاء من نتائج في الدراسة، فقد اقترحنا التوصيات التالية:

- يتعين على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إدماج المسؤولية الاجتماعية في رسالتها ورؤيتها، واعتبارها من مسؤوليات الإدارة التنفيذية وتحت إشرافها، ضمن خطط وسياسات مجلس الإدارة.
- صياغة النشاطات والممارسات الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ضمن مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتحويل تلك النشاطات والممارسات إلى منهاج عمل يمارس ضمن إطار خطط وبرامج تفصيلية .
- دمج نشاطات المسؤولية الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ضمن إطار الإستراتيجية التي تتبعها وإحداث تغيير في الرؤية والتوجهات من خلال الإشارة إلى مضامين المسؤولية الاجتماعية بعدُها خيارا استراتيجيا، وليس إجراءا تكتيكيا تسويقيا تلجأ إليه في أوقات معينة.
- ضرورة هيكلة إدارات متخصصة للمسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تتولى تخطيط وتنفيذ البرامج والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، على أن تتبع الإدارة العليا مباشرة، وتبادل الخبرة والتجارب

العملية فيما بينها والتعرف على نقاط القوة والضعف لتطبيق أفضل الأساليب جدوى في مجالات المسؤولية الاجتماعية.

◆ نظرا لعدم التزام معظم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ببرامج سنوية معدة مسبقا لتطبيق أنشطتها الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية، فوجب على الدولة وضع قوانين ملزمة لتلك المؤسسات لتجهيز البرامج مسبقا، مع ضرورة شمولها على أكبر نطاق جغرافي ممكن في المجتمع، حتى لا يظل دور تلك المؤسسات قاصرا على الرقعة الجغرافية التي تعمل ضمنها وحتى تعم الفائدة المجتمع بشكل عام.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

جدول رقم (01): مفهوم المسؤولية الاجتماعية كما تدركه عينة الدراسة

العبارة	التكرار	النسبة (%)
مجموعة من الأنشطة الخيرية التي تقدمها المؤسسة في المجتمع المحلي.	39	17.89
التزام المؤسسة التام بحقوق العمال وقوانين البيئة.	37	16.97
تشجع وتعزز النزاهة والشفافية بالمؤسسة، من خلال مجموعة من القوانين الداخلية التي تحكم وتنظم عملياتها الداخلية والخارجية.	38	17.43
مجموعة من الممارسات والمبادرات الخيرية الموسمية بدافع من العلاقات العامة أو لاعتبارات تسويقية.	33	15.13
مجموعة شاملة من الممارسات والبرامج التي تتكامل استراتيجيا في جميع أنشطة وقرارات المؤسسة للحد من التأثير السلبي على بيئة المؤسسة الاجتماعية والطبيعية.	35	16.06
تهدف إلى تحقيق النجاح التجاري بطريقة لا تعرض رفاهية وأمان العمال أو المجتمع للخطر.	36	16.52
المجموع	218	100

المصدر: مخرجات الحاسوب مع إعادة التنظيم

جدول رقم (02): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى تبني المسؤولية تجاه المالكين

عبارات تبني المسؤولية تجاه المالكين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التبني
تسعى المؤسسة لتحقيق مردود وعوائد مالية إضافية تتناسب وحجم الاستثمار في المسؤولية الاجتماعية.	4.01	0.67	مرتفع
تهتم إدارة المؤسسة بتعظيم قيمة أسهمها والمؤسسة ككل.	4.07	0.71	مرتفع
تعمل المؤسسة جاهدة على إبراز السمعة والصورة المتميزة في مجال عملها من خلال مسؤوليتها الاجتماعية.	3.89	0.66	مرتفع
تعمل المؤسسة على زيادة حجم المبيعات وبالتالي تحقيق عوائد مالية عالية.	3.92	0.81	مرتفع
تقوم إدارة المؤسسة بإعطاء الأولوية لحماية أصولها الملموسة وغير الملموسة.	3.65	0.79	مرتفع
تسعى المؤسسة لتحقيق التوازن بين احتياجاتها(الآنية والقادمة) والأطراف المعنية بعملها.	3.72	0.62	مرتفع
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	3.87	0.66	

المصدر: مخرجات الحاسوب مع إعادة التنظيم

جدول رقم (03): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى تبني المسؤولية تجاه العاملين

عبارات تبني المسؤولية تجاه العاملين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التبني
تهتم المؤسسة بالخصائص الاجتماعية والأخلاقية والمهنية عند التوظيف.	3.51	0.73	مرتفع
نظام الرواتب والأجور عادل ويوازي الجهود المبذولة من قبل العاملين.	3.36	0.81	متوسط
تقوم المؤسسة بتدريب العاملين وإكسابهم المهارات والمعارف اللازمة.	3.41	0.84	متوسط
توفر المؤسسة الرعاية الاجتماعية والصحية التي تضمن الاحتفاظ بالعاملين.	3.34	0.91	متوسط
تلتزم المؤسسة بكافة حقوق العاملين وفق القوانين المحلية والدولية.	3.31	0.69	متوسط
تراعي المؤسسة التفاوت في قدرات ومواهب العاملين من خلال منح الحوافز.	3.27	0.68	متوسط
تتبع المؤسسة سياسة للترقية تعترف بقدرات العاملين، وتحقق فرصا متساوية.	3.35	0.74	متوسط
تهتم المؤسسة بتوفير متطلبات السلامة العامة لحماية العاملين فيها	3.47	0.77	مرتفع
يوجد لدى المؤسسة مدونة أخلاقيات العمل مطبقة بشكل واضح وفعال.	2.58	0.68	منخفض
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	3.29	0.71	

المصدر: مخرجات الحاسوب مع إعادة التنظيم

جدول رقم (04): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى تبني المسؤولية تجاه العملاء

عبارات تبني المسؤولية تجاه العملاء	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التبني
تقوم المؤسسة بتقديم منتجات وخدمات ذات جودة عالية لعملائها.	3.27	0.91	متوسط
تستخدم المؤسسة إجراءات مشددة لمنع تسرب المنتجات غير المطابقة لحجات العملاء.	3.24	0.87	متوسط
تدفع المؤسسات تعويضات مناسبة للعميل في حال تعرضه لأضرار جراء استخدام منتجاتها.	2.69	0.68	متوسط
تهتم المؤسسة بإعلام العميل وتعريفه بخصائص المنتجات التي تقدمها وتاريخ صلاحيتها ونفاذها.	2.74	0.77	متوسط
تراعي المؤسسة الصدق والنزاهة في كافة المعلومات التسويقية لمنتجاتها وخدماتها.	2.92	0.83	متوسط
تحرص المؤسسة في تسعير منتجاتها وخدماتها على الموازنة بين السعر والجودة.	3.04	0.83	متوسط
تقدم المؤسسة خدمات مناسبة لما بعد البيع.	3.17	0.94	متوسط
تقوم المؤسسة بحماية المعلومات الخصوصية للعميل	3.09	0.89	متوسط
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	3.02	0.72	

المصدر: مخرجات الحاسوب مع إعادة التنظيم

جدول رقم (05): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى تبني المسؤولية تجاه البيئة

عبارات تبني المسؤولية تجاه البيئة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التبني
تهتم المؤسسة بالحد من التلوث البيئي (المياه، الهواء، التربة)	3.29	0.88	متوسط
تعمل المؤسسة على توفير منتجات صديقة للبيئة.	3.20	0.91	متوسط
تلتزم المؤسسة بالاستخدام الأمثل والكفء للموارد الطبيعية وخصوصا غير المتجددة منها.	3.05	0.86	متوسط
تستعمل المؤسسة التكنولوجيا والمعالجات الفنية في التخلص من النفايات والعوادم.	2.98	0.72	متوسط
تقوم المؤسسة بالمشاركة في برامج حماية البيئة.	3.07	0.82	متوسط

تعمل المؤسسة على تجميل وتشجير المناطق الطبيعية خصوصا المحيطة بالمؤسسات الصناعية.	3.14	0.65	متوسط
تقدم المؤسسات مساعدات للجمعيات التي تهدف إلى تحسين البيئة.	2.86	0.69	متوسط
تقوم إدارة المؤسسة بعقد ندوات ومحاضرات للعاملين في مختلف المستويات لنشر الوعي البيئي.	2.71	0.73	متوسط
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	3.04	0.75	

المصدر: مخرجات الحاسوب مع إعادة التنظيم

جدول رقم (06) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى تبني المسؤولية تجاه المجتمع المحلي

عبارات تبني المسؤولية تجاه المجتمع المحلي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التبني
تسعى المؤسسة إلى بناء علاقات ايجابية مع مؤسسات المجتمع المختلفة	3.32	0.93	متوسط
تقوم المؤسسة برعاية نشاطات وأحداث محلية منتظمة.	3.07	0.78	متوسط
تقدم المؤسسة المساندة المالية والمعنوية لمؤسسات المجتمع المحلي	2.93	0.81	متوسط
تساهم المؤسسة بإنشاء المراكز التعليمية، الدينية، الصحية، والثقافية.	2.57	0.79	متوسط
تساهم المؤسسة في تشييد الحدائق والمنتزهات التي تحقق راحة أبناء المجتمع المحلي.	2.73	0.83	متوسط
تقوم المؤسسة بإعداد برامج للحد من الفقر والبطالة في المجتمع المحلي ضمن إستراتيجية محددة.	2.85	0.65	متوسط
تقوم المؤسسة بتوظيف أفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة.	3.03	0.76	متوسط
تساهم في رعاية الأطفال الأيتام، ذوي الاحتياجات الخاصة، والمسنين.	2.92	0.88	متوسط
تقوم المؤسسة باستقبال وتدريب طلاب الجامعات أثناء وبعد الدراسة.	3.34	0.71	متوسط
تساهم المؤسسة في إحياء المناسبات الدينية والوطنية.	3.29	0.78	متوسط
تساهم المؤسسة في تدعيم الأنشطة الرياضية.	3.09	0.81	متوسط
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	3.01	0.82	

المصدر: مخرجات الحاسوب مع إعادة التنظيم

جدول رقم (07) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى ميزة التكلفة الأقل

عبارات ميزة التكلفة الأقل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الميزة
تعد الكلفة المنخفضة للمنتج أحد الأولويات الأساسية لسياسة المؤسسة.	3.03	0.71	متوسط
تعمل المؤسسة على خفض التكلفة باستمرار.	3.12	0.79	متوسط
تعمل المؤسسة على دعم أنشطة البحث والتطوير من أجل تقليل التكاليف.	3.16	0.67	متوسط
تسهم نظم المعلومات المستخدمة في المؤسسة على خفض تكاليف العمليات فيها.	3.20	0.82	متوسط
تنتهج إدارة المؤسسة سياسة بعيبة بأسعار أقل من أسعار المنافسين.	3.18	0.62	متوسط
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	3.13	0.69	

المصدر: مخرجات الحاسوب مع إعادة التنظيم

جدول رقم (08) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى ميزة الجودة

عبارات ميزة الجودة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الميزة
تمتاز منتجات وخدمات المؤسسة بالجودة العالية قياسا بالمنافسين الحاليين.	3.45	0.81	مرتفع
طورت المؤسسة عملياتها الخاصة بالجودة من خلال الدورات التدريبية واستقطاب الكفآت.	3.42	0.93	مرتفع
تقدم المؤسسة المنتجات والخدمات للعملاء بسرعة وفي الوقت المحدد.	3.27	0.78	متوسط
هناك قسم يعنى بالجودة في المؤسسة، وهو يضع الحلول والمعالجات الخاصة بالجودة.	3.09	0.78	متوسط
تسعى المؤسسة بشكل جاد لتطبيق معايير الجودة المحلية والدولية.	3.43	0.71	مرتفع
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	3.33	0.80	

المصدر: مخرجات الحاسوب مع إعادة التنظيم

جدول رقم (09) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى ميزة الإبداع

عبارات ميزة الإبداع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الميزة
تتميز منتجات وخدمات المؤسسة بالتجديد والإبداع المستمر.	3.21	0.66	متوسط
تهتم المؤسسة بتطوير تشكيلة من المنتجات والخدمات بما يتناسب مع توقعات العميل	3.25	0.72	متوسط
تهتم المؤسسة بأفكار العملاء وإبداعاتهم وتأخذ بآرائهم ومقترحاتهم في تطوير المنتج أو الخدمة.	2.99	0.74	متوسط
تعمل المؤسسة على تطوير طرق التواصل مع عملائها لإمدادهم بالمعلومات عن المزايا التي تقدمها	3.21	0.61	متوسط
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	3.11	0.63	

المصدر: مخرجات الحاسوب مع إعادة التنظيم

جدول رقم (10): نتائج تحليل التباين الأحادي بين متوسطات تبني المسؤولية الاجتماعية حسب متغير العمر

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية (DF)	متوسط مجموع المربعات	قيمة (F) المحسوبة	مستوى الدلالة (sig)
العمر	بين المجموعات	24.734	3	8.244	67.573	0.113
	داخل المجموعات	26.281	214	0.122		
	المجموع	51.015	217			

❖ دال عند مستوى (0.05)

جدول رقم (11) نتائج تحليل التباين الأحادي بين متوسطات تبني المسؤولية الاجتماعية حسب متغير المستوى التعليمي

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية (DF)	متوسط مجموع المربعات	قيمة (F) المحسوبة	مستوى الدلالة (sig)
المستوى العلمي	بين المجموعات	31.672	2	15.836	100.22	0.221
	داخل المجموعات	34.019	215	0.158		
	المجموع	65.691	217			

❖ دال عند مستوى (0.05)

جدول رقم (12) نتائج تحليل التباين الأحادي بين متوسطات تبني المسؤولية الاجتماعية حسب متغير سنوات الخبرة

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية (DF)	متوسط مجموع المربعات	قيمة (F) المحسوبة	مستوى الدلالة (sig)
سنوات الخبرة	بين المجموعات	36.329	3	12.109	69.99	0.061
	داخل المجموعات	37.019	214	0.173		
	المجموع	73.348	217			

❖ دال عند مستوى (0.05)

جدول رقم (13) نتائج تحليل التباين الأحادي بين متوسطات تبني المسؤولية الاجتماعية حسب متغير المسمى الوظيفي

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية (DF)	متوسط مجموع المربعات	قيمة (F) المحسوبة	مستوى الدلالة (sig)
المسمى الوظيفي	بين المجموعات	29.047	2	14.523	95.546	0.143
	داخل المجموعات	32.714	215	0.152		
	المجموع		217			

❖ دال عند مستوى (0.05)

جدول رقم (14): نتائج اختبار الانحدار المتعدد لأثر تبني المسؤولية الاجتماعية في تحقيق ميزة التكلفة الأقل

المتغير المستقل: المسؤولية الاجتماعية	B	الخطأ المعياري	قيمة (Beta)	قيمة (T)	مستوى الدلالة
المسؤولية تجاه المالكين	0.128	0.044	0.160	2.936	0.004
المسؤولية تجاه العاملين	0.199	0.032	0.174	6.271	0.002
المسؤولية تجاه العملاء	0.99	0.036	0.368	2.773	0.006
المسؤولية تجاه البيئة	0.21	0.038	0.313	5.460	0.001
المسؤولية تجاه المجتمع المحلي	0.171	0.031	0.317	5.578	0.000
قيمة R	0.683				
قيمة R2	0.466				
قيمة (F)	42.340				

❖ دال عند مستوى (0.05)

جدول رقم (15): نتائج اختبار الانحدار المتعدد لأثر تبني المسؤولية الاجتماعية في تحقيق ميزة الجودة

المتغير المستقل: المسؤولية الاجتماعية	B	الخطأ المعياري	قيمة (Beta)	قيمة (T)	مستوى الدلالة
المسؤولية تجاه المالكين	0.099	0.064	0.228	4.348	0.001
المسؤولية تجاه العاملين	0.152	0.048	0.219	6.257	0.000
المسؤولية تجاه العملاء	0.761	0.047	0.419	5.473	0.000
المسؤولية تجاه البيئة	0.231	0.064	0.311	8.412	0.001
المسؤولية تجاه المجتمع المحلي	0.051	0.061	0.127	7.324	0.003
قيمة R	0.676				
قيمة R2	0.457				
قيمة (F)	39.64				

❖ دال عند مستوى (0.05)

جدول رقم (16) : نتائج اختبار الانحدار المتعدد لأثر تبني المسؤولية الاجتماعية في تحقيق ميزة الإبداع

المتغير المستقل: المسؤولية الاجتماعية	B	الخطأ المعياري	قيمة (Beta)	قيمة (T)	مستوى الدلالة
المسؤولية تجاه المالكين	0.045	0.049	0.301	5.377	0.002
المسؤولية تجاه العاملين	0.359	0.053	0.129	6.318	0.001
المسؤولية تجاه العملاء	0.345	0.064	0.441	5.653	0.001
المسؤولية تجاه البيئة	0.218	0.058	0.319	7.305	0.000
المسؤولية تجاه المجتمع المحلي	0.098	0.051	0.325	6.337	0.000
قيمة R	0.617				
قيمة R2	0.380				
قيمة (F)	29.57				

❖ دال عند مستوى (0.05)

الاحالات والمراجع:

1 Drucker, Peter, **An Introduction View of management**, Happens college press USA. 1977,P584.

2 Carroll, A. B. **The Pyramid of Corporate Social Responsibility: Toward the Moral Management of Organizational Stakeholders**. Business Horizone, Vol. (34). 1991.P402.

3 Robbin, Stephen. **Management Concept and Application**, Prenticed all Inc. USA. , 1999 P149

4 فلاق محمد ، **مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق ميزة تنافسية لمنظمات الأعمال**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر، 2014، ص 23.

5 Carroll, A. B. **The Pyramid of Corporate Social Responsibility: Toward the Moral Management of Organizational Stakeholders**. Business Horizone, Vol. (34). 1991.P405.

6 الغالبي طاهر ،العامري محسن ، **المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال وشفافية نظام المعلومات**، دار وائل للنشر، عمان: الأردن، 2006، ص 05.

7 الربيعي، ليث ، أخلاقيات التسويق والمسؤولية الاجتماعية ، من ورقته في **المؤتمر الثالث للمسؤولية الاجتماعية، جامعة عدن**. 5/6 مايو2010، ص 12.

8 الخفاجي نعمة ،الغالبي عباس، طاهر محسن، **نظرية المنظمة مدخل للتصميم**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان: الأردن، 2009، ص 57.

9 Porter .M.E & Kramer.M .:**Creating Shared Value** Harvard Business Review,2011,P6.

10 Schmitt.J, **Social Innovation for Business Success**, Springer Fachmedien Wiesbaden, Germany,2014, p22.

11 Christiansen.N, **Creating Shared Value Advisors** , Lutry , Switzerland.2014,P353.

12 Schmitt.J, Op cit,P24.

13 Sarma.G.S: **EXPLORING THE CONCEPT OF SHARED VALUE IN THE EMERGING ECONOMIES: THE ROLE OF CORPORATIONS AND GOVERNMENTS**, Marist College School of Management, 2015,p4

14 Beschorner.: **Creating Shared Value: The One-Trick Pony Approach**, Business Ethics Review 1(17) .2013, p106.

15 Kotler, Philip & Nancy, Lee, **Corporate Social Responsibility: Doing the Most Good for Your Company and Your Cause**" , John Wile y Sons, Inc., Hoboken, New Jersey, 2011.p 20.

16 Hamish, Pringle, and Marjorie Thompson, **Bran d Spirit: How Cause Related Marketing** Builds Brands. 2001,p 05.

17 Kotler, Philip & Nancy, Lee, **Corporate Social Responsibility: Doing the Most Good for Your Company and Your Cause**" , John Wile y Sons, Inc., Hoboken, New Jersey, 2011.p 30.

18 الغالبي، طاهر والعامري، صالح ، **المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الأعمال**، دار وائل للنشر، عمان: الأردن. 2010، ص 20.

19 Certo , S.C. & Peter , J.P, **The Strategic Management Process**, 3rd ed. , Richard Irwin ,inc. , Chicago ,2005.P 209.

20 الأمم المتحدة ، تقرير عن بدايات تطبيق نظام الادارة البيئية ايزو 14000 ، **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا** ، نيويورك ، 2004 ، ص78.

21 Steiner, F. & Miner ,J. **Management Policy and strategy**, Macmillan, new York. 1999,p 141.

أثر سياسات المسؤولية الاجتماعية على إدارة الموارد البشرية في المؤسسات الاقتصادية

دراسة لعينة من المؤسسات الإقتصادية بولاية الوادي

د. ضيف الله محمد الهادي[1] — جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر — *difmh2008@hotmail.fr*

د. لبزة هشام — جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر — *Hichamlebza@gmail.com*

The impact of social responsibility policies on the management of human resources in economic institutions.

Study of a sample of economic institutions in the Wilayat of Wadi

Dr. dhefallah moh elhadi & Dr. Hicham Lebza

University of El-Oued / Algeria

Received:25/04/2017 *Accepted: 30/07/2017* *Published: 31/12/2017*

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع تبنّي سياسات المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين بالمؤسسات الإقتصادية بولاية الوادي، وقياس أثر ذلك على إدارة الموارد البشرية بها، وأيضًا قياس الاختلافات بين الموظفين في مدى إدراكهم لسياسة المسؤولية الاجتماعية المقدمة لهم وفقًا لعدد من المتغيرات (العمر، المؤهل العلمي، المستوى الوظيفي، الخبرة)، وتحقيقًا لذلك فقد تم بناء نموذج للدراسة بين المتغيرات المستقلة والتابعة للدراسة. وقد تم صياغة فرضيات الدراسة، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب المسح الشامل لجميع مفردات المجتمع محل الدراسة (والبالغ عددها 88 إستمارة).

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها أن المؤسسات محل الدراسة تعمل على تحقيق الأمن الوظيفي للموظفين، كما تتيح فرص عمل للخريجين، كما تطبق نظام للحوافز والمكافآت بما ينعكس إيجابًا على أداء الموظفين.

كما أبرزت الدراسة أن لممارسة سياسات المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات موضع البحث أثّر على إدارة الموارد البشرية. كما أبرزت الدراسة وجود فروق ذات دلاله إحصائية في متوسطات مدى إدراك الموظفين لسياسة المسئولية الاجتماعية المقدمة لهم وفقًا للمتغيرات الدراسة فيما عدا المتغير الخاص بالخبرة في العمل.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، الموارد البشرية، المؤسسات الاقتصادية.

الترميز الاقتصادي (jel) : O15, D21

Abstract:

This study aims to identify the motive of adopting social responsibility programs towards workers in economic companies in the El Oued, and to measure its impact on human resources management policies. It also measures the differences between workers with regards to their performance in social responsibility programs provided to them, taking into account a number variables, namely age, academic qualification, career level and work experience. To meet these objectives, a model for study has been built showing the independent and the dependent variables of the study. In light of this, the study hypotheses have been developed. The study uses a comprehensive survey method for all the companies concerned (88 Questionnaires). The major findings of the study include that the companies used in the survey work on achieving job security for their workers, as well as offering job opportunities for graduates. Moreover, incentives and rewards are offered to employees, which is positively reflected in their performance. The study also highlights that the practice of social responsibility programs by the companies in question affects the already applied policies and programs of human resources management. Furthermore, the study highlights the existence of some statistically significant differences in the averages of workers' perception of social responsibility programs provided to them according to the variables mentioned above, except for the variable related to job experience.

Key Words *: social responsibility, human resources, economic companies.*

(JEL) Classification: O15, D21

1. Author Correspondence, e-mail: *difmh2008@hotmail.fr*

تمهيد:

يكتسب الدور الاجتماعي للمؤسسات أهمية متزايدة، لأن هذه المسؤولية مستمدة من طابعها الاختياري المرن والشامل، بما يسمح ويشجع كل مؤسسة أيا كان حجمها، ونطاق أعمالها بأن تنتهج ما تراه مناسباً وملائماً من الإجراءات والممارسات، وفق إمكانيات وقدرات المادية وبما يتجاوب مع حقائق السوق ومقتضياته، إلا أن نجاح قيام المؤسسة بدورها في المسؤولية الإجتماعية يعتمد أساساً على التزامها بمعيار الإحترام والمسؤولية اتجاه الموظفين وأفراد المجتمع، ودعم المجتمع ومساندته.

1. **إشكالية الدراسة**: أصبح هناك ضرورة لنشر ثقافة المسؤولية الإجتماعية وغرسها في كل عامل أو موظف في المؤسسة، إلا أن الموظفين لن يقتنعوا بأهمية ممارسة برامج المسؤولية الاجتماعية ومساهمتهم فيها، إلا إذا كان لهم نصيب كاف من هذه المسؤولية وأدركوا أهميتها في حياتهم المهنية، ليتم طرح الإشكالية التالية:

كيف تؤثر سياسات المسؤولية الاجتماعية على إدارة الموارد البشرية في المؤسسات الاقتصادية؟

2. **فرضيات الدراسة**: إعتمدنا على اختبار ثلاثة تتماشى مع الأهداف الخاصة بالدراسة، وهي كالآتي:

- يوجد التزام من قبل إدارة المؤسسات محل الدراسة نحو تبني سياسة المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين بها.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسة أو لتبني سياسة المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين على سياسات إدارة الموارد البشرية في المؤسسات محل الدراسة.
- توجد اختلافات أساسية بين الموظفين بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة في مدى إدراكهم لسياسة المسؤولية الاجتماعية وفقًا لمعلوماتهم الشخصية (العمر، المؤهل العلمي، المستوى الوظيفي، الخبرة).

أولاً: الإطار النظري والدراسات السابقة

1. الإطار النظري:

1.1. ماهية المسؤولية الإجتماعية: تضاعف في الآونة الأخيرة الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وسلط الضوء على الدور الاجتماعي الذي يجب أن تلعبه في المجتمع المعاصر، وفي محيط العمل الذي تعمل فيه، واختلفت الرؤى حول ما إذا كانت تلك المسؤولية التزاما على تلك المؤسسات نحو أصحاب المصالح و على وجه الخصوص العملاء و المستهلكين، الذين تحقق عن طريقهم أرباحا كثيرة، أم أن هذه المسؤولية اختيار المؤسسات تحسن من خلالها صورها ، تثري سجلها وتزيد من شهرتها وهذا الأمر يتطلب تكثيف الجهود من أجل تعزيز ثقافة وممارسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، حيث أن هذه المؤسسات أصبحت الآن أكثر من أي عهد مضى تقوم بدور قيادي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك في ظل عولمة متزايدة، هذا ما يستوجب بناء كيانات اقتصادية أكثر تنافسية، وبالتالي لا يمكن للمؤسسات أن تتجاهل حقيقة أن طاقاتها التنافسية وأدائها المالي وتحقيق أرباحها تتأثر بتوجهات وآراء العملاء والمستهلكين وبمدى مراعاتها لأخلاقيات الأعمال، وبممارساتها المسؤولية الاجتماعية خاصة اتجاههم؛

فالمسؤولية الاجتماعية القضية الأكثر اهتماماً، وإنشغال إدارات الأعمال في الوقت الحاضر، وخصوصا بعد الدعم المعنوي والإنساني الذي قدم لها،حيث هناك الكثير من المشكلات التي يعاني منها المجتمع ،والتي

إنعكست على مجالات شتى من الحياة اليومية للأفراد، وهذا دليل عل ضعف كفاءة الأنظمة الإدارية السابقة وقدرتها على تفادي والتقليل من نمو وتفاقم المشكلات وتحملها المسؤولية إتجاه المجتمع ، لكن الإدارة الناجحة اليوم هي التي تستطيع مواكبة التطور والتي تعي تماما أن الازدهار اليوم لا يعني ضمان المستقبل، إن لم نتفاعل مع البيئة والمجتمع ومتغيراتهما.

1-1-1- **مفهوم المسؤولية الاجتماعية**: شهد تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تغيرات جوهرية على مر الزمن ولا يزال يتطور مع تقدم المجتمع وتطور توقعاته، إذ لا يوجد تعريف يحظى بالقبول العالمي، ويسلم عادة أن المسؤولية الاجتماعية ليست عملا خيريا من جانب المؤسسة ولا امتثالا مطلقا للقانون، وفيمايلي أهم هذه التعاريف:

عرف دركر(**D**rucker) المسؤولية الاجتماعية بأنها التزام المؤسسة اتجاه المجتمع العاملة به، وأن هذا الالتزام يتسع باتساع شريحة أصحاب المصالح في هذا المجتمع وتباين وجهاتهم[1].

ويرى (**R**obbins) أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تستند إلى اعتبارات أخلاقية مركزة على الأهداف بشكل التزامات بعيدة الأمد تفي بها المؤسسة بما يعزز صورتها في المجتمع[2].

وعرفها ثامر ياسر البكري على أنها مجمل الالتزامات التي تتعهد بها المنظمة في تقديم ما يرغبه الزبون وانسجاما مع القيم المشتركة ما بينهما والتي تنصب في النهاية تحقيق رفاهية المجتمع واستمرار عمل المنظمة وبما تحققه من عوائد مربحة[3].

وقد عرفت أيضا بأنها :عبارة عن الأنشطة التي يقوم المشروع بتنفيذها اختياريا، والتي تعنى بالتزامات المشروع اتجاه المجتمع بالإضافة إلى التزامات المشروع اتجاه أصحابه، وهذا يعني مراعاة الأنشطة الاجتماعية بجانب الهدف التقليدي للمشروع وهو تعظيم الربح، فهي تخلق لدى المنظمة مبدأ التكافل الاجتماعي من خلال السياسات والبرامج التي تتبعا[4]،بعدما كان الهدف الرئيسي للمنظمة هو الربح، أصبحت لديها أهداف أخرى من بينها الأنشطة الإقتصادية والتي تكون من أطراف مختلفة.

ويرى بريد و فير (Pride & ferrell) أن المسؤولية الاجتماعية تشير إلى الالتزام من قبل المنظمات من أجل تعزيز تأثيرها الايجابي وتقليل تأثيرها السلبي على المجتمع فهي تهتم بالتأثيرات الكلية لقرارات التسويق على المجتمع [5]، فكل منظمة تهتم بالإلتزام من أجل المحافظة على السير عليها

كما يعرفها المكتب الدولي للعمل بأنها: طريقة تنظر فيها المنظمات في تأثير عملياتها في المجتمع وتؤكد مبادئها وقيمها في أساليبها وعملياتها الداخلية وفي تفاعلها مع قطاعات أخرى[6]، فالمنظمات تهتم بالركائز والدعائم الأساسية لكل ما تتبناه.

1-1-2- **أهمية المسؤولية الاجتماعية:** هناك وجهات نظر متعارضة حول تبني المؤسسة لمزيد من الدور الاجتماعي، وعلى العموم هناك اتفاق عام بكون المسؤولية الاجتماعية بحدود معينة تمثل عملية مهمة ومفيدة للمؤسسات في علاقاتها لمواجهة الانتقادات والضغوط المفروضة عليها، ومن شأن الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية تحقيق عدة مزايا بالنسبة للمجتمع والدولة والمؤسسة وأهمها ما يلي[7]:

أ - بالنسبة للمؤسسة:

- تحسين صورة المؤسسة في المجتمع وخاصة لدى العملاء والعمال وخاصة إذا اعتبرنا أن المسؤولية تمثل مبادرات طوعية للمؤسسة اتجاه أطراف مباشرة أو غير مباشرة من وجود المؤسسة؛
- من شأن الالتزام بالمؤسسة الاجتماعية للمؤسسة تحسين مناخ العمل، كما تؤدي إلى بث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف؛
- تمثل مسؤولية الاجتماعية تجاوباً فعالا مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع؛
- كما أن هناك فوائد أخرى تتمثل في المردود المادي والأداء، والتطور من جراء تبني هذه المسؤولية.

ب - بالنسبة للمجتمع:

- الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص وهو جوهر المسؤولة الاجتماعية للشركات ؛
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع؛
- ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين المؤسسات ومختلف الفئات ذات المصالح؛
- الارتقاء بالتنمية انطلاقا من زيادة تثقيف والوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد وهذا يساهم بالاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية.

ج - بالنسبة للدولة

- تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهامها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية الأخرى؛
- يؤدي الالتزام بالمسؤولية البيئية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية؛
- المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من المجالات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعا بعيداً عن تحمل المؤسسات الاقتصادية الخاصة دورها في هذا الإطار.

1-1-3- **أبعاد المسؤولية الإجتماعية**: عرض بعض الباحثين عناصر المسؤولية الاجتماعية للمنظمات في إطار عام يغطي مجموعة من الأبعاد، حيث أن هذه العناصر يمكن أن تكيف بقياسات مختلفة وفق اعتبار طبيعة عمل المنظمة ونشاطها وتأثير فئات أصحاب المصالح المختلفين، وحسب كرول (Carroll) فإن المسؤولية الاجتماعية تضم أربعة عناصر جوهرية رئسية، البعد الاقتصادي، البعد القانوني،البعد الأخلاقي، البعد الخيري[8].

أ - البعد الاقتصادي: تمارس منظمة الأعمال أنشطة اقتصادية لتحقيق الكفاءة والفعالية وتستخدم الموارد بشكل رشيد لتنتج سلع وخدمات بنوعية راقية وتوزع العوائد بشكل عادل على عوامل الإنتاج المختلفة بتحقيق، ذلك تكون قد تحملت مسؤولية اقتصادية؛

ب - البعد القانوني: يندرج في هذا الإطار الالتزام الواعي والطوعي بالقوانين والتشريعات الحاكمة لمختلف الجوانب في المجتمع سواء كان هذا في الاستثمار أو الأجور أو العمل أو البيئة أو المنافسة أو غيرها؛

ج - **البعد الأخلاقي:** تراعي من خلاله منظمة الأعمال الجانب الأخلاقي في كل قرارتها ومسارها في الصناعة التي تعمل فيها ،تجنبا لأي ضرر قد يلحق المجتمع؛

د - **البعد الخيري:** الذي يشمل على التبرعات والهبات والمساعدات الإجتماعية الخيرية التي تخدم المجتمع ولا تهدف إلى الربح.كما قد يتبنى المنظمة في هذا الإطار قضية أساسية من قضايا المجتمع وتعمل على دعمها ومتابعتها.

1 -1 -4 - مبادئ المسؤولية الإجتماعية: ترتكز المسؤولية الإجتماعية للمؤسسة على تسعة مبادئ رئيسية نلخصها في الأتي[9]:

أ - **المبدأ الأول** :الحماية وإعادة الإصلاح البيئي يدعو إلى أن تقوم المؤسسة على حماية وإعادة إصلاح البيئة والترويج للتنمية المستدامة فيما يتعلق بالمنتجات والعمليات والخدمات والأنشطة الأخرى وإدماج ذلك في العمليات اليومية؛

ب - **المبدأ الثاني:** القيم والأخلاقيات تعمل بموجبه المؤسسة على تطوير وإيفاد المواصفات والممارسات الأخلاقية المتعلقة بالتعامل مع أصحاب الحق والمصلحة؛

ج - **المبدأ الثالث:** المساءلة والمحاسبة يستوجب إبداء الرغبة الحقيقية في الكشف عن المعلومات والأنشطة بطريق وفترات زمنية لأصحاب الشأن لإتخاد القرارات؛

د - **المبدأ الرابع:** تقوية وتعزيز السلطات العمل على الموازنة في الأهداف الإستراتيجية والإدارة اليومية بين مصالح المستخدمين والعملاء والمستثمرين والمزودين والمجتمعات المتأثرة وغيرها من أصحاب الشأن؛

هـ - **المبدأ الخامس:** الأداء المالي والنتائج تعمل المؤسسة على تعويض المساهمين برأس المال بمعدل عائد تنافسي بينما تحافظ في ذات الوقت على الممتلكات والأصول واستدامة هذه العائدات وان تكون سياسات المؤسسة هادفة الى تعزيز النمو على المدى الطويل؛

و - **المبدأ السادس:** مواصفات موقع العمل أن ترتبط أنشطة المؤسسة بإدارة الموارد البشرية لترقية وتطوير القوى العاملة على المستويات الشخصية والمهنية بحسبان أن العاملين يمثلون شركاء قيمين في العمل بما يستوجب إحترام حقوقهم في ممارسات عادلة في العمل والأجور التنافسية والمنافع وبيئة عمل أمنة وصديقة وخالية من المضايقات؛

ز - **المبدأ السابع:** العلاقات التعاونية أن تتسم المؤسسة بالعدالة والأمانة مع شركاء العمل وتعمل على ترقية ومتابعة المسؤولية الإجتماعية لهؤلاء الشركاء؛

ح - **المبدأ الثامن:** المنتجات ذات الجودة والخدمات تحدد المؤسسة وتستجيب لإحتياجات وحقوق الزبائن والمستهلكين الآخرين وتعمل على تقديم أعلى مستوى للمنتجات وقيمة للخدمات بما في ذلك الإلتزام الشديد برضى وسلامة الزبائن؛

ط - **المبدأ التاسع:** الإرتباط المجتمعي تعمل المؤسسة على تعميق علاقات مفتوحة مع المجتمع الذي تتعامل معه تتميز بالحساسية إتجاه ثقافة وإحتياجات هذا المجتمع.

تلعب المؤسسة في هذا الخصوص دورا يتسم بالإيجابية والتعاون والمشاركة حيثما يكون ممكنا فيجعل المجتمع المكان الأفضل للحياة وممارسة الأعمال.

1.1.5. عناصر ومعايير قياس المسؤولية الاجتماعية: إن متابعة ما كتب حول المسؤولية الاجتماعية يشير إلى أن الباحثين قد حددوا عدد كبير من العناصر التي تشكل محتوى المسؤولية الاجتماعية ولكنهم يتباينون في ترتيب أولويات هذه العناصر، حيث ظهرت اختلافات في ذلك حسب بيئة الدراسة وحسب زمنها وطبيعة الصناعة المبحوثة.

1 -1 -5 -1 - عناصر المسؤولية الاجتماعية: يمكن اعتماد العناصر التالية كمؤشرات لمحتوى المسؤولية الاجتماعية وبالتالي فإن لكل منها توقعاتها الخاصة لما يجب أن تؤديه إدارة المؤسسة اتجاهها[10].

الجدول رقم(01): بعض عناصر المسؤولية الاجتماعي

العناصر	التوقعات
المالكون	-تحقيق أكبر ربح ممكن؛ -تعظيم قيمة السهم والمؤسسة ككل؛ -رسم صورة جيدة للمؤسسة في بيئتها؛ -حماية أصول المؤسسة؛ -زيادة حجم المبيعات.
العاملون	-رواتب وأجور مجزية؛ -فرص تقدم وترقية؛ -تدريب وتطوير مستمر؛ -عدالة وظيفية؛ -ظروف عمل مناسبة؛ -رعاية صحية؛ -إجازات مدفوعة.
الزبائن	-منتجات بنوعية جيدة؛ -أسعار مناسبة؛ -الإعلان الصادق؛ -منتجات أمنية عند الاستعمال؛ -إرشادات بشأن استخدام المنتج.
المنافسون	-منافسة عالية ونزيهة؛ -معلومات صادقة وأمينة؛ -عدم سحب العاملين من المنافسين بوسائل غير نزيهة.
المجهزون	-الاستمرارية في التجهيز؛ -أسعار عادلة ومقبولة؛ -تطوير استخدامات المواد المجهزة؛ -تسديد الالتزامات المالية والصدق في التعامل؛ -المشاركة في التعامل.
المجتمع	-المساهمة في دعة البني التحتية؛ -توظيف المعوقين؛ -دعم الأنشطة الاجتماعية؛ - المساهمة في حالة الكوارث والطوارئ؛ -الصدق في التعامل وتزويده بالمعلومات الصحية؛ - احترام العادات والتقاليد السائدة.
البيئة	-الحد من تلوث الماء والهواء والتربة؛ -الاستخدام الأمثل والعادل للموارد وخصوصا غير المتجددة منها؛ -تطوير الموارد وصيانتها؛ -التشجير وزيادة المساحات الخضراء.
الحكومة	-الالتزام بالتشريعات والقوانين والتوجهات الصادرة من الحكومة؛ -احترام تكافؤ الفرص بالتوظيف؛ -تسديد الالتزامات الضريبة والرسوم الأخرى وعدم التهرب منها؛ - المساهمة في الصرف على البحث والتطوير؛ -المساهمة في حل المشكلات الاجتماعية مثل القضاء على البطالة؛ -المساعدة في إعادة التأهيل والتدريب.
جماعات الضغط	-التعامل الجيد مع جمعيات حماية المستهلك؛ -احترام أنشطة جماعات حماية البيئة؛ - احترام دور النقابات والتعامل الجيد معها؛ -التعامل الصادق مع الصحافة.

المصدر: غلاي نسيمة، **الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات (دراسة حالة بعض مؤسسات تلمسان)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص حوكمة الشركات؛ جامعة أبي بكر بلقليد تلمسان، 2015، ص.ص: 125 -128.

1 -1 -5 -2 - معايير قياس المسؤولية الإجتماعية: هناك أربعة معايير أساسية يتم من خلالها تقييم المسؤولية الإجتماعية[11]:

- **معيار الأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة**: ويشمل جميع تكاليف الأداء بخلاف الأجر الأساسي الذي تقدمه المؤسسة للعاملين فيها بغض النظر عن مواقعهم التنظيمية أو نوع أو طبيعة أعمالهم وتقوم المؤسسة بالالتزام بتوفير كافة العوامل اللازمة لخلق وتعميق حالة الولاء وانتماء العاملين كالاهتمام بحالتهم الصحية وتدريبهم وتحسين وضعهم الثقافي والاهتمام بمستقبلهم عند انتهاء فترة خدماتهم وما إلى ذلك؛
- **معيار الأداء الإجتماعي لحماية البيئة:** ويشمل كافة تكاليف الأداء الاجتماعي المضحى بها لحماية أفراد المجتمع المحيط الذي تعمل المؤسسة داخل نطاقه الجغرافي حيث تحاول جاهدة لرد الأضرار عن البيئة المحيطة والمتولدة من أنشطتها الصناعية، وهذه تشمل على تكاليف حماية تلوث الهواء والبيئة البحرية والمزروعات والأعشاب الطبيعية وتلوث المياه وما إلى ذلك؛
- **معيار الأداء الاجتماعي للمجتمع:** ويتضمن كافة تكاليف الأداء التي تهدف إلى إسهامات المؤسسة في خدمة المجتمع مشتملة بذلك على التبرعات والمساهمات للمؤسسات التعليمية والثقافية والرياضية والخيرية ثم تكاليف الإسهامات في برامج التعليم والتدريب الاجتماعي ومشاريع التوعية الاجتماعية؛
- **معيار الأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج:** وتشمل كافة تكاليف الأداء التي تنصب في خدمة المستهلكين حيث تتضمن تكاليف الرقابة على جودة الإنتاج وتكاليف البحث والتطوير ثم تكاليف ضمانات المتابعة ما بعد البيع وتدريب وتطوير العاملين وغيرها من الخدمات التي تحقق حالة الرضا عن المنافع المتأتية من المنتجات والخدمات المقدمة إلى المستهلكين.

1 -2 - الإطار النظري لإدارة الموارد البشرية: تعتمد كفاءة المنظمات على حسن استثمار مواردها وعلى الأخص الموارد البشرية التي تتحكم في باقي الموارد وفي طريقة استخدامها، ولهذا ظهر الاحتياج إلى إدارة مستقلة تخص الموارد البشرية، وسنعطي فيما يلي لمحة عن التطور التاريخي لإدارة الأفراد والموارد البشرية.

1.2.1 مفهوم إدارة الموارد البشرية: من خلال التطور التاريخي الذي عرفته إدارة الموارد البشرية، وذلك من مفهومها كقوى عاملة إلى مفهوم أوسع وأشمل منه، وهو الموارد البشرية يمكن إعطاء بعض التعاريف المتعلقة بإدارة الموارد البشرية.

يتلخص الهدف الرئيسي لإدارة الأفراد في تكوين قوة عمل مستقرة وفعالة، أي مجموعة متفاهمة من الموظفين والعمال القادرين على العمل والراغبين فيه، فان إدارة الأفراد يمكن تعريفها « النشاط الإداري المتعلق بتحديد احتياجات المنظمة من قوى العاملة وتوفيرها بالإعداد والكفاءات المحددة وتنسيق الاستفادة من هده الثروة البشرية بأعلى كفاءة ممكنة[12]».

وعرفت إدارة الأفراد بدراسة السياسات المتعلقة باختيار وتعيين وتدريب ومعاملة الأفراد في جميع المستويات، والعمل على تنظيم القوى العاملة داخل المؤسسة، وزيادة ثقتها في عدالة الإدارة وخلق روح تعاونية بينها، للوصول بالمؤسسة إلى أعلى طاقاتها الإنتاجية[13].

وعرف مفهوم إدارة الأفراد من أنه العلم الذي يؤدي إلى الحصول على الأفراد اللازمين لأداء الأعمال والعمل على المحافظة عليهم.

ويعرف آخرون مفهوم إدارة الأفراد من كونه الحصول على أفضل ما يمكن من الأفراد للمنظمة، ورعايتهم وترغيبهم في البقاء ضمن المنظمة وإعطاء كل ما في وسعهم لأعمالهم.

وبناءا على التعريفات السابقة، يمكن الخروج بتعريف شامل عن إدارة الموارد البشرية، «هي الإدارة التي تختص بتسيير شؤون الأفراد في المنظمة، بغية وضع الفرد المناسب في المكان المناسب، وذلك من أجل تحقيق أهداف المنظمة».

2.2.1 **أهداف إدارة الموارد البشرية وكيفية تحقيقها**: إذا اتفقنا أن الهدف هو نتيجة محددة، ينبغي الوصول إليها بمستوى معين من الدقة، والكفاءة نستطيع أن نركز أهداف إدارة الموارد البشرية فيما يلي[14]:

- تكوين قوة عمل مستقرة ومنتجة؛
- تنمية القوى العاملة وتحسين كفاءتها في الإنتاج؛
- صيانة القوى العاملة والمحافظة على سلامتها، ومستوى مهارتها في الأداء؛
- تعويض أفراد القوى العاملة عن جهودهم ماديا ومعنويا وخلق درجة كافية من الرضا والإقبال على العمل؛
- المحافظة على القوى العاملة المدربة ذات الكفاءة وتأهيل مساهمتها المستمرة في نجاح أهداف المنظمة.

ويمكن تصور طريقتين لتحقيق هذه الأهداف:

الطريقة الأولى: أن تتحقق الأهداف بمحض الصدفة أي بسبب متغيرات لا دخل لنا فيها؛

الطريقة الثانية: أن تتحقق الأهداف بالعمل الجاد والتفكير الجيد واستثمار الطاقات والإمكانيات المتاحة.

3.1ـ **سياسات تسيير الموارد البشرية:** يهتم علم الإدارة بالعنصر البشري، ويعتبره العامل الرئيسي في بناء الاقتصاد الوطني وكون هذا المورد مهم بالنسبة للمنظمة فكانت الضرورة لوجود إدارة تعمل على تسييره من اجل جلب أحسن الأفراد ليكونوا جديرين بتحقيق أهدافها.

وعلى هذا الأساس اقتضى الأمر بوجود خطط تحكم التفكير، والتصرفات في الظروف المتشابهة والمتكررة، التي تحدث أثناء البرامج الموضوعة في مجالات الموارد البشرية.

1.3.1ـ **مفهوم سياسات تسيير الموارد البشرية**: تختص سياسات تسيير الموارد البشرية بدراسة قواعد العمل، التي تسترشد بها الإدارة في معاملاتها مع الأفراد، فان الهدف الرئيسي لسياسة إدارة الموارد البشرية هو العمل على تكوين قوة عمل مستقرة وفعالة ومتعاونة وبدل جهد في سبيل تنميتها باستمرار، إذ يجب على الإدارة أن تبدل عنايتها لإعداد وتنمية القوى العاملة، فالعنصر البشري هو الدعامة الأساسية لأي منظمة، وتهتم الدولة في كثير

من المجتمعات بتنظيم علاقات العمل وتفرض القواعد والضوابط التي تضمن استقرار العلاقات بين الإدارة من ناحية وبين العاملين من ناحية أخرى.

لذلك تحتل سياسات تسيير الموارد البشرية أهمية خاصة في المنظمات على اختلاف أنواعها وتعتبر الجهود المبذولة في سبيل إعداد وتنمية هذه السياسات من أنواع العمل الإداري المثمر[15].

1-3-2- **الأسس الرئيسية التي تقوم عليها سياسات تسيير الموارد البشرية**: يختلف نوع النشاط من منظمة لأخرى، سواء كانت هذه المنظمة ذات طابع تجاري أو صناعي، أو خدماتي، لكن الأسس التي تقوم عليها سياسات تسيير الموارد البشرية تبقى واحدة تعمل بها كل منظمة، لدا يجب التقيد بها في مجال إدارة الموارد البشرية ويمكن أن نذكر بعض الأسس الرئيسية وهي كما يلي[16]:

- وضع مستويات عادلة للأجور وساعات العمل وشروطه، إذ يكون هدف الإدارة هو تحقيق العدالة في معاملتها للعمال عن طريق دراسة مستويات هذه النواحي في المنظمات الأخرى، وبحث طلبات العمال، واقتراحات المديرين المشرفين في هذا المجال و الاستجابة لها؛
- لا تكفي أن تكون الأسس عادلة بل يجب إقناع العمال بعدالتها؛
- مد العمال بالمعلومات والأسباب الرئيسية التي تبرر موقف الإدارة في معاملتها للأفراد على شكل معين، فكثيرا ما تمتنع الإدارة مثلا عن الاستجابة إلى طلب العمال أو نقابتهم بشأن إعطائهم بيانات عن درجة نجاح المنظمة في السوق ومقدار أرباحها بحجة أن دلك ليس من اختصاصاتهم بل من أسرار الإدارة؛
- دراسة قوة النقابات العمالية على حقيقتها ودرجة ذكاء قادتها؛ إذ أنه من مصلحة الإدارة اشتراك العمال في اتخاذ القرارات المتعلقة بهم والأخذ بآرائهم واقتراحاتهم فيما يحدث داخل المنظمة.

1-3-3- **مختلف سياسات تسيير الموارد البشرية**: إن سياسة البحث والتنقيب عن العناصر البشرية، المتميزة في الداخل والخارج، هي أهم سياسة بالنسبة لتسيير الموارد البشرية، ويجب العمل على ترغيبهم وهدا بتقديم عدة حوافز ومكافآت لجلبهم، وسياسات تسيير الموارد البشرية تمكن في تنمية المهارات وتدريب المستخدمين، وهذا التحقيق الأهداف المسطرة، وتتمثل هذه السياسات فيما يلي:

أ - تحليل العمل: هو عملية تحديد وتسجيل المعلومات المرتبطة بطبيعة وظيفة معينة، فهو يحدد المهام التي تتكون منها الوظيفة، والمهارات، والمعرفة، والقدرات والمسؤوليات المطلوبة من الفرد شاغل الوظيفة لكي يحقق أداء ناجح[17].

ب - تخطيط القوى العاملة: يعرف بأنه عملية الحصول على العدد الصحيح من الأفراد المؤهلين للوظائف المناسبة وفي الوقت المناسب، وبطريقة أخرى فان تخطيط الموارد البشرية هو نظام توافق أو مقابلة عرض الأفراد داخليا الأفراد الموجودين فعلا، وخارجيا هؤلاء الدين سيتم تعيينهم أو البحث عنهم مع الوظائف المتاحة التي تتوقع المنظمة وجودها عبر فترة زمنية محددة[18].

ج - **الاختيار والتعيين:** وتهتم هذه السياسة بالبحث عن العاملين في سوق العمل، وتصنيفهم من خلال طلبات التوظيف، والاختيارات والمقابلات الشخصية، وغيرها من الأساليب، وذلك ضمانا لوضع الفرد المناسب في المكان المناسب[19].

د - **تصميم هيكل الأجور:** وتهتم هذه السياسة بتحديد القيمة والأهمية النسبية لكل وظيفة، وتحديد أجرها وتحديد درجات أجرية للوظائف، كما تهتم هاته السياسة بإدارة سليمة لنظام الأجور حتى يتم ضمان مقابل سليم للقيم والأهميات المختلفة للوظائف المختلفة.

هـ - **تصميم أنظمة الحوافز:** وتعني هاته السياسة بمنح مقابل عادل للأداء المتميز ويمكن تحفز العاملين على أدائهم الفردي، وأدائهم الجماعي، فتظهر الحوافز الفردية، والحوافز الجماعية، وأيضا هناك حوافز على أساس أداء المنظمة ككل.

و - **تقييم الأداء:** تهتم كل المنظمات تقريبا بتقييم أداء موظيفها، ويتم ذلك من خلال أساليب معينة وغالبا ما يقو بتقييم الرؤساء المباشرين بغرض التعرف على الكفاءة العاملة للعاملين، ومنه التعرف على أوجه القصور في هذا الأداء.

ز - **التدريب:** يعرف التدريب بأنه الجهود الإدارية، أو التنظيمية التي تهدف إلى تحسين قدرة الإنسان على أداء عمل معين، أو القيام بدور محدد في المنظمة التي يعمل فيها، ويعرف أيضا بأنه إجراء منظم من شأنه أن يزيد من المعلومات ومهارات الإنسان لتحقيق هدف معين[20].

ح - **تصميم أنظمة المزايا وخدمات العاملين:** تهتم المنظمات بمنح عامليها مزايا معينة مثل المعاشات والتأمينات الخاصة بالمرضى والعجزة والبطالة، كما تهتم المنظمات بتقديم خدمات للعاملين في شكل خدمات مالية، اجتماعية، وقد تمتد إلى الإسكان والمواصلات وغيرها[21].

ط - **تخطيط المسار الوظيفي:** تهتم هاته السياسة بالتخطيط للتحركات الوظيفية المختلفة للعاملين بالمنظمة، وعلى الأخص فيما يخص النقل، الترقية، والتدريب ويحتاج هدا إلى التعرف على نقاط القوة والضعف لدى الفرد.

ي - **العلاقة مع النقابات:** وهي سياسة تهتم بتنظيم العلاقة مع التنظيمات العالمية أي النقابات والتطرق لموضوعات مثل الشكاوي والنزاعات العمالية، والتأديب والفصل في الخدمة.

ك - **ساعات وجداول العمل:** وتهتم هاته السياسة بتحديد ساعات العمل، والعمل الإضافي، والإجازات وفقا لنظام يناسب طبيعة المنظمة، ووضع نظام يكفل كفاءة العمل.

ل - **أمن وسلامة العاملين:** وتهتم هاته السياسة بإجراءات الحفاظ على حماية سلامة العاملين، والأمن، والصحة والاتجاهات النفسية السليمة لهم.

2. **الدراسات السابقة**:

1.2 دراسة عبد القادر بريش، الموسومة بـ: دور القطاع الخاص في الجزائر في تعميق مبادئ وممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات :(تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور المسؤولية الاجتماعية في الحد من ظاهرة الفقر

وتحقيق التنمية في الجزائر والتطرق إلى دور القطاع الخاص في الجزائر من ذلك تم أخذ عينات من منظمات أعمال الخاصة في الجزائر، وتمكن أهمية الدراسة في النظر في دور القطاع الخاص في الجزائر، وما مدى تحمل لمسؤولياته الاجتماعية أمام المجتمع الجزائري، ودوره في تحقيق التنمية والأهداف الإنمائية للألفية من جهة ودورها في خلق مناصب الشغل والقضاء ولو نسبيا على ظاهرة الفقر في أوساط المجتمع، وقد توصل الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات من بينها تطوير دور الجمعيات والمجتمع المدني كشريك في برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتأخر تبني المسؤولية الاجتماعية من طرف القطاع الخاص في الجزائر.

2.2 دراسة بوبكر محمد الحسن، المعنونة بـ: دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين أداء المنظمة، 2014/2013 تناولت هذه الدراسة والتي خصت فرع نفطال وحدة باتنة حيث هدفت إلى معرفة موقف المنظمة من المسؤولية اجتماعية وأداء المنظمة وكذلك معرفة علاقة المسؤولية الاجتماعية مع أداء المنظمة وتوصلت إلى أن المسؤولية الاجتماعية هي التزام المنظمة اتجاه أصحاب المصالح وأن تطبيق المسؤولية الاجتماعية يساعد على تحسين أداء المنظمة بالإضافة إلى إقناع المنظمة أن المسؤولية خيارا لابد منه،وهو في صالحها ليس تكاليف مفروضة عليها لكي تستطيع الضي بهذا المنتج.

3.2 دراسة فؤاد محمد عيسى، 2016: حيث هدفت الدراسة إلى البحث عن دوافع لشركات القطاع الخاص نحو مساهمة في الأنشطة الاجتماعية للمسؤولية الاجتماعية، وتحليل عناصرها للشركات وبيان أثر ذلك على أدائها ونتائجها الاقتصادية، إضافة إلى وضع معايير أو مؤشرات قياسية لقياس عناصر المسؤولية الاجتماعية وبتالي تقسيم الدور الاجتماعي لشركات القطاع الخاص، وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة دمج المسؤولية في رسالة ورؤية وفلسفة الشركات وثقافتها، كذلك ضمن قواعد ومبادئ الشركات والمؤسسات الحكومية، باعتبارها من مسؤوليات الإدارة التنفيذية وتحت إشرافها ضمن خطط وسياسات مجلس إدارة الشركات، أيضا ضرورة الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها خلال السنة، إلى جانب تطوير مجموعة من المعايير أو المؤشرات من قبل الهيئات المعنية في مصر ويشترط في المعايير قابليتها للتطبيق العملي إلا أنها لا توجد مؤشرات محددة قابلة للتطبيق في جل الشركات.

3.2 دراسة مقدم وهيبة: الموسومة بـ: سياسات وبرامج المسؤولية الاجتماعية تجاه الموارد البشرية في منظمات الأعمال (دراسة حالة ثلاثة شركات عربية)، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، يومي 14/13 ديسمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، حيث هدفت الدراسة إلى البحث عن إهتمام المنظمات بالتزاماتها تجاه الأطراف الخارجية مثل المجتمع و البيئة وتحمل مسؤولياتها الأساسية والاجتماعية تجاه مواردها البشرية، فالاهتمام بالمورد البشري من شأنه أن يعزز من أدائها الاجتماعي تجاه باقي أصحاب المصلحة، كما أن التزامها المسئول تجاه العاملين يعتبر أيضا خطوة ايجابية لغرس ثقافة المسؤولية الاجتماعية في المنظمة ككل هذا من جهة.

ومن جهة أخرى تظهر أهمية هذا الموضوع في التعرف بشكل عملي على تجارب كبرى الشركات العربية التي تتميز في مجال إعداد وتطبيق نشاطات متميزة لممارسة المسؤولية الاجتماعية تجاه الموارد البشرية، و من خلال

ذلك نعرض مجموعة من الأفكار و الممارسات المسئولة اجتماعيا تجاه المورد البشري لتكون معينا لكل المنظمات على وضع برامج مماثلة أكثر فعالية و تميزا.

4.2 دراسة زكية مقري، عبد الحليم بليزاك: الموسومة بـ: أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على تنمية الموارد البشرية: دراسة ميدانية بمؤسسة نفطال مقاطعة باتنة، حيث هدفت الدراسة إلى دراسة إشكالية تبني وتطبيق المسؤولية الاجتماعية في المنظمات الجزائرية وأثرها على تنمية الموارد البشرية وذلك من خلال اختبار فرضيتين: تدرس الأولى علاقة الارتباط بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية والبرامج الخاصة بتنمية الموارد البشرية في مؤسسة نفطال –مقاطعة باتنة، وتختبر الثانية وجود فروق بين متغيرات البحث في نفس المؤسسة.

ثانياً: الطريقة والأدوات والمعطيات المجمعة

سنحاول من خلال هذه الدراسة إبراز الوسائل والأساليب المستخدمة في تحليل عينة الدراسة، كما سنتطرق إلى طرق دراسة الصدق والثبات والإتساق الداخلي لفقرات الإستبيان.

1ـ **منهجية الدراسة**: لما كان هدف الدراسة هو التعرف على أثر سياسات المسؤولية الاجتماعية على إدارة الموارد البشرية في المؤسسات الاقتصادية، قام الباحثين بإتباع المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، وذلك لأن المنهج الوصفي التحليلي يهدف إلى دراسة الظاهرة، وجمع الحقائق والمعلومات عنها ومن ثم تحليلها للوصول إلى النتائج والتوصيات، كما تم الحصول على البيانات عن طريق المصادر الثانوية ومصادر البيانات الأولية وذلك كما يلي:

2ـ **أداة الدراسة**: لتحقيق هدف الدراسة المتمثل في التعرف على أثر سياسات المسؤولية الاجتماعية على إدارة الموارد البشرية في المؤسسات الاقتصادية، قام الباحثين ببناء وتصميم إستبيان الدراسة مستفيداً من الأدبيات السابقة المشابهة وإستشارة ذوي الخبرة والإختصاص في هذا المجال في الحقل الأكاديمي والمهني.

وقد إشتمل الإستبيان على جزئين: يستخدم الجزء الأول في جمع البيانات الشخصية عن المستجوبين كالعمر، المؤهل العلمي ، سنوات الخبرة، المستوى الوظيفي، أما الجزء الثاني من الإستبيان فهو عبارة عن مقياس يهدف إلى التعرف أثر سياسات المسؤولية الاجتماعية على إدارة الموارد البشرية في المؤسسات الاقتصادية، وقد إحتوى هذا الجزء على مجموعة من الفقرات بلغ عددها 39 فقرة موزعة على محورين، ويحتوي المحور الأول: مدى ممارسة المؤسسات بتبني سياسات المسؤولية الإجتماعية ويتكون من 11 فقرة، أما المحور الثانى: أثر تبنى سياسات المسؤولية الإجتماعية على إدارة الموارد البشرية بالمؤسسات الإقتصادية محل الدراسة ويتكون من 28 فقرة.

وقد تم إستهداف عينة الدراسة بالتركيز على عدد من الموظفين بالمؤسسات الاقتصادية لولاية الوادي، (المدير العام، مدير تنفيذي، رئيس مصلحة، رئيس مكتب)، وقد تم إستخدام مقياس(likert) ليكرت الخماسي المكون من خمس درجات لتحديد أهمية كل فقرة من فقرات الإستبيان، وذلك لقياس إستجابات المبحوثين لفقرات الإستبيان حسب الجدول التالي:

جدول رقم(01): يبين درجات إجابة المبحوثين

الإستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الباحثين

كما أنه تم وضع مقياس ترتيبي لهذه الأرقام لإعطاء الوسط الحسابي مدلولا بإستخدام المقياس الترتيبي للأهمية، وذلك للإستفادة منها فيما بعد تحليل النتائج، حيث تبنت الدراسة المعيار التالي للحكم على الإتجاه عند إستخدام مقياس ليكرت الخماسي وهو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم(02): يبين مقياس تحديد المعدل النسبي والأهمية النسبية للوسط الحسابي [**]

الوسط الحسابي		المعدل النسبي		درجات المقياس المستخدمة في الدراسة	الأهمية النسبية لدرجات المقياس
من	إلى	من	إلى		
4.20	5.00	84 %	100 %	موافق بشدة	درجة كبيرة جدا
3.40	4.19	68 %	83.8 %	موافق	درجة كبيرة
2.60	3.39	52 %	67.8 %	محايد	درجة متوسطة
1.80	2.59	36 %	51.8 %	غير موافق	درجة صغيرة
1.00	1.79	20 %	35.8 %	غير موافق بشدة	درجة صغيرة جدا

المصدر: من إعداد الباحثين

وهكذا أصبح بالإمكان تصنيف قيم المتوسطات الحسابية لكل فقرة من الفقرات، والأهمية النسبية لها كما ظهر في الجدول السابق.

3ـ **عينة الدراسة**: نظرا لصعوبة تحديد مجتمع الدراسة بدقة، ومنه استحالة ضبط حجم العينة وفقا للنماذج الإحصائية المعروفة، تم تحديد عينة الدراسة بطريقة العينة العشوائية الطبقية من مجتمع الدراسة، ولقد تم توزيع 98 إستبانة على جميع أفراد العينة، واسترداد 88 إستبانة صالحة وخاضعة للدراسة، بعد إستبعاد الإستبيانات الملغاة نظرا لعدم تحقق الشروط المطلوبة منها، وبناءا على ما سبق تم إعداد كافة الجداول الإحصائية، و تم تحليلها إحصائيا.

4ـ **الصدق والثبات والاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان**: قام الباحثين بدراسة ثبات وصدق الاستبيان عن طريق التحكيم، معامل ألفا كرونباخ، والتجزئة النصفية.

4ـ1ـ **التحكيم**: فقد تم عرض الإستبانة في صورتها الأولية على بعض الأساتذة الأكاديميين المتخصصين ومن لهم خبرة وإطلاع في هذا المجال، من أجل الاسترشاد بآرائهم حول الفقرات التي تضمنتها الإستبانة، وقد اخذ الباحثين بآراء ونصائح المحكمين حيث تم حذف بعض الفقرات، كما تم تعديل فقرات أخرى، حتى تم التوصل للصورة النهائية للاستبيان.

4.2ـ **طريقة ألفا كرونباخ**: تم إستخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبيان كطريقة ثانية لقياس الثبات، ونلاحظ من خلال جدول رقم (03) والجدول رقم (04) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لردود المستجوبين على جميع الأسئلة ذات قيمة أكبر من قيمة الحد الأدنى المقبول بمعامل ألفا كرونباخ 60%، وهذا يعني توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات، مما يمكننا من الإعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

4.3ـ **صدق الإتساق البنائي لمحاور الدراسة**: ونلاحظ من خلال جدول رقم(05) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لردود المستجوبين على جميع المحاور ذات قيمة أكبر من قيمة الحد الأدنى المقبول بمعامل ألفا كرونباخ 60%، وهذا يعني توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات، مما يمكننا من الإعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

جدول رقم(05): يبين معامل الثبات(طريقة ألفا كرو نباخ)

الرقم	المحور	عدد الفقرات	معامل الإرتباط	معامل الإرتباط المصحح
01	مدى ممارسة المؤسسات بتبني سياسات المسؤولية الإجتماعية	11	0.924	0.9612
02	أثر تبني سياسات المسؤولية الإجتماعية على إدارة الموارد البشرية بالمؤسسات الإقتصادية محل الدراسة	28	0. 853	0.9235
جميع الفقرات		39	0.944	0.9715

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج SPSS

5ـ **طريقة التجزئة النصفية**: تم إيجاد معامل الإرتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل قسم وقد تم تصحيح معاملات الإرتباط بإستخدام معامل إرتباط سيبرمان براون للتصحيح[23].

جدول رقم(06): يبين معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

الرقم	محتوى المحور	التجزئة النصفية		
		عدد الفقرات	معامل الإرتباط	معامل الثبات
01	مدى ممارسة المؤسسات بتبني سياسات المسؤولية الإجتماعية	11	0.918	0.957
02	أثر تبني سياسات المسؤولية الإجتماعية على إدارة الموارد البشرية بالمؤسسات الإقتصادية محل الدراسة	28	0.676	0.806

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج SPSS

ونلاحظ من خلال جدول رقم(06) أن قيمة معامل إرتباط سيبرمان براون للتصحيح لردود المستجوبين على جميع المحاور ذات قيمة أكبر من قيمة الحد الأدنى المقبول معامل إرتباط سيبرمان براون للتصحيح 60%، وهذا يعني توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات، مما يمكننا من الإعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

ثالثاً: تحليل وتفسير النتائج

1ـ **إختبار التوزيع الطبيعي** (**إختبار كولمجروف سمرنوف**): إن الهدف من خلال إختبار كولمجروف - سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا ؟، وهو اختبار ضروري في حالة إختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون لها توزيع البيانات طبيعياً.

ويوضح الجدول التالي رقم (07) نتائج الاختبار حيث أن قيمة الاختبار Z صغيرة (أي اصغر من قيمة Z الجدولية 1.96 وكذلك قيمة مستوى الدلالة أكبر من 05.0) ($Sig \geq 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب إستخدام الإختبارات المعلمية.

2ـ **نتائج الدراسة ومناقشتها**: يتضمن هذا العنصر عرضاً وتحليلاً لنتائج الدراسة الميدانية، بشأن إختبار صحة الفروض الخاصة بها، وسوف يتم ذلك بالنسبة لكل فرض على حدى.

2ـ1ـ **نتائج إختبار الفرضية الأولى**: الفرضية الأولى من فروضيات الدراسة ينص على أنه يوجد إلتزام من قبل إدارات المؤسسات محل الدراسة نحو تبني سياسات المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين.

ويتبين لنا من الجدول رقم(08) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور يساوي 9719.3، والمعدل النسبي يساوي 79.438% وهو أكبر من المعدل النسبي المحايد 60% وأن قيمة T المحسوبة تساوي 204.14 وهي أكبر من قيمة T الجدولية 1.96 ومستوى الدلالة كان معدو وهو أقل من 0.05، مما يشير إلى أن المستجوبين منهم يتجهون إلى الرأي بالموافقة على التزام تلك المؤسسات على تبني سياسات المسؤولية الاجتماعية نحو الموظفين.

على الرغم من إتجاه المستجوبين منهم نحو الموافقة إلا أنه يلاحظ وجود إختلاف بينهم من حيث الموافقة على متغيرات تبني برامج المسؤولية الاجتماعية المقدمة لهم، ويؤكد هذا الإستنتاج أن نتائج إختبار T المحسوبة للفرق بين المتوسط الفعلي والمتوسط المتوقع، والذي يعكس مدى الموافقة على وجود كل عبارة على حده تدل في معظمها على أن هذه الفروق معنوية، ويدعم ذلك أن الإنحرافات المعيارية كانت في معظمها أقل من الواحد الصحيح، مما قد يفسر تقارب الإجابات الكلية من متوسطها الحسابي.

2ـ2ـ **نتائج إختبار الفرضية الثانية**: يتشير الفرضية الثانية من فروضيات الدراسة إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسة أو تبني سياسات المسؤولية الاجتماعية نحو الموظفين على إدارة الموارد البشرية بالمؤسسات الإقتصادية، ولإختبار صحة هذه الفرضية الأساسية فقد تم تقسيمها إلى ستة فرضيات ثانوية، وسوف يتم إختبار مدى صحة كل منها تباعاً لأسلوب الانحدار البسيط للتوقع بأثر ممارسة برامج المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين على إدارة الموارد البشرية، وذلك وفق الجدول الآتي رقم (09) لعرض وتحليل النتائج الخاصة بالفرضيات الثانوية[24].

الاحالات والمراجع:

1 نوال ضياف، **المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبو بكر القايد تلمسان، 2010، ص: 21.

2 أمينة شباح، **واقع أهمية المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بسكرة، 2009، ص: 8.

3 بن مسعود نصر الدين ،كنوش محمد، **واقع أهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية**، دراسة استطلاعية على إحدى المؤسسات الوطنية، الملتقى الدولي الثالث منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، فيفري 2012، ص: 3.

4 عنابي بن عيسى، فاطمة الزهرة قاسول، **إدارة السلوك الأخلاقي والمسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال**، الملتقى الدولي الثالث منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، فيفري 2012، ص: 3.

5 أمينة شباح،مرجع سابق، ص ص:37 -38.

6 المرجع السابق، ص: 8.

7 الطاهر خامرة، **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة(حالة سوناطراك)**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007، ص ص: 82 -83.

8 وهيبة مقدم، **تقييم استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية**،رسالة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2014، ص ص: 79 -89.

9 عريوة محاد، **دور الأداء المتوازن في قياس وتقييم الأداء المستدام بالمؤسسات المتوسطة للصناعات الغذائية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص ص: 55 -56.

10 غلاي نسيمة، **الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات (دراسة حالة بعض مؤسسات تلمسان)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص حوكمة الشركات، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015، ص: 124.

11محمد فلاق وقدور بنافلة، **المسؤولية الإجتماعية لشركات الإتصالات الجزائرية جيزي، موبيليس، نجمة، التحول من العمل الخيري إلى العطاء الذكي**، ملتقى دولي حول "منظمات الأعمال والمسؤولية الإجتماعية "، 14 -15 فيفري 2012، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الشلف، ص: 10.

12 مصطفى نجيب شاوش، **إدارة الأفراد**، دار الشروق للنشر التوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 1996، ص: 27.

13 مهدي حسان زدليف، **إدارة الأفراد في منظور كمي والعائلات الإنسانية**، دار مجدلاوى، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 1994، ص: 9.

14 علي السلمي، **إدارة الأفراد والكفاءة الإنتاجية**، دار غريب، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1985، ص: 19.

15 علي السلمي ، **السياسات الإدارية في عصر المعلومات**، دار غريب، القاهرة ، ص: 43.

16 عادل حسن، **إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998 ص: 18.

17 راوية محمد حسن، **إدارة الموارد البشرية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص: 58.

18 المرجع السابق، ص: 75.

19 أحمد ماهر، **ادارة الموارد البشرية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الخامسة، 2001، ص: 29.

20 مصطفى نجيب شاوش ، مرجع سبق ذكره، ص: 232.

21 أحمد ماهر، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

22 وقد تم إعداد هذا الجدول وفق المعيار التالي: المدى = الحد الأعلى – الحد الأدنى = 5 -1= 4، عدد الفئات = 5 (حسب مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في الدراسة)، طول الفئة = 4 ÷ 5 = 0.8 (المدى ÷ أكبر قيمة في المقياس)، إضافة هذه القيمة(0.8) إلى أقل قيمة في المقياس (بداية المقياس وهي الواحد الصحيح)، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية.

23 حسب المعادلة التالية: معامل الثبات= 2 r ÷ r+1 ، حيث r يمثل الإرتباط .

24 مع الأخذ بعين الإعتبار التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية، التي تبين أثر تبني سياسات المسؤولية الإجتماعية نحو الموظفين على إدارة الموارد البشرية بالمؤسسات الإقتصادية، والتي تحتوي على: الإستقطاب، المسار الوظيفي، تقييم الأداء، التدريب والتطوير، الصحة والسلامة المهنية، تحسين ظروف العمل.

دور عمليات التحسين المستمر في تحقيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة الاقتصادية

ـدراسة حالة مؤسسة كوندور برج بوعريريجـ

د. حبيبة عامر[1]
جامعة برج بوعريريج، الجزائر
amer_habiba@yahoo.com

د. فرحات عباس
جامعة مسيلة، الجزائر
Farhat.abbas@gmail.com

The role of continuous improvement processes in the achievement of TQM in the economic institution

- Case study of the Condor Bordj Bou Arreridj-

D.farhat abbas & D.habiba amer
University of msila & University of bordj bouaridje / Algeria

Received:23/04/2017 *Accepted: 17/06/2017* *Published: 31/12/2017*

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور عمليات التحسين المستمر في تحقيق إدارة الجودة الشاملة في إحدى المؤسسات الجزائرية وهي مؤسسة "CONDOR"، ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على (37) استمارة استبيان من مجموع (40) استمارة استبيان موزعة، ومن خلال جمع وتحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية ، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين عمليات التحسين المستمر ومبادئ إدارة الجودة الشاملة (التركيز على العميل، القيادة الإدارية، مشاركة العاملين، اتخاذ القرارات المبنية على الحقائق، التدريب والتعليم).

الكلمات المفتاحية: التحسين المستمر، الجودة، إدارة الجودة، إدارة الجودة الشاملة.

الترميز الاقتصادي (jel) : L15

Abstract:

This study aims at identifying the role of continuous improvement processes in the achievement of TQM in one of the Algerian institutions, the "CONDOR" organization. To achieve the objective of the study, 37 questionnaire forms were obtained from a total of (40) questionnaires distributed, Assumptions Using the statistical package for social sciences, the study reached several results, the most important of which is the existence of a statistically significant relationship between continuous improvement processes and the principles of TQM (customer focus, continuous improvement, management leadership, employee participation, Decent, training and education).

Keywords*: Continuous Improvement, Quality, Quality Management, Total Quality Management.*
(JEL) Classification : L15.

1. Author Correspondence, e-mail: *amer_habiba@yahoo.com*

تمهيد:

يعتبر مبدأ التحسين المستمر هو أفضل وسيلة تسمح بتطبيق ناجع لإدارة الجودة الشاملة من طرف المؤسسات، والتحسين المستمر فلسفة تسعى إلى تحسين كل العوامل المتعلقة بالعمليات والأنشطة التي تحول المدخلات إلى مخرجات على أساس مستمر ، وتشتمل هذه العملية على المعدات، الطرق، الخدمات والأفراد، وهذا يستدعي تغيير النظرة التقليدية التي كانت تقصد الصيانة والإصلاح على الحالات التي يصل البعض فيها إلى التعطل والتوقف إلى ضرورة إجراء التحسين والصيانة بشكل دوري ومستمر قبل الوصول إلى حالات التوقف ولايعتبر مفهوم التحسين المستمر جديدا ولكن لاقى اهتماما كبيرا في الوقت الحالي مما ركز الاهتمام عليه.

1. **أهمية البحث**:

ويمكننا الاستنتاج أن التحسين المستمر يشكل في الواقع العمود الفقري للإدارة، فهو" يضمن للمنظمة البقاء ويأخذ هذا التحسين شكل سلسلة ذات حلقات مرتبطة مع بعضها البعض حيث تؤدي كل حلقة فيها إلى الحلقة التالية وهكذا. ومن هذا المنطلق تجلت إشكالية البحث:

ما هو دور عمليات التحسين المستمر في تجسيد مبادئ إدارة الجودة الشاملة في مؤسسة كوندور؟

2. **الفرضيات**:

وللإجابة على الإشكالية تم صياغة جملة من الفرضيات :

- توجد علاقة أثر بين عمليات التحسين المستمر والتركيز على العميل في مؤسسة كوندور.
- توجد علاقة أثر بين عمليات التحسين المستمر ومبدأ التحسين المستمر في مؤسسة كوندور.
- توجد علاقة أثر بين عمليات التحسين المستمر والقيادة الإدارية في مؤسسة كوندور.
- توجد علاقة أثر بين عمليات التحسين المستمر ومشاركة العاملين في مؤسسة كوندور.
- توجد علاقة أثر بين عمليات التحسين المستمر واتخاذ القرارات المبنية على الحقائق في مؤسسة كوندور.
- توجد علاقة أثر بين عمليات التحسين المستمر وتدريب العاملين في مؤسسة كوندور.

3. أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها من بين الدراسات القليلة التي تناولت موضوع عمليات التحسين المستمر ودورها في تطبيق إدارة الجودة الشاملة. والعديد من الدراسات السابقة جاءت لتحديد المشكلات التي تواجه تنفيذ إدارة الجودة أو العوامل المعيقة لها، بينما تكمن أهمية هذه الدراسة إلى التعرف على عمليات التحسين المستمر ودورها في إدارة الجودة الشاملة بالتركيز على مبادئ إدارة الجودة الشاملة.

التعرف على النتائج المحصلة من تطبيق عمليات التحسين المستمر ومدى الالتزام بمعايير الجودة الشاملة وذلك لضمان كفاءة العمليات .

4. حدود الدراسة: من أجل الإحاطة بإشكالية الدراسة وفهم جوانبها المختلفة، حددنا مجال دراستنا بما يلي:

- **الحدود الموضوعية**: حيث ركزنا في دراستنا على توضيح ماهية عمليات التحسين المستمر من حيث التعريف بها وإبراز خصائصها وأهم النتائج المتحصل عليها من تطبيق هذا الأسلوب، كما تطرقنا إلى مفهوم إدارة الجودة الشاملة وأهم المبادئ التي ترتكز عليها.
- **الحدود المكانية**: تم إسقاط الجانب النظري لهذه الدراسة على مؤسسة كوندور باعتبارها أحد المؤسسات المهتمة بجانب إدارة الجودة الشاملة.
- **الحدود الزمانية**: بغية الإحاطة بإشكالية الدراسة والوصول إلى نتائج تنفي أو تثبت صحة الفرضياتالمقترحة في الفترة الممتدة من جويلية 2017 الى غاية سبتمبر2017
- والدراسات السابقة والمؤلفات التي تناولت موضوع البحث وبالتالي عرض تلك الأفكار بأسلوب علمي طبقا لخطة البحث مع التأكيد على الأمانة العلمية في الاقتباس ونقل الأفكار، أما الجانب التطبيقي فاعتمدنا على منهج دراسة حالة لمعرفة دور عمليات التحسين المستمر في إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة المختارة.

5. أدوات الدراسة: اعتمد الباحث في اعداد دراسته على مختلف المصادر المكتبية من اجل تكوين الإطار النظري للبحث والمتمثلة في الكتب والمراجع العربية والأجنبية، والملتقيات وغيرها كما تم الاعتماد في الجانب التطبيقي للدراسة على استمارة الاستبيان بغية جمع البيانات من عينة البحث المختارة كما تم الاعتماد على برنامج SPSS19 بهدف كشف العلاقة بين المتغيرات الواردة في الدراسة.

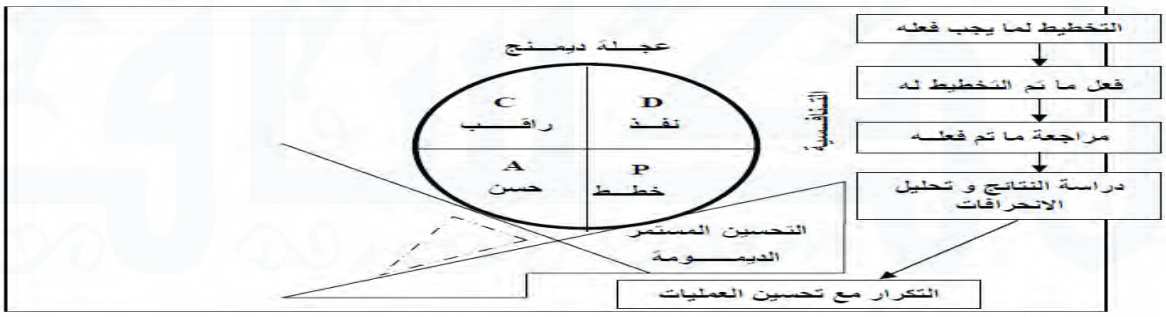
أولا. الإطار النظري للدراسة:

1. مفهوم التحسين المستمر

يعتبر ادوارد ديمنغ هو أول من وضع استراتيجية التحسين المستمر ورسمها على شكل دائرة يطلق عليها عجلة ديمنج وتعتبر الأساس المفاهيمي لأنشطة التحسين المستمر[1].

ويمكن توضيح بشكل أكثر تفصيل مبدأ التحسين المستمر وكيفية الاعتماد عليه في تطبيق التنمية المستدامة:

الشكل رقم1: مبدأ التحسين المستمر وتطبيقه على التنمية المستدامة



Source : Andrè Chardonnet et Dominique Thibaud on, le guide du PDCA de Deming progrès contenu et management, édition d'organisation, 2003, p. 62.

وبالتالي، فان لخطوات الواجب اتباعها من طرف المؤسسة في هذا المجال هي:

- تحديد الأهداف: قياسهم وتحديد آجال لتحقيقهم.

- الشروع في تنفيذ الأهداف؛
- تنفيذهم؛
- تقييم تحقيق الأهداف؛
- اتخاذ القرارات اللازمة وتصحيحها.

وبصفة عامة لا يوجد أسلوب واحد بإمكان المؤسسة انتهاجه لإدماج ادارة الجودة الشاملة داخلها، لذلك فلكل مؤسسة أسلوب خاص بها يمكن أن تنتهجه. إن أهم ما يوجب الإشارة إليه في هذا المجال هو ضرورة أن يكون الأسلوب المعتمد أسلوب ديناميكي يفتقد للجمود وقابل للتطوير

2. التحسين المستمر ومبادئ إدارة الجودة الشاملة:

إن التحسين المستمر هو التغيير للأفضل والتحسين المتواصل، حيث ينصب عمله في جعل كل مظهر من مظاهر العمليات محسنًا، ومحاولة الوقوف على كافة التغييرات التي تحدث أثناء العمل، وما هي العمليات او المشاريع التي تحتاج إلى التحسين والتطوير لذلك يسعى إلى تحسين كل العوامل المتعلقة بالعمليات والأنشطة التي تحاول المدخلات إلى مخرجات على أساس متواصل، فهو عملية شاملة تتضمن كافة أنشطة المؤسسة سواء المدخلات أو عمليات التحويل أو المخرجات وحتى انتقال المخرجات إلى العميل، حيث قد ينتج عن عملية التحسين المستمر تخفيض في المدخلات أو زيادة في المخرجات أو تحسين جودتها أو ارتفاع في مستوى رضا العاملين أو رضا العملاء، بالإضافة إلى ذلك فإن الهدف من التحسين المستمر هو زيادة مستوى رضا الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة سواء الداخليين أو الخارجيين. كما تقوم فلسفة التحسين المستمر على مواصلة التطوير مرة تلوى الأخرى، فهو يأخذ شكل سلسلة ذات حلقات مترابطة مع بعضها البعض، فالكثير من الأفكار البسيطة في العمل تؤدي في نهاية المطاف إلى تطوير مكاسب كبيرة للمؤسسة وهناك عناصر عديدة تتفاعل فيما بينها لتعمل ضمن طريقة التحسين المستمر في المؤسسة، أهمها التركيز على العملاء وروح التعاون وعمل الفريق، التزام الإدارة، علاقات الإدارة مع العاملين واستخدام التكنولوجيا.

3. إدارة الجودة الشاملة:

أصبحت الجودة تمثل للمؤسسة سلاحا استراتيجيا يضمن لها البقاء والاستمرارية في ظل المتغيرات البيئية المتلاحقة والمتسارعة، وظهور الأسواق العالمية وتزايد طلبات المستهلكين وتطلعاتهم، لذلك باتت إدارة الجودة وفقا للمواصفات الايزو9000 هاجس كل مؤسسة اقتصادية، فحصول المؤسسة الاقتصادية على شهادة المطابقة ISO9000 تعد بمثابة مقياس للمنافسة داخليا وخارجيا، وبالتالي فهي مطلب تجاري وشرط أساسي لتحقيق التميز والبقاء والاستمرارية في بيئة الأعمال الحالية.

1.3. مفهوم الجودة وإدارة الجودة الشاملة:

اختلفت الآراء والمفاهيم التي أوردها الباحثون والمهتمون بموضوع الجودة يجب التمييز بينها ومن أهمها ما يلي:

يرجع مفهوم الجودة QUALITY الى الكلمة اللاتينية QUALITAS التي تعني طبيعة الشخص أو الشيء، ودرجة صلابته، وكانت تعني قديما الدقة والاتقان.[2]

«الجودة تعني الخصائص المنتجات التي تلبي احتياجات ورضا الزبائن وهي تختلف باختلاف نوع المنتجات والخدمات وطرق استخدامها وفي هذا السياق كلما زادت الجودة زاد رضا الزبائن وبالتالي يزداد دخل وربح المؤسسات المنتجة»[3]. وعرفت الجمعية الأمريكية لضبط الجودة "ASQC" والمنظمة الأوربية لضبط الجودة "EOQC" الجودة بأنها «المجموع الكلي للمزايا والخصائص التي تؤثر في قدرة المنتج أو الخدمة على تلبية حاجات معينة»[4].

2.3 مفهوم إدارة الجودة الشاملة مبادؤها وخصائصها:

عرفت إدارة الجودة الشاملة بأنها" خلق ثقافة متميزة في الأداء تتظافر فيها جهود المديرين والموظفين بشكل متميز لتحقيق توقعات العملاء وذلك بالتركيز على جودة الأداء في مراحله الأولى وصولا إلى الجودة المطلوبة بأقل كلفة وأقصر وقت".[5]

عرف ديمينج" Deming "إدارة الجودة الشاملة بأنها" طريقة الإدارة المنظمة، تهدف إلى تحقيق التعاون والمشاركة المستمرة من العاملين في المؤسسة من أجل تحسين السلعة أو الخدمة من أجل تحقيق رضا العملاء".[6]

- **خصائص وسمات إدارة الجودة الشاملة:**

وفيما يلي سنعرض أهم المبادئ التي تقوم عليها إدارة الجودة الشاملة:

- **التركيز على العميل:** تقوم الجودة الشاملة على أساس أن استمرار ونجاح نشاطات المؤسسة يعتمد إلى حد كبير على توافر احتياجات ومتطلبات العملاء ومحاولة تنفيذ توقعاتهم حيث أن رضا العميل يعد الركيزة الأساسية والقاعدة المثبتة التي يجب أن تنطلق منها طموحات المنشأة في المستقبل. إن نظام إدارة الجودة الشاملة يوسع مفهوم ودائرة العملاء لتشمل أيضا الموظفين العاملين داخل المؤسسة ويعدهم عنصرا مهما وحيويا من عناصر مجموعة العملاء.
- **التحسين المستمر:** يتطلب نجاح عملية التحسين المستمر توفر الشروط التالية:[7]

الوقت: سوآءا فيما يخص التصميم، التنفيذ أو المراقبة. حيث تسمح إدارة الجودة الشاملة من خفض أوقات التصميم، إعداد الآلات، دراسة الطلبيات، دراسة شكاوى الزبائن، الحصول على المعلومات إلى غير ذلك....

المستوى التكنولوجي: ترتبط عملية التحسين المستمر بشكل كبير بتحسين المستوى التكنولوجي للمؤسسة، وذلك من خلال متابعة الإبداعات والاختراعات وكذا نظم التصنيع والإنتاج الحديثة ومحاولة اقتنائها.

ضرورة تواجد قاعدة بيانات ونظام معلومات فعال داخل المؤسسة يسمح باتخاذ قرارات في أوانها على ضوء المستجدات التي تطرأ في المحيط.

- **التزام الإدارة العليا:** إن القرارات المتعلقة بالجودة تعتبر من القرارات الاستراتيجية ولذا فإن التزام الإدارة العليا في دعمها وتطويرها وتنشيط حركة القائمين عليها يعد من المهام الأساسية التي تؤدي إلى نجاحها، ويتمثل التزام الإدارة العليا في تعزيز ثقافة الجودة وتوفير رؤية استراتيجية واضحة المعالم للمؤسسة وأهدافها وكذلك تعزيز وتطوير إمكانيات العاملين لتحسين أدائهم.

◆ **مشاركة العاملين وتكوين فرق العمل**: تعتبر إدارة الجودة الشاملة العنصر البشري أهم عناصر هذه المنهجية الجديدة وبالتالي أهم عنصر في المؤسسة، فهو العنصر الأول لتحقيق الجودة والتميز، وهو أيضا من يتولى عملية القيادة والتنفيذ لهذه المنهجية.

◆ **اتخاذ القرارات المبنية على الحقائق:** تمتاز المؤسسات التي تطبق نظام إدارة الجودة الشاملة بأن قراراتها مبنية على حقائق وبيانات صحيحة وليست مجرد تكهنات فردية أو افتراضات وتوقعات مبنية على أراء شخصية.

◆ **تدريب العاملين:** ترى فلسفة إدارة الجودة الشاملة إلى أن التدريب هو قلب تحسين الجودة لذلك فإنه ليس من الصدفة أن يكون للعديد من البرامج الناجحة مديرا حريصا يتولى شؤون التدريب ويسعى على تطبيقه بأحسن ما يكون، وذلك لأن هناك قناعة تامة بأن تغير مواقف العاملين هي جزأ من عملية التطوير في إدارة الجودة الشاملة، وهناك مهارات يجب أن يتعلمها العاملون في المؤسسة لعل من أبرزها هو تطوير كفاءة الأفراد بحيث يتمكنوا من حذف الأخطاء وإلغائها.

4. الدراسات السابقة:

1.4 دراسة يوسف بومدين (2007)[8]: ركّزت الدراسة على علاقة إدارة الجودة الشاملة بالاداء المتميز وكذا بناء ميزة تنافسية، كما توصلت الدراسة الى جملة من النتائج منها ان إدارة الجودة الشاملة اطار فلسفي واداري متكامل امام منظمات الاعمال من خلال جعل الجودة هدفا استراتيجيا إضافة الى التركيز على التحسين المستمر ورضا العميل من خلال تمكين العاملين وما يترتب على ذلك من إيجابيات وصولا لتحقيق أداء متميز.

2.4 دراسة Josiah Aduda **(2013)**[9]: خلصت الدراسة الى أن شهادة الايزو 9001 أدت الى تحسن العائد ونمو المبيعات. كان لها تأثير إيجابي عال على الأداء المالي للمؤسسة بالمقارنة مع نظيراتها التي لا تعتمد على نظام الايزو، لذلك كان لعمليات التحسين المستمر التي تعتمد عليها الحصول على شهادة الايزو 9001التاثير الإيجابي للاداء المالي للشركات التجارية في كينا، وتوصي الدراسة بأهمية التركيز على التحسين المستمر للحصول على ايزو 9001، وتطبيق محتواها بفعالية مما يؤدي الى النجاح على المدى الطويل وتحقيق الميزة التنافسية،

ثانيا. الدراسة التطبيقية" دراسة حالة مؤسسة كوندور برج بوعريريج"

بعد التطرق إلى الجانب النظري الخاص التحسين المستمر وإدارة الجودة الشاملة سنحاول في هذا الفصل اسقاط ما تم التطرق اليه على احدى المؤسسات الجزائرية وهي مؤسسة "كوندور" باعتبارها مؤسسة تهتم بإدارة الجودة الشاملة وهذا من اجل تحديد عمليات التحسين المستمر في تحقيق إدارة الجودة الشاملة.

1. الطريقة والأدوات:

1.1ـ عرض وتقديم المؤسسة محل الدراسة:

مؤسسة بن حمادي " عنتر تراد" هي مؤسسة خاصة ذات أسهم، وهي تحمل كذلك اسم العلامة التجارية "CONDOR" والرمز الذي يوجد امام كلمة "CONDOR" يشير إلى طائر من أكبر الطيور في العالم، ومعروف عن هذا الطائر أنه يطير عاليا حتى يكون فأل خير عليها.[10]

تقع مؤسسة كوندور في المنطقة الصناعية لولاية برج بوعريريج، وهي شركة ذات أسهم، تقدر المساحة الإجمالية للمؤسسة ب 80104 متر مربع، طبيعة الاستثمار للمؤسسة هو صناعة وتسويق الأجهزة الإلكترونية والإلكترو -منزلية.

جدير بالذكر أن مؤسسة كوندور مسجلة في الديوان الوطني للمؤلفات والابتكارات، مما يضمن الحماية الكافية لمنتجاتها من التزوير والتقليد، مع العلم أن المؤسسة تحصلت على شهادة الجودة العالمية ISO 9001 VARSION 2000.

2.1. مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع دراستنا في مؤسسة كوندور باعتبارها إحدى المؤسسات المهتمة بالجودة في مختلف منتجاتها لذلك تم الاعتماد في هذه الدراسة على تسليط الضوء في جانبها التطبيقي على هذه المؤسسة.

أما بالنسبة لعينة الدراسة فقد تم توزيع 40 استبيان على الإداريين في مختلف وحدات المؤسسة محل الدراسة وقد تم استرجاع 37 استبيان في حين أن 3 استبيانات من مجموع 40 استبيان الموزعة لم تسترجع.

الجدول رقم 1: عدد الاستبيانات الموزعة في المؤسسة محل الدراسة

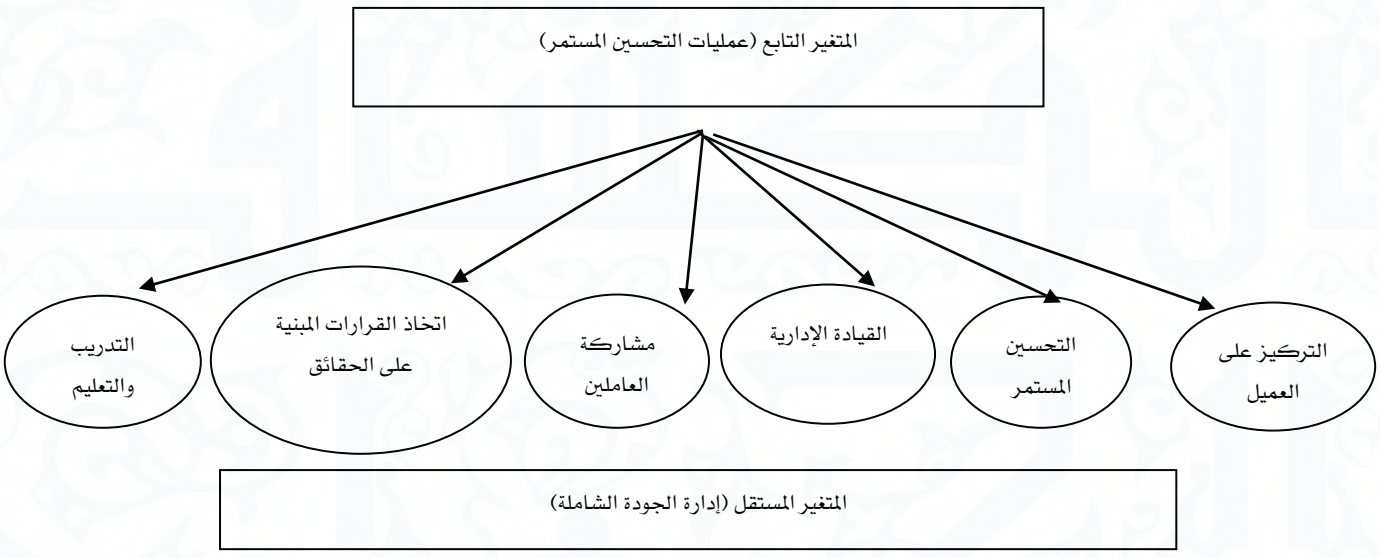
عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المسترجعة	عدد الاستبيانات المعتمدة
40	37	37

المصدر: من إعداد الباحثين.

3.1 متغيرات الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على متغيرين أساسيين حيث كان المتغير المستقل إدارة الجودة الشاملة من باب المبادئ (التركيز على العميل، التحسين المستمر، القيادة الإدارية، مشاركة العاملين، اتخاذ القرارات المبنية على الحقائق، التدريب والتعليم) أما المتغير التابع فكان عمليات التحسين المستمر، والشكل التالي يوضح لنا متغيرات الدراسة.

شكل رقم 2: متغيرات الدراسة



4.1 صدق أداة الدراسة:

تم الاعتماد على معامل ألفا كرونباخ، والجذر التربيعي له لمعرفة مدى صدق وثبات الاستبانة، كما هو موضح في الجدول

جدول رقم 2: قيمة معامل ألفا كرونباخ لمحاور الاستبانة

المحاور	عدد الفقرات	الانحراف المعياري	الجذر التربيعي لقيمة ألفا كرونباخ (الصدق)
التركيز على العميل	3	0.607	0.779
التحسين المستمر	2	0.708	0.841
القيادة الإدارية	2	0.682	0.825
مشاركة العاملين	2	0.873	0.934
اتخاذ القرارات المبنية على الحقائق	2	0.753	0.867
التدريب والتعليم	2	0.845	0.919
عمليات التحسين المستمر	12	0.511	0.714
الإجمالي	25	0.855	0.924

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS19.

يلاحظ من الجدول السابق، جدول رقم (2لمحـ2) أن كل قيم الانحراف المعياري أكبر من القيمة الدنيا (0.60)، والتي تعكس مدى الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة، ما يدل على أن هناك تجانس واتساق داخلي بين فقرات الاستبانة.

5.1 البرامج المستخدمة في معالجة المعطيات:

بعد الانتهاء من جمع البيانات المطلوبة للبحث، تم استخدام نظام التحليل بالحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، Statistical Package for Social Sciences لمعالجة بيانات الاستبانة، ويستخدم هذا البرنامج لتحليل جميع أنواع البيانات الإحصائية في مختلف أنواع العلوم خاصة العلوم الإنسانية، عن طريق استخدام بعض الاختبارات الإحصائية التي يتيحها البرنامج.

قصد معالجة المعطيات المتحصل عليها عن طريق الاستبانة، تم استخدام مجموعة من الأدوات الاحصائية وهي: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل ألفا كرونباخ، الانحدار الخطي البسيط، التكرارات والنسب المئوية.

2. عرض نتائج الدراسة:

في هذا المطلب سنتطرق إلى فرعين أساسيين حيث احتوى الفرع الأول على التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة فيما كان الفرع الثاني حول التحليل الإحصائي لاستجابة عينة الدراسة.

1.2 التحليل الإحصائي لاستجابة عينة الدراسة:

استنتاج اتجاه العينة بالنسبة لكل محور وهذا بالاعتماد على الأوزان المرجحة لمقياس ليكرت الخماسي، حيث قمنا بحساب طول الفئة والذي يساوي حاصل قسمة عدد المسافات (من 1 إلى 2، من 2 إلى 3، من 3 إلى

4، من 4 إلى 5) على عدد الخيارات المتاحة أمام أفراد عينة الدراسة (موافق بشدة، موافق، محايد، ... .)، وعليه يساوي طول الفئة 5/4 = 0.80. ومنه يصبح توزيع الإجابات حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 4: معايير تحديد درجة الموافقة لعينة الدراسة

المتوسط المرجح	درجة الموافقة
من 1 إلى 1.80	منخفض جدا
من 1.81 إلى 2.60	منخفض
من 2.61 إلى 3.40	متوسط
من 3.41 إلى 4.20	مرتفع
من 4.21 إلى 5	مرتفع جدا

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الأوزان المرجحة لمقياس ليكرت الخماسي.

أما فيما يخص التحليل الإحصائي لإجابات أفراد العينة كانت كالتالي:

- **عمليات التحسين المستمر:**

الجدول رقم 5: التحليل الإحصائي لمحور عمليات التحسين المستمر

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	تستهدف عمليات إعادة التحسين المستمر حل بعض المشاكل في المؤسسة.	3.29	1.17	متوسط
2	يقوم بمهمة اعداد خطط وبرامج التحسين المستمر فريق متخصص.	2.48	1.12	منخفض
3	تركز إدارة المؤسسة في عملية التحسين المستمر على آراء الزبائن الذين يتعاملون معها	2.62	0.98	متوسط
4	تقوم المؤسسة بتحديد أولويات التحسين المستمر بشكل يتوافق مع رسالتها وأهدافها.	1.83	0.68	منخفض
5	تهدف عملية التحسين المستمر إلى تحفيز أداء العاملين.	2.48	0.98	منخفض
6	تتبنى المؤسسة أفكار جديدة تدفع إلى التحسين والتطوير المستمرين.	2.24	1.06	منخفض
7	تساهم عمليات التحسين المستمر في تقديم حلول لزيادة كفاءة المؤسسة.	2.02	0.79	منخفض
8	تتم عملية رفع التقارير في المؤسسة دون وسطاء في عمليات التحسين المستمر.	2.97	0.92	متوسط
9	يتم اختيار التصميم الجيد في المؤسسة من خلال دراسة البدائل المتاحة.	2.35	1.05	منخفض
10	يدفع التقييم الجيد لأداء العاملين بالمؤسسة إلى إعادة توزيعهم على فرق عمل جديدة.	2.75	1.25	متوسط
11	تسمح عملية التحسين المستمر بإعادة بنائها من جديد كلما كانت الحاجة إليها.	2.43	1.04	منخفض
12	لعمليات التحسين المستمر دور جوهري في تغير الهياكل التنظيمية.	2.10	0.80	منخفض
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري	**2.46**	**0.98**	منخفض

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS19.

من خلال الجدول أعلاه ووفق مقياس الدراسة نلاحظ أن العبارات (1، 3، 8، 10) جاءت بمتوسطات حسابية (3.29، 2.62، 2.97، 2.75) وانحراف معياري (1.17، 0.98، 0.92، 1.25) على التوالي وبدرجة

موافقة متوسطة، في حين باقي العبارات (2، 4، 5، 6، 7، 9، 11، 12) الخاصة بمحور عمليات التحسين المستمر جاءت بمتوسطات حسابية من (1.83، 2.48) وانحراف معياري (0.68، 1.12)، أما المتوسط الحسابي العام لمحور التحسين المستمر فكان (2.46) وانحراف معياري (0.98) ودرجة موافقة منخفضة.

- **إدارة الجودة الشاملة:**

التركيز على العميل:

الجدول رقم 6: التحليل الإحصائي لمحور التركيز على العميل

رقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
13	تأخذ المؤسسة شكاوى وآراء زبائنها بنظر الاعتبار عند تحسين جودة الخدمات المقدمة لهم.	2.05	1.15	منخفض
14	تعمل المؤسسة على إرضاء زبائنها باستمرار.	2.37	1.40	منخفض
15	تسعى المؤسسة إلى تنويع خدماتها المقدمة للزبائن.	2.05	0.99	منخفض
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام		**2.15**	**1.18**	**منخفض**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS19.

يتضح من الجدول رقم 6 أن المتوسط الحسابي العام للمحور الخاص بمبدأ التركيز على العميل كان (2.15) وانحراف معياري عام (1.18) ووفق مقياس الدراسة فإن درجة الموافقة كانت منخفضة، حيث جاءت العبارات (13، 14، 15) بمتوسطات حسابية (2.05، 2.37، 05.2) وانحراف معياري (1.15، 1.40، 0.99) على التوالي مما يعني درجة الموفقة منخفضة من طرف أفراد عينة الدراسة (المستجوبين) حول العبارات الخاصة بمحور التركيز على العميل، أي أن المؤسسة محل الدراسة لا تهتم بالقدر الكافي لآراء زبائنها.

- **التحسين المستمر:**

الجدول رقم 7: الدراسة الإحصائية لمحور التحسين المستمر

رقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
16	تسعى المؤسسة إلى تحسين الجودة باستمرار.	2.18	1.28	منخفض
17	تسعى المؤسسة على تخفيض العيوب في عملياتها إلى ادنى مستوى ممكن باستمرار.	2.43	1.30	منخفض
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام		**2.30**	**1.29**	**منخفض**

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج spss19.

نلاحظ من الجدول أعلاه، جدول رقم 7 أن المتوسطات الحسابية للعبارات (16، 17) جاءت (2.18، 2.43) وانحراف معياري (1.28، 1.30) وجاءت درجة الموافقة منخفضة، كما أن المتوسط الحسابي العام كان (2.30) بدرجة موافقة منخفضة، وهذا يعني أن المؤسسة محل الدراسة ليست مهتمة كثيرا بتحسين جودة منتجاتها وتخفيض العيوب فيها إلى أدنى مستوى ممكن لأن هذا ما نصت عليه العبارات (16، 17).

- **القيادة الإدارية:**

الجدول رقم 8: الدراسة الاحصائية لمحور القيادة الإدارية

رقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
18	تسعى القيادة الإدارية للمؤسسة إلى تقديم الحوافز للعاملين لتحسين جودة منتجاتها.	2.24	0.98	منخفض
19	تطور القيادة الإدارية للمؤسسة قنوات الاتصال وتدعمها في جميع المستويات الإدارية	2.02	0.95	منخفض
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام		**2.13**	**0.96**	**منخفض**

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS19.

يتضح من الجدول السابق، جدول رقم 8 أن المتوسط الحسابي العام لمحور القيادة الإدارية كان (2.13) وانحراف معياري عام (0.96) ودرجة موافقة منخفضة، حيث جاءت العبارات (18، 19) بمتوسطات حسابية (2.24، 2.02) وانحراف معياري (0.98، 0.95) على التوالي بدرجة موافقة منخفضة، وهذا ما يدل على أن المؤسسة محل الدراسة لا تشجع كثيرا قنوات الاتصال في جميع المستويات الإدارية وكذلك فيما يخص تقديم الحوافز للعاملين لتحسين جودة منتجات المؤسسة.

المحور الفرعي الرابع: مشاركة العاملين:

الجدول رقم 9: الدراسة الاحصائية لمحور مشاركة العاملين

رقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
20	يعمل جميع العاملين في المؤسسة كفريق واحد.	2.21	1.15	منخفض
21	تولي المؤسسة أهمية كبيرة للمقترحات التي يقدمها العاملين والمتعلقة بالجودة الشاملة.	2.10	0.99	منخفض
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام		**2.15**	**1.07**	**منخفض**

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS19.

من الجدول أعلاه يتضح أن المتوسط الحسابي العام للمحور الخاص بمبدأ مشاركة العاملين كان (2.15) وانحراف معياري (1.07) بدرجة موافقة منخفضة، حيث كانت الفقرات (20، 21) بمتوسطات حسابية (2.21، 2.10) وانحراف معياري (1.15، 0.99) على التوالي ودرجة موافقة منخفضة، أي أن المؤسسة محل الدراسة لا يعمل جميع العاملين لديها كفريق واحد ولا تولي أهمية كبيرة للمقترحات التي يقدمها العاملين فيما يخص جودة منتجاتها باعتبار أن هذا ما نصت علية العبارات (20، 21).

- **اتخاذ القرارات المبنية على الحقائق:**

الجدول رقم 10: التحليل الإحصائي لمحور اتخاذ القرارات المبنية على الحقائق

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
22	تعتمد المؤسسة استخدام أساليب الحوار عند اتخاذ القرارات المتعلقة بجودة منتجاتها.	2.16	1.06	منخفض
23	تعتمد المؤسسة على التوصيات الواردة في محاضر الأقسام عند اتخاذ بعض القرارات الخاصة بجودة الخدمة المقدمة للزبون.	2.64	1.11	متوسط
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام		**2.40**	**1.08**	**منخفض**

المصدر: بالاعتماد على مخرجات SPSS19.

يتضح من الجدول رقم 10 أن المتوسط الحسابي العام للمحور الخاص بمبدأ اتخاذ القرارات المبنية على الحقائق كان (2.40) وانحراف معياري (1.08)، في حين كان المتوسط الحسابي للعبارة (22) يقدر ب (2.16) وانحراف معياري (1.06) أما المتوسط الحسابي للعبارة (23) فكان (2.64) وانحراف معياري (1.11) ودرجة موافقة متوسطة، ما يعني لنا أن المؤسسة محل الدراسة لا تستخدم كثيرا أساليب الحوار فيما يخص اتخاذ القرارات المتعلقة بالجودة، في حين تعتمد على التوصيات الواردة في محاضر الأقسام فيما يخص بعض القرارات الخاصة بجودة منتجاتها.

◆ **التدريب والتعليم:**

الجدول رقم 11: التحليل الإحصائي لمحور التدريب والتعليم

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
24	تعمل المؤسسة على تشجيع الأقسام على تقديم التدريب العملي المناسب للعاملين لديها.	2.59	0.92	منخفض
25	توجد في المؤسسة وحدة خاصة بالتعليم والتدريب المستمرين.	2.32	1.02	منخفض
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	**2.45**	**0.97**	**منخفض**

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS19.

يلاحظ من الجدول السابق، جدول رقم 11 أن المتوسط الحسابي العام للمحور الخاص بمبدأ التدريب والتعليم كان (2.45) وانحراف معياري (0.97) ودرجة موافقة منخفضة، حيث كانت المتوسطات الحسابية للعبارات (24، 25) كالتالي (2.59، 2.32) وانحراف معياري (0.92، 1.02) على التوالي ودرجة الموافقة كانت منخفضة، هذا ما يفسر أن المؤسسة محل الدراسة أو أن أفراد عينة الدراسة (المستجوبين) يرون بأن المؤسسة لا تشجع مختلف الأقسام على تقديم التدريب العملي للعاملين وكذلك عدم وجود وحدة خاصة بالتدريب في المؤسسة.

2.2 اختبار الفرضيات:

سنحاول التطرق إلى نتائج مصفوفة الارتباطات الجزئية وكذلك سيتم اختبار الفرضيات الفرعية لمعرفة مدى اثبات أو نفي ما جاء في هذه الفرضيات حول متغيرات الدراسة.

1.2.2 مصفوفة الارتباطات الجزئية:

لمعرفة فيما كان هناك علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين عمليات التحسين المستمر وإدارة الجودة الشاملة، سنستخدم مصفوفة الارتباطات الجزئية، حيث يتمثل المتغير المستقل في مبادئ إدارة الجودة الشاملة، في حين أن عمليات التحسين المستمر يمثل المتغير التابع.

الجدول رقم 12: نتائج مصفوفة الارتباطات الجزئية لمبادئ إدارة الجودة الشاملة وعمليات التحسين المستمر

	التركيز على العميل	التحسين المستمر	القيادة الإدارية	مشاركة العاملين	اتخاذ القرارات	التدريب والتعليم	عمليات التحسين المستمر
التركيز على العميل	1	-	-	-	-	-	-
التحسين المستمر	0.69	1	-	-	-	-	-
القيادة الإدارية	0.40	0.44	1	-	-	-	-
مشاركة العاملين	0.60	0.58	0.72	1	-	-	-
اتخاذ القرارات	0.28	0.40	0.70	0.49	1	-	-
التدريب والتعليم	0.15	0.19	0.42	0.32	0.47	1	-
عمليات التحسين المستمر	0.53	0.50	0.61	0.57	0.59	0.33	1

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS19.

انطلاقا من مخرجات الجدول السابق نلاحظ أن جميع معاملات الارتباط بين المتغير التابع (عمليات التحسين المستمر) والمتغيرات المستقلة (التركيز على العميل، التحسين المستمر، القيادة الإدارية، مشاركة العاملين، اتخاذ القرارات المبنية على الحقائق، التدريب والتعليم) تراوحت بين (33.0) و(0.61) مما يدل على وجود علاقة طردية من ضعيفة إلى قوية بين عمليات التحسين المستمر ومبادئ إدارة الجودة الشاملة، حيث نلاحظ أن وجود ارتباط كبير بين عمليات التحسين المستمر والقيادة الإدارية بمعامل ارتباط (61.0)، وبعدها يأتي ارتباط بين عمليات التحسين المستمر ومبدأ اتخاذ القرارات المبنية على الحقائق بمعامل ارتباط (0.59)، ثم عمليات التحسين المستمر ومشاركة العاملين بمعامل ارتباط(57.0)، وكان معامل الارتباط بين عمليات التحسين المستمر ومبدأ التركيز على العميل (0.53)، في حين جاء معامل الارتباط بين عمليات التحسين المستمر ومبدأ التحسين المستمر (0.50) وأخيرا معامل ارتباط ضعيف بين عمليات التحسين المستمر ومبدأ التدريب والتعليم بمعامل ارتباط (0.33).

2.2.2 اختبار الفرضيات الفرعية:

- **الفرضية الفرعية الأولى:**

تنص هذه الفرضية على أنه توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية لعمليات التحسين المستمر على مبدأ التركيز على العميل، ولاختبار هذه الفرضية سنستخدم الانحدار الخطي البسيط، حيث يمثل مبدأ التركيز على العميل المتغير المستقل، في حين تمثل عمليات التحسين المستمر المتغير التابع.

الجدول رقم 13: نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط عمليات التحسين المستمر ومبدأ التركيز على العميل

معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	اختبار F	Sig
0.53	0.28	13.64	0.001

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS19.

من الجدول أعلاه يتضح أن معامل الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع هو (0.53) مما يدل على وجود علاقة ارتباط موجبة، وبلغ معامل التحديد (0.28)، وبلغت القيم الاحتمالية Sig (0.001) وهي أقل من (0.05) وبالتالي يتم قبول الفرضية الأولى.

ولمعرفة أثر عمليات التحسين المستمر علة التركيز على العميل بصورة انفرادية، نستخدم اختبار T لتحليل الانحدار الخطي البسيط، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 14: نتائج اختبار T لتحليل الانحدار الخطي البسيط بين المتغيرين عمليات التحسين المستمر والتركيز على العميل

المتغير المستقل	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	Béta	T	Sig
الثابت	1.42	0.2	-	6.87	0.000
التركيز على العميل	0.44	0.12	0.53	3.69	0.001

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS19.

من الجدول رقم 14 يتضح ان قيمة معامل المتغير المستقل (0.44)، وبلغت قيمة T المقابلة له (3.69) عند مستوى معنوية (0.001) وهي أقل من المستوى (0.05) ومنه تقبل الفرضية التي تنص بوجود علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين عمليات التحسين المستمر ومبدأ التركيز على العميل.

- **الفرضية الفرعية الثانية:**

تهدف هذه الفرضية إلى معرفة إذا كان هناك علاقة أثر ذات دلالة بين عمليات التحسين المستمر ومبدأ التحسين المستمر، ولاختبار هذه الفرضية استخدمنا الانحدار الخطي البسيط، حيث يتمثل المتغير المستقل في مبدأ التحسين المستمر، أما المتغير التابع فيتمثل في عمليات التحسين المستمر.

الجدول رقم 15: نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط عمليات التحسين المستمر ومبدأ التحسين المستمر

معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	اختبار F	Sig
0.50	0.25	11.67	0.002

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS19.

يتضح من الجدول السابق، جدول رقم 15 أن معامل الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل (0.50) مما يدل على وجود علاقة ارتباط قوية موجبة، حيث بلغ معامل التحديد (25.0) مما يعني أن المتغير التابع (عمليات التحسين المستمر) يؤثر على المتغير المستقل (التحسين المستمر) ما نسبته (25٪)، وبلغت القيم الاحتمالية Sig (0.002) وهي اقل من (0.05) وبالتالي يتم قبول هذه الفرضية الثانية.

ولمعرفة أثر عمليات التحسين المستمر على التحسين المستمر، نستخدم اختبار T لتحليل الانحدار الخطي البسيط، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 16: نتائج اختبار T لتحليل الانحدار الخطي البسيط بين المتغيرين عمليات التحسين المستمر والتحسين المستمر

المتغير المستقل	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	Béta	T	Sig
الثابت	1.57	0.18	-	8.65	0.000
التحسين المستمر	0.36	0.10	0.50	3.41	0.002

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS19.

من الجدول أعلاه يتضح أن قيمة معامل الانحدار (36.0)، وبلغت قيمة T المقابلة له (3.41) عند مستوى معنوية (0.002) وهي أقل من المستوى (0.05) ومنه تقبل الفرضية التي تنص على وجود علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين إ عمليات التحسين المستمر ومبدأ التحسين المستمر.

- **الفرضية الفرعية الثالثة**:

تهدف هذه الفرضية إلى معرفة إن كان هناك أثر عمليات التحسين المستمر على القيادة الإدارية، وبغرض اختبار هذه الفرضية سنستخدم تحليل الانحدار الخطي البسيط، حيث تعتبر مبدأ القيادة الإدارية متغير مستقل، أما عمليات التحسين المستمر تعتبر المتغير التابع.

الجدول رقم 17: نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط عمليات التحسين المستمر ومبدأ القيادة الإدارية

معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	اختبار F	Sig
0.61	0.37	21.40	0.000

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS19.

يتضح من الجدول أعلاه أن معامل الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع هو (0.61) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة في نفس الاتجاه بين عمليات التحسين المستمر ومبدأ القيادة الإدارية، وبلغ معامل التحديد (0.37) عند مستوى معنوية (0.000) وهي أقل من المستوى المعنوية (0.05) وبالتالي فإن الفرضية الثالثة مقبولة.

ولمعرفة تأثير عمليات التحسين المستمر على مبدأ القيادة الإدارية بصورة انفرادية، نستخدم اختبار T لتحليل الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 18: نتائج اختبار T لتحليل الانحدار الخطي البسيط بين المتغيرين عمليات التحسين المستمر والقيادة الإدارية

المتغير المستقل	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	Béta	T	Sig
الثابت	**1.25**	**0.20**	-	**6.15**	**0.000**
القيادة الإدارية	**0.46**	**0.10**	**0.61**	**4.62**	**0.000**

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS19.

من الجدول السابق، جدول رقم 18 يتضح أن قيمة معامل المتغير المستقل (46.0)، وبلغت قيمة T المقابلة له (4.62) عند مستوى معنوية (0.000) وهي أقل من المستوى (0.05) ومنه تقبل الفرضية التي تنص على وجود علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين عمليات التحسين المستمر ومبدأ القيادة الإدارية.

والمعادلة التالية توضح ذلك: $Y = 0.46\ X + 1.25$

- **الفرضية الفرعية الرابعة**:

حيث تنص هذه الفرضية على وجود أثر ذو دلالة لعملية عمليات التحسين المستمر على مبدأ مشاركة العاملين، وتم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار هذه الفرضية، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 19: نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط عمليات التحسين المستمر ومشاركة العاملين

معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	اختبار F	Sig
0.57	0.33	17.41	0.000

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS19.

يتضح من الجدول رقم 19 أن معامل الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع هو (0.57) مما يدل على وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة في نفس الاتجاه بين عمليات التحسين المستمر ومبدأ مشاركة العاملين، وبلغ معامل التحديد (0.33) عند مستوى معنوية (0.000) وهي أقل من مستوى معنوية (0.05) وبالتالي يتم قبول الفرضية الرابعة.

ولمعرفة تأثير عمليات التحسين المستمر على مبدأ مشاركة العاملين بصورة انفرادية، تم استخدام اختبار T لتحليل الانحدار الخطي البسيط، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 20: نتائج اختبار T لتحليل الانحدار الخطي البسيط بين المتغيرين عمليات التحسين المستمر ومشاركة العاملين

المتغير المستقل	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	Béta	T	Sig
الثابت	**1.45**	**0.17**	-	**8.14**	**0.000**
مشاركة العاملين	**0.33**	**0.08**	**0.57**	**4.17**	**0.000**

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS19.

من الجدول أعلاه يتضح أن قيمة معامل المتغير المستقل (33.0)، وبلغت قيمة T المقابلة له (4.17) عند مستوى معنوية (0.000) وهي أقل من المستوى (0.05) ومنه تقبل الفرضية التي تنص على وجود علاقة أثر ات دلالة إحصائية بين عمليات التحسين المستمر ومبدأ مشاركة العاملين.

- **الفرضية الفرعية الخامسة:**

تضمنت الفرضية الفرعية الخامسة وجود أثر عمليات التحسين المستمر على اتخاذ القرارات المبنية على الحقائق، وبغرض اختبارها تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لذلك، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 21: نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط عمليات التحسين المستمر ومبدأ اتخاذ القرارات المبنية على الحقائق

معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	اختبار F	Sig
0.59	0.35	19.56	0.000

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS19.

يتضح من الجدول السابق، أن معامل الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع هو (0.59) مما يدل على وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين عمليات التحسين المستمر واتخاذ القرارات المبنية على الحقائق، وبلغ معامل التحديد (0.35) عند مستوى معنوية (0.000) وهي أقل من مستوى معنوية (0.05) وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الخامسة.

ولمعرفة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع بصورة انفرادية، تم استخدام اختبار T لتحليل الانحدار الخطي البسيط، والجدول التالي يوضح النتائج:

الجدول رقم 22: نتائج اختبار T لتحليل الانحدار الخطي البسيط بين المتغيرين عمليات التحسين المستمر واتخاذ القرارات المبنية على الحقائق

المتغير المستقل	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	Béta	T	Sig
الثابت	1.28	0.20	-	6.28	0.000
اتخاذ القرارات المبنية على الحقائق	0.40	0.09	0.59	4.42	0.000

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS19.

من الجدول أعلاه يتضح أن قيمة معامل المتغير المستقل (40.0)، وبلغت قيمة T المقابلة له (4.42) عند مستوى معنوية (0.000) وهي اقل من المستوى (0.05) ومنه تقبل الفرضية التي تنص على وجود علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين عمليات التحسين المستمر ومبدأ اتخاذ القرارات المبنية على الحقائق.

- **الفرضية الفرعية السادسة:**

تضمنت الفرضية الفرعية السادسة وجود أثر ذو دلالة عمليات التحسين المستمر على مبدأ تدريب وتعليم العاملين، وبغرض اختبارها تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لذلك، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 23: نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط عمليات التحسين المستمر ومبدأ التدريب والتعليم

معامل الارتباط R	معامل التحديد R	اختبار F	Sig
0.33	0.10	4.27	0.046

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS19.

نلاحظ من الجدول رقم 23 أن معامل الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع هو (0.33) مما يدل على وجود علاقة ارتباط ضعيفة بين عمليات التحسين المستمر ومبدأ التدريب والتعليم، وبلغ معامل التحديد (0.10) عند مستوى معنوية (0.046) وهي أقل من مستوى معنوية (05.0) وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية السادسة.

ولمعرفة تأثير المتغير التابع على المتغير المستقل بصورة انفرادية، تم استخدام اختبار T لتحليل الانحدار الخطي البسيط والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 24: نتائج اختبار T لتحليل الانحدار الخطي البسيط بين المتغيرين

المتغير المستقل	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	Béta	T	Sig
الثابت	1.73	0.21	-	8.24	0.000
التدريب والتعليم	0.20	0.09	0.33	2.06	0.046

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS19.

من الجدول السابق، جدول رقم 24 يتضح أن قيمة معامل المتغير المستقل (20.0)، وبلغت قيمة T المقابلة له (2.50) عند مستوى معنوية (0.046) وهي أقل من المستوى (0.05) وبالتالي يتم قبول الفرضية التي تنص على وجود علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين عمليات التحسين المستمر ومبدأ التدريب والتعليم.

خلاصة:

بعد تحليل معطيات الأدبيات التطبيقية للدراسة، توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ليس هناك اهتمام كبير في المؤسسة محل الدراسة بأسلوب التحسين المستمر حيث جاءت معظم عبارات هذا المحور بدرجة موافقة منخفضة.
- قلة اهتمام المؤسسة محل الدراسة بمبادئ إدارة الجودة الشاملة، وهذا ما تبينه إجابات افراد عينة الدراسة (المستجوبين)، حيث كانت درجة الموافقة في كل المحاور الخاصة بمبادئ إدارة الجودة الشاملة منخفضة.
- أثبتت نتائج الدراسة الميدانية على وجود علاقة أثر ذات دلالة لعمليات التحسين المستمر ومبادئ إدارة الجودة الشاملة.
- أثبتت نتائج الدراسة الميدانية على وجود علاقة أثر ذات دلالة لعمليات التحسين المستمر ومبدأ التركيز على العميل.
- أثبتت نتائج الدراسة الميدانية على وجود علاقة أثر ذات دلالة لعمليات التحسين المستمر ومبدأ التحسين المستمر.
- أثبتت نتائج الدراسة الميدانية على وجود علاقة أثر ذات دلالة لعمليات التحسين المستمر ومبدأ القيادة الإدارية.
- أثبتت نتائج الدراسة الميدانية على وجود علاقة أثر ذات دلالة لعمليات التحسين المستمر ومبدأ مشاركة العاملين.
- ✓ أثبتت نتائج الدراسة الميدانية على وجود علاقة أثر ذات دلالة لعمليات التحسين المستمر ومبدأ اتخاذ القرارات المبنية على الحقائق.
- ✓ أثبتت نتائج الدراسة الميدانية على وجود علاقة أثر ذات دلالة لعمليات التحسين المستمر ومبدأ التدريب والتعليم.

التوصيات:

في ضوء ما توصل إليه الطالب من خلال هذه الدراسة فإنه يقترح التوصيات التالية:

- محاولة الاهتمام أكثر بأسلوب التحسين المستمر باعتباره من أهم الأساليب الحديثة في علم الإدارة.
- ضرورة الاهتمام بمبادئ إدارة الجودة الشاملة (التركيز على العميل، التحسين المستمر، القيادة الإدارية، مشاركة العاملين، اتخاذ القرارات المبنية على الحقائق، التدريب والتعليم) في المؤسسة محل الدراسة.
- عمليات التحسين المستمر ما هي إلا تقنية من تقنيات إدارة الجودة الشاملة ويجب تبنيها للوصول إلى إدارة الجودة الشاملة.
- بما أن المؤسسة محل الدراسة تعرف منافسة كبيرة في السوق فإنها مطالبة بتحقيق الجودة في مختلف منتجاتها ولا يتحقق ذلك إلا بتبني استراتيجية تعتمد على إدارة الجودة الشاملة.

الاحالات والمراجع:

1 .Andrè Chardonnet et Dominique Thibaud on, le guide du PDCA de Deming progrès contenu et management, édition d'organisation, 2003, p. 62.

-.محمد عبد العال النعيمي: إدارة الجودة المعاصرة، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، الأردن، 2000، 65. (بتصرف)

- يوسف حجيم الطائي: نظم إدارة الجودة، دار اليازوردي، للنشر، الأردن، 2008، ص. 89.

مأمون الدراركة، طارق الشبلي: الجودة في المنظمات الحديثة، دار الصفاء للنشر،ط1، عمان، 2002، ص. 152

3 انظر:

- محمد عبد العال النعيمي واخرون: ادارة الجودة المعاصرة، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، 2009، عمان، ص.31.

- PH. Kotler& B.Debois: Marketing management, 10éme édition, Public Union, Paris, 2000, P. 90.□

4 محمد عبد الوهاب العزاوي: انظمة ادارة الجودة و البيئة، دار وائل للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2000، ص. 18.

5 محمد عوض الترتوري وآخرون، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2006، ص31

6 مدحت أبو النصر، أساسيات إدارة الجودة الشاملة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر، 2008،ص64.

7 لوشاحي احمد خير الدين، الجودة ومدى تطبيقها في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2002 -2003، ص 31، 32

8 . يوسف بومدين، إدارة الجودة الشاملة والأداء المتميز، مجلة الباحث، العدد5، جامعة ورقلة، الجزائر، 2007.

. 9 Josiah Aduda, impact of iso9001 certification on financail performance of commercail state corporations in kenya, a research project submittes in partail fulfillement of the requiement for the award of the degree of master of business adminstration, scool of business : university of nairobi,2013.

10. من وثائق مؤسسة كوندور.

الإدارة البيئة في المؤسسات الصناعية الجزائرية بين الواقع ومتطلبات التنمية المستدامة
ـ دراسة حالة مؤسسة الاسمنت بسطيف الجزائر ـ

د. مهاوات لعبيدي[1]
جامعة الوادي، الجزائر
Labidi_mehaouat39000@yahoo.fr

د. شيخي بلال
جامعة بومرداس، الجزائر
chikhibillal@gmail.com

د. جرموني أسماء
جامعة أم البواقي، الجزائر
asma.djarmouni@gmail.com

The Environmental Management in Algerian Industrial Establishments between Reality and the Requirements of the Sustainable Development
- The Cement Establishment of Setif، Algeria as a case study –

LABIDI Mehaouat & CHIKHI Billal & DJARMOUNI Asma
University of Eloued & University of Boumerdess & University of Oum El Baouaghi

Received:06/03/2017 *Accepted: 15/08/2017* *Published: 31/12/2017*

ملخص:

حاولنا من خلال هذا البحث معالجة إشكالية واقع تبني الإدارة البيئية بمؤسسة صناعة الاسمنت بسطيف لما لنشاط هذه الأخيرة من آثار سلبية على البيئة، وتبني هذه المؤسسة لمثل هذا النوع من الإدارة في هيكلها التنظيمي من شأنه أن يساعد على تحقيق التنمية المستدامة. وتكمن أهمية الإدارة البيئية في البحث عن الطرق والأساليب التي تمكن الحد من التلوث أو التقليل منه. ولقد توصلنا من خلال دراستنا إلى أن المؤسسة محل الدراسة تبنت إدارة بيئية ضمن هيكلها التنظيمي إلا أن المهمة الوحيدة لمسؤول البيئة فيها هو تسيير النفايات دون أي تدخل في كميتها، إلا أنها تسعى إلى تحقيق مبادئ التنمية المستدامة من خلال أبعادها الاقتصادي والبيئي والاجتماعي، وقد استطاعت تخفيض نسبة التلوث إلى 6 بالمائة بعدما كان يصل إلى حدود 400 بالمائة.

الكلمات المفتاحية: الإدارة البيئية، نظام الإدارة البيئية، التنمية المستدامة.

الترميز الاقتصادي (jel) : Q56, Q32

Abstract:

This paper tried to treat the problematic of adopting the environmental management in the establishment of cement manufacturing in Setif, due to the negative effects of this later on the environment. The adoption of this kind of management by this establishment، in its organizational structure، can lead to a sustainable development. The environmental management is important to the extent that it seeks for methods and ways that reduce or minimize pollution. In this study, we concluded that this cement establishment adopted an environmental management within its organizational structure، in which the only task of the responsible of management is to manage the wastes without any interference in its quantity. However, it seeks to achieve the principles of the sustainable development through its economic، environmental and social dimensions. This establishment was able to reduce the percentage of pollution to 6 percent after it was approximately 400 percent.

Key Words: *The environmental management, the system of the environmental management, the sustainable development.*

(JEL) Classification : Q56, Q32.

1. Author Correspondence, e-mail: *difmh2008@hotmail.fr*

تمهيد:

لقد أدت مختلف التوجهات والسياسات التنموية التي باشرتها بلدان العالم من أجل تنمية اقتصادياتها آثارا اقتصادية واجتماعية كبيرة، والتي تتمثل أساساً في التلوث البيئي الذي أدى إلى اختلال توازن النظام البيئي وهي تزداد من وقت لآخر خاصة في ظل المشاريع التنموية الحاصلة، ويكون المتسبب الرئيس فيها هي المؤسسات بكل أنواعها الساعية لتحقيق الربح دون مراعاة أي جانب لرفاهية الإنسان وراحته واستقراره، لذا كان لا بد من تضافر كافة الجهود الدولية للتقليل والحد من هذا التلوث.

تعتبر الجزائر من البلدان التي تعمل جاهدا من اجل النهوض بمشاريعها الاستثمارية طويلة الأجل، فهناك صناعات أعطت لها أولوية من بينها صناعة الإسمنت نظرا لارتباط هذه المادة مع متطلبات الإنشاء والتعمير، من خلال السياسة المنتهجة والمتمثلة في خلق مؤسسات صناعية إضافية لصناعة الإسمنت بغية الاكتفاء ذاتيا ومحاولة التصدير، ولكن في المقابل هذه الصناعة لها أضرار وخيمة على البيئة والإنسان من خلال التلوث بأنواعه الذي تخليفه وبالتالي يجب التفكير في مسايرة هذا النوع من الصناعة بداية من إنشاء هذه المصانع وصولا إلى الإنتاج والتوزيع، وذلك من خلال العمل على إنشاء إدارات متخصصة ضمن هيكلها التنظيمي يسمى بـ "الإدارة البيئية"، وهذه الأخيرة توكل إليها مهمة وضع السياسات والخطط اللازمة لمعالجة المشاكل البيئية التي يواجهها الإنسان والطبيعة وإجراء البحوث اللازمة للوقاية من أخطار التلوث البيئي وتحقيق تنمية مستدامة، وتعتبر مؤسسة صناعة الإسمنت بسطيف من المؤسسات الرائدة في صناعة الإسمنت في الجزائر وذلك من خلال الكميات المنتجة وأرقام الأعمال المحققة، ومن بين المؤسسات أيضا التي تأخذ الجانب البيئي بعين الاعتبار وخير دليل على ذلك هو تبنيها إدارة بيئية في هيكلها التنظيمي وسنحاول من خلال هذا البحث معرفة قدرة الإدارة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة. وبهذا يمكن صياغة إشكالية البحث في السؤال الجوهري التالي:

هل الإدارة البيئية في مؤسسة صناعة الاسمنت بسطيف قادرة على المساهمة في تحقيق تنمية مستدامة بشكل فعال؟

أولا. الإدارة البيئية والمفاهيم المتعلقة بها:

تعد الإدارة البيئية من ضمن إحدى الإدارات الهامة بالمؤسسة، فهي تسعى إلى تغيير مستوى النشاط الاقتصادي إلى المستوى المستديم وتهدف بالدرجة الأولى إلى تقييم الأداء ثم تصحيح المسار.

1. مفهوم الإدارة البيئية: وقد عرفتها الأمم المتحدة بأنها: "وضع الخطط والسياسات البيئية من أجل رصد وتقييم الآثار البيئية للمؤسسة الصناعية، على أن تتضمن جميع المراحل الإنتاجية؛ بدءا من الحصول على المواد الأولية وصولا إلى المنتج النهائي والجوانب البيئية المتعلقة به"[1]؛ وبذلك فهي" مجموع أنشطة الإدارة البيئية التي تحدد السياسة البيئية والأهداف والمسؤوليات، التي تنفذ بوسائل كالتخطيط، قياس النتائج، التحكم في الآثار البيئية"[2]، كما تعد الإدارة البيئية "الهيكل الوظيفي للمؤسسة والتخطيط والمسؤوليات والممارسات العلمية، والإجراءات والعمليات وإمكانيات التطوير وتنفيذ وإنجاز ومراجعة ومتابعة السياسة البيئية، بهدف تحسين أداء المؤسسة وخفض أثارها السلبية على البيئة ومحاولة منع تلك الآثار تماما كهدف رئيسي لها"[3].

وبهذا يمكن القول أن الإدارة البيئية نسق إداري، يتحقق من خلال التزام مستويات الإدارة العليا ومتخذي القرارات واقتناعهم الكامل بتطبيقها، وصولا بالدولة إلى التنمية المستدامة لكافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

2. **وظائف الإدارة البيئية:** ومن أهم الوظائف التي تعنى بها هذه الإدارة هي:[4]

- مراجعة الأوضاع البيئية الحالية، والإشراف على تنفيذ إجراءات تصحيحية جديدة للتقليل من مصادر التلوث في الوحدات الإنتاجية، ولتحقيق الالتزام بالقوانين واللوائح البيئية؛
- تنفيذ الإجراءات الوقائية في إطار خطة شاملة للإنتاج الأنظف وإدخال ضوابط جديدة للحد من التلوث بإجراءات أقل تكلفة داخل المؤسسة؛
- زيادة الوعي البيئي لدى العمال، وتقديم حوافز لتشجيع المبادرات الطوعية لمكافحة التلوث؛
- ترشيد استخدام الموارد باستخدام تقنيات حديثة تزيد من كفاءتها.

3. **أهمية الإدارة البيئية**: للإدارة البيئية أهمية كبيرة في المؤسسات الصناعية للأسباب التالية:[5]

- قيام سلطة واحدة بمهام متابعة مصادر التلوث وحماية نوعية البيئة في المؤسسة.
- تحقيق الوفورات في التكاليف الرأسمالية وتكاليف تشغيل وحدات معالجة المخلفات.
- القدرة على إجراء دراسات للتحكم في التلوث، والتوصل إلى حلول تحقق مصالح المؤسسة إلى أقصى حد ممكن.
- مساعدة السلطات التنفيذية في التعامل مع كيان مؤسسي واحد معني بالقضايا البيئية للمؤسسة.
- القدرة على إشراك الكفاءات الخارجية المتخصصة في تنفيذ برامج الإنتاج الأنظف.
- وضع الإرشادات الخاصة بالنظافة العامة والتجميل وحماية البيئة الداخلية.
- رصد نوعية البيئة في المؤسسة على نحو أفضل.

4. **دعائم الإدارة البيئة**: حتى تحقق الإدارة البيئية نتائجها بالجودة البيئية، فإنها تعتمد على مجموعة من الوظائف والدعامات التي تعد ضرورية بالنسبة لها وتتمثل في:

1.4. **الرصد البيئي**: يعد هذا العنصر من الدعامات الأساسية للإدارة البيئية، فلا بد من وجود بيانات حقيقية عن مستويات تلوث الهواء والمياه والتربة حتى يمكن إقرار الأبعاد المترتبة عنها من حيث التكنولوجيا اللازمة لطرق المعالجة البيئية والتحكم في الملوثات المختلفة من المنبع، ومنه فإن الاعتماد على قيم الرصد البيئي يكوُن اقتصاديات لا مبالغ فيها ولا أقل مما يجب دعمه وإنفاقه لتحقق الحماية البيئية المطلوبة؛ وأهم وسيلة للرصد البيئي التي تتبناها معظم الدول العربية وتحث المؤسسات على الاعتماد عليها هي شبكات الرصد البيئي خاصة في المناطق الصناعية[6].

2.4. **الكفاءة البيئية**: تعرف الكفاءة البيئية بأنها " توفير سلع وخدمات ذات أسعار تنافسية، تشبع الحاجات الإنسانية وتحقق جودة الحياة في الوقت الذي تقلل فيه زيادة التأثيرات البيئية، وكثافة الموارد المستخدمة خلال دورة الحياة وصولا بها إلى مستوى يتناسب على الأقل مع طاقة حمل الأرض التقديرية."[7] كما أن هناك تعريف أبسط للكفاءة البيئية وهي " إنتاج كم أكبر باستخدام كم أقل"[8]، والكفاءة البيئية شرط ضروري إن لم نقل أكيد لنجاح الإدارة البيئية من خلال ما توفره من توازن أمني على جميع المستويات يتمثل في:[9]

- **الأمن البيئي:** ويعني القدرة على المحافظة واستمرارية عمل الأنظمة الطبيعية.
- **الأمن المتصل بالموارد :** يعني توفير سلع وخدمات لها موارد ذات كفاءة.
- **الأمن الاجتماعي والاقتصادي:** وهو توفير المنتجات والخدمات التي يمكن استهلاكها بواسطة الجميع والقادرة على تحسين جودة حياتهم.

3.4. **الإنتاج الأنظف**: تعد هذه التقنية الأداء الفعال والقاعدة الأساسية لنجاح نظام الإدارة البيئية، حيث تم تعريفها من قبل البرنامج البيئي للأمم المتحدة (UNEP) بأنها "التطوير المستمر في العمليات الصناعية والمنتجات والخدمات بهدف تقليل استهلاك الموارد الطبيعية، ومنع تلوث الهواء والماء والتربة عند المنبع وذلك لتقليل المخاطر التي تتعرض لها البشرية والبيئة[10]"، والهدف الأساسي للإنتاج الأنظف يظهر في إمكانية الحصول على وفورات مالية وتحسينات بيئية بتكلفة منخفضة نسبيا عن طريق الحد من التلوث من المنبع، معتمدة في ذلك على تحسين الإدارة الداخلية وتقليل المخلفات بتدويرها وتغيير التكنولوجيات المستعملة بأخرى أقل استهلاكا للطاقة والمواد الخام والتحكم في العمليات الصناعية بما يحقق وفر في المواد الخام.

5. نظام الإدارة البيئية: يعد نظام الإدارة البيئية أول محاولة شاملة وجادة من أجل جعل البيئة وظيفة من وظائف المؤسسة شأنها شأن وظيفة الإنتاج والتسويق والمالية، ويعرف بأنه" إطار عمل نظامي، يهدف إلى إدخال الإدارة البيئية ضمن نشاط المؤسسة ومنتجاتها وخدماتها"[11]، فهو عبارة عن "مجموعة من التنظيمات الخاصة بالمسؤوليات، الإجراءات العمليات الوسائل الضرورية لتنفيذ السياسة البيئية".[12]

والتطبيق الجيد لنظام الإدارة البيئية يؤدي إلى حصول هذه المؤسسات على شهادة الجودة في الإدارة البيئية ISO 14001، والتي تعد مؤشرا عن كيفية إدارة أنشطة ومنتجات المؤسسة بطريقة فعالة آخذة في الاعتبار حماية البيئة ومنع التلوث، وإصدار هذه الشهادة ما هي إلا عملية تقوم بموجبها جهة مانحة لها بإعطاء تأكيد مكتوب بأن المنتج أو العمليات أو الخدمة تتوافق مع متطلبات محددة، وفي حالة التأكد من الإتمام الناجح للتقييم من قبل هذه الجهة يتم منح هذه الشهادة.[13]

6. **مكونات نظام الإدارة البيئية**: يتكون النظام الإداري البيئي وفقا لـ ISO 14001 من النقاط التالية: [14]

- **السياسة البيئية:** وهي المبادئ المرشدة لأي مؤسسة؛ تهدف إلى الالتزام بالوقاية من التلوث والامتثال للوائح والتحسين المستمر.
- **التخطيط:** ويتضمن تحديد الجوانب البيئية التي تؤثر بها المؤسسة على البيئة، تحديد المتطلبات البيئية وفق اللوائح القانونية وغيرها، وضع الأهداف المراد الوصول إليها في ضوء المتطلبات السابقة، وضع البرنامج البيئي للإيفاء بالمتطلبات.
- **التنفيذ والعمليات:** حيث أن الأهداف السابقة المراد الوصول إليها تتطلب وجود برامج للتنفيذ وعمليات تعمل على تجسيدها في أنشطة وخبرات ومن ثم إلى نتائج بيئية؛
- **الاختبار والنشاط التصحيحي:** من خلال معالجة الجوانب والآثار البيئية لحالة المؤسسة، وهذا ما جاءت السياسة البيئية لمعالجته أصلا ومراقبة الانحراف في تنفيذ أهداف السياسة البيئية واتخاذ النشاط التصحيحي.

◆ **المراجعة الإدارية:** تعد المراجعة البيئية جهد إداري هدفه ليس فقط التأكد من مدى ملائمة نظام الإدارة البيئية ومكوناته للأهداف والسياسة البيئية في المؤسسة، وإنما أيضا مدى قدرته على إدخال التحسينات الجديدة جراء دورة التحسين وهو ما يساهم في زيادة قدرة المؤسسة على المنافسة؛

◆ **الاتصالات والتقارير البيئية:** يتم الاتصال من خلال نقل القرارات من الأعلى إلى الأسفل، ثم نقل المعلومات عن طريق التنفيذ من الأسفل إلى الأعلى.

ثانيا. مفاهيم عامة حول التنمية المستدامة:

تتعدد التسميات والمفاهيم التي أطلقت على التنمية المستدامة، منها التنمية التضامنية والتنمية البشرية والتنمية المتواصلة والتنمية الشاملة والتنمية الايكولوجية وغيرها، وتوحد الجميع على مصطلح التنمية المستدامة وسيتم هنا تبيان مفهومها وأبعادها وأهم مبادئها.

1. **تعريفها:** تتعدد التسميات والمفاهيم التي أطلقت على التنمية المستدامة، منها التنمية التضامنية والتنمية البشرية والتنمية المتواصلة والتنمية الشاملة والتنمية الايكولوجية وغيرها، وتوحد الجميع على مصطلح التنمية المستدامة وقد جاء تعريف البنك WB 1992 لها بأنها: "تنمية متواصلة، حيث أنه لا يمكن الانتفاع بثمار التنمية الاقتصادية على حساب التدهور المفرط للموارد الذي يسببه التلوث، مع احترام الأجيال القادمة".[15] أما اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في تقرير مستقبلنا المشترك سنة 1987 التنمية المستدامة فعرفتها على أنها: "تنمية تستجيب لاحتياجات الأجيال الراهنة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة للاستجابة أو على الوفاء باحتياجاتها أيضا".[16]

2. **أبعاد التنمية المستدامة:** ترتكز التنمية المستدامة على ثلاث أبعاد رئيسة تتمثل في:[17]

◆ **البعد الاقتصادي:** يركز هذا البعد على زيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل فالنظام الاقتصادي يعتبر مستداما حين يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر، وأن يحافظ على مستوى معين من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين ومنع حدوث اختلالات في القطاعات الأخرى التي يمكن أن تضر بالإنتاج الزراعي أو الصناعي؛

◆ **البعد البيئي:** يكون النظام البيئي مستداما عندما يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، ويتجنب الاستغلال المفرط لأنظمة الموارد غير المتجددة، كما يجب المحافظة على التنوع البيولوجي، وعلى الأنظمة البيئية والإيكولوجية والتي لا تكون موجودة بكثرة مثل الموارد الاقتصادية؛

◆ **البعد الاجتماعي:** ويشير هذا البعد إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر وتحقيق الرفاهية من خلال الحصول على الخدمات الصحية ووضع معايير آمنة واحترام حقوق الإنسان.

3. **مبادئ التنمية المستدامة:** لقد حث القانون على ستة عشر مبدأ أوجب على المؤسسات إتباعها في تحديد استراتيجيتها وتحقيق أهدافها من أجل الوصول إلى تنمية مستدامة وتتمثل في:[18]

◆ الصحة ومستوى المعيشة: فكل شخص من حقه الحفاظ على صحته وتحسين مستوى معيشته، وهذا ما تسعى إلى تحقيقه التنمية المستدامة؛

◆ العدالة والتضامن الاجتماعي: من خلال الإنصاف في الدخل، والتكافل الاجتماعي؛

◆ حماية البيئة: حماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن النظر فيها بمعزل عنها؛

- الكفاءة الاقتصادية: يكون الاقتصاد فعال بتشجيع الابتكار والازدهار ومواكبة التقدم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛
- المشاركة والالتزام: من خلال المشاركة الفعالة لكل أفراد المجتمع كل على حسب مسؤوليته؛
- التوجه إلى المعرفة: من خلال المواظبة على مناهج التعليم وتشجيع البحث من أجل الابتكار ورفع الوعي والمساهمة الفعالة في تنفيذ التنمية المستدامة؛
- اللامركزية: ينبغي تفويض الصلاحيات والمسؤوليات إلى الأشخاص المناسبة في السلطة، من أجل تحقيق الأهداف المرجوة.
- التعاون والشراكة بين الحكومات: لأن الإجراءات في إقليم معين يجب أن تأخذ في الاعتبار آثارها خارج أراضيها.
- الوقاية: عند وقوع خطر معروف، يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة للتحقيق والتصحيح والوقاية؛
- التنبيه: يجب الحذر دائما والتنبيه من الأخطار الممكن أن تقع، والمضرة بالبيئة؛
- حماية التراث الثقافي: يتمثل التراث الثقافي في المناظر الطبيعية والتقاليد والأعراف، فهي هوية كل مجتمع ومن ثم فإن الحفاظ عليها ضروري لتنتقل بين الأجيال وتعزز استدامة التنمية؛
- الحفاظ على التنوع البيولوجي: وذلك لضمان جودة الحياة والحفاظ على الأجيال في الحاضر والمستقبل، مثل النظم البيئية والعمليات الطبيعية؛
- احترام قدرة التحمل للنظم البيئية: على البشر احترام القدرة الاستيعابية لهذه الأنظمة وضمان استمراريتها؛
- مسؤولية الإنتاج والاستهلاك: من أجل تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وجعل الإنتاج والاستهلاك مسؤولية الحماية للمجتمع والبيئة؛
- من يلوث يدفع: لحماية البيئة يتحتم على من يلوث أن يدفع مقابل ذلك؛
- إدخال التكاليف: يجب إدخال التكاليف الخاصة بالبيئة في السلع والخدمات.

4. **علاقة البيئة بالتنمية المستدامة**: اهتم مؤتمر ستوكهولم بالعلاقة بين البيئة والتنمية، وكان هناك اقتناع عام بأن المشكلات البيئية والتنموية متداخلة لا يمكن الفصل بينهما، ومنذ ذلك الوقت ظهر مصطلح التنمية المستدامة؛ وعلى الصعيد البيئي فالتنمية المستدامة هي الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد البيئية مما يؤدي إلى مضاعفة المساحة الخضراء.[19] كما اهتم مؤتمر قمة الأرض بالعلاقة بينهما أيضا، حيث جاء تحت شعار "إننا بحاجة إلى تحقيق توازن قابل للبقاء ومنصف بين البيئة والتنمية"، ويتمثل هدف هذا المؤتمر في وضع أسس بيئية عالمية بين الدول النامية والمتقدمة من منطلق المصالح المشتركة لحماية الأرض.[20]

ثالثا. الدراسات السابقة

1 - مطانيوس مخول، عدنان حامد، نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة، 2009[21]: حاول الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى تحسين واقع الإدارة البيئية من خلال إيجاد أساليب ملائمة لإدارتها والتعرف على المعوقات التي تحول دون مساهمتها اللازمة في دعم النظام البيئي، الوصول إلى التزامات قانونية صريحة على المستويين القطري والدولي، بهدف تخفيف الآثار السلبية التي تنجم عن تسارع النمو الاقتصادي إذا ما تحقق إضفاء صفة

الالتزام على تحقيق الأهداف البيئية، من خلال السياسات والتخطيط البيئي، وخلصت الدراسة انه وعلى الرغم من بساطة أدوات تنفيذ نظم الإدارة البيئية، التي توضح سير العلاقة الكائنة بين التنمية المستدامة ونظم الإدارة البيئية فإن توسيع قاعدة التدريب والتأهيل في مجال حماية البيئة، مع التركيز على أهمية الوعي البيئي والثقافة البيئية في المدن والبلدان كافة، فضلا عن تفعيل التشريعات القانونية وتطويرها لحماية البيئة.

2 - مخفي أمين، عامر حبيبة، دور تبني الإدارة البيئية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في دعم متطلبات تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة شركة توزيع الكهرباء والغاز – الجزائر2017[22] : هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مزايا تبني إدارة بيئية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والفرصة التي يمكن أن تستفيد منها هذه الأخيرة في حال تطبيق الإدارة البيئية وهذا للنهوض بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية وزيادة تنافسيتها والوصول بها إلى الأسواق العالمية، وخلصت الدراسة أن المؤسسة ذات السلوك البيئي الصحيح تحقيق ميزة تنافسية على الآخرين في السوق الواعي بدرجة كبيرة بسلامة البيئة وحمايتها، التقليل من حدة مراقبة وكالات حماية البيئة للمؤسسة، لأن اعتمادها لهذا النظام يدل على أنها تحترم قوانين البيئة وأوصت بضرورة تحسن الأداء البيئي من خلال تقليص معدل الانبعاثات للهواء، وتقليل كمية النفايات المضرة بالمياه والتربة، وترشيد استخدام الطاقة والموارد الطبيعية، وإعادة استخدام المخلفات.

3 - شرفه أسماء، الإدارة البيئية الوجه الجديد للمسؤولية البيئية في المنظمات الصناعية الجزائرية دراسة ميدانية 2017 [23] : هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على نظام الإدارة البيئية كتوجه حديث للمنظمات الصناعية في حماية البيئة، بحث واقع تطبيق نظام الإدارة البيئية على مستوى صناعة الأسمدة والمخصبات الزراعية فرتيال، كما هدفت أيضا إلى التعرف على مستوى إسهام تطبيق نظام الإدارة البيئية في تجسيد المسؤولية البيئية للمؤسسة على أرض الواقع وتوصلت الدراسة إلى أن مؤسسة فرتيال طبقت نظام الإدارة البيئية كتعبير عن سياستها البيئية التي تهدف إلى تبني المسؤولية البيئية حيث شكا تطبيقها لنظام الإدارة البيئية إطارا لالتزاماتها البيئية المتمثلة في التحسين المستمر بأدائها البيئي، السعي المستمر تحول التقليل من الآثار السلبية لصناعتها على البيئة والامتثال للقوانين والتشريعات البيئية الوطنية والدولية.

4 - إبراهيم عبد محمد وآخرون، اعتماد نظام الإدارة البيئية في تقويم معامل الإسمنت العراقية وتأهيلها دراسة حالة الشركة العامة لإسمنت العراقية 2013[24]: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المتطلبات الأساسية لنظام الإدارة البيئية، وأوصت باعتمادها في متطلباتها كما يجري ذلك في مختلف العالم المتقدمة، نظرا للميزات والمنافع التي ستعود على معامل الإسمنت من خلال تطبيق متطلباتها كما يجري ذلك في مختلف المتقدمة، نظرا للميزات والمنافع التي ستعود على معامل الإسمنت من خلال تطبيق النظام البيئي والحياتي والربحي لذلك دعت الحاجة للأخذ بالحسبان اعتماد متطلبات هذا النظام في مطابقتها لمعامل الإسمنت الموجودة والمقرر تأهيلها أو التي ستنشأ مستقبلا بما يخلق بيئة أمينة للعاملين في المصنع أو في المحيط السكني المجاور له.

رابعا. الدراسة التطبيقية: الإدارة البيئية وواقع تبنيها في مؤسسة الاسمنت بسطيف من أجل تحقيق تنمية مستدامة

بغية الوقوف على الإجراءات العملية المتبعة من قبل المؤسسات الصناعية، في ما يخص الإجراءات المتبعة من قبل الإدارة البيئية للمحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة سنحاول توضيح ذلك من خلال دراسة تطبيقية قمنا بها في مؤسسة صناعة الإسمنت سطيف ونحاول توضيح ذلك في ما يلي:

1. **تقديم مؤسسة الاسمنت بسطيف**: تعتبر صناعة الاسمنت من الصناعات الاستراتيجية لارتباطها المباشر بأعمال الإنشاء والتعمير والبنية التحتية، وتمثل مؤسسة الاسمنت لعين الكبيرة من المؤسسات الرائدة في هذا المجال لما تمتلكه من خبرة وتمرس في الصناعة، وتعد فرع من الفروع الاثنتا عشر للمجمع الصناعي والتجاري لمؤسسات الاسمنت الجزائرية GIC وهي شركة ذات أسهم ينحصر نشاطها في إنتاج وتسويق الاسمنت تقع ببلدية أولاد عدوان دائرة عين الكبيرة ولاية سطيف تحت مساحة 60 هكتار، يبلغ رأسمالها الاجتماعي 200.000.000.00.2 دج وطاقة إنتاجية 1 مليون طن مع عدد عمال 405 عامل.

وقد مرت هذه المؤسسة في تاريخها بعدة محطات مهمة جعلتها تكتسي أهمية بالغة في القطاع نذكر أهمها فيما يلي:

الجدول رقم 1: يوضح المراحل التي مرت بها مؤسسة صناعة الاسمنت سطيف

السنة	الحدث
1974	إمضاء الاتفاقية وبداية إنشاء مصنع الاسمنت لعين الكبيرة.
1998	انفصال المؤسسة عن باقي وحدات صناعة الاسمنت الوطنية وميلاد شركة الاسمنت بعين الكبيرة SCAEK التي تقوم بإنتاج وتسويق مادة الاسمنت.
2000	قامت المؤسسة لأول مرة في تاريخها بتجاوز عتبة الإنتاج 1000000 طن من الاسمنت.
2002	بدأت المؤسسة بوضع معايير الجودة ISO 9001 نسخة 2000، وتزويد المصنع بجسر مكشط LHO 450/41.
2003	تموين المصنع بنظام تسخين للفرن.
2003 - 2004	تموين المصنع بنظام تسخين للفرن. و بنظام تصفية الغبار لمنطقة الطهي،
2005	تركيب النظام.
2006	تركيب مصفاة كيسية على مستوى الفرن من أجل التحكم في انبعاث الغبار ومعالجة الغازات المنبعثة، وقد استخدمت هذه التكنولوجيا لأول مرة في الجزائر من طرف هذه مؤسسة.
2007	تركيب مصفاة كيسية على مستوى ورشة تبريد الكلنكر
2008	حصول المؤسسة على شهادة ISO 14001 نسخة 2004، وعلى المرتبة الثانية وطنيا في مجال حماية البيئية
2009	تركيب مصفاة كيسية على مستوى ورشة تبريد الكلنكر.
2010	حصول المؤسسة على شهادة ISO 14001 نسخة 2008.
2011	حصول المؤسسة على شهادة ISO 18000.
2012	انجاز مستودع بألياف حديدية .
2013	انجاز خط إنتاج جديد لمادة الاسمنت.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

تقوم المؤسسة بإنتاج خمسة أنواع من الاسمنت تتمثل في:

- CEM-CPJ 32.5 اسمنت بروتلاند متعدد الاستخدامات حسب المعيار NA 422/2000P.
- CEM-CPJ 42.5 اسمنت بروتلاند متعدد الاستخدامات حسب المعيار NA 422/2000P.
- الاسمنت المقاوم للكبريت CRS 400 حسب المعيار NA 443/999.
- الاسمنت سريع التصلب تحت الماء (على الطلب).
- إسمنت آبار البترول (على الطلب).

2. الإدارة البيئية بمؤسسة الاسمنت بسطيف: لم تكن الإدارة البيئية سابقا في قسم مستقل داخل المؤسسة وإنما كانت تابعة لمديرية الإنتاج، وفي ديسمبر 2013 تم فصلها وأصبحت تابعة لمديرية الأمن والتنمية المستدامة، ووفقا للمقابلة مع مسؤول البيئة (مهندس في علم البيئة) تبين لنا أن من مهامه الرئيسية إن لم نقل الوحيدة هو تسيير النفايات ومدى ملاءمتها للتشريعات والقوانين البيئية وإعلام بذلك كل مسؤول وعامل حتى يتمكنوا من معرفة الخطر الذي يواجههم وكيفية تجنبه.

وتوجب المؤسسة كل قسم بإشراف مسؤول البيئة إتباع الإجراءات التالية:

- تحديد النفايات المتأتية عن النشاط.
- تحديد وتعيين مناطق تخزين النفايات.
- إجراءات النقل والمعالجة.
- التوثيق والحفظ وإعداد تقرير عن كل ما سبق لمسؤول البيئة.

كما أن من مهام مسؤول البيئة في إطار تسيير النفايات مراقبة المواد الأولية الخطرة ومحاولة التخلص منها واستبدالها، إلا أن المواد الكيميائية الداخلة في منتج الاسمنت مواد طبيعية لأن أغلبها يتم الحصول عليه من الجبل بالإضافة إلى الحديد الذي يتم شراؤه، لكن ما يلاحظ أنه رغم احتواء المؤسسة على قسم خاص بالتنمية المستدامة وفرع خاص بمسؤول البيئة إلا أن الصلاحيات الموكلة له قليلة جدا لا تتعدى تسيير النفايات ومراقبتها، فهو لا يملك السلطة الكافية لفرض توجيهات في مختلف الأقسام بل إعطاء رؤية بيئية عامة لمن تمس أنشطته البيئة بشكل مباشر أو غير مباشر ولا يتدخل حتى في كمية النفايات في حالة زيادتها. وتأتي عملية معالجة وتسيير النفايات داخل المؤسسة بإعداد قائمة لها مقسمة إلى ثلاثة أنواع رئيسية، مرفوق كل نوع منها برقم خاص يميز إحداها عن الأخرى[25] كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 2: يوضح قائمة النفايات التي تنتج عن مؤسسة الاسمنت لعين الكبيرة.

النفايات الخاصة	النفايات الخاصة الخطرة	النفايات المنزلية
بطاقات ومكونات الكترونية.	الدهن، الطلاء الغراء، معجون للصق.	نفايات المطبخ المعدنية المصفاة الغير ملوثة للهواء الكوابل الكهربائية بمختلف المعادن.
الآجر والاسمنت المكسر	الأدوية منتهية الصلاحية	المعدات والمنشآت الكهربائية التالفة، الخردوات، كرة الطحن المستعملة، البراميل المعدية.
نفايات الاسمنت وأكياس الاسمنت غير الصالحة.	نفايات أنشطة العلاج الطبي(القطن والإبر).	أوراق التعبئة وخارج التعبئة.
المواد غير الطازجة.	مجمعات البطاريات	التغليف البلاستيكي الغير ملوث.
بقايا الفرينة.	المصفاة (الزيت الغازي و الزيت والملوثة للهواء).	نفايات المطبخ العضوية.
نفايات عبوات حبر الطباعة المسحوق.	مناشف لتنظيف التلوث داخل الآلات.	أنابيب مشعة.
	الزيت والشحم المستعمل.	الإطارات المستعملة، المطاط كالأحزمة.
		جيب الترشيح غير ملوث.
		الكوابل المغلفة بعلب من الحطب.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات قسم البيئة.

وسعيا منها (المؤسسة) للحفاظ على البيئة وتطبيقها لمبادئ الإيزو 14001 ، فإنها تقوم بتسيير جميع النفايات السابقة بدءا من تنظيمها داخل كل قسم وإرسال محضر خاص بها ثم نقلها إلى مراكز التخزين ووضع كل منها في مكانه، وبعدها تأتي مهمة مسؤول البيئة في المعالجة والتي تنقسم إلى ثلاثة أنواع منها :

- ما يتم التخلص منه نهائيا بحرقها.
- وأخرى يتم استرجاعها ومنحها مجانا لمؤسسات أخرى.
- ونوع ثالث يتم استرجاعه وإعادة استغلاله أو بيعه.

بالإضافة إلى المعالجة السابقة يقوم مسؤول البيئة بالتصريح على النفايات الخاصة الخطرة كما يلي:[26]

جدول رقم 3: يوضح التصريح بالنفايات الخاصة الخطرة.

المعلومات	المواد الأولية	الزيوت المستعملة	الرصاص الناتج عن البطاريات المستعملة
رقم النفايات	/	13.2.3	16.6.1
نوع النفايات	/	سائل	صلب
الحجم	/	23000 لتر	36 قطعة
المكونات الكيمائية	/	الزيوت المعدنية	الرصاص والكبريت
درجة الخطر	/	مضر	سام
التخزين	/	- براميل معدنية من 200 ل؛ - خزان من 3000 ل؛ - مكان هوائي محدد للتخزين مسيج ومبني.	مكان هوائي محدد للتخزين مسيج ومبني.
معدات	/	المحركات، علبة السرعة، العتاد، أداة الضغط، التشحيم.	آلات ومعدات العمليات.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قسم البيئة.

وبتحليل الجدول نجد أن للمؤسسة كما سبقت الإشارة إليه نوعان فقط من النفايات الخطرة، الزيوت والرصاص الناتج عن البطاريات المستعملة فهي مضرة وسامة وخطرة على البيئة، لذا يتم الاحتفاظ بها في براميل وخزانات متواجدة في مكان مسيج ومبني لتفادي حصول أي ضرر منها لتأتي بعد ذلك عملية معالجتها ،

أما بالنسبة للمواد الأولية فليس هناك خطر منها كما تم توضيحه سابقا ، كما يتم التصريح أيضا بحجم هذه النفايات ودرجة خطورتها ومصدرها (المعدات). إضافة إلى التصريحات السابقة عن نوعية وحجم النفايات الخطرة يتم التصريح على معالجتها كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 4: يوضح التصريح بمعالجة النفايات الخطرة

المعالجة	الزيوت المستعملة	الرصاص الناتج عن البطاريات المستعملة
المخزن	خدمة تسيير المخزون	خدمة تسيير المخزون
الاستعمال	قسم المواد الأولية وقسم الميكانيك	قسم المواد الأولية ومكان توقف السيارات
طريقة التحكم والتخلص	إعادة الاستعمال لتشحيم الآلات: 2000 ل؛ بيع في المزاد العلني للحاصلين المعتمدين: 4000 ل؛ حصول نفطال على:17000 ل.	بيع لمستقبلي النفايات 36 بطارية مختلفة النماذج.
نوع منشأة المعالجة	/	/
نوع المعالجة	إعادة تدوير، التحويل، بيع.	بيع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات قسم البيئة.

من خلال الجدول نجد التصريح عن معالجة النفايات الخطرة، التي نجدها تبدأ بدخول الآلة إلى المخزن ليتم استعمالها من طرف قسمي المواد الأولية والميكانيك بالنسبة للزيوت المستعملة وقسمي المواد الأولية ومكان توقف السيارات للبطاريات لتخرج النفاية على شكلها الخام، إلا أن المؤسسة لا تقوم بمعالجتها أورسكلتها بل بإعادة استعمالها أو تحويلها أو بيعها.

وما يمكن الإشارة إليه أن قيام المؤسسة بهذه الإجراءات قد أكسبها فوائد وإيرادات سواء بتخفيض تكلفة التخزين أو بالمقابل الذي تم الحصول عليه من المعالجة، حيث تم تحصيل خلال أربع سنوات السابقة الإيرادات التالية:

الجدول رقم5: يوضح الإيرادات المحققة من بيع النفايات

السنة	الخردوات (كغ)	الزيوت المستعملة(لتر)	البطاريات المستعملة (كغ)	النواقل (كغ)	كريات الطحن (كغ)	القيمة بـ دج
2009	1138980				12300	6917520
2010	1162426	6200	2280	69920	57600	9218320
2011	108780	21600	4520	_	19220	931650
2012	166020	16600	_	_	_	948050

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات المؤسسة/ قسم محاسبة التكاليف.

يبين الجدول النفايات التي وصلت للحدود المطلوبة والتي قامت المؤسسة ببيعها في السوق العلني للسنوات الأربعة السابقة، أما عن سنة 2013 و2014 فلم تصل المؤسسة بعد إلى الكميات المعينة من النفايات حتى تتمكن من إدخالها في السوق حيث نجد آخر كميات لها خلال سنة 2013 هي:

جدول رقم6: يوضح كمية النفايات المتبقية سنة 2013

النوع	طن	وحدة	لتر	متر
النفايات الخاصة الخطرة	13،0	556	23320	
النفايات الخاصة	1889	/	/	/
النفايات المنزلية	127	1725	/	1560
النفايات الهامدة	4500	/	/	/

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات المؤسسة/ قسم البيئة.

وبهذا فإن المبتغى الأساسي من معالجة النفايات قد تحقق فعلا للمؤسسة بتخفيض كمياتها إلى أقصى الحدود تفاديا لخطرها وتطبيقا للقانون.

وقد قامت المؤسسة في إطار تبنيها لسياسة بيئية كل من دراسة الخطر والتأثير وأيضا بمراجعة بيئية كل خمس سنوات، وتهدف هاتين الدراستين إلى تحديد مدى ملائمة إدخال المشروع في بيئته مع تحديد وتقييم الآثار المباشرة وغير المباشرة له والتحقق من التكفل بالتعليمات المتعلقة بحماية البيئة في إطار المشروع المعني، و تحديد المخاطر المباشرة وغير المباشرة التي تعرض الأشخاص والممتلكات والبيئة للخطر من جراء نشاط المؤسسة.

3. **تقنية الإنتاج الأنظف بالمؤسسة محل الدراسة**: تبنت المؤسسة هذه التقنية رغم التحديات الكبيرة التي كانت تواجهها آنذاك، فهي أول مؤسسة على المستوى الوطني التي قامت باقتناء معدات وآلات منع التلوث مع الارتفاع الكبير في تكلفتها المتحملة وعدم التأكد من نتائجها (تخفيض نسبة التلوث)، ومن بين الاستثمارات التي قامت بها المؤسسة نحو تطبيق تقنية الإنتاج الأنظف هي:

◆ **استبدال المصفاة الكهروستاتيكية بمصفاة كيسية:** قامت المؤسسة باقتناء أول مصفاة كيسية على مستوى منطقة الاسمنت عام 2006 بتكلفة قدرها 99 مليار بالإضافة إلى المصافي الأخرى على مستوى منطقة الفرن والطحن والمحجرة وهذا لاستبدالها بتلك الكهروستاتيكية، التي كانت تعرف استهلاكا عاليا من الكهرباء والماء بالإضافة إلى التكنولوجيا المعقدة التي تسير بها في ظل وجود كفاءة محدودة.

◆ **استخدام أحدث التقنيات في التفجير:** تم استخدام تقنية التفجير المتتالي أو المتقطع (على مراحل) متبنية في ذلك آلات لرش الغبار بالماء حتى يتصاعد بكميات قليلة وبالتالي تخفيض مستوياته إلى الحدود القانونية وكان ذلك بداية من سنة 2012 فقط.

◆ **تحديث توصيلات استهلاك الغاز الطبيعي:** حيث تم ذلك على مستوى الفرن سنة 2006، حيث كانت تشهد تلك القديمة ضياع كميات كبيرة وبالتالي استهلاك أكبر للغاز.

4. أبعاد التنمية المستدامة بمؤسسة الاسمنت بسطيف نتيجة تبني الإدارة البيئية:

1.4. الأداء الاقتصادي: استطاعت المؤسسة تحسين مستواها الاقتصادي بتحقيق تطورات هائلة ومستويات جد مرغوبة في الإنتاج نتيجة الحفاظ على بيئتها ومنع التلوث، ولدراسة وتحليل هذه التطورات يمكن الاعتماد على المؤشرات التالية: إنتاجية العامل، المبيعات، الأرباح الصافية، القيمة المضافة.

◆ **تحليل تطور المبيعات:** شهدت المؤسسة ارتفاعا ملحوظا في كمية المبيعات ورقم الأعمال المحصل كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 7: تطور المبيعات بمؤسسة الاسمنت بسطيف

السنة	كمية المبيعات (طن)	رقم الأعمال (مليون دج)	معدل النمو
2000	10،1034469	3121231217 .44	_
2001	932915.50	2910329819.89	-7.08%
2002	910616.92	2844601549.00	-1.93%
2003	974185.00	3265855211.10	8.36%
2004	1008400.00	3470889805.00	6.45%
2005	948855.00	3207987653.20	-2.22%
2006	1000502.50	3412471536.65	6.35%
2007	1112440.00	4099488087.40	20.13%
2008	1141675.00	4355018466.01	6.24%
2009	1175790.00	4909961666.71	7.30%
2010	1027855.00	4673121070.41	-4.82%
2011	1228895.00	6659854770.94	42.51%
2012	1263145.00	6890207634.06	3.45%
2013	1279125.00	7056398298.25	2.41%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق المؤسسة/ قسم الإنتاج.

من خلال الجدول نلاحظ تذبذب في كمية ورقم الأعمال بنسب متفاوتة من سنة 2000 إلى 2005 قبل بداية المؤسسة في تركيب المصافي وتنظيف محيط العمل، ليشهد انخفاضه الشديد عام 2005 ويعود السبب الرئيسي في ذلك هو التوقف عن الإنتاج لمدة طويلة لإجراء تعديلات وصيانة في خط الإنتاج، ثم يعود بعد ذلك في النمو ويستمر محققا نسبا عالية بعد عام 2006 سنة تركيب أول مصفاة كيسية ليصل إلى أقصى معدلاته 42.51 % سنة2011 وهي السنة التي تم فيها إنهاء كل الاستثمارات البيئية الخاصة بالمؤسسة والذي نتج عنها إعادة تدوير ما يقدر بـ 34.5 % من الغبار ليضاف إلى منطقة الطحن ويستمر هذا الارتفاع إلى غاية 2013.

◆ **تحليل تطور الأرباح الصافية**: تعد الأرباح الصافية المؤشر الثاني الذي يمكن الاعتماد عليه في تحليل الأداء الاقتصادي للمؤسسة.

الجدول رقم 8: تطور أرباح المؤسسة

السنة	الأرباح الصافية (مليون دج)	نسبة التغير في قيمة الأرباح الصافية
2000	505	_
2001	823	62.97%
2002	686	-16.64%
2003	789	15.01%
2004	751	-4.81%
2005	797	6.12%
2006	1230	54.32%
2007	1387	12.76%
2008	1369	-1.29%
2009	1434	4.74%
2010	1752	22.17%
2011	2364	34.93%
2012	3343	41.41%
2013	3290	-1.58%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق المؤسسة/ قسم المحاسبة.

يبين الجدول قيمة الأرباح الصافية التي استطاعت المؤسسة تحقيقها من سنة 2003 إلى 2013، حيث سجلت زيادة معتبرة عام 2006 بنسبة 54.32 % لتستمر الزيادة بنسب متفاوتة حتى عام 2012 أين حققت 41.41 % وقيمة 3.343.000.000 دج وهو المستوى الذي كانت تطمح إليه المؤسسة.

- **تحليل تطور الإنتاجية:** تعد الإنتاجية من أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي لأي مؤسسة؛ حيث سيتم تحليل كل من تطور إنتاجية العامل والإنتاجية الكلية التي استطاعت المؤسسة تحقيقها.

الجدول رقم 9: تطور إنتاجية المؤسسة من 2000 إلى 2013

السنة	عدد العمال	إنتاجية العامل (طن)	إنتاجية المؤسسة (طن)	نسبة التغير إنتاجية المؤسسة
2000	525	1965.70	1031997	_
2001	515	1769.45	911269	-11.69%
2002	511	1786.45	913106	0.20%
2003	498	2015.89	1003914	9.94%
2004	431	2390.36	1000077	-0.38%
2005	386	2508.10	968129	3.19%
2006	370	2649.80	980429	1.27%
2007	352	3146.73	1107651	12.97%
2008	374	3041.93	1137685	2.71%
2009	393	2954.19	1161000	2.04%
2010	372	2835.07	1054648	-9.16%
2011	373	3268.35	1219096	15.59%
2012	403	3141.44	6004612	3.84%
2013	407	3145.98	1280414	1.13%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

من الجدول يلاحظ أن هناك تطور وارتفاع في إنتاجية العامل وكميات الإنتاج، فقد حققت المؤسسة نسبة معتبرة عام 2006 ويستمر هذا الارتفاع من 2007 إلى 2013 ليصل إلى أعلى مستوياته في 2013 والمبرر الأساسي لذلك هو كمية الفرينة المدخلة في العملية الإنتاجية التي تم استعادتها من الغبار المتصاعد نتيجة تركيب المصافي الكيسية كما سبق الإشارة إليها التي بلغت نسبة 34.5%، بالإضافة إلى تحسين ظروف العمل من نظافة البيئة وتوفير معدات منع التلوث الذي ساهم بشكل كبير في زيادة إنتاجية العامل وتخفيض فترات المرض وبالتالي العطلة التي كان يأخذها العامل المريض.

◆ **تحليل عائد رأس المالي المستثمر:** يتم حساب عائد رأس المال المستثمر بقسمة الأرباح الصافية على رأس المال المستثمر، وهو ما سيتم تبيانه في الجدول التالي:

الجدول رقم 10: تطور العائد على رأس المال المستثمر خلال الفترة 2000 -2013

السنة	رأس المال المستثمر	العائد على رأس المال المستثمر
2000	76686000	6.58%
2001	52031000	15.81%
2002	343300000	1.99%
2003	376247000	2.09%
2004	587498000	1.27%
2005	1118400000	0.71%
2006	1294220000	0.95%
2007	591919000	2.34%
2008	312281000	4.38%
2009	899383000	1.59%
2010	491988000	3.56%
2011	98608000	23.97%
2012	342560000	9.75%
2013	377409000	8.71%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

ما يلاحظ على الجدول أن هناك تذبذب في قيمة رأس المال المستثمر، حيث لم يتجاوز 587.000.000 دج خلال السنوات الأولى من 2000 إلى 2004، وهذا راجع لنقص الاستثمارات وغياب السيولة، بينما في سنة 2005 حتى 2011 زادت قيمة رأس المال المستثمر بنسب عالية جدا ووصل العائد المحقق منها إلى23.97% سنة 2011، ويكمن السبب في توفر السيولة من تطور المبيعات والأرباح الصافية وكذا سعي المؤسسة لتحسين وضعها من خلال تبني استثمارات جديدة ومكلفة للمحافظة على البيئة وتجديد الكثير من مركبات خط الإنتاج وغيرها من الخطوات التي تعد قفزة نوعية في تاريخ المؤسسة، في المقابل نجد انخفاضا في هذا العائد في السنوات الموالية لكن بنسب مقبولة وذلك لاستقرار وضع المؤسسة وإنهاء مختلف المشاريع الاستثمارية المخطط لها.

2.4. **الأداء البيئي للمؤسسة**: يتمثل الأداء البيئي الذي سعت من خلاله المؤسسة إلى تحسين صورتها وتحقيق تنمية مستدامة في المؤشرات التالية:

◆ **استهلاك المياه**: يعتبر الماء مورد جد هام من دونه أو نقصه تصعب الحياة، لذا كان من المساعي الأولى للمؤسسة ترشيد استهلاكه، والجدول التالي يوضح تطور استهلاك الماء للمؤسسة كما يلي:

جدول رقم 11: يوضح تطور استهلاك الماء

السنة	استهلاك الماء (M^3)	نسبة التغيير
2000	540000	_
2001	435000	-3.33%
2002	388000	-10.80%
2003	290000	-25.25%
2004	250000	-13.97%
2005	280000	10.71%
2006	150000	-46.42%
2007	120000	-20%
2008	90000	-25%
2009	114000	-26.66%
2010	113033	-0.84%
2011	1261417	0.11%
2012	111580	-11.73%
2013	97650	-12.48%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات المؤسسة (مديرية الأمن والتنمية المستدامة/ قسم البيئة).

ما يلاحظ من الجدول أن المؤسسة استطاعت بصفة عامة التحكم في استهلاك الماء، رغم أن هذا المورد من العناصر الأساسية في صناعة الاسمنت لا يمكن التخلي عنه أو تخفيض استهلاكه إلى مستويات أقل بكثير حيث استطاعت تخفيضه إلى نسبة 46.42 % سنة 2006 و 26.66 % سنة 2009 وهي نسب جد مقبولة ويأتي هذا الانخفاض نتيجة تركيب المؤسسة للمصافي الكيسية التي تتميز بقلة استهلاكها للماء مقارنة بسابقتها ويستمر الانخفاض في نسبة استهلاك الماء خلال السنوات الأخيرة (2012، 2013) بنسبة كبيرة 12% نتيجة حفر 5 آبار للخط الإنتاجي الجديد وبدأت المؤسسة في استغلال بعض منها في 2013 رغم عدم تباعيتها للخط الإنتاجي الأول، الأمر الذي وفر بدرجة كبيرة استهلاك الماء بكمية جد مرضية وصلت إلى 97650 م^3.

◆ **تطور استهلاك الطاقة**: يعتبر ترشيد استهلاك الطاقة من الأمور المهمة للتوجه نحو تحقيق التنمية المستدامة، لكنه من الأمور الصعبة التحقيق ذلك أن معظم الآلات التي تعمل بها المؤسسة تعتمد على الطاقة الكهربائية والغاز؛ والجدول التالي يوضح استهلاك المؤسسة للطاقة بنوعيها الكهربائية والغاز.

الجدول رقم12: يوضح استهلاك الطاقة

السنة	استهلاك الطاقة	
	استهلاك الطاقة الكهربائية (KW)	استهلاك الغاز (M 3)
2000	139314000	89291323
2001	118932000	84556142
2002	120525000	57276628
2003	137638000	62665023
2004	139309000	62050786
2005	138847000	77185000
2006	144761000	916383000
2007	153224000	975681000
2008	164638410	1037833101
2009	165710000	108246418
2010	149673000	97212309
2011	176326000	112472019
2012	169996000	102274214
2013	171503000	107160554

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات المؤسسة (مديرية الأمن والتنمية المستدامة/ قسم البيئة).

رغم الجهود التي بذلتها المؤسسة لترشيد استهلاك الطاقة لم تفلح في ذلك، بل أصبح الاستهلاك مرتفعا أكثر من سابقه؛ وربما يرجع ذلك إلى التشغيل الآلي لمعظم آلات المصنع الذي يستهلك طاقة أكبر من العمل اليدوي، عكس ما شهده الغاز الذي كان منخفضا في الفترات الأولى من2000 إلى 2005 ليرتفع من 2006 إلى 2008 وهي فترة قيام المؤسسة بالاستثمارات، لتتمكن بعدها من ترشيده في السنوات الأخيرة.

◆ **التحكم في نسب التلوث وإعادة رسكلة المخلفات:** تتمثل أهم الملوثات المتواجدة بالمؤسسة والمؤثرة على محيطها الداخلي والخارجي في:

◆ **الغبار والغازات الملوثة للهواء:** تمكنت المؤسسة أخيرا من تحقيق المستوى المرغوب به من نسبة التلوث وفقا لما هو محدد قانونا، وهو50 ميليغرام/ م^3 سنة 2006 نتيجة تركيب أول مصفاة كيسية؛ ولم ترضى بذلك فعملت على تخفيض النسبة أكثر حتى وصلت إلى حدود 6 ميليغرام/م^3 ويعد هذا الانجاز إحدى نقاط القوة في مجال حماية البيئة.

◆ **النفايات الصلبة والسائلة:** قامت المؤسسة بتسيير نفاياتها وتنظيمها، فمنها ما قامت بإعادة بيعه ومنه ما تم حرقه وآخر تم رسكلته وإعادة تدويره ابتداء من سنة 2008، وبهذا انخفضت كمية النفايات سنة 2010 بنسبة 100% في بعض الأنواع وبنسب متفاوتة في بعضها الآخر، لكن عموما يمكن القول بأن المؤسسة في طريق النجاح إن لم نقل نجحت في التخلص الكلي من نفاياتها خاصة الخطرة منها وذلك راجع للسياسة الجيدة المتبعة والتطبيق الجيد لنظام الإدارة البيئية.

3.4. **الأداء الاجتماعي للمؤسسة**: يعد الأداء الاجتماعي أهم مؤشر وعامل تهدف المؤسسة لإرضائه وتكوينه وتحسين وضعيته باعتباره أساس قوتها الإنتاجية وربحيتها، وهذا ما تم فعلا من خلال توفير بيئة صحية وسليمة له والذي سنتناوله من خلال المؤشرات التالية:

◆ **تطور عدد حوادث العمل**: استطاعت المؤسسة تخفيض حوادث العمل بفضل الاستثمارات التي تبنتها وقد حققت:

الجدول رقم 13: يوضح تطور عدد حوادث العمل

السنة	عدد حوادث العمل	مؤشر تكرار الحوادث	الأيام الضائعة جراء الإصابة	نسبة الخطورة
2006	35	52.92	404	0.61
2007	19	21.92	265	0.31
2008	16	19.2	141	0.27
2009	8	8.96	76	0.08
2010	5	22.46	75	0.97
2011	3	17.44	112	0.17
2012	3	15.90	90	0.15
2013	2	6.11	60	0.10

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على سجلات قسم السلامة المهنية.

انخفضت هذه النسبة من 61 % سنة 2006 إلى 10% سنة 2013، وبهذا فإن انقطاع الأيام عن العمل لم تعد كسابقتها أي أن درجة خطرة حوادث العمل انخفضت نتيجة سعي المؤسسة دائما نحو الحفاظ على بيئة آمنة لعمالها.

◆ **تطور معدل الأجور**: تعد الأجور من أهم عوامل زيادة رضا العامل وتحسين رفاهيته وتحفيزه وإيجاد علاقة جيدة بينه وبين الإدارة التابعة له، مما يؤدي إلى زيادة مقدرته في العمل وتحسين جودة المنتجات، وقد تطورت أجور العمال خلال هذه الفترة كما يلي:

الجدول رقم14: يوضح تطور أجور العمال السنوية

السنة	مجموع الأجور السنوية	متوسط الأجر الشهري للفرد العامل
2003	341317282.44	57114.67
2004	329488422.54	63706.19
2005	285328628.63	61599.44
2006	278811799.75	62795.45
2007	376282290.80	89081.98
2008	408284389.95	90972.45
2009	400993583.92	85028.32
2010	402036389.46	90061.91
2011	383688896.37	85721.37
2012	399691724.30	82649.23
2013	569411143.49	116587.04

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات قسم الأجور

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تطور مجموع الأجور السنوية للعمال مرفوقة بزيادة الأجور المتوسطة للفرد لتصل إلى أوجها سنة 2013 بـ 116.587.04 دج شهريا ، ويرجع ذلك للعلاوات وكذا نسبة الأرباح التي يحصل عليها العمال نتيجة زيادة كمية الإنتاج والتي وصلت إلى 230 % سنة 2013 النسبة التي لم تستطع تحقيقها المؤسسة من قبل.

الخلاصة:

إن عدم الاهتمام بالبيئة تسبب في حدوث مشكلات هددت أمن وصحة الإنسان وبقية الكائنات الحية والموارد البيئية ، الأمر الذي دفع الدولة إلى إتباع إجراءات اتجاه المؤسسات لتعزيز حمايتها للبيئة بإلزامها تبني إدارة بيئية من أجل مواكبة التطورات الحاصلة والتي من أهمها متطلبات التنمية المستدامة ، وقد قمنا بإجراء دراسة ميدانية بمؤسسة الاسمنت بسطيف لتبيان واقع الإدارة البيئية بها ومن خلال هذه الدراسة.

وتوصلنا إلى النتائج التالية :

- قامت المؤسسة محل الدراسة في 2013 بتبني إدارة بيئية تحت قسم البيئة مستقل.
- استطاعت المؤسسة ترشيد نفاياتها والحد منها إلى أدنى المستويات.
- تمكنت المؤسسة من حماية بيئتها داخليا وخارجيا وحصولها على الإيزو 14001.
- تعد مؤسسة الاسمنت بسطيف من المؤسسات الرائدة في صناعة الاسمنت والساعية إلى تحقيق تنمية مستدامة.
- للأسف رغم كل الجهود المبذولة من قبل المؤسسة لتجسيد إدارة بيئية ضمن هيكلها التنظيمي إلا أن صلاحيات مسؤول هذه الإدارة لا يتعدى تسيير النفايات ومعالجتها دون التدخل في كميتها أو أسباب كثرتها.

أما في ما يخص التوصيات المقترحة تتمثل في مايلي:

- العمل على نشر ثقافة الوعي البيئي بين منتسبي كل المؤسسة بمختلف مستوياتهم المهنية في المؤسسة.
- العمل على إعطاء صلاحيات أكبر لمسؤول الإدارة البيئية ، في ما يخص القرارات المتعلقة بالسياسات والإجراءات البيئية.
- العمل على استخدام التكنولوجيا المتطورة ، والتي تسمح بتقليل التلوث بمختلف أنواعه.
- العمل على تقديم التحفيزات بمختلف أنواعها جبائية ، إدارية إلى كل المؤسسات التي تعمل على المحافظة على البيئة وتحقيق تنمية مستدامة.

العمل على إقامة المؤتمرات واللقاءات العلمية مع الخبراء المختصين في البيئة سواء من الداخل وخارج الوطن بغية الاستفادة من خبراتهم في هذا المجال

الإحالات والمراجع:

1- رعد حسن الصرف، **نظم الإدارة البيئية و الإيزو 14000**، دار الرضا، دمشق، 2001،ص: 28.

2- Corinne Gendron, **La gestion environnementale et la norme ISO 14001**, les presses de l'université de Montréal, Canada, 2004, p. 60.

3- عبد الرحيم علام، **مقدمة في نظم الإدارة البيئية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005، ص: 03.

4 - نادية حمادي صلاح، **الإدارة البيئية: المبادئ والممارسات**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003، ص: 75.

5 - سامية جلال سعد، **الإدارة البيئية المتكاملة**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005، ص:235.

6 - نفس المرجع، ص ص: 32 - 34.

7- Frank Friedman, **Practical Guide To Environmental Management**, 9th edition, Environmental Law Institute, USA, pp. 66, 67.

8 - كلود فوسلر، بيتر جيمس، ترجمة علا أحمد إصلاح، **إدارة البيئة من اجل جودة الحياة**، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، 2001، ص: 86.

9 - نفس المرجع، ص ص: 69 - 71.

10-United Nations Environment Programme (UNEP), danish environmental protection agency (DTIE), Cleaner Production Assessment in Dairy Processing, 2000, p. 02.

11 - صلاح محمد الحجار، داليا عبد الحميد صقر، **نظام الإدارة البيئية والتكنولوجية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2006، ص: 37.

12 - corinne Gendron, op. Cit, p. 60.

13 - خالد مصطفى قاسم، خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007، ص: 242.

14 - نجم عبود نجم، **المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص ص: 317 - 326.

15 - Taladidia Thiombiano, **économie de l'environnement et des ressources naturelles,** l'harmattan, France, 2004, p. 20.

16 - Louis Guay, **les enjeux et les défis du développement durable**, les presses de l'université laval, canada, 2005, p. 234.

17- خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص: 28- 31.

18-Jean Charest, Line Beauchamp**, Stratégie Gouvernementale De Développement Durable 2008-2013**, un projet de société pour le Québec, Montréal,2009 , p.12.

19 - خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص: 21.

20 - محمد صالح الشيخ، **الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002، ص: 114.

21 - مطانيوس مخول، عدنان غانم، **نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2009، ص ص: 33 -55.

22 - مخفي أمين، عامر حبيبة، **دور تبني الإدارة البيئية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في دعم متطلبات تحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة شركة توزيع الكهرباء والغاز الجزائر -** ، مجلة البشائر الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية...، جامعة بشار، المجلد الثالث، العدد 02، 2017، ص ص: 17 -31.

23 - شرفه أسماء، **الإدارة البيئية الوجه الجديد للمسؤولية البيئية في المنظمات الصناعية الجزائرية دراسة ميدانية** ، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، النجف، العدد 42 2017، ص ص: 687 -710.

24 - إبراهيم عبد محمد وآخرون، **اعتماد نظام الإدارة البيئية في تقويم معامل الإسمنت العراقية وتأهيلها دراسة حالة الشركة العامة لإسمنت العراقية**، مجلة ديالي للعلوم الهندسية، النجف، المجلد السادس،العدد02، 2013، ص ص: 16 -46.

25 - المرسوم التنفيذي رقم 06 - 104، **الذي يحدد قائمة النفايات بما في ذلك النفايات الخاصة الخطرة**، المؤرخ في 28 فيفري 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 13، المؤرخ في 5 مارس 2006.

26 - المرسوم التنفيذي رقم 05 -315، **يحدد كيفيات التصريح بالنفايات الخاصة الخطرة**، المؤرخ في 10 سبتمبر2005، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 62، المؤرخة في 11 سبتمبر 2005.

العجز الموازني واختلال منظومة التوازن الاقتصادي" حقيقته وآليات تمويله"

(تفكيك مصطلحي .حالة الجزائر 2001 ـ2014)

أ.شليق عبد الجليل[1]
جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر
siradj84@gmail.com

أ..د.عبد الوهاب دادن
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر
dadene2004@yahoo.fr

Budget deficit and the imbalance of the economic balance system "its reality and funding mechanisms"

Terminological Dismantling of the Algerian Case study (2001-2014)

CHELLIG Abdeldjalil & DADENE Abdelouahab
University Hamma Lakhdar ; Eloued & University of Ouaregla/ ALGERIA

Received:12/03/2017 *Accepted: 17/06/2017* *Published: 31/12/2017*

ملخص:

إن الخلفية النظرية تعتبر الأساس العلمي الذي يُعتمدُ عليه لدراسة أي ظاهرة اقتصادية، كالعجز الموزاني، والذي يعتبر مشكلة هيكلية ترتبط بالموازنة العامة للدولة، مما يؤثر على كفاءتها، والتي تُعدّ لأيّ دولة في العالم هي المفسر الحقيقي لأهداف السياسة المالية، باعتبارها تتكون من النفقات العامة والإيرادات العامة، فنجد الموازنة العامة في الجزائر تعبر عن البرنامج المالي لسنة مالية مقبلة والمصمم لتحقيق أهداف محدّدة وذلك في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية طبقا للسياسة العامة للدولة، وفي هذه الدراسة سنقوم بتحليل ترمنولوجي مصطلحي لمشكلة العجز الموازني لفهمها أكثر ونغوص في معانيها وحقيقتها ثم التطرق لواقعه في الجزائر وسبل تمويله خلال الفترة 2001 - 2014.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي، الإيرادات العامة، الموازنة العامة للدولة، عجز الموازنة العامة، التمويل

الترميز الاقتصادي (jel) : E61, E620, H2, H5, H6

Abstract :

The theoretical background is considered the scientific basis to study any economic phenomenon, such as the problem of the budget deficit, the public budget is considered for any country in the world is the real explainer for the public policy objectives, as it consists of public expenditures and public revenues, The public budget of Algeria is the fiscal program for the next fiscal year which is designed to achieve specific objectives within the framework of the general plan for economic and social development according to the public policy of the state. Therefore, the fiscal deficit is a structural problem related to the public budget of the state which effects its efficiency. This study will analyse terminological the problem of budget deficit in a way of understanding more its deep meaning and study it in an Algerian context during the period 2001-2014

Key words:*Public expenditures, Public revenues, Public budget, Budget deficit, Funding.*
JEL Classification: E61, E620, H2, H5, H6

1. Author Correspondence, e-mail: *siradj84@gmail.com*

تمهيد:

يُعَد عجز الموازنة العامة للدولة من أكثر المصطلحات الاقتصادية شيوعا في الاقتصاديات الحديثة؛ حيث أصبح يمثل مشكلة مالية كبيرة في البلدان النامية؛ بل قد تحول هذا العجز إلى صفة هيكلية لصيقة بخصائص اقتصاديات الدول النامية منذ بداية الثمانينات؛ وذلك بعد أن تفاقمت الآثار المختلفة الناجمة عنه وعلى الأخص الآثار الاقتصادية؛ وعدم قدرة هذه الدول على استمراره لسنين طويلة مقبلة.

أهمية البحث:

تظهر أهمية الموضوع في مكانة دراسة مشكلة العجز الموازني في الاقتصاد باعتباره ظاهرة لصيقة بأغلب الموازنات العامة للدول سواء المتقدمة أو النامية؛ وإحدى الاختلالات الاقتصادية الداخلية التي تؤدي بدورها إلى مشاكل اقتصادية أخرى لو مُوِّل العجز بطرق غير صحيحة. ولأن الجزائر واحدة منهن؛ فيفرض الأمر نفسه للحديث عليه في هذا البحث نظريا ثم التطرق إليه تطبيقيا.

إشكالية البحث:

تعددت المشكلات الاقتصادية في العالم المتقدم والنامي من تضخم وبطالة وعجز موازني وغيرها بسبب سوء التقلبات الاقتصادية وتنوع تطبيق النظريات الاقتصادية؛ وفي بحثنا سوف نقف على ظاهرة اقتصادية تعتبر من الأهمية بمكان في العصر الحالي؛ نظرا لعلاقته بالموازنة العامة للدولة والتي تمس الاقتصاد مباشرة؛ ولذلك طرحنا التساؤل الآتي:

ما هي حالة مشكلة العجز الموازني في الجزائر وكيف تعاملت معه في ظل الاعتماد الكبير على مورد النفط؟

أولا- الإطار النظري والدراسات السابقة

1-مفهوم العجز الموازني وأنواعه

تعددت الدراسات والبحوث التي حاولت التوصل إلى تحديد مفهوم دقيق لعجز الموازنة العامة وتصنيفه إلى أنواع متعددة، وأسفرت تلك البحوث والدراسات عن عدة مفاهيم وأنواع لعجز الموازنة العامة للدولة ويتم عرضها في النقاط الآتية:

1.1- المفاهيم المختلفة لعجز الموازنة العامة:

يعرف عجز الموازنة العامة بأنه تخلف الإيرادات الحكومية عن نفقاتها خلال السنة المالية[1]؛ أي أنه يعبر عن زيادة النفقات العامة للدولة أو عدم تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة للدولة [2].

2.1- أنواع عجز الموازنة العامة:

يمكن التمييز بين عدة أنواع لعجز الموازنة العامة للدولة أهمها[3]:

1.2.1- العجز الجاري:

يعبر عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد، والذي يجب تمويله بالاقتراض، ويقاس بالفرق بين مجموع أنواع الإنفاق والإيرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحا منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من سنوات سابقة.

2.2.1ـ العجز الشامل:

يتكون القطاع الحكومي من الحكومة المركزية وحكومات الولايات والأقاليم والمشروعات المملوكة للدولة؛ ومن هنا فإن العجز الشامل يعبر عن مجوع العجز المتعلق بالحكومة المركزية والمجموعات المحلية ومؤسسات القطاع العام.

3.2.1ـ العجز الدوري:

يتحدد بمؤثرات خارجية مرتبطة بحالة النشاط الاقتصادي؛ أي بالمدى الذي يكون فيه الدخل القومي مرتفعا أو منخفضا نتيجة الدورة التجارية من ركود ورواج؛ وتقاس الميزانية الدورية ومن ثم العجز الدوري بالفرق بين الميزانية الفعلية في سنة معينة والميزانية الهيكلية في نفس السنة[4].

4.2.1ـ العجز الأساسي أو اللافوائدي للموازنة:

وهو العجز الذي يستبعد مدفوعات الدين العام من النفقات الحكومية على اعتبار أن الفوائد التي تسدد عن الدين ما هي إلا نتيجة أوجه عجز سابقة وليست نتيجة تصرفات جارية[5].

2ـ أسباب عجز الموازنة العامة للدولة ووسائل تمويله:

1.2ـ أسباب العجز الموازني:

إن تخلف الإيرادات العامة عن متابعة الزيادات المتنامية في النفقات العامة والذي تسبب في حدوث فجوة مالية يأخذنا إلى تقسيم أسباب ذلك إلى:

1.1.2ـ التوسع في الإنفاق العام لأغراض متعددة:

يعتبر الإنفاق العام أداة هامة من الأدوات المالية الرئيسة التي تستخدمها الحكومة من أجل إشباع الحاجات العامة وتحقيق أهداف المجتمع؛ وقد تغيرت النظرة نحو الإنفاق العام نتيجة تغير الفكر الاقتصادي نحو أهمية دور الدولة في النشاط الاقتصادي. ويهمنا في هذا الصدد معرفة وتحليل العوامل التي تساهم في إذكاء وزيادة النفقات العامة بمعدلات عالية تتجاوز معدل تزايد الإيرادات العامة:

أ) زيادة الإنفاق العام لأسباب اقتصادية:

- سياسة التمويل بالعجز:

تلجأ بعض الدول النامية إلى سياسة التمويل بالعجز كوسيلة من وسائل تمويل التنمية؛ والمقصود بذلك أن تلجأ الدولة عن عمد لإحداث عجز في موازنتها العامة يمول عن طريق زيادة الائتمان المصرفي وطبع البنكنوت، وكان أنصار التمويل بالعجز يعتقدون أنه ما إن تبدأ الطاقات الإنتاجية التي ساهم التمويل بالعجز في خلقها في الإنتاج؛ فإن العرض الكلي سوف يتزايد وستتجه الأسعار بعد ذلك إلى الانخفاض.[6]

- التطور والنمو الاقتصادي:

اعتبر من أهم أسباب الزيادة في النفقات التي هي عبارة عن نتيجة منطقية لنمو الدخل القومي[7]؛ فارتفاع الدخل القومي تعني زيادة حجم الأوعية الضريبية وبالتالي زيادة الإيرادات العامة؛ وزيادة هذه الأخيرة إحدى العوامل

الرئيسية تساهم في تمكين الدولة من زيادة نفقاتها؛ مستهدفة تقديم كمية أكبر أو نوعية أفضل من السلع والخدمات بقصد إشباع الحاجات العامة.[8]

- التوسع في المشروعات العامة:

إن ظهور الأفكار الكينزية قادت إلى دور جديد للدولة من الناحية الاقتصادية[9]؛ فقد أصبحت الدولة في المجتمعات النامية تتحمل مسؤولية كبيرة في محاربة التخلف[10]؛ وإقامة بعض الهياكل الأساسية الأخرى كتوفير الخدمات الضرورية من تعليم وصحة والقيام بالمشروعات الاستثمارية التي يعجز القطاع الخاص عن القيام بها[11].

- زيادة أعباء الدين العام المحلي والخارجي:

تعتبر كمؤشر كبير للنمو الذي يحدث للنفقات العامة في غالبية البلاد النامية؛ فمن المعلوم أن أعباء خدمة الدين تظهر في الموازنة العامة؛ فالفوائد المستحقة على الديون الداخلية والخارجية تحتسب عادة ضمن المصروفات الجارية؛ بينما تظهر مدفوعات أقساط الديون في باب التحويلات الرأسمالية؛ وفي ضوء تفاقم الدين العام الداخلي من جراء طرح المزيد من أذون الخزانة والسندات الحكومية[12].

ب) زيادة الإنفاق العام لأسباب إدارية:

- عدم رشادة الإنفاق الحكومي:

يؤدي ترشيد الإنفاق الحكومي إلى زيادة النفقات العامة وبالتالي تفاقم عجز الموازنة العامة، حيث يترتب على عدم رشادة الإنفاق الحكومي استنزاف الموارد الحكومية دون تحقيق الهدف المطلوب أو تحقيقه بتكلفة مرتفعة[13].

- درجة كبيرة من المركزية في القرارات الحكومية:

إن غياب ما يعرف بلا مركزية القرارات من أهم المشاكل التي تواجه السيطرة على عجز الموازنة العامة؛ وتحسين كفاءة الإنفاق العام، فيترتب على ذلك وجود فترات تباطؤ القرارات؛ وعدم وجود تصور تام للجهات العليا متخذة القرار؛ الأمر الذي يساهم بشكل مباشر في زيادة الإنفاق الحكومي[14].

د) زيادة الإنفاق العام لأسباب سياسية

- أعباء الدفاع والإنفاق العسكري والطوارئ:

إن التزايد الكبير في نسبة الإنفاق العام الموجه لقطاع الدفاع يعد ظاهرة عالمية خاصة في ظل تفاقم علاقات الصراع والقوى في العالم[15]؛ وهكذا أصبحت النفقات العسكرية والطوارئ عبئا متزايدا على الموازنة العامة وذلك من خلال استيراد الأسلحة والمعدات العسكرية المتطورة؛ وخاصة أن دفع أثمان هاته المعدات لا يتم فقط بالعملة المحلية بل يتم أيضا بالعملة الأجنبية[16].

- نفقات الدولة في الخارج:

أدى نمو العلاقات الدولية إلى ازدياد النفقات العامة؛ بسبب زيادة حجم التمثيل الدبلوماسي لازدياد عدد الدول المستقلة؛ وارتفعت بالتالي النفقات المرصودة لتدعيمه؛ كذلك ارتفاع نفقات الدول في المنظمات الدولية المتخصصة وغير المتخصصة والمنظمات الإقليمية [17].

2.1.2ـ العوامل المتعلقة بتراجع الإيرادات العامة:

أ) ضآلة الجهد الضريبي:

أو ما يطلق عليه ضعف الأداء الضريبي أو تقلب الحصيلة الضريبية[18]؛ أو ما يسمى بضعف الطاقة الضريبية؛ وهو يقاس من الناحية الفعلية بنسبة حصيلة الضرائب على اختلاف أنواعها إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث تتراوح هذه النسبة في البلاد النامية ما بين 15 -20٪؛ في حين أن تلك النسبة تصل في البلدان الصناعية المتقدمة إلى ما لا يقل عن 30٪[19].

ب) جمود النظام الضريبي:

وعدم تطويره وتطويعه لخدمة التنمية والتقدم، يسهم بشكل كبير في إضعاف موارد الدولة السيادية، فكثير من الأنظمة الضريبية لم يتطور منذ الحقبة الاستعمارية سواء من حيث أنواع الضرائب المفروضة أو من حيث معدلاتها وطرق ربطها وتحصيلها [20].

ج) التهرب الضريبي:

يؤدي هذا العامل دورا كبيرا في تردي حصيلة الضرائب في الدول النامية، ويقصد به أن يقوم المكلف قانونا بدفع الضريبة من التخلص نهائيا أو جزئيا منها وهذا بامتناعه عن تقديم إقرار يدخله طبقا للقانون، أو أن يقدم إقرارا غير صحيح يتضمن بيانات خاطئة لتقدر على أساسه الضريبة [21].

2.2ـ وسائل تمويل العجز الموازني:

1.2.2ـ مصادر التمويل المحلي لعجز الموازنة العامة:

أ) التمويل عن طريق الاقتراض العام:

- الاقتراض من الجهاز المصرفي:

❶ **- الاقتراض من البنك المركزي (الإصدار النقدي):** يعتبر البنك المركزي من الجهات التي تلجأ إليها الدولة من أجل الاقتراض من خلال قدرته على ضخ كمية من الأموال أو النقود الجديدة والتي يمكن استخدامها لتمويل الإنفاق العام، إن هاته الطريقة وإن كانت أسهلها، إلا أن الدول تضع من القيود أمام هذا الاقتراض للحد من الإفراط في الاستخدام وما يترتب عليه من آثار سلبية[22].

إن هذا الأسلوب يقوم على أساس إسباغ الصفة النقدية على عجز الموازنة العامة للدولة، أو ما يطلق عليه تحويل العجز إلى نقد، ولذا فإن عملية إصدار النقود بمعدل يتجاوز الطلب بمستوى السعر السائد، يؤدي إلى خلق أرصدة نقدية بطريقة مفرطة، مما يؤدي في النهاية إلى رفع المستوى العام للأسعار وهو ما يسمى بالتمويل التضخمي[23].

❷ **- الاقتراض من البنوك التجارية:** تعتمد الحكومة على الاقتراض من البنوك الأخرى في الجهاز المصرفي، ويتم تمويل عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق بيع السندات الحكومية للبنوك التجارية، أو الحصول على تسهيلات ائتمانية منها، ويمكن ملاحظة ما يلي:

◆ **الحالة الأولى**: في حالة وجود فوائض (احتياطيات زائدة) في البنوك التجارية فإن تمويل عجز الموازنة لا يؤثر تأثيرا سلبيا على الطلب الكلي، وبالتالي فإن التوسع في الإنفاق الحكومي يكون له تأثير توسعي على الإنفاق الكلي شبيه بالإنفاق الممول من البنك المركزي[24].

◆ **الحالة الثانية**: أما إذا كانت البنوك التجارية لا تملك فوائض، فإن تمويل عجز الموازنة العامة سوف يؤثر على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، أي مزاحمة القطاع الخاص، وهو ما يزيل الأثر التوسعي للزيادة في الإنفاق الحكومي ويمكن أن يؤثر بصورة مباشرة على الاستثمار الخاص، لا سيما وأنه مع ضيق وعدم نمو الأسواق المالية في الدول النامية، يعد الائتمان الممنوح للقطاع الخاص عاملا هاما في استثمار هذا القطاع.

- **الاقتراض من الجهاز غير المصرفي:** إن لجوء الدولة إلى الاقتراض من الجهاز غير المصرفي يعني انه إما أن تقوم بطرح سندات حكومية وأذون الخزانة أو الاقتراض من المؤسسات الحكومية أو هيئات القطاع العام ذات الفائض.

❶ - الاقتراض عن طريق السندات الحكومية وأذون الخزانة: وتقوم الحكومة بإصدار أوراق مالية منها سندات حكومية أو أذون خزانة في السوق، أو عن طريق البنك المركزي للجمهور والمتعاملين في السوق المالي وذلك بسعر الفائدة السائد في السوق[25].

❷ - الاقتراض من المؤسسات الحكومية أو هيئات القطاع العام ذات الفائض: تقوم العديد من دول العالم بالاقتراض من المؤسسات الحكومية أو هيئات القطاع العام ذات الفائض، وغيرها مثل صناديق الاستثمار وبنوك الادخار.

ب) التمويل عن طريق الضرائب:

تعتبر من أبرز الوسائل في تمويل العجز المالي، ألا وهي الضريبة حيث تلجأ إليها الدولة بسبب الزيادة في الإنفاق العام وبالتالي تضطر إلى الزيادة في معدلات الضرائب حيث سنتناول في هذا العنصر جوانب متعددة متعلقة بالتمويل الضريبي لعجز الموازنة العامة للدولة.

- **إصلاح النظام الضريبي:** من أجل تقوية موارد الدولة الضريبية لابد من القيام بإصلاح نظامها الضريبي حيث لابد للدولة أن تقوم بإعداد نظام ضريبي قادر على تحسين الإيرادات العامة من أجل تغطية نفقاتها المتزايدة ومن أهم النقاط الهامة المتخذة في هذا المجال نذكر[26]:

◆ إقرار أساليب تخفض تكلفة احترام الالتزامات الضريبية.

◆ القيام بوضع برنامج خاص بالتحقيق من أجل كشف المخالفات والتأخر في الدفع.

◆ تشجيع المكلفين على تقسيم الضريبة.

◆ إعداد أنظمة لمعالجة وتسجيل التصريحات الضريبية.

- **زيادة الإمكانيات الضريبية(تسخير الموارد الضريبية):** يمثل التوسع في الأوعية الضريبية والزيادة في معدلات الضرائب مصدرا هاما لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة والتقليل من هذا العجز[27]، لكن لذلك لابد أن

تقوم السياسة الضريبية على أسس علمية، بمعنى أن تكون مبنية على ركائز صحيحة من أجل تحديد الإمكانيات الضريبية التي بإمكانها أن تكون دعما لمواجهة العجز.

ج. التمويل عن طريق الصناديق السيادية:

ابتكرت العديد من الدول نظام الصناديق السيادية خاصة الاقتصادات البترولية والتي توجه إليها الفائض من عائداتها النفطية، وأنشأ في بعض الدول بهدف الحفاظ على مستقبل الأجيال القادمة، وبعض الدول استخدمته في تمويل عجز ميزانيتها كي لا تلجأ إلى وسائل تضر بالاقتصاد.

2.2.2ـ مصادر التمويل الأجنبي لعجز الموازنة العامة:

يمكن القول أن عملية التمويل الأجنبي قد تكون في صورة منح خارجية أو على شكل قروض من الدول أو من المؤسسات والهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي:

أ) المنح والمساعدات الأجنبية:

المنح الأجنبية عبارة عن تحويلات نقدية وعينية تقدمها بعض الدول لغيرها لاعتبارات سياسية أو اقتصادية أو إنسانية، وهي تحويلات لا ترد[28]، وهي تعتبر موردا هاما في إيرادات بعض الدول النامية خاصة الدول العربية حيث قدرت بـ 1.54 مليار دولار سنة 2005 لإجمالي الدول العربية[29].

ب) القروض الخارجية ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة:

يعد الاقتراض الخارجي أحد الوسائل غير التضخمية التي يمكن للدولة أن تلجأ إليها لسد جانب من عجز موازنتها العامة، وخاصة ذلك الجزء المتعلق بنفقاتها بالنقد الأجنبي مثل دفع التعويضات الأجنبية وأعباء الديون الخارجية، ومشتريات السلاح، والسلع الأجنبية اللازمة لتنفيذ مشروعات الحكومة والقطاع العام، وتعتبر الموارد التي تحصل عليها الدولة من هذا المصدر من قبيل الموارد الحقيقية غير التضخمية، التي لا تسبب عند مجيئها للبلد ضغطا تضخميا[30].

3ـالدراسات السابقة:

تناول موضوع العجز الموازني عديدُ الدراسات نورد بعضا منها:

1.3 دراسة بن عزة محمد (2015): الموسومة بـ" ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف" وقد حللت الدراسة الجوانب الاقتصادية لسياسة الإنفاق العام؛ وإظهار الدور الكبير لترشيد الإنفاق الحكومي في الاستغلال الأمثل للموارد؛ مع السعي لإبراز دور عملية ضبط برامج الإنفاق العام بالأهداف ودور ذلك في الرفع من رشادة سياسة الإنفاق العام؛ ثم وقفت على التوجهات العامة لسياسة الإنفاق العام في الجزائر؛ واستعراض أهم الجهود المبذولة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية التي تعتبر بوابة لضمان رادة برامج الإنفاق العام المبرمجة ضمن ميزانية الدولة.

2.3 دراسة شيبي عبد الرحيم (2013): المعنونة بـ "الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام في الجزائر" حيث اقترحت الدراسة نموذجا لتقييم الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية بالجزائر؛ ومدى إمكانية تحمل عجز الموازنة العامة والدين العام خلال الفترة 1965 -2010؛ ولقد تبين للباحث أن المسيرة الكلية لكل من عجز الموازنة العامة والدين العام غير مستقرة؛ وأن الإنفاق العام

الحكومي يزداد بمعدلات نمو تفوق معدلات نمو الإيرادات؛ أي إن الحكومات تميل إلى إنفاق يفوق مداخيلها على المدى الطويل، مما يدعم فرضية عدم إمكانية استدامة تحملهما على المدى الطويل.

3.3 **دراسة إيهاب محمد يونس** (2012): الموسومة بـ"نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر، هدفت الدراسة إلى بيان أسباب عجز الموازنة العامة للدولة؛ ومدى إمكانية السياسة المالية في السيطرة عليه؛ وتحديد طبيعة العجز الموازني لمصر والرؤية المستقبلية للموازنة العامة للدولة؛ وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن عدم التشخيص الحقيقي لعجز الموازنة العامة هو وراء ازدياد النتائج سوء؛ وبالتالي تفاقم العجز باستمرار؛ وبالتالي انعكاسه السلبي على الدين العام.

ثانيا-الدراسة التطبيقية: السياسة الميزانية وسياسة الاقتراض الحكومي للجزائر (طاقة التمويل)

1- وضعية عمليات الميزانية العامة والخزينة العمومية:

إن الارتباط الكبير لإيرادات الميزانية العامة للجزائر بالمحروقات جعلها رهينة تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية، وهذا جعل الإيرادات العامة تتقلب ارتفاعا وانخفاضا متعدية آثارها إلى الميزانية العامة عجزا أو فائضا.

الجدول رقم (01):وضعية عمليات الخزينة العمومية خلال الفترة (2001 -2014) (مليار دينار)

السنوات	إيرادات الميزانية (1)	معدل نمو الإيرادات % (2)	نفقات الميزانية (3)	معدل نمو النفقات % (4)	رصيد الموازنة (5)	الرصيد الإجمالي للخزينة(*) (خارج FRR) (6)	نسبة رصيد الخزينة إلى الناتج الإجمالي%(7)	معدل تغطية(**) الإيرادات للنفقات%(8)
2001	1366.00	23.54	1321.0	12.12	45	25.001	1.30	103.4
2002	1576.684	13.45	1550.6	17.38	26.03	16.065-	0.35-	101.68
2003	1525.551	3.24-	1766.2	13.90	240.64-	10.25-	0.19-	86.37
2004	1606.397	5.29	1891.7	11.92	285.37-	187.31-	3.04-	84.91
2005	1713.992	6.69	2052.0	8.47	338.04-	472.16-	6.24-	83.52
2006	1841.925	7.46	2453.1	19.54	611.08-	647.31-	7.93-	75.08
2007	1949.05	8.81	3108.6	26.72	1159.51-	1281.95-	13.70-	62.69
2008	2902.448	48.91	4191.0	34.81	1288.60-	1381.15-	12.50-	29.25
2009	3275.362	12.84	4246.3	1.31	970.97-	1113.70-	11.17-	77.13
2010	3074.644	6.12-	4466.9	5.19	1392.29-	1496.476-	12.47-	68.83
2011	3489.810	13.05	5853.5	31.04	2363.75-	2468.84-	16.92-	59.51
2012	3804.03	9.00	7058.1	20.57	3254.14-	3246.19-	20.02-	53.89
2013	3895.315	2.39	6024.0	14.65-	2128.81-	2205.94-	13.25-	64.66
2014	3927.748	0.83	6995.7	16.13	3068.02-	3185.99-	18.51-	56.14

المصدر: بيانات العمودين (1، 3):

(2001 -2011): الديوان الوطني للإحصائياتONS:حوصلة إحصائية 1962 -2011، الفصل 12، المالية العمومية ، الجزائر، ص 211.

-)2012-2014(La Banque d'Algérie: **Rapport 2014 Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Juillet2015, p155

-)2012-2014(La Banque d'Algérie: **Rapport 2014 Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Juillet2015, p155

بيانات العمودين (6لـ5) : تقارير وزارة المالية (المديرية العامة للتقدير والسياسات)(متاحة على الموقع الإلكتروني الرسمي للوزارة):

- MINISTERE DES FINANCES **:Note de Présentation du Projet de la Loi de Fiances pour (2001-2015);**

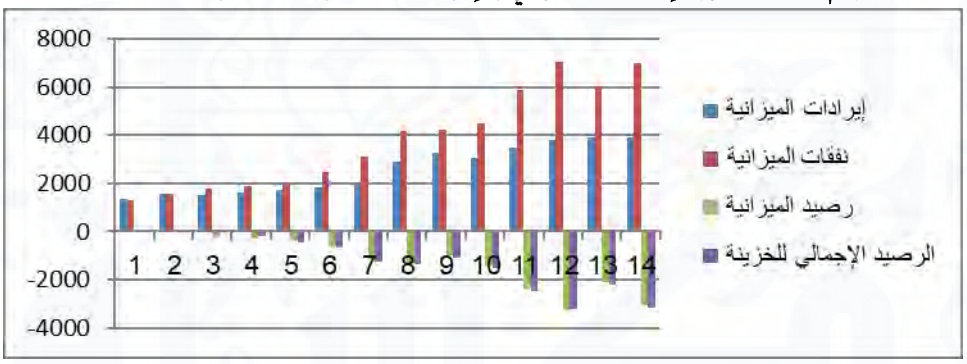
-Situation Résumée des Opérations du Trésor SROT 2000-2015:

(2001-2003) -) La Banque d'Algérie: **Rapport 2004 Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Juillet2005, p 71.

1.1 **الفترة** 2001-2004: إن معدلات النمو المختلفة لإيرادات الميزانية خلال هذه الفترة لم تواكب معدلات نمو نفقات الميزانية؛ وهذا ما تظهره حالات الميزانية العامة والخزينة العمومية باستثناء سنتي 2001 و 2002 اللتان حققت فيهما الميزانية فائضا قدر ب 45 مليار دج و 26.03 مليار دج على التوالي؛ إلا أن سنة 2002 كانت مسجلة

عجزا لرصيد الخزينة العمومية قدر ب16.06 مليار دج، مسجلة نسبة 1.30% و -0.35 % من إجمالي الناتج المحلي، ويثبت ذلك معدل تغطية الإيرادات للنفقات العامة حيث كان في سنتي 2001 و 2002 (103.4% و 101.68%) على التوالي، إلا أنه في سنتي 2003 و 2004 انخفض معدل التغطية ليسجل 86.37% و 84.91% على الترتيب، مما يوحي بعدم قدرة إيرادات الميزانية على مواكبة تزايد حجم النفقات العامة، وحدوث عجز في الميزانية العامة والخزينة العمومية بالقيم 240.64 مليار دج و285.37 مليار دج على الترتيب بالنسبة للميزانية و 10.25 ملياردج و 187.31 مليار دج بالنسبة للخزينة العمومية.

الشكل رقم (01): تطور الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة ورصيد الميزانية 2001 -2014



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم 01

2.1 **الفترة** 2005-2009: تميزت الفترة 2005 -2009 باستمرار حالة العجز في الموازنة العامة والخزينة العمومية، نظرا لعدم قدرة إيرادات الميزانية على مواكبة نفقات الميزانية، حيث نجد أن معدل تغطية الإيرادات العامة كان يتراوح بين 29% (2008) و 83% (2005) حيث بلغ سنة 2005 عجز الخزينة سجل 472.16 مليار دج، أما في سنة 2008 فبلغ العجز أقصاه في هذه الفترة حيث سجل عجز الخزينة 1381.15 مليار دج.

3.1 **الفترة** 2010-2014: في الفترة 2010 -2014 تأثرت الميزانية العامة والخزينة العمومية بحجم النفقات العامة التي بذلتها الحكومة ولم تستطع الإيرادات العامة مواكبتها؛ برغم السعر المرتفع للنفط آنذاك والذي تجاوز 100 دولار/البرميل، فقد بلغ معدل التغطية ما بين 53.89% (2012) و68.89% (2010)؛ موضحا بذلك حالة العجز الموازني الكبير الذي عاشته الميزانية العامة والخزينة العمومية في هذه الفترة؛ حيث بلغت سنة 2010 قيمة عجز الخزينة العمومية 1496.47 مليار دج، وبلغ سنة 2014 ما قيمته 99.3185 مليار دج بالنسبة لعجز الخزينة العمومية.

2-سياسة الاقتراض الحكومي (طاقة التمويل):

1.2-طرق تمويل رصيد الميزانية العامة والخزينة العمومية:

في الجدول الآتي نستعرض طرق التمويل التي لجأت إليها الخزينة العمومية للجزائر:

من خلال الجدول رقم 02 أعلاه يمكن تقسيمه إلى ثلاثة فترات، ففي الفترة 2001 -2005 لم تعتمد السلطة المالية في تمويل عجز الخزينة العمومية على صندوق ضبط الإيرادات، حيث تراكمت ادخارات الخزينة لدى بنك الجزائر ليبلغ الرصيد النهائي التراكمي للصندوق سنة 2005 ما قيمته 1842.7 مليار دج، وفي ذات

الفترة حاولت الحكومة التخلص من مديونيتها تجاه العالم الخارجي حيث بلغت سنة 2005 قيمة 115.71 مليار دج، وتخلصت من مديونيتها تجاه القطاع المصرفي سنتي 2001 و 2004 وباقي السنوات لجأت إليه لتمويل عجز الخزينة حيث بلغت قيمة التمويل المصرفي سنة 2005 ما قيمته 118.74 مليار دج، أما التمويل غير البنكي فكان هو الغالب في كامل الفترة حيث بلغ سنة 2005 القيمة 221.29 مليارد ج.

الجدول رقم (02) طرق تمويل رصيد الخزينة العمومية في الفترة (2001 -2014) (مليار دينار)

السنوات	إيرادات الميزانية (1)	نفقات الميزانية (2)	رصيد الميزانية (3)	الرصيد الإجمالي للخزينة (4)	التمويل			
					بنكي	غير بنكي	خارجي	صندوق ضبط الإيراداتFRR
2001	1366.00	1321.0	45	25.001	136.96-	85.33	110.57-	00
2002	1576.684	1550.6	26.03	16.065-	58.12	32.82	74.89-	00
2003	1525.551	1690.1	164.62-	10.25-	31.23	18.0	81.2-	00
2004	1606.397	1891.7	285.37-	187.31-	287.50-	57.72	53.17-	00
2005	1713.992	2052.0	338.04-	472.16-	118.74	221.29	115.71-	00
2006	1841.925	2453.1	611.08-	647.31-	76.20-	172.57	158.70-	91.5
2007	1949.05	3108.6	1159.51-	1281.95-	275.38-	213.65	110.66-	531.9
2008	2902.448	4191.0	1288.60-	1381.15-	346.37-	508.14	4.23-	758.2
2009	3275.362	4246.3	970.97-	1113.70-	93.46	655.25	0.70	364.28
2010	3074.644	4466.9	1392.29-	1496.476-	30.14	674.33	0.53	791.93
2011	3489.810	5853.5	2363.75-	2468.84-	19.28-	727.99	077.-	1761.45
2012	3804.03	7058.1	3254.14-	3246.19-	51.54	913.83	2.44-	2283.26
2013	3895.315	6024.0	2128.81-	2205.94-	165.46-	241.11	2.17-	2132.47
2014	3927.748	6995.7	3068.02-	3185.99	18.67	204.08	2.43-	2965.67

المصدر: بيانات الأعمدة (4لمح3لمح2لمح1) ارتكازا على الجدول رقم 01

باقي الأعمدة ارتكازا على تقارير وزارة المالية الجزائرية(المديرية العامة للتقدير والسياسات) www.dgpp-mf.gov.dz

- MINISTERE DES FINANCES :Note de Présentation du Projet de la Loi de Fiances pour (2001-2015);
-Situation Résumée des Opérations du Trésor SROT 2000-2015:

أما الفترة 2006 -2009 بدأت الحكومة تمتص من رصيد صندوق ضبط الإيرادات لأجل تمويل العجز الموازني لكن بقيم متواضعة حتى بلغت سنة 2009 القيمة 364.28 مليار دج، إن تراكم الفوائض النفطية منذ سنة 2000 أدى إلى تغذية صندوق ضبط الإيرادات حيث بلغ قائم هذا الصندوق سنة 2009 ما قيمته 4316.5 مليار دج، أي نسبة 43% من إجمالي الناتج المحلي، لذا يعتبر تكوين قدرة التمويل هذه الخاصة بالميزانية عبر تأسيس صندوق ضبط الإيرادات ضمانا يسمح بإتباع سياسة ميزانية مضادة لدورة على المدى المتوسط، إن هذه السياسة تستهدف المحافظة على النفقات العمومية؛ خاصة نفقات رأس المال في مستوى قريب من المستوى المسجل في سنوات سابقة؛ بغض النظر عن الانخفاض في الإيرادات الجبائية البترولية حيث تسمح بالحفاظ على النشاط الاقتصادي خارج المحروقات ومواصلة برامج البنى التحتية العمومية، وفي ذات الوقت ظلت الحكومة تعتمد على التمويل غير البنكي طوال الفترة حيث بلغ سنة 2009 القيمة 655.25 مليار دج، وحاولت الحكومة التخلص من مديونيتها تجاه القطاع المصرفي والعالم الخارجي باستثناء سنة 2009 اعتمدت عليهما في تمويل العجز الموازني بالقيم 93.46 مليار دج و 0.7 مليار دج على التوالي.

الجدول رقم (03) وضعية صندوق ضبط الإيرادات بالجزائر خلال الفترة (2001 -2014) (مليار دينار)

السنوات	الرصيد الأول	الإيرادات الإجمالية للصندوق(*)	الرصيد الصافي للصندوق (الإيرادات الإجمالية – الجبايات(*)	الرصيد قبل الجبايات(**)	الرصيد التراكمي النهائي (الرصيد الأول +الصافي)	نسبة الرصيد النهائي إلى PIB	السنوات	الرصيد الأول	الإيرادات الإجمالية للصندوق	الرصيد الصافي للصندوق	الرصيد قبل الجبايات	الرصيد التراكمي النهائي (قائم الصندوق)	نسبة الرصيد النهائي إلى PIB
2001	232.1	123.9	60.6-	356.0	171.5	4.05	2008	3215.5	2288.2	1064.5	5503.7	4280.1	38.75
2002	171.5	26.5	143.6-	198.0	28.9	0.61	2009	4280.1	400.7	36.4	4680.7	4316.5	43.30
2003	28.0	448.9	292.9	476.9	320.9	6.10	2010	4316.5	1318.3	526.4	5634.8	4842.8	40.38
2004	320.9	623.5	153.2	944.4	721.4	11.73	2011	4842.8	2300.3	538.9	7143.2	5381.7	36.89
2005	721.7	1368.8	1121.0	2090.5	1842.7	24.36	2012	5381.7	2535.3	251.7	7917.0	5633.8	34.75
2006	1842.7	1798.0	1088.4	3640.7	2931.0	34.47	2013	5633.8	2062.2	70.2-	7695.9	5563.5	33.42
2007	2931.0	1738.8	284.5	4669.9	3215.5	34.38	2014	5563.5	1810.6	-1155.1	7374.1	4408.5	25.62

المصدر: تم الإعداد ارتكازا على تقارير وزارة المالية الجزائرية (المديرية العامة للتقدير والسياسات)(متاحة على الموقع الإلكتروني الرسمي للوزارة):
www.dgpp-mf.gov.dz

- MINISTERE DES FINANCES : **Note de Présentation du Projet de la Loi de Fiances pour 2015**;Alger, p38.
- MINISTERE DES FINANCES : **Note de Présentation du Projet de la Loi de Fiances pour 2016**; Alger, p 33.

تقارير بنك الجزائر للسنوات (من سنة 2002 إلى 2015) ما تعلق بالمالية العامة.

وفي الفترة 2010 -2014 كان الاعتماد الكبير في تمويل العجز الموازني على صندوق ضبط الإيرادات حيث بلغت قيمة التمويل سنة 2014 (2965.67 مليار دج)؛ وبقيت قدرة التمويل مرتفعة بصندوق ضبط الإيرادات حيث بلغ رصيد النهائي سنة 2013 ما قيمته 5563.5 مليار دج اي ما نسبته 33.42% من إجمالي الناتج المحلي، ثم انخفض الرصيد سنة 2014 إلى 4408.5 مليار دج اي ما نسبته 25.62 % من إجمالي الناتج المحلي، بسبب التوجه الكبير للإنفاق العام وارتفاع قيمته، وواصلت الحكومة التخلص من مديونيتها تجاه العالم الخارجي التي انخفضت إلى أدنى مستوياتها بعد التسديد المسبق للديون سنة 2006، وواصلت كذلك التخلص من مديونيتها تجاه القطاع المصرفي باستثناء سنة 2014 .

طيلة الفترة 2000 -2014 رغم العجوزات المالية المستمرة إلا أنه تعززت قدرة التمويل للخزينة العمومية كما يشهد على ذلك قائم صندوق ضبط الإيرادات الذي ارتفع من 171.5 مليار دج سنة 2001 إلى 4408.5 مليار دج سنة 2014، وهذا ما يعزز قابلية استمرار المالية العامة بغض النظر عن الزيادة في الدين العام الداخلي مما ضمن مواصلة تحفيز النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق من وجهة، واتباع سياسة مالية مضادة لأي دورة محتملة مع تحصين المالية العامة من تقلبات أسعار المحروقات وقابليتها للاستمرار على المدى المتوسط، وساهمت كذلك الارتفاعات للموارد المتراكمة (ادخارات مالية) في صندوق ضبط الإيرادات رغم الارتفاعات القوية للنفقات الجارية في التخفيف من التنقيد[31].

2.2.-الاقتراض الحكومي الخارجي (المديونية الخارجية):

بهدف تحقيق درجة أكبر من الانضباط المالي ينعكس أثره بالإيجاب على مصداقية بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية، واصلت الحكومة تنفيذ استراتيجية تقليص الدين العام والحد من الاقتراض الخارجي للوصول بإجمالي الدين العام إلى مستويات تنخفض معها التكاليف والمخاطر التي أنهكت كاهل الخزينة العمومية في الفترة 1990 -2000[32].

الجدول رقم (04) قائم الدين الخارجي وهيكله في الجزائر خلال الفترة(2001 -2014) (مليار دولار)

السنوات	قيمة القروض الخارجية				خدمة الدين الخارجي			
	متوسطة وطويلة الأجل(1)	قصيرة الأجل(2)	المجموع(3)	القروض المجدولة(4)	الأصلي(5)	الفائدة(6)	إجمالي خدمة الدين الخارجي(7)	نسبة إجمالي الدين إلى PIB(المقوم ب مليار دولار)
2001	22.311	0.260	22.571	12.139	2.993	1.471	4.464	40.9
2002	22.540	0.101	22.642	12.188	2.922	1.228	4.150	39.8
2003	23.203	0.150	23.353	12.244	3.240	1.118	4.358	34.3
2004	21.411	0.410	21.821	11.370	4.692	0.966	5.658	24.3
2005	16.485	0.707	17.192	9.111	4.940	0.898	5.838	16.7
2006	5.052	0.550	5.602	0.00	12.70	0.605	13.314	4.8
2007	4.889	0.717	5.606	0.00	1.217	0.214	1.431	4.2
2008	4.282	1.304	5.586	0.00	1.067	0.151	1.218	3.3
2009	4.356	1.331	5.687	0.00	0.875	0.125	1.000	3.9
2010	3.758	1.778	5.536	0.00	0.535	0.132	0.667	3.4
2011	3.268	1.142	4.410	0.00	0.536	0.079	0.615	2.2
2012	2.489	1.205	3.694	0.00	0.735	0.109	0.844	1.8
2013	2.068	1.328	3.396	0.00	0.470	0.05	0.520	1.6
2014	1.760	1.957	3.735	0.00			0.482	1.4

المصدر:

-(2001- 2003) Toutes les Colonnes : La Banque d'Algérie**: Evolution de la Dette Extérieure de l'Algérie 1994-2004**, p01-04.

-(2004 -2008) للأعمدة (4لمح1) بنك الجزائر: التقرير السنوي2008، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، سبتمبر2009، ص 250.

-(2009 -2013) للأعمدة (4لمح1)بنك الجزائر: التقرير السنوي2013، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، نوفمبر 2013، ص232.

-)2014(Colonnes (1-4) La Banque d'Algérie: **Rapport 2014 Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Juillet2015, p168.

- (2005-2013) Colonnes(5-7): Office National Des Statistiques ONS: L'ALGERIE EN QUELQUES CHIFFRES, Resultas2006-2008,ed2009, Algérie, p55 et Resultas2011-2013, ed2014, p61.

-صندوق النقد العربي: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**(الفصل التاسع)، أبو ضبي، 2005، ص32. تقرير 2010(الإحصائية)، ص111. وتقرير 2015، ص 132.

إن الراحة المالية التي عرفتها الجزائر طيلة الفترة 2001 -2014 مكنت الجزائر من تنفيذ إستراتيجية التسديد المسبق للديون الخارجية، وهو ما ظهر جليا سنة 2006، حيث لوحظ انخفاض كبير في مجموع الدين الخارجي، حيث بلغ 5.6 مليار دولار بنسبة 4.8% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 22.57 مليار دولار سنة 2001 بنسبة 40.9% من إجمالي الناتج المحلي، وانعدام القروض المجدولة ابتداء من سنة 2006، وقد ساعد على ذلك تراكم الادخار المالي للخزينة العمومية لدى بنك الجزائر، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (05): قائم ادخار الخزينة لدى بنك الجزائر خلال الفترة (2000 -2014) (مليار دينار)

السنوات	قائم ادخار الخزينة لدى بنك الجزائر (ودائع – تسبيقات)	السنوات	قائم ادخار الخزينة لدى بنك الجزائر (ودائع – تسبيقات)
2001	276.3	2008	4365.7
2002	304.8	2009	4402.0
2003	464.1	2010	4930.2
2004	915.8	2011	5458.4
2005	1986.5	2012	5712.2
2006	2510.7	2013	5646.7
2007	3294.9	2014	4487.9

المصدر: بنك الجزائر: التقرير السنوي للسنوات(2006، 2014، 2009)

وتكمن الأهمية الأولى للدفع المسبق للديون الخارجية في توفير الخزينة العمومية للمبالغ المفترض أن تدفعها الجزائر كفوائد للمؤسسات المالية المقرضة، وأن المبالغ التي كان من المفروض دفعها كأصل للدين ستضاف إلى احتياطيات الصرف لاستعمالها كدعم للاقتصاد الوطني، هذه العملية جعلت الجزائر بعيدة عن الهزات التي يحدثها انخفاض عائدات المحروقات في حالة حدوثه[33].

وبالتالي نجحت الجزائر من منظور استدامة الدين وفي إطار التحسن المستمر في الوضعية المالية الخارجية في مرحلة أولى من نقل مؤشرات الدين العام في شقه الخارجي إلى مستويات يمكن أن يتحملها الاقتصاد الوطني وفي مرحلة ثانية إلى حدود آمنة، ولقد كانت تهدف الجزائر من وراء خفض الدين الخارجي إلى ما يأتي[34]:

-تنفيذ سياسات مضادة للاتجاهات الدورية، والتي من شانها زيادة قدرة السياسة المالية التوسعية على دعم الناتج والتوظف.

-ضمان استمرار النفقات العامة في حال انخفاض أسعار النفط، ومن ثم تجنب زعزعة استقرار إجمالي الطلب الكلي، فالتقلبات الحادة في الإنفاق الحكومي ومن ثم الطلب الكلي سوف تجعل استثمارات القطاع الحقيقي خارج المحروقات بما فيها القطاع الخاص تتراجع.

ومن وجهة أخرى يعد خفض الدين العام مؤشرا:

-لقابلية السياسة المالية للاستمرار.

-لتحسن وضعية مركز المالية العامة

3.2.-الاقتراض الحكومي الداخلي (الدين العام الداخلي):

ويمكن أن نوضح حالة قروض الدولة من الجهات المختلفة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (06): تغيرات قروض الدولة من الجهاز البنكي خلال الفترة (2001 -2014)

السنوات	قروض إلى الدولة				إجمالي القروض الداخلية	نسبة قروض لدولة إلى إجمالي القروض الداخلية%
	بنك الجزائر	البنوك التجارية	قروض أخرى	ضافي القروض للدولة		
2001	276.2-	739.5	106.4	569.7	1648.1	34.56
2002	304.7-	773.9	109.4	578.6	1845.4	31.35
2003	464.1-	757.3	130.1	423.4	1803.5	23.47
2004	915.8-	736.8	158.3	20.5-	1514.4	1.35-
2005	1986.5-	777.2	276.0	933.1-	846.5	110.23-
2006	2510.7-	870.8	335.8	1304.1-	601.3	216.88-
2007	3294.9-	723.0	378.6	2193.3-	12.0	18277.5-
2008	4365.7-	278.5	459.8	3627.4-	1011.8-	358.50
2009	4402.0-	340.2	572.8	3488.0-	402.3-	867.01
2010	4919.2-	790.8	735.4	3392.0-	124.8-	2717.94
2011	5458.4-	1017.7	1034.0	3406.6	319.9	1064.89
2012	5712.2-	1029.2	1349.0	3334.0-	953.6	349.62-
2013	5646.7-	930.0	1481.3	3235.4-	1920.9	168.34-
2014	4487.9-	1012.3	1460.4	2015.2-	4489.4	44.88-

المصدر:

La Banque d'Algérie**: Bulletin statistique de la Banque d'Algérie, Séries Rétrospectives, Statistiques Monétaires 1964-2011**; Juin2012, pp48,61,62.

-)2012-2014(La Banque d'Algérie: **Rapport 2014 Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Juillet2015, p 159.

-النسب محسوبة من طرف الباحثين

كما سبق الإشارة إليه أن الراحة المالية التي عرفتها الجزائر في الفترة 2001 -2014 مكنتها من وجهة أخرى من التخلص من مديونيتها تجاه القطاع المصرفي، خاصة بنك الجزائر ابتداء من سنة 2004، لكنها لازلت تستحوذ على جانب كبير من قروض البنوك التجارية، حيث نجد إجمالا سددت الدولة تجاه القطاع المصرفي ما قيمته 20.5 مليار دج سنة 2004 حتى تبلغ قيمة القروض المتخلص منها سنة 2014 ما قيمته 2015.2 مليار دج، ومع ذلك اقترضت من البنوك التجارية ما قيمته 1012.3 مليار دج وقروض أخرى قيمتها 1460.4 مليار دج.

الجدول رقم (07) اتجاهات الدين العام الداخلي خلال الفترة (2001 -2014) (مليار دينار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (1)	الدين العام الداخلي (2)	فوائد الدين العام (3)	نسبة (2) إلى (1)	السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (1)	الدين العام الداخلي (2)	فوائد الدين العام (3)	نسبة (2) إلى (1)
2001	4227.1	999.4	147.5	23.64	2008	11043.7	734.0	61.2	6064
2002	4522.7	980.5	143.0	21.67	2009	9968.0	816.3	37.4	8.18
2003	5252.3	982.2	146.3	18.70	2010	11991.5	1107.4	33.2	9.23
2004	6149.1	1000.0	85.2	16.26	2011	14588.5	1214.8	37.7	8.32
2005	7561.9	1038.9	73.2	13.73	2012	16208.6	1312.1	42.0	8.09
2006	8501.6	1847.3	68.6	21.72	2013	16643.8	1171.7	44.2	7.03
2007	9352.8	1103.9	80.5	11.80	2014	17205.1	1239.0	39.6	7.20

المصدر: -النسب محسوبة من طرف الباحثين.

(2001-2008)- الأعمدة (2لمحا -) تم الإعداد ارتكازا على تقارير وزارة المالية الجزائرية (المديرية العامة للتقدير والسياسات) (متاحة على الموقع الإلكتروني الرسمي للوزارة): www.dgpp-mf.gov.dz

-Ministère Des Finances : **Dette Publique 2000-2015** ;Alger.

-(2004 -2008) **الأعمدة (3لمحا2لمحا1)** بنك الجزائر: التقرير السنوي2008، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، سبتمبر2009، ص ص238 و 241.

-(2009 -2012) **الأعمدة (3لمحا2لمحا1)** بنك الجزائر: التقرير السنوي2013، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، نوفمبر 2014، ص ص219 و 222.

-)2013-2014(La Banque d'Algérie: **Rapport 2014 Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Juillet2015, pp 155;158.

-(2001-2003) colonne (3): La Banque d'Algérie: **Rapport 2004 Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Juillet2005, p71.

انتهجت الجزائر إستراتجية للرفع من أمنها المالي الداخلي والتي ارتكزت على عدم قيام الحكومة بصرف أو إنفاق كل دخلها، وهو الإجراء الذي أدى إلى تحسن مركز المالية العامة، ومن ثم ضمان الاستدامة المالية للميزانية العامة، مما جعل السياسة المالية تسير شيئا فشيئا ضد الاتجاهات الدورية وتصبح أكثر تيسيرا، والذي يمكن أن يدل كذلك وبصفة أدق على استمرارية المالية العامة بالنسبة للحكومة على المدى المتوسط، ودل على ذلك قدرة الدولة على تسديد فوائد الدين العام التي تناقصت تدريجيا ابتداء من سنة 2004 وعلى المدى البعيد لتحقيق أهداف الدولة المتمثلة في الوصول بمعدلات النمو الاقتصادي إلى مستويات مرتفعة تستطيع من خلالها خفض البطالة[35].

خلاصة:

بعد طواف وتفكيك مصطلحي لمشكلة العجز الموازني الذي عرفناه أنه تخلف الإيرادات الحكومية عن نفقاتها خلال السنة المالية، ثم ميزنا بين عدة أنواع كالعجز الجاري والعجز الشامل والعجز الدوري والعجز الأساسي، ثم بينا ما اتفق عليه جمهور من الاقتصاديين حول أمثلية العجز الموازني وهو ما يقدر نسبة 5 أو 6% من الناتج المحلي الإجمالي، ثم تطرقنا إلى أسباب عجز الموازنة العامة للدولة فهناك عوامل تتعلق بنمو النفقات العامة

وعوامل تتعلق بتراجع الإيرادات العامة، وفي الختام تناولنا وسائل تمويله المختلفة أبرزها التمويل عن طريق الصناديق السيادية والتمويل عن طريق الاقتراض، وأمكن استخلاص بعض النتائج أهمها:

1 . اختلاف المفاهيم حول عجز الموازنة العامة للدولة حتى ذهبت بعض النظريات أنه من الملائم السماح في فترة الركود الاقتصادي ببعض عدم التوازن في الموازنة العامة الذي يزيد النفقات العامة، وبالتالي النفقة القومية الإجمالية التي تساعد على تحقيق أنشطة جديدة تضمن التشغيل الكامل.

2 . تعددت أنواع العجز الموازني حسب المفهوم من عجز جاري ودوري وشامل وأساسي.

3 . تعددت الأسباب الكامنة وراء حدوث عجز الموازنة العامة فهناك ما تعلق منها بنمو النفقات العامة وأخرى تتعلق بتراجع الإيرادات العامة.

4 . هناك عدة وسائل لتمويل عجز الموازنة العامة، وجدنا مصادر تمويل محلية كالاقتراض العام أو الضرائب ونضيف إليها الصناديق السيادية، ومصادر تمويل أجنبية كالاقتراض من البنوك الدولية والمؤسسات المالية الدولية وكذا الدول، أو عن طريق المنح والمساعدات الأجنبية.

5 . تبين لنا من خلال دراسة وضعية الخزينة العمومية الجزائرية أنها كانت في حالة سالبة طيلة الفترة المدروسة حيث إن معدلات النمو المختلفة لإيرادات الميزانية خلال هذه الفترة لم تواكب معدلات نمو نفقات الميزانية، خاصة وأن هذه الفترة تميزت بدرجة إنفاق عام كبير جدا لم تشهد مثله الجزائر من قبل، حيث أنها فترة للبرامج التنموية كبرنامج الإنعاش الاقتصادي، والبرنامج التكميلي لدعم النمو وأخيرا المخطط الخماسي للتنمية.

6 . اعتمدت الجزائر في تمويلها للنفقات العامة أي العجز الموازني عن الفوائض النفطية التي حصلت عليها الجزائر بسبب الطفرة النفطية (ارتفاع الأسعار)فلجأت الجزائر إلى صندوق ضبط الإيرادات لتمويل العجز الموازني تجنبا للطرق التضخمية كالإصدار النقدي أو اللجوء للخارج.

7 . تمكنت الجزائر في الفترة المدروسة من استغلال الطفرة النفطية وذلك بتسديد ديونها تجاه القطاع المصرفي وكذا التسديد المسبق للديون الخارجية.

وفي الأخير وما يمكن التوصية به:

1 . ضرورة أن تلجأ الجزائر إلى تنويع الاقتصاد الوطني من أجل تعدد مصادر تمويلها.

2 . عدم الاعتماد الكلي على النفط باعتباره ثروة ناضبة قد يحدث انتكاسة للاقتصاد بسبب تدهور أسعار النفط عالميا، ومن ثم تأكل الاحتياطيات من العملة الأجنبية مما يجعل الاقتصاد عرضة للهزات والمشكلات الاقتصادية والتي من بينها صعوبة تمويل النفقات العمومية، مما يضطرها إلى ما ستلجأ إليه الجزائر في نهاية سنة 2017 من إصدار نقدي جديد قد يؤدي إلى انهيار العملة المحلية والتهاب الأسعار.

المراجع والإحالات:

1 - محمد علي القري: **مشكلة العجز المالي الحكومي في الاقتصاد الإسلامي**، مجلة البصيرة، العدد 5، دار الخلدونية، الجزائر، 2000، ص 20.
2 - هالة فهد عبد الله عبد العزيز: **عجز الموازنة العامة في دولة الكويت والسياسات المالية لمواجهتها**، مذكرة ماجستير، كلية التجارة بجامعة عين شمس، القاهرة، 2002، ص 3.
3 - عبد المجيد قدي: **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص ص 207، 206.
4 - أحمد محمد منصور و إيمان محمد محب زكي: **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1995، ص 137.
5 - هالة فهد عبد الله عبد العزيز الحميدي: **مرجع سابق**، ص 7.
6 - رمزي زكي: **انفجار العجز علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي**، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، 2000، ص93.
7 - حسين مصطفى حسين: **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 24.
8 - محمد طاقة وهدى العزاوي: **اقتصاديات المالية**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 45.
9 - محمد أحمد علي الحاوري: **مدى فعالية السياسة المالية والنقدية في معالجة عجز الموازنة العامة في اليمن**، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة بجامعة قناة السويس، مصر، 1998، ص 73.
10 - خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير: **أسس المالية العامة**، ط3، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص ص 82، 83.
11 - محمد أحمد علي الحاوري: **المرجع السابق**، ص 74.
12 - رمزي زكي: **انفجار العجز**...، مرجع سابق، ص 95.
13 - قطاع الدراسات التنموية: **تجارب دولية في السيطرة على عجز الموازنة العامة**، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، دراسة منشورة في شبكة بوابة مصر للمعلومات، القاهرة، مصر، 2005، ص 6.
14 - نفس المرجع السابق، ص7.
15 - محمد عمر أبو الدوح وآخرون: **المالية العامة**، أليكس لتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، 2005، ص 151.
16 - رمزي زكي: **انفجار العجز**...، مرجع سابق، ص 95.
17 - محمد عباس محرزي: **اقتصاديات المالية العامة**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 112
18 - الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية: **مجلد البحوث المالية**، وزارة المالية المصرية، المجلد الأول، 2007، ص 23.
19 - رمزي زكي: **المرجع السابق**، ص 96.
20 - رمزي زكي: **انفجار العجز**..، مرجع سابق، ص 98.
21 - محمد عباس محرزي: **مرجع سابق**، ص 319.
22 - عطا الله أبو سيف أبادير وجابر محمد عبد الجواد: **اقتصاديات المالية العامة بين النظرية والتطبيق**، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي بجامعة حلوان، مصر، 2006، ص 154.
23 - مصطفى علي لطفي: **فعالية السياسات المالية في علاج عجز الموازنة العامة بالتطبيق على مصر**، مذكرة ماجستير، كلية التجارة بجامعة عين شمس، القاهرة، 2004، ص 20.
24 - عبد الرزاق الفارس: **الحكومة والفقر والإنفاق العام**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص 134.
25 - عبد المطلب عبد الحميد: **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص 77.
26 - سميرة بوخالفة: **السياسة الميزانية في إطار برنامج التصحيح الهيكلي حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر، الجزائر العاصمة، 1999، ص 91.
27 - عبد المجيد قدي: **مرجع سابق**، ص 229.
28 - يونس أحمد البطريق: **السياسات الدولية في المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص 9.
29 - صندوق النقد العربي: **التطورات المالية**، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ضبي، 2006، ص 108.
30 - رمزي زكي: **انفجار العجز**..، مرجع سابق، ص 130.
★ - الرصيد الإجمالي للخزينة = (رصيد الميزانية + رصيد الحسابات الخاصة) – القروض الصافية للخزينة
★★ - معدل التغطية = (الإيرادات العامة للسنة n / النفقات العامة للسنة n)× 100
✱ - الإيرادات الإجمالية للصندوق = إيرادات المحروقات -الجباية البترولية الموجهة للخزينة
✳ -الجبايات = الدين العام الأساسي + سداد تسبيقات بنك الجزائر + تمويل العجز الموازني
✳✳ - الرصيد قبل الجبايات = الرصيد الأول + الإيرادات الإجمالية
31 - محمد لكصاسي: **التطورات النقدية والاقتصادية للجزائر**، عرض التقرير السنوي 2010، بنك الجزائر، اوت 2010، ص 04.
32 - محمد بلعيدي: **كفاءة وفعالية التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية(حالة الجزائر ابتداء من 1990)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة2، الجزائر، 2014، ص 178.
33 - شيبي عبد الرحيم: **الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013، ، ص 246.
34 - محمد بلعيدي: مرجع سابق، ص 179.
35** - محمد بلعيدي: المرجع السابق، ص 181.

مساهمة التحالف مع مراكز البحث العلمي في تعزيز الاكتساب المعرفي: دراسة ميدانية

أ.د. بن ساهل وسيلة[1]
جامعة محمد خيضر، بسكرة - الجزائر
wassilabensaheldz@yahoo.fr

ط د. خلف منى
جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي - الجزائر
mouna_khelef39@yahoo.fr

Contribution of the alliance with scientific research centers in the promotion of knowledge acquisition: a field study

Wassila BENSAHEL & Mouna KHELEF

University of Biskra ; Algeria

Received:04/03/2017 *Accepted: 15/07/2017* *Published: 31/12/2017*

ملخص:

إن ما يحيط بالمؤسسات من تأثيرات العولمة والتقنيات الحديثة، والتغييرات المتعددة تجعل من التحالف مع مراكز البحث العلمي أمر حتمي وضروري للبقاء والاستمرارية، إذ تبقى الاتفاقيات الوسيلة المهمة والفعالة وذلك بما تقوم علية من تفاعل وتكامل وشمولية لدمج المعارف والمهارات والخبرات القديمة من اجل استمرارية عملية ترقية وتطوير طاقات العاملين، وذلك بهدف الحصول على المهارات والإمكانيات الموجودة لدى المؤسسات الأخرى. وتعتبر التحالفات مع مراكز البحث العلمي كأحد الخيارات الأساسية التي تتبناها المؤسسات في سبيل اللحاق بركب التنمية ومن خلال دراسة ميدانية، يحاول هذا المقال توضيح أحد الاستراتجيات الفعالة في دعم أداء المؤسسات وذلك بتعزير المعارف الموجودة في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: التحالف الاستراتيجي، المعرفة، التقارب، الثقة، درجة التأثير، القدرة على الاستيعاب

الترميز الاقتصادي (jel): I2.

Abstract:

The impact of globalization on the new technologies, and the multiple changes make it inevitable and necessary for institutions to make alliances with scientific research centers. So as to ensure their survival and continuity. Thus, agreements remain an important and an effective means as they are based on interaction, integrating, and the universality of integrating knowledge skills and old experiences for the continuity of the process of upgrading and developing worker's potentials for the scale of acquiring the skills and capabilities of other institutions. Alliances with the scientific research centers are considered as one of the basic choices adopted by institutions in order to catch up with development. Through a field study, the actual article attempts to clarify one of the effective strategies in supporting the performance of institutions by enhancing the existent knowledge in this domain.

Keywords: *strategic alliance, knowledge, Proximity, Trust, Influence Mod, Absorptive Capacity.*
(JEL) Classification*: I2.*

1. Author Correspondence, e-mail: *wassilabensaheldz@yahoo.fr*

تمهيد

في ظل المتغيرات الاقتصادية الجديدة والتوجه نحو العولمة وتسارع وتيرة الإبداعات التكنولوجية، أصبحت المؤسسات تواجه ضغوطا متزايدة نحو إحداث التغيير والتطوير. في وقت أصبحت فيه طرق وأساليب الإنتاج والتنظيم متجددة، واحتلت المعرفة مكانة هامة في الاقتصاد وساهمت في توجيهه، وهذا ما دفع بمسيّري المؤسسات وأصحاب القرار إلى تبني توجهات إستراتيجية مستحدثة للتكيف مع ظروف الانفتاح الاقتصادي ومع متطلبات الثورة المعلوماتية، وخاصة مع التنافس المتسارع في مجال البحث العلمي. من أهم هذه الخيارات نجد التحالفات الإستراتجية التي أثبتت الدراسات أنها أسرع وأكثر فعالية من المداخل البديلة في دعم البحث. ولهذا فقد اتجهت العديد من المؤسسات والشركات الرائدة إلى الاعتماد على التحالف الاستراتيجي مع مراكز البحث العلمي كآلية للنمو والتوسع، ومن ثم تحقيق التكاملية.

لذلك يعتبر التحالف الاستراتيجي اليوم ضروريا لمواجهة التحديات المفروضة على المؤسسات، وهي تحديات متعددة منها ما هو تكنولوجي، ومنها ما هو ذو طبيعة مالية أو بيئيّة. فتعقّد البحوث التكنولوجية وارتفاع تكاليف البحث، خاصة العاملة منها في بعض القطاعات ذات الكثافة الرأسمالية العالية، مثل ما هو الحال في مراكز البحث العلمي تفرض على المؤسّسات العاملة في هذه القطاعات الدّخول في تحالفات فيما بينها وذلك بهدف الحصول على المهارات والإمكانيات ا+لموجودة لدى المؤسسات الأخرى، أو خلق مهارات وقدرات جديدة من خلال تعاملاتها مع هذه المؤسسات. وذلك باستخدام الأساليب المتوفرة لدى الحليف. فهدفنا من هذه الدراسة هوتوضيح أحد الآثار الايجابية للتحالف مع مراكز البحث العلمي التي تستفيد منها المؤسسة وتساعدنا على تنمية وتطوير مهارات العاملين وذلك وفق مقومات التحالف الاربعة المتمثلة في درجة التقارب، الثقة، درجة التاثير والقدرة على الاستيعاب، وعلى هذا الاساس نقوم بعرض نموذج الدراسة المقترح. ليتم بعدها توضيح الإطار المنهجي للدراسة ومناقشة النتائج.

أولا. الاطار النظري للدراسة

1. المفاهيم النظرية:

إن أساليب الاكتساب المعرفي من المصادر الداخلية وحدها تبقى غير كافية لتتمكن المؤسسة من الاستفادة من كل ما تملكه من معارف والاستثمار فيها، بالرغم من تعددها. لذلك فغالبا ما تسعى لزيادة مخزونها المعرفي ودعم ميزتها التنافسية من مصادر خارجية، من خلال استخدام أشكالا مختلفة من العلاقات المشتركة مع المؤسسات الأخرى لتأمين الموارد التي تحتاج إليها وضمان الاستثمار فيها، بما في ذلك التحالفات، واتفاقيات التراخيص وعمليات الاندماج والاستحواذ[1].ورغم أن هذه العلاقات تساهم بشكل ما في ضمان تدفقات معرفية من شأنها أن تغير من تركيبة الأصول المعرفية للمؤسسة، إلا أن كريينر وشولتز (Kreiner & Schultz) يعتبرانها نموذجا أمثلا لضمان احتياجات المؤسسة الأساسية من الموارد المتميزة[2]، يؤكد داير (Dyer) انه من الصعب اعتبار كل الأصول خاصة المتميزة منها ذات قابلية تامة للتبادل والتداول بشكل فعال عبر الأسواق[3]. فباستخدام التصنيف المعرفي الذي اقترحه بولاني (Polanyi) بين المعرفة الصريحة والضمنية، من الممكن افتراض أن هناك

ثلاثة إمكانيات عامة للمزج والاستثمار المعرفي بين مؤسستين: صريحة/صريحة، صريحة/ضمنية وضمنية/ضمنية. فالإمكانية الأولى والثانية يمكن تحقيقهما من خلال اتفاقية الترخيص، غير أن الأصول المعرفية الصريحة المتداولة في الأسواق لا يمكن أن تكون مصدرا متميزا للميزة التنافسية نظرا لإمكانية بيعها أو شراؤها من طرف مؤسسات أخرى، وهذا ما يحد من القدرة على الاستفادة من مزايا عدم قابليتها للتقليد، الغموض السببي، والتعقيد الاجتماعي على وجه الخصوص[4]. وبين كل من بارني (Barney) وديريكس وكول (Dierickx & Cool) بأن الميزة التنافسية تنشأ فقط عند قيام المؤسسات بالمزج بين كل أنواع الأصول المعرفية الضمنية والصريحة والاستثمار فيها، والذي يمكن تحقيقه من خلال إما التحالفات أو عمليات الاندماج والاستحواذ. سنركز في دراستنا على التحالفات الاستراتيجية.

فمن بين الدوافع القوية لإنشاء التحالفات الإستراتيجية إنتاج معارف جديدة وتحقيق مزايا تنافسية من خلال الاستثمار في المزج المعرفي لمختلف الموارد المتميزة، وذلك لكون المؤسسات المتحالفة تسعى بانتظام لخلق الظروف التي على ضوئها يقوم مختلف الأطراف بدمج معارفهم الاجتماعية، مهاراتهم وخبراتهم واستغلالها في خلق معارف فردية أو اجتماعية معقدة أو معارف ذات سببية غامضة تكون مصدر لمزايا تنافسية حسب ما دعت إليه نظرية الموارد (*Resource-based view*). وقد وضح وارنرفلت (Wernerfelt) وديريكس وكول (Dierickx & Cool)، على أساس هذه النظرية، بأن المحددات الأساسية للمكانة التنافسية للمؤسسة تتمثل بشكل خاص في القدرات القيمة، النادرة، وغير القابلة للتقليد أو الاستبدال التي تمتلكها أو تحصل عليها المؤسسة[5]. ويضيف كونر وبراهالاد (Conner & Prahalad) بأن جوهر المقاربة المبنية على الموارد يرتكز على تصور المؤسسة وفقا لأصولها المعرفية، التي تعتبر أساس تسابق الشركاء المتحالفين ضد الزمن وضد المنافسين من أجل الاستفادة قبل الغير من تجميع الأصول المشتركة واكتساب المهارات والخبرة واستثمارها في تحقيق الأهداف وحل المشكلات[6]. وبالتالي، يمكن تفسير السلوكات التي تنتهجها المؤسسات في مواقف معينة كأفعال وردود أفعال منتظمة تهدف إلى تحسين مكانتها التنافسية. ويؤكد العديد من الباحثين هذه الفكرة موضحين أن العلاقات فيما بين المؤسسات مسخرة لرفع إنتاجية المهارات الموجودة، ولكن من أجل اكتشاف أنماط جديدة لخلق الثروة[7]. بهذا المعنى، فالأصول المعرفية للمؤسسة ليس لها قيمة ثابتة، وإنما قيمتها تتغير مع تغير درجة التشابك بينها وبين الأصول المعرفية لكل طرف من الأطراف المتحالفة معهم.

لأجل ذلك تعددت أشكال التحالفات من تحالفات بين الشركات الكبيرة والصغيرة، تحالفات بين الحكومات والشركات، تحالفات ذات العلاقات التكنولوجية المتداخلة في البحوث والتطوير (البحوث الأساسية والرئيسة والتطبيقية)، تحالفات بين المؤسسات والجامعات ومراكز البحث العلمي... التي تهدف إلى الاكتساب المعرفي الفعال للتغلب على المشكلات ومواجهة التحديات التكنولوجية والبيئية وضمان مخزون من المهارات والموارد والخبرة اللازمة لاختراق الأسواق الجديدة. ولعل النوع الأخير (تحالفات بين المؤسسات والجامعات ومراكز البحث العلمي) هو أكثر التحالفات انتشارا نظرا لـ:[8]

- الدور الذي تلعبه مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي في تنمية القدرات والمهارات والخبرات، والإنماء المهني للعاملين فيها، ومساعدة المؤسسات على تنفيذ بعض برامجها وتأهيلها لتحقيق التميز في البحث والتطوير واقتصاديات المعرفة، وذلك بمشاركة الأطراف التي من المأمول أن تتأثر بمخرجات هذه البحوث معرفياً وفنياً واقتصادياً، ويتم ذلك بتضافر الجهود البحثية لتوفير مدخلات عينية أو غير عينية لإحداث التحسين المطلوب في جودة العملية البحثية؛
- الاستفادة التي يمكن أن تحققها المؤسسات من خلال الاستثمار في الأبحاث التي أجريت ونتائجها، وتصنيع وتسويق براءات الاختراع ذات العلاقة، واستيعاب وتدريب وتأهيل الكوادر، وتطوير متطلبات السوق بما يتناسب مع الاحتياجات.

ولعل الشركات في معظم دول الغرب وبعض دول شرق آسيا عرفت أهمية ذلك؛ فنجدها تتهافت على الدخول في تحالفات مع مراكز البحث العلمي لشراء نتائج البحوث وتصنيعها وتسويقها، ومن هنا أصبحت التحالفات مع مراكز البحث المختلفة بالغة الأهمية في تحسين ورفع جودة مخرجات البحوث ودليلا لزيادة معدلات الإبداع[9]. وتثبت دراسة حديثة لروزان (Rosan) عن سياسات النمو في الولايات المتحدة الأمريكية، التي قامت بتصنيف 12 جامعة على أنها جامعات مبدعة، وذلك لما يميزها عن غيرها من كثافة علاقاتها وتحالفاتها مع العديد من الشركات العالمية مثل جامعة ستانفورد، جورجيا للتكنولوجيا، جامعة كارنيجي، جامعة ولاية أوهايو... وتوصلنا من خلال هذه الدراسة ومزجها بدراسات أخرى إلى رصد بعض الجوانب الإيجابية التي أسفرت عنها بعض هذه التحالفات مع مراكز البحث وعوامل نجاحها، ومنها درجة التقارب بين المركز والمؤسسة، الثقة العلائقية، درجة التأثير والقدرة الاستيعابية لكل طرف.

2. نموذج الدراسة

1.2 تأثير التقارب في اكتساب المعرفة: غالبا ما يعتبر التحالف علاقة قائمة على أساس التقارب والتعاون المشترك من أجل تحقيق المصالح والأهداف المشتركة للأطراف المتشاركة. بالتالي فالتقارب *(Proximity)* مبدأ وأصل مدمج في محتوى التحالف ولا يمكن أن يتم إلا من خلاله. وللتقارب مظاهر وأشكال في إطار العلاقات التحالفية، إذ قد يرتبط بأحد أو بمجمل العوامل التالية:

- **العامل الجغرافي:** ويعني أن تختار المؤسسة التحالف مع مراكز البحث القريبة منها من أجل الاستفادة من مزايا القرب في زيادة تدفق المعارف[10].
- **العامل الثقافي:** يعني مراعاة المؤسسة للتكافؤ الثقافي بينها وبين مراكز البحث الحليفة والتأكد من مدى تقاسمهم لوجهات نظر متشابهة وتماثلهم ثقافيا وسلوكيا لإبراز مدى التوافق في طرق العمل والتنظيم وتحديد الأهداف[11]. إلا أن التنوع الثقافي بالتأكيد يزيد من سهولة إدارة التحالف الدولي، فعندما يكتسب الحليف الأجنبي خبرة محلية ويبني قاعدته المعرفية المحلية، فإن الفجوة بين الحليفين الأجنبي والمحلي ستضيق من دون شك، فإذا ما زاد الحليف المحلي لفهمه لثقافة الحليف الأجنبي فإن انسياب المعارف يزداد بسبب زيادة فهم الحلفاء لسلوك بعضهم بعضا وذلك مما يحقق انسجام وتوافق ثقافي[12].

بالتالي فالثقافات المرنة لها القدرة على تعديل الروتينيات والعمليات، فالتعديل هنا يزيد من التعلم، فالمؤسسات المتحالفة على أساس التعلم تواجه مع ضرورة التكيف لتحقيق الاستفادة من الرأسمال الفكري للحليف، وهذا يتضمن كثيرا للتكيف من أجل الروتينيات، القيم الجوهرية و عمليات الأساسية للأعمال .

- **عامل القدرات والتخصص:** إضافة للمعايير السابقة، يجب على المؤسسة مراعاة قدرة مركز البحث التكنولوجية ومهاراته ومدى تحكمه في مجال عمل المشروع المراد التحالف بشأنه. فكلما زاد تقارب مجال التخصص مع المركز كلما أدى ذلك إلى لتوسيع قواعد المعرفة باستمرار وذلك عن طريق اكتساب المعرفة من الحليف[13]. فالتقارب بين قواعد تكنولوجيا بين الحلفاء يخفي حقيقة وجود التعلم المتبادل، مما يعني الحصول على المعرفة المتخصصة[14]. ومع التسليم بأن التعلم يحدث في جميع التحالفات باعتبار الدافع الاساسي لبعض التحالفات هو الرغبة في اكتساب المعرفة الشريك[15].

انطلاقا مما سبق يمكننا وضع الافتراض التالي: " تساهم درجة التقارب مع مركز البحث في تعزيز الاكتساب المعرفي".

2.2 تأثير الثقة في اكتساب المعرفة:

الثقة *(Trust)* مثلها مثل درجة التقارب لها مكان بارز في علاقة التحالف الاستراتيجي، رغم أن المؤسسات لا يمكن أن تضمن الثقة قبل إقامة العلاقة، لكن مع تكرار التعامل إضافة إلى سمعة الحليف من شأنها أن تقوي الثقة[16]. وقد وضع العديد من الباحثين عامل الثقة والشفافية في الصف الأول لدعم نجاح عملية التحالف، وتقوم هذه الثقة على ثلاث ركائز أساسية وهي: الالتزام المتبادل، سمعة الحليف والتجارب السابقة. غير أننا نجد تصنيفا آخر للثقة يقسمها إلى عاملين أساسيين: [17]

- الثقة المبنية على القدرة بمعنى أن كل شريك يدخل في التحالف عن ثقة بأن الآخر له الموارد والقدرات اللازمة لتحقيق الجزء المطلوب منه في التحالف؛
- الثقة المبنية على الصفات والأخلاق والسلوكات، والتي تعني مدى ثقة الشركاء بدوافع بعضهم البعض وما إذا كانوا متجانسين فيما يتعلق بمواقفهم من حيث النزاهة، التفتح، التحفظ والتركيز وانسجام السلوك اتجاه بعضهم.

وتلعب الثقة دورا محوريا في تحقيق الاكتساب المعرفي في إطار التحالف لأنها تعزز الحد من استخدام آليات السيطرة على الحليف وانفتاح وسائل الاتصال أمام تبادل المعلومات وذلك لتحقيق جميع متطلبات الاستغلال المعرفي. بالتالي ترتبط الثقة ارتباطا وثيقا بالشفافية وبدرجة انفتاح المؤسسة التي تعبر عن مقدار التواصل ونقل المعرفة الذي يتم بين الشركاء. وفي إطار تحالفات التعلم، تصبح الشفافية هدف في حد ذاته ودرجة مساهمتها في نجاح التحالف يرتبط بعاملين أساسيين: [18]

- طبيعة المعرفة المراد اكتسابها وطريقة تمحورها؛
- درجة الاستعداد لتوزيع ودمج هذه المعرفة.

انطلاقا مما سبق يمكننا وضع الافتراض التالي: " *تساهم الثقة بين المؤسسة ومركز البحث في تعزيز الاكتساب المعرفي*".

3.2 تأثير درجة التأثير في اكتساب المعرفة:

إن تمكن المؤسسة من حصول على مركز تحالفي قوي مقارنة بحلفائها يعتبر مؤشر جيد للتقدير بالمنافع أو بالأهداف التي تسعى لتحقيقها من وراء التحالف. هذا ما يجعل أغلب المؤسسات المتحالفة تتسارع لكسب درجة من التأثير تمكنها من قلب موازين العلاقة لصالحها. فإذا كان من المفيد معرفة مستوى تأثير كل طرف، فمن الأفضل تجنب هذه المسالة لأن الوصول إلى حجم متماثل من السلطة بين الحليفين من شأنه أن يقوي العلاقة أكثر[19]. وفي المقابل، تأثير الحلفاء على بعضها البعض بشكل يحقق الرضا بين الطرفين تشجعهم على المشاركة العادلة في العمليات، وبالتالي تسهل التعلم ونقل المعرفة بين الشركاء في التحالف[20].

انطلاقا مما سبق يمكننا وضع الافتراض التالي: "تساهم درجة التأثير بين المؤسسة ومركز البحث في تعزيز الاكتساب المعرفي".

2.4 تأثير القدرة على الاستيعاب في اكتساب المعرفة:

إن الاكتساب المعرفي لا يحدد بوصول المؤسسة إلى اختراع أو ابتكار أشياء جديدة وإنما يتجسد أيضا من خلال التعلم من مراكز البحث عن طريق استقطاب معارفهم وأبحاثهم والاستثمار فيها. وقدرة المؤسسة على النجاح في استقطاب هذه المعارف مرتبطة بقدرتها على الاستيعاب أو الامتصاص، التي تمثل إمكانية تقييم، مماثلة واستقطاب المعرفة الخارجية، بما يمكن المؤسسة من تحديد الفرص الجديدة الواجب استقطابها وتقييم أفاقها المستقبلية. حيث ترتبط القدرة على الاستيعاب بكفاءة الموارد البشرية التي تمتلكها المؤسسة، نوعية قاعدة معارفها ومواردها المتوفرة وكذا ثقافتها التنظيمية. فكلما زادت القدرة الاستيعابية للمؤسسة كلما زادت قدرتها على اكتساب المعرفة وتملكها[21].

إن هذه القدرة الاستيعابية تساهم في تعديل مستوى إدراك المؤسسة بما يجعلها أكثر حساسية في تحديد فرص التعلم المرتقبة الخارجية وأكثر قدرة على اكتشافها في مجالات مختلفة من خلال تفعيل القوى الجامدة من أجل تحسين فعالية الروتين. أولا في مجال البحث والتطوير، حيث تشجع القدرة على الاستيعاب البحث عن التكنولوجيات الجديدة ومحاكاة المعارف الخارجية، فهي بالتالي تسهل تكوين تحالفات البحث والتطوير القائمة على خلق المعرفة، والتي توفر للمؤسسة نمط تعلمي أقل تكلفة وأكثر حركية وحساسية. أيضا، بما أن القدرة على الاستيعاب تشجع المؤسسة على تبني أسلوب تتبع المعرفة الخارجية واستقطابها، فهي تدفعها لتحديد أهم مراكز البحث الذين يمكن من خلالهم تحقيق هذا الهدف والتحالف معهم من أجل ضمان الوصول إلى المعرفة المرغوب فيها. فالمؤسسة من خلال ذلك ترغب بتوسيع قاعدة معرفتها من خلال تكوين تحالفات مع هذه المراكز وبالتالي تقوية هيكل الاكتساب المعرفي لديها عن طريق تحسين استقباليتها للمعارف الخارجية وإدخالها ودمجها داخل إطارها. فتتوسع بذلك فرص المشاركة لديها بما يجعل المؤسسة قادرة على الاتصال، على الفهم وعلى التعاون بشكل أكثر فعالية[22].

انطلاقا مما سبق يمكننا وضع الافتراض التالي: "تساهم قدرة المؤسسة على الاستيعاب في تعزيز الاكتساب المعرفي".

3. الإطار المنهجي للدراسة

1.3 المنهج المتبع

تم استخدام في هذه الدراسة المنهج الاستكشافي الذي يهدف إلى استكشاف هيكل دراسة يساعد على البحث عن الفهم والتفسير عن الظاهرة المدروسة بغية تحقيق نتائج نظرية من خلال خلق ترابط جديد بين المفاهيم، وفقا لأسلوب الإبعاد الذي يعتمد على استنتاج فرضيات من الملاحظة لتحديد الروابط بين الظواهر والتي يتم اختيارها لاحقا بأسلوب الافتراض الاستنباطي ومناقشة نتائجها والتي تمتاز بالطابع النسبي، أما بالنسبة لنوع التحليل المستخدم فهو التحليل الكمي عن طريق استخدام الاستمارة في اختبار الفرضيات وتحليل العلاقة بين المتغيرات.

2.3 مجتمع الدراسة:

قمنا بتحديد مجتمع الدراسة من خلال إجراء مسح شامل لكل العاملين بمؤسسة URBA BISKRA المتخصصة في دراسات الإنشاء والتعمير وكذا العاملين في المؤسسة الحليفة المتمثلة في مركز البحث العلمي والتقني حول المناطق الجافة -عمر البرناوي - بولاية بسكرة، حيث تم توزيع 100 استمارة بالمؤسسة وبالمركز من مختلف الفئات العمرية، حاملين لشهادات علمية مختلفة إضافة إلى تنوع مستوى الخبرة لديهم.

3.3 أداة جمع البيانات:

لقد اشتملت الاستمارة على جزئيين، بالإضافة إلى رسالة موجهة لأفراد عينة الدراسة تؤكد على أهمية الدراسة وأهدافها:

- **الجزء الأول**: يتعلق بالمعلومات الأولية للمبحوثين، ويضم العبارات (1 - 4) (الجنس، العمر، طبيعة الشهادة المتحصل عليها، سنوات الخبرة)؛
- **الجزء الثاني**: ويتعلق هذا الجزء بموضوع الدراسة ويغطي الجوانب والأبعاد التي تتعلق بالتحالف مع مركز البحث والقدرة على استكشاف المعرفة، وتضم (8) عبارات موزعة على النحو الآتي:

العبارات (1 – 3) وتتعلق بالتقارب وعلاقته باكتساب المعرفة؛

العبارات (4 – 6) تتعلق بالثقة وعلاقتها باكتساب المعرفة؛

العبارة (7) وتغطي درجة التأثير وعلاقته باكتساب المعرفة؛

العبارة (8) وتشمل القدرة على الاستيعاب وعلاقته باكتساب المعرفة.

4.3 صدق وثبات أداة القياس:

1.4.3 صدق أداة الدراسة:

- **الصدق الظاهري:** بعد تصميم الاستمارة وتصنيفها في صورتها الأولية بما يتناسب مع أهداف الدراسة قمنا بعرضها على مجموعة من المحكمين. وقد استفدنا من ملحوظات ومقترحات المحكمين في تطوير هذه الأداة بناء على آرائهم وعدلت ووضعت في صورتها النهائية.

- **الصدق البنائي:** لم نكتف في معرفة صدق الأداة من خلال الصدق الظاهري بل قمنا بالتأكد من صدق الاتساق الداخلي للأداة بحساب معامل الارتباط بين كل عبارة وجميع عبارات الاستمارة.

جدول رقم 1: معامل الارتباط للاتساق الداخلي بين كل عبارة مع عبارات كل الاستمارة

الرقم	العبارة	معامل الارتباط
1	وجود الحليف في نفس موقعك الجغرافي	0.459**
2	تحالف مع حلفاء من داخل الوطن بدلا من خارج الوطن	0.560**
3	التحالف مع حليف في نفس مجال التخصص	0.687**
4	التعامل مع حليف يتمتع بالنزاهة	0.640**
5	الشعور بحسن نية الحليف	0.658**
6	يمتلك الحليف لقدرات تحتاجها ولا تمتلكها	0.648**
7	أخذ الحليف بأفكارك، اهتماماتك، ومعلوماتك في تنفيذ المهام	0.671**
8	يستغل المركز التحالفات في مجال البحث العلمي	0.636**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات spss

ويتضح من عبارات كل محور من المحاور أن جميع العبارات داخل كل محور دالة عند مستوى 01.0 وهذا دليل على صدق الاتساق الداخلي بين عبارات كل محور من محاور الاستمارة.

2.4.3 ثبات أداة الدراسة:

قد تم استخدام اختبار (ألفا كرونباخ) لقياس مدى ثبات أداة القياس حيث بلغت قيمته للاستمارة الكلية = 76٪ وهي نسبة جيدة كونها أعلى من النسبة المقبولة (60٪)، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم 2: نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة

المتغير	عدد العبارات	معامل الثبات
كل العبارات	08	0.760

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات spss

3.5 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

لأغراض التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة، فقد تم استخدام الأساليب والمؤشرات الإحصائية الآتية:

- التكرارات والنسب المئوية؛
- معامل الارتباط من أجل التأكد من صدق الاتساق الداخلي للأداة؛
- اختبار (ألفا كرونباخ) لقياس الاعتمادية (الثبات).

ثانيا. تحليل ومناقشة النتائج:

1. نتائج الدراسة:

1.1 تأثير التقارب على الاكتساب المعرفي:

سنحاول في هذه النقطة ربط التحالف مع المؤسستين بمرحلة اكتساب المعرفة. ولدراسة هذه العلاقة حللنا التحالف إلى مجموعة من المقومات للتمكن من معرفة تأثير كل مقوم في إطار اكتساب المعرفة. نجد من مقومات التحالف الاستراتيجي التقارب، حيث يعتبر التقارب العامل الأساسي لاكتساب المعرفة بين مختلف العاملين

للمؤسسات المتحالفة، وحتى نتمكن من تحديد تأثير التقارب على مرحلة الاكتساب والتي يتم فيها الحصول، اكتساب وتوزيع المعرفة، تطرقنا إلى التقارب بمختلف مظاهره حتى يعكس بشكل واقعي اكتساب المعرفة.

الجدول رقم 3: نتائج علاقة التقارب الجغرافي باكتساب المعرفة

اسم العبارة	التكرار والنسبة	الخيارات				
		تفاعلك أكثر مع باحثيهم لضمان تنسيق العمل	محاولة تقليدهم فيما لا تعرفه	كل ما سبق	لاشيء مما سبق	
إن وجود مؤسسة الحليف في نفس موقعك الجغرافي يساهم في	التكرار	54	10	11	3	
	النسبة ٪	69.2	12.8	14.2	3.8	

المصدر: من إعداد الباحثتين بناء على مخرجات spss

من أبرز أوجه التقارب، وجود الحليف في نفس الموقع الجغرافي، فقد أكد أغلب العاملين أنّ وجود الحليف من نفس المنطقة الجغرافية يزيد من التفاعل الايجابي فيما بينهم من أجل ضمان تنسيق العمل، وكما يساهم أيضا في محاولة تقليدهم لبعض الممارسات.هذا ما يوضح دور البعد الجغرافي في اكتساب المعرفة، بحيث تواجد الحليف في نفس المنطقة الجغرافية يزيد من التفاعل فيما بين العاملين ويعتبر بالتالي ضمان لتنسيق العمل (69.2٪)، وفي الغالب نجد هذا التفاعل كنتيجة لطبيعة النشاط البحثي الذي يسمح للباحثين في إطار جغرافي واحد التعامل معا. كما توفر التفاعلات الاجتماعية إمكانيات الاتصال والبحث المباشر بما يضمن للباحثين الحصول على المعارف وتبادلها بسهولة. كم نجد نسبة (12.8٪) من العاملين تؤكد بأن التقارب الجغرافي يفتح المجال للاستفادة المباشرة من خبرات العاملين وأدائهم للعمل من خلال ملاحظتهم بشكل مباشر والاحتكاك بهم وتقليدهم رغبة في التعلم، وهذا من شأنه أن يساهم في نقل المعرفة خاصة الضمنية منها.

الجدول رقم 4: نتائج علاقة التقارب الثقافي باكتساب المعرفة

اسم العبارة	التكرار والنسبة	الخيارات				
		تعلم ممارسات جديدة	تبادل الخبرات والاستفادة منها	كل ما سبق	لاشيء مما سبق	
تحالفك مع حلفاء من داخل الوطن بدلا من خارج الوطن يسهل من	التكرار	5	43	24	6	
	النسبة ٪	6.4	55.1	30.8	7.7	

المصدر: من إعداد الباحثتين بناء على مخرجات spss

في حين يشير الوجه الثاني للتقارب إلى التحالف مع مؤسسات من داخل الوطن. حيث يعكس هذا النوع من التقارب الانسجام الثقافي الممكن إيجاده بين العاملين، هذا الانسجام يعمل حسب ما يؤكده العاملين على زيادة تبادل الخبرات والاستفادة منها، بما يمكن من الحصول بسهولة على المعرفة(55.1٪). ويضيف العاملين أنه بالإضافة إلى قدرة التوافق الثقافي على تبادل الخبرات والاستفادة منها، فهو يمكن من التعلم لممارسات جديدة من خلال العمل الجماعي على تنفيذ المشايع البحثية والاستفادة من تراكم التجارب السابقة في اقتراح أفكار وأعمال جديدة (30.8٪).

الجدول رقم 5: نتائج علاقة التقارب التخصصي باكتساب المعرفة

اسم العبارة	التكرار والنسبة	الخيارات				
		استثارة أفكارك عند ملاحظتك لكيفية عمله	توليد أفكار جديدة من خلال النقاش معه	كل ما سبق	لاشيء مما سبق	
عند التعامل مع حليف في نفس مجال التخصص	التكرار	6	54	16	2	
	النسبة ٪	7.7	69.2	20.5	2.6	

المصدر: من إعداد الباحثتين بناء على مخرجات spss

يعتبر التقارب التخصصي أو ما يعرف بالتقارب في القدرات المتخصصة من بين مظاهر التقارب في علاقات التحالف. حيث يضمن للباحثين توليد أفكار جديدة من خلال النقاش الايجابي الذي يعمل على تحفيز العاملين للمشاركة بأفكارهم، وتقديم آرائهم وتقبل معارضة غيرهم. كل ذلك يعكس التواصل الاجتماعي ويساعد على خلق معرفة جديدة (69.8٪). هذا النقاش البناء الذي يساهم به تماثل القدرات يعمل على استثارة الأفكار والنظر بمزيد من النقد والعمق للأعمال والاقتراحات، وهذا من شأنه أن يزيد قدرة العاملين على اكتساب معرفة جديدة والتعلم من غيرهم (18.9٪).

2.1 تأثير الثقة على الاكتساب المعرفي:

يوضح الجدول الموالي اختبار العلاقة نزاهة الحليف باكتساب المعرفة، فالتعامل مع حليف يتمتع بالنزاهة ينعكس في التزامه بكل جدية بالمبادئ المتفق عليها في موضوع الاتفاقية وتميزه بالعدالة في تصرفاته.

الجدول رقم 6: نتائج علاقة نزاهة الحليف باكتساب المعرفة

اسم العبارة	التكرار والنسبة	الخيارات				
		تقوم بكشف مطلق للمعلومات وتتبادلها بشكل غير المحدود	تشاركه باستمرار في إيجاد حلول لمشاكل العمل المشترك	كل ما سبق	لاشيء مما سبق	
عند تعاملك مع حليف يتمتع بالنزاهة تجعلك	التكرار	8	41	26	3	
	النسبة ٪	10.3	52.6	33.3	3.8	

المصدر: من إعداد الباحثتين بناء على مخرجات spss

وقد أكد العاملين أن نزاهة الحليف تؤدي إلى التواصل الفعال والتشارك معه باستمرار في إيجاد حلول لمشاكل العمل المشترك (52.6٪). إضافة إلى مساهمة الحليف بشكل مباشر في التشارك المعرفي حول مشاكل العمل من أجل إيجاد حلول مبدعة لها، يؤكد العاملين بان التعامل مع باحثين يتمتعون بنزاهة يفتح لهم المجال للكشف المطلق لكامل معلوماتهم والعمل على تبادلها من دون قيود (33.3٪).

الجدول رقم 7: نتائج علاقة حسن نية الحليف باكتساب المعرفة

اسم العبارة	التكرار والنسبة	الخيارات				
		يتقاسم معك الفرص المتاحة	يزودك بكل شفافية وبدون تحيز بالمعلومات المهمة لأداء العمل	كل ما سبق	لاشيء مما سبق	
إن الشعور بحسن نية الحليف، فان ذلك يعني بالنسبة لك أنه	التكرار	13	38	25	2	
	النسبة ٪	16.7	48.7	32	2.6	

المصدر: من إعداد الباحثتين بناءا على مخرجات spss

وتتجسد الثقة أيضا في حسن نية الحليف والتي تنعكس في توجه المؤسسة الإيجابي نحوه. فقد أجزم أغلبية العاملين بأن حسن نية الحليف لها دور بارز في التزود بكل شفافية وبدون تحيز بالمعلومات المهمة لأداء العمل (48.7٪)، فتوفر حسن النية لدى الحليف من شأنه أن يدعم تراكم تدفقات المعلومات مما يزيد من اكتساب العاملين للمعرفة. إضافة إلى الشفافية في نقل المعلومة، يؤكد الباحثون أن التعامل مع حليف حسن النية يوفر للمؤسسة إمكانية تقاسم الفرص المتاحة حتى تعم الاستفادة منها (32٪).

الجدول رقم 8: نتائج علاقة قدرات الحليف باكتساب المعرفة

اسم العبارة	التكرار والنسبة	الخيارات				
		توسيع التعامل معه أكثر من أجل التعلم منه؛	تدعيمه بكل المعلومات التي يطلبها بدون تحفظ	كل ما سبق	لاشيء مما سبق	
عندما يمتلك الحليف لقدرات تحتاجها ولا تمتلكها فإنك تسعى إلى	التكرار	52	4	21	1	
	النسبة ٪	66.7	5.1	26.9	1.3	

المصدر: من إعداد الباحثتين بناءا على مخرجات spss

وتظهر الثقة أيضا في صفة البراعة والتي تعكس امتلاك الحليف لقدرات تحتاجها المؤسسة ولكن لا تمتلكها. فمعظم العاملين يؤكدون أن براعة الحليف تعتبر أساسا لتوسيع التعامل معه أكثر من أجل التعلم منه وهذا ما يوضح حاجة العاملين في الحصول على المعرفة التي يحتاجونها (66.7٪). كما يجب أن يدعم توسيع التعامل معه توفير له كل المعلومات التي يطلبها بدون تحفظ مما يفتح المجال للمزيد من التبادل المعرفي (26.9٪).

3.1 تأثير درجة تأثير الحليف باكتساب المعرفة:

أما المحدد الثالث للتحالف مع مراكز البحث يتمثل في درجة التأثير، و التي تنعكس في أخذ الحليف بالأفكار والاهتمامات والمعلومات التي يقدمها العاملين واستغلالها في تنفيذ المهام. فقد أكد الباحثون على أن تماثل قوى التأثير توحي بأن الحليف طرف مهم يجب مشاركته في حل مشاكل العمل (56.4٪). فلدرجة التأثير مساهمة كبيرة في مشاركة العاملين في تبادل المعارف الخاصة بالعمل، وكذلك في القدرة على التأثير في القرارات (23.1٪ و20.5٪).

الجدول رقم 9: نتائج علاقة درجة تأثير الحليف باكتساب المعرفة

اسم العبارة	التكرار والنسبة	الخيارات				
		أنك طرف مهم يجب مشاركته في حل مشاكل العمل	أن لديك القدرة في التأثير على قراراته	كل ما سبق	لاشيء مما سبق	
أخذ الحليف بأفكارك، اهتماماتك، ومعلوماتك في تنفيذ المهام، فهذا يعني	التكرار	44	18	16	0	
	النسبة ٪	56.4	23.1	20.5	0	

المصدر: من إعداد الباحثتين بناء على مخرجات spss

4.1 تأثير القدرة على الاستيعاب باكتساب المعرفة:

أما بخصوص المحدد الرابع والأخير للتحالف الاستراتيجي والمتمثل في القدرة على الاستيعاب، فنجد أن العاملين يؤكدون بان القدرة على الاستيعاب تعمل على تعديل مستوى إدراك المؤسسة لتحسين قدرتها على استقطاب

المعارف الخارجية والبحث عن التكنولوجيات الجديدة من خارج المركز (42.4٪). وهذا ما يوضح أن للقدرة على الاستيعاب دور فعال على تبادل المعرفة المراد الوصول إليها.

الجدول رقم 10: نتائج علاقة القدرة على الاستيعاب باكتساب المعرفة

اسم العبارة	التكرار والنسبة	الخيارات				
		تعديل مستوى إدراك المؤسسة لتحسين قدرتها على استيعاب المعارف الخارجية	البحث عن التكنولوجيات الجديدة من خارج المركز	كل ما سبق	لاشيء مما سبق	
يستغل المركز التحالفات في مجال البحث العلمي في	التكرار	21	21	33	3	
	النسبة ٪	26.9	26.9	42.4	3.8	

المصدر: من إعداد الباحثتين بناء على مخرجات spss

2. مناقشة وتفسير النتائج:

1.2 تأثير التقارب في اكتساب المعرفة:

توجه أغلب أفراد العينة إلى تأكيد الدور الفعال للتقارب كأحد مقومات التحالف الاستراتيجي وأن نقاط التقارب بين المؤسسات تخلق الحاجة إلى عملية المشاركة، فالمؤسسات تتعاون في توحيد قواعد معلوماتها المختلفة مؤدية بذلك إلى اختصار الفواصل والحدود فيما بينها نتيجة استفادتها من التقارب الجغرافي إضافة إلى انسجام الثقافات والقدرات بين العاملين. فنجد أن العمل مع حليف من نفس المنطقة الجغرافية تزيد من التفاعل الاجتماعي بين العاملين لضمان تنسيق العمل بحيث يلتزم كل عامل بتقديم المساعدة والتفاعل الايجابي بينه وبين غيره من العاملين من كلا المؤسستين الحليفتين، والاشتراك في استخدام مصادر التعلم وتشجيع كل فرد للأخر وتقديم المساعدة والدعم لبعضهم البعض. كل هذا يعتبر تفاعلا معززا وجها لوجه من خلال التزامهم الشخصي نحو بعضهم لتحقيق الهدف المشترك من أجل تنسيق العمل. فنوع المعرفة الذي يتم اكتسابه من خلال التجريب والتقليد من الحليف يمكن أن يكون الأكثر قيمة بالنسبة للعاملين، بحيث أوضح نوناكا (Nonaka) أنّ ملاحظة الآخرين التي يزيد نطاقها بزيادة العلاقات والتفاعلات الاجتماعية، تعتبر من أهم الطرق التي يستطيع من خلالها العاملون توليد معارف ضمنية جديدة[23]، وكما يؤكد جومس – كاسرز (Gomes - Casser) أن تدفق المعارف يزيد بين المؤسسات التي تقع في منطقة جغرافية واحدة[24]. كما يجب توفر مناخ ثقافي مناسب لاكتساب المعرفة وهذا ما يتجلى في التوافق ثقافي والانسجام الثقافي بين المتحالفين بحيث يعمل العاملون على تبادل الخبرات مع عاملي المؤسسة الحليفة والاستفادة من خبراتهم. كما بين كل من عبد الستار العلي وآخرون أن التقارب الثقافي يعمل على تحويل المعارف الضمنية بين الأفراد العاملين معا بشكل مؤثر وفعال، لذا فإن المشاركة بالمعرفة الضمنية مرتبطة بأفكار المجتمعات وتعاونها[25]. كما يعرف أن الطريقة النموذجية للتشارك بالمعارف الضمنية مع الحليف هي التشارك بالخبرات إضافة إلى اللقاءات وجها لوجه، كما أن هناك العديد من التفاعلات بين العاملين تستخدم إمكانيات الاتصال والبحث المباشر من أجل تعلم ممارسات جديدة. كما أكد دافنبورت أن الانسجام الثقافي بين العاملين يساهم في دعم التبادل المعرفي[26]، وهذا ما أوضحه البيلاوي بأن في عصر ثورة المعرفة

والمعلومات والذي يمتاز بتدفق أفكار متعددة والعمل على إحداث التوافق والتقارب بين ثقافة الانفتاح والمشاركة بالمعرفة مع الحاجة إلى المعرفة المناسبة[27].

وعلى الرغم من أهمية كل من التقارب الجغرافي والثقافي في تبادل المعارف بين العاملين، إلا أن التقارب في القدرات المتخصصة لها دور كبير في اكتساب المعرفة، بحيث نجد أن التعامل مع عاملي المؤسسة الحليفة الذين يتمتعون بنفس القدرات والمتخصصين في نفس مجال العمل يعمل على توليد أفكار جديدة من خلال النقاش والحوار معهم. فالنقاشات في إطار العمل تعمل على تبادل المعرفة التنظيمية التي يتم فهمها على أنها عملية توسيع المعرفة التي تم توليدها على يد العاملين، وبلورتها على مستوى الجماعة من خلال الحوار، والمحادثة، والتشارك في الخبرة، أو مجتمع الممارسة وهذا ما أكده جومس –كاسرز وآخرون (Gomes – Casser& all)عندما بينوا أن تدفق المعارف يزيد بين المؤسسات العاملة في نفس الصناعة[28]. كما يساهم التقارب التخصصي في استثارة أفكار العاملين عند ملاحظتهم لكيفية عمل عاملي المؤسسة الحليفة وهذا ما أوضحه موري وآخرون Mowery) (al & الذين بينوا أن وجود التقارب بين قواعد تكنولوجيا الحلفاء يوحي بوجود التعلم المتبادل مما يعني الحصول على المعرفة المتخصصة، وذلك عن طريق اكتساب المعرفة من الحليف[29].

كما ناقش فونغ (Fong) عملية تبادل المعرفة في قطاع البحث العلمي، مثبتا أهميته ودوره في تخطي الحدود من خلال ممارسة التفاعلات المتنوعة بين أعضاء الفريق الواحد، تعد منصة الانطلاق إلى العمليات الأخرى.

ومن جهة أخرى تسعى المؤسسات إلى ضمان التعاون فيما بينها وبين الحليف من أجل كشف فرص النجاح والتقدم ومصادر المعرفة الريادية. وقد أشار كل من روف والردريش (Ruef & Aldrich) إلى ثلاثة أنواع من المعرفة الريادية النشطة للمؤسسة وهي:[30]

- المعرفة الصادرة عن الخبرة العملية السابقة؛
- المعرفة التي تتولد بسبب النصائح والاستشارات التي يحصل عليها أصحاب الأفكار الريادية؛
- المعرفة التي تتولد عن طريق تقليد أنشطة الآخرين.

ومن خلال ماتم تناوله في التقارب نجد أهم بعد من أبعاد التقارب والذي يبرز بصورة واضحة ومميزة في اكتساب المعرفة ألا وهو التقارب الثقافي.

2.2 **تأثير الثقة في اكتساب المعرفة**: ان الثقة بين المؤسسات نجسدها من منظور التبادل الاجتماعي أي من وجهة نظر الأفراد العاملين في إطار سلوكياتهم ، وهو ما يفسر تفاوت الثقة بين الأطراف وهذا راجع إلى التفاعل والخبرة[31] بحيث يقوم تصور الثقة في العلاقة من حيث البراعة وحسن النية ، والنزاهة.

حيث نجد أن التعامل مع حليف يتمتع بالنزاهة تدفع العاملين لمشاركته باستمرار في إيجاد حلول لمشاكل العمل المشترك، وهذا ما أكده كاميرر (Camerer) عندما بين أن النزاهة تمثل شكلا كامنا لموجودات المتوقعة، تمكن العاملين من الاعتماد عليها بشكل عام في حل مشاكل التعاون والتنسيق[32].

كما نجد أن نزاهة الحليف تساهم أيضا في كشف مطلق للمعلومات وتبادلها بشكل غير محدود، وهذا ما يوضح أن سمعة الحليف من ناحية أخلاقيات التعامل فهذا يساهم بدرجة كبيرة في تحقيق المصلحة المشتركة والتي تعود بالنفع العام على الطرفين. وهذا ما أوضحه بوتنام (Putname) أن النزاهة تسهل التعاون وأن التعاون يربي الثقة وقد يقود إلى تطوير سلوكيات عامة للتعاون عبر الزمن مما يضاعف الرغبة في تبادل المعارف[33].

مع العلم أن حسن نية الحليف والمتمثلة في التوجه الإيجابي للحليف اتجاهه بحيث هذا التوجه يعمل على التزود بشفافية وبدون تحيز بالمعلومات المهمة لأداء العمل وهذا ما أوضحه ساكو (Saco) أن تحقيق التعلم في سياق التحالف لأنها تعزز الحد من استخدام آليات السيطرة على الحليف و انفتاح وسائل الاتصال أمام تبادل المعلومات وذلك لتحقيق جميع متطلبات التعلم، كما نجد عند اتصاف الحليف بحسن النية فإنه يعمل على تقاسم الفرص المتاحة فيما بينهما من خلال التفاعل الاجتماعي بين العاملين من أولى متطلبات الأداء، ولا يمكن لهذا التفاعل أن توفره الأنظمة الرسمية للمؤسسة. والعامل المهم و المسؤول عن خلق التفاعل والعلاقة المشتركة بين العاملين هو وجود ثقة بينهم، فالثقة هي السبب في تطوير روح التعاون والعمل المشترك بين العاملين، كما تؤثر حسن النية على أجواء الأمان النفسي العاملين والتي بوجودها فقط يمكن لهم تقبل الآخرين بسهولة، ومناقشة الأخطاء والتعبير بحرية عن نواياهم ومن ثم زيادة المشاركة فيما بينهم[34]، مع الإيمان بقدرات بعضنا البعض فالبراعة بإمكانها أن تسهل عملية التبادل المفتوح والحقيقي والمؤثر للمعرفة وذلك من خلال توسيع التعامل مع الحليف من أجل التعلم منه[35].

3.2 تأثير درجة التأثير في اكتساب المعرفة:

تشمل درجة التأثير بين المؤسسات المتحالفة على مدى تأثير كل طرف في التحالف على الآخر في العلاقات من جانب اتخاذ القرار المتعلق بموضوع التحالف، وهذا يتجلى في الأخذ بعين الاعتبار بأفكار ومعلومات واهتمامات الطرف الأخر في التحالف وذلك من أجل تنفيذ المهام مما تعكس أهميته ويجب مشاركته في حل مشاكل العمل، كما نجد أيضا درجة التأثير بين أطراف التحالف تعكس القدرة في اتخاذ القرارات، وقد لوحظ من خلال نتائج الدراسات أن حالة تكامل المعرفة غيرت من حالة التحالف بين أصحاب وجهات النظر المتباينة، ويؤدي كل ذلك في نهاية الأمر إلى نشوء حالة التعلم الجماعي عبر التنظيم الواحد، إذ تنعكس نتائج التعلم الجماعي عبر التنظيم على خفض حالات الإخفاق والفشل بسبب تزايد التعلم لدى أفراد المؤسسة الواحدة، وتتطلب عمليات توليد المعرفة والتشارك فيها إحداث التغيير في تركيبة جماعات العمل، ذلك التغيير الذي يحدث تلقائياً بسبب نمو الأعمال.

فالمشاركة في صنع القرار تسهل عملية تطبيقها وتزيد حماس العاملين للعمل أكثر من أجل تحقيق الأهداف المتوقعة منها، وهذا ما يجعلهم يستعملون ما يملكونه من خبرات، مهارات ومعارف ضمنية بشكل صريح وواضح. كما نجد أنّ تبادل المعارف بين أطراف التحالف سيجعل كل طرف على علم بما يجري في هذا التحالف، مع توفر كل طرف على المعلومات الضرورية لأداء عمله سيمكنه لا محالة من التحكم في نشاطه ودوره ويمكنه بالتالي من الاضطلاع بمهامه بالشكل الجيد، ويمكن أن نحدّد أهم نقاط تبادل المعارف فيما يلي:

- الاتصال المستمر بين أطراف التحالف باعتماد أحسن وسائل الاتصال الممكنة؛
- إضفاء الطابع الرسمي على الاتصالات بين أطراف التحالف؛

- استمرارية الاتصال؛
- اتخاذ القرارات المختلفة التي تهمّ المتحالفين، باعتماد أسلوب الإجماع في الاجتماعات المختلفة.

4.2 تأثير القدرة على الاستيعاب في اكتساب المعرفة:

تمثل القدرة على الاستيعاب مؤشرا هاما في اكتساب المعرفة من خلال التحالف وهذا ما يتمثل أن استغلال المؤسسة للتحالفات المبرمة في مجال العمل من أجل تعديل مستوى إدراك المؤسسة لتحسين قدرتها على استقطاب المعارف الخارجية، وهذا ما بين أن اختلاف العاملين من حيث قدراتهم على الفهم و التي تعكس على الفهم الدقيق لما يقال و على سرعة الفهم، و كذلك على ذلك فإن فعالية الاتصالات ترتبط بقدرات المرسل و المستقبل على فهم ما يتم تداوله بينهما فكل فرد في المؤسسة قوة كامنة قادرة على إحداث التطور و التنمية، فبقدر ما يحقق الفرد الإنماء المعرفي، بقدر ما يكتشف الفرد و ينتج و يولد المعرفة من هذا الخزان و يستخدمها في الإنتاج وتوليد السلع و الخدمات و تحقيق الأهداف، و من ثم تكون له الهيمنة و السيطرة و المقصود بالإنماء المعرفي هو المعرفة القائمة على المعرفة التكنولوجية المتقدمة التي تسفر عنها العلوم الحديثة و الاختراعات و الابتكارات المرتبطة بها ، فكلما زادت القدرة على استيعاب تلك المعرفة والمتمثلة في مكونات العملية زاد النمو و القدرة على المنافسة[36]. وعليه فالمعرفة أساسية في رفع أداء المؤسسة ، والمعرفة لا يمكن أن تحول أو تكتسب سواء أكانت ضمنية أو معلنة إلا عن طريق التفاعل بين الأفراد ، و هي في جزء كبير منها ضمنية بدرجة تتغير حسب قدرات الإيضاح و الاستماع و الترجمة لكل فرد من المؤسسة و يجب أن تؤكد أن المعرفة تتكون من المعلومات المتراكمة و المدمجة تسمح للمؤسسة بتسيير نشاطاتها. كما أن عملية التفاعل المتكامل المحفز بالمعرفة والخبرات والمهارات الجديدة التي تؤدي إلى تغيير دائم نسبيا في السلوك ونتائج الأعمال.

بالإضافة إلى ما سبق فإن القدرة على الاستيعاب على البحث عن التكنولوجيات الجديدة من خارج المؤسسة وهذا ما أكده كل من موثوسامي و وايت (Muthusamy & Whitet) أن القدرة على الاستيعاب تساهم في زيادة القدرة على تحديد الفرص الخارجية في إطار التحالفات الإستراتيجية بما يوجهها نحو الاستكشاف في مجالات مختلفة. أولا في مجال البحث والتطوير، حيث تشجع القدرة على الاستيعاب البحث عن التكنولوجيات الجديدة ومحاكاة المعارف الخارجية، فهي بالتالي تسهل تكوين تحالفات البحث والتطوير القائمة على خلق المعرفة، والتي توفر للمؤسسة نمط تعلمي أقل تكلفة.

خلاصة:

من خلال المقومات التي تم تحديدها للتحالف مع مراكز البحث العلمي نجدها تؤثر في اكتساب المعرفة بدرجات متفاوتة غير أن أكثر متغيرات التحالف تأثيرا على اكتساب المعرفة نجد الانسجام والتقارب الثقافي وذلك ضمن أبعاد التقارب والثقة من خلال مكوناته نزاهة الحليف، حسن النية وأهم مكّون هو براعة الحليف إضافة إلى درجة التأثير والقدرة على الاستيعاب.

الاحالات والمراجع:

1 Reid D, Bussiere D, Greenaway K. (2001). Alliance formation issues for knowledge-based enterprises, *International Journal of Management Reviews*, 3(1) pp,97-100

2 Kreiner, K. and Schultz, M. (1993). 'Informal collaboration in R&D. The formation of networks across organizations', *Organization Studies*, 14,(2), pp.189-209.

3 Dyer, J.H. (1996). Specialized supplier networks as a source of competitive advantage: Evidence from the auto industry. *Strategic Management Journal*, 17(4): pp 271-291.

4 Reid D, Bussiere D, Greenaway K. (2001), op cite.

5 Barney, J. (1991). Firm resources and sustained competitive advantage. *Journal of Management*, 17(1): 99-120.

6 Conner, K.R. and Prahalad, C.K. (1996). A resource-based theory of the firm: Knowledge versus opportunism. *Organization Science*, 7(5), 477-501.

7 Powell, W.W., Koput, K.W. Smith-Doerr, L. (1996). Interorganizational collaboration and the locus of innovation: Networks of learning in biotechnology. *Administrative Science Quarterly*, **41**(1): 116-145.

8 يوسف التركي وسعيد أبو العلا، آلية مقترحة لدعم الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات البحثية من خلال مخرجات البحث والتطوير، **المنتدى الأول للشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 25 -2009/5/26، السعودية.

9 النجار، فريد، **التحالفات الإستراتيجية: من المنافسة إلى التعاون خيارات القرن الحادي والعشرين**، دار إيتراك، القاهرة مصر، 1999

10Gomes – Casser, B & al. (2006), do alliances promote knowledge flows?, *Journal of Financial Economics*,.80, p9.

11إيمان وديع عبد الحليم، **التحالفات الإستراتيجية بين الشركات المصنعة للدواء كمدخل لتحسين القدرة التنافسية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في التجارة، جامعة عين شمس مصر، 2004، ص:69.

12 روبرت إي غروس، ترجمة إبراهيم يحي الشهابي، **إستراتجية العولمة**، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، السعودية، 2001، ص: 164.

13 العوضي، رفعت و بسيوني، إسماعيل، **الاندماج والتحالفات الإستراتجية بين الشركات في الدول العربية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة مصر، 2005، ص:

14 Mowery, D. C., Oxley, J. & Silverman, B. (1996), strategic alliances and interfirm knowledge transfer, *Strategic Management Journal*, 17 (Special Issue), winter., p18.

15Nakamura, M. & al. ((1996), an empirical investigation of joint venture dynamics, *Journal of Industrial Organization*, 14(4), p41.

16 إيفل دوز و جاري هامل، ترجمة نبيل محمد مرسي، ميزة التحالف: فن تكوين القيمة من خلال الشراكة، الإدارة العامة للطباعة والنشر، السعودية، 2002، ص 17.

17Ingham, M. & Mothe, C. (2003), confiance et apprentissages au sein d'une alliance technologique, *Revue française de gestion,* 2, (143), p114..

18 وسيلة بن ساهل، خلف منى، تحالفات التعلم كخيار استراتيجي في ظل التنافس المعرفي، المنتدى الخامس للمؤسسات: الملتقى الدولي الأول حول إدارة التعلم وتنمية الموارد البشرية، جامعة عنابة، الجزائر، 8/7 ديسمبر 2010، ص:5.

19 Muthusamy, S.K. & White, M.A. (2005), Learning and Knowledge Transfer in Strategic Alliances: A Social Exchange View, *Organization studies Review*, 26(3) p138.

20 Ibid, p140.

21 March, J. G. (1991), exploration and exploitation in organizational learning, *Organization Science*, 2(1).

22 Chen, Ch. J. (2004), the effects of knowledge attribute, alliance characteristics, and absorptive capacity on knowledge transfer performance, *R&D Management,* 34(17), p3

23 Nonaka, I., op cite, p 19.

24 Gomes – Casser, B. & al. ((2006), do alliances promote knowledge flows?, *Journal of Financial Economics*,.80, p9.

25عبد الستار العلي وآخرون، **المدخل إلى إدارة المعرفة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان الأردن، 2006. ، ص326.

26 Davenport, T.H & Prusak, L. (1997), information ecology: mastering the information and knowledge environment, oxford university press, New York, p147.

27حسن البيلاوي، سلامة حسين، **إدارة المعرفة في التعليم**، دار الوفاء، اربد الأردن، 2007، ص120.

28 Gomes – Casser, B. & al, op cite, p13.

29 Nakamura, M. & al. (1996), an empirical investigation of joint venture dynamics, *Journal of Industrial Organization*, 14(4), p41

30شوقي ناجي جواد، هيثم علي حجازي محمد إقبال العجلوني، "أثر بيئة تفعيل المعرفة في المنظمات الريادية: نموذج مقترح للمنظمات الأردنية"، **المؤتمر العلمي الدولي السنوي العاشر حول: الريادة في مجتمع المعرفة**، جامعة الزيتونة، الأردن، 29/26 أفريل2010، ص: 12.

31 Ring, Peter Smith, &Andrew H. Van de Ven1992 'Structuring cooperative relationships between Organizations'. *Strategic Management Journal* ,13,p 483

32زكرياء الدوري، أحمد صالح، **إدارة التمكين واقتصاديات الثقة**، دار اليازوردي، عمان الأردن، 2009، ص: 333.

33حسين حريم، رشاد الساعد، "الثقافة التنظيمية وتأثيرها على بناء المعرفة التنظيمية: دراسة ميدانية للقطاع المصرفي في الأردن"، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، الأردن، المجلد3، العدد2، 2006، ص: 232.

34 Jones, R. & George, J. (1998), the evolution of trust and cooperation, academy of management review, 23 (2,) p531.

35 جلال النعيمي، "نحو رؤية واضحة لمتطلبات البنية التحتية في إدارة المعرفة لمنظمات الأعمال العربية"، **الملتقى الدولي حول: الاستثمار في بنية المعلومات والمعرفة**، القاهرة مصر، 21/17 ديسمبر2006، ص294.

1علي حبيش، الإنماء المعرفي منطلق مصر للتحديث، **كتاب الأهرام الاقتصادي**، مؤسسة الأهرام، مصر، العدد 165، سبتمبر2001، ص: 3.

دور التعليم الإلكتروني في تطوير رأس المال الفكري للمؤسسات الاقتصادية

– دراسة ميدانية لبعض المؤسسات بسطيف–

د. زواوي خالصة[1]

مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية

جامعة سوق أهراس، الجزائر

khalissazazou@yahoo.fr

د. بن خديجة منصف

مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية

جامعة سوق أهراس، الجزائر

benkhedidjam81@gmail.com

The role of e-learning in the develop of the companies intellectual capital. -case study of some companies in Setif-

Dr ZOUAOUI Khalissa & Dr. BENKHEDIDJA Monsef

Researches and Economics Studies Laboratory SOUK AHRAS University/ Algeria

Received:03/05/2017 *Accepted: 17/08/2017* *Published: 31/12/2017*

ملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة دور التعليم الإلكتروني في تطوير رأس المال الفكري لدى بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف، من خلال معرفة دوره في تطوير رأس المال الفكري بأبعاده الثلاثة (رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، رأس المال العلائقي)، ولقد تم الإعتماد على الإستمارة لغرض جمع البيانات من المؤسسات محل الدراسة والتي بلغ عددها (30) مؤسسة، وتم استخدام الرزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل بيانات الاستمارة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها أن هناك دور إيجابي للتعليم الإلكتروني في تطوير رأس المال الفكري، وقدمت بعض التوصيات لمسؤولي المؤسسات محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: التعليم الإلكتروني، رأس المال الفكري، المؤسسات الإقتصادية بسطيف.

الترميز الاقتصادي (jel) : O34; D83

Abstract:

The study aimed to understand the role of e-learning in the development of intellectual capital in some companies in the province of Setif through knowledge of its role in the development of intellectual capital in its three dimensions (human capital, structural capital, relational capital). Data collection from the therty's studied companies . The SPSS program was used to analyze the questionnaire data. The study reached a number of results, the most important of which is that, there is a positive role of e-learning in the development of intellectual capital. It also provided recommendations to Responsibles of the companies.

Key Words : *E-Learning, Intellectual Capital, Economic companies in Setif.*

(JEL) Classification : O34; D83

1. Author Correspondence, e-mail: *khalissazazou@yahoo.fr*

تمهيد

تنشط المؤسسات الحالية في عصر يعرف باقتصاد المعرفة، أين تعاظمت قيمة المعرفة وأصبحت أصلا إستراتيجيا ومن أهم الأصول التي تمتلكها، ومصدرا للثروة القائمة على الأفراد وخبراتهم وقدراتهم على الابتكار وتوليد المعرفة الجديدة، فباتت الأصول المعرفية أو ما يعرف عند الإداريين برأس المال الفكري موردا إستراتيجيا وسلاحا تنافسيا هاما، من يمتلكه يمتلك القوة وبإمكانه التفوق والتميّز.

وفي ظل الإنتشار الهائل للإنترنيت وتكنولوجيات المعلومات (العصر الإلكتروني)، أصبحت المؤسسات مجبرة على إعادة النظر في طرق تسييرها ونماذج أعمالها، أين بات التأكيد أكثر فأكثر على ضرورة إكتساب المعرفة وتبادلها ونقلها، حتى تتمكن من التكيّف والتأقلم مع متطلبات هذا العصر، ولن يتأت ذلك إلا بتفعيل قدراتها الإلكترونية خاصة فيما يتعلق بالتعليم الإلكتروني الذي يلعب دورا بارزا في تطوير وتنمية رأس المال الفكري لتلك المؤسسات، وذلك بفضل تعزيز التعلم السريع ونشر المعرفة وبناء المخزون المعرفي.

1. **إشكالية الدراسة**: يتم بلورة الإشكالية في السؤال التالي: ما هو دور التعليم الإلكتروني في تطوير رأس المال الفكري لعينة من المؤسسات الناشطة في قطاعي الخدمات والصناعة بولاية سطيف؟

إن طرح الأسئلة التالية يمكن أن يسهم في توضيح مشكلة الدراسة:

- ما مدى اعتماد المؤسسات محل الدراسة على التعليم الإلكتروني؟
- ما هو مستوى تحقق الأبعاد المختلفة لرأس المال الفكري لتلك المؤسسات؟
- إلى أي مدى نجح التعليم الإلكتروني في تطوير رأس المال الفكري في المؤسسات المدروسة؟

2. **فرضيات الدراسة**:

الفرضية الرئيسية: يلعب التعليم الإلكتروني دورا إيجابيا في تطوير رأس المال الفكري للمؤسسات محل الدراسة.

ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الثلاث التالية:

- **الفرضية الفرعية الأولى**: يلعب التعليم الإلكتروني دورا إيجابيا في تطوير رأس المال البشري للمؤسسات محل الدراسة.
- **الفرضية الفرعية الثانية:** يلعب التعليم الإلكتروني دورا إيجابيا في تطوير رأس المال الهيكلي للمؤسسات محل الدراسة.
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** يلعب التعليم الإلكتروني دورا إيجابيا في تطوير رأس المال العلائقي للمؤسسات محل الدراسة.

3. **أهمية الدراسة**: تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول موضوعا يلقى اهتماما كبيرا في الدراسات الإدارية الحديثة، حيث:

- يعتبر رأس المال الفكري ثروة حقيقية للمؤسسات المعاصرة؛
- يعتبر التعليم الإلكتروني مدخلا جديدا يحل محل التعليم التقليدي ويعتمد على تكنولوجيا المعلومات للحصول على المعرفة؛
- إبراز دور التعليم الالكتروني في تطوير رأس المال الفكري بمؤسسات الدراسة.

4. **أهداف الدراسة**: يسعى الباحثان في ضوء تحديد مشكلة الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- الوقوف على درجة اعتماد التعليم الإلكتروني في مؤسسات الدراسة؛
- قياس مستوى تحقق جميع أبعاد رأس المال الفكري بالمؤسسات محل الدراسة؛
- تحديد العلاقة بين التعليم الإلكتروني ورأس المال الفكري، ودراسة دوره في تطوير رأس المال الفكري بتلك المؤسسات.

أولا. الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة

1. الإطار النظري

1.1 مفهوم رأس المال الفكري وأهميته

على الرغم من الإنتشار الواسع لمصطلح رأس المال الفكري وأهميته البالغة، إلا أنه يعتبر من المصطلحات التي يشوبها الغموض ولم تلق إتفاقا تاما في تعريفه، لذلك فمعظم المنظمات تركز في تعريفها للمصطلح على جوانب معينة كالاستشارات القانونية لكيفية حماية الملكية الفكرية.[1]

تشكَل موارد المؤسسة حزمة من الموارد الملموسة وغير الملموسة: حيث يمكن أن تكون موارد مادية (تجهيزات، مباني، وسائل إنتاج ...)، موارد مالية (مصادر التمويل كالبنوك، الموردون، المساهمون، سلطات عمومية ...)، موارد لا مادية أو غير منظورة (العلامة، سمعة المؤسسة، براءات الاختراع ، علاقات الزبائن ...)، موارد بشرية والتي يمكن تحليلها كما (العدد، السن ...) وكيفيا(المرونة، كفاءات، معارف...)[2].

يمثل رأس المال الفكري جميع الموارد الملموسة وغير الملموسة للمنظمات، بحيث تجسّد أصول المعرفة والتي تتكامل مع بعضها البعض لبناء الكفاءة والمهارات التي تعمل على خلق القيمة.[3]

يرى أبريل أن رأس المال الفكري يتمثل في ثقافة المنظمة والمعرفة التكنولوجية والعلامات التجارية وبراءات الاختراع(للعمليات والتصاميم) والمعارف العملية التي يتقاسمها العاملون في المنظمة وكذلك الكفاءات والخبرات المتراكمة.[4]

في حين يعرفه رالف ستاير مدير شركة جونسون على أنه القدرة العقلية التي تمثل الثورة الحقيقية للمنظمات[5]، وهو الموهبة والمهارات والمعرفة التقنية والعلاقات، وكذلك الماكينات التي تجسدها، والممكن استخدامها لخلق الثروة"[6]

عموما نستنتج أن رأس المال الفكري يتضمن مختلف الأصول الملموسة وغير الملموسة التي تمتلكها المنظمة والتي أنشأتها الإجراءات والممارسات الفردية والجماعية، والمتكاملة مع بعضها البعض بغرض بناء الكفاءات والمهارات، بحيث تسمح تلك الأصول بخلق القيمة للمنظمة،

من التعاريف السابقة وغيرها تتجلى الأهمية البالغة لرأس المال الفكري في المنظمات، وبشيء من التفصيل تبين الدلائل التالية تلك الأهمية[7]:

- تبجيل أصحاب العقول والألباب واحتلالهم مكانة مرموقة وموقع هام.
- زيادة القيمة السوقية للمنظمات: أرجعت العديد من الدراسات أن القيمة السوقية للمؤسسات تفوق بكثير القيمة المحاسبية لها، ويرجع المختصون الفرق في ذلك إلى رأس المال الفكري.

- التنامي المستمر لقيمة رأس المال الفكري في الشركات: بينت عديد الدراسات الانخفاض المستمر لقيمة رأس المال المادي للمنظمات مقابل تنامي متواصل لرأس المال الفكري.
- تمثل الموارد المعرفية أصل استراتيجي نادر وسلاح تنافسي هام: بات رأس المال الفكري من أكثر الأصول أهمية في تحقيق النجاح لكبرى الشركات العالمية ودعم قدراتها التنافسية.

2.1 مكونات رأس المال الفكري:

بمراجعة التعاريف السابقة وغيرها نلحظ إختلاف بين الباحثين والممارسين على حد سواء في تحديد مكونات رأس المال الفكري، كل حسب رؤيته وغايته وحتى الفترة الزمنية التي قدّم فيها التصنيف، فتعددت التصنيفات التي قدمت لرأس المال الفكري، فنجد (Malon Edvinsson) طوّر نظاما لشركة التأمين سكانديا تضمن خمس مجموعات: الأولى تتعلق بالجوانب المالية، والأربعة الأخرى تكون رأس المال الفكري والتي تتعلق بالتجديد والتطوير، العمليات، الزبون، ورأس المال البشري[8]، في حين كارل إيريك سفيبي (Sveiby .E .K) طوّر نظاما للتدقيق قسّمه إلى كفاءة العاملين، الهيكل الداخلي والهيكل الخارجي[9].

هناك شبه إتفاق وإجماع كبير على التصنيف الذي قدّمه توماس سيتيوارت، والذي صنّف رأس المال الفكري إلى ثلاث مكونات[10]:

- **رأس المال البشري**: يرى (Youndt) وآخرون أن رأس المال البشري يشير إلى قدرات العاملين التي تمثل مصدرا فريدا للابتكار والتجديد التنظيمي، وهو يمثل مجموعة الأفراد اللذين يمتلكون مهارات ومعارف وقابليات تسهم في زيادة القيمة الإقتصادية للمنظمات[11]، وهو يتكون من الابتكار والذي يمثل القدرة العقلية على تقديم حلول جديدة، الكفاءة التخصصية والتي تعبر عن المستوى التعليمي والخبرة، المقدرة الاجتماعية وهي القدرة على الاتصال والتعامل مع الأخرين[12].
- **رأس المال الهيكلي:** والذي يعبّر عن القدرات التنظيمية والهيكلية وأصول البنية التحتية، وكل ما يشمل الثقافة، النماذج التنظيمية والعمليات والإجراءات[13]. ويتكون من رأس مال هيكلي خارجي يشمل الأصول التي تجذب وتحفز الأفراد خارج المنظمة، رأس مال هيكلي داخلي والذي يشمل كل ما يتعلق بكفاءة العمليات الداخلية، وكل من براءات الاختراع وإدارة العلامة التجارية[14].
- **رأس المال العلائقي**: وهو يعكس طبيعة العلاقات التي تربط المنظمة بعملائها وموردیها ومنافسيها، ويمثل مصادر المعرفة المستمدة من خلال شبكة العلاقات. وهناك من يرى بأنه القيمة المشتقة من الزبائن الراضين ذوو الولاء، والموردين المعول عليهم والمصادر الخارجية الأخرى[15].

3.1 التعليم الالكتروني ومنافعه:

إن التعليم الإلكتروني هو التعليم باستخدام الحواسيب الآلية وبرمجياتها المختلفة، سواء على شبكات مغلقة أو شبكات مشتركة، أو شبكات الأنترنت[16]، وهو الحل التقني لمشكلة إيجاد أداة لتغطية حاجات مجموع المتعلمين[17].

على العموم هو منظومة تعليمية تسمح بالإتصالات وتبادل المعلومات وتقديم البرامج التعليمية أو التدريبية للمتعلّمين أو المتدربين في أي وقت وفي أي مكان، وذلك باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات التفاعلية؛ بغية توفير بيئة تعليمية تدريبية تفاعلية متعددة المصادر.

ما يمكن التأكيد عليه هو أن التعليم الإلكتروني يمكن أن: يتضمن المعلومات والإتصالات والتعليم والتدريب، يستخدم لأغراض أخرى غير التدريب الإلكتروني كإدارة المعرفة وإدارة العلاقات والمكاتب الإفتراضية وغيرها من الأنشطة، لا يعتمد فقط على التكنولوجيا وإنما أيضا على ثقافة المنظمة والقيادة والتغيير، ضرورة إلتزام الإدارة العليا والقائمين على التنفيذ والمتدربين، ويجب أن تتوافق إستراتيجياته مع الإستراتيجيات العامة للمنظمة.

يحقق التعليم الإلكتروني العديد من المنافع عند إستعماله تعود على الأفراد والمنظمة: فهو يساعد على اختصار المسافة والوقت والتفاعل في الوقت الحقيقي بين المتعلمين والمدربين ويمنحهم الوقت لإعداد برامج أكثر، يسمح بالدخول إلى أحدث المواقع ذات العلاقة بالمواد المراد تعلمها، يوفر كل من سهولة إجراءات التعليم؛جودة وفعالية التعليم؛ التحفيز والاحتفاظ بالموظفين الموهوبين، التركيز الفعلي على المهارات التي يحتاجها المتدرب أو المتعلم فعلا وإتاحة فرصة أكبر لتنمية قدرات مختلفة، تقليل مصاريف السفر والإنتقال بالنسبة للمتدربين والمنظمة، تنمية مهارات إستخدام التكنولوجيات الحديثة، تنمية وخلق بيئة ثقافية مناسبة لتنمية المعرفة...إلخ[18].

4.1 أنواع التعليم الإلكتروني:

تصنّف على وجود المتعلم والمعلم في نفس الوقت أو العكس وكذلك مكان تواجدهم وهي[19]:

- **التعليم الإلكتروني المتزامن**: (Synchrones e-Learning) وهو التعليم على الهواء أو المباشر الذي يحتاج إلى وجود المتعلمين في نفس الوقت أمام أجهزة الكمبيوتر لإجراء النقاش والمحادثة بين المتعلمين أنفسهم؛ وبينهم وبين المعلم، ويتم النقاش بواسطة مختلف أدوات التعليم الإلكتروني وهي: اللوح الأبيض، الفصول الافتراضية، المؤتمرات عبر الفيديو، الصوت، غرف الدردشة.
- **التعليم الإلكتروني غير المتزامن:** (Asynchrones e-Learning) هو تعليم غير مباشر، لا يحتاج إلى وجود المتعلمين في نفس الوقت حيث يتمكن المتعلم من الحصول على الدراسة حسب الأوقات المناسبة له وبالجهد الذي يرغب في تقديمه، يستعمل أدوات مثل البريد الإلكتروني، صفحات الويب (التي من الممكن أن تحتوي على نصوص، صور، أصوات، مرئيات فيديو، صور متحركة، وبرامج تفاعلية)، مجموعات النقاش، الأقراص المدمجة.
- **التعليم المختلط**: يستعمل المتزامن تارة وغير المتزامن تارة أخرى، حسب النشاطات المقترحة من طرف المعلم، فهو يعطي للمتعلم أكثر حرية و يحقق نوعا من الاجتماعية في التعليم.

2. الدراسات السابقة:

سيتم استعراض بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، وهي كالتالي:

- دراسة (Ali Zeidi Jodaki, And Others,2015) [20] هدفت الدراسة إلى تقديم نمط هيكلي للتعليم الإلكتروني ورأس المال الفكري في المنطقة الاقتصادية الخاصة بميناء عبدان بإيران، وقد اعتمدت الدراسة على الاستبيان،

وقد شملت جميع المديرين والمساعدين والخبراء والعاملين في ميناء عبدان(40 مديرا و180 موظفا)، وأظهرت النتائج أن هناك علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين التعليم الالكتروني ورأس المال الفكري بأبعاده الثلاثة رأس المال البشري، التنظيمي، والعملاء.

◆ دراسة (Viktor.Radun, 2015) [21] حيث بحثت في مستقبل التعليم الإلكتروني بمؤسسات التعليم العالي في صربيا، بهدف خدمة الطلاب والأساتذة من حيث إدارة المعرفة التعليمية. وتوصلت الدراسة إلى أن النظام يسهم بكفاءة وفعالية في إدارة المعرفة والمهارات التي يحتاجها الطلاب والأساتذة، كما يحافظ على القدرة التنافسية لقطاع التعليم العالي في صربيا.

◆ دراسة (K.Jerzy, S .Olga, 2010) [22] هدفت هذه الدراسة لتحليل العلاقة بين التعليم الإلكتروني وإنشاء رأس المال الفكري في المنظمات البولندية، وأجريت على 92 منظمة في الفترة الممتدة من 2009إلى 2010، وتم الاعتماد في عملية التحليل على نموذج SWOT (يحدد نقاط القوة والضعف والفرص التهديدات للتعليم الالكتروني)، وقد توصلت إلى أن التعليم الإلكتروني يقلل من التكاليف ويعتبر أكثر مرونة مقارنة بالتعليم التقليدي، كما أنه يسهم بدرجة كبيرة في عملية نقل المعرفة، وتحسين المهارات وكفاءات الموظفين، ويساهم في خلق أصول غير ملموسة جديدة.

◆ دراسة (Shari S. C. Shang, 2007) [23] سعت الدراسة للإجابة على سؤالين: ما هي أنواع رأس المال الفكري التي تتأثر بتكنولوجيا المعلومات؟ وكيف يمكن أن تؤثر هذه التكنولوجيا؟ وذلك من خلال تحليل مؤشرات رأس المال الفكري للصناعة المصرفية بتايوان، باستخدام نموذج عملية المدخلات والمخرجات. وقد أجريت على 12 بنك في تايوان، وتمت مع المديرين الذين تراوحت أقدميتهم من 5 سنوات إلى 30 سنة، وتوصلت الدراسة أن متغير القدرات الإدارية لرأس المال الفكري التي تضم كل من: إدارة المخاطر، إدارة الجودة الشاملة، الاستفادة من الفرص الجديدة، إدارة التسويق، تلبية احتياجات العملاء، هي التي تتأثر بشكل كبير من قبل تكنولوجيا المعلومات، ذلك أنها تؤثر على دعم عملية صنع القرارات، في حين تتأثر المتغيرات المتبقية والمتمثلة في القيادة، الثقافة التنظيمية، القدرات المهنية للموظفين، والشركاء الاستراتيجيين، بطريقة غير مباشرة من خلال تكنولوجيا المعلومات.

ثانيا: الطريقة والأدوات والمعطيات المجمعة

1. **منهج الدراسة**: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، استندنا إلى مصادر عديدة بمختلف اللغات، كما تم جمع البيانات والمعلومات من مصادرها الأولية في الميدان العملي للمؤسسات المدروسة من خلال تصميم استبيان تضمن الجوانب الرئيسية لميدان الدراسة.

2. **مجتمع الدراسة وعينتها**: حرصا على تنوع مجتمع الدراسة من حيث متغير التعليم الإلكتروني شملت الدراسة (30) مؤسسة تنشطر في قطاعي الخدمات والصناعة بولاية سطيف، وتمثلت عينة الدراسة في العينة القصدية التي تمحورت حول 120 موظف من موظفي الموارد البشرية في كل المؤسسات.

جدول رقم 01: المؤسسات مجتمع الدراسة

مؤسسات خدمية	مؤسسات صناعية
بنوك عامة وخاصة (BNP، بنك الخليج، بنك السلام، البنك العربي، بنك سوسيتي جنرال، بنك نتاكسيس NATAXIS، CNEP، BNA ، TRUST)، شركات الإتصال (اتصالات الجزائر، موبيليس)، شركات التأمين(AXA، ALUANCE ، CAAR، SAA، 2A، CIAR، SALAMA)	المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة AMC، المؤسسة الوطنية BCR، الشبكة الوطنية للغاز، مؤسسة كهريف، مؤسسة إيري سات IRI SAT، مؤسسة سامسونغ SAMSUNG، مؤسسة كابلاست K-PLAST، المجمع الصناعي للبلاستيك والمطاط ENPC، مؤسسة الرياض سطيف، مجمع سافسير CAFCER، مؤسسة AGRO FILM، الشركة الوطنية للغاز.

3. **حدود الدراسة**: تعلقت الحدود المكانية بمؤسسات عامة وخاصة تعتمد التعليم الإلكتروني في ولاية سطيف هما مؤسسات خدمية (18) ومؤسسات صناعية (12)، والحدود الزمانية كانت خلال سنة 2016، بينما الحدود البشرية تمثلت في الإطارات في وظيفة الموارد البشرية التي تعتبر مسؤولة عن أنظمة التعليم الإلكتروني، ومستفيدة من هذه الأخيرة في كل المؤسسات.

4. **أدوات الدراسة:** إضافة إلى الاعتماد على المقابلة، تم الإعتماد على الإستبيان كأداة رئيسية للدراسة، حيث تم تصميمه حسب مقياس ليكرت الخماسي، وإشتمل على محورين رئيسين تعلق الأول بالتعليم الإلكتروني (به 09 مفردات)، والثاني تعلق بالمتغير التابع وهو رأس المال الفكري (به 15 عبارة).

5. **أساليب التحليل الإحصائي**: تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية الإصدار 22 والذي يرمز له SPSS22، وبالنظر إلى نموذج الدراسة فإن أنسب المقاييس التي تتطلبها الدراسة هي: التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف والمنوال، اختبار ألفا -كرونباخ، اختبار One sample t test، معادلات ونماذج الانحدار، معامل التحديد (R^2).

6. **اختبار ثبات الدراسة الميدانية**: للتحقق من ثبات الاستبيان تم إسخدام معامل ألفاكرونباخ لجميع مجالات الدراسة.

الجدول رقم 02 :اختبار الثبات للدراسة الميدانية.

اسم المتغير	التعليم الإلكتروني	رأس المال الفكري
عدد المفردات	9	15
ألفا-كرونباخ	,8950	,9630

المصدر:اعتمادا على مخرجات SPSS 22

ثالثا. تحليل وتفسير النتائج

1. نتائج تحليل بيانات متغير التعليم الإلكتروني:

يوضح الجدول الموالي نتائج إجابات أفراد العينة على المحور الأول الخاص بالتعليم الإلكتروني.

بلغ مجموع المتوسطات الحسابية لمحور التعليم الإلكتروني (20.35)، بانحراف معياري قدره (3.91)، وهو أكبر من مجموع المتوسط الفرضي الذي قدره (18)، وما يؤكد ذلك قيمة "t" المحسوبة والمقدرة بـ(5.31)، وهي دالة عند درجات الحرية (119) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهي دلالة واضحة لمدى اعتماد المؤسسات محل الدراسة التعليم الالكتروني، وذلك بتحديد الاحتياجات التدريبية إلكترونيا، توفير خدمة

المراسلات الإلكترونية للموظفين، بالإضافة إلى توفير برامج خاصة على بوابة الموارد البشرية تسمح للموظفين من تحديد مساراتهم التدريبية.

جدول رقم 03: مدى اعتماد المؤسسات محل الدراسة على التعليم الإلكتروني

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t" المحسوبة	مستوى الدلالة	القرار
1 - يتم تحديد الاحتياجات التدريبية إلكترونيا داخل مؤسستكم.	2.82	.86	10,43	0.00	دالة (تعتمد بدرجة كبيرة)
2 - تستعمل مؤسستكم أنظمة التعلم عن بعد في مجال العمل.	2.15	.99	1.74	0.08	غير دالة (لا يتم الاعتماد عليها)
3 - تتوفر مواد تعليمية إلكترونية على الشبكة الداخلية لمؤسستكم.	2.24	1.09	2.42	0.01	دالة (تعتمد بدرجة كبيرة)
4 - تتوفر برامج تعليمية إلكترونية على الشبكة الداخلية لمؤسستكم.	2.20	1.06	2.152	0.03	دالة (تطبق)
5 - توفر مؤسستكم خدمات المراسلات الإلكترونية للموظف.	2.88	1.09	8.84	0.00	دالة (تعتمد بدرجة كبيرة)
6 - تتوفر خدمة المؤتمرات المرئية التفاعلية عبر الويب لدى مؤسستكم لتدريب الموظفين.	1.40	1.04	-6.22	0.00	دالة (تعتمد بدرجة ضعيفة)
7 - توفر مؤسستكم مساحة لمنتديات النقاش على الشبكة الداخلية.	2.17	1.05	1.81	0,07	غير دالة (لا يتم الاعتماد عليها)
8 - توفر مؤسستكم بوابة فرعية مخصصة لاكتساب المعارف الجديدة من قبل الموظفين.	2.78	0.92	9.25	0.00	دالة (تعتمد بدرجة كبيرة)
9 - توفر مؤسستكم برامج خاصة على بوابة الموارد البشرية تسمح للموظفين من تحديد مساراتهم التدريبية.	2.27	1.02	2.92	0.04	دالة (تعتمد)
المجموع	20.35	3.91	5.31	0.00	دالة (تعتمد)

- يتم اتخاذ القرار بشأن دلالة النتائج لكل العبارات عند درجات الحرية (119) ومستوى الخطأ (0.05).
- المتوسط الفرضي لكل عبارة هو (02) الناتج من [(4+3+2+1+0)/5]، أما للمحور ككل فهو (18) الناتج من [2×9].

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS22

فيما يخص العبارة التي نادرا ما تعتمد والتي التي متوسطها الحسابي أقل من المتوسط الفرضي(2) هي استعمال المؤسسات لخدمة المؤتمرات المرئية التفاعلية عبر الويب لتدريب الموظفين (عبارة عن برامج تعمل كمحطات تعليمية بالصوت والصورة والعرض المباشر للتطبيقات المختلفة مع إمكانية التفاعل الحي بالنص أو الصوت)، أما فيما يخص العبارات التي لا تعتمد من قبل المؤسسات محل الدراسة والتي متوسطها الحسابي قريب جدا من المتوسط الفرضي هي استعمال المؤسسات أنظمة التعلم عن بعد في مجال العمل، وكذا توفير مساحة لمنتديات النقاش على الشبكة الداخلية.

2. **نتائج تحليل بيانات متغير رأس المال الفكري**:

يوضح الجدول أدناه نتائج إجابات أفراد العينة على المحور الثاني الخاص برأس المال الفكري.

جدول رقم 04: مدى توافر مكونات رأس المال الفكري

الرقم	البعد/ المتغير	مجموع المتوسط الحسابي	مجموع الإنحراف المعياري	قيمة "t" المحسوبة	مستوى الدلالة	القرار
جميع أبعاد رأس المال الفكري في المؤسسات محل الدراسة.						
01	رأس المال البشري	13.49	10.03	12.54	0.00	دالة
02	رأس المال الهيكلي	12.45	7.51	10.86	0.00	دالة
03	رأس المال العلائقي	11.23	7.30	9.34	0.00	دالة
	رأس المال الفكري ككل	37.17	22.52	12.24	0.00	دالة

❖ يتم اتخاذ القرار بشأن دلالة النتائج لكل العبارات عند درجات الحرية (119) ومستوى الخطأ (0,05).

❖ المتوسط الفرضي لكل عبارة هو (02) [(4+3+2+1+0)/5]،

❖ أما متوسط رأس المال الفكري ككل فهو (30) الناتج من [15×2].

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS22

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة مجموع المتوسطات الحسابية لمدى اهتمام المؤسسات **برأس المال البشري** يقدر بـ(13.49)، بمجموع انحراف معياري قدره (10.03)، وهو أكبر من المتوسط الفرضي الذي قدره (10)، وهذا يعني أن المؤسسات محل الدراسة تهتم برأس المال البشري، وما يؤكد ذلك قيمة "t" المحسوبة والمقدرة بـ(12.54)، وهي دالة عند درجات الحرية (119) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهذا يعني أن غالبية المؤسسات تعتمد على موظفين لديهم المعرفة والخبرة في مجال عملهم، والقدرة على تقديم حلول جديدة والعمل الجماعي، بالإضافة فإن المؤسسات تعمل على تشجيع الأفكار الجديدة وتحديد الكفاءات التي لديها، وكذا تطوير القدرات الإبداعية لموظفيها، كما تعمل أيضا على إتاحة الفرص للابتكار.

أما فيما يخص بعد **رأس المال الهيكلي** فالملاحظ أيضا أن قيمة مجموع المتوسطات الحسابية لمدى الاهتمام به من قبل المؤسسات يقدر بـ(11.45) وهو أكبر من المتوسط الفرضي الذي قدره (10)، بمجموع انحراف معياري قدره (7.51)، وهذا يعني أن المؤسسات محل الدراسة تهتم برأس المال الهيكلي، وما يؤكد ذلك قيمة "t" المحسوبة والمقدرة بـ(10.86)، وهي دالة عند درجات الحرية (119) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وذلك من خلال اهتمامها بتوفير نظام معلومات يستجيب لمتطلبات العمل ويساعد على سرعة أداء المهام، كما يسمح بالوصول بسرعة إلى المعلومات وتبادل المعارف، كما نجد عدم دلالة بعض الفقرات والتي تخص انعدام مكتب داخلي لإدارة براءة الاختراع والتي يمكن استخدامها كسلاح من قبل المنظمة التي لها منتجات تهيمن على السوق أو زيادة حصتها في السوق، كما أن معظم المؤسسات لا تعتمد على خرائط براءة الاختراع لمعرفة نقاط القوة والضعف عند المنافسين، والتي تعتمد على نظم الإدارة الإلكترونية توفر معلومات تمثل مدخلا قيما لتطوير إستراتيجية شاملة للمؤسسات فيما يتعلق بالمنتجات الجديدة؛ تطوير السوق؛ تحديد المواقع التنافسية، حيث هذا المدخل مازال غير معروف من قبل أغلب المؤسسات ما عدا بعض البنوك الخاصة.

أما فيما يخص بعد **رأس المال العلائقي** فنجد قيمة مجموع المتوسطات الحسابية لمدى الاهتمام به من قبل المؤسسات يقدر بـ(11.23)، بانحراف معياري قدره (30.7)،وهذا يعني أن المؤسسات محل الدراسة تهتم برأس المال العلائقي، وما يؤكد ذلك قيمة "t" المحسوبة والمقدرة بـ (9.34) وهي دالة عند درجات الحرية (119) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، حيث نجد أنها تعتمد على شبكات الانترنت لجذب وتحسين علاقاتها مع العملاء والموردين، وكذا نقل المعرفة إليهم من أجل فتح أفاق جديدة معهم، كما نجد أن أكثر من نصف المؤسسات لا تعتمد على شبكات خارجية للموارد البشرية تساعد على التفاعل بين كل من إدارة الموارد البشرية والشركاء، العملاء، كما أن معظم المؤسسات لا تقوم بنشر كتب وتقارير على الشبكة الخارجية.

3. تحليل نتائج اختبار الفرضيات

3ـ1 اختبار الفرضيات الفرعية:

نلاحظ من خلال الجدول أن نتائج هذا الجدول مقبولة إحصائيا حيث بلغت قيمة "F" (47.85) وهي دالة عند درجات الحرية (119) ومستوى الخطأ (0.05)، وبمستوى دلالة قدره (0.00)، أي هناك دور كبير للمتغير المستقل (التعليم الإلكتروني) في تطوير المتغير التابع (رأس المال البشري) في المؤسسات محل الدراسة، إذ بلغت قيمة "t" المحسوبة (6.91) الدالة عند درجات حرية (119) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره(0.00) ، وما يؤكد ذلك قيمة المعامل "B" والتي تشير إلى أن التغير في قيمة المتغير المستقل (التعليم الإلكتروني) بوحدة واحدة يقابله تغير بمقدار (1.37) في المتغير التابع (رأس المال البشري)، أي أنه كلما اعتمدت المؤسسات على التعليم الإلكتروني فإن هذا يؤدي إلى التطوير في رأس المال البشري، وهذا المتغير المستقل يفسر حسب معامل التحديد (R^2) المقدر بـ (28.9)من التباين في المتغير التابع، أي أن (28.9%) من التغيرات على مستوى رأس المال البشري سببه تغيرات على مستوى التعليم الإلكتروني، بالإضافة إلى تأثير الثابت الموجود والذي يشير إلى باقي العوامل الأخرى التي لم تؤخذ في الدراسة عند مستوى دلالة (0.00) بقيمة "T" المحسوبة والمقدرة بـ(6.64)

جدول 05: نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار البسيط للمتغيرات الفرعية التابعة

		معادلة الانحدار		اختبار F		اختبار(t)		معامل التحديد R^2
		المعاملاتB	الخطأ المعياري	F	مستوى المعنويةSig	T	مستوى المعنويةSig	
رأس المال البشري	الثابت (باقي العوامل الأخرى)	21.62	3.25	47.856	0.00	6.64	0.00	%28.9
	التعليم الإلكتروني	1.37	0.19			6.91	0.00	
رأس المال الهيكلي	الثابت (باقي العوامل الأخرى)	14.88	2.132	98.68	0.00	6.97	0.00	%45.5
	التعليم الإلكتروني	1.29	0.130			9.93	0.00	
رأي المال العلائقي	الثابت (باقي العوامل الأخرى)	22.41	2.57	22.26	0.00	8.69	0.00	%15.9
	التعليم الإلكتروني	0.74	0.15			4.71	0.00	

المصدر: اعتماد على مخرجات برنامجSPSS22

إذا اعتماد المؤسسات للتعليم الإلكتروني له دور إيجابي في تطوير رأس المال البشري. *وعليه* ***نؤكد صحة فرضية*** *وجود دور إيجابي للتعليم الإلكتروني في تطوير رأس المال البشري.*

نلاحظ أيضا أن نتائج هذا الجدول مقبولة إحصائيا حيث بلغت قيمة "F" (98.68) وهي دالة عند درجات الحرية (119)ومستوى الخطأ(0.05) ، بمستوى دلالة (0.00) أي هناك دور كبير للمتغير المستقل (التعليم الإلكتروني) في تطوير المتغير التابع (رأس المال الهيكلي) في المؤسسات محل الدراسة ، إذ بلغت قيمة "t" المحسوبة (9.93) ، وما يؤكد ذلك قيمة المعامل "B" والتي تشير إلى أن التغير في قيمة المتغير المستقل (التعليم الإلكتروني) بوحدة واحدة يقابله تغير بمقدار (1.29) في المتغير التابع (رأس المال الهيكلي)، وهذا المتغير المستقل يفسر حسب معامل التحديد (R^2) المقدر بـ (45.5%)من التباين في المتغير التابع، أي أن (45.5%) من التغيرات على مستوى رأس المال الهيكلي سببه تغيرات على التعليم الإلكتروني، بالإضافة إلى تأثير الثابت الموجود والذي يشير إلى باقي العوامل الأخرى التي لم تؤخذ بعين الاعتبار في الدراسة عند مستوى دلالة (0.00) بقيمة "t" المحسوبة والمقدرة بـ(6.97). إذا اعتماد المؤسسات للتعليم الإلكتروني له دور إيجابي في تطوير رأس الهيكلي، وعليه **نقبل صحة فرضية** وجود دور إيجابي للتعليم الإلكتروني في تطوير رأس المال الهيكلي.

من جهة أخرى نلاحظ من خلال الجدول أن نتائج هذا الجدول مقبولة إحصائيا حيث بلغت قيمة "F"(22.26) وهي دالة عند درجات الحرية (119) ومستوى الخطأ0.05) ، بمستوى الدلالة (0.00) أي هناك دور كبير للمتغير المستقل (التعليم الإلكتروني) في تطوير المتغير التابع (رأسمال العلائقي) في المؤسسات محل الدراسة، إذ بلغت قيمة "t" المحسوبة (4.71) ، وما يؤكد ذلك قيمة المعامل "B" والتي تشير إلى أن التغير في قيمة المتغير المستقل (التعليم الإلكتروني) بوحدة واحدة يقابله تغير بمقدار (0.74) في المتغير التابع رأسمال العملاء، وهذا المتغير المستقل يفسر حسب معامل التحديد (R^2) المقدر بـ (15.9%) من التباين في المتغير التابع، أي أن (15.9%) من التغيرات على مستوى رأسمال العملاء سببه تغيرات في التعليم الإلكتروني. إذا اعتماد المؤسسات للتعليم الإلكتروني له دور إيجابي في تطوير رأس العملاء، *وعليه* ***يتم قبول فرضية*** *وجود دور إيجابي للتعليم الإلكتروني في تطوير رأس المال العملاء.*

3ـ2 اختبار الفرضية الرئيسية :

نلاحظ أن نتائج هذا الجدول مقبولة إحصائيا حيث بلغت قيمة "F " (64.16) وهي دالة عند درجات الحرية (119) ومستوى الخطأ(0.05) ، بمستوى الدلالة (0.00) أي هناك دور كبير للمتغير المستقل التعليم الإلكتروني على المتغير التابع رأس المال الفكري في المؤسسات محل الدراسة، إذ بلغت قيمة "t" المحسوبة (8.01) الدالة عند درجات حرية (119)ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره(0.00) ، وتشير قيمة المعامل "B" إلى أن التغير في قيمة المتغير المستقل (التعليم الإلكتروني) بوحدة واحدة يقابله تغير بمقدار (3.41) في المتغير التابع رأس المال الفكري، أي أنه كلما اعتمدت المؤسسات على التعليم الإلكتروني فإن هذا يؤدي إلى تطوير رأس المال الفكري، وهذا المتغير المستقل يفسر حسب معامل التحديد (R^2) المقدر بـ (35.2%)من التباين في المتغير التابع، أي أن (35.2%) من التغيرات على مستوى رأس المال الفكري سببه تغيرات على التعليم الإلكتروني، إضافة إلى تأثير الثابت الموجود والذي يشير إلى باقي العوامل الأخرى التي لم تعتمد في الدراسة بقيمة "t" المحسوبة والمقدرة بـ(8.44). إذا اعتماد المؤسسات التعليم الإلكتروني له

دور إيجابي في تطوير رأس المال الفكري، **وعليه نؤكد صحة فرضية** وجود دور إيجابي للتعليم الإلكتروني في تطوير رأس المال الفكري بدرجة عالية.

جدول06 :نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار للمتغير التابع تطوير رأس المال الفكري

	معادلة الانحدار		اختبار F		اختبار(T)		معامل التحديد R^2
	المعاملاتB	الخطأ المعياري	F	مستوى المعنويةSig	T	مستوى المعنويةSig	
الثابت (باقي العوامل الأخرى)	58.91	6.97	64.16	0.00	8.44	0.00	%35.2
التعليم الإلكتروني	3.41	0.42			8.01	0.00	

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS22

الخلاصة:

وكخلاصة لهذه الدراسة فإنا نُركّز النتائج الآتية:

- توفر المؤسسات محل الدراسة برامج خاصة تسمح للموظفين بتحديد مساراتهم التدريبية إلكترونيا، ومجموعة من الكتب والمقالات، التي تؤثر ايجابا على تطوير الكفاءات والمهارات وبالتالي تطوير رأس المال البشري.
- تعتمد معظم المؤسسات محل الدراسة على بوابة للموارد البشرية توفر مجال لتبادل المعارف والمعلومات، والتي تساهم في تطوير رأس المال البشري، وبناء رأس المال الهيكلي.
- تساعد أنظمة التعلم المعتمدة من قبل بعض المؤسسات محل الدراسة على تقديم مجموعة من الاقتراحات والمعلومات عن كيفية تحسين علاقات العميل، اقتراحات حول منهجيات جذب العملاء، وهو ما أدى إلى تطوير رأس المال العملاء.
- توفر المؤسسات محل الدراسة خاصة الخدمية (أكسا للتأمينات، وسوسيتي جينيرال، BNP PARIS) أنظمة مخصصة لأنشطة التعلم وتحسين المعارف القائمة وتطوير رأس المال الفكري.
- المؤسسات الخدمية توفر مجموعة من التطبيقات الإلكترونية التعليمية التي تساعد على تحسين معرفة موظفيها من خلال السماح لهم بالدخول والمشاركة في المنتديات التي تدار من قبل استشاريين لديهم خبرة، والتي تساعد على تطوير رأس المال الفكري.

كما يُمكن أن نطرح مجموعة من التوصيات أهمها:

- ضرورة توجه مديري المؤسسات الصناعية العامة، إلى الاستغلال الأمثل للتطور التكنولوجي في مجال التعليم بما يسمح بتطوير رأس المال الفكري.
- ضرورة استغلال إنترانت الموارد البشرية للمؤسسات الصناعية، في التفاعل الإيجابي بين الموظفين بفضل تبادل مختلف الخبرات والمعارف، وليس فقط وضعها كمستودع لبعض التقارير.
- ينبغي على المؤسسات محل الدراسة، ونستبعد هنا كل البنوك الخاصة، أن تضع نظام تعليم إلكتروني متكامل ومتناسق مع كل الوظائف، لأهميته الكبيرة في رفع مستوى رضا الموظفين والإدارة، وتحسين سمعتها التنافسية في القطاع الذي تعمل فيه.

◆ ضرورة إدماج واعتماد كل ما هو جديد في مجال التعليم الإلكتروني، ونخص بالذكر خدمة المؤتمرات المرئية التفاعلية لأهميتها البالغة في تدعيم التعليم.

المراجع والإحالات:

1 - joia. A, **Strategies for information technology and intellectual capital : challenges and opportunities, information science reference**. USA: Hershey PA 17033 ,Library of Congress Cataloging-in-Publication Data(2007). P2.

2 - HELFER J.P et all : **Management- stratégie et organisation**, Vuibert, 6 ème éd, Paris 2006, P117

3 - joia. A, Op Cit. P 36.

4 - APRIL K A, **Guidelines for developing a k-strategy, journal of knowledge management**, Vol 6 N°5, 2002, P 481

5 - سعد علي العنزي وآخرون ، **إدارة راس المال لفكري في منظمات الاعمال**، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009. ص 15

6 - توماس أ ستيوارت: **ثورة المعرفة: رأس المال الفكري ومؤسسة القرن الحادي والعشرين**، ترجمة علا أحمد إصلاح، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2004

7 - Voir : - Prusat & Cohen. **how to invest in intellectual capital**. Harvard business review. (june,2001).

- Williams, S, **is a company's intellectual capital performance & intellectual capital disclosure practices related ?** evidence from publicly listed companies for the FTSE 100. (2002) P 48.

- Wiig K, **knowledge management : an emerging discpline rooted in a long history.** Boston: knowledge horizons, butteworth-heinemann, 2000, P175

8 - Malone. E, **intellectual capital**, New York: harper business, 1997. Pp. 34-35

9 - Sveiby, **the new organizational wealth : managing and measuring knowledge-based asset San Francisco**: berett-kochle, 1997, P 42.

10 - Thomas, **intellectual capital : the new wealth of organization ;**New York: doubleday, 1997 , P 35

11 - شعبان مصطفى: **رأس المال الفكري ودوره في تحقيق الميزة التنافسية - دراسة حالة شركة الإتصالات الخلوية الفلسطينية جوال**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة 2011، ص 49.

12 -Lothgren, **the legal protection of structural capital, school of economics and comercia**: thesis in low of economics and comercial, 1999.

13 - Bonti, N: **managing oragational knowledge diagnosing intelectual capital : framing and advancing the state of the fied**. Int.J technology management, Vol .18.Nos.5/6/7/8 , 1999, P 447.

14 - Vanlyl, R: **structural capital management creates sustunable competitiveness and prolonget ferst-mover advantage**. intellectual capital management series, (articl 3 of 3), 2005, P 85

15 - نجم عبود نجم، **إدارة اللاملموسات، إدارة ما لا يقاس** عمان: دار اليازوري ، عمان، 2001، ص 147.

16 - Wikipedia. (s.d.). Consulté le 08 29, 2012, sur The Free Encyclopedia, Jam To: Navigation, Search, For The Term Online Learning: http://en.wikipedia.org/wiki/E-Learning,

17 - Elib Cohen: **E-Learning: An Informing Science Perspective, Interdisciplinary**. Journal of Knowledge And Learning Objects, Volume 2, University Of Economics, Worclaw, Poland, 2006. P 2

18 - Voir : - Teresa Torres Coronas, **e-HumanResources Management: ManagingKnowledge People**, London, Melbourne, Singapore: Hershey, Idea Group Publishing, 2005, P 173

- Terry Enderson, **Theory And Pratic Of Online LearningAthabasca** University: Online-Book, 2004, P 5.

19 - Stefan Strohmier: 3ed European Academic Workshop On Electronic Human Ressource Management. Banberg Germany,2010 .

20 - Ali Zeidi Jodaki, Marjan Abdeyazdan**: Employed at Imam Khomeini port Special Economic Zone, Iran. Relationship Between Electronic Learning And Intellectual Capital**, International Journal of Technical Research and Applications, Issue 23 (July, 2015).

21 - Wagner, E. , E-Learning **: Where Cognitive Strategies**,. Consulté le 01 20, 2014, (2000).sur Knowledge Management And Infomation Technology Converge,: http://www.learnativity.com/download/lwol,pdf,

22 - Jerzy Kisielnicki and Olga Sobolewska, , **E-learning as a Strategy of Acquiring a Company's Intellectual Capital**, Faculty of Management, Warsaw University, Warsaw, Poland, Interdisciplinary Journal of E-Learning and Learning Objects Volume 6, 2010.

23 - Subramaniam, M, **The Influence of Intellectual Capital on the Types of Innovative Capabilities**. Academy of Management Journal, 18(3) , 450–463, (2005).

دور التكوين الجامعي في تفعيل النية المقاولاتية لدى الطلبة

(دراسة ميدانية لعينة من الطلبة بجامعة ورقلة)

نفيسة خميس[1]
جامعة ورقلة ، الجزائر
Nafissakhemis@gmail.com

عواطف محسن
جامعة ورقلة ، الجزائر
ma.1478@yahoo.fr

The Role Of University Formation In Activating The Students' Intention Entrepreneurial

(A field study of a sample of students at the University of Ouargla)

Aouatef Mohcene & Nafissa khemis
University of Ouaregla/ ALGERIA

Received:14/02/2017 *Accepted: 19/06/2017* *Published: 31/12/2017*

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لمعرفة مدى مساهمة التكوين الجامعي في تفعيل النية المقاولاتية لدى الطلبة، وكذا التعرف فيما إذا كانت المعارف والمؤهلات التي يقدمها التكوين الجامعي تسمح للطالب بأن يشرع في تنفيذ مشروعه الخاص، حيث تمت الدراسة على عينة مكونة من 113 طالب مقبل على التخرج في تخصصات علوم التسيير، العلوم التطبيقية والعلوم الزراعية وفي مستويات مختلفة بجامعة ورقلة، حيث اعتمدنا في جمع البيانات على الإستبيان و في تحليلها على البرنامج الإحصائي spss v.19 ، حيث توصلت الدراسة لجملة من النتائج أهمها أن: التكوين الجامعي يسهم في تفعيل النية المقاولاتية، لم يكن للسمات الشخصية أي تأثير على النية المقاولاتية للطالب، بالإضافة إلى وجود فروق في النية المقاولاتية بين التخصصات؛ في حين لم يحدث كلا من الجنس، المستوى الدراسي والخبرة المهنية أية فروق في النية المقاولاتية.

الكلمات المفتاحية: تكوين جامعي، نية مقاولاتية، طلبة مقبلين على التخرج، سمات شخصية.

الترميز الاقتصادي (jel) : M130, J230, L260

Abstract:

We aim through this study is to investigate the contributions of the university formation in activating the entrepreneurial intentions among students, as well as to identify whether the knowledge and qualifications that offered by the university formation allows the student to proceed at his own project, where the study was conducted on a sample made up of 113 students who will graduate in different disciplines: management sciences, Applied sciences and agricultural sciences at different levels at the University of Ouargla, where we adopted in data collection on the questionnaire and analyzed it by the statistical program SPSS v.19.The study have reached as results that the university formation contributes to the activation of intention entrepreneurial but the personality traits did not affect the entrepreneurial intention of the student, and there are differences in the entrepreneurial intention between disciplines, while the gender, the academic level and professional experience did not make any differences in the entrepreneurial intention.

Key Words : *university formation, entrepreneurial intention, personality traits.*

(JEL) Classification : M130, J230, L260

1. Author Correspondence, e-mail: *Nafissakhemis@gmail.com*

تمهيد:

اتجهت الكثير من الدول بما فيها الجزائر إلى تشجيع النشاط المقاولاتي باعتباره حجر الزاوية ورهان أساسي لتدعيم الاقتصاد ومجابهة الصدمات الخارجية الناجمة عن الأزمات في الاقتصاد العالمي، من خلال إنتهاجها العديد من السياسات الرامية إلى تشجيع الشباب على النشاط المقاولاتي وإنشاء المؤسسات المصغرة، بالرغم من بقاء معدلات الانشاء. كما أن الأبحاث في مجال المقاولاتية تقر بأن نجاح هذه المقاولات مرهون بمدى تكوين أصحابها، لذا أصبح لزاما على مؤسسات التعليم وخاصة الجامعية أن تلعب دورا فعالا في تقديم التكوين وتشجيع طلبتها على التوجه نحو المقاولة.حيث شهد التكوين الجامعي في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية اليوم العديد من الإصلاحات من استحداث نظام تعليمي جديد، فتح تخصصات في مجال المقاولة والقيام بفعاليات مقاولاتية، الأمر الذي دفعنا لطرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة التكوين الجامعي في تفعيل النية المقاولاتية لدى الطلبة ؟

للإجابة على هذه الإشكالية تم تجزئتها إلى الأسئلة الفرعية التالية :

- هل يوجد نية مقاولاتية لدى طلبة جامعة ورقلة؟
- هل يسهم التكوين الجامعي في تفعيل النية المقاولاتية لدى الطلبة ؟
- هل تؤثر السمات الشخصية للطالب على النية المقاولاتية ؟
- ❖ هل تشكّل العوامل الموقفية فروق في النية المقاولاتية لدى الطلبة ؟

1. **فرضيات الدراسة** :

H_1 : يوجد نية مقاولاتية لدى طلبة جامعة ورقلة ؛

H_2 : البيئة الجامعية تسهم في تفعيل النية المقاولاتية لدى الطلبة من خلال التكوين الجامعي، والفعاليات والأبواب المفتوحة، ومساهمة دار المقاولة.

H3 : السمات الشخصية للطالب لا تؤثر على النية المقاولاتية ؛

H4 : تشكل العوامل الموقفية (الجنس، التخصص، المستوى الدراسي، والخبرة المهنية) فروق في النية المقاولاتية لدى الطلبة.

2. **أهداف الدراسة** : تهدف الدراسة إلى معرفة مدى وجود أو عدم وجود نية مقاولاتية في أوساط طلبة جامعة ورقلة؛ توضيح مدى مساهمة التكوين الجامعي في تفعيل النية المقاولاتية لدى الطلبة؛ التعرف على الفعاليات المقاولاتية التي تقام في الجامعة ومدى مساهمتها في تفعيل النية المقاولاتية لدى الطلبة.

أولا. الإطار النظري للنية المقاولاتية والدراسات السابقة:

1.**الإطار النظري للنية المقاولاتية**: في هذا المحور سنتطرق للمفاهيم المتعلقة بكلا من المقاولة، المقاول وكذا النية المقاولاتية وأهم النماذج المفسرة لها.

1.1 **مفهوم المقاولتية**: عرفها الكاتبان (richard cantillon,1680-1734) و (jean baptiste say, 1767-1832) " بأنها نشاط لتحويل منتجات أو خدمات بغرض إعادة بيعها وتحمل المخاطرة الناتجة عن هذا التحويل[1]" كما عرف

كلا من Beranger , chabbal et dambrin المقاولة بأنها ترتكز على انشاء وتطوير الأنشطة، وأنها تخصص مثل العديد من التخصصات ، تشكل نشاط مهني مُعرف بوضوح (كالطب والكيماء ....الخ)[2]. كما يعرف الباحثان (Venkataraman , Shane) المقاولة بأنها "سلسلة من المراحل التي يتم فيها اكتشاف فرص لخلق سلع وخدمات مستقبلية ثم تقييمها واستغلالها[3] " .

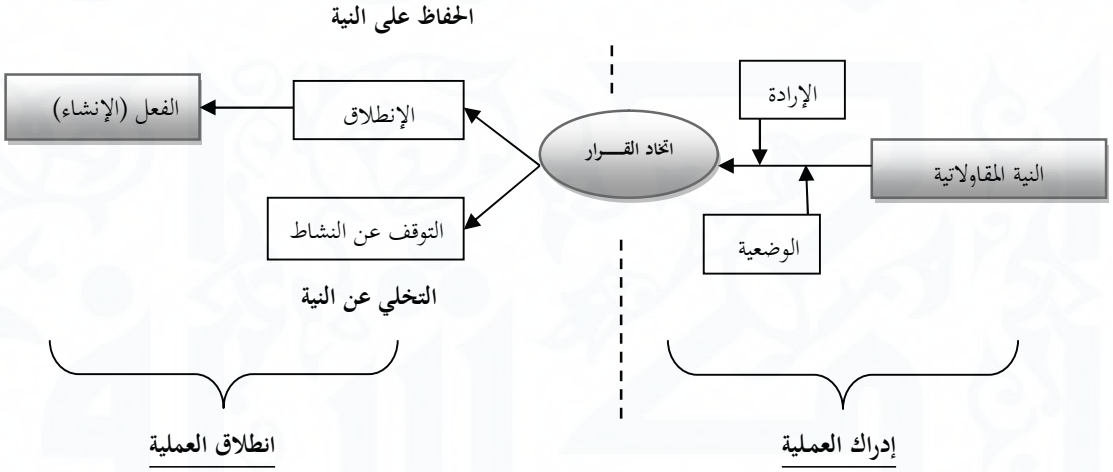
2.1 **المقاول** : يعتبر المقاول الفاعل الرئيسي في عملية الإنشاء حيث عرفه الخبير الاقتصادي Marshall المقاول " الشخص الذي يدمج بين عوامل الإنتاج لإنتاج السلع والخدمات لتحقيق أكبر ربح ممكن وبالتالي زيادة الثروة والرفاه المادي للمجتمع "[4] حسب Schumpeterالمقاول هو شخص يريد وقادر على تحويل الفكرة إلى ابتكار ناجح، المقاولة تقود إلى تغيرات كثيرة في أسواق القطاعات الاقتصادية لأن المنتجات الجديدة تأتي لتعوض المنتجات القديمة [5].

3.1 **مفهوم النية المقاولاتية** (L'intention Entrepreneuriale) :

وقد عرفها (Krueger, Reilly and Carsrud, 2000) بأنها مؤشرا قويا على السلوكيات الفردية المخططة، خصوصا عندما يكون هذا السلوك نادر، من الصعب مراقبته، أو لا يمكن التنبؤ به [6]. يعرفها Thompson-2009 على أنها قناعة الإعتراف بالنفس في إقامة مشروع جديد والتخطيط للقيام به في المستقبل [7] .

ويرىHernandez et Marco . إن الجسر بين النية والفعل هو قرار" [8]كما هو موضح في الشكل :

الشكل رقم 1 : مراحل الإنتقال من النية المقاولاتية إلى الفعل

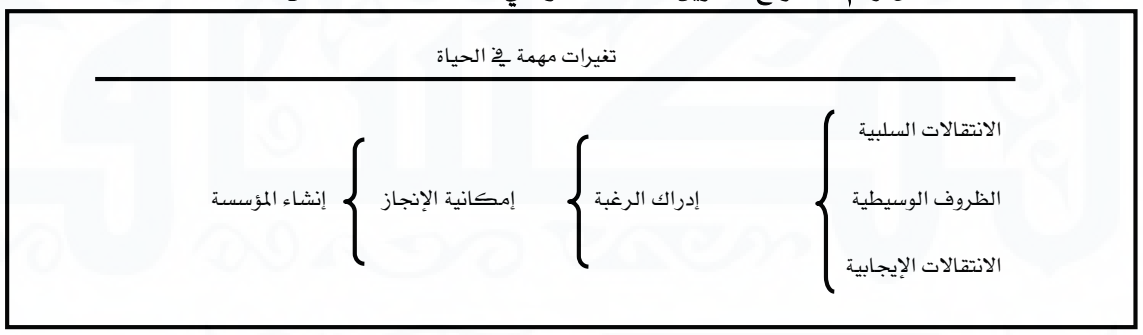


Source : Malek Bourguiba , **De l'intention a l'action entrepreneuriale : approche comparative aupres de tpe françaises et tunisiennes** , Thèse de Doctorat en sciences de gestion , Université de nancy 2, france, 2007, p 38.

4.1 **النماذج النظرية المفسرة للنية المقاولاتية** :

1.4.1 **نموذج تكوين الحدث المقاولاتي لـــ** Shapero et Sokol (1982) : الفكرة الأساسية لهذا النموذج وجود حدث في حياة الفرد يغير مساره ، كما هو موضح في الشكل التالي[9] :

الشكل رقم2: نموذج تكوين الحدث المقاولاتي لـ Shapero et Sokol (1982)



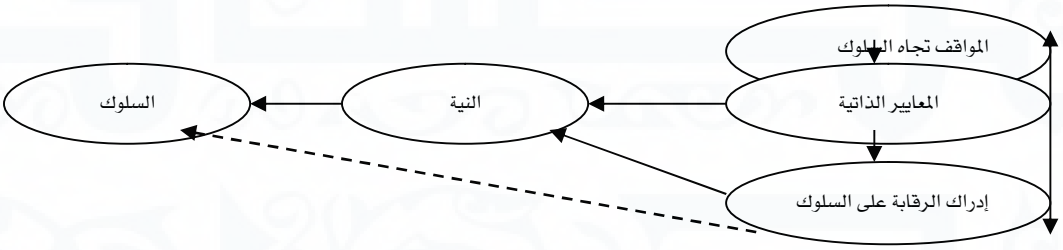
source : Azzedine Tounes, Op.Cit.P 163

* **إدراك الرغبة :** وتضم العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على نظام القيم الفردية [10].

* **إمكانية الإنجاز :** تنشأ من إدراك الأفراد للمتغيرات المتعلقة بالدعم والمساعدة بمختلف أنواعها (الدعم المالي ، الاستشارات..الخ)[11].

2.4.1 **نظرية السلوك المخطط لـ** AJZEN (1991): ترى هذه النظرية أن أصل كل سلوك وجود نية، كما هو موضح في النموذج التالي[12]:

الشكل 3 : نموذج السلوك المخطط لـ AJZEN (1991)



Source: Fafani Gribaa , Op. Cit , p73.

3.4.1 **المواقف تجاه السلوك** (**تقييم النتائج المترتبة عن السلوك**) ajzen (1991) : يشير إلى درجة تقييم الفرد للسلوك المعني إيجابا أو سلبا.

* **المعايير الذاتية :** تعكس ضغط مجموعة من الافراد الأساسيين (الأولياء، العائلة، الأصدقاء..الخ) على تصورات الفرد وسلوكه.

* **إدراك الرقابة على السلوك :** تتضمن هذه المتغيرة المعارف التي يمتلكها الفرد والموارد الضرورية اللازمة لتحقيق السلوك المرغوب.

2. **الدراسات السابقة** :

1.2 دراسة (منيرة سلامي ، 2007) بعنوان : التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر : دراسة ميدانية لطالبات على أبواب التخرج[13]: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أسباب ضعف التوجه المقاولاتي لدى الطالبات المقبلات على التخرج رغم ارتفاع نسبة البطالة في أوساط هذه الفئة ، مستخدمة أداة الإستبيان لعينة مكونة من 139 طالبة في تخصصات مختلفة لمعرفة إن كان لنوع التكوين الجامعي أثر على الإختيارات المهنية للطالبات، فتوصلت الدراسة إلى : أن ميول الطالبات وظيفية أكثر وليست مقاولاتية؛ تتمثل أهم العوائق التي تواجه الطالبات وتمنعهم

من التوجه المقاولاتي العوائق الشخصية (رفض فكرة الإنشاء بالرغم من إمكانية ذلك ، نقص الكفاءة ...الخ) وعوائق إجتماعية (نظرة المجتمع ، العادات والتقاليد) ؛مفهوم المقاولة لدى الطالبات هي نشاط للرجال ؛ التوجه المقاولاتي يختلف باختلاف التخصص ، مكان الإقامة و مدى وجود نماذج مقاولين في المحيط.

2.2 دراسة (Xi Xiong and Manqi Xie, 2010) [14] :تمثلت إشكالية الدراسة في ضعف النية المقاولاتية لخريجي الجامعات الصينية رغم صعوبة الحصول على الوظيفة تمت الدراسة على عينة مكونة من 1010 طالب ، توصلت الدراسة لجملة من النتائج منها : 1٪ من العينة قاموا بتنفيذ مشروعاتهم الجديدة ؛ 57٪ من أفراد العينة تُقِر بأن أهم دافع للقيام بالمقاولة هوتحقيق الذات ثم يليه جمع المال والثروة ؛ أما عن تحليل العوامل المؤثرة في النية المقاولاتية لدى الطلاب وجدت الدراسة أن عدد كبير من المشاركين لم يتلقوا أي تعليم في المقاولة.

3.2 دراسة (Yifan Wang , 2010) [15]: تهدف الدراسة إلى معرفة أثر التكوين في تطوير الروح و النية المقاولاتية لدى طلاب المدرسة الفرنسية للهندسة، وذلك بإجراء مقابلات و توزيع استبيانات شبه منتظمة للفترة الممتدة 2006- 2008 على عينة مكونة من 82 طالب في الهندسة توصلت الدراسة لجملة من النتائج أهمها :وجود أقارب مقاولين له تأثير منخفض على النية المقاولاتية لطلاب السنة الأولى هندسة؛ المعايير الاجتماعية ليس لها أي تأثير مباشر على النية المقاولاتية وإنما تأثيرها غير مباشر؛ 10٪ فقط من الطلاب لديهم نية مقاولاتية عالية منذ دخولهم للمدرسة و حافظوا عليها إلى غاية خروجهم منها.

4.2 دراسة (ريم رمضان ، 2013) [16] : تهدف الدراسة إلى التحري عن عناصر البيئة الخارجية المحفزة والمعيقة لطلاب الجامعات السورية لإنشاء مؤسسة والوقوف على الأهمية النسبية لكل عامل من تلك العوامل ، وذلك بتصميم استبيان بالإستناد لمتغيرات المرصد العالمي للمقاولة GEM وزع على عينة مكونة من 375 طالب ، حيث توصلت الدراسة إلى أن : الثقافة الوطنية نحو المقاولة غير مشجعة على المقاولة ؛ متغيرات السياسات الحكومية ، برامج التمويل ،التشريعات والقوانين المرتبطة بالمقاولة بشكل العام تعد من أهم العوامل المعيقة لطلاب الجامعات السورية لإنشاء مؤسسة ؛فرص الطالبات للبدء بمشروعاتهن الخاصة أقل من فرص الذكور أي أنه يوجد فروق تعزى للجنس.

5.2 دراسة (Farouk Amari , Ikram Abbes , Sami Boudabbous, 2014) [17] **:** تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير العوامل الفردية (الدوافع، الخصائص الفردية، الخبرة في العمل والتعليم)على النية المقاولاتية وذلك بتوزيع استبيان على 250 طالب مقبل على التخرج بالمعهد العالي لإدارة الأعمال بصفاقس فتوصلت الدراسة إلى: أن الدوافع والخبرة في العمل والتعليم لهم تأثير كبير على النية المقاولاتية لدى الطلاب ؛لم تحدث عوامل الجنس والعمر اختلاف في النية المقاولاتية بين الطلاب.

ثانيا : الطريقة والأدوات والمعطيات المجمعة:

1. **المنهج والعينة** : تم توزيع الاستبيان على عينة عشوائية مكونة من 120 طالب مقبل على التخرج في مستويات مختلفة خلال الفترة 01 مارس إلى غاية 15 أفريل 2016 في تخصصات علوم التسيير، العلوم الزراعية والعلوم التطبيقية، تم استرجاع 113 استبانة صالحة أي بمعدل استجابة 94 ٪.

2. **الخصائص الديمغرافية للعينة**: من حيث **الجنس** أغلبية العينة كانت إناث بنسبة 61 ٪ ، أما من حيث **المستوى** فكانت 50٪ من العينة ذات مستوى الماستر ، يليها الليسانس بنسبة 49 ٪ وأقل نسبة سُجلت 1٪ في مستوى الدكتوراه ، أما بالنسبة **للتخصص** فكانت النسب متساوية ، **الخبرة المهنية** أغلبية الطلبة بنسبة 73 ٪ لم يسبق لهم العمل في حين نسبة الطلبة الذين سبق لهم العمل تقدر بنسبة 27 ٪.

ثالثا. نتائج الدراسة :

1. النية المقاولاتية : تظهر نتائج البحث أن أغلبية الطلبة يقعون في منطقة الشك بنسبة 53٪ هؤلاء قد يكونون المتوجهين المحتملين ، تليها الطلاب الذين لديهم نية بنسبة 31٪ هذا ما يبين أن نسبة الذين لهم نية مقاولاتية 84٪ في حين الذين ليس لديهم نية مقاولاتية فنسبتهم 16٪ **وهو ما يثبت صحة الفرضية H_1**.

2. البيئة الجامعية: وتشمل كلا من التكوين الجامعي، تدريس المقاولة في الجامعة، الفعاليات والأبواب المفتوحة والتعامل مع دار المقاولة .

3. التكوين الجامعي : يتضمن ستة فقرات لمعرفة مدى مساهمة التكوين الجامعي في تزويد الطلبة بالمهارات اللازمة فكان اتجاه الاجابات كما يلي :

الجدول رقم 01: اجابات الطلبة على التكوين الجامعي

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الملاحظة	الترتيب
معرفة خطوات إنشاء مشروعك	3.67	1.097	يمس	2
كتابة خطة عمل (مخطط أعمال)	3.49	1.087	يمس	5
تقدير مخاطر المشروع	3.51	1.143	يمس	3
إيجاد أشخاص اكفاء للعمل معك	3.50	1.078	يمس	4
إكتساب المهارات التسييرية و الإدارية، اللازمة لبدء مشروعك	3.35	1.178	لا يمس	6
إكتساب المهارات التقنية اللازمة لبدء مشروعك	3.86	0.934	يمس جدا	1
المتوسط العام	**3.56**		**يمس**	

المصدر : اعداد الباحثات ارتكازا على مخرجات برنامج spss v.19

يلاحظ من خلال الجدول أن المتوسط العام للفقرات مرتفع هذا يبين أن التكوين الجامعي يكسب الطالب مهارات عدة حيث احتلت فقرة اكتساب المهارات التقنية اللازمة لبدء المشروع المرتبة الأولى وهذا يبين أن الطلبة لديهم المهارات التقنية وهو المنطلق الأساسي لإنشاء المؤسسة تليها فقرة معرفة خطوات انشاء المشروع وهو مؤشر جيد يدل أن الطالب على دراية بخطوات إنشاء المشروع وتأتي في المرتبة الثالثة تقدير مخاطر المشروع وهو أمر ضروري يساعد الطالب على معرفة الجدوى من مشروعه والمخاطر التي قد تنجم عنه، وتأتي في المرتبة الرابعة

إيجاد الأشخاص الأكفاء وهو أمر مهم كذلك لكل مقاول في تحديد مواصفات الأشخاص للعمل معه ، تليه كتابة خطة العمل هذا يبين أن الطلبة بإمكانهم انجاز مخططات أعمالهم من خلال مكتسباتهم التكوينية و آخر فقرة كانت المهارات التسييرية اللازمة لبدء المشروع حيث يتبين أن التكوين الجامعي لم يهتم بهذه المهارة بالقدر الكافي و اقتصرها على التخصصات المهنية في بعض الكليات .

لمعرفة علاقة التكوين الجامعي بالمتغير التابع: أجرينا علاقات ارتباط (معامل بيرسون) حيث وجدنا علاقة ارتباط ضعيفة إلا أنها ذات دلالة إحصائية sig =0.026 ومنه نستنتج أن التكوين الجامعي يسهم في تفعيل النية المقاولاتية وهو ما **يثبت صحة الفرضية الجزئية $H_{2.1}$** .

* **واقع تدريس المقاولة في الجامعة :** تظهر نتائج البحث أن أغلبية الطلاب بنسبة 54 ٪ استفادوا من دروس انشاء أو تسيير المؤسسات خاصة طلاب علوم التسيير والعلوم التطبيقية الذين يدرسون هذه المقاييس في الكثير من التخصصات ، في حين العلوم الزراعية فهذا المقياس يُدرس في التخصص المهني الوحيد وهو تربية الأسماك .

* **الفعاليات المقاولاتية والأبواب المفتوحة:** تظهر نتائج البحث أن أغلبية الطلبة يعترفون بالفعاليات التي تقام بالجامعة بنسبة 64٪ في حين بقية العينة يعترفون بخلاف ذلك ، لمعرفة أثر هذه الفعاليات على النية المقاولاتية أجرينا اختبار كاي2 للإستقلالية فكانت قيمة كاي2 ذات دلالة احصائية sig = 0.024 وهذا ما يبين أن الحضور في الفعاليات كان له تأثير إيجابي على النية المقاولاتية للطلبة **وهو ما يثبت صحة الفرضية الجزئية $H_{2.2}$.**

* **التعامل مع دار المقاولاتية:** تظهر نتائج البحث أن أغلبية الطلبة بنسبة 95 ٪ لم يسبق لهم التعامل مع دار المقاولاتية هذا ما يبين عدم حرصها على التعريف بمهامها والخدمات التي يمكن أن تقدمها للطالب في حين 5 ٪ فقط من الطلبة أقروا بتعاملهم معها. أما عن مدى مساهمة الدار المقاولاتية في تفعيل النية المقاولاتية للطلبة أجرينا اختبار كاي2 فكانت قيمة كاي 2 غير دالة إحصائيا sig = 0.414 وهذا ما يؤكد عدم فعاليتها **وهو ما ينفي الفرضية الجزئية$H_{2.3}$.**

* **السمات الشخصية :** يضم ثلاث فقرات حيث كان اتجاه الاجابات كما يلي :

الجدول رقم 02 : اجابات الطلبة على السمات

العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الملاحظة	الترتيب
أنا قادر على حل المشاكل بسرعة	3.48	1.01	موافق	3
لدي القدرة على المخاطرة مع تحمل النتائج	3.75	0.889	موافق	1
لدي قدرة على التأثير (قيادة) في الآخرين	3.73	0.879	موافق	2
المتوسط العام	3.65		موافق	

المصدر : اعداد الباحثات بناء على مخرجات برنامج spss v.19

يتضح أن المتوسط العام للفقرات مرتفع وهذا يبين أن الطلاب يمتلكون السمات المقاولاتية حيث احتلت صفة المخاطرة المرتبة الأولى وهذا مؤشر ايجابي كون هذه الصفة الأكثر أهمية لدى المقاول، تليها القدرة على التأثير في الآخرين وهي صفة القيادة التي لابد منها لإنشاء المؤسسة ، وتليها القدرة على حل المشاكل وهذا يوحي على

قدرة الطلاب على انشاء مؤسسات قادرة على مواجهة الصعاب. أما عن تأثير هذه السمات على النية المقاولاتية أجرينا علاقات الارتباط (معامل بيرسون) حيث وجدنا العلاقة ضعيفة و غير دالة احصائية sig=0.189 وهو ما **يثبت صحة الفرضية H_3**

*** تشكّل العوامل الموقفية فروق في تفعيل النية المقاولاتية:**

الجنس : بإجراء اختبار T- test للفروق وجدنا مستوى الدلالة sig = 0.135 وبالتالي قبول الفرضية الصفرية وهو ما **ينفي الفرضية الجزئية$H_{4.1}$**.

التخصص : بعد اختبار التباين الأحادي ANOVA وجدنا مستوى الدلالة sig = 0.010 وبالتالي قبول **الفرضية الجزئية $H_{4.2}$** بإجراء اختبار LCD هذه الفروق تعود لتخصصي علوم التسيير والعلوم التطبيقية).

المستوى الدراسي : بعد اختبار التباين الأحادي ANOVA فكانت وجدنا مستوى الدلالة sig = 0.296 وبالتالي **نفي الفرضية الجزئية$H_{4.3}$**.

الخبرة المهنية : بعد إجراء اختبار T- test للفروق وجدنا مستوى الدلالة sig = 0.270 وهو ما **نفي الفرضية الجزئية $H_{4.4}$** .

رابعا. مناقشة النتائج و مقارنتها مع الدراسات السابقة:

1. يوجد نية مقاولاتية لدى طلبة جامعة ورقلة : وهذه النتيجة تختلف عن التي توصلت إليها دراسة (م .سلامي، 2007) التي توصلت إلى أن الطالبات لهن توجه وظيفي .
2. السمات الشخصية للطالب لم تؤثر في النية المقاولاتية : وهي تختلف عن النتيجة التي توصلت إليها دراسة (Y. Wang , 2010) التي بينت أن الطلاب الذين لهم سمات (الثقة بالنفس ، المخاطرة ...الخ) تؤثر بشكل كبير على نيتهم المقاولاتية .
3. التكوين الجامعي يسهم في تفعيل النية المقاولاتية : هذه النتيجة تختلف مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة (Y. Wang, 2010) التي توصلت إلى أن التكوين لم يسهم في تفعيل النية المقاولاتية .
4. لا يوجد اختلاف في النية المقاولاتية بإختلاف الجنس وهي نتيجة تتفق مع ما توصلت إليه الدراسات الأخرى دراسة (S.Boudabbous , I. Abbes , F. Amari, 2014). في حين تختلف دراسة (ريم رمضان ، 2013) التي وجدت أن فرص إنشاء الإناث للمؤسسات أقل من الذكور
5. يوجد فروق في النية المقاولاتية تعود لإختلاف التخصص وهذا نتيجة لإدراج مقاييس انشاء وتسيير المؤسسات في كلا من علوم التسيير والعلوم التطبيقية شكل خلفية معرفية لدى الطلبة سيرورة انشاء المؤسسة. وهي نتيجة تتفق مع النتيجة المتوصل إليها في دراسة (م. سلامي 2007) التي وجدت فروق في النية المقاولاتية لإختلاف التخصص.

6. لا يوجد فروق في النية المقاولاتية تعود للخبرة المهنية : وهي نتيجة تختلف عن ما توصلت إليه دراسة (S.Boudabbous , I. Abbes , F. Amari ,2014) التي وجدت أن الخبرة المهنية لها تأثير كبير على النية المقاولاتية وتحدث فروق فيه .

خلاصة :

من خلال ما سبق التطرق إليه يتضح أن دراسة النية المقاولاتية لدى الطلبة كمرحلة أولى من مراحل عملية انشاء المؤسسة أمر مهم ، وان هذه النية المقاولاتية يحكمها العديد من العوامل التي تسهم في تعزيزها وتقويتها فمن بين هذه العوامل التكوين الجامعي وعليه جاءت اشكالية دراستنا لتسليط الضوء على **ما مدى مساهمة التكوين الجامعي في تفعيل النية المقاولاتية لدى الطلبة ؟**

للإجابة عليها أجرينا الدراسة على عينة مكونة من 113 طالب مقبل على التخرج في مستويات مختلفة وفي تخصصات (علوم التسيير، العلوم التطبيقية والعلوم الزراعية) توصلت الدراسة لجملة من النتائج أهمها :

- ✓ التكوين الجامعي يسهم في تفعيل النية المقاولاتية هذا يعني كلما كان تكوين الطالب ذو مستوى عالي كلما زادت ثقته بنفسه ودافعيته نحو انشاء المؤسسة ؛
- ✓ السمات الشخصية للطالب لم تسهم في تفعيل النية المقاولاتية لديه ؛
- ✓ الفعاليات والأبواب المفتوحة على هياكل الدعم لها تأثير ايجابي على النية المقاولاتية فهي تسهم في تعريف الطالب بما يمكن أن تقدمه هذه الهياكل للطالب من دعم لإنشاء مؤسسته الخاصة ؛
- ✓ الدار المقاولاتية لم تسهم في تفعيل النية المقاولاتية هذا يبين عدم فعاليتها ونشاطها بالشكل المطلوب.

التوصيات : على ضوء النتائج التي توصلنا إليها نقدم هاته التوصيات من أجل تشجيع المقاولة في الوسط الجامعي نوجزها فيما يلي :

- ✓ اعتماد برامج تكوينية متخصصة في المقاولاتية تدرج ضمن مختلف التخصصات الجامعية على أن تتضمن هذه البرامج مواد تعليمية تقاطعية توفر مجموعة من المهارات التقاطعية ، تمس مسارات عديدة في التكوين الجامعي للطالب؛
- ✓ ربط الأبعاد المفاهيمية لإنشاء المؤسسة بزيارات ميدانية و دراسات تطبيقية واقعية حتى يتمكن الطالب من معرفة واقع المؤسسات ومعاينتها عن قرب؛
- ✓ إقامة معارض للمقاولين في الجامعة لعرض تجاربهم على الطلبة ؛
- ✓ إقامة مسابقات للأفكار الإبداعية للطلبة لتشجيعم على العمل المقاولاتي؛
- ✓ ترقية شراكة الجامعة مع البيئة الإقتصادية والإجتماعية خاصة مع الهيئات و وكلات الدعم.

المراجع والإحالات:

1 محمد قوجيل ، **دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر دراسة ميدانية** ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2016، ص 3.

2 Alain Fayolle, **Le métier de créateur D'entreprise**, Éditions d'Organisation, Paris, 2003, p 16 .

3Eric Michaël Laviolette et Christophe Loue , Les competences entrepreneuriales : définition et construction d'un referentiel , **Le 8éme congrés international francophone en entrepreneuriat et PME (CIFE PME) : L'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales** , suisse haute école de gestion (HEG) Fribourg, 25-26-27 octobre2006, p 4

4 Ahmed ramzi Siagh, **Contribution du profil entrepreneurial à la réussite de l'entreprise étude empirique du cas des entrepreneur de ouargla** , magistère en sciences de gestion , Université de ouargla , algérie, 2003, p18.

5 حورية بالأطرش ، **دراسة تحليلية للعلاقة بين الروح المقاولاتية وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبتكرة في الجزائر والتنمية الاقتصادية دراسة ميدانية لعينة من المقاولين في الجنوب الشرقي** ، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية غير منشورة ، جامعة ورقلة ، الجزائر، 2017 ، ص86.

6 https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2152944 2017/07/18

7 سيدي أحمد بن اشنهو ، سيدي أحمد بوسيف (2017) ، **دور نظرية السلوك المخطط في تفسير نية المقاولة لدى طلبة الماستر** ، المجلة الجزائرية للإقتصاد والإدارة ، العدد 09 ، ص 140.

8 Malek Bourguiba , **De l'intention a l'action entrepreneuriale : approche comparative aupres de tpe françaises et tunisiennes** , Thèse de Doctorat en sciences de gestion , Université de nancy 2, france, 2007, p30.

9 Azzedine Tounès, **L'intention entrepreneuriale : une recherche comparative entre des étudiants suivant des formations en entrepreneuriat (bac+5) et des étudiants en DESS CAAE** , Thèse de Doctorat ès sciences de gestion , Université de Rouen, France, 2003, p163.

10 Mohammed Benata, **Influence de la culture et de l'environnement sur l'intention entrepreneuriale : cas de l'algerie**, Thèse de doctorat En Sciences Economiques, universite tlemcen, algérie, 2015, p88.

11 Idem

12 Fafani Gribaa , Op.Cit , pp 73-74.

13 منيرة سلامي ، **التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية غ منشورة ، جامعة ورقلة، الجزائر، 2007

14http://www.stat.yale.edu/~mx34/private_document/Problems_and_Solutions_of_Chinese_University_Students'_Entrepreneurship.pdf

15 Yifan Wang , **L'évolution de l'intention et le développement de l'esprit d'entreprendre des élèves ingénieurs d'une école française : une étude longitudinale** , thèse de doctorat ès sciences de gestion , l'ecole centrale de lille, france , 2010.

16 ريم رمضان ، **عناصر البيئة الخارجية وعلاقتها بالنية الريادية لطلاب الجامعات باستخدام المرصد العالمي لريادة الأعمال GEM** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية ، المجلد 29 ، العدد 02، 2013 .

17 Farouk Amari , Ikram Abbes , Sami Boudabbous **, The Influence Of Individual Factors On The Entrepreneurial Intention ,** International Journal of Managing Value and Supply Chains (IJMVSC) Vol. 5, No. 4, December 2014.

المعرفة السوقية والاستراتيجيات التنافسية في مؤسسات الأعمال الجزائرية
دراسة تطبيقية على مؤسسة مناجم الفوسفات

د. فريد راهم[1]
جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر
Farid.rahem@gmail.com

أ. فارس قاطر
جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر
Fares.gater@gmail.com

Market knowledge and competitive strategies in Algerian business Applied Study on Phosphate Mines company

P. Fares GATER & Dr. Farid RAHEM
University of Tebessa / Algeria

Received:15/04/2017 *Accepted: 03/07/2017* *Published: 31/12/2017*

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور المعرفة السوقية في تحديد الإستراتيجيات التنافسية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من خلال مؤسسة مناجم الفوسفات، وتوضيح تطبيق المؤسسة قيد الدراسة المعرفة السوقية بابعادها في تبني إستراتيجية قيادة التكلفة او إستراتيجية الثبات والاستقرار او إستراتيجية التركيز، او استراتيجية التطوير والتحسين او إستراتيجية الانكماش. وهذا من خلال تحليل *SWOT* لاختيار الإستراتيجية المناسبة. وقد توصلت الدراسة الى أن المؤسسة محل الدراسة تستخدم المعرفة السوقية بابعادها، لتحديد الاستراتيجية التنافسية الملائمة، وبالتالي كانت الإستراتيجية المستخدمة هي إستراتيجية السيطرة بالتكلفة، ولكنها لم تحقق بها أي موقع تنافسي خاصة مقارنة بجيرانها المغرب وتونس.

الكلمات المفتاحية: المعرفة السوقية، الاستراتيجيات التنافسية، مؤسسات الاعمال، تحليل *SWOT*.

الترميز الاقتصادي (jel) : M30

Abstract*:*

This Study Aimed at Clarifying The Role Of Market Knowledge In Determining The Competitive Strategies Of The Algerian Economic Establishment, Through The Phosphate Mines Company, And To Clarify The Application Of The Company Under Study Market Knowledge With Its Dimensions In Adopting The Strategy Of Cost Leadership Or Fixity And Stability Or Focus, Or Development And Improvement, Or Deflation Strategy. This Is Through The SWOT Analysis To Choose The Appropriate Strategy .The Study Found That The Company Under Study Used The Market Knowledge With Its Dimensions, To Determine The Appropriate Competitive Strategy, And Therefore The Strategy Used Is The Strategy Of Control At Cost, But Did Not Achieve Any Competitive Position, Especially Compared To Its Neighbors Morocco And Tunisia.

Keywords*: Market Knowledge, Competitive Strategies, Businesses, SWOT Analysis*
(JEL) Classification :M30.

1. Author Correspondence, e-mail: *Farid.rahem@gmail.com*

تمهيد:

من المعلوم أن المؤسسات باتت تمارس نشاطها في بيئة سريعة التغير، مما يجعلها في هذه الظروف تبحث عن المعلومة؛ كون هذه الأخيرة تمثل السلطة إذا أُحسِن استغلالها ومعرفة احتياجات السوق وكل ما يحيط بها أو ما أطلق عليه المعرفة السوقية؛ التي تمثل احد أهم الدعائم التي تساعد المؤسسات على مواجهة تحديات المنافسة الشديدة التي فرضتها البيئة الخارجية بما تحمله من فرص وتهديدات، ويمثل هدف المؤسسات في تلك الظروف في بقاءها؛ إذا خيمت على البيئة الخارجية مجموعة من التهديدات، واستمرارها وتوسعها؛ إذا اتسمت بجملة من الفرص التي تسعى إلى تحقيقها من خلال ما تملكه من نقاط قوة تتمثل في ميزها التنافسية خاصة المستدامة، ومن ثم للوصول إلى تلك الأغراض وتحقيق النجاح وجب على تلك المؤسسات الطامعة في ريادة الأسواق اتخاذ المعرفة التسويقية بمتغيراتها وأبعادها مطية لذلك.

تعيش المؤسسة الجزائرية في بيئة أكثر تعقيدا، إذ تعاني من مجموعة من المعوقات الداخلية التي تتمثل أساسا في ضعف التحكم في الإدارة وأنماطها الحديثة، إضافة إلى عدد من التحديات الخارجية تمثلت أساسا في المنافسة الشديدة من المنتجات الأجنبية الأقل كلفة والأحسن جودة، وتمثل مؤسسة الفوسفات أحد أهم المؤسسات المنجمية، سواء تعلق الأمر بمُخرجها الذي يمثل مادة حيوية للزراعة وكثير من الصناعات، أو بجلبها للعملة الصعبة، بالإضافة لدورها في تقليل البطالة، ومسؤوليتها الاجتماعية في المنطقة التي تزاول فيها نشاطها.

ومنه جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على مدى توافر المعرفة التسويقية بأبعادها في المؤسسة محل الدراسة ودورها في اختيار استراتيجياتها التنافسية.

1. **أسئلة الدراسة**: تتمثل الأسئلة التي ستحيط بمشكلة الدراسة في ما يلي:
   - هل تقوم المؤسسة محل الدراسة بتحليل مختلف أبعاد المعرفة السوقية؟
   - هل تعتمد المؤسسة قيد الدراسة على المعرفة السوقية لاختيار استراتيجياتها التسويقية؟
   - ما هي الاستراتيجيات التنافسية التي تتبعها مؤسسة فوسفات تبسة؟
2. **أهمية الموضوع**:

تمثل المعرفة السوقية وتراكمها أهم متطلبات السلطة والقوة، إذ تتمكن المنظمة من خلال المعلومة والمعرفة من اتخاذ الخطوات الصحيحة في شكلها الصحيح، انطلاقا من توظيف تلك المعرفة في التوسع والاستمرار وتبني السياسات والاستراتيجيات التسويقية المناسبة لذلك، وبالتالي حشد الجهود والطاقات لتحقيق ذلك، مما يساهم في تحسين مهارات المستخدمين، والتحول إلى مؤسسة معرفة، ومنه تحقق الميزة التنافسية الأولى.

3. **أهداف البحث**: تهدف هذه الدراسة للوصول إلى:
   - تشخيص واقع المعرفة السوقية في مؤسسة مناجم الفوسفات؛
   - معرفة الاستراتيجيات التسويقية المعتمدة من المؤسسة محل الدراسة؛
   - معرفة تأثر الإستراتيجيات التسويقية المتبعة في المؤسسة قيد الدراسة بأبعاد المعرفة السوقية المتبعة في المؤسسة قيد الدراسة.

أولا. الإطار النظري:

1. المعرفة السوقية (الأهمية والأبعاد):

المعرفة السوقية هي الموجه الرئيسي الذي يقود المؤسسة نحو تحقيق بقائها واستمرارها، ومن ثم فالحصول على تلك البيانات والمعلومات الخاصة بالسوق يمثل جزءا حيويا للمؤسسة حتى تفهم وتدرك ما يدور حولها، وبالتالي يوفر لها مجال هاما لاكتساب ميَزٍ تنافسية.

1.1. تعريف المعرفة السوقية: تعددت تعارف المعرفة السوقية وتنوعت صيغها بحسب اختلاف المناظير والمقاربات، فقد عُرفت بأنها: "المرشد المنظبط للأفراد العاملين في المؤسسة لتطوير الممارسات والتطبيقات في المجال التسويقي المتعدد الاتجاهات، ويتجلى ذلك بقدرة المؤسسة في استقرار البيئة التنافسية التسويقية وخلف الإمكانات المناسبة للتكيف والتعامل معها.[1]

كما تعرف المعرفة السوقية كـ: "مجموعة من البيانات والمعلومات التسويقية المتحصل عليها من السوق، بغرض معرفة كل ما يحيط به"، فهي بذلك تعتبر جزءا حيويا من معرفة المنظمة. والذي يوفر لها إمكانات جديدة وقدرات تنافسية متميزة، تشكل المتغير الرئيسي الفاعل لتنمية وتقديم الابتكارات وفقاً لما هو مطلوب في الأسواق وبما يتلاءم مع احتياجات ورغبات الزبائن.[2]

ويحدد كوتلر المعرفة السوقية بعد جمع المعلومات المتعلقة بالسوق وتحليلها للوصول الى بيانات ناطقة يتضح بها السوق من خلال حجمه ومعدلات نموه، والحصص السوقية فيه ورغبات العملاء وحجم المنافسة وطبيعتها وكذلك ما يناسبها من ميز تنافسية....وغيرها من البيانات اللازمة معرفتها للاحاطة بكل ما يتعلق بالسوق.[3]

ان معرفة السوق والاحاطة بها يتطلب معرفة رغبات المستهلكين وقدرتهم الشرائية وثقافتهم وكل ما له علاقة بسلوكهم الاستهلاكي، وايضا معرفة نقاط قوة وضعف المنافسين وكذلك دراسة السوق وتحليل معطياته كتحديد الطلب والتكنولوجيا، ومصادر التمويل.

2.1. أهمية المعرفة السوقية:

للمعرفة السويقية أهمية بالغة بالنسبة لمنظمات التي تبحث عن سوق منتجاتها، وتتمثل هذه الاهمية في:[4]

- لها دور كبير في خلق والولوج الى الاسواق الجديدة، عن طريق الاستخدام المتكامل لكل من المعرفة الضمنية والصريحة؛
- تحسين اساليب المنظمة في ابتكار طرائق متجددة وبشكل مستمر لحل مشاكل التسويق؛
- تمكن المنظمة من معرفة عملائها الحاليين وتطوير عملاء جدد من خلال التنبؤ بحاجاتهم؛
- دفع المنظمة لدراسة وتطوير وابتكار منتجات تخلق التمييز، للمحافظة على العملاء الحاليين وجذب المزيد من الزبائن الجدد؛
- تعرف المنظمة بشركائها بشكل أفضل مما يساهم في دعم مركز المنظمة؛

- تساهم معرفة السوق كخطوة اولى في دفع عجلة الابتكار والابداع مما يخلق ميزة تنافسية قوية؛
- تمثل فرصة اساسية لتحقيق الوفورات الاقتصادية والتطوير الحقيقي للأداء كما تساعد المنظمة على تغيير استراتيجياتها.[5]

3.1 أبعاد المعرفة السوقية:

تتميز المعرفة السوقية بأبعاد تجعلها أكثر شمولا ، مما يساعد المنظمة على اتخاذ قرارات صحيحة، تضمن تحقيق اهدافها (البقاء والاستمرار). وهذه الابعاد هي:[6]

- **المعرفة الضمنية**: وهي تلك الخبرة والمهارة العميقة داخل عقل كل عامل والتي يصعب تعميمها ونقلها لبقية العاملين.
- **المعرفة الصريحة**: وهي المعرفة المحفوظة في سجلات المنظمة والتي يمكن نقلها وتداولها بين العاملين في المنظمة.
- **معرفة الاستراتيجية**
- **معرفة السوق**: وتتمثل في فهم وتحليل وتقييم البيئة المتعلقة برغبات العملاء وطبيعة المنافسين ونوع المنتجات، وكل ما له تاثير على السوق.
- **معرفة المورد**: يعتبر المورد شريكا للمنظمة فهو يقوم بامدادها بلوازم أعمالها من مواد وتجهيزات، وبالتالي وجب معرفة سماتهم وسلبياتهم وكافة المعلومات عن طبيعة الموردين وخصائصهم.
- **معرفة الشركاء**: كل المؤثرين في أهداف المنظمة السوقية، وهم وسطاء التسويق ووكالات تقديم الخدمات التسويقية ومنظمات تنظيم حركة المنتجات والمنظمات المالية.[7]
- **معرفة العملاء**: وهي جمع معلومات ورغبات وآراء العملاء حول مخرجات المنظمة من أجل بناء علاقات قوية معهم.
- **معرفة المنافس**: كل ما يتعلق بانواع منتجات المنافسين، المواصفات والخدمات قبل وبعد البيع، ونقاط قوتهم وضعفهم.
- **معرفة العملية**: يساهم هذا النوع في تداول المعرفة وتحولها بين العاملين مع بعضهم والى منظمتهم، كما تساعد العملاء المنقولة إليهم على اتخاذ قرارات مناسبة، وايضا تحاول المنظمات نقل معرفة الموردين اليها وبالعكس.
- **معرفة المنتج**: من خلال معرفة ميزات المنتجات المرغوبة من العملاء، وأيضا تلك الخصائص التي تريدها المنظمة بهدف كسب مزيد من العملاء عن طريق إشباع حاجاتهم ومتطلبات السوق.

2. **الاستراتيجيات التنافسية**:

يمثل تحقيق ميزة تنافسية سبيل التفوق على المنافسين، من خلال جذب المزيد من الزبائن، وللوصول الى ذلك على المؤسسات ان تسلك استراتيجيات تلائم بيئتها الداخلية والخارجية وبيئة المنافسة.

1.2. **تعريف الاستراتيجيات التنافسية**: وهي تلك البدائل التي تمكن اي منظمة تتبناها من الوصول الى ميز تنافسية تحقق بها اهدافها وتقوي من خلالها مركزها التنافسي.[8] وقد حدد بورتر ثلاث استراتيجيات عامة تصلح لكافة المنظمات.

2.2. **انواع الاستراتيجيات التنافسية**:

1.2.2. **استراتيجية تخفيض التكاليف**: وفيها يتم التركيز على ترشيد النفقات وتدنية التكاليف، انطلاقا من مفهوم الكفاة الانتاجية؛[9]

2.2.2. **استراتيجية التمييز**: من خلالها تميز المؤسسة منتجاتها عن منتجات المنافسين، وذلك بتفردها باشباع حاجات عملاء لا تستطيع المؤسسات المنافسة مجاراتها في ذلك؛[10]

3.2.2. **استراتيجية التركيز**: وذلك عن طريق اختيار مجال تنافسي ضيق (منتج محدد او سوق معين) وتكثف فيه المؤسسة جهودها اما بتقليل التكاليف او التميز.[11]

3. **مصفوفة** SWOT[12]:

تنصب هذه المصفوفة على اختيار الاستراتيجية التسويقية المناسبة على ضوء تحليل البيئة الداخلية للمنظمة، والمتمثلة بعنصري قوتها ومكامن ضعفها من جانب، وما يقابلها من تحليل للبيئة الخارجية المتمثلة بالفرص المتاحة التي تبحث عنها، والتهديدات التي قد تواجهها.

وقد سميت هذه المصفوفة بتحليل نقاط القوة، الضعف، الفرص والتحديات والتي تعرف بـ SWOT أو TOWS اختصارا للكلمات التالية: (**S**trengths, **W**eakness, **O**pportunities, **T**hreats)، وتعرف هذه العناصر كما يلي:

1.3 **القوة** (STRENGTHS): وتتمثل في تلك الأشياء الملموسة وغير الملموسة، التي تمتلكها المنظمة، والتي تكون قادرة على استخدامها بشكل إيجابي لإنجاز أهدافها، بما يمكنها من التفوق على المنافسين في ذات الصناعة.

2.3 **الضعف** (WEAKNESS): وتتمثل في النقص في الإمكانات والقدرات التي تمكن المنظمة من الوصول إلى ما تسعى له.

3.3 **الفرص** (OPPORTUNITIES): هي المجالات أو الأحداث المحتمل حصولها حاليا أو مستقبلا في السوق، والتي يمكن تستثمرها المنظمة لتحقيق أهدافها، وغالبا ما تقاس الفرص بالعائد النقدي المحقق، أو القيمة المضافة أو الحصة السوقية.

4.3 **التهديدات** (THREATS): وتتمثل في العوامل والأحداث التي تحول دون تحقيق المنظمة لأهدافها، بالشكل الذي تسعى إليه، ويكون لها أثر سلبي على المنظمة، وغالبا ما تقاس بمقدار النقود التي خسرتها أو في انحصار حصتها السوقية. والجدول رقم 01 يوضح بعض متضمنات هذه العناصر الأربعة.

الجدول رقم 01: بعض متطلبات عناصر مصفوفة SWOT

عناصر القوة (S)	عناصر الضعف (W)	الفرص (O)	التهديدات (T)
▪ استخدام تكنولوجيا جديدة. ▪ عقود واتفاقات طويلة الأمد. ▪ موارد مالية متميزة. ▪ مهارات بشرية مرتفعة. ▪ حملات ترويجية مكثفة وناجحة. ▪ انخفاض واضح في التكاليف. ▪ علامة تجارية قوية. ▪ خدمة المستهلك. ▪ منافذ توزيعية مباشرة وغير مباشرة. ▪ أخرى...	▪ محدودية الموارد. ▪ انخفاض في منحنى الخبرة. ▪ نقص في الأجهزة والمعدات. ▪ عدم انتظام عمليات التجهيز. ▪ محدودية ميزانية الترويج. ▪ مهارات تسويقية ضعيفة. ▪ ضعف السيطرة على حركة المخزون. ▪ أخرى...	▪ تسهيلات حكومية جديدة. ▪ منافذ جديدة للاستيراد والتصدير. ▪ تسهيلات جديدة. ▪ قيود على المنتج الأجنبي. ▪ نمو أسرع في السوق. ▪ ظهور تكنولوجيا جديدة. ▪ استخدام وسائل ترويج متقدمة. ▪ اكتشاف مواد خام جديدة. ▪ أخرى...	▪ قيود حكومية مضافة. ▪ ارتفاع في مستوى أسعار المواد والأجور. ▪ انفتاح اقتصادي مفاجئ. ▪ ركود في النشاط الاقتصادي. ▪ أحداث سياسية إقليمية. ▪ تغيرات متسارعة في أنماط حياة الأفراد. ▪ دخول منافسين جدد للسوق. ▪ ظهور سلع بديل بأسعار أقل.

المصدر: ثامر البكري، **استراتيجيات التسويق**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008، ص:221، 222.

ثانيا. الإطار التطبيقي

1. **دراسة أبعاد المعرفة السوقية في المؤسسة**: بهدف القيام بجمع المعلومات والبيانات اللازمة للقيام بهذه الدراسة، تم الاعتماد على المقابلة مع المسؤولين في المؤسسة محل الدراسة، بالإضافة إلى الإطلاع على الوثائق والمستندات المختلفة للتعرف على مختلف أبعاد المعرفة السوقية فيها.

1.1. **مصادر الحصول على المعلومة والمعرفة**: تقوم دائرة اليقظة التجارية التابعة لمديرية التسويق في المؤسسة بجمع ونقل المعلومات والمعارف اللازمة التي تحتاجها المؤسسة سواء كانت هذه المعلومات داخلية تتعلق بالمؤسسة أو خارجية تتعلق بالمحيط الذي تتعامل معه، وتتولى نقل المعلومة بين مختلف الوحدات داخل المؤسسة، وهي المسؤولة عن خلق مجالات التواصل بين المؤسسة والمتعاملين معها.

1.1.1. **المصادر الداخلية**: تعد الممارسات العمل رفقة الزملاء، أهم مصدر متوفر للحصول على المعرفة. بما فيه الممارسات والحالات جديدة والمشكلات التي تسمح باكتساب معرفة جديدة.

إضافة إلى ذلك نجد مصادر أخرى في المؤسسة لبناء معرفة صحيحة تتمثل في:

- التشارك والحوار بين الأفراد العاملين في المؤسسة؛
- التقارير والوثائق الرسمية السارية في كل المستويات الإدارية في المؤسسة؛
- الاجتماعات مع المسؤلين، مثلا تقوم المؤسسة بتنظيم اجتماع كل شهر لطرح برامج التصدير الشهرية للنقاش؛

- التعليم والتدريب واستخدام نظم المعلومات الالكتروني والانترنت.

2.1.1. **المصادر الخارجية**: من أهم مصادر المؤسسة الخارجية للحصول على المعرفة لمختلف متغيرات بيئتها الخارجية نجد:

- الاشتراك في مكاتب متخصصة في المعلومات؛
- حضور مختلف الملتقيات الدولية في إطار التبادل والحصول على معلومات ومعارف جديدة؛
- العضوية في جمعيات منتجي الفوسفات والأسمدة الفوسفاتية، كجمعية المؤسسات الصناعية العالمية للاسمدة الفوسفاتية (IFA) والتي تمدها بمختلف التقارير حول صادرات وواردات ووجهة الفوسفات في العالم.

2.1. **تمكين المعرفة في المؤسسة**: تعتبر مختلف الخبرات والإطارات العليا في المؤسسة من حاملي المعرفة الضمنية، حيث تقارب نسبة العمال الذين تتجاوز أعمارهم 45 سنة 40٪ و45٪ من العمال ذوو خبرة، كما يمثل ما نسبته 60٪ من العمال الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و45 سنة اغلبهم من ذوي المستوى الجامعي. نظرا لأن معظم العاملين من الفئة الشابة وذوو تعليم عالي، لذلك يتم تعميم المعرفة للجميع والعمل على نقلها والتصريح بها من خلال الاجتماعات والعلاقات الشخصية والحوار والاحتكاك التعليمي والتدريب وتمكين العاملين، وإعطائهم الصلاحيات المناسبة حتى تعم وتشيع اللقاءات، والاحتكاكات والنقاشات، التي من شأنها نقل الخبرات الضمنية من ذوي الخبرة إلى زملائهم والتصريح بها.

3.1. **الأبعاد الأخرى للمعرفة السوقية في المؤسسة**:

حتى تتمكن المؤسسة من تقوية معرفتها السوقية، لابد من التحكم في عدة عناصر أخرى، أهمها:

1.3.1. **السوق**: تقوم مؤسسة SOMIPHOS بتصدير 99٪ من إنتاجها نحو الأسواق العالمية سواء الأوربية كفرنسا وبولونيا أو أسواق أمريكا اللاتينية وآسيا خاصة الهند، كما يوزع ما يعادل 1٪ على السوق الوطنية خاصة مؤسسة PHISTIAL ANNABA.

2.3.1. **المنافسين**: من أهم منافسي الشركة في الأسواق العالمية نجد المكتب الشريف للفوسفات المغربية OCP وشركة فوسفات قفصة التونسية CPG، هذا إضافة إلى الأردن ومصر.

3.3.1. **الزبائن**: يتمثل أهم الزبائن من أوربا، أسيا وأمريكا الجنوبية، ففي كثير من الأحيان يأتي ممثل شخصي عن الزبون لأخذ عينات من الفوسفات يقوم بتحليلها، فإذا وجد بها المعايير المستهدفة (عادة ما يفضل الزبائن الفوسفات الغني باليورانيوم) يقوم بإرسال الطلبية.

4.3.1. **الشريك**: تتعامل مؤسسة SOMIPHOS مع مختلف البنوك الوطنية والمكاتب الاستشارية، بالإضافة إلى ميناء عنابة عن طريق مؤسسة SNTF والمؤسسة الخاصة UTR بالإضافة إلى كراء شاحنات خاصة للنقل.

5.3.1. **المنتج**: تنتج المؤسسة نوعين من الفوسفات بعدما كانت تنتج أربع أنواع، ومن خلال مركز الدراسات والأبحاث التطبيقية للتطوير تسعى المؤسسة إلى تطوير خصائص منتجها، وهي تحاول التسويق لمنتجها من خلال

وثائق خاصة تصف بشكل مفصل منتجها، كما أن هناك بوادر تخطيط شراكة لتطوير مادة الفوسفات بشراكة اندونيسية وصينية.

2. **ملامح الإستراتيجية التنافسية بالمؤسسة**: لمعرفة العوامل المؤثرة في المركز السوقي لمؤسسة "SOMIPHOS" وجب تحديد الظروف البيئية المحيطة بها، من فرص وتهديدات، كما لزم تشخيص نقاط القوة والضعف في المؤسسة، للوصول لاختيار استراتيجية تنافسية مناسبة.

1.2. **تشخيص بيئة المؤسسة**: تتمتع مؤسسة "SOMIPHOS" بثقل إقتصادي هام في الاقتصاد الوطني لما تتمتع به من نقاط قوة، إلا أن ذلك لا يعني لا تمتلك نقاط ضعف، إضافة إلى أنها تتوفر على فرص اقتصادية يمكن استغلالها والاستفادة منها إذا تمكنت من تجاوز التهديدات التي تواجهها.

1.1.2. **تشخيص بيئة المؤسسة الداخلية**: وذلك بتحليل نقاط القوة والضعف في المؤسسة قيد الدراسة.

1.1.1.2. **نقاط القوة** Strengths : هي نقاط متنوعة لها دور أساسي في النجاح الاقتصادي للمؤسسة، أهمها:

- توفر المؤسسة على احتياطي ضخم من الفوسفات الخام السهل استغلاله نسبيا، والمقدر بـ 2 مليار طن؛
- تتوفر على طاقة إنتاج تقدر بـ 2.1 مليون ؛
- تتوفر على نظام ثلاث دوريات عمل على مستوى المركب المنجمي؛
- تعتمد الغاز الطبيعي الأقل تكلفة في معالجة الفوسفات؛
- عدم اعتمادها على الديون قصيرة الأجل؛
- تمتع المؤسسة باحتكار استغلال الفوسفات على المستوى المحلي.

2.1.1.2. **نقاط الضعف** Weakness: تعاني المؤسسة من نقاط ضعف مختلفة، تَحُد من قدرتها وفعاليتها على التصدير منها:

- القِدَم الفني والتكنولوجي منشأتها خاصة على مستوى الاستغلال (الآلات والمعدات كالفرن وبساط النقل)؛
- تميز فوسفات منجم جبل العنق بالصلابة والشوائب مما يجعل معالجته مكلفة؛
- اعتماد المؤسسة على تصدير الفوسفات الخام الذي قل الطلب عليه وحاجة الأسواق الخارجية إلى فوسفات محول ومكرر، وهو ما تفتقره صناعة الفوسفات محليا؛
- افتقار المؤسسة لوسائل النقل الرخيصة من مناطق الاستغلال إلى الميناء، باعتمادها على خط سكة واحد محدود ومكلف، وكراء شاحنات نقل من الخواص مكلفة أيضا؛
- عدم توفر المؤسسة على بواخر النقل مما شكل لها عبء إضافي لعملية التصدير؛
- انحسار في عدد الزبائن التقليديين خاصة الأوربيين بسبب غلق مؤسسات تحويل الفوسفات نتيجة لضغط جمعيات حماية البيئة.

2.1.2. **تشخيص البيئة الخارجية**: وذلك بتحليل الفرص الممكنة والتهديدات المحتملة:

1.2.1.2. **الفرص** Opportunity: تتمثل الفرص أساسا في وجود أسواق هامة من الفوسفات، كونه مادة حيوية تدخل في كثير من الصناعات على غرار الصبائغ والدهانات والأسمدة الفلاحية والمتفجرات وغيرها، إضافة إلى حاجة السوق المحلي لهذه المادة في دعم مخططات التنمية الفلاحية.

2.2.1.2. **التهديدات** Threats : تواجه المؤسسة عدة تهديدات اهمها:

- وجود احتياطات فوسفاطية كبيرة عالميا؛
- المنافسة القوية خاصة من المكتب الشريف للفوسفات المغربي سواء على مستوى الإنتاج ونوعيته، الذي يقدر بـ 27 مليون طن سنة 2016، أو على مستوى التكلفة باعتماده الضخ الهيدروليكي عبر أنابيب إلى الميناء؛
- تكلفة النقل البحري المرتفعة،
- حقوق عبور قناة السويس مرتفعة، مما يعرقل النفاذ إلى السوق الأسيوي؛
- القواعد الإجبارية للبيئة، وزيادة الطلب على المنتجات تامة التحويل.

2.2. **تحليل** SWOT **لاختيار الإستراتيجية المناسبة:** وذلك من خلال مصفوفة تتعامد فيها نقاط القوة والضعف بالفرص والتهديدات، كما في الجدول رقم 2.

حيث قامت المؤسسة بإتباع إستراتيجية التكلفة المنخفضة كخيار تنافسي وذلك استغلالا لنقاط قوتها حيث تقوم باستغلال الفوسفات السطحي وإتباع إستراتيجية التركيز للوصول إلى تكلفة منخفضة وذلك بالإبقاء على إنتاج نوعين من الفوسفات أقل تكلفة بعد أن كانت تنتج أربع أنواع.

جدول رقم 2: مصفوفة SWOT

		العوامل الإستراتيجية الداخلية	
		نقاط القوة	نقاط الضعف
		• طاقة إنتاجية أكثر من 2 مليون طن وسهلة الاستخراج؛ • الاعتماد على الغز الطبيعي؛ • امتلاك علامة تجارية؛ و • عدم وجود قروض قصيرة الأجل.	• احتواء فوسفات المركب على شوائب ومنغزيوم غير مرغوب فيه صناعيا (نوعية الفوسفات غير جيدة)؛ • عدم امتلاك وسائل نقل كافية برا وبحرا.
العوامل الإستراتيجية الخارجية	الفرص	• وجود اسواق هامة للفوسفات؛ • تنامي استخدام الفوسفات للتنمية الزراعية	**إستراتيجية التكلفة المنخفضة** **إستراتيجية التركيز**	**إستراتيجية التطوير والتحسين**
	التهديدات	• احتياطات الفوسفات كبيرة عالميا؛ • تكلفة النقل البحري مرتفعة جدا؛ • القواعد الإجبارية للبيئة؛ • المنافسة الدولية قوية جدا خاصة من الجيران.	**إستراتيجية الثبات والاستقرار**	**إستراتيجية الانكماش**

المصدر: من إعداد الباحثين.

3.2. الواقع التنافسي لمؤسسة SOMIPHOS

من خلال تحليل الحصة السوقية للمؤسسة، يمكن التعرف على مدى كفاءتها في السوق خلال فترة محددة، وذلك بمقارنة مع حصص المنافسين في السوق، وهو ما يعبر عنه الجدول رقم 3

جدول رقم 3: الحصة السوقية للشركات العربية المنافسة لـ SOMIPHOS

	المباع	الحصة السوقية
الجزائر	2.1 مليون طن	% 1.3
مصر	1.3 مليون طن	% 0.8
المغرب	26 مليون طن	% 16.25
تونس	8 مليون طن	% 5
مبيعات السوق العالمية	160 مليون طن	

المصدر: إحصائيات سنة 2015 من الرابط:

http://www.thecropsite.com/articles/1621/world-reserves-of-phosphate-rock-dynamic-unfolding-story/ (22/02/2017 at 22:13).

من خلال الجدول يمكن للمرء ملاحظة أن المغرب الممثل في المكتب الشريف للفوسفات هو اكبر منافس بحصة سوقية تقدر بـ 16.25 ٪ إذ أن باطن الأرض المغربية يحوي ثلاثة أرباع الاحتياطات العالمية من الفوسفاط. وتتوزع مواقع الاستخراج الحالية على ثلاثة مناطق جغرافية هي خريبكة واليوسفية وبوكراع، كما يوجد أيضا بابن جرير.[14]

كما يتمتع المجمع الشريف للفوسفاط جيولوجيا بفوسفاط غني يسهل نسبيا استخراجه، كما يعتبر ميسرا من الجغرافيا حيث تتواجد حقول الفوسفاط على مقربة نسبية من موانئ مجهزة بالبنية التحتية الجيدة. ويعد المجمع ثاني مصدر عالمي للفوسفاط الخام والحامض الفوسفوري وأحد أهم مصدري الأسمدة الفوسفاطية، بعد الولايات المتحدة الأمريكية[15] كما أن معظم إنتاجها (95%) يتم تصديره إلى الأسواق الخارجية، إما في شكل معدن خام، وإما بعد تحويله إلى حامض فسفوري أو أسمدة صلبة (فوسفاط ثنائي الأمونياك، فوسفاط أحادي الأمونياك، فوسفاط ثلاثي ممتاز).[16] والنشاط الاستخراجي للفوسفاط يشكل عاملا أساسيا في الاقتصاد المغربي.

مما سبق تبين أن الجزائر تحتل مرتبة متدنية في إنتاج وتصدير الفوسفات مقارنة بجيرانها (عاشر بلد منتج للفوسفاط وخامس مصدر على الصعيد العالمي)، والسبب يتجلى في المشاكل المتعلقة بالتسويق والنقل. وكان المكتب الشريف للفوسفاط قد عانى من نفس مشاكل النقل، مما أدى إلى التفكير في طريقة أكثر نجاعة تتمثل في نقل الفوسفاط بواسطة أنابيب عن طريق مزج الفوسفاط بالماء ثم نقله وضخه هيدروليكيا لمسافة طويلة، وايضا امتلاك بواخر نقل الفوسفات للتصدير.

الجزائر اليوم مستعدة لعدم التنازل عن أي شيء رغم مشاكل النقل. ومن بين الاستراتيجيات التي ستعتمد عليها هي استهداف أسواق جديدة (آسيا الجنوبية والجنوبية الشرقية و أمريكا الجنوبية). ولصعود مراتب في سلم الترتيب العالمي، تعتزم الجزائر كذلك الاستفادة مما يفعلونه جيرانها المنافسين، خاصة المغرب وتونس. وهكذا

وعوض تصدير خام الفوسفاط إلى الخارج، تفكر الجزائر تصنيعه في البلاد لربح المزيد من المال، وذلك بإنشاء مؤسسات تحويل وتكرير الفوسفات بطاقات انتاجية كبيرة ولتغطية حاجاتها من الفوسفات الخام قامت مؤسسة بالشركة مع اندونيسيا بدراسة مشروع إنشاء وحدة استخراج جديدة بالات جديدة وحديثة تكنولوجيا بمنطقة الحدبة.

3.**نتائج الدراسة**:

من خلال الدراسة الميدانية تبين أن مؤسسة الفوسفات تقوم بتحليل السوق للوصول إلى المعرفة السوقية ومن ثم تحديد الإستراتيجية التسويقية المناسبة، وذلك اعتمادا على دائرة اليقظة التجارية، وبالتالي كانت الإستراتيجية المناسبة هي إستراتيجية السيطرة بالتكلفة، ولكنها لم تحقق بها أي موقع تنافسي خاصة مقارنة بجيرانها المغرب وتونس.

- وانطلاقا من التحليل تبين أن المؤسسة تقوم بتحليل مختلف الأبعاد البيئية الداخلية (نقاط القوة والضعف) والخارجية (الفرص والتهديدات)؛
- كما اتضح أن المؤسسة قيد الدراسة تعتمد المعرفة السوقية لاختيار استراتيجياتها التسويقية وذلك انطلاقا من تحليل مصفوف SWOT؛
- من خلال الدراسة الميدانية يمكن للمرء ملاحظة أن المؤسسة تتبع إستراتيجية بورتر المتمثلة أساسا في إستراتيجية تخفيض التكلفة.

يمكن القول أن مؤسسة مناجم الفوسفات تعاني جملة من التهديدات القوية مقارنة بالفرص الموجودة، وبالتالي فسوق المنافسة حاد جدا ومتنوع المنتجات والمشتقات الفوسفاتية وهذا أدى إلى انخفاض الحصة السوقية خاصة مع ارتفاع التكاليف وتدني سعر البيع، كما أن عدم وجود إدارة واعية بتلك التهديدات وعدم وجود خطط لترقية وتحسين جودة الإنتاج وتقليل تكلفته ومؤسسات تحويل المنتج ساهم في انحسار الحصة السوقية، وتوسع منتجات الجيران والمنتجين الآخرين على حساب أسواق المؤسسة.

الاحالات والمراجع:

1. ممدوح طايع الزيات، سامي فياض العزاوي، تأثير المعرفة السوقية على الولاء للعلامة التجارية للسلع المعمرة، المجلة العربية للإدارة، عدد1، مجلد30، عمان، 2010. ص. 195.

2. خيري علي اوسو، تنمية الرافدين، دور المعرفة السوقية في تحقيق الابتكار التسويقي دراسة استطلاعية في عدد من المنظمات السياحية في مدينة دهوك، العدد 97 مجلد 32، 2010، ص. 241.

3. Kotler Philip**, Marketing Management,** Prentice Hall, 10th Edition, 2000. P.412.

4. Lorenzo, Antonio,& Peter, J., & Balen Van , locianopilott,(2005), "Marketing Management in Strategic Adoption CRM Solution : Global Support & Application in Europe", Working Paper, h3, Genhaio.p. 3.

5 . أزهار أبو غنيم وعبد الزهرة نعمة، ، المعرفة التسويقية وتكنولوجيا المعلومات وأثرها في الأداء التسويقي، دراسة حالة في الشركة العامة للسمنت الجنوبية، أطروحة دكتوراه غير منشورة (2007)، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، ص. 42.

6. Florian Kohlbacher, "Knowledge-based marketing: building & sustaining competitive advantage through knowledge co-creation", **Journal of management & decision marketing**, (2008), Vol. 9, No. 6, p. 631.

7. كوتلر فيليب و سوهين موهانبر، "كلية كيلوغ تبحث في التسويق"، ترجمة إبراهيم يحيى الشهابي العبيكان، (الرياض، 2002) ص ص.31 -33.

8. شاكر جار الله الخشالي، "علاقة قيم العمل الادارية بالخيار الاستراتيجي للمديرين" - دراسة تطبيقية في شركات التامين، **المجلة الاردنية للعلوم التطبيقية – العلوم الانسانية** -، المجلد السادس، العدد الثاني، (2003)، ص. 27.

9. Thomas L Wheelen. and J.David Hunger, **Strategic Management & business policy**, (2002). 8th ed , prentice Hall, p.148.

10 . محمود الصميدعي وردينة يوسف، **تسويق الخدمات**، (عمان: دار المسيرة، 2010) ص. 368.

11. المرجع نفسه.

12. ثامر البكري، **استراتيجيات التسويق**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008، ص:220.

13. تم المقارنة بحصص الدول باعتبار شركة SOMIPHOS محتكرة لإنتاج الفوسفات على مستوى الوطن.

14. Ocp Annual Report 2012, P.15.

15. Ibid.

16. États Financiers Consolidés Ifrs Période Du 1er Janvier Au 31 Décembre 2013, P. 2.

تسويق الخدمات الإدارية عبر الإعلام الاجتماعي

صفحة طلبة قسم الاقتصاد بجامعة تبسة نموذجا

د. بنشوري عيسى[1]
جامعة العربي التبسي -تبسة -، الجزائر
ba.aissa@gmail.com

د. الداوي الشيخ
جامعة الجزائر 3، الجزائر
P.daouicheikh@gmail.com

Administrative Services Marketing Through Social Media

Student's Facebook page of Economics Department

Banchouri Aissa & Daoui Cheikh
University of Tébessa & University of Algiers 3/ ALGERIA

Received:14/05/2017 *Accepted: 19/08/2017* *Published: 31/12/2017*

ملخص:

تسعى هذه الورقة البحثية للتفصيل في الأثر الذي يتيحه استخدام شبكات التواصل الاجتماعي لتفعيل خدمات قسم الاقتصاد من خلال التأثير على الكفاءة والفعالية الكلية لإدارة القسم وكذا التأثير على ثقة الطلبة اتجاه خدمات القسم؛ وقبل ذلك نقدم تمهيدا نظريا مختصرا لمحددات الإعلام الاجتماعي؛ حيث أن الاهتمام ببناء الولاء للعلامة عموما والاحتفاظ به يُعْتبر من المواضيع الرئيسية لبحوث التسويق؛ حيث تم استعمال وسائل مختلفة للحفاظ على ولاء الزبائن للعلامة من خلال عناصرها مثل المزيج التسويقي التقليدي؛ الطرق الجديدة للتسويق كاحتضان الأحداث والرعاية، نشاطات التسويق واحد لواحد (ONE to ONE)؛ التسويق عبر الإنترنت والتسويق عبر الإعلام الاجتماعي، ويعتبر هذا الأخير من أهم الوسائل الحديثة في التسويق لذا ارتأينا تحديد ماهية أثر هذا المفهوم على ولاء المستهلكين للعلامة ومدى استحواذه على انتباه باحثي وممارسي التسويق.

الكلمات المفتاحية: التسويق، التسويق الاجتماعي، الإعلام الإجتماعي

الترميز الاقتصادي (jel) : M30

Abstract:

This paper explores the impact of the use of social networks to activate Economics Department services by influencing the efficiency and effectiveness of the department's management, as well as influencing the students' trust in the services of the department. Before that we provide a brief theoretical introduction to the determinants of social media. The brand has been a major theme of marketing research for some time now; different methods have been used to maintain customer's loyalty to the brand through elements such as the traditional marketing mix; new marketing methods such as incubation of events, One to One marketing activities; online marketing and social media marketing. The latter is one of the most important modern means of marketing, so we have decided to determine the impact of this concept on the loyalty of the consumers to the brand and the extent of its acquisition of the attention of researchers and marketing practitioners.

Key Words: *marketing, social marketing, social media*.
(JEL) Classification: M30

1. Author Correspondence, e-mail: *ba.aissa@gmail.com*

تمهيد:

تتمثل محددات الإعلام الاجتماعي في أهميته بالنسبة للإدارة والطلبة في آن واحد من خلال تخفيض زمن تقديم الخدمات وتقليل تكاليف النشر الورقية وتكاليف الانتقال لمقر القسم لرؤية الإعلانات الورقية..... الخ.

وتعتبر صفحات الإعلام الاجتماعي مهمة بالنسبة للطلبة حيث يعتبر رأيهم ذو مكانة معتبرة عبر الأنترنت؛ ومن جهة أخرى فالكثير منهم يعتبر الصفحة مصدرا قيما للمعلومات بالنسبة لهم ويسمح ما سبق بالتفهم السريع لأهمية وضع منشورات وبناء حوارات مع الطلبة، حيث أن نجاح الصفحة من الناحية التسويقية يمثل ما يراها الطلبة أو ما يقولون عنها وبالأخص أحاديثهم ومحتوى حواراتهم عبرها أو عبر غيرها من الصفحات، حيث ينصح المعلنين باتباع إدارة المواقع الاجتماعية عند البدء في الاهتمام بالقواعد الأساسية للتسويق.

وتسمح الشبكات الاجتماعية للطلبة بالتفاعل وبناء علاقات الكترونية مع إدارة القسم وهنا تعتبر المهارات التفاعلية عامل أساسي لنجاح العلاقات سواء شخصيا أو عبر الإنترنت وذلك بالتفكير في الإعلام الاجتماعي كأرضية تفاعلية فقد استغرقت الصفحة فقط ثلاثة أشهر ونصف للظفر بما يتجاوز 850 نقطة إعجاب وهو ما يزيد عن عدد طلبة القسم بمقدار الثلث (الشكل 1)، لذلك فعلى الإداريين من الناحية التسويقية تقييم المهارات العلاقية مع طلبتهم قبل الشروع فيها وتكون الثقة في المعلومات المدرجة في منشورات الصفحة هي العامل الأساسي لنجاحها.

1. إشكالية الدراسة:

إن طرح فكرة صفحة إعلان اجتماعي خاصة بالطلبة يعتبر فكرة عملية جديدة على المستوى الرسمي؛ حيث تتوفر العديد من الصفحات التي تقدم خدمات للطلبة؛ ولكنها لا ترقى لتكون صفحة على المستوى الرسمي تسيرها إدارة القسم من رئيس القسم ونوابه ومسؤولي الشعبة والتخصصات؛ لذلك ارتأينا تقديم ومعالجة الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم صفحة قسم الاقتصاد في تفعيل وتحسين الخدمات الإدارية الرسمية للقسم؟

2. فرضيات الدراسة:

- تساهم الخدمات الإدارية التفاعلية عبر الصفحة في تقليل تكاليف الوقت والإعلان الورقي؛
- تمنح الصفحة مجالا للحوار والتفاعل والحيوية مع الطلبة مما يساهم في تحسين خدمات القسم بتقليل "حجم" و"زمن تصحيح" الأخطاء المادية؛
- تكسب الصفحة ثقة الطلبة من خلال غناها بالمعلومات المتعلقة بهم والمحتفظ بها عبر الزمن.

أولا. الإطار النظري والدراسات السابقة:

1. **الإطار النظري:**

1.1 **محددات الإعلام الاجتماعي:**

تتمثل محددات الإعلام الاجتماعي في أهميته بالنسبة للإدارة والطلبة في آن واحد من خلال تخفيض زمن تقديم الخدمات وتقليل تكاليف النشر الورقية وتكاليف الانتقال لمقر القسم لرؤية الإعلانات الورقية.... الخ.

1.1.1 **أهمية الإعلام الاجتماعي:**

تحدث الكثيرون عن موضوع الإعلام الاجتماعي في المدونات، الصحافة والمؤتمرات...؛ واعتبروه موضوعا مهما لسببين[1]:

إن رأي المستهلكين بدون شك قد أخذ مكانة معتبرة عبر الأنترنت: ففي دراسة حول 110 علامة من علامات المسدسات وُجد أن 30.4% من الإجابات المائة الأولى التي جاءت عن طريق البحث عن العلامة عبر جوجل كان مصدرها رسائل بعث بها مستخدمو الأنترنت؛ ومن جهة أخرى فالكثير من مستخدمي الأنترنت يحضرون لمشترياتهم عبر الأنترنت (تصل النسبة لـ:80% في قطاع السيارات) فلذا تعتبر الأنترنت مصدرا قيما للمعلومات بالنسبة للمستهلكين قبل شرائهم لأي منتج هل هو موجود عبر الأنترنت أم لا.

تسمح الشبكات الاجتماعية للناس بالاتصال والتفاعل وبناء العلاقات عبر الأنترنت حيث تعتبر المهارات العلاقية عامل أساسي لنجاح بناء العلاقات سواء على المستوى الشخصي أو عبر الإنترنت وذلك بالتفكير في الإعلام الاجتماعي كأرضية للتفاعل حيث يشير تقرير لـ(*Morgan Stanley*) لعدد السنوات التي استغرقتها الصناعات الإعلامية للظفر بخمسين مليون مستعمل في ترتيب تنازلي حيث استغرقت صناعة الراديو 38 سنة تتبعها صناعة التلفاز في 13 سنة، وفي حين استغرقت الإنترنت 4 سنوات فقد استغرق الفايسبوك وحده 9 أشهر للظفر بمائة مليون مشترك أي ضعف العدد في الصناعات السابقة، لذلك على المسوقين تقييم المهارات العلاقية مع زبائنهم قبل تطبيق أي نوع من استراتيجيات التسويق خصوصا في الإعلام الاجتماعي أين يكون للكلام المنقول (*word of mouth*) سرعة الكترونية، فعندما يثق أغلبية زبائنك الحاليين في ممارساتك فإنه من الآمن البدء في التسويق عبر الإعلام الاجتماعي[2].

كما أشارت (*Zamora*) أصبحت شبكات الربط الاجتماعية شعبية جدا في زمن قصير (800 مليون مستعمل فايسبوك فعال مع نهاية 2011 منذ بدايته عام 2004) ويمكن تحديد ماهيتها بأنها شبكات للأصدقاء من أجل التفاعل المهني والاجتماعي وأن أعضاء هذه الشبكات قد يصبحون أصدقاء مع أعضاء آخرين ويمكنهم كذلك أن يكونوا معجبين في صفحات الإعجاب بالعلامة المصممة خصيصا لذلك، كما يمكنهم تشارك اهتماهم بالعلامة في هذه الصفحات ويوحد بينهم الاهتمام المشترك بالعلامة، وتعكس صفحات الإعجاب جزءا من علاقات

الزبائن، وفي هذه الصفحات يمكن للشركات إنشاء منشورات حول علاماتها تحوي حكايات، صور، فيدويات ومواد أخرى مما يمكّن معجبي الصفحات للتفاعل مع هذه المنشورات بالإعجاب أو التعليق عليها[3].

2.1.1 تعريف التسويق عبر الإعلام الاجتماعي:

إن المفهوم المبسط للتسويق عبر الإعلام الاجتماعي هو حضور العلامة عبر الاعلام الاجتماعي (أهمها فايسبوك وتويتر...)؛ فالكثير من المعلنين يتساءلون حول الحاجة للاستثمار فيها وبأية طريقة، ما هي اليقظة التي يجب وضعها لمعرفة ما يحكى حول العلامة والمنتجات، وكيف يتم التعامل مع الرسائل السلبية، وكيف تحفز مستخدمي الأنترنت (المؤثرون في قرار الشراء) للتحدث الإيجابي عن العلامة[4]،

ويتخذ الإعلام الاجتماعي عدة أشكال وينمو بشكل يومي سريع؛ ومن بين الصيغ المعيارية للإعلام الاجتماعي تتمثل في المدونات، المنتديات، المواقع التشاركية؛ وتتمثل قيمتها في أنها مفتوحة لأي شخص ولا توجد بها العوائق التقليدية كالتدرج الوظيفي والموقع الجغرافي التي تعرقل من صيغ الاتصال، وقد غيرت هذه الصيغ الجديدة في الإعلام طرق الاتصال بإعطاء الأفراد فرصا مع افراد آخرين يتشاركون في الرأي، وتنمية أعمالهم التجارية واكتساب الشهرة التجارية[5].

وتعود أصول الشبكات الاجتماعية لعلم الاجتماع، بينما تشير في مجال الأعمال إلى علاقات تجارية متصلة حيث يكون التبادل بين طرفين متشاركين في الأعمال التجارية، وتستند فكرة الشبكات إلى بناء الروابط بين الأفراد، مجموعات الأفراد، الأقسام التنظيمية وبين الشركات مما يؤدي لخلق شبكات اجتماعية[6].

3.1.1 فوائد الإعلام الاجتماعي:

تمد الأنترنت أي فرد بالقوة والفرصة لنشر أفكاره ومفاهيمه وتخيلاته وصوره (*Imagery*) نحو العالم وهو مستلق في بيته أو مكتبه، وإن هذا التقدم التكنولوجي المدهش له تأثير كبير على نموذج الإعلام الجماهيري المطبق فهو يشرك الأفراد (الزبائن) في اتخاذ القرارات؛ ويشير مصطلح النشر (*Publishing*) إلى نشر المحتوى سواء عبر المدونات أو المجلات الرقمية خاصة منها التي تتطلب فقط بريدا إلكترونيا للتسجيل عبرها وبمجرد أن ينشر المستعمل مرة واحدة يصبح ناشرا مستعدا للوصول إلى فجوة السوق، كما توجد عدة مواقع تسمح بإنشاء ونشر مدونتك الخاصة محتوية الإعلانات من أجل المدخول فتصبح أنت ناشرا؛ فتمثل شركة *Issuu* إحدى هذه الفرص التي تسمح لك بتخصيص واجهة لنشر مجلتك الخاصة مجانا؛ ولقد تعددت الفرص للفرد العادي في معرفة الأسعار على مستويات بعيدة ومقارنتها بالمنتجات وإجراء التعاملات التجارية وكل ذلك عن بعد فنتج عن ذلك أن أصبحت أسعار المنتجات والسلع تنافسية أكثر من ذي قبل، خصوصا مع تسارع تدفق المدونات ومواقع الأنترنت وأن العرض يفوق الطلب في كثير من المنتجات[7].

2.1 **إنشاء الحملات التسويقية عبر الإعلام الاجتماعي**:

اتضح بالخبرة والتجربة أن سياساتها الشركة الإستراتيجية وأهدافها لن تصمد عبر الزمن لقوى التغير إذا لم تكن قابلة للقياس وقابلة للتكيف؛ وهي نفس المبادئ التي يتمتع بها التسويق الاستراتيجي عبر الإعلام الاجتماعي، حيث يتمتع عملياته بالقدرة على التكيف مع النمو عبر الزمن والتغير؛ وإن الإعلام الاجتماعي وللوصول للزبائن المحتملين يحتاج لتوسيع مستمر فتوجد أربع مفاتيح عامة تؤخذ بعين الاعتبار عند البدء في حملة تسويقية عبر الإعلام الاجتماعي)[8]:

1.2.1 **بداية صغيرة**: إن المغامرة بالدخول في عالم الإعلام الاجتماعي لاستغلال هذه الفرصة التسويقية بدء بالتمكن من مبادئ التسويق عبر الإعلام الاجتماعي والقفز مباشرة إلى الكثير من المواقع دفعة واحدة قد يضر بالحملة التسويقية أكثر مما يفيدها، حيث ينصح الخبراء وكذا البحوث المعتمدة بالتركيز على عدد محدود من الشبكات تكون فيها قابلية التطبيق حيث يتم تحديد الجمهور المستهدف وإعداد لمحة عن مهمة الحملة والبدء في بناء التواجد في هذه المواقع والشبكات المختارة التي تضمن البقاء على خط الاستراتيجية المحددة.

2.2.1 **الارتياح**: يعتبر تطوير الارتياح والألفة في تكنولوجيات ومنتديات الإعلام الاجتماعي مهما جدا في المراحل الأولى للحملة التسويقية، ولا نعني بالارتياح فقط حسن استعمال التكنولوجيا؛ ولكن أيضا حسن التعامل مع الجمهور المستهدف، ويجب أن يكون التعامل عفويا وشخصيا ما أمكن حيث تعتبر من أهم مفاتيح النجاح في الشبكات الاجتماعية إلى جانب التفاعل وتبادل الأفكار وتقديم القيمة للزبائن المحتملين وقادة الصناعة؛ ويجب التأكد من قابلية قياس النتائج.

3.2.1 **تأسيس الروتين**: بعد الدخول في الروتين يحدث الاتساق، إن تحديث تويتر كمثال مرة في الأسبوع ووضع مقال في صفحتك على الفايسبوك والإجابة على التعليقات مرة في الأسبوع تُعتبر أحيانا جد كافية؛ فكلما زادت المساهمات كلما زادت رؤيتك، إن النشاط وتوفير القيمة يؤديان لزيادة الشهرة والتأثير وبالتالي زيادة عائد الاستثمار.

4.2.1 **النشر والتوسع**: بعد التحكم في الشبكتين أو الثلاث الأولية يمكن التوسع لسواهما؛ ومن هنا يبدأ العمل عن شبكات أخرى وتوسيع الأعمال بالبحث عن الشبكات التالية في قائمة الاحتمالات للتموقع فيها، أو حتى البدء في شبكات اجتماعية خاصة؛ ومهما كان اتجاه مؤسستك فإن المحافظة على الرقابة والاتساق تعتبر من أهم مفاتيح النجاح في الشبكات الاجتماعية.

2. **الدراسات السابقة**:

1.1 دراسة (*Lijun Zhou & Tao Wang*)[9] سنة 2014 بعنوان: (*Social media: A new vehicle for city marketing in China*) وتطرقا فيها إلى مجهودات الحكومات الصينية المتعاقبة لدمج التكتيكات التسويقية

المختلفة لأجل ترويج السياحة في مختلف المدن الصينية من خلال وسائل الإعلام الاجتماعية؛ وخلصا إلى أن وسائل الإعلام الاجتماعية توفر منصة حوار أكثر تشاركية وانفتاحا وتفاعلية مع الجمهور للتعبير عن أفكارهم؛ وتعد وسائل التواصل الاجتماعي أداة ترويجية جديدة يمكن تطبيقها أيضا في تسويق المدن كوجهات سياحية؛

2.1 دراسة (*Laïla Benraïss-Noailles et Catherine Viot*)[10] سنة 2012 بعنوان (*Les Médias Sociaux Dans Les Stratégies De Recrutement*) حيث فحصا فيها الآثار المترتبة على "احترام الحياة الخاصة" عند استعمال الشبكات الاجتماعية في عمليات التوظيف سواء من قبل المتخرجين أو الموظفين؛ وحذرا في النهاية من أن أغلب الشركات والمؤسسات العامة والخاصة تستعمل المعلومات الشخصية للأفراد دون دراية منهم؛ بعد أن قدما نموذجا مفاهيمي تفسيري لاستعمال المعلومات الخاصة في التوظيف؛

3.1 دراسة (*Trent J. Spaulding*)[11] سنة 2010 بعنوان (*How can virtual communities create value for business?*) وقدم إمكانية الاستفادة من المجتمعات الافتراضية لتوفير إمكانية الوصول للمستهلكين وبياناتهم؛ وخلصا إلى أن العديد من الشركات تفشل في محاولاتها لاستخدام المجتمعات الافتراضية بسبب عدم احترامها لاستعمال العقد الاجتماعي (كالثقة والالتزام والتبادلية)؛

4.1 دراسة (*Lisette de Vries et al*)[12] سنة 2012 بعنوان (*Popularity of Brand Posts on Brand Fan Pages*) وحددوا فيها الدوافع المحتملة لشعبية العلامة وبينوا الاختلاف بين عدد التعليقات ونقاط الإعجاب وذلك حسب خصائص محتوى لمنشورات وتمكنت الدراسة من تحديد الخصائص والمحتويات الواجب وضعها في منشورات الصفحة وبينت أن بعض المحددات تعتبر سلبية بالنسبة لشهرة العلامة ولا تدعم زيادة عدد التعليقات أو نقاط الإعجاب على عكس خاصيتي الحيوية والتفاعل.

ثانيا. الطريقة والأدوات والمعطيات المجمعة

تمت الاستفادة من إحصائيات صفحة القسم في فترة عشرة أشهر الممتدة من إنشاء الصفحة يوم 06 أفريل 2017 إلى 06 فيفري 2018:

1.1 **خصائص منشورات الصفحة عبر الإعلام الاجتماعي**:

نلاحظ من الشكل 02 أن عدد المعجبين والمتابعين للصفحة في تزايد مستمر خلال المدة أعلاه وبلغ 2439 بالتحديد؛ وهو رقم يفوق عدد طلبة القسم بمقدار 300%؛ مما يؤكد أن أغلب الطلبة إن لم يكن كلهم يتابعون خدمات القسم عبر هذه الصفحة، وأن مشاركة وتفاعل الإداريين والأساتذة في تزايد مستمر بالسعي لتبني العلاقات والتفاعل مع الطلبة وذلك بخلق ما يسمى مجتمع افتراضي (طلبة وإداريين وأساتذة) في صيغة عدد نقاط الإعجاب بالصفحة ومنشوراتها أين يمكن للطلبة التفاعل مع الإدارة والأساتذة في الزمن الحقيقي (*real time*) بإبداء الإعجاب والتعليق حول منشورات الصفحة، حيث يميل أغلب الطلبة الذين يوسمون الصفحة بالإعجاب

وبمنشوراتها سواء بالتعليق أو بالإعجاب يميلون في الغالب ليصبحوا متابعين دائمين نحو الصفحة وأكثر انفتاحا لتلقي المعلومات حول ما يخصهم من إدارة القسم، وعلاوة على ذلك يميلون لتقليل الاتصال الميداني وتتولد لديهم صفة التحدث الإيجابي ويصبحون مرتبطين أكثر بالصفحة.

ونشير هنا إلى أن بعض الباحثين[13] يرجع نجاح نشاطات الإعلام الاجتماعي لعوامل تؤثر حول شعبية المنشورات إلا أن هذا الباحث يحصرها في عدد التعليقات ونقاط الإعجاب بمنشورات الصفحة، ويبن الشكل 02 العدد الإجمالي لمتابعي الصفحة في مدة 10 أشهر فقط.

ولو حاولنا إسقاط نتائج الدراسات السابقة على معطيات بحثنا لقنا بأن هناك عوامل وخصائص موجهة لشعبية منشورات الصفحة كالوضوح والتفاعلية ومحتوى النشر... حسب ما وجدنا ضمن ما يلي:

- الحيوية (*vividness*): ففي تتبعنا لمنشورات الصفحة خلال هذه الفترة وجدنا أن غنى منشورات الصفحة بميزات الرسمية تعكس مدى تحفيز منشورات الصفحة لتفاعل الطلبة، والتي يمكن إنجازها بإدراج صور ديناميكية وتغاير الألوان والصور، ووجدنا أنه غالبا تكون الصورة أحسن من الكتابة العادية من حيث تحفيز التفاعل مما يزيد نية النقر على أزرار الإعجاب والمشاركة لمنشورات الصفحة؛ ويبين الشكل 03 عدد التعليقات والإعجابات والمشاركات لمنشورات الصفحة ونشير هنا إلى أن الإعجاب بالمنشورات يأخذ عدة أشكال من إعجاب واستحباب وابتسامة وغيرها من الانفعالات العاطفية ولكن يأخذ الإعجاب العادي الحيز الأكبر من التفاعل بنسبة تتجاوز 90%.
- التفاعلية: وتعرف بأنها درجة الاتصال بين طرفين عبر وسائط الاتصال الاجتماعي والتأثير المتبادل وتزامن هذا التأثير، تتميز بتعدد الاتصالات وخصوصا الرسائل الخاصة، وتزداد التفاعلية كلما تجاوز المنشور النص العادي إلى أسئلة موجهة نحو الطلبة أو العكس لأنه يستجدي جوابا منهم، وكان من بين أهداف الصفحة بالرسائل الخاصة تحفيز الطلبة للتفاعل بالتعليق أو التأشير بالإعجاب والذي بدوره يولد أكثر تعليقات وتأشيرات بالإعجاب؛ ونلاحظ من خلال الشكل 04 أنه في الثلاث أشهر الأخيرة للدراسة كان التفاعل من خلال عدد الرسائل الخاصة هو 298 رسالة وهو عدد يتجاوز العدد في الثلاث أشهر السابقة بنسبة 119% مما يبين أن الرسائل الخاصة تساهم في زيادة التفاعل سواء عبر الرسائل أو عبر الإعجاب والتعليق والمشاركة.
- محتوى المنشورات (معلومات وترفيه): إن البحث عن المعلومات من أهم الأسباب التي تدفع الطلبة لاستعمال الصفحة والمشاركة كغيرها من المجتمعات الافتراضية كالفايسبوك، وتتبع المعلومات يفسر تعلق الطلبة بمحتوى منشورات الصفحة وتجمعهم حولها لأنها تحتوي معلومات يصعب الحصول عليها ميدانيا لذلك يميلون فأغلبهم يميلون لتكوين مواقف إيجابية نحو الإعلانات الغنية بالمعلومات في الصفحة مقارنة بغيرها من

الصفحات الفقيرة بالمعلومات مما يؤكد شعبية الصفحة بناء على محتوى المنشورات من معلومات، دون أن نغفل هنا من الجانب النظري وجوب حضور المحتوى الترفيهي الذي غاب غالبا رغم أن قيمته بالنسبة لمواقع التواصل الاجتماعية تمثل عاملا مهما لاستعمالها فهي تقود الأفراد لاستهلاك وإنشاء والمساهمة في المحتوى المعني، فالإعلانات والمنشورات كلما كانت ترفيهية كان لها تأثير إيجابي على المواقف اتجاه الصفحة والرغبة في العودة لها، لذلك فكلما كانت المنشورات ترفيهية كلما تحفز مستعملوا الصفحة للالتقاء والمشاركة والمساهمة في استهلاك المحتوى، قد يتبنى الطلبة مواقف أكثر إيجابية اتجاه منشورات الصفحة مقارنة بغير الترفيهية منها مما يولد شعبية أكثر[14]؛ ويبين الجدول 01 نسبة التفاعل مع منشورات الصفحة حسب محتوياتها إذ نلاحظ أن المنشورات التي تحتوي على صور تستحوذ على أكبر نسب التفاعل بكل أنواعه.

◆ تموقع منشورات الصفحة: تبين أن تموقع الإعلانات في الصفحة له تأثير إيجابي في جلب الانتباه، فالتموقع يلعب دورا مهما من خلال نسبة النقر على المنشورات وإن منشورات الصفحة وتظهر المنشورات الموضوعة حديثا في أعلى الصفحة وتنتقل الأقدم منها للأسفل ويتم وضع منشورات الصفحة الأكثر أهمية في أعلاها مع مراعاة عدد الأيام التي توضع فيها المنشورات؛ ورغم ذلك وجدنا أن نسبة التفاعل مع المنشورات متقاربة في جميع أيام الأسبوع بين 66.88% إلى 68.88%؛ بينما كانت نسبة التفاعل عبر الزمن متزايدة ابتداءًا من الرابعة صباحا بنسبة 02.24% إلى أن تصل عند الساعة التاسعة ليلا لأعلى نسبة لها 37.28% ثم تعود للتناقص.

◆ تكافؤ التعليقات: ويقصد به أن معجبي الصفحة أو متابعوها قد يعلقون إيجابا سلبا أو حيادا على المنشورات عن طريق تبادل المعلومات؛ فكما قد يكون للتعليقات الإيجابية على المنشورات قيمة مكملة مما يزيد من جاذبيتها فإن معجبي الصفحة قد يعلقون تعليقات سلبية والتي لها آثار سلبية على المواقف اتجاه الصفحة مما يؤثر على فعاليتها، وأن الاتصال السلبي أو التعليق السلبي يزيد من احتمال انخفاض جاذبية منشور الصفحة مما يولد مواقف أقل اتجاه منشور الصفحة بسحب الإعجاب أو عدم النقر على رابط الإعجاب أصلا، ووجدنا أن من الطلبة من يسعى لتكييف تعليقاته لتتوافق مع تعليقات الآخرين السلبية ومنهم من لا يوافق هذه التعليقات السلبية فيقدمون تعليقات إيجابية ويميلون لتمييز آرائهم وينشرون وجهات نظر مختلفة ونتيجة لذلك فإن هذا الاختلاف في التعليقات يولد تعليقات أخرى في غالب الأحيان مما يشير إلى أن التعليقات السلبية قد لا يكون لها أثر سلبي بالضرورة لذا فقد يكون لها أثر سلبي (توافقي) أو إيجابي (تمايز).

2.1 التركيز على مشاركة الطالب عبر الصفحة

تشكل منافذ (*outlets*) شبكات الإعلام الاجتماعي وسيلة ممتازة لتبني العلاقات مع مستعملي الأنترنت وتوجد أكثر من طريقة مميزة لإنشاء الصفحات عبر مواقع الشبكات الاجتماعية، فالشركات يمكنها نشر رسائل حول علاماتها التجارية (متضمنة فيديوهات، رسائل، اختبارات، معلومات ومواد أخرى...) في صفحات الإعجاب هذه، ويمكن للزبائن أن يصبحوا معجبين بها حيث يمكنهم بعد ذلك أن يعلقوا على هذه المواد المنشورة حول العلامة وعلى التعليقات الأخرى حول نفس العلامة،

وقد ركزنا في هذا المقال على تحديد شعبية المنشورات بالاعتماد على عدد التعليقات وعدد نقاط الإعجاب ولإيجاد المحددات المؤثرة على شعبية المنشورات فقد بحثنا في فعالية الصورة، الكتابة والروابط؛ بينما كان الهدف في المقام الأول هو جذب انتباه الطلبة للمنشورات ثم إقناعهم للنقر عليها ومشاهدة المحتوى بعد أن يقرروا طوعيا زيارة الصفحة والقيام بالتعليق والإعجاب على منشورات العلامة مما يجعل الطلبة يصرحون بآرائهم علنا.

وإضافة وتدعيما لما ورد أعلاه فيمكننا القول إن للقسم القدرة على ترقية خدماته باستخدام شبكات التواصل الاجتماعي التي تتيح له رفع كفاءته وتدنية تكاليفه الورقية حيث يسمح الاعلام الاجتماعي من تحويل هيكل التكاليف إلى تكاليف ثابتة:

- إن تراكم زيادة التفاعل بفعل زيادة عدد المعجبين بالصفحة يقود إلى إعادة استثمارها في الإعلام الاجتماعي مما يتيح للقسم تخفيض وقت الاستجابة إلى أقل ما يمكن وبالتالي التحول تدريجيا إلى وضعية مريحة وغير مكلفة مما يكسبه ثقة الطلبة والإدارة العليا على حد سواء؛
- تمكن شبكات التواصل الاجتماعي القسم من تعريف شريحة واسعة من الطلبة بخدماته وبالتالي فهي تقلل من مدة إطلاق المنشورات وتوفير جميع الإعلانات دون تعرضها للإتلاف المتعمد والإتلاف بعامل الزمن (كما هو الحال سابقا في الإعلان الورقي) وبالتالي يدخل القسم مرحلة الاستقرار؛
- إن استغلال شبكات التواصل الاجتماعي في التعريف بخدمات القسم إضافة إلى إمكانية تلبية طلبات الطلبة عبر برمجيات تحمل وتربط بهذه الشبكات يمكن القسم من اختصار الوقت الأمر الذي يكسبه ثقة الطلبة على المدى البعيد واختصار التكاليف مما يكسبه ثقة الإدارة العليا؛
- يمكن للطلبة أن يقدموا ملاحظاتهم وتعقيباتهم وانشغالاتهم إلى القسم مباشرة عبر صفحته على مواقع التواصل الاجتماعي وبالتالي يصبح في مقدور الإدارة الاستجابة سريعا لهذه الاهتمامات مما يكسبها أيضا ثقة الطلبة خصوصا في ظل إيجاد الحلول المناسبة للإشكاليات التي يواجهونها مع خدمات القسم وتنفيذها بسرعة لتفادي وقوعها مستقبلا.

ثالثا. تحليل وتفسير النتائج:

لزيادة عدد نقاط الإعجاب يجب زيادة الحيوية بدرجة عالية والحفاظ على مستوى متوسط من التفاعل وكذا طرح الأسئلة يزيد من الفاعلية رغم أنه يؤثر سلبا على عدد الإعجابات لما تتطلبه من إجابات والتي لا تأتي من نقر رابط الإعجاب كما أن الترفيه أيضا له تأثير سلبي على عدد الإعجابات لأن محتوى الترفيه غالبا ما يكون غير مرتبط بالمنشور المراد الترويج له، وأن المنشور الطويل يفضل أن يكون في أعلى الصفحة مما يزيد من احتمال التعرض له من قبل الطلبة وبالتالي يؤثر إيجابا على عدد الإعجابات وبما أن الطلبة والمتابعين يتأثرون ببعضهم البعض فإن زيادة عدد المشاركات يؤدي لزيادة عدد الإعجابات وبالعكس.

وإن زيادة عدد التعليقات يتطلب تفاعلية كبيرة كالأسئلة رغم أن محتوى المنشور ليس له تأثر كبير على عدد التعليقات إن لم يكن تأثيرا سلبيا، وأن وضع روابط أيضا له تأثير سلبي على عدد التعليقات لأنهم بالضغط على الرابط يتحولون لمواقع أخرى ولا يعلقون على المنشور، ويجب إبقاء المنشور الطويل في أعلى الصفحة لزيادة عدد التعليقات، وأن عدد التعليقات يتأثر إيجابا بالتعليقات السلبية كما الإيجابية لأنها تزيد من عددها سواء بالتمايز أو التوافق.

خلاصة:

إن تحليلنا لإشكالية الدراسة فيما سبق جعلنا نصل إلى نتائج مفادها أن خدمات القسم الإدارية من خلال صفحة الفايسبوك قد ساهمت بشكل كبير في تقليل تكاليف الإعلان الورقي حيث يكاد ينعدم؛ وكذا ساهمت في تقليص وقت وصول المعلومة وعدم ضياعها وهذا ما يجب على الفرضية الأولى بالإيجاب؛ كما أن الصفحة قد ساهمت في فتح مجال للحوار والتفاعل مع الطلبة بأكبر حيوية ممكنة مما ساهم في تحسين خدمات القسم بشكل كبير وتقليص حجم و"زمن تصحيح" الأخطاء المادية بكل أنواعها وهذا ما مكننا من الإجابة على الفرضية الثانية بالإيجاب؛ ومن خلال عدد التعليقات اليومية وعدد نقاط الإعجاب على المنشورات المستقرة عبر الزمن يوميا وبالساعة يمكننا القول أن إدارة القسم قد كسبت بشكل كبير ثقة الطلبة في المعلومات المتعلقة بهم والمتواجدة عبر الصفحة وعدم تلفها عبر الزمن مما يؤكد على غنى الصفحة بالمعلومات القابلة للعودة إليها في أي وقت وهذا ما يجيب على الفرضية الثالثة بالإيجاب أيضا.

ولقد توصلنا إلى أن الاستثمار في مواقع الإعلام الاجتماعي أمر حتمي وإلى جانب ما سبق لا يجب إغفال متغيرات المراقبة وهي متغيرات رقابية تمثل يوم وضع المنشور كبداية الأسبوع أو في نهايته، طول الرسالة المرفقة بالمنشور وصنف المنشور أو محتواه؛ ومنه يمكننا القول أن الإعجاب والتعليق على المواد المنشورة حول خدمات الصفحة تعكس شعبية الصفحة وسمعتها، من خلال عدة موجهات يكمن تأثيرها في نقاط الإعجاب وعدد التعليقات، وأن خصائص النشر التفاعلي للصفحة تدعم عدد نقاط الإعجاب، وأن تشارك التعليقات (إيجابية أو سلبية) حول منشورات الصفحة يرتبط أساسا بعدد نقاط الإعجاب (*Likes*) وبعدد التعليقات؛ هذا الأخير الذي يمكن تدعيمه بخصائص النشر التفاعلي ويمكن تدعيمه أيضا باستراتيجية الترويج عبر صفحات أخرى.

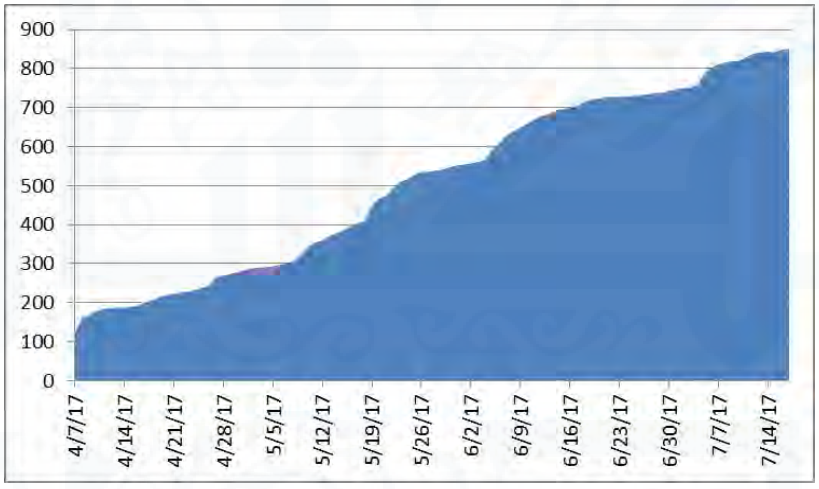
ملحق الجداول والأشكال البيانية:

الجدول 1 : كفاءة أنواع المنشورات حسب نسبة الوصول ونسبة التفاعل

التفاعل / المحتوى	نسبة الوصول	بالنقر على المنشور	بالإعجاب والتعليق والمشاركة	المجموع
كتابة	%31	%65.2	%34.8	%100
صور	%45	%82.8	%17.2	%100
روابط	%23	%52.4	%47.6	%100
المجموع	%100			

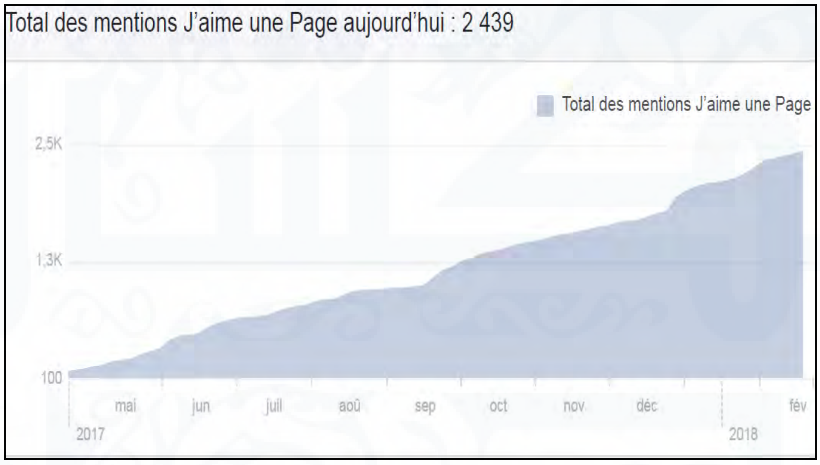
المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات الصفحة.

الشكل 1 : عدد نقاط الإعجاب بالصفحة عبر ثلاثة أشهر الأولى



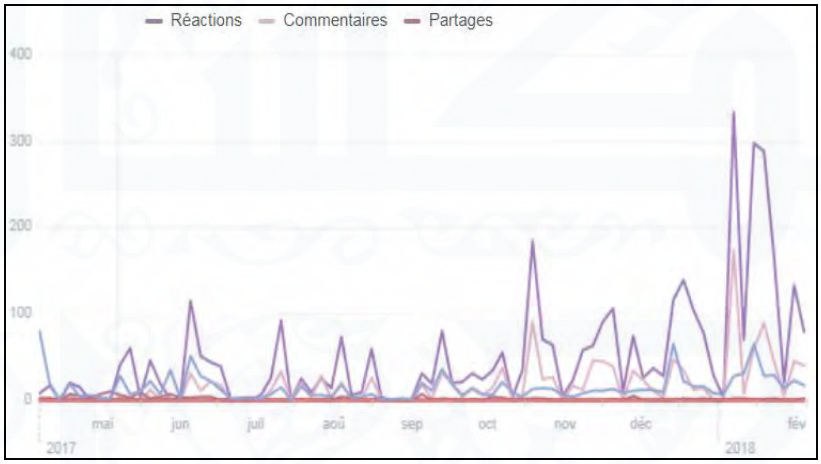
المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات الصفحة.

الشكل 2 : عدد نقاط الإعجاب بالصفحة عبر 10 أشهر



المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات الصفحة

الشكل 3: خاصية الحيوية مع منشورات الصفحة (تفاعل، تعليق ومشاركة)



المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات الصفحة

الشكل 4: خاصية الحيوية مع منشورات الصفحة (تفاعل، تعليق ومشاركة)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الصفحة

الإحالات والمراجع:

1 - d.arnould, Pas de Social Media Marketing sans CRM, 2012, p :12.
in: http://mdm.typepad.com/marketing_direct_multican/2010/02/les-r%C3%A9seaux-sociaux-sontils-une-nouvelle-tarte-%C3%A0-la-cr%C3%A8me-.html last accessed on: 24/01/2018, time: 01:05.

2- **Rita Zamora**, Is Social Media Marketing Right for Your Practice, MDDS Articulator, Volume 14, Issue 3, December 2009, p: 1.

3- **Michael Trusov, Randolph E. Bucklin & Koen Pauwels**, Effects of Word-of-Mouth Versus Traditional Marketing: Findings from an Internet Social Networking Site, Journal of Marketing, Volume 73, Issue 5, 2009, p: 90–102.

4- **Yan Claeyssen,** Pas de Social Media Management sans CRM, in: http://www.strategies.fr/blogs-opinions/idees-tribunes/132885W/pas-de-smm-sans-crm.htm last accessed on: 14/12/2013, time: 01:10.

5- **Lindsay Adler & Rosh Sillars**, Online Marketing and Social Media, Cengage Learning, Boston, 2011, p: 3.

6- **Nina Michaelidou, Nikoletta Theofania Siamagka & George Christodoulides**, Usage, barriers and measurement of social media marketing, Industrial Marketing Management Journal, Volume 40, 2011, p: 1154.

7- **Lindsay Adler & Rosh Sillars**, Op Cit, p: 6.

- **Nina Michaelidou, Nikoletta Theofania Siamagka & George Christodoulides**, Op Cit, p: 1155.

8- **BAUER Katie**, in: http://eziniearticles.com/?4-Key-Considerations-For-Every-Social-Media-Marketing-Campaign&id=4436473 last accessed on: 27/02/2018, time: 01:12.

9- **Lijun Zhou & Tao Wang**, Social media: A new vehicle for city marketing in China; Journal of Cities; Volume 37; Elsevier Ltd; 2014; PP: 27-32.

10- **Laïla Benraïss-Noailles et Catherine Viot**, Les Médias Sociaux Dans Les Stratégies De Recrutement; Revue française de gestion; Volume 05 N°224; Cairn.info pour Lavoisier; 2012; PP: 125-138.

11- **Trent J. Spaulding**, How can virtual communities create value for business?; Electronic Commerce Research and Applications Journal ; Volume 09; Elsevier B.V.; 2010; PP: 38-49.

12- **Lisette de Vries, Sonja Gensler & Peter S.H. Leeflang**, Popularity of Brand Posts on Brand Fan Pages : An Investigation of the Effects of Social Media Marketing; Journal of Interactive Marketing; Volume 26; Elsevier Inc.; 2012; PP: 83-91.

13- **Venkatesh Shankar & Rajeev Batra,** The Growing Influence of Online Marketing Communications, Journal of Interactive Marketing, Volume 23, 2009, p: 285–287.

14- **Christy M.K.Cheung, Pui-Yee Chiu & Matthew K.O. Lee**, Online Social Networks: Why Do Students Use Facebook?, Computers in Human Behavior, Volume 27, Issue 4, 2011, p: 1337–1343.

دور السياحة الداخلية في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030

د. عقون شراف[1]
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
aggoun.charaf@yahoo.fr

د. بوحديد ليلى
جامعة باتنة 1
leila.bouhadid@yahoo.com

The role of internal tourism in achieving economic development in Algeria under the create a master plan for tourism prospects in 2030

bouhdid layla & agoun cherraf
University of Batna 1& University of Mila / ALGERIA

Received:18/05/2017 *Accepted: 24/08/2017* *Published: 31/12/2017*

ملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المفاهيم العامة حول التنمية الاقتصادية والسياحة الداخلية، وإظهار واقع السياحة الداخلية في الجزائر من خلال التطرق إلى مقوماتها ومعوقاتها، والتطرق إلى أهم آليات النهوض بالسياحة الداخلية بالجزائر في ظل تطبيق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق2030، وإبراز مساهمة السياحة الداخلية في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر.
أظهرت نتائج الدراسة أنه يوجد تطور ضعيف ومتذبذب لنسبة مساهمة السياحة الداخلية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2007- 2017)، نتيجة تركيز الجزائر على القطاع النفطي وإهمال باقي القطاعات الأخرى بما فيها القطاع السياحي. ووجود تطور ملحوظ لنسبة مساهمة السياحة الداخلية في التشغيل خلال الفترة (2007- 2017)، نتيجة زيادة عدد الفنادق والوكالات السياحية والمطاعم المصنفة. كما يوجد تطور ملحوظ لنسبة عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (2007□2017)، نتيجة لعودة الأمن وإسترجاع الجزائر لصورتها السياحية التي كانت غائبة لعشرية من الزمن، والأوضاع السياسية التي تعيشها بعض الدول العربية. ويوجد أيضا تطور متزايد على العموم لنسبة حجم الاستثمارات في السياحة الداخلية خلال الفترة (□2007 2017)، ويرجع ذلك إلى البرامج المسّطرة من طرف الحكومة للنهوض بالسياحة الداخلية ومن بينها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، السياحة الداخلية، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق2030.
الترميز الاقتصادي (jel) : L83, R11.

Abstract :
This study aims to identify the general concepts of economic development and internal tourism, and to show the reality of internal tourism in Algeria by addressing its components and obstacles, and to address the most important mechanisms for the promotion of internal tourism in Algeria in light of the implementation of create a master plan for tourism prospects in 2030, And to highlight the contribution of internal tourism to the economic development of Algeria.
The results of the study showed that there is a weak and fluctuating development of the share of internal tourism in the GDP during the period (2007 - 2017), due to the concentration of Algeria on the oil sector and neglect of other sectors, including the tourism sector.and a significant development of the contribution of internal tourism in the operation during the period (2007 - 2017), due to the increase in the number of hotels, tourist agencies and classified restaurants. There is also a remarkable development in the number of tourists coming to Algeria during the period (2007-2017), due to the return of security and the restoration of Algeria's tourist image, which was absent for a period of time, and the political situation experienced by some Arab countries. There is also a growing overall growth in the volume of investments in internal tourism during the period (2007-2017), due to government-mandated programs for the promotion of internal tourism, including the create a master plan for tourism prospects in 2030.

Key words: *Economic development, internal tourism, create a master plan for tourism prospects in 2030.*
(JEL) Classification : R11, L83.

1. Author Correspondence, e-mail: *aggoun.charaf@yahoo.fr*

تمهيد:

تعتبر السياحة الداخلية أحد أهم البدائل التنموية التي يمكن للجزائر الاعتماد عليها من أجل استمرار عملية التنمية الاقتصادية في ظل تراجع أسعار المحروقات، وهذا لما تملكه من إمكانيات وموارد طبيعية وبشرية وتاريخية، ورغم الجهود المبذولة من قبل السلطات المعنية غير أن القطاع السياحي لا يزال بعيدا كل البعد عن نظرائه سواء من الساحة العالمية أو دول الجوار.

إن السياسات والإجراءات والقوانين المنتهجة حاليا غير كافية لجعل هذا القطاع على درجة التنافسية العالمية، لذا وجب استعجال النهوض بهذا المورد غير الناضب، لما قد يسهم به من مداخيل وإيرادات من شأنها أن تعزز عملية التنمية الاقتصادية، كما يجب الاستفادة من التجارب دولية خاصة دول الجوار التي لا تمتلك المؤهلات السياحية التي تمتلكها الجزائر، وبالرغم من ذلك فقد سبقتها بأكثر من عقد من الزمن في هذا المجال.

وعليه، سعت الجزائر للنهوض بالسياحية الداخلية من خلال توفير مصادر وآليات متنوعة للتمويل عن طريق إستراتيجية الحكومة للنهوض بهذا القطاع، وذلك بإعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 والذي يسعى إلى إضفاء سياسات تمويلية تسمح بتطوير المشاريع السياحية.

1. **إشكالية الدراسة**: تملك الجزائر إمكانيات سياحية ثريّة وتراث ثقافي مادي وغير مادي، مصنّف عالميا ويطرح منتوجات سياحية متعدّدة، ولديها من المقوّمات ما يجعل السياحة بديلا للمحروقات، وبالرغم من ذلك، بقي هذا القطاع يعاني الكثير من التهميش ولم يرق إلى المستوى المطلوب.

وعلى هذا الأساس، تسعى الجزائر إلى جعل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 المرجع الرئيسي لتفعيل القطاع السياحي في الجزائر وإعطائه مكانة لائقة به محليا وإقليميا ودوليا تؤهل الجزائر لأن تكون في مصاف الدول السياحية الرائدة.

وعليه، يمكن طرح إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تساهم السياحة الداخلية في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق2030؟

2. **أهمية الدراسة**: إن الاهتمام بالسياحة الداخلية كباعث على التنمية الاقتصادية يعتبر مطلبا اقتصاديا مهما لحفز الاستثمار في الأماكن السياحية الطبيعية والبيئية والثقافية بالجزائر، ويعد تحسين التوازنات الكلية والمساعدة على الانفتاح سواء على الصعيد الوطني أو الدولي أحد أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030.

بناء على ما سبق، تنبع جليا أهمية الدراسة من خلال التطرق إلى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، وتسليط الضوء على أهم آلياته، وإبراز دور السياحة الداخلية في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر.

3. **أهداف الدراسة**: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- التعرف على المفاهيم العامة حول التنمية الاقتصادية والسياحة الداخلية.
- إظهار واقع السياحة الداخلية في الجزائر من خلال التطرق إلى مقوماتها ومعوقاتها.

- التطرق إلى أهم آليات النهوض بالسياحة الداخلية بالجزائر في ظل تطبيق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق2030.
- إبراز مساهمة السياحة الداخلية في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر.

4. **منهج الدراسة**: استخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف متغيرات الدراسة والتي هي السياحة الداخلية في الجزائر التنمية الاقتصادية، وذلك بالاعتماد على واقع البيانات والدراسات المتوفرة.

أولا: مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية والسياحة الداخلية

سنتطرق في هذا المحور إلى ما يلي:

1ـ مفهوم التنمية الاقتصادية:

بشكل عام، يشير مفهوم التنمية الاقتصادية إلى الإجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع السياسة والجماعات المشتركة، والتي تساهم في تعزيز مستوى المعيشة والصحة الاقتصادية لمنطقة معينة. كذلك، يمكن أن تشير التنمية الاقتصادية إلى التغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد. ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات مجالات متعددة، من بينها رأس المال البشري والبنية التحتية الأساسية والتنافس الإقليمي والاستدامة البيئية والشمولية الاجتماعية والصحة والأمن والقراءة والكتابة، فضلًا عن غيرها من المجالات الأخرى، ويختلف مفهوم التنمية الاقتصادية عن النمو الاقتصادي. فبينما تشير التنمية الاقتصادية إلى مساعي التدخل في السياسات بهدف ضمان الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص، يشير النمو الاقتصادي إلى ظاهرة الإنتاجية في السوق والارتفاع في معدل الناتج المحلي الإجمالي (GDP).[1] وبناء على ذلك، يشير أحد الاقتصاديين إلى أن: النمو الاقتصادي هو أحد جوانب عملية التنمية الاقتصادية.[2]

وعليه، يمكن القول أن مفهوم التنمية الاقتصادية أكثر شمولاً من مفهوم النُّمو الاقتصادي، حيث تتضمن التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءتها إجراء تغييرات في هيكل الناتج، الأمر الذي يتطلب إعادة توزيع عناصر الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية. ويوضح الجدول الموالي الفرق بين النُّمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية كما يلي:

الجدول رقم (01): الفرق بين النُّمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النُّمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
• يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع. • يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات. • لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد. • لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	• عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده. • تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها. • تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة. • تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه.

المصدر: بناني فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية**، مذكرة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2008 - 2009، ص 4.

ولقد وردت عدة تعاريف للتنمية الاقتصادية، نذكر بعضها في التالي:

- عرفت التنمية الاقتصادية بأنها العمليات والسياسات التي تتخذها دولة ما لتحسين الرفاهية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لشعبها.[3]

- عرفت أيضا بأنها: مجموعة من الإجراءات والتدابير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الهادفة إلى بناء آلية اقتصادية ذاتية، تتضمن تحقيق زيادة حقيقة مضطردة في الناتج الإجمالي ورفع مستمر لدخل الفرد الحقيقي، كما تهدف إلى تحقيق توزيع عادل لهذا الناتج بين طبقات المجتمع المختلفة التي تساهم في تحقيقه.[4]
- عرفت التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، حيث تحتوي التنمية الاقتصادية على عدة عناصر:[5]

✓ الشمولية: فهي تغير شامل ينطوي على الجانب الاقتصادي والثقافي والسياسي والاجتماعي والأخلاقي.
✓ حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن، وهذا ما يوحي بأن التنمية الاقتصادية عملية طويلة الأجل.
✓ حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، بمعنى التخفيض من ظاهرة الفقر.

من خلال التعاريف السابقة، يمكن القول أن التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن.

2ـ **مفهوم السياحة الداخلية**: قبل التطرق إلى تعريف السباحة الداخلية نعرج على أهم التعاريف التي أعطيت للسياحة، حيث بدأت المحاولات الأولى لتعريف ظاهرة السياحة في الثمانينات من القرن التاسع عشر، وكان أول تعريف محدد للسياحة يعود للعالم الألماني جوبير فرويلر (Guyer Freuler) عام 1905م بوصفها:"ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الجو والإحساس بجمال الطبيعة وتذوقها والشعور بالبهجة والمتعة بالإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة، وهي ثمرة تقدم وسائل النقل".[6] وما يعاب على التعريف السابق إهماله الجوانب الاقتصادية المترتبة عن النشاط السياحي، وهو ما حاول العالم التركيز عليه في تعريفه للسياحة عام 1910م، حيث أشار النمساوي (Schullard.H.V) إلى أن السياحة هي:"اصطلاح يطلق على العمليات المتداخلة وخصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلق بدخول الأجانب وإقامتهم المؤقتة وانتشارهم داخل حدود منطقة أو دولة معينة".[7]وقد ركز هذا التعريف على الجانب الاقتصادي ولكنه أهمل هو الآخر الجانب النفسي والثقافي للسياحة.

بعد هاذين التعريفين تعاقبت الكثير من التعاريف المختلفة والحديثة للسياحة من خلال كتابات الكثير من الباحثين، الهيئات الإقليمية والدولية خاصة الاقتصادية والسياحية أهمها:

- **تعريف منظمة السياحة العالمية السياحة:** هي أنشطة المسافر إلى مكان خارج بيئته المألوفة لفترة معينة من الوقت لا تزيد عن سنة بغير انقطاع للراحة أو لأغراض أخرى.[8]
- **تعريف الأكاديمية الدولية للسياحة:** السياحة عبارة عن لفظ ينصرف إلى أسفار المتعة؛ فهي مجموعة من الأنشطة البشرية التي تعمل على تحقيق هذا النوع من الأسفار.[9]

من خلال التعاريف السابقة، يفهم بأن السياحة لها أكثر من تعريف واحد وكل منها يختلف عن الآخر بإخلاف الزاوية التي ينظر منها إلى السياحة، فالبعض ينظر إليها بوصفها ظاهرة اجتماعية، وآخرون يرونها ظاهرة اقتصادية، ومنهم من يركز على دورها في تنمية العلاقات الإنسانية والثقافية بين الشعوب.

أما السياحة الداخلية، فيقصد بها السياحة التي يمارسها أبناء الوطن داخل دولتهم، حيث تمكنهم من زيارة المناطق السياحية والتعرّف عليها والارتباط بها، بهدف ربط المواطنين ببلادهم وزيادة الوعي السياحي لديهم، تشغيل المؤسسات السياحية على مدار السنة. كما تعمل على ترويح وترفيه أنفسهم، وبذلك تخلق لديهم شعور الانتماء والاعتزاز بالتراب الوطني، وأحسن نوع سياحي يمثل السياحة الداخلية هي السياحة الاجتماعية.[10]

وتعرف بأنها تلك السياحة التي تتم من قبل مواطني دولة معينة داخل حدود دولتهم، وتنفق فيها عملة محلية.[11]

وتعرّف أيضا على أنّها حركة السياح داخل حدود الدولة السياحية السياسية، فهي عبارة عن الزيارات والتنقلات التي يقوم بها المواطنون داخل حدود دولتهم، وحتى يعّد النشاط بأنه سياحيا لابدّ بأن لا يقّل عن 24 ساعة، وإلا اعتبر ذلك نشاطا ترفيهيا، وهناك عدّة معايير للاستدلال على السائح المحلي تختلف من دولة إلى أخرى، وبصفة عامة يمكن تحديد نمطين أساسيين للسياحة الداخلية هما:[12]

- رحلات ترفيهية مدّتها أقّل من 24 ساعة.
- رحلات سياحية داخلية مدّتها أكثر من 24 ساعة.

من خلال التعاريف السابقة، يمكن القول بأن السياحة الداخلية هي حركة السياح داخل حدود الدولة السياحية السياسية، فهي عبارة عن الزيارات والتنقلات التي يقوم بها المواطنون داخل حدود دولتهم، حيث تنشأ للحصول على الراحة وليس للعمل، وأنها يجب أن لا تؤدي إلى إقامة دائمة ولا تكون لأقل من 24 ساعة، وتنفق فيها عملة محلية.

3ـ أهمية السياحة الداخلية:

تحتل السياحة الداخلية أهمية كبرى خاصة في السياسات التنموية للدول المتقدمة والنامية على حدَ سواء، حيث توفَر أهمية اقتصادية، اجتماعية، سياسية، بيئية وثقافية، وهي كالتالي:[13]

1.3 **الأهمية الاقتصادية**: تعتبر السياحة الداخلية أحد الأنشطة الاقتصادية التي يتولَد عنها دخول لمختلف عناصر الإنتاج العاملة في مجالات السياحة، فضلا عن توفيرها لفرص عمل متنوَعة سواء بصفة مباشرة من خلال العمل في الفنادق، النقل السياحي، مكاتب السفر ومدن التسلية، أو بصفة غير مباشرة كالعاملين في القطاعات الزراعية، الصناعية، الخدمية والإنشاءات، التي تساهم في ترقية السياحة وجعلها عامل جذب للعديد من السيَاح، وما يترتَب عنه في جذب رؤوس الأموال المحلية.

2.3 **الأهمية الاجتماعية**: تساهم السياحة الداخلية في رفع مستوى الشعور بالانتماء الوطني من خلال التبادل الثقافي والحضاري، تحسين نمط حياة الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم من خلال ما توفَره السياحة الداخلية من فرص عمل، فضلا عن تعريف أبناء الوطن بثقافة المنطقة السياحية المضيفة من خلال خلق جو من التفاعل والاحتكاك بين سكان المنطقة السياحية الحاضنة والسيَاح، الأمر الذي يخلق نوع من التبادل الاجتماعي.

3.3 **الأهمية البيئية**: تتطلب السياحة الداخلية الاهتمام بقدر كبير بالبيئة، لأنه لا وجود للسَياحة دون توفَر محيط بيئي ملائم وجاذب للسَياح، وبهذا يتزايد الوعي بضرورة الاهتمام بالبيئة وحمايتها من التلوَث.

4.3**الأهمية الثقافية**: تعد السياحة الداخلية أداة للاتصال الفكري وتبادل الثقافة والعادات والتقاليد بين أبناء الوطن، كما أنها توفَر التمويل اللازم للحفاظ على التراث والمواقع الأثرية والتاريخية، التي تعد جزءا من ذاكرة وثقافة المنطقة السياحية المضيفة، كما أنها ترسَخ ثقافة المحافظة على البيئة.

وتتبع أهمية السياحة الداخلية كذلك من كونها:[14]

- أقلّ تأّثرا بالأحداث والظروف الخارجية بالمقارنة بالسياحة الخارجية.
- تضمن انتظام واستقرار أفضل للنشاط السياحي، بعكس الموسمية التي تتميز بها السياحة الخارجية.
- تستجيب لتطلّعات عدد متزايد من جميع شرائح المجتمع وخاصة الشباب.
- تتطلب هياكل إيواء متنوعة ومتوسطة الجودة في غالبيتها.

ثانيا: واقع السياحة الداخلية في الجزائر

سنتطرق في هذا المحور إلى ما يلي:

1ـ مقومات السياحة في الجزائر:

تتطلب التنمية السياحية توفر جملة من الشروط الموضوعية والأساسية انطلاقا من المادة الخام (الموارد السياحية)، والمقومات المادية والبشرية المسخرة لاستغلال تلك الموارد السياحية، والمتمثلة أساسا في: المعطيات الجغرافية كالمناظر الطبيعية من أماكن الراحة للترفيه كالجبال، الأنهار، الشواطئ، الغابات والصحاري، بالإضافة إلى الموارد التاريخية المعمارية (الآثار)، الدينية والصناعات التقليدية، الفلكلور، الفنون الشعبية، العادات والتقاليد.[15]

1ـ1ـ المقومات الطبيعية: وتتمثل فيما يلي:[16]

- **الموقع الجغرافي:** تقع الجزائر في الضفة الجنوبية الغربية لحوض المتوسط، تحتل مركزا محوريا في المغرب العربي وإفريقيا، حيث تتمتع بواجهة بحرية تمتد على طول 1680كم، تعتبر شرفة حقيقية بالبحر المتوسط الذي يتكون من شواطئ رملية أو صخرية مرتفعة أو طرقات شطية (كورنيش)، كما يضم الشريط الساحلي الجزائري 14ولاية بـ548 شاطئ، بالإضافة إلى مركبات سياحية شيدها مهندسون ذوي شهرة عالمية مثل بويون وموريتي اللذان اندمجا طبيعيا في موقعهما ويؤكدان الإرادة على التطوير الدائم للشريط الساحلي.
- **الجزائر بلد التضاريس:** تمتلك الجزائر عدة أنواع من التضاريس المتباينة، حيث نجد في الشمال سهول التل (متيجة، وهران وعنابة)، ثم نجد حزام جبلي يحتوي على سلاسل جبلية (جبال شيليا 2328م بالأوراس، لالا خديجة بجرجرة 2308م، الونشريس، شنوة، بابور، البيبان والزيبان)، وهي تشمل غابات كثيفة وثروة نباتية هائلة مع ثروة حيوانية (القرد الشديم، الضبع، الخنزير البري..) مع سقوط الثلوج .

ونجد في الجنوب الأطلس الصحراوي الذي يحتوي على عدة واحات تتميز بغابات النخيل وكثبان رملية وهضاب صخرية وسهول حجرية، كما نجد منطقة الأهقار التي تتميز بجبالها الشاهقة أين أعلى قمة "تاهات"

بارتفاع 2918م، بالإضافة إلى وجود بقايا حيوانية ونباتية شاهدة على وجود الحياة بهذه المنطقة منذ العصور القديمة والتي تعود إلى أكثر من 10 آلاف سنة.

كما تتمتع الجزائر بمجموعة من الحظائر الوطنية بالقالة، جرجرة، بلزمت بباتنة وحظيرة الطاسيلي.

◆ **الحمامات المعدنية:** تتمتع الجزائر بطاقات هائلة من المياه المعدنية الموزعة عبر التراب الوطني وتحصى رسميا بـ 202 منبع معدني كونها قائمة على مواقع بونيقية مثل حمام المسخوطين، أو رومانية مثل حمام ريغة، والتي تجمع بين الصحة نظرا لخاصية المياه العلاجية والمتعة للموقع الخلاب في سفوح الجبال أو في البراري أو على أبواب الصحراء ومن أشهرها حمام الصالحين (بسكرة)، حمام بوحنيفية (معسكر)، شلالة (قالمة)، زلفانة (غرداية)، عين ورقة (جبال الأطلس الصحراوي)، حمام ملوان (البليدة)، بوغرارة (تلمسان)، بوحجر (عين تموشنت)، فضلا عن فرص الاستثمار المتوفرة في الشريط الساحلي لإقامة مراكز للمعالجة بمياه البحر.

◆ **المناخ:** يتنوع المناخ في الجزائر إلى:

- ✓ المناخ المتوسطي: يشمل المناطق الساحلية ذات درجات حرارة سنوية متوسطة تقدر بـ18°م خلال الفترة الممتدة من شهر أفريل إلى غاية شهر أكتوبر، وتبلغ ذروتها في جويلية وأوت بـ 30°م.
- ✓ المناخ شبه القاري: يسود في مناطق الهضاب العليا، ويتميز بموسم طويل بارد ورطب من شهر أكتوبر إلى شهر ماي، وتصل درجة الحرارة إلى أقل من الصفر، أما باقي الأشهر فيتميز بالحرارة والجفاف وتصل إلى 30°م.
- ✓ المناخ الصحراوي: يسود في المناطق الجنوبية والواحات، يتميز بموسم طويل حار من شهر ماي إلى سبتمبر، حيث تصل درجة الحرارة إلى أكثر من 40°م، أما باقي الأشهر فتتميز بمناخ متوسطي ودافئ.

2.1ـ **المقومات الثقافية**: وتتمثل فيما يلي:

◆ **الفولكلور:** تتنوع الموسيقى الجزائرية بتنوع الطبيعة فهي تختلف حسب المناطق، حيث تعرف العاصمة وما يجاورها بموسيقى الشعبي، كما توجد بهذه المنطقة وكذا عنابة وتلمسان الموسيقى الأندلسية والحوزي، أما الغرب الجزائري فنجد أغنية الراي ولعلاوي، أما منطقة القبائل فتستوحي نغمات الأورار من طبيعة المنطقة.

◆ **الصناعة التقليدية:** تتوفر الجزائر على تراثا ثقافيا شعبيا، إذ يتمثل في إرث من العادات والتقاليد المحلية، ومنتجات متنوعة للصناعة التقليدية موزعة عبر كامل التراب الوطني، تكشف عن فن هو مزيج من المهارات ويخص عدة قطاعات كالنسيج المحلي، الخزف، الفخار، صناعة الخشب والنحاسيات، ومن بين فنون الصناعة التقليدية الأصلية تظهر الحلي الجزائرية التقليدية (ذهب وفضة).

وعلى العموم تزخر الجزائر بعدد من أنواع المنتوجات أقل شهرة ولكنها أصيلة ومذهلة لا سيما زربية وادي سوف، سجادة بني يزقن، علاءات الخفيفة لغرداية، نحاسيات قسنطينة، فخار وخزف تمنطيطي، طرز تقرت، واللباس التقليدي العاصمي والتلمساني والقسنطيني والقبائلي، حيث يبرز جمال هذه التحف خاصة في الأعياد المحلية كموسم تاغيت، عيد تافيست (تمنراست)، عيد سبيبة (جانت)، عيد السبوع (تيميمون)، عيد الفخار (آث خليلي)، عيد الفضة (آث يني)، عيد المرجان (القالة).

◆ **المطبخ الجزائري:** تتنوع المائدة الجزائرية بأطباق تقليدية حسب المناطق وحسب التوابل المستعملة، ففي الوسط باستعمال القرفة المرق الأبيض، وفي الغرب باستعمال الكركم المرق الأصفر، وفي الشرق باستعمال العكري المرق الأحمر، وفي الجنوب باستعمال الحرور المرق الحار، أما الحلويات فتختلف بحسب استعمال اللوز و العسل أو التمر.

1-3- **المقومات التاريخية**: تعرض الجزائر إرثا تاريخيا وتراثيا لمليوني سنة، حيث كانت قبلة العديد من الأمم، مما أدى إلى تعاقب الحضارات من الحضارة النوميدية إلى الحضارة الفنيقية والقرطاجية والرومانية والإسلامية، يتمركز جلّها بشرق ووسط البلاد تحديدا القصبة، تيمقاد (تاموغاي العتيقة)، الجميلة، تيبازة، شرشال(القيصرية)، تبسة، قالمة، مادور (بالقرب من عنابة)، قلعة بني حماد، وآثار تحاكي اليوم كنوز الفن العمراني الإسلامي صنفتها اليونسكو تراثا عالميا، لاسيما مدينة تلمسان التي كانت عاصمة العهدين الأندلسي والوسيط، بالإضافة إلى هذا تمتلك الجزائر أكبر متحف في الهواء الطلق بفضل الطاسيلي (80.000كم^2) والهقار (500.000كم^2).

1-4- **المقومات الدينية**: تعتبر الزوايا مقاصد دينية وروحية جد مترسخة في القطر الجزائري، حيث تعتبر الطريقة التيجانية بوابة الإسلام في إفريقيا، كما تعد المساجد أهم محاور انتشار العقيدة والرسالة الإسلامية من بينها جامع الكشاش (1579)، مسجد ندرومة بتلمسان، مسجد الأمير عبد القادر بقسنطينة، مسجد بن عثمان بوهران، مسجد قلعة بني حماد بالعاصمة الذي لم يتبقى منه سوى المنارة ومسجد لان في الهقار. بالإضافة إلى مسجد الجزائر الأعظم الذي سيكون أكبر مسجد في العالم بعد الحرمين الشريفين.

1-5- **مقومات الاستغلال (النقل، الإطعام، الإيواء):** إضافة إلى المقومات الطبيعية والموروثة يجب توفر الإمكانيات التالية والمتمثلة في:

- **مؤسسات النقل:** تحتل الجزائر المرتبة الثانية على المستوى الإفريقي من حيث النقل، الذي يتفرع بين بري وجوي وبحري، وفقا لما يلي:
  - ◆ النقل الجوي الجزائري: تغطي شركة الخطوط الجوية الجزائرية 51 مدرجا منها 35 مدرج مفتوح للملاحة الجوية، حيث يعمل بالجزائر 13 مطارا دوليا.
  - ◆ النقل البحري الجزائري: تمتلك الجزائر عدة موانئ عددها 40 ميناء متضمنة11 ميناء مختلط (الصيد، المحروقات والتجارة)، وميناءان مخصصان لتصدير منتجات النفط (سكيكدة وأرزيو)، وأهمها (الجزائر، وهران، الغزوات، بجاية، سكيكدة، عنابة).
  - ◆ النقل البري الجزائري: وهو الأكثر استعمالا خاصة في السياحة الداخلية (10734كم) مع ذكر السكك الحديدية (4000كم).
- **المؤسسات السياحية:** تتمثل في الهيئات المشرفة على تنظيم القطاع السياحي منها:
  - ◆ الإدارة المركزية: حاليا تتمثل في وزارة السياحة والصناعات التقليدية.

◆ الديوان الوطني للسياحة: مهمته إصدار جملة من الحملات الترقوية (الإشهارية، علاقات عامة وتنشيط المبيعات).

◆ المديريات السياحية بالولايات: الممثل الأساسي للوزارة على المستوى المحلي والمسئولة عن مراقبة النوعية، التهيئة الخاصة بالسياحة ومنح رخص الاستثمار، مراقبة ومتابعة هذه المشاريع وتطبيق العقوبات في حالة عدم احترام القانون.

◆ وكالات السياحة والأسفار: تقوم بالوظيفة التجارية والتسويقية للمنتوج السياحي من خلال:

- حجز الغرف في المؤسسات الفندقية والعمل على تقديم أحسن الخدمات للسياح الأجانب؛
- استقبال ومساعدة السياح الأجانب خلال إقامتهم؛
- تسويق الرحلات وبيع التذاكر والتعريف بالتراب الوطني في الخارج.

◆ الحركة الجمعوية: تقوم بنشاطات من أجل إبراز المنتوجات السياحية التي تتوفر لدي مناطق الوطن.

◆ الديوان الوطني الجزائري للسياحة (ONAT): يتكون من 35 وكالة موزعة عبر 25 ولاية لتنشيط وترقية الإعلام السياحي.

◆ الوكالة الوطنية للتنمية السياحية (ANDT): مهمتها الأساسية تهيئة وتسيير مناطق التوسع السياحي وإدراج مهام الهندسة الفندقية والسياحية، وتطوير خدمات الدراسة والاستثمار لصالح المتعاملين والمستثمرين.

◆ النادي السياحي الجزائري (TCA): يعمل على تنشيط السياحة، وله عدة فروع منها الجزائر السياحية والاستثمار، سياحة وأسفار الجزائر، الجهات الأربعة للأسفار، رحلات بدون حدود.

◆ المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية (ENET): مهمتها تنشيط وترقية وتأطير النشاطات السياحية في إطار السياسة الوطنية لتطوير السياحة والتهيئة العمرانية، واقتناء الأراضي بغرض إنشاء الهياكل السياحية، مع حماية مناطق التوسع السياحي.

◆ مؤسسة التسيير السياحي بزرالدة (EGT): وهو مركب من ثلاث مراكز (فندق زرالدة، صابل دور، مركز سياحي).

◆ مؤسسات التكوين: والمتمثلة في كل من:

- المدرسة الوطنية العليا للسياحة بالأوراسي؛
- المعهد الوطني للتقنيات الفندقيةو السياحة بتيزي وزو؛
- مركز الفندقة والسياحة ببوسعادة؛
- مركز السياحة بتيبازة؛
- مدرسة السياحة بعين تموشنت؛
- بالإضافة إلى مدارس التكوين المهني الموزعة في كل من الطارف، تلمسان، عين البنيان، تيزي وزو، تمنراست، بومرداس.

◆ **طاقات الإيواء:** انطلاق 80 مشروعا سياحيا في سبعة أقطاب سياحية بامتياز، حيث شرع في انجاز 274 فندقا بطاقة إيواء 29386 سريرا، موزعة على سبعة أقطاب سياحية للامتياز على كامل التراب الوطني، وهو موضح في الجدول الآتي:[17]

الجدول رقم (02): مجموع القرى السياحية وطاقات الإيواء الخاصة بكل قطب سياحي

الأقطاب السياحية	الفنادق جميع الأصناف (عدد الأسرة)	القرى السياحية	القرى السياحية (عدد الأسرة)
القطب السياحي الشمالي الشرقي	5965	4	7378
القطب السياحي الوسط	9295	12	39849
القطب السياحي الشمال الغربي	10146	3	6852
القطب السياحي الجنوب الشرقي	2092	-	-
القطب السياحي الجنوب الغربي	1513	1	92
القطب السياحي الطاسيلي	150	-	-
القطب السياحي الأهقار	225	-	-
المجموع	**29386**	**20**	**54171**

Source : Schéma directeur d'aménagement touristique, Ministère **de l'Aménagement du territoire et de l'Environnement et du Tourisme**, livre 3, Janvier 2008.

2ـ معوقات السياحة الداخلية في الجزائر:

تعاني السياحة الداخلية في الجزائر من عدة مشاكل تعيق تنميتها ومن أبرزها:[18]

◆ غياب النظرة لمنتجات السياحة الجزائرية (مواقع بلا صيانة وغير مثمنة بصورة كافية، غياب مواد مثيرة للجاذبية وقادرة على التميز، غياب التشاور حول الأمور الأساسية.

◆ إيواء وفندقة: طاقات غير كافية وذات نوعية سيئة (عجز في طاقات الاستقبال، الهياكل الفندقية والإطعام ذات نوعية وأصالة، هياكل إيواء متآكلة وغالية نسبيا بالنسبة للسكان المحليين، 10 ٪فقط من الفنادق تستجيب للمعايير الدولية.

◆ وكالات الأسفار: غياب التحكم في التقنيات الحديثة للسوق (غياب التحكم في التقنيات الجديدة لسوق السياحة الدولية، عدم التكيف مع الطريقة العصرية للتسيير الالكتروني للنقل قصد تنظيم عمليات الحجز والخدمات، خضوع استقبال السياح في الجنوب لوكالات الأسفار الأجنبية التي تحدد وجهتهم، غياب مخطط للتكوين المستمر وعدم وجود تنظيم لوكالات الأسفار وميثاق يحكم المهنة.

◆ نقص في تأهيل ومهنية المستخدمين في المؤسسات والخدمات السياحية والفنادق خاصة، كما أن نوعية التكوين غير ملائمة مع متطلبات العرض السياحي بامتياز.

◆ ضعف نوعية المنتوج وخدمات السياحة الجزائرية (انعدام النظافة والصيانة للفضاءات العامة والخاصة، غياب خدمات جذابة وأعمال لإبراز المنتجات المحلية.

- تغلل ضعيف لتكنولوجيات الإعلام والاتصال في السياحة وعدم كفاية مواقع الانترنت مع التركيز الشديد على ترقية الصحراء والاكتشاف الثقافي، صعوبة التكيف مع الوزن المتزايد لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في قطاع السياحة.
- ضعف نوعية النقل والمواصلات (عدم القدرة على خدمات نقل كمية ونوعية متكيفة مع الطلب، زادت حدة من خلال إضافة التسعيرة المبالغ فيها مقارنة مع الممارسات الدولية، سوء الربط الجوي باتجاه الجنوب يضاف إليه عد التنسيق في رحلات الربط عند المغادرة باتجاه الخارج.
- بنوك وخدمات مالية غير متكيفة (عدم ملائمة وضعف وسائل الدفع العصرية على مستوى البنوك والمؤسسات المستقبلة للسياح، قوانين لا تسمح بتوطين العمليات سواء بالنسبة للاستقبال أو إيفاد السياح للخارج، تعارض طريقة تمويل الاستثمار والنشاط السياحي مع طبيعة الاستثمار السياحي).
- الأمن مسألة أساسية (غياب الأمن الصحي الغذائي).
- عجز في تسويق وجهة الجزائر (ضعف الاتصال الداخلي والخارجي وضعف في التعاون بين مختلف القطاعات والشركاء في قطاع السياحة، عجز في الإعلام والاتصال الإيجابي مما أدى إلى ظهور مشكل حقيقي خاص بالصورة والتسويق، انعدام أدوات للإعلام والسهر الاستراتيجي على النشاط السياحي، وسائل ترفيه متآكلة وغير مؤهلة لا تتماشى مع تقنيات الاتصال الحديث، غياب أنشطة إعلامية).
- كثرة الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية والفساد، بالإضافة إلى ضعف الحوافز الموجه أساسا للاستثمارات السياحية وإشكالية التمويل السياحي.

ثالثا: أهم آليات النهوض بالسياحة الداخلية بالجزائر في ظل تطبيق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق2030

قامت الدولة بالعمل على تشخيص معوقات السياحة الداخلية ومعالجتها لخلق مناخ ملائم للإستثمار السياحي يتجه إلى تغطية العجز المسجل في مجال الإيواء، هذا الأخير الذي يبقى بعيدا عن تلبية الطلب في ظل الرواج المتزايد للسياحة، ولأجل ذلك، جاء المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 الذي يرمي إلى خلق نوع من التناسق والتناغم في إنجاز مختلف المشاريع القطاعية.

ويعد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 أرضية العمل الرئيسية لتنمية ودعم السياحة الداخلية في الجزائر، ويتضمن المخطط الإطار الاستراتيجي والمرجعي لتطبيق السياسة السياحية في الجزائر في حدود 2030، وتجسيد التوجه الرامي إلى تثمين الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر وجعل هذه الإمكانيات في خدمة السياحة، ومن ثم تغطية العجز المسجل خاصة في مجال الإيواء الذي لا تتعدى سعته 80 ألف سرير على المستوى الوطني، 10% منها فقط مطابقة للمواصفات العالمية، يقابلها عدد كبير من الطلبات على الإيواء يفوق الملايين سنويا.[19]

يهدف هذا المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في آفاق 2030 إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:[20]

- تحسين التوازنات الكلية: التشغيل، النمو، الميزان التجاري والمالي والاستثمار؛
- توسيع الآثار المترتبة عن السياسة إلى قطاعات أخرى (الصناعة التقليدية، النقل، الشغل)؛
- المساعدة على الانفتاح سواء على الصعيد الوطني أو الدولي؛
- التوفيق بين الترقية السياحية والبيئية؛

- تثمين التراث؛
- التحسين الدائم لصورة الجزائر.

ويشمل هذا المخطط الحركيات الخمس لتفعيل السياحة بالجزائر، والتي تتمثل في:[21]

1ـ تقويم وجهة الجزائر:

تتعلق آلية تقويم وجهة الجزائر ببناء صورة سهلة القراءة وظاهرة لوجهة الجزائر، صورة لوجهة حقيقة، وجهة تدعو السياح لإتمام تجارب جديدة وغنية، وابتكار علامة تكون من صنع المنتوج السياحي، حيث يتمحور بناء مخطط وجهة الجزائر حول ثلاث مرتكزات:[22]

أن ترتكز استراتيجية التسويق على:

- دراسة سوق العرض والطلب؛
- التعرف على الأسواق المستهدفة ذات الأولوية؛
- توجهات أهداف التسويق لكل سوق؛
- تحديد الاستراتيجيات التجارية.

- **تنفيذ مخطط ميداني للأعمال يرتكز على:**

- التحديد والترتيب التدريجي للأهداف التي يرمي إليها مخطط الاتصال والترفيه؛
- إعداد أدوات الاتصال والترقية ووسائل التنفيذ؛
- بناء صورة جديدة وتوسيع شهرة وجهة الجزائر.

- **وضع جهاز رصد وحراسة:** ويتعلق الأمر بإعادة الاعتبار للتنافسية السياحية الجزائرية بفضل إستراتيجية التسويق السياحي لإعطاء رؤية وقراءة لختم(SINGNQTURE) الجزائر، وذلك من خلال العمل على ابتكار علامة منتوج، وتسجيله منتوج سياحي جزائري مزود بشعار.

وتتمثل أهداف مخطط وجهة الجزائر فيما يلي:[23]

- تطوير القدرة على مساهمة السياحة في الاقتصاد الوطني على أساس: التنافسية والأداء، العدالة الاجتماعية، تثمين الهوية والموروث، شراكة وطنية ودولية بمنطق رابح؛
- جعل الجزائر كوجهة رائدة ومتميزة في المنطقة المغاربية ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، هدفها تقويم وتثمين الخاصيات التنافسية (الصحراء، الموروث، الموروث،...الخ)، وتنشيط الجاذبية العامة للبلاد واستعادة الثقة؛
- التمركز والتموقع في الفروع الواعدة والأسواق الجذابة من خلال العمل في الفروع الواعد والتكييف الدائم للعرض حسب الطلب، وإجراء تنظيم ترتيبي لأهداف الزبائن بمعرفة أقسام السوق وتحليل وتنشيط تطور دوافع المستهلكين وفقا لتوقعاتهم وقدراتهم؛
- تشجيع بروز الأقطاب السياحية للامتياز، وتعزيز الصورة الايجابية والقيمة عن الجزائر لكل الزبائن المحليين والأجانب.

2ـ تطوير الأقطاب والقرى السياحية المميزة (POT):

يعتبر القطب السياحي تركيبة من القرى السياحية للامتياز في رقعة جغرافية معينة مزودة بتجهيزات الإقامة والتسلية والأنشطة السياحية في تعاون مع مشروع التنمية الإقليمية يستجيب لطلب السوق، ويتمتع بالاستقلالية الكافية ليكون له ذلك الإشعاع على المستوى الوطني والدولي، فهو بذلك يدمج المنطق الاجتماعي أي الاحتياجات الأولية للسكان (الثقافية، الإقليمية والتجارية)، كما يمكن لرقعته الجغرافية أن تدمج منطقة أو عدة مناطق التوسيع البنائي، فهو يركز على موضوع رئيسي (السياحة الصحراوية، سياحة الاستجمام، السياحة العلاجية والصحية) من أجل التماسك في تموقعه.[24] ويجب أن تركز تنمية أقطاب الامتياز على القدرات السياحية الجزائرية المتعددة، إذا يتعلق الأمر بتنمية المنتوج والفروع الأكثر تمثيلية والأفضل مع الطلب وفقا للمفهوم الجديد للسياحة الجزائرية والتي تتمحور على ستة عناصر: سياحة الاستجمام المائية، سياحة الأعمال، السياحة الصحراوية، سياحة التجوال، السياحة الثقافية والتعبدية.

لقد تم تحديد مشاريع ذات الأولوية في إطار المخطط في أقطاب الامتياز التي تهدف إلى تحقيق ما يقارب 40.000 سرير بتكلفة تقدر ب: 2.5 مليار دولار أمريكي، حيث أن حصة الاستثمارات العمومية في هذه الأقطاب تقدر ب: 15% بما فيه المادي وغير المادي، والمشاريع ذات الأولوية منها الجاري انجازه أو ما هو محل دراسة وعرض متقدم:[25]

- فنادق السلسلة حيث عدد الأسرة من كل الأنواع يقدر ب: 29.386 سرير؛
- عشرون قرية سياحية متميزة؛
- الحظائر البيئية والسياحية؛
- مراكز العلاج، الصحة والرفاهية؛
- انطلاق 80 مشروعا سياحيا في سبعة أقطاب سياحية بامتياز، حيث شرع في انجاز 274 فندقا بطاقة إيواء 29386 سريرا، موزعة على سبعة أقطاب سياحية للامتياز على كامل التراب الوطني، وهو موضح في الجدول الآتي:[26]

الجدول رقم (03): مجموع القرى السياحية وطاقات الإيواء الخاصة بكل قطب سياحي

الأقطاب السياحية	الفنادق جميع الأصناف (عدد الأسرة)	القرى السياحية	القرى السياحية (عدد الأسرة)
القطب السياحي الشمالي الشرقي	5965	4	7378
القطب السياحي الوسط	9295	12	39849
القطب السياحي الشمال الغربي	10146	3	6852
القطب السياحي الجنوب الشرقي	2092	-	-
القطب السياحي الجنوب الغربي	1513	1	92
القطب السياحي الطاسيلي	150	-	-
القطب السياحي الأهقار	225	-	-
المجموع	**29386**	**20**	**54171**

Source : Schéma directeur d'aménagement touristique, Ministère **de l'Aménagement du territoire et de l'Environnement et du Tourisme**, livre 3, Janvier 2008.

3ـ نشر مخطط النوعية السياحية (PQT):

أصبحت النوعية اليوم مطلبا ضروريا في الدول السياحية الكبيرة، حيث تعتبر الفلسفة التي جعلت مخطط السياحية يرمي إلى تطوير نوعية العرض السياحي الوطني، فهو يرتكز على التكوين وتعليم الامتياز، كما يدرج تكنولوجيات المعلومات والاتصال في تناسق مع تطور المنتوج السياحي في العالم وتهدف هذه الآلية إلى:[27]

- إطلاق مخطط النوعية السياحية (PQT) مع الرغبة في الانضمام لماركة موحدة (النوعية السياحية) وهي حصيلة كل مسعى نوعي.
- التموقع منذ الآن ضمن منظور تحسين النوعية والعرض السياحي وتشجيع ترقيته في الجزائر وفي الخارج.
- بعث ديناميكية تقويم وترقية الوجهة السياحية للجزائر.

4ـ الشراكة بين القطاع العام والخاص:

تلعب الدولة والجماعات المحلية دورا ضروريا في المجال السياحي، خاصة في تهيئة الإقليم وحماية المناظر العامة ووضع المؤسسات كالمطارات والطرق في خدمة السياحة، كما أنها تسهر على النظام العام والأمن وتدير المتاحف. أما القطاع الخاص يضمن أساسيات الاستثمارات والاستغلال السياحي يثمن ويسوق الأملاك والخدمات التي تضعها الدولة تحت تصرفه، وهو الذي يحتاج إلى حرية كبيرة لمباشرة الإنتاج وتسويق الخدمات داخل البلدان الموفدة، كما يلزمه إطار تنظيمي مشجع، وتشجيع ضريبي واجتماعي مكيف مع طبيعة نشاطه.[28]

وعليه، تهدف الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى تحقيق جملة من المنافع تعود على القطاع السياحي أهمها:[29]

- جعل أساسيات الدخول إلى التراب الوطني أكثر جاذبية مثل: السفارات، القنصليات، المطارات والموانئ، ...الخ.
- تحسين الخدمات القاعدية في المواقع السياحية: النظافة، المياه، التطهير، الطاقة.
- تسهيل الوصول السريع إلى المناطق السياحية والقرى المتميزة.
- تعميم السياحة والاستناد على خدمات سريعة ذات جودة.
- تحسين النوعية من خلال التكوين المتواصل.

5ـ تنفيذ مخطط عملياتي للتمويل (PFT):

تعتبر السياحة صناعة ثقيلة ذات عائدة استثماري بطيء، كما أنها ثمرة مادة معقدة لا يتحكم المتعاملون في كل معالمها، وهي تتطور بشكل خاص حسب: أمن الأفراد والممتلكات، العدد الكافي في هياكل الاستقبال، المناخ المشجع وأيضا شروط التمويل.

وعليه، وضعت الدولة مخطط عملياتي للتمويل يهدف إلى تحقيق ما يلي:[30]

- حماية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسياحة.
- السهر على تجنب المشاريع السياحية التوقف والذوبان.
- جذب وحماية كبار المستثمرين الوطنيين الأجانب.

- تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي باللجوء إلى الحوافز الضريبية والمالية.
- تسهيل وتكييف التمويل البنكي لنشطات السياحية.

رابعا: مساهمة السياحة الداخلية في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر

تساهم السياحة الداخلية في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر من خلال المساهمة في الناتج الداخلي الخام وخلق مناصب للشغل وزيادة إيرادات السياحة الداخلية وإحصائيات الاستثمار السباحي، وهي كالآتي:[31]

1ـ مساهمة السياحة الداخلية في الناتج المحلي الإجمالي:

يوضح الجدول الموالي تطور مساهمة السياحة الداخلية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (1999- 2012)، وهو كما يلي:

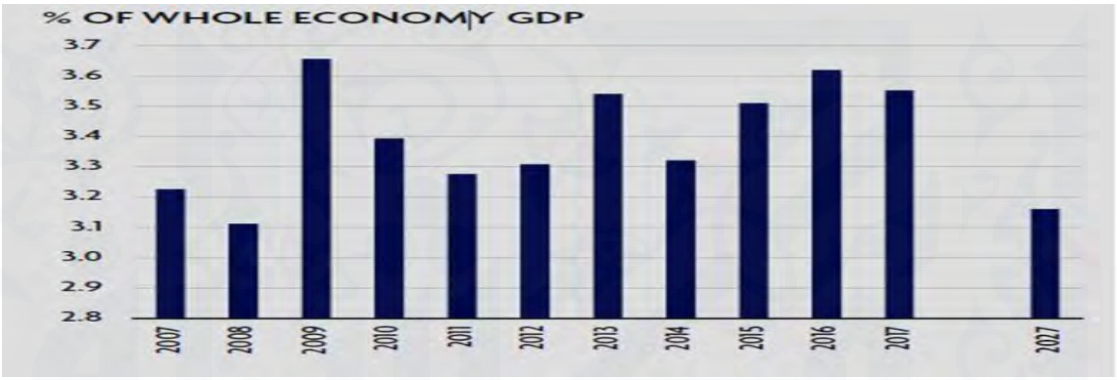
الجدول رقم (04): تطوّر نسبة مساهمة السياحة الداخلية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (1999- 2012)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999
2,6	2, 4	2, 3	2.3	2.05	1.7	1,02	1,7	1,8	1,7	1,6	1,6	1,4	1,8

المصدر: بوفاتح فريحة، قميتي عفاف، **الاستثمار في السياحة الداخلية في الجزائر سبيل للنهوض بالاقتصاد الوطني،** الملتقى الوطني حول أثر إنهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر: دراسة في السياسات البديلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، يومي 10 و11 أكتوبر 2017.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أنّ نسبة مساهمة السياحة الداخلية في الناتج الداخلي الخام على العموم في تزايد، ويمكن تحليل مساهمة السياحة الداخلية في الناتج المحلي الإجمالي لفترة 10 سنوات الممتدة من 2007 إلى 2017 من خلال عرض الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): المساهمة المباشرة للسياحة الداخلية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2007- 2017)



المصدر: بوفاتح فريحة، قميتي عفاف، **الاستثمار في السياحة الداخلية في الجزائر سبيل للنهوض بالاقتصاد الوطني،** الملتقى الوطني حول أثر إنهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر: دراسة في السياسات البديلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، يومي 10 و11 أكتوبر 2017.

من خلال الشكل السابق، نلاحظ تطور ضعيف ومتذبذب لنسبة مساهمة السياحة الداخلية في الناتج المحلي الإجمالي عموما، حيث قدّرت نسبة المساهمة سنة 2007بـ 3.2 لتنتقل إلى حوالي 3.7 ٪ سنة 2009 و3.6٪ سنة 2016، إلا أنّ نسبة مساهمة السياحة الداخلية في الناتج المحلي الإجمالي لم يتعدى 4٪ خلال الفترة (2007-2017)، وهي نسبة ضئيلة جدا، مقارنة بالمعدل العالمي لسنة 2016 والمقدّر بـ 19.1٪. ويرجع ضعف مساهمة السياحة الداخلية في الناتج المحلي الإجمالي إلى التركيز على القطاع النفطي وإهمال باقي القطاعات الأخرى بما

فيها القطاع السياحي. بالإضافة إلى أن هذه المساهمة تعكس النشاط الاقتصادي الذي تولده السياحة الداخلية، كالفنادق، الوكالات السياحية، الخطوط الجوية ووسائل نقل الركاب الأخرى، على الرغم من أن هذه المساهمة تضم أيضا المطاعم، الصناعات الترفيهية والتي هي مدعمة من السياحة.[32]

2ـ مساهمة السياحة الداخلية في التشغيل:

ممّا لاشك فيه أن السياحة الداخلية تؤدي إلى تحقيق العديد من الفوائد للتنمية الاقتصادية، خاصة في مجال خلق مناصب للشغل، باعتبار السياحة الداخلية قطاع متعدّد ومتشعب النشاطات والفروع، وله علاقات عديدة مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى، فهو يساهم إذا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في خلق مناصب الشغل بالمنطقة التي تنشأ فيها المرافق أو المركبات السياحية. والجدول الموالي يوضح تطور العمالة في مجال الفندقة والمطاعم السياحية في الجزائر خلال الفترة(2000- 2010)كما يلي:

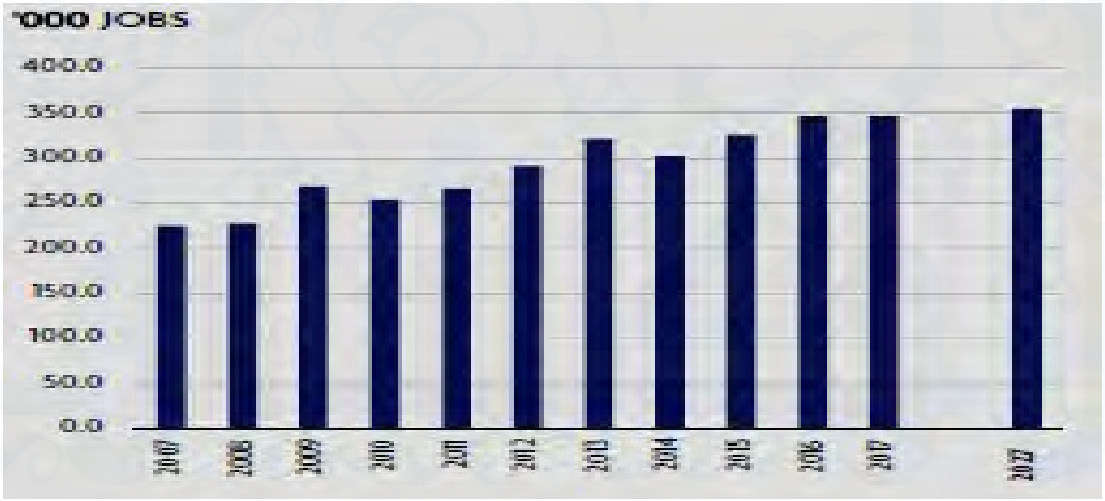
الجدول رقم (05): تطور العمالة في مجال الفندقة والمطاعم السياحية في الجزائر خلال الفترة(2010□2000)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2010
العدد	82 000	95 000	103 000	165 000	172 000	193.900	204.400	320.000	396.000	420.000
(٪)	_	15,85%	8,42%	60,19%	4,24%	12,73%	5,42%	56.6%	23,75%	8.6%

المصدر: بوفاتح فريحة، قميتي عفاف، **الاستثمار في السياحة الداخلية في الجزائر سبيل للنهوض بالاقتصاد الوطني،** الملتقى الوطني حول أثر انهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر: دراسة في السياسات البديلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، يومي 10 و11 أكتوبر

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن نسبة تطور العمالة في مجال السياحة الداخلية بلغت نسبة عالية في سنة 2004 بنسبة 60.19٪ وفي سنة 2008 بنسبة 56.6 ٪، ويمكن إرجاع ذلك إلى زيادة عدد الفنادق والوكالات السياحية والمطاعم المصنفة، ويمكن تحليل تطور العمالة في مجال الفندقة والمطاعم السياحية في الجزائر لفترة 10 سنوات (2017□2007)، كما يبينّه الشكل الموالي:

الشكل رقم(02): مساهمة السياحة الداخلية في التشغيل بالجزائر خلال الفترة (2017□2007)



المصدر: بوفاتح فريحة، قميتي عفاف، **الاستثمار في السياحة الداخلية في الجزائر سبيل للنهوض بالاقتصاد الوطني،** الملتقى الوطني حول أثر إنهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر: دراسة في السياسات البديلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، يومي 10 و11 أكتوبر 2017.

من خلال الشكل السابق، نلاحظ أنّ عدد العاملين في القطاع السياحي يشهد نموا ملحوظا خلال الفترة (2007- 2017)، حيث قدر عدد العاملين سنة 2007 بحوالي 225.0 ألف عامل ليرتفع سنة 2016 إلى 3500

ألف عامل، ومن المتوّقع أن يرتفع سنة 2027 بـ 0.2 ٪ ليصل إلى 3550 عامل، إلا أنّ الرقم المسّجل يبقى بعيدا عن الإمكانيات السياحية الكبيرة للجزائر بسبب هياكل الإيواء غير المصنفة، والتي تشكل النسبة الأكبر من طاقات الإيواء في الجزائر، حيث أنّ مناصب التشغيل فيها ضعيفة عكس فنادق 5 نجوم و4 نجوم، التي تمتاز بقابلية تشغيل أكبر.

3ـ الإيرادات السياحية وعدد السياح:

سنتطرق إلى الإيرادات السياحية وعدد السياح من خلال ما يلي:

- **التدفق السياحي على الإقليم الجزائري:** يوضح الجدول الموالي تطور التدفق السياحي على الإقليم الجزائري خلال الفترة (2003 - 2010) كما يلي:

الجدول رقم (06): تطور التدفق السياحي على الإقليم الجزائري خلال الفترة (2003 - 2010)

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
التدفق السياحي	2 576 348	2 649 010	2 726 562	2 887 184	3 023 100	3 167 626	3 347 934	3 527 977
معدل التطور	/	2,82%	2,93%	5,89%	4,71%	4,78%	5,69%	5,38%

المصدر: بوفاتح فريحة، قميتي عفاف، **الاستثمار في السياحة الداخلية في الجزائر سبيل للنهوض بالاقتصاد الوطني،** الملتقى الوطني حول أثر إنهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر: دراسة في السياسات البديلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، يومي 10 و11 أكتوبر 2017.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن عدد السياح الوافدين إلى الجزائر في تطور نسبي خلال الفترة (2003 - 2010)، ويمكن تحليل التدفق السياحي لمدة 10 سنوات خلال الفترة (2007 - 2017) من خلال عرض الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): عدد السياح والإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2007- 2017)



المصدر: بوفاتح فريحة، قميتي عفاف، **الاستثمار في السياحة الداخلية في الجزائر سبيل للنهوض بالاقتصاد الوطني،** الملتقى الوطني حول أثر إنهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر: دراسة في السياسات البديلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، يومي 10 و11 أكتوبر 2017.

من خلال الشكل السابق، نلاحظ تطور ملحوظ في عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (2007-2017)، حيث تضاعف عدد السياح بنحو مرتين من سنة 2007 والذي بلغ 2.5 مليون سائح إلى سنة 2017 والذي بلغ 3.2 مليون سائح، ومن المتوّقع أن يرتفع العدد أكثر سنة 2027، ليصل عدد السياح الوافدين للجزائر إلى 4 مليون سائح وترجع أسباب هذه الزيادة إلى:[33]

- عودة الأمن واسترجاع الجزائر لصورتها السياحية التي كانت غائبة لعشرية من الزمن.
- الأوضاع السياسية التي تعيشها بعض الدول العربية مثل تونس ومصر مما دفع السياح لإختيار الجزائر كوجهة بديلة.
- **الإيرادات السياحية:** من خلال الشكل السابق، نلاحظ تطور ضعيف ومتذبذب للإيرادات السياحية بالعملة الصعبة إذا ما قورنت بالإمكانيات المتاحة، حيث شهدت الفترة (2010- 2014) إنخفاضا في الإيرادات السياحية، وبلغت سنة 2012 ما يقدر ب 20 مليون دينار جزائري، ويرجع ذلك لإنخفاض عدد السياح الوافدين إلى الجزائر نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل، مما دفع السياح إلى إختيار وجهات بديلة.

ويمكن مقابلة إيرادات السياحة المستقبلة مع نفقات السياحة الموفدة من خلال الجدول الموالي نلاحظ ارتفاع في نفقات السياحة الموفدة خلال الفترة(1999□2012)، حيث وصلت أقصاها سنة 2012 ب 520 مليون دينار جزائري، متجاوزة بشكل كبير الإيرادات المحققة من السياحة المستقبلة، ممّا يحدث اختلال في حساب العملة الصعبة.

الجدول رقم (07): تطور إيرادات السياحة المستقبلة ونفقات السياحة الموفدة خلال الفترة(1999- 2012)

مليون دينار جزائري

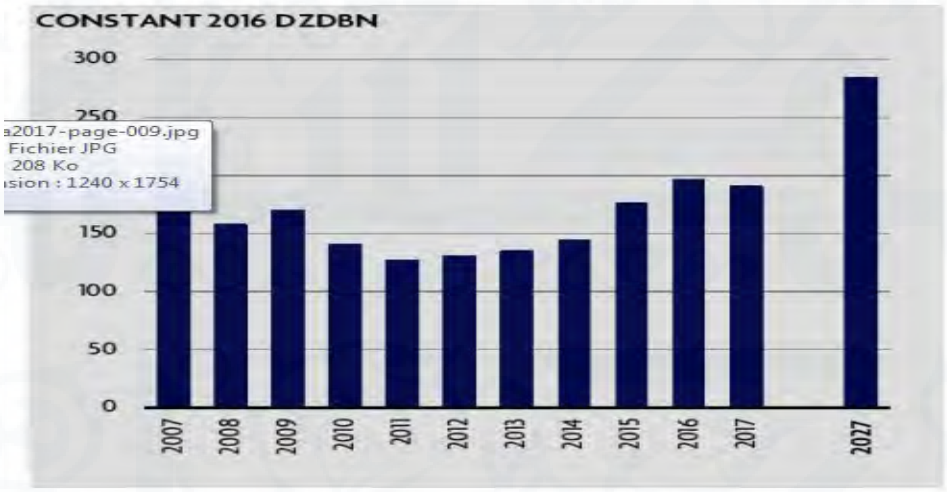
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ايرادات السياحة المستقبلة	80	102	100	111	112	178,5	184,3	215,3	218.9	300	330	400	430	**470**
نفقات السياحة الموفدة	250	193	194	248	255	340,9	370	380,7	376.7	394	470	500	490	**520**

المصدر: بوفاتح فريحة، قميتي عفاف، **الاستثمار في السياحة الداخلية في الجزائر سبيل للنهوض بالاقتصاد الوطني،** الملتقى الوطني حول أثر إنهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر: دراسة في السياسات البديلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، يومي 10 و11 أكتوبر 2017.

4ـ الاستثمار في السياحة الداخلية:

يمكن توضيح حجم الإستثمارات في السياحة الداخلية خلال الفترة (2007 - 2017) من خلال الجدول الموالي:

الشكل رقم (04): حجم الاستثمارات في السياحة الداخلية خلال الفترة (2007 – 2017)



المصدر: بوفاتح فريحة، قميتي عفاف، **الاستثمار في السياحة الداخلية في الجزائر سبيل للنهوض بالاقتصاد الوطني،** الملتقى الوطني حول أثر إنهيار أسعار

المحروقات على التنمية في الجزائر: دراسة في السياسات البديلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، يومي 10 و11 أكتوبر 2017.

من خلال الشكل السابق، نلاحظ تطور متزايد على العموم في حجم الاستثمارات في السياحة الداخلية خلال الفترة (2007 - 2017)، حيث بلغت حجم الاستثمارات في السياحة الداخلية لسنة 2016 ما يقدر ب 196 مليون جزائري، والذي يمكن أن ينخفض بـ 2.9 ٪ في سنة 2017، فيما يمكن أن يرتفع بـ4.1 ٪ لعشر سنوات القادمة حتى يصل إلى 238.8 مليون دينار جزائري في سنة 2027. كما أنّ مساهمة السياحة الداخلية في الاستثمارات الوطنية سترتفع من 2.5 ٪ سنة 2017 إلى 8.2٪ سنة 2027. ويرجع ذلك إلى البرامج المسّطرة من طرف الحكومة للنهوض بالسياحة الداخلية ومن بينها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030.

خلاصة:

من خلال دراستنا لموضوع دور السياحة الداخلية في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق2030، توصلنا إلى جملة من النتائج أهمها:

- تعاني الجزائر من بعض المعوقات التي تعترض تطور السياحة الداخلية، حيث تهدد الفرص الاستثمارية الممكنة وتحول دون الاستفادة من الإمكانيات الضخمة المتاحة.
- تتمثل آليات النهوض بالسياحة الداخلية في الجزائر في تطبيق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق2030 الذي يتضمن الإطار الاستراتيجي والمرجعي لتطبيق السياسة السياحية في الجزائر في حدود2030، وتجسيد التوجه الرامي إلى تثمين المقومات التي تتوفر عليها الجزائر وجعل هذه المقومات في خدمة السياحة، حيث يشمل هذا المخطط خمس آليات تتمثل في: تقويم وجهة الجزائر، تطوير الأقطاب والقرى السياحية المميزة، نشر مخطط النوعية السياحية، الشراكة بين القطاع العام والخاص، تنفيذ مخطط عملياتي للتمويل.
- تطور ضعيف ومتذبذب لنسبة مساهمة السياحة الداخلية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2007- 2017)، نتيجة تركيز الجزائر على القطاع النفطي وإهمال باقي القطاعات الأخرى بما فيها القطاع السياحي.
- تطور ملحوظ لنسبة مساهمة السياحة الداخلية في التشغيل خلال الفترة (2007- 2017)، نتيجة زيادة عدد الفنادق والوكالات السياحية والمطاعم المصنفة.
- تطور ملحوظ لنسبة عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (2007- 2017)، نتيجة لعودة الأمن واسترجاع الجزائر لصورتها السياحية التي كانت غائبة لعشرية من الزمن، والأوضاع السياسية التي تعيشها بعض الدول العربية.
- تطور متزايد على العموم لنسبة حجم الاستثمارات في السياحة الداخلية خلال الفترة (2007 - 2017)، ويرجع ذلك إلى البرامج المسّطرة من طرف الحكومة للنهوض بالسياحة الداخلية ومن بينها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030.

مما سبق، يمكن تقديم المقترحات التالية:

- العمل على تشجيع السياحة الداخلية في الجزائر من خلال تذليل المعوقات وسن تشريعات وقوانين واضحة للتطبيق وترقية ودعم الاستثمار في القطاع السياحي؛

- ضرورة تنمية الأقاليم والمناطق سياحيا وخدماتيا واقتصاديا وعمرانيا، وتثمين الإمكانيات الطبيعية والتاريخية والثقافية التي تزخر بها الجزائر واستغلالها لصالح السياحة الداخلية؛
- ضرورة الاقتناع بوجوب الشراكة بين القطاع الحكومي والمحلي في تنفيذ أهداف الإستراتيجية السياحية التي يتم الاتفاق على محاورها، وذلك من خلال تحديد مساهمة كل قطاع في تكاليف تنفيذ الاستراتيجية وحصول كل طرف على العوائد أو الإيرادات الّتي تحفزه للاستثمار واستمرارية العمل في تنفيذ الأهداف المطلوبة منه؛
- توفير الأمن والاستقرار اللازمين بما يكفل توافد السياح وتسهيل إجراءات تنقلاتهم؛
- تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال السياحي والفندقي والاهتمام بالصناعات التقليدية؛
- العمل على إنشاء بنوك متخصصة في المجال السياحي من أجل توفير الدعم والتمويل اللازمين للمؤسسات السياحية؛
- العمل على توفير المقومات والمتطلبات الداعمة للصناعة السياحية من فنادق ومطاعم وشبكات طرق والمحميات الطبيعية؛
- ضرورة إرساء ونشر الثقافة السياحية لدى أفراد المجتمع.

المراجع والإحالات:

1 Sen, A., Development: Which Way Now**? Economic Journal,** Vol. 93 Issue 372,1983, p p 745-762.
2 Idem.
3 O'Sullivan, A. and Sheffrin, S. M., **Economics: Principles in action**. Pearson Prentice Hall, Upper Saddle River, New Jersey, 2003, p 471.
4 عبد القادر محمد، إيمان عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 17.
5 المرجع نفسه.
6 بظاظو إبراهيم، **السياحة البيئية وأسس استدامتها**، دار الوراق للنشر، الأردن، 2010، ص23.
7 أبو العسل محمد، **تنمية الوعي السياحي لطلبة المدارس في إقليم الشمال**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 2009، ص 56.
8 الراوي أسعد أبو رمان، **السياحة في الأردن**، دار الإثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 11.
9 الراوي أسعد أبو رمان، **تنشيط السياحة المحلية في إطار واقع المنتج التراثي الأردني**، عرض ومؤتمر السياحة التراثية، جامعة الشرق الأوسط، عمان ، الأردن.23- 25 ماي، 2010، ص 08.
10صلاح الدين خربوطلي، **السياحة المستدامة**، دار الرضا للنشر، سوريا، 2004، ص 30.
11 الرحبي سمر، **الإدارة السياحية الحديثة**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 22.
12 السيسي ماهر، **مبادئ السياحة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001، ص 44.
13 بتصرف من: بظاظو إبراهيم، **الجغرافيا والمعالم السياحية**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص222.
14 Marc Mignon Jean, le Tourisme domestique, **outil de développement économique et de progrès social,** séminaire international sur l'encouragement du tourisme des Nationaux, Décembre, Alger, 2010, p4.
15 بن لكحل نوال، الأغا تغريد، **السياحة في الجزائر: مقوماتها ومعوقاتها**، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، العدد 06، جوان 2015، ص 275.
16 المرجع نفسه، ص ص 276- 278.
17 زغيب مليكة، زيرق سوسن، **دور التسويق الالكتروني في دعم وترقية السياحة الصحراوية الجزائرية**، الملتقى الدولي الثاني حول دور السياحة الصحراوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2012.
18 وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، **مرجع سابق**، ص 53- 56.
19 منصوي الزين، **أهمية الاستثمارات في المجال السياحي ودورها في التنمية حالة الجزائر**، الملتقى الدولي حول السياحة رهان التنمية المستدامة، جامعة البليدة، يومي 24 و 25 أفريل 2012، ص5.
20 وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030**، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، جانفي، 2008 .
21 وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، **المخطط الاستراتيجي: الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، 2008**، ص 4.
22 المرجع نفسه، ص 24.

23 المرجع نفسه، ص 32.

24 المرجع نفسه، ص38.

25 عيساني عامر، **الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة: حالة الجزائر،** أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2010، ص 131.

26 زغيب مليكة، **مرجع سابق**.

27 **المخطط الاستراتيجي: الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية،** مرجع سابق، ص47.

28 المرجع نفسه.

29 المرجع نفسه، ص 56.

30 المرجع نفسه، ص 57.

31 بوفاتح فريحة، قميتي عفاف، **الاستثمار في السياحة الداخلية في الجزائر سبيل للنهوض بالاقتصاد الوطني،** الملتقى الوطني حول أثر إنهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر: دراسة في السياسات البديلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، يومي 10 و11 أكتوبر 2017.

32 المرجع نفسه.

33 المرجع نفسه.

الأهمية النسبية في مراجعة الحسابات وفقا لمعايير المراجعة الدولية

ط د. هادية متوح[1]
جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي، الجزائر
hadia.m111@gmail.com

د. الأزهر عزه
جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي، الجزائر
azza.lazhar@yahoo.fr

The Matertaity of audit in accordance with international auditing standards

Matouh Hadia & Azza Lazhar
University of Echahid Hamma lakhdar, El Oued- Algeria

Received:10/05/2017 *Accepted: 13/06/2017* *Published: 31/12/2017*

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى إظهار دور الأهمية النسبية في مراجعة الحسابات من خلال دراسة نظرية تعتمد على المنهج الوصفي، ولتحقيق ذلك قمنا بتقسيم الدراسة إلى قسمين يتمثل أولهما في تعريف الأهمية النسبية وطرق حسابها أما الثاني فيتمثل في معيار المراجعة الدولية رقم 320 الأهمية النسبية في أداء وتخطيط عملية المراجعة، معتمدين في ذلك على مجموعة من البيانات من الكتب والمقالات والدراسات التي لها صلة بالموضوع.

الكلمات المفتاحية: الأهمية النسبية، خطر المراجعة، معايير المراجعة الدولية.

الترميز الاقتصادي (jel) : M4

Abstract:

This research aims to show the importance of the Matertaity of auditing through a theoretical study based on the descriptive approach. To achieve this, we divided the study into two parts. The first is to define the relative importance and methods of calculation. The second is the International Audit Standard No. 320 which is of Matertaity in the performance and planning of the audit process, drawing on a range of data from relevant books, articles and studies.

Key Words : *The Matertaity ,Audit Risk, The international auditing standards*
JEL Classification: M4

1. Author Correspondence, e-mail: *hadia.m111@gmail.com*

تمهيد:

يعتبر مفهوم الأهمية النسبية بمثابة الأساس لتطبيق معايير المراجعة المتعارف عليها خصوصا معايير العمل الميداني ومعايير إعداد التقرير، ويرتبط استخدام هذا المفهوم بتأثير الأخطاء والمخالفات والتحريفات على قرارات مستخدمي القوائم المالية.

1. إشكالية الدراسة:

وفي ضوء ما سبق تتضح مشكلة البحث:

كيف تستخدم الأهمية النسبية في مراجعة الحسابات وفقا لمعايير المراجعة الدولية؟

وللإجابة على مشكلة البحث قمنا بتجزئتها إلى عدة أسئلة فرعية:

- ما هي الخطوات المتبعة لتطبيق الأهمية النسبية؟
- ما هي العلاقة بين الأهمية النسبية ومخاطر المراجعة؟
- ما هي العلاقة بين الأهمية النسبية وأدلة الإثبات؟

2. فرضيات الدراسة:

في ضوء الأسئلة الفرعية صيغت فرضيات الدراسة على النحو التالي:

- هناك عدة خطوات يجب إتباعها لتطبيق الأهمية النسبية؛
- هناك علاقة بين الأهمية النسبية ومخاطر المراجعة؛
- هناك علاقة بين الأهمية النسبية وأدلة الإثبات.

3. أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى بيان تعريف الأهمية النسبية وطرق حسابها وعلاقتها بمخاطر المراجعة وأدلة الإثبات وتقرير المراجع، بالإضافة إلى تحليل معيار المراجعة الدولي320 "الأهمية النسبية في أداء وتخطيط عملية المراجعة.

4. الدراسات السابقة:

1.4 دراسة نور الدين عبد الله حمودة، العوامل المؤثرة في تحديد الأهمية النسبية في التدقيق، 2013: هدفت هذه الدراسة إلى حصر العوامل المؤثرة في الأهمية النسبية عند القيام بعملية المراجعة ومعرفة مدى وجود اختلاف في الآراء بين مراجعي جهاز المراجعة المالية التابعين لديوان المحاسبة والمراجعين القانونيين المرخصين، في تحديدهم للعوامل الأكثر أهمية في تحديد مستوى الأهمية النسبية، وقد توصلت إلى أن المراجع مازال يعتمد في تحديد مستوى الأهمية النسبية على الحكم المهني والخبرة المهنية، وهذا قد يعرض رأيه إلى مخاطرة كبيرة.

2.4 دراسة ورقاء خالد عبد الجبار، الأهمية النسبية وأثرها في كفاءة التدقيق، 2016: هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الأهمية النسبية ومساعدة المراجع في تقدير هذه الأهمية وبيان آراء المدققين فيها بالإضافة إلى وضع طرق مقترحة لتقدير الأهمية النسبية، وقد توصلت إلى أن مفهوم الأهمية النسبية يختلف فيما بين المراجعين حيث ترتبط بقياس وتقدير الظروف المحيطة بالجهة الخاضعة للمراجعة وعلى الحكم الشخصي للمراجع وخبرته وكفاءته.

3.4 دراسة فاطمة فزع هداب، العوامل المؤثرة في تحديد مستوى الأهمية النسبية وأثرها في التخطيط لعملية المراجعة، 2017: هدفت هذه الدراسة إلى حصر العوامل المؤثرة في تحديد الأهمية النسبية عند قيام مراجع الحسابات بالتخطيط لعملية المراجعة، وقد توصلت إلى أن العوامل الأكثر تأثيرا على مستوى الأهمية النسبية هي العوامل المتعلقة بالقوائم المالية، لأنها مصدر المعلومات التي يتأكد مراجع الحسابات من صحتها وهي توجه لزيادة مستوى الأهمية النسبية أو خفضها لما تضمنته هذه العوامل من عوامل كمية وأخرى نوعية.

أولا : تعريف الأهمية النسبية وطرق حسابها.

1- تعريف الأهمية النسبية:

ليس من المتوقع أن يعرض المحاسب قوائم مالية دقيقة جدا، فهناك من الأحكام الشخصية والتقديرات التي يمكن أن تؤثر على عناصر معينة من عناصر القوائم المالية ومن ثم تجعلها تختلف باختلاف هذه الأحكام والتقديرات الشخصية، أكثر من هذا فإن المنافع من تحقيق دقة عالية غالبا ما تكون قليلة، ومن هنا فقد تبنى المحاسبون مبدأ الأهمية النسبية والذي يشير إلى أن المحاسب يجب أن يعطي عناية أكثر فقط لتلك الأمور التي تؤثر بشكل جوهري على بيانات القوائم المالية، وإزاء ذلك فإن المراجع عليه أن يتحقق من ما إذا كانت النتائج المعد عنها التقرير داخل حدود المدى المقبول، وهنا نجد أن المحاسبة قد فشلت حتى الآن في تحديد معيار دقيق للأهمية النسبية في حالة اتخاذ قرار معين[1].

ولقد عرف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية الأهمية النسبية بأنها عبارة عن:

قيمة السهو أو التحريف الذي لحق بالمعلومات المحاسبية والذي يجعل من الممكن – في ضوء الظروف المحيطة – أن يتغير أو يتأثر حكم الشخص العادي الذي يعتمد على هذه المعلومات، نتيجة لهذا السهو أو التحريف[2].

2- الأحكام المبدئية المرتبطة بالأهمية النسبية[3]:

لعله من الأهمية بمكان تحديد حدود الأهمية النسبية خلال مرحلة التخطيط حيث أن عنصر القوائم المالية الهام يعرف بأنه ذلك العنصر الذي يؤثر الإفصاح عنه (أو عدم الإفصاح عنه) على قرار مستخدمي المعلومات الواردة بالقوائم المالية، وكأن الأهمية النسبية تتعلق بالإفصاح عن القوائم المالية، أي مسؤولية العميل الأساسية إنما تتمثل في تحديد ما إذا كان أمرا ما بعد هاما (بمفرده أو مع مجموعة حسابات أخرى) بدرجة تكفي للإفصاح عنه، أو انه غير هام بدرجة تكفي لتجاهله وعدم الإفصاح عنه.

ومن هنا فانه يمكن القول بأنه على المراجع أن يحدد بوضوح "ما هو مهم" لسببين على الأقل، أولا أن التحديد المبكر للأهمية النسبية يوفر ما يعرف بحدود الأهمية النسبية للأخطاء والمخالفات، والتي خارجها لا يكون المراجع باستطاعته قبول تحريف وتغيير القوائم، فهذا يخدم كدليل على أن المراجع مهتم من البداية جدا بالأخطاء الهامة، ثانيا انه بمجرد تحديد هذه الأهمية النسبية فأن العناصر والقيم غير الهامة تحدد أيضا، ومن ثم فان المراجع يكون باستطاعته التركيز على الجوانب الهامة وبالتالي أداء مراجعة كفاءة، بمعنى تحقيق أعلى مستوى من التأكد بأقل مستوى من التكاليف.

هذه الأهمية النسبية قد تختلف في معناها بعض الشيء عند فحص المراجع للقوائم المالية وإعداد التقرير عنها، فالمراجع يجب أن يقرر ما إذا كانت القوائم المالية خالية من الأخطاء والمخالفات العامة، بمعنى أن المراجع عليه أن

يقرر بداية ما يعرف "بمدى الحدود المقبولة"، والذي من خلاله يمكن الاستنتاج أن ما يفصح عنه العميل يعرض بشكل صادق وعادل الحقيقة المحاسبية، وهذا بدوره يتطلب من المراجع تقرير العناصر الأكثر أهمية بالقوائم المالية، والتي تحتاج إلى أدلة إثبات أكثر إقناعا وحسما، ولهذا الغرض فان العناصر الأكثر أهمية بالقوائم المالية تعرف على أنها تلك العناصر المعرضة لاحتمال أعلى لحدوث الأخطاء والمخالفات.

وعادة ما يتم تحديد حدود الأهمية النسبية فقط بعد أن يتوفر للمراجع معلومات كافية عن العميل تسمح له بتقدير مخاطر الخطأ، وهذا يتطلب من المراجع القيام ببعض الواجبات: تحديد مستخدمي القوائم المالية، الفحص التحليلي من خلال مقارنة القوائم المالية للسنة الحالية مع تلك الخاصة بالسنوات السابقة وكذلك أوراق المراجعة لهذه السنوات، الاتصال بمراجع آخر بشركة أو مكتب المراجعة، كالشريك المسئول عن المهمة. كل هذه الإجراءات غالبا ما تساعد على تحديد العناصر التي تتعرض لمخاطر أخطاء محتملة عالية، وبمجرد تحديد هذه العناصر فإن الأهمية النسبية الشاملة للمراجعة تخصص بين هذه العناصر على أساس تلك العوامل المتعلقة بالمخاطرة النسبية لتحريف وتغيير القوائم، ودرجة الثقة الشاملة المرغوبة في نتائج المراجعة.

3- تقدير الأهمية النسبية والعوامل المؤثرة تقديرها:

يتطلب بيان معايير المراجعة رقم (47) من المراجع أن يقوم بتقدير مبدئي لمستويات الأهمية النسبية لأغراض المراجعة، وهذا التقدير المبدئي يشمل تقديرات لما يعتبر جوهريا بالنسبة لكل مجموعة من المجموعات المهمة في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل كل على حدا، والقوائم المالية في مجموعها. وهذا التحديد ضروري للأسباب التالية[4]:

- إن التمديد المبكر للأهمية النسبية يوفر ما يعرف بحدود الأهمية النسبية للأخطاء والمخالفات، والتي خارجها لا يكون المراجع باستطاعته قبول تحريف القوائم المالية وتغييرها، وهذا يستخدم كدليل على أن المراجع مهتم من البداية بالأخطاء الهامة.
- وانه بمجرد تحديد هذه الأهمية النسبية فان العناصر والقيم غير المهمة تحديد أيضا، ومن ثم فان المراجع يكون باستطاعته التركيز على الجوانب المهمة وبالتالي تحسين نوعية المراجعة ورفع كفايتها.
- مساعدة المراجع في تخطيط طريقة جمع الأدلة المناسبة فإذا قرر المراجع استخدام قيمة نقدية منخفضة ، يجب أن يجمع عدد اكبر من الأدلة بمقارنة مع تحديد قيمة نقدية كبيرة .

أي يجب على المراجع أن يحدد حدا أقصى لقيمة التحريف في القوائم المالية والتي لا تؤثر في قرار المستخدم العادي لهذه القوائم، بالاعتماد على المعلومات المقدمة إليه. وينبغي على المراجع أن يدرك أن الأهمية النسبية مفهوم نسبي وليس مطلق، وهذا معناه أن التحريف بمقدار معين يعتبر جوهريا في شركة صغيرة ولا يعتبر جوهريا في شركة كبيرة.

أما العوامل التي تؤثر على قرار المراجعين بتقدير الأهمية النسبية، فقد حددت النشرة الصادرة عن جمعية المحاسبين القانونيين الأمريكية العوامل بالتالي[5]:

- إن الأهمية النسبية هي تقديرات نسبية وليست مطلقة، بمعنى أن التقدير هو نسبي وليس مطلق، ويعتمد على حجم المبالغ الظاهرة في القوائم المالية. ففي شركة كبيرة جدا مثل (IBM) يختلف فيها التقدير عن شركة اقل منها حجما، فالأولى تقدر ميزانيتها بالمليارات والثانية ربما بآلاف الدولارات.
- يجب أن يكون هناك أساس يمكن القياس عليه مثل:

أ- صافي الدخل قبل الضرائب؛

ب- صافي المبيعات، أو مجمل الربح، أو صافي الموجودات.

- العوامل الكمية والنوعية التي يجب أخذها في الاعتبار منها:

أ- الأخطاء غير المقصودة في تقدير البضاعة، أكثر أهمية من الأخطاء المرتكبة من الموظفين العاديين في تقييم البضاعة وحتى لو كانت المبالغ متقاربة.

ب- التقديرات الخاطئة في التصنيفات، كما في مبلغ رأس المال العامل، فإذا كان التقدير أكثر من التقدير الواجب ببضع دولارات، فإن هذا لا يؤثر كثيرا على القوائم المالية، ولكن إذا كان مبلغ رأس المال العامل اقل من المبلغ الواجب أن يكون لمقابلة الالتزامات الطارئة، فإن على المراجع أن يعتبر أن تصنيف الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة قد خالفت مبدأ الأهمية النسبية.

- التغير في اتجاه تحقيق الإيرادات، فمثلا، إذا كانت تزداد سنويا بمعدل 3 % لمدة خمسة سنوات متتالية وإن هناك انخفاض بنسبة 1 % في السنة موضوع المراجعة، فإن على المراجع أن يأخذ ذلك بنظر الاعتبار وينظر إلى التغير بمنظور الأهمية النسبية.
- وهناك اعتبارات أخرى مثل الظروف المحيطة بالمشروع ونوعية البيانات المطلوب تقديمها إلى مستخدمي القوائم المالية.

4- خطوات تطبيق الأهمية النسبية[6]:

يظهر الشكل (1) خطوات تطبيق الأهمية النسبية خلال مراحل مراجعة الحسابات إذ أن الخطوة الأولى والثانية تتم خلال مرحلة التخطيط لعملية المراجعة أما الخطوة الثالثة فتتم خلال مراحل المراجعة، في حين تتم الخطوتين الأخيرتين عند مرحلة تقييم النتائج وإبداء الرأي.

شكل (1): خطوات تطبيق الأهمية النسبية.



المصدر: فاطمة فزع هداب، العوامل المؤثرة في تحديد مستوى الأهمية النسبية وأثرها في التخطيط لعملية التدقيق، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية للجامعة**، العراق، العدد: 53، 2017، ص: 385.

5- قياس الأهمية النسبية[7]:

نظراً لأهمية مفهوم الأهمية النسبية بذلت محاولات عديدة لقياس الأهمية النسبية، غير أنها لم يتيسر لها بعد وضع معايير موضوعية أو مستويات محددة متعارف عليها يمكن تطبيقها لقياس الأهمية النسبية نظراً لان المتغيرات والظروف المحيطة تختلف من حالة إلى أخرى، ولنكن أكثر تفاؤل بأن مزيداً من البحث والدراسة في هذا المجال قد يؤدي إلى وضع معايير أو مؤشرات تساعد على ترشيد الحكم المهني للمدقق. والجدير بالذكر أنه توجد مؤشرات رئيسة تستخدم لقياس الأهمية النسبية نذكر منها:

5-1ـ حجم البند:

تقاس الأهمية النسبية للبند وفقاً لهذا المؤشر على أساس حجمه المطلق، وتجدر الإشارة في هذا الخصوص أن هذا المؤشر وحده غير سليم ولا يتلاءم مع كثير من الحالات، لأنه يثير مشكلة تحديد الحد الفاصل للحجم المطلق وكيف يتم حسابه، وبالتالي يجب أن يستعان معه بمؤشر آخر.

5-2 ـ مدى تأثير البند على تحديد الأرباح أو الخسائر:

ووفقاً لهذا المؤشر يعتبر البند ذو أهمية، أي يكون مادياً أو جوهرياً إذا كان من شأنه أن يحول أرباح المنشأة إلى خسائر أو يقلل منها بشكل كبير، أو العكس؛ أي يحول خسائر المنشأة إلى أرباح أو يقلل منها بشكل كبير.

5-3ـ استخدام النسب المئوية:

يعتبر هذا المؤشر أكثر المؤشرات استخداما في سبيل قياس الأهمية النسبية للعنصر أو البند، ويتم ذلك عن طريق إيجاد العلاقة بين البند الخاضع للقياس وأساس ثابت آخر مثل صافي الربح. ويمكن توضيح بعض النسب المئوية التي يمكن استخدامها على النحو التالي:

- **النسبة المئوية للبند إلى صافي الربح:**

ولكن يجب ملاحظة أنه في حالة عدم استقرار صافي الربح من سنة لأخرى، فإن ذلك يترتب عليه ترتيب أو تصنيف بنود متشابهة ترتيباً مختلفاً من سنة إلى أخرى لمجرد اختلف صافي الربح فقط، وللتغلب على خاصية عدم استقرار صافي الربح استخدمت طريقة متوسط صافي الربح.

- **النسبة المئوية للبند إلى متوسط صافي الربح:** وفي هذا المؤشر يتم استخدام متوسط صافي الربح للمنشأة لعدد من السنوات بدل من استخدام صافي الربح عن سنة واحدة للتغلب على المشكلة السابقة.

- **النسبة المئوية للبند إلى مجمل الربح:** إن اتخاذ مجمل الربح كأساس ثابت للبند المراد قياس أهميته النسبية أكثر سهولة وضماناً من صافي الربح، لأنه يتأثر بالتقلبات في نتائج العمال بدرجة أقل من تأثر صافي الربح، ولكن ينبغي أن يراعي ما تتميز به المشروعات.

6- العلاقة بين الأهمية النسبية وخطر المراجعة:

لقد عرف مجمع المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية خطر المراجعة في النشرة رقم 47 بأنه: الخطر الذي يؤدي إلى فشل مراجع الحسابات دون أن يدري في التحفظ في تقريره عندما يوجد خطأ جوهري في القوائم المالية[8]. ويكمن القول أن خطر المراجعة يتكون من ثلاثة عناصر هي:

◆ **الخطر الملازم:** يعود إلى احتمالية أن إقرارا من إقرارات الإدارة فيه أخطاء أو حذف، إما بمفرده أو عند جمعه والتي تمثل انحرافات مادية مع الافتراض بعدم وجود رقابة داخلية. إما المخاطر الملازمة فربما يكون سببها الإدارة المنحرفة وغير النزيهة[9].

◆ **خطر الرقابة:** هو الخطر الناتج عن حدوث خطأ في احد الأرصدة أو في نوع معين من المعاملات والتي قد يكون جوهريا إذا اجتمع مع خطأ في أرصدة أخرى أو نوع آخر من المعاملات ولا يمكن منعه أو اكتشافه في وقت مناسب عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية[10].

◆ **خطر الاكتشاف:** وهي المخاطر الناتجة عن فشل إجراءات المراجعة التي يطبقها المراجع في اكتشاف تحريفات موجودة فعلا وتزيد قيمتها عن قيمة التحريفات المقبولة (التي تتجاوز حد الأخطاء المسموح به)، وهذه المخاطر من خطأ موجود في إثبات قد يكون جوهريا سواء فرديا أو عند تجميعه مع أخطاء أخرى، ولذلك فهي مخاطر ناتجة عن خطأ في البيانات المالية ولا يمكن للمراجع اكتشافه عند إجراء الإجراءات التحليلية أو عند إجراء الاختبارات التفصيلية للأرصدة[11].

والجدير بالذكر أن الخطر الملازم وخطر الرقابة يتواجدان بصفة مستقلة عن عملية مراجعة القوائم المالية، ويتأثران بطبيعة نشاط المنشأة، والظروف المحيطة بها وطبيعة أرصدة الحسابات وأنواع العمليات بها. وبالرغم من أن المراجع لا يمكنه السيطرة على الخطر الملازم، وخطر الرقابة إلا انه يمكنه تقويمها وتصميم إجراءات التحقق من الوصول إلى مستوى مقبول من خطر عدم الاكتشاف وبالتالي يخفض خطر المراجعة عند ادنى مستوى مقبول[12].

وورد في الفقرة العشرة بالمعيار رقم (320) من معايير المراجعة الدولية ما يدل على وجود علاقة عكسية بين الأهمية النسبية ومخاطر المراجعة فكلما ارتفع مستوى الأهمية النسبية انخفضت مخاطر المراجعة والعكس بالعكس، فإذا اعتقد المراجع بأن مستوى الأهمية النسبية المقبول اقل من المستوى المخطط له والمقبول من قبل المراجع فإن مخاطر المراجعة سوف تزداد وعلى المراجع التعويض على ذلك بإحدى الطريقتين:

◆ تخفيض المستوى المقرر لمخاطر الرقابة عندما يكون ذلك ممكنا ودعم المستوى المنخفض بإجراء فحوص إضافية أو موسعة للرقابة.

◆ تخفيض مخاطر الاكتشاف بتعديل طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الجوهرية المخططة[13].

7- العلاقة بين الأهمية النسبية وأدلة الإثبات:

إن الإثبات في التدقيق يعني كل ما يمكن أن يتحصل عليه المدقق من أدلة وقرائن محاسبية وغيرها مما يدعم به رأيه الفني المحايد حول صحة القوائم المالية ككل. ويتضمن معظم وقت عمل المدقق من جمع أدلة وقرائن وقد نص معيار من معايير العمل الميداني والتعارف عليها على ما يلي: يجب الحصول على قدر واف من أدلة الإثبات والقرائن عن طريق الفحص المستندي والملاحظة والاستفسارات المصادقات وغيرها كأساس سليم لإبداء الرأي في القوائم المالية تحت التدقيق[14].

وبصفة عامة يجب أن يقوم المراجع بتحديد حجم وكمية أدلة الإثبات التي تمكنه من الإدلاء برأيه المهني المحايد، وذلك بعد دراسته للظروف المحيطة وعند القيام بهذا التحديد يجب عليه أن يأخذ في الاعتبار طبيعة البند

(قيد الفحص) وأهميته النسبية، ودرجة الخطر التي يتعرض لها والتي تعتمد على فاعلية نظام الرقابة الداخلية. وخلال قيام المراجع بفحص النظام، أو فحص البيانات، فإنه يهدف إلى الحصول على أدلة إثبات ذات حجية قوية ليتخذها كأساس لتكوين رأي فني محايد في ظل الظروف الموجودة، إلا انه في بعض الظروف يجد المراجع انه من الضروري الاعتماد على دليل قاطع ومقنع حتى لو كانت البيانات التي تتضمنها القوائم المالية تمثل بصفة عامة عدالة المركز المالي ونتائج الأعمال، إلا أن المراجع غالبا ما يجد نفسه أمام عناصر معينة تحتاج إلى فحص دقيق للحصول على دليل مقنع بعدالتها. وإذا ما أحس المراجع أو ساوره الشك في بيان معين له أهمية نسبية كبيرة يجب عليه ألا يعطي رأيه إلا إذا حصل على دليل إثبات قوي يزيل هذا الشك[15].

لابد لقرائن وأدلة الإثبات التي يستخدمها المراجع في مجال الأهمية النسبية أن تنقسم إلى مجموعات وفقا لدرجة أهميتها النسبية وطبقا للوزن النسبي لها، وهذا يعتمد على الحكم الشخصي للمراجعين وخبراتهم العلمية والعملية، ويؤكد البعض عن وجود علاقة طردية بين أدلة الإثبات الواجب الحصول عليها عند قيام المراجع بأداء مهامه وبين الأهمية النسبية للعنصر أو الحدث المالي محل المراجعة[16].

8- العلاقة بين الأهمية النسبية وتقرير المراجع[17]:

تعد الأهمية النسبية أمرا ضروريا لتحديد نوع إبداء الرأي الذي يتلاءم مع كل حالة يواجهها المراجع حيث تؤثر درجة الأهمية النسبية بشكل مباشر على نوع الرأي الذي يتم التعبير عنه في التقرير، ويعد تحديد الأهمية النسبية في موقف ما حكما صعبا في حالة عدم وجود دليل محدد بمستوى قاطع ما الذي يمكن أن يقوم به المراجع لتحديد الأمور التي لا تتسم بالأهمية أو التي تتسم بالأهمية الشديدة، وفيما يلي الشكل الذي يلخص العلاقة بين الأهمية النسبية ونوع رأي المراجع.

الجدول (1): العلاقة بين الأهمية النسبية وتقرير المراجع.

مستوى الأهمية النسبية	التأثير في قرار المستخدم	نوع التقرير
غير هام	من المحتمل ألا يتأثر قرار المستخدم	نظيف أو ايجابي
هام	من المحتمل أن يتأثر قرار المستخدم فقط في حالة كون المعلومات موضع الاهتمام هامة لاتخاذ قرار معين وتتسم القوائم المالية كوحدة واحدة بالعدالة.	مقيد
هام جدا	من المحتمل أن تتأثر بشكل معنوي معظم أو كل القرارات المتخذة من المستخدمين بناءا على المعلومات الواردة في القوائم المالية.	الامتناع عن إبداء الرأي أو إبداء الرأي السلبي.

المصدر: ورقاء خالد عبد الجبار، **مرجع سبق ذكره**، ص: 233.

ثانيا: معيار المراجعة الدولي رقم 320 " **الأهمية النسبية في تخطيط وأداء عملية المراجعة**".

1- مفهوم معايير المراجعة الدولية[18]:

تعتبر معايير المراجعة الدولية إحدى المرتكزات الأساسية لعمل المراجع سواء أكان داخليا أو خارجيا، وتساهم تلك المعايير على مواكبة التطورات التي تحدث في مجال المحاسبة أو المراجعة.

كما تمثل معايير المراجعة الدولية، " أنماط السلوك المهني التي يجب على المراجع القيام بها عند تنفيذه لمهمته، وتعبر عن المستوى المعقول من العناية المهنية، ومتعارف عليها بين أعضاء المهنة. فهي بمثابة قواعد استرشادية تمكن أعضاء المهنة من الرجوع إليها عند إصدار أحكامهم".

كما تعتبر معايير المراجعة الدولية بمثابة مقياس الأداء المهني. فالمعايير تعتبر بمثابة النموذج الذي يستخدم في الحكم على نوعية العمل الذي يقوم به مراجع الحسابات، وتحدد معايير المراجعة المسؤولية التي يتحملها المراجع نتيجة قيامه بالفحص، فمن الضروري أن يتم الفحص وفق معايير متعارف عليها وذلك حتى لا يتحمل المراجع مسؤولية في حالة ظهور أي غش أو تلاعب بعد ذلك.

2- أهداف معايير المراجعة الدولية[19]:

سعت لجنة ممارسة المراجعة الدولية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف عند إصدار معايير المراجعة الدولية، من هذه الأهداف ما يلي:

- تقليل الاختلافات في طرائق عرض القوائم المالية خاصة للشركات متعددة الجنسيات وهذا يتحقق بتطبيق معايير المراجعة الدولية التي يجب ان تكون مسبوقة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية؛
- توافر المعايير الدولية للقوائم المالية التي تعد وتراجع بموجبها ميزة على درجة كبيرة من الأهمية هي ميزة القبول على المستوى الدولي؛
- مساعدة دول العالم النامي في تطوير معاييرها الخاصة في ضوء الاسترشاد بالمعايير الدولية للمراجعة؛
- تشجيع انتقال الاموال والاستثمار الدولي وذلك من خلال توافر قوائم مالية مراجعة وفقا للمعايير الدولية للمراجعة؛
- تدويل مهنة المراجعة وتحويلها للعالمية.

3ـ تحليل معيار المراجعة الدولي رقم 320 " الأهمية النسبية في تخطيط وأداء عملية المراجعة".

ومن خلال التحليل استطاعت ورقاء خالد الوقوف على بعض النقاط التي لم يتطرق إليها المعيار ولما لها من تأثير مباشر في الحكم الشخصي للمراجع في تقدير الأهمية النسبية وهي[20]:

- لم يبين المعيار أهمية نظام الرقابة الداخلية للزبون بالنسبة للمراجع في عملية التقدير النسبي للأهمية النسبية ومدى قوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية في اختيار طريقة احتساب التقدير الشخصي للمراجع لموضوع الأهمية النسبية؛
- لم يتم التفريق فيما إذا كان المراجع يجري عملية المراجعة للزبون لأول مرة أو أن لدى المراجع خبرة سابقة في البيانات المالية ونشاط الزبون، مما يشكل فرقا في تقدير المراجع لاحتساب الأهمية النسبية وما على المراجع اتخاذه من إجراءات لتلافي خطر المراجعة في اختيار أو تقدير الأهمية النسبية إذا كانت لأول مرة؛
- لم يبين المعيار مدى إمكانية المراجع في الاعتماد على الأهمية النسبية في إثباته إبداء العناية المهنية المطلوبة من قبل المدقق في حالة نشوب نزاعات في مابين المدقق والزبون والطرف الثالث؛

- أوضح المعيار بإمكانية المراجع في استخدام النسب المئوية في تقدير الأهمية النسبية بناء على خبرة المراجع إلا انه لم يتم تحديد الإطار العام لاستخدام هذه النسب وان إطلاق استخدام النسب بشكل مفتوح سوف يسبب الإرباك والتفاوت فيما بين المراجعين في تحديدها مما يصعب إثبات إبداء العناية المهنية المطلوبة في عملية المراجعة؛
- لم يتضمن المعيار إرشادات تساعد المراجعين في تقليل التفاوت في تقدير الأهمية النسبية بين المراجعين نتيجة اختلاف الخبرات والمهارات والتحصيل العلمي للمراجعين؛
- لم يتضمن المعيار المحددات التي تساعد المراجع في اتخاذه قراره في اعتماد الأهمية النسبية للبيانات المالية ككل أو اعتماده الأهمية لفئات معينة في العمليات أو أرصدة الحسابات.

الخلاصة:

بناء على ما تقدم توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- صعوبة إيجاد أو تحديد تعريف دقيق للأهمية النسبية لأنها ترتبط بالانحرافات التي تؤثر على قرارات مستخدمي القوائم المالية؛
- يجب مراعاة الأهمية النسبية عند إعداد تقارير المراجعة فكلما زادت نسبة المخاطر وجب على المراجع بذل عناية واهتمام متزايد؛
- يجب على المراجع مراعاة العلاقة بين الأهمية النسبية وخطر المراجعة عند التخطيط لعملية المراجعة ومدى إجراءاتها؛
- في عملية جمع أدلة الإثبات كلما كان تقدير المراجع للأهمية النسبية كبير كلما احتاج المراجع إلى جمع أدلة أكبر وهذا يفسر العلاقة الطردية بين أدلة الإثبات والأهمية النسبية؛
- عند معرفة الحدود الأولية للأهمية النسبية فهذا يساعد المراجع في تحديد الأهمية النسبية للأخطاء والتحريف في القوائم المالية؛
- عند الاعتماد على معايير المراجعة الدولية في عملية المراجعة لتأكد من صحة القوائم المالية.

الهوامش والإحالات

1 وليم توماس، امرسون هنكي، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1989، ص: 42.

2 محمد سامى راضى، **موسوعة المراجعة المتقدمة**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011، ص:384.

3 وليم توماس، امرسون هنكي، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص: 265، 268.

4 حسين احمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، **مراجعة الحسابات المتقدمة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1 ، 2009، ص ص:250، 251.

5 ورقاء خالد عبد الجبار، الأهمية النسبية وأثرها في كفاءة التدقيق، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية للجامعة**، العراق، العدد: 47، 2016، ص ص: 230،231.

6 فاطمة فزع هداب، العوامل المؤثرة في تحديد مستوى الأهمية النسبية وأثرها في التخطيط لعملية التدقيق، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية للجامعة**، العراق، العدد: 53، 2017، ص: 385.

7 نور الدين عبد الله حمودة، العوامل المؤثرة في تحديد الأهمية النسبية في التدقيق، **مجلة الدراسات المالية والمصرفية**، العدد 2، 2013، ص ص: 62، 61.

8 أحمد محمد نور و آخرون، **دراسات متقدمة في المراجعة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص:66.

9 هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط 3، 2006، ص: 55.

10 محمد سامى راضى، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 367.

11 رزق ابو زيد الشحنة، **تدقيق الحسابات**،دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط 1، 2015، ص:146.

12 حاتم محمد الشيشينى، **أساسيات المراجعة**، المكتبة المصرية، المنصورة، مصر، ط 1، 2007، ص: 166.

13 لقيطي الأخضر، **معايير المراجعة الدولية وإمكانية تطبيقها في الواقع المهني بالجزائر**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015/2014، ص: 64.

14 أحمد قايد نور الدين، **التدقيق المحاسبي**، دار الإعصار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1 ، 2017، ص: 85.

15 محمد مصطفى سليمان، **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2014، ص ص:146، 145.

16 لقيطي الأخضر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 64.

17 ورقاء خالد عبد الجبار، **مرجع سبق ذكره**، ص: 233.

18 سايج فايز، **أهمية تبني معايير المراجعة الدولية في ظل الإصلاح المحاسبي**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة البليدة 2، 2015/2014، ص ص: 88، 89.

19 ديلمي عمر، **نحو تحسين أداء المراجعة المالية في ظل معايير المراجعة الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017/2016،ص: 138.

20 ورقاء خالد عبد الجبار، **مرجع سبق ذكره**، ص: 235.

الأدوار الحديثة للتدقيق الداخلي على ضوء مستجدات الإطار المرجعي الدولي للممارسات المهنية

كشاط منى[1]
جامعة فرحات عباس، سطيف- 1
Kecmouna@hotmail.fr

أ.د بالرقي تيجاني
جامعة فرحات عباس، سطيف- 1، الجزائر
berregui@hotmail.com

Modern Roles of Internal Audit in light of the New International Professional Practices Framework

Kechat Mouna & Pr.Berregui Tidjani
Ferhat Abbas University, Setif-1, Algeria

Received:14/05/2017 *Accepted: 26/07/2017* *Published: 31/12/2017*

ملخص:

يعتبر الإطار المرجعي الدولي للممارسات المهنية الذي يعده معهد المدققين الداخليين IIA بمثابة النموذج المثالي الذي يضم أفضل الممارسات المطلوبة لمزاولة مهنة التدقيق الداخلي، ويعزز الثقافة الأخلاقية فيها، ويشكل في حد ذاته أداة لقياس أداء ممارسي المهنة، ويرجع له الفضل في إكساب هذه المهنة الصبغة العالمية.

نظرا للتطورات التي شهدها الإطار المرجعي، حرص على تكريس أدوار جديد للتدقيق الداخلي والمتمثلة في تقييم مدى ملائمة عمليات الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة فضلا عن تقييم فعاليتها وإيجاد سبل لتحسينها، وذلك ضوء جملة من المعايير الدولية للممارسة المهنية ودلائل التطبيق العملي.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، الإطار المرجعي الدولي للممارسات المهنية، الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر، الحوكمة.

الترميز الاقتصادي (jel) : M42

Abstract:

The International Professional Practices Framework « IPPF » who prepared by the Institute of Internal Auditors IIA as an ideal model which includes the best required practices for internal audit professionners and promotes ethical culture in their practices. The IPPF is being a tool for measuring the internal auditors' performance, as well as being to give this Internal Audit Profession « IAP » universality feature.

In the light of IPPF developments, it has created a new roles for auditors represented on the assessing the adequacy of internal control, risk management and corporate governance processes as well as evaluation of there effectiveness and improvement of thes processes, with a set of international standards of the professional practice and practices advisories.

Key Words *:Internal audit, International Professional Practices Framework, internal control, risk management, governance*

(JEL) Classification *:* M42

1. Author Correspondence, e-mail: *Kecmouna@hotmail.fr*

تمهيد:

إن زيادة اهتمام منظمات الأعمال بإنشاء وحدة تنظيمية مكلفة بالتدقيق الداخلي لم يكن بمحض الصدفة وإنما كان نتيجة وعيها المتنامي بأهميته في تسيير وإدارة شؤونها. حيث أصبح التدقيق الداخلي من أهم أنشطة القيادة التي تلجأ الإدارات العليا لتلك المنظمات إليه، نظرا لما يقدمه من خدمات تأكيدية واستشارية لخدمتها، كما أصبح التدقيق الداخلي طرفا فعالا يساهم في تحقيق الأهداف المسطرة بها، ومصدرا لخلق القيمة المضافة من خلال تقييمه لمدى ملائمة أنظمة الرقابة الداخلية وعمليات إدارة المخاطر والحوكمة. وتعكس هذه الأخيرة الإسهامات الجوهرية للتدقيق الداخلي في التسيير الحديث للمنظمات وتجسد الأدوار الحديثة له.

وباعتبار أن الإطار المرجعي الدولي للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي الذي يعده معهد المدققين الداخليين IIA بالولايات المتحدة الأمريكية بمثابة المستند العالمي الذي يضم أفضل الممارسات المتاحة في مجال ممارسة المهنة، ويوفر معلومات دقيقة حول الدور والمسؤوليات المطلوبة عند تنفيذ أنشطة التدقيق. كما انه يسعى دائما إلى ترويج وتثمين الأدوار التي يقوم بها التدقيق الداخلي اتجاه كل من عمليات الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة من خلال تقنينه لجملة من المعايير الدولية وكذلك دلائل التطبيق العملي، كما يوفر توجيهات عملية عن مختلف المسائل والمواقف التي قد تعترض المدقق أثناء تأديته لتلك الأدوار المتوقعة منهم ويساعدهم على تنفيذها بكل فعالية. بات مفروضا على كل من يزاول مهنة التدقيق الداخلي الحرص على الالتزام بمتطلبات الإطار المرجعي عند توليه للأدوار الحديثة، كما يجب عليه مواكبة المستجدات التي يعرفها هذا الإطار خصوصا وأنه يتم مراجعته وتعديله من قبل معهد المدققين الداخليين على الأقل مرة كل ثلاث سنوات من تاريخ إصدار هذا الإطار. ويعد إصدار أكتوبر 2016 هو آخر إصدار إلى حد الآن والذي دخل حيز التطبيق في جانفي 2017.

من خلال ما تقدم تنبثق إشكالية البحث على النحو الآتي:

كيف يتم تولي الأدوار الحديثة للتدقيق الداخلي ووفقا لمستجدات الإطار الدولي المرجعي للممارسات المهنية؟

أهداف البحث: نهدف على ضوء هذا المقال إلى التفصيل في الأدوار الحديثة التي يقوم بها المدققون الداخليون ووفقا للمستجدات التي يعرفها الإطار المرجعي الدولي من خلال الأخذ بالنقاط التالية:

- إبراز أهم دلالات ومضامين المفهوم الحديث للتدقيق الداخلي.
- التعريف بالهيكلة الجديدة للإطار المرجعي الدولي وإبراز أهميتها في مجال الممارسات المهنية للتدقيق الداخلي.
- تحديد الأدوار الحديثة التدقيق الداخلي على ضوء مستجدات الإطار المرجعي الدولي.

أهمية البحث: تتجلى أهمية هذه الدراسة من كونها تناقش أهم مواضيع الساعة في ساحة الممارسات المهنية للتدقيق الداخلي من خلال عرضها للأدوار الحديثة لهذه المهنة اتجاه كل من عمليات الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة وذلك وفقا للمتطلبات الجديدة التي جاء بها الإطار المرجعي الدولي للممارسات المهنية المعمول به حاليا، بصفته المرجعية العالمية التي تقنن أفضل الممارسات المطلوبة والمتوقعة من ممارسي مهنة التدقيق الداخلي.

أولا- المفهوم الحديث للتدقيق الداخلي

1. التعريف الحديث للتدقيق الداخلي:

يعد معهد المدققين الداخليين IIA أول جمعية مهنية دولية المناط بها تعزيز وتطوير ممارسة التدقيق الداخلي، إذ يكفل توفير ونشر المعلومات والمعارف الخاصة بمهنة التدقيق الداخلي[1]، والجهة الرائدة في مجال وضع المعايير والإرشادات المهنية ومنح الشهادات المعتمدة وإجراء البحوث في مجال المهنة على المستوى العالمي[2].

في هذا السياق، يعرف معهد المدققين الداخليين التدقيق الداخلي منذ سنة 1999 على النحو الآتي "التدقيق الداخلي هو نشاط مستقل وموضوعي يمنح للمنظمة الضمان حول درجة التحكم في عملياتها ويقدم لها النصائح والإرشادات التي تسمح بتحسينها وهو بذلك يساهم في خلق القيمة المضافة لها. كما يساعد التدقيق الداخلي المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال التقييم الدائم وبشكل منهجي لعمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة، وذلك بتقديم الاقتراحات التي تساعد على تقويتها والرفع من فعاليتها"[3].

يعتبر هذا التعريف أحسن صيغة مفاهيمية وضعها معهد المدققين الداخليين للتدقيق الداخلي؛ ولا يزال التعريف المعتمد ضمن الإطار المرجعي الدولي للممارسات المهنية المعمول به حاليا. فهو يؤكد على أن التدقيق الداخلي هو نشاط منشأ لقيمة مضافة للمنظمة جراء الخدمات التأكيدية والاستشارية التي يوفرها في سبيل تقييمه لمدى فعالية عمليات إدارة المخاطر والحوكمة والرقابة الداخلية والمساهمة في تحسينها.

ويحمل هذا التعريف خصائص تثبت التطور والتغير الذي عرفه مفهوم التدقيق الداخلي؛ والملخصة فيما يأتي:

- التدقيق الداخلي هو نشاط: لقد تم ضبط طبيعة التدقيق الداخلي على أنه نشاط بدلا من وظيفة بحكم مبررين رئيسيين وهما:
  - تطبيق أحد الأنماط الحديثة لتسيير المؤسسات وهي الإدارة بالأنشطة والتي تتيح إمكانية تصنيف الأنشطة على حسب أهميتها وعلى قدر مساهمتها في خلق القيمة المضافة الإجمالية للمؤسسة.
  - تطبيق استراتيجية المناولة التي تتيح فرصة اللجوء إلى أطراف خارجية حالة عجز الطرف الداخلي في تقديم الخدمة بشكل جزئي أو كلي، أو بصيغة أخرى حالة قصور الطرف الداخلي عن خلق القيمة المضافة المتوقعة عنه ومن ثم اللجوء إلى أطراف خارجية كونها توفر قدر كافي من الخدمات والخبرة عما يتيحه الطرف الداخلي[4].
- التدقيق الداخلي نشاط مستقل: بمعنى أنه غير تابع فيما يتعلق بالسلطة والمسؤولية إلى الجهات الخاضعة للتدقيق، وبذلك يجب أن يتبع لأعلى المستويات الإدارية في المؤسسة.
- التدقيق الداخلي نشاط موضوعي: بمعنى يجب على المدقق أن يتحلى بأعلى مستويات الموضوعية عند تنفيذه لمهماته وعند عرضه لنتائج عمله. كما يجب ألا تتأثر أحكامه بأموره الشخصية أو بآراء الآخرين.
- تطور استراتيجية التدقيق الداخلي التي تهدف إلى إضافة قيمة للمؤسسة[5]، من خلال تقييم كل من عمليات الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة وإيجاد سيل لتحسينها[6]، وهذا ما يبرر الأدوار الحديثة المطلوبة والمتوقعة منه.
- للتدقيق الداخلي منهجية واضحة ومعروفة عند تقديمه للخدمات التأكيدية والاستشارية[7].

◆ التدقيق الداخلي نشاط يتسم بالشمولية والديمومة: إذ يقصد بشمولية نشاط التدقيق على أنه يتم على كل الأنشطة بالمؤسسة دون استثناء. ويقصد بديمومة نشاط التدقيق على أنه دائم ومستمر بالمؤسسة على الرغم من ظرفية مهماته، كما أن كل تدخلاته متقطعة زمنيا[8].

2. الخدمات الحديثة التي يقدمها التدقيق الداخلي

حسب ما هو متعارف عليه في الإطار المرجعي الدولي للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي، يتم التمييز بين صنفين من الخدمات التي يقدمها التدقيق الداخلي وهما خدمات التأكيد التي يرمز لها في مضامين الإطار المرجعي الدولي بالرمز « A » وخدمات الاستشارة المعروفة بالرمز « C »؛ حيث يختلفان من حيث الغاية ويتحددان على ضوء الطبيعة والنطاق إضافة إلى الأطراف المعنية .

◆ **خدمات التأكيد**: تتمثل في تلك الخدمات التي يدلي بها المدقق الداخلي عند تقييمه للأدلة بهدف توفير رأي مستقل أو نتائج بخصوص عملية أو نظام أو أي مسألة خاضعة للتدقيق. وغالبا ما يقع على عاتق المدقق الداخلي تحديد طبيعة ونطاق (مجال) التكليف بخدمة التأكيد[9]. ويتحدد هذا النطاق من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية وهي الخاضع للتدقيق والمدقق الداخلي والمستعمل الذي يعتمد على تقييم الأدلة وعلى استنتاجات المدقق[10].

◆ **خدمات الاستشارة**: يخضع نطاق وطبيعة الخدمة الاستشارية بالاتفاق مع الجهة الطالبة للاستشارة، والمسماة في إطار هذا النوع من الخدمات بعميل (زبون) التكليف بدلا من الخاضع للتدقيق كما هو الحال في الخدمات التأكيدية. تتم الخدمة الاستشارية بداخل المؤسسة وتتمثل غايتها في التوصل إلى آراء محددة أو الحصول على أشكال أخرى من المساعدة على حسب طلب العميل. وبصيغة أخرى تتم خدمات الاستشارة بتفاعل كل من العميل والمدقق الداخلي، فالعميل هو الذي يبحث عن الآراء الاستشارية أو يكون بحاجة إليها ثم يستقبلها والمدقق هو الذي يعطي تلك الآراء[11]. وغالبا ما يواجه المدقق صعوبات في طريقة تقديم الخدمة الاستشارية التي قد تمس باستقلاليته، وبذلك ينبغي دوما استرشاده بالمعايير المهنية التي تساعده على تجاوز تلك الصعوبات[12].

3. الأشكال الحديثة للتدقيق الداخلي

عرف التدقيق الداخلي تطورات بارزة من ناحية الخصائص والأهداف وحتى طريقة الممارسة، حيث أصبح المدقق يزاول مهامه وفقا لأشكال حديثة تتمثل في الآتي:

◆ **تدقيق المطابقة و/أو تدقيق الانتظامية**: يعد هذا الشكل من التدقيق أبسط الأشكال التي يقوم بها المدقق الداخلي في المهمات المسندة إليه، إذ يتولى المدقق على ضوءها المقارنة بين ما هو مطبق وبين المرجع الذي تم اختياره. وغالبا ما يكون المرجع عبارة عن قانون أو إجراءات أو قواعد تنظيمية. في هذا الموضع تختلف التسمية، فإذا ما قام المدقق بفحص مدى الالتزام بالقوانين والتشريعات المعمول بها والتأكد من التطبيق الجيد لها، فالمدقق يقوم بتدقيق المطابقة. أما إذا ما قام المدقق بالتأكد من فحص مدى الالتزام بالقواعد والإجراءات التنظيمية الداخلية، فالمدقق يقوم بتدقيق الانتظامية[13].

◆ **تدقيق الأداء**: يتطلب تدقيق الأداء إجراء تدقيق الفعالية والفاعلية معا، بمعنى يتم فحص الموارد للتأكد من مدى استعمالها بشكل اقتصادي وكفؤ بما يضمن تحقيق أهداف المؤسسة[14]. أو بصيغة أخرى عندما يتم تدقيق الأداء يتولى المدقق التأكد من مدى تحقق الأهداف المسطرة وبأقل تكلفة ممكنة.

◆ **تدقيق التسيير:** يتطلب هذا النوع من التدقيق فحص ما إذا كانت وسائل التسيير المتاحة للإدارة موضوعة بشكل صحيح ومتلائمة والأهداف المسطرة. وبذلك فهو يفرض تطورا مهما في الممارسات المهنية للتدقيق، فالمدقق يصبح مطالب بملاحظة الاختيارات والقرارات وقياسها وجلب انتباه الإدارة العليا حول كل المخاطر المحتملة في حالة عدم الانسجام مع تلك القرارات. كما يقوم المدقق على ضوء تدقيق التسيير بتحليل السياسة المسطرة حتى يتم فحص مدى اتساقها مع استراتيجية المؤسسة[15].

◆ **تدقيق الاستراتيجية:** هو التدقيق الذي يهدف إلى دراسة وتوضيح استراتيجية المؤسسة في فترة معينة وتقييم فعاليتها وفرص نجاحها من خلال منهجية واضحة و مدروسة[16]، كما يهدف إلى تقييم المخاطر المرتبطة باستراتيجية المؤسسة ككل وأهدافها ومختلف التوجهات الاستراتيجية لها[17].

ثانيا- المفهوم العام للإطار المرجعي الدولي للممارسات المهنية

1. **التعريف بالإطار المرجعي الدولي للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي**: يصف معهد المدققين الداخليين حاليا الإطار المرجعي الدولي للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي على أنه ذلك الإطار المفاهيمي الذي ينظم الخطوط الإرشادية الموضوعة من طرف معهد المدققين الداخليينIIA وبرعاية اللجان التقنية الدولية المنبثقة عنه ووفقا للإجراءات المعتمدة. ونميز بين نوعين من الخطوط الإرشادية التي يتضمنها الإطار وهما[18]:

◆ **إرشادات مطلوبة:** تتضمن المبادئ الأساسية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي وتعريفه وقواعد أخلاقيات المهنة والمعايير الدولية. ويتم إعدادها وفقا لعملية معروفة والتي تتضمن استشارة عامة. إن احترام هذا الصنف من الإرشادات هو أمر مطلوب وإجباري، ويعد الامتثال لهذه الخطوط الإرشادية أمر ضروري في الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.

◆ **إرشادات موصى باتباعها**: وتتضمن الخطوط الإرشادية للتطبيق والخطوط الإرشادية التكميلية. إن الامتثال لهذه الخطوط الإرشادية تمكن من التطبيق الفعال لعناصر الإرشادات المطلوبة.

- يكون الامتثال لهذه الخطوط الإرشادية في إطار **رسالة واضحة لممارسة التدقيق الداخلي**.

على ضوء هذا التعريف يتضح أن معهد المدققين الداخليين قد أعطي وصفا شاملا للإطار المرجعي الدولي للممارسات المهنية من خلال تحديده للعناصر المكونة له ومدى أهميتها في الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي. فالإطار المرجعي ما هو إلا مستند متكامل ومنسق لإجمالي الخطوط الإرشادية المطلوبة والإرشادات الموصى باتباعها، المعدة والمتفق عليها من قبل معهد المدققين الداخليين التي تعكس أفضل الممارسات المهنية للتدقيق الداخلي على المستوى العالمي. وذلك في إطار رسالة واضحة ودقيقة للتدقيق بما يضمن تحقيق الفعالية في ممارسة المهنة. كما يسعى معهد المدققين الداخليين من خلال تصميمه لإطار مرجعي دولي خاص بمهنة التدقيق الداخلي إلى إضفاء صفة العالمية على هذه المهنة وتوحيد طريقة ممارستها عبر العالم بأسره[19].

2. **الهيكلة الجديدة للإطار المرجعي الدولي للممارسات المهنية**

يعتبر الإصدار الجديد للإطار المرجعي الدولي التي تم إطلاقه في جويلية 2015 وتمت مراجعته في أكتوبر 2016 من أثمن الجهود المهنية المسجلة لمعهد المدققين الداخليين، حيث عرف الإطار على إثرها العديد من التطورات والتحسينات من خلال إجراء تعديلات جوهرية في مضمون الإطار وهيكلته. وأصبحت عناصره مرتبة على النحو التالي:رسالة التدقيق والوضعيات مطلوبة والوضعيات الموصى بها.

1.2. **رسالة التدقيق الداخلي**: تصف الرسالة الغرض الرئيس للتدقيق الداخلي وتدلي بهدفه الواسع وتجعله متميزا عن باقي الأنشطة بالمؤسسة، تم صياغتها من طرف معهد المدققين الداخليين لأول مرة سنة 2015 على النحو التالي: "تتمثل رسالة التدقيق الداخلي في التيقن والحفاظ على قيمة المنظمة بإعطاءها وبكل موضوعية ضمان ونصائح ووجهات نظر قائمة على أساس المقاربة بالمخاطر". وتؤكد هذه الرسالة على التصميم الذي يبحث التدقيق الداخلي عن تحقيقه على مستوى المنظمات، كما أن موقعها صار متداولا وتحرض المهنيين على ضرورة تعبئة جميع عناصر الإطار المرجعي الدولي حتى يتم التمكن من تحقيق الغرض[20].

2.2. **الوضعيات المطلوبة**: تتمثل هذه الوضعيات ضمن الإطار المرجعي الجديد في المبادئ الأساسية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، تعريف التدقيق الداخلي، قواعد الأخلاقيات والمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي[21].

- **المبادئ الأساسية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي**: توضح هذه المبادئ العناصر الرئيسية التي تصف فعالية نشاط التدقيق الداخلي، وتستند هذه المبادئ إلى قواعد الأخلاقيات، كما تدعم المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي. وتم وصفها بأنها "أساسية" إذ أنه من غير الممكن أن تكون هناك مبادئ أخرى تنطبق على نشاط التدقيق غير أن معهد المدققين الداخليين قد اكتفى بهذه المبادئ العشرة وأكد على أنها الأكثر أهمية لإثبات فعالية التدقيق الداخلي. وتتمثل هذه المبادئ في : إثبات النزاهة، إظهار الكفاءة والضمير المهني، الموضوعية والحرية عن كل تأثير فردي (الاستقلالية)، التوافق مع استراتيجيات المنظمة وأهدافها ومخاطرها، التموقع بطريقة مناسبة وتوفير الموارد الملائمة، إثبات الجودة والتحسين المستمر، الاتصال والتواصل بشكل فعال، توفير ضمان وتأكيد مبني على أساس المخاطر، النباهة واستباق الأحداث والتركيز على المستقبل، تدعيم وتشجيع التحسين داخل المؤسسة[22].
- **تعريف التدقيق الداخلي:** كما سبق وأن تعرفنا في العنصر الأول من المقال، يصف تعريف التدقيق الداخلي طبيعته ويلخص خصائصه ويحدد أهدافه. وبذلك يتطلب من كل ممارس لمهنة التدقيق الداخلي الامتثال لتلك الخصائص وتحقيق تلك الأهداف.
- **قواعد الأخلاقيات:** إن الهدف الأساسي من وضع قواعد أخلاقيات لمهنة التدقيق الداخلي هو تعزيز الثقافة الأخلاقية في ممارسات هذه المهنة؛ إذ تعتبر ضرورية ومناسبة وملائمة في آن واحد؛ تم وضعها استنادا إلى الثقة الموضوعية للمهنة بهدف توكيد الرقابة وإدارة المخاطر وتعزيز الحوكمة[23]. ويوضح الإطار المرجعي الدولي للممارسات المهنية على أن قواعد أخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي تتكون من عنصرين أساسيين هما:

- **المبادئ الأخلاقية الملائمة لممارسة مهنة التدقيق الداخلي**: تتشكل من أربعة مبادئ مثالية ويجب على المدقق أن يلتزم بها أثناء مزاولته لأعماله، وتتمثل في: مبدأ النزاهة، مبدأ الموضوعية، مبدأ السر المهني ومبدأ الكفاءة*. كما تشكل هذه المبادئ في مجملها قيم محورية تمكن المدقق من كسب ثقة كل الأطراف التي لها مصلحة مع نشاط التدقيق الداخلي[24].
- **قواعد السلوك المهني**: تصف معايير السلوك المتوقعة من المدققين الداخليين، تساعد على تفسير المبادئ الأخلاقية في التطبيق العملي وتوجيه أو إرشاد السلوك المهني الأخلاقي للمدققين الداخليين[25].

3.2. **المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي**: تعرف معايير التدقيق الداخلي على أنها تعميمات مهنية صادرة عن مجلس المعايير الدولية للتدقيق الداخلي تحدد القواعد التطبيقية في المجال الواسع لأنشطة التدقيق والمستعملة أيضا في تقييم أدائها (الأنشطة)[26]. تَعْرِف تحيينات منتظمة وتقوم على مبادئ قابلة للتطبيق على كل مدقق داخلي وعلى الأنشطة التي يقوم بها. تعمل على تقوية مهنية التدقيق الداخلي من خلال توفيرها لمعلومات دقيقة وواضحة حول خصوصية ممارسة المهنة، وبذلك ينبغي تطبيقها والالتزام بها من قبل كل شخص يمتهن التدقيق الداخلي[27]. تضم ثلاثة أصناف من المعايير على النحو التالي:

- **معايير الصفات**: تصف هذه الفئة من المعايير السمات والخصائص الواجب توافرها لدى المدققين وفي دوائر التدقيق[28].
- **معايير الأداء**: تصف هذه الفئة من المعايير طبيعة أنشطة التدقيق الداخلي، كما تُعَرِّف بمقاييس الجودة التي تسمح بقياس الخدمات المقدمة من طرف تلك الأنشطة[29].
- **معايير التنفيذ**: تعطي وصفا لكيفية تطبيق معايير الأداء ومعايير الصفات في أنواع معينة من مهمات التدقيق الداخلي لتوفير خدمات استشارية أو تأكيدية[30].

تشكل هذه المعايير لب الإطار المرجعي الدولي، كونها تهدف إلى بلوغ أهداف بالغة الأهمية تتمثل في[31]:

- توجيه تطبيق الإرشادات المطلوبة للإطار المرجعي الدولي للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي .
- توفير إطار لتنفيذ أنشطة التدقيق الداخلي وتطويرها وتعزيز القيمة المضافة لها.
- إعداد مقاييس لتقييم التدقيق الداخلي.
- التأهيل المحسن للعمليات التنظيمية والتشغيلية.

4.2 **الوضعيات الموصى بها**: تساعد على تطبيق عناصر الوضعيات المطلوبة وتتضمن ما يلي:

- **الخطوط الإرشادية للتطبيق**: عبارة عن سلسلة محكمة الصيغة وأكثر تكاملا للتوجيهات التي تساعد المدققين على التوافق والمطابقة مع ما هو متاح في مضمون المعايير. غير أن هذه الخطوط الإرشادية لا تعطي وصفا شاملا عن كيفية تنفيذ المعايير بقدر ما توفر أساليب كافية ومقبولة لتحقيق التوافق مع المعايير[32].

- **الخطوط الإرشادية التكميلية**: توفر تعليمات مفصلة لأنشطة التدقيق الداخلي وتعليمات إضافية مرافقة تخص ميادين النشاط وخصوصيات قطاعية كما تقترح هذه الخطوط عمليات وإجراءات ومقاربات تسلسلية من خلال أمثلة متاحة[33].

3. **أهمية الإطار المرجعي الدولي للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي**: إن وجود إطار مرجعي دولي ينظم ممارسة هذه مهنة التدقيق الداخلي يشكل له أهمية بالغة، إذ يعتبر ضروريا للمدققين الداخليين كونه يضع المبادئ الأساسية التي ينتظر منهم الالتزام بها عند ممارستهم لمهامهم حتى يحققون الهدف من وجودهم. خاصة وأن الإطار يغطي كل أوجه الممارسات التي يقوم بها المدققون فهو بمثابة "الإجابة الوافية" .وبذلك فالإطار يمكنهم من تجاوز العديد من العقبات في العمل ككثرة الاستفسارات أو تنامي حالات الشك، وعليه تعد الخطوط الإرشادية الموفرة بالإطار بمثابة أداة عمل فعلية والالتزام بها يمكن من اتخاذ رأي ملتزم بالجودة وهو ما يزيد من احتمالات النجاح[34]. كما يسمح الإطار المرجعي للمدققين بتوحيد الفهم لكل التطورات المتعلقة بالمهنة وتفسيراتها وتطبيق المفاهيم والمنهجيات بالإضافة إلى التقنيات المستعملة في ميدان مهنة التدقيق الداخلي[35].

ويشكل الإطار الدولي المرجعي للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي أهمية بالنسبة للإدارة العليا للمؤسسات من خلال إعطاءها لضمان بخصوص

درجة مهنية المدققين الداخليين بها[36]، و إضفاء موثوقية تامة على نتائج أعمال المدقق وتثمين مختلف إسهاماته في تحسين التسيير داخل المؤسسة.

رابعا ـ الأدوار الحديثة للتدقيق الداخلي في ظل الهيكلة الجديدة للإطار المرجعي الدولي

وفقا لتصريح أقره أحد المتخصصين في مجال التدقيق الداخلي مفاده "على المدققين الداخليين في القرن 21 الاستعداد لتدقيق أي شيء تقريبا بما في ذلك العمليات (متضمنة أنظمة الرقابة) والأداء والمعلومات ونظم المعلومات والمطابقة القانونية والبيانات المالية والغش وتقارير البيئة والأداء والجودة"[37]. على ضوء هذا التصريح الذي يبرز تنامي أهمية التدقيق الداخلي في تسيير منظمات الأعمال وتطور الأهداف المتوقعة منه، حيث أصبح التدقيق طرفا فعالا يساهم في تحقيق الأهداف المسطرة ومصدرا لخلق القيمة المضافة من خلال تقييمه لمدى ملائمة أنظمة الرقابة الداخلية وعمليات إدارة المخاطر والحوكمة فضلا عن المساهمة في تحسينها. وتعكس هذه االإسهامات الجوهرية للتدقيق الداخلي في التسيير الحديث للمنظمات الأدوار الحديثة له. وبذلك فقد عمل الإطار المرجعي الدولي للممارسات المهنية على التفصيل في تلك الأدوار على ضوء العديد من المعايير ودلائل التطبيق العملي.

في هذا الموضع يعد المعيار 2100 "**طبيعة العمل**" بمثابة المعيار الأم الذي يناقش بصفة واضحة تلك الأدوار ويصف العلاقات القائمة بين التدقيق الداخلي وكل من عمليات الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة، إذ ينص صراحة على " يجب أن يقوم نشاط التدقيق الداخلي بتقييم كل من عمليات حوكمة المؤسسة وإدارة المخاطر والرقابة وأن يساهم في تحسينها على أساس مقاربة نظامية ومنهجية وقائمة على أساس المخاطر. حيث تدعم موثوقية وقيمة التدقيق الداخلي عندما يتميز المدققون الداخليون باستباقية في اقتناص الأحداث إضافة إلى تقييماتهم وإبداء وجهات نظر تأخذ في الحسبان آثار مستقبلية"[38]. كما أتبع هذا المعيار بجملة من المعايير الفرعية والنصوص التكميلية ودلائل التطبيق العملي، التي تهدف مجتمعة إلى التفصيل في تلك الأدوار.

1. **التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية**: في ظل تفاقم الفضائح المالية وإعلان كبريات الشركات بالعالم عن إفلاسها وغيرها من الظواهر التي شهدتها ساحة الأعمال في العقود الماضية، والتي فسرها معظم المتخصصين في هذا المجال إلى ضعف البناء الرقابي لتلك المنظمات، وهذا ما دعا العديد من الهيئات المهنية العالمية إلى وضع مجموعة من القوانين والأنظمة التي تعزز من دور الرقابة الداخلية في التسيير الفعال لمنظمات الأعمال وتشيد على ضرورة التزام المنظمات على بناء أنظمة رقابية تتسم بالملائمة والفعالية. ولعل أبرز تلك القوانين والأنظمة هي: الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر سنة 1992عن لجنة المنظمات الراعية COSO بالولايات المتحدة الأمريكية، ودليل الرقابة الكندي سنة 1995 والذي يعرف بـــCOCO ، والدليل البريطاني للرقابة الداخلية سنة 1999 والمعروف بـ "The combined code and the turnbull guidance"، وإطار بازل للرقابة على البنوك عام 1999، والإطار المرجعي الفرنسي للرقابة الداخلية الذي أقرته هيئة الأسواق المالية AMF في سنة 2006 ... وغيرها من الأنظمة الدولية في مجال الرقابة الداخلية.

ويعد "الإطار المتكامل للرقابة الداخلية" الصادر عن لجنة المنظمات الراعية coso بمثابة معيار للرقابة الداخلية على المستوى الدولي، ولقد لقى قبولا واستحسانا كبيرين من قبل منظمات الأعمال. كما استمد شهرته وموثوقيته استنادا إلى عضوية اللّجنة المتكونة من خمسة هيئات مهنية دولية متخصصة في المجال المالي والمحاسبي والتدقيقي، كما تعمل هذه اللجنة جاهدة إلى محاربة الغش وكل أشكال الفساد بهدف تحسين أداء المنظمات وتحقيق حوكمة سليمة بها[39].

وتعرف لجنة COSO الرقابة الداخلية على النحو التالي " الرقابة الداخلية عملية يتم وضعها من طرف مجلس إدارة المؤسسة والأفراد الآخرين، موجهة لتوفير ضمان معقول حول تحقيق الأهداف المندرجة ضمن الأصناف التالية: تحقيق فعالية وكفاءة العمليات وموثوقية المعلومات المالية والمطابقة للقوانين والتنظيمات "[40]. كما حدد هذا التقرير عناصر نظام الرقابة الداخلية كما يلي: بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصالات والإشراف والمتابعة. وهو بذلك يعطي تصورات شاملة لمفهوم الرقابة الداخلية من خلال تحديده لتعريف الرقابة الداخلية وعناصرها وحتى المفاهيم المرتبطة بها وأهدافها وحدودها. ولقد عرف هذا التقرير تطورا ملموسا سنة 2013 حيث تم إدراج 17 مبدأ متوزعة وبشكل مدروس على العناصر الخمسة المكونة لنظام الرقابة الداخلية[41] .

أما عن علاقة التدقيق الداخلي بالرقابة الداخلية، فالتدقيق الداخلي يعد جزءا من المنظومة الرقابية بالمؤسسات يعمل على تقييم الأنظمة الرقابية الأخرى. حتى أن هناك من كان يعرف التدقيق الداخلي على أنه "نوع من الرقابة التي تعمل على قياس وتقييم فعالية الأنواع الأخرى للرقابة"[42]. وهذا ما يؤكد على أن التدقيق الداخلي يتولى القيام بأدوار معروفة اتجاه أنظمة الرقابة الداخلية. ولقد وصفت لجنة COSO تلك الأدوار بصفة مختصرة ضمن تصريحها التالي: "يوفر المدققون الداخليون للإدارة ضمانا وآراء حول الرقابة الداخلية، كما يتولى التدقيق مسؤولية تقييم ملائمة وفعالية الأنظمة الرقابية ومدى استجابتها للمخاطر؛ في إطار عمليات المتابعة؛ والعمليات وأنظمة المعلومات"[43]. كما حدد الإطار المرجعي بدقة تلك الأدوار على ضوء المعيار 2130 الذي ينص على ضرورة

أن يساعد المدقق الداخلي المؤسسة في الحفاظ على الأنظمة الرقابية من خلال تقييم فعاليتها وكفاءتها والتشجيع على تحسينها المستمر. ومن أجل تسهيل تطبيق المعيار على حسب طبيعة الخدمة المقدمة وردت ضمن الإطار المرجعي الدولي المعياريين التاليين: المعيار 2130.A1 الذي يلزم التدقيق الداخلي على تقييم مدى ملائمة وفعالية الوضعيات الرقابية من أجل مواجهة المشاكل المرتبطة بالحوكمة والعمليات التشغيلية الأخرى وبأنظمة المعلومات بالمؤسسة. ويجب أن تمس هذه التقييمات الجوانب التالية: تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، موثوقية ونزاهة المعلومات المالية والتشغيلية، فعالية وكفاءة العمليات والبرامج، الحفاظ على الأصول واحترام القوانين والتشريعات والقواعد والإجراءات والعقود. وكذلك المعيار 2130.C1 الذي يصرح بإمكانية استعمال المدقق الداخلي معلومات الوضعيات الرقابية المكتسبة في المهمات الاستشارية عندما يقيمون عمليات الرقابة الداخلية في المؤسسة"[44].

كما ورد بالإطار المرجعي الدولي جملة من الإرشادات العملية التي تساعد المدقق على تقييم مدى ملائمة عمليات الرقابة الداخلية من خلال دليل التطبيق العملي MPA 2130.1 التي نختصرها فيما يأتي: ينبغي على التدقيق الداخلي أن يحضر تقريرا حول سير الرقابة الداخلية ويقدمه للهيئات الإدارية المعنية ويعطي من خلاله ضمانا حول درجة فعالية عمليات الرقابة الداخلية وإبداء آراءه حول درجة ملائمتها على ضوء تقييمه لكل مكونات الرقابة الداخلية، كما ينبغي عليه أن يدلي في التقرير عن كل حالات عدم الانتظامية القائمة بالنظام الرقابي والإشارة إلى درجة الخطر غير المقبول الذي يحدده انطلاقا من التحقيقات حول حالات عدم الانتظامية. مع ضرورة اقتراحه للتصحيحات والتحسينات المناسبة[45].

نظرا للصعوبات التي يواجهها المدقق عند تقييمه لنزاهة وموثوقية المعلومات، جاء الإطار المرجعي بجملة من التوجيهات على ضوء الدليل العملي MPA 2130.A1-1 الذي ينص باختصار على ضرورة أن يقيم المدقق الداخلي بصفة دورية الأنظمة الرقابية المتعلقة بموثوقية ونزاهة المعلومات ويضفي توصيات تقضي بتحسينها من خلال وضع أشكال أخرى من الرقابة ووسائل جديدة للحماية مع إيصال نتائج التقييم إلى الإدارة والمجلس[46]. على اعتبار أن بيئة الرقابة بمختلف عناصرها تشكل الركيزة الأساسية لأي نظام رقابي وتتحدد على ضوءها خصوصية المؤسسة، يبقى المدقق مطالب بتقديم ضمانات تكفل تقييم مدى ملائمة الطرق التي يتم على ضوءها التعريف بالمخاطر المتعلقة بحماية الخصوصية وفعالية الإجراءات الرقابية الموضوعة لمواجهة هذه المخاطر وتقليصها إلى مستوى معقول مع ضرورة صياغة التوصيات المناسبة لذلك[47]، وهذا ما ورد باختصار في دليل التطبيق العملي MPA 2130.A1-2 .

2. **التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر**: في كثير من النواحي يمكن اعتبار إدارة المخاطر هي تطور طبيعي لنموذج الرقابة الداخلية، إلى درجة أن مفهوم إدارة المخاطر اتسع في نطاقه ليشمل مفهوم الرقابة الداخلية. ذلك أن الرقابة الداخلية تهتم بالمخاطر ذات العلاقة بالرقابة فقط في حين إدارة المخاطر تهتم بالخطر داخل المؤسسة ككل. في هذا الموضع يعد التقرير الذي أقرته لجنة المنظمات الراعية coso سنة 2002 بعنوان "الإطار المتكامل لإدارة مخاطر المؤسسة" وقامت بتعديله سنة 2004 من أشهر المرجعيات الدولية في مجال إدارة المخاطر بالمؤسسات. حيث

يصف إدارة المخاطر على أنها "عملية يتم تصميمها من طرف مجلس الإدارة والإدارة وغيرهم من الأفراد. وتطبق في بيئة استراتيجية داخل المؤسسة بهدف تحديد الأحداث المحتملة التي قد تؤثر على المؤسسة، وتحدد إدارة المخاطر مقدار المخاطر التي يمكن أن تقبل المؤسسة بتحمله لتقديم ضمان معقول حول تحقيق أهداف المؤسسة"[48]. أما عن الأهداف التي تساهم إدارة المخاطر في تحقيقها فهي تندرج ضمن الأصناف الأربعة التالية: الأهداف الاستراتيجية والأهداف التشغيلية وأهداف التقرير وأهداف المطابقة. كما حددت لجنة المنظمات الراعية ثمانية مكونات لإدارة المخاطر وهي: البيئة الرقابية، تحديد الأهداف، تعريف الأحداث، تقييم المخاطر، الاستجابة للمخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال وأخيرا المتابعة والإشراف[49].

منذ أن تم إصدار تقرير COSO سنة 2004 تبين أن هناك روابط مكثفة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر وهي في تنامي مستمر. وهو الأمر الذي عززته المقاربة الحديثة التي يعتمدها المدقق والقائمة على المخاطر، إذ أصبحت إدارة المخاطر جزءا لا يتجزأ من أعماله اليومية، غير أن هذا لا يعني أن التدقيق الداخلي هو المسؤول عنها، بل تبقي الإدارة العليا هي المسؤول الأول عن إدارة المخاطر، أما التدقيق الداخلي فهو يوفر للإدارة ولمجلس الإدارة ضمانا حول المخاطر وبأنها مفهومة ويتم إدارتها بشكل فعال.كما يدعم التدقيق الداخلي عمليات إدارة المخاطر بالمؤسسة من خلال توفيره للأدوات والتقنيات لتحديد وتقييم المخاطر وكذلك من خلال تدقيق عمليات إدارة المخاطر ومن خلال التنسيق فيما يرتبط بإعداد التقارير المتعلقة بالمخاطر مع الإدارة العليا[50].

كما يناقش الإطار المرجعي الدولي العلاقة القائمة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر على ضوء جملة من المحطات أبرزها:

- **المعيار 2010 "التخطيط"**: الذي ينص على أنه" يجب على مسؤول التدقيق الداخلي أن يعد خطة تدقيق قائمة على مقاربة المخاطر من أجل تحديد الأولويات والتي تتماشى مع أهداف المؤسسة"[51]، بمعنى على المدقق أن يقوم بتقييم المخاطر ويوثقها وأن يأخذ في الحسبان كل المخاطر المهمة عند إعداد خطة التدقيق وعليه مراجعة خطة التدقيق كلما تم تغطية مخاطر جديدة.
- **المعيار 2120 "إدارة المخاطر"**: الذي ينص على ضرورة تقييم المدقق الداخلي لفعالية عمليات إدارة المخاطر والمساهمة في تحسينها مع ضمان أن[52]:
  - أهداف المؤسسة متماشية مع رسالة المؤسسة وتساهم في تحقيقها.
  - المخاطر المهمة تم تحديدها وتقييمها.
  - الطرق المتخذة لمعالجة المخاطر ملائمة ومتناسبة مع درجة القابلية للخطر بالمؤسسة.
  - المعلومات المتعلقة بالمخاطر محدثة ويتم إبلاغها في الوقت المناسب على مستوى المؤسسة من أجل مساعدة كل الأطراف والمسؤولين والمجلس على ممارسة مسؤولياتهم.
- **المعيار 2210 "أهداف المهمة"**: الذي ينص على "يجب أن تحدد بدقة أهداف كل مهمة"[53]، والتي تتطلب من المدقق إجراء تقييم أولي للمخاطر المرتبطة بالنشاط موضع التدقيق ومن ثم تحديد أهداف المهمة على أساس نتائج هذا التقييم.

◆ **المعيار 2600 "قبول الإدارة العليا للمخاطر"**: مفاده "عندما يخلص مسؤول التدقيق الداخلي أن الإدارة قد قبلت مستوى للمخاطر والذي يمكن أن يكون غير مقبول بالنسبة للمؤسسة. فيجب عليه أن يتفحص الأمر معها (الإدارة). وإذا لم يتم اتخاذ أي قرار بشأن الخطر المتبقي، فإنه يستوجب عليه إبلاغ المجلس بغرض إيجاد حل له"[54]. إذ يقصد بالمخاطر المتبقية على أنها تلك المخاطر التي تبقى على الرغم من الإجراءات والجهود التي تبذلها الإدارة. وعلى المدقق إبداء العناية المهنية الكافية بإقناع الإدارة على قبولها مع ضرورة ألا تتعدى عتبة القابلية للخطر المحدد من طرف الإدارة.

◆ **دليل التطبيق العملي MPA 2010.1 "تقييم ملائمة عمليات إدارة المخاطر"**[55]: يوفر الإطار المرجعي على ضوء هذا الدليل العملي جملة من التوجيهات التي تقتضي من المدقق ضرورة أن يقوم بجمع المعلومات الكافية حول المقاربة المستعملة من قبل إدارة المؤسسة في عمليات إدارة المخاطر بها والإجراءات التي تعتمدها ودرجة قابليتها للمخاطر وفحص تقاريرها المتعلقة بإدارة المخاطر وطريقة إبلاغها. ومن ثم إبداء رأيه حول درجة ملائمة عمليات إدارة المخاطر.

◆ **دليل التطبيق العملي MPA 2120.1 "تسيير المخاطر المرتبطة بنشاط التدقيق الداخلي"**[56]: يواجه المدقق هو الآخر أنواع محددة من المخاطر وهي مخاطر فشل التدقيق ومخاطر إعطاء ضمان خاطئ ومخاطر سمعة وصورة التدقيق. وبذلك عمل الإطار على توفير جملة من الاحتياطات تساعد مزاولي المهنة على تجنب الوقوع في هذه المخاطر، تقضي باختصار على ضرورة إدراج برنامج قوي لضمان وتحسين الجودة والفحص الدوري لإجمالي أنشطة التدقيق مع ضرورة أن ينصب على ديناميكية المخاطر والالتزام التام بقواعد أخلاقيات المهنة.

◆ **دليل التطبيق العملي MPA 2210.A1 "تقييم المخاطر عند التخطيط للمهمة"**[57]: يقر هذا الدليل العملي أنه بإمكان المدقق إجراء تقييم أولي للمخاطر في حالة عدم وفرة نتائج تقييمات المخاطر التي تقوم بها الإدارة العليا.

3. **التدقيق الداخلي والحوكمة**: لا تعد الحوكمة مفهوما جديدا في ساحة الممارسات المهنية للتدقيق الداخلي، بل هي مفاهيم متكاملة مع بعضها البعض، خصوصا عقب الانهيارات المالية والأزمات الاقتصادية والمالية الحادة التي تعرفها العديد من اقتصاديات العالم، أين تعزز دور التدقيق الداخلي في هيكل الحوكمة وممارساتها الرشيدة. ولقد أكد على ذلك العديد من الهيئات المهنية المتخصصة كلجنة الأبعاد المالية لحوكمة الشركات Cadbury والمنظمة الدولية للتنمية والتعاون الاقتصاديينOCED على أن التدقيق الداخلي أهم الآليات الداخلية التي تعمل على تفعيل مبادئ الحوكمة. كما أن للحوكمة ارتباطات وثيقة مع عمليات الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

تتلقى الحوكمة العديد من التعريفات أبرزها تعريف لجنة Cadbury عام 1992 الذي يصف الحوكمة على أنها "النظام الذي بمقتضاه تدار المنظمة وتراقب"[58]. وكذلك تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام

1998 الذي يصفها بأنها "نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها، وتوفر الهيكل الذي يمكن من خلاله وضع أهداف الشركة ووسائل بلوغ تلك الأهداف والرقابة على الأداء"[59].

وتتطلب الممارسة السليمة للحوكمة مشاركة العديد من الأطراف والمصنفين إلى المشاركون في الحوكمة وهم مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنها كلجنة التدقيق، لجنة التوظيف، لجنة الأجور وغيرها من اللجان، المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين، المشرعين، النقابات والجمعيات المهنية[60]. والمستفيدون من الحوكمة الذين يمثلون مختلف الأطراف ذات المصلحة كحملة الأسهم، المستثمرون، المقرضون، الموردون، العملاء، العاملين، الإدارة التنفيذية، الجمهور، الدولة والمجتمع[61].

تقوم الحوكمة على جملة من المبادئ الواضحة والتي من شأنها تعزيز الرقابة على الأداء وتفعيل المساءلة ورفع درجة الثقة بين مختلف الأطراف ذات المصلحة. وتتمثل تلك المبادئ وفقا للمنظمة التنمية والتعاون الاقتصاديين في: توافر إطار فعال لحوكمة الشركات، حماية حقوق المساهمين، المعاملة العادلة لهم، تعزيز دور الأطراف ذات المصلحة في حوكمة الشركات، الإفصاح والشفافية لكل المعلومات المالية والتشغيلية وأخيرا تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة ومساءلتهم من قبل الشركة والمساهمين[62].

يعد التدقيق الداخلي أهم الآليات الداخلية التي تعمل على تفعيل مبادئ الحوكمة ويقدم فوائد عديدة للإدارة ولمجلس الإدارة من خلال تقييمه المستقل لمختلف الضوابط الرقابية وتحليل المخاطر وتسهيل عملية إعداد التقرير الذاتي للمخاطر وللضوابط الرقابية[63].كما تزايدت أهمية التدقيق الداخلي ضمن آليات حوكمة الشركات لكونه يوفر تقييمات موضوعية ومستقلة لمدى ملائمة هياكل الحوكمة بالمؤسسة ومدى فعالية أنشطة الحوكمة. كما يعد بمثابة أداء محفزة على التغيير الإيجابي وتقديمه للمشورة وتشجيعه على التحسين المستمر من أجل تعزيز هيكل حوكمة الشركات وممارساتها[64]. ويمكن للمدقق الداخلي أن يدلي بآراءه حول سير عمليات الحوكمة كتزويد مجلس الإدارة بأحسن أفضل الممارسات المعمول بها في مجال الحوكمة وتوضيح طريقة تواصل مجلس الإدارة مع اللجان المنبثقة عنه ومساعدة اللجان على إعداد المواثيق الخاصة بها، ولكن دون المساس باستقلالتيه وموضوعيته [65].

ويناقش الإطار المرجعي الدولي العلاقة القائمة بين التدقيق الداخلي والحوكمة على ضوء جملة من المحطات المنحصرة فيما يلي:

- **المعيار 2110** الذي ينص على أنه "ينبغي على المدقق الداخلي أن يقيم عملية حوكمة المؤسسة ويقدم التوصيات المناسبة لها بغية تحسينها بما يكفل تحقيق الأهداف التالية: اتخاذ القرارات الاستراتيجية والتشغيلية، مراقبة عمليات إدارة المخاطر والرقابة، تعزيز الأخلاقيات والقيم المناسبة في المؤسسة، التسيير الفعال لأداء المؤسسة والمتناسقة والقوانين المعمول بها، وإبلاغ المعلومات إلى الجهات المناسبة حول المخاطر والرقابة، والتنسيق بين أنشطة المجلس والمدققين الداخليين والخارجيين وللإدارة ولمختلف الأطراف المقدمة للضمان وتوصيل المعلومات إليهم"[66].

- **المعيار 2110.A1** مفاده "على التدقيق الداخلي تقييم طريقة تصميم وتنفيذ فعالية الأهداف والبرامج والأنشطة بالمؤسسة والمرتبطة بالأخلاق".
- **المعيار 2110.A2** الذي ينص على "ينبغي على التدقيق الداخلي تقييم ما إذا كانت حوكمة أنظمة المعلومات بالمؤسسة تستند إلى الاستراتيجية وأهداف المؤسسة"[67].
- **دليل التطبيق العملي MPA 2110.1 "تعريف حوكمة الشركات"**[68]: في ظل تعدد الأطر التنظيمية المحددة لمفهوم الحوكمة إلا أنها تشترك في تحديدها للخصائص الرئيسة للحوكمة. وتؤكد على المكانة المتميزة للتدقيق الداخلي في هيكل الحوكمة، إذ له كل الصلاحية لفحص وتقييم وبطريقة رسمية هيكل الحوكمة بالمؤسسة وطرقة تصميمه وكذلك تقييم فعالية عمليات الحوكمة.
- **دليل التطبيق العملي MPA 2110.2 "علاقة حوكمة الشركات بالمخاطر والرقابة الداخلية"**[69]: تنص الإرشادات الواردة بهذا الدليل العملي باختصار على أن فعالية الحوكمة تعتمد على فعالية إدارة المخاطر فالحوكمة الجيدة هي التي تأخذ في الحسبان محددات إدارة المخاطر عند صياغة الاستراتيجة، كما تعتمد الحوكمة الفعالة على رقابة داخلية وعلى طريقة إبلاغ فعالية وضعيات الرقابة الداخلية إلى المجلس. وبذلك على المدقق أن يأخذ في الحسبان طبيعة تلك العلاقات عند تقييمه لعمليات الحوكمة والتركيز على الضوابط الرقابية المرتبطة بالحوكمة وتجنب كل المخاطر والأحداث التي لها تأثير سلبي على تحقيق استراتيجيات وأهداف المؤسسة.

كما تتضح العلاقة بين الحوكمة وإدارة المخاطر على ضوء المعيار **2120.A1** [70] الذي ينص على ضرورة أن يقوم المدقق الداخلي بتقييم المخاطر المرتبطة بحوكمة المؤسسة. وكذلك المعيار**2130.A1** [71] الذي يناقش العلاقة بين الحوكمة والرقابة الداخلية من خلال ضرورة تقييم المدقق لمدى ملائمة الوضعيات الرقابية ومدى فعاليتها من أجل مواجهة المشاكل المرتبطة بالحوكمة.

- **دليل التطبيق العملي MPA 2110.3 "تقييم حوكمة الشركات"**[72]: من المعروف أن المدقق يقوم بإجراء تقييمات تتسم بالاستقلالية والموضوعية لعمليات الحوكمة إذ يعتمد في ذلك على نتائج مهمات تدقيق سابقة ذات العلاقة بالحوكمة والأخذ بعين الاعتبار القضايا الناشئة وأي معلومات أخرى حول إشكالات الحوكمة. كما أكد الإطار المرجعي على ضوء هذا الدليل الإرشادي على أن التدقيق الداخلي يعد طرفا ضروريا في الحوكمة ولضمان فعاليته على المجلس والإدارة العليا الحرص على تصميم برنامج ضمان وتحسين الجودة لنشاط التدقيق، ولا بد أن يكون إطار عمل المدقق اتجاه عمليات الحوكمة في إطار متفق عليه من قبل المجلس والإدارة العليا.

الخلاصة: خلصنا على ضوء هذه الدراسة إلى:

- يعد الإطار المرجعي الدولي للممارسات المهنية الثمرة المتجددة لجهود معهد المدققين الداخليين في إعداد ونشر الخطوط الإرشادية التي تهدف بصفة عامة إلى تقوية مهنة التدقيق التداخلي وتوحيد طريقة ممارستها على المستوى العالمي.

- تحدد الهيكلة الجديدة للإطار المرجعي الدولي مختلف المتطلبات الجديدة لممارسة مهنة التدقيق الداخلي على ضوء عناصره المتمثلة في: رسالة التدقيق الداخلي، الوضعيات المطلوبة والوضعيات الموصى باتباعها.
- يغطي الإطار المرجعي الجديد كل جوانب التطور الذي عرفه مفهوم التدقيق الداخلي من ناحية الخصائص والأهداف وأشكال الممارسة وطبيعة الخدمات التي يقدمها.
- في ظل التطورات التي شهدتها مهنة التدقيق الداخلي والتي أثمرت عن تطور أدوار التدقيق حيث أصبحت أعماله مركزة بشكل واضح حول الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة. عزز الإطار المرجعي الدولي تلك الأدوار عقب تفصيلها من خلال جملة من المعايير ونماذج التطبيق العملي.
- يشكل التدقيق الداخلي جزءا من منظومة الرقابة الداخلية، وفي إطار ممارساته فهو يسعى إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية ويعطي ضمانات للإدارة حول السير السليم للوضعيات الرقابية ودرجة فعاليتها ويشجع على التحسين المستمر بها وله كل الصلاحية في إبداء آراءه حول درجة ملائمتها.
- تقع مسؤولية إدارة المخاطر بالمؤسسة على الإدارة العليا في حين يتولى التدقيق الداخلي تقييم مدى فعالية وملائمة عمليات إدارة المخاطر ويساهم في تحسينها ويعطي ضمانا للإدارة العليا بأن المخاطر المهمة مفهومة وتم التحكم فيها.
- يعد التدقيق الداخلي أهم الآليات الداخلية في هيكل الحوكمة، وفي نفس الوقت يزود التدقيق الإدارة العليا بتقييمات موضوعية حول درجة ملائمة هياكل الحوكمة ومدى فعالية ممارساتها ويدلي بتوصيات تقضي بتحسينها. كما يكون بإمكانه توفير خدمات استشارية وآراء حول التصميم التشغيلي لعمليات الحوكمة.

الإحالات والمراجع:

1 Spencer Pickett .KH, **The essential guide to internal auditing**, 2nd edition, published by john Wiley &Sons, USA, 2011, p. 170

2 حلمي أحمد جمعة، إدراك الإدارة العليا لتطور المعرفة في مهنة التدقيق الداخلي وتأثيره على دور المدقق الداخلي- دراسة تحليلية اختبارية في منظمات الأعمال الأردنية، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي السنوي الثالث "**إدارة المعرفة في العالم العربي**"، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان،الأردن، 2004، ص. 08

3 Schick. P, **Mémento d'audit interne : méthodes de conduite d'une mission**, édition DUNOD, Paris, France, 2007, p. 05

4 Rouse.R.W, Outsourcing the internal audit function , **The Journal of Corporate Accounting and Finance**, USA, 1996, p.92

5 أوزر عفاف إسحاق ، النظم المتكاملة للتدقيق الداخلي ودوره في استراتيجية وإدارة المخاطر لدعم استدامة الشركات، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي المهني الأول حول " **دور الجمعيات والهيئات المهنية في تطوير وتنظيم مهنة مدققي الحسابات**"، رام الله، فلسطين، 2012، ص. 04

6 Kurt. F. R et al, **Manuel d'audit interne –améliorer l'efficacité de la gouvernance , du contrôle interne et du management des risques** , Editions Eyrolles, Paris, France, 2015, chap 01, p. 04

7Idem

8Belaid. K, **L'audit interne et l'approche de la dynamique des groupes**, édition Centre de Publications Universitaire, Tunis, 2005, p. 23

9 داوود صبح يوسف ، **دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية**، ط2، نشر وتوزيع اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2010، صفحة 122- 123 (بتصرف)

10 Kurt. F. R et al , **Op.Cit**, chap 01, p. 07

Idem11

12 Selim. G et al, Internal auditing and consulting practices : a comparaison between UK/Ireland and Italy , **International Journal of Auditing, n0 13**, USA, 2009, pp.10-11

13 Renard.J, **Théorie et pratique de l'audit interne**, 7éme édition, Edition Eyrolles, Paris, France, 2010, p.49

14 Gils D.Van et al, Le développement de l'audit interne dans le secteur publique Belge , **Télescope**, vol 18, n°03, Canada, 2012, p. 52

15 Belaid.K, **Op.Cit**, p. 24

16 Claude.S, **L'audit de stratégie : guide de diagnostic de la stratégie d'une entrepris** , édition Dunod, Paris, France,1997, p.109

17 Feujo .I, **Guide des audits : quelles synergies gagnantes pour l'entreprise ?**,édition AFNOR, Paris,2005, p.81

18 https://chapters.theiia.org/montreal/Actualit%C3%A9s/Pages/CRIPP_Nouveaut%C3%A9s-et-mise-%C3%A0-jour.aspx (consulté le 03/03/2016)

19 Kurt. F. R et al, **Op.Cit**, Chap 02, p.18

20 IIA, **International Professional Practice Framework (IPPF)**, edited by Chartered Institute of internal Auditors, USA, July 2015, p. 05

21 IIA, **Cadre de référence pour un audit interne efficace – Le nouveau CRIPP** , 2015, plusieurs diapositives 02-04, présentation en version française disponible sur le site : https://na.theiia.org/standards-guidance/P.s/New-IPPF.aspx (consulté le 06/03/2016)

22 IIA, **International Professional Practice Framework (IPPF),Op.Cit** , p. 05

23 IFACI, **Cadre de Référence International des pratiques professionnelles de l'Audit Interne**, vresion française, Edition IFACI, Paris, France, Janvier 2011, p.18

* More informations return to : IIA, **The Professional Practices Framework**, printed by the IIARF, USA, 2004, pp.xxx-xxxii

24 Kurt. F R et al, **Op.Cit** , chap 02, p. 09

25 IFACI, **Op.Cit**, p.18

26 IFACI, **Normes professionnelles de l'audit interne** ,classeur contient la traduction de tous les documents du " Professional Practices Framework" de l'IIA, Edition IFACI, Paris, France, Octobre 2002, p.31

27 Abdlmohammadi.M.J and Sarens. G, An investigation of the association between cutural dimensions and variation in perceived use of and compliance with internal auditing standards in 19 countries , **The international journal of accounting**, issue 46, USA, 2011, p. 388

28 IFACI, **Cadre de Référence International des pratiques professionnelles de l'Audit Interne**, **Op.Cit,** p.26

29 IFACI, **Normes professionnelles de l'audit interne**, **Op.Cit**, p. 04

30 الوردات خلف عبد الله، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق –وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية**، ط1، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص.165

31 IFACI, **Normes internationales pour la pratique professionnelles de l'audit interne** (les normes), révision Octobre 2016, application Janvier 2017, p. 01. Document disponible sur : http://www.ifaci.com/uploads/_ifaci/ani_fichiers/IPPF-Standards-2017-01.pdf (consultée le 12/10/2016)

32 معهد المدققين الداخليينIIA ، **التحسينات المقترحة على الإطار الدولي للممارسات المهنية لأعمال التدقيق الداخلي**، 2014، ص. 04. متوفر على الموقع: www.theiia.org/Newframework (تم الاطلاع عليه يوم 2016/08/15)

33 IIA. **International Professional Practice Framework (IPPF)**, **Op.Cit** , p. 03

34 Renard.J, **Audit interne : ce qui fait débat**, édition Maxima, Paris, France,2003, p.145

35 IFACI, **Cadre de Référence International des pratiques professionnelles de l'Audit Interne , Op.Cit**, p. 07

36 IFACI, **Normes professionnelles de l'audit interne**, **Op.Cit**, p.03

37 Andrew.D.Barley et al, **Research opportunities in internal auditing**, 1st printing, published by The IIARF, USA, 2003, p. 10

38 IFACI. **Normes internationales pour la pratique professionnelles de l'audit interne** (les normes), **Op.Cit,** p. 12

39 http://www.coso.org/aboutus.html (retrived September 10, 2014)

40 COSO, **Internal contrôl –Integrated framework « coso Report »**, the committe of sponsporing of the treadway commission, New York,1992 , p.01

41COSO, **The updated COSO internal control framework –FAQs** , 2nd edition, published by Protiviti, USA, September, 2013, p.03

42 Boudriga.Z, **L'audit interne :organisation et pratique**, Collection Azurite, Tunis, 2012, p.31

43 IIA, « **IIA position paper : The three lines of defense in effective risk management and control** », January, 2013, p.05

44 IFACI, **Normes internationales pour la pratique professionnelles de l'audit interne** (les normes),**Op.Cit**, p. 52

45 IFACI, **Cadre de Référence International des pratiques professionnelles de l'Audit Interne**,**Op.Cit**, pp.175-177

46 Idem, pp.178-179

47 Idem ,pp.180-182

48COSO, **Entreprise Risk Management –Integrated Framework : Executive summary**, the committe of sponsporing of the treadway commission, New York, September, 2004, p.02

49 Pickett KH Spencer, **Brink's modern internal auditing**, 6th edition, published by john Wily and Sons int, USA, 2005, p. 78

50 Woods.M et al, **International Risk Management- Systems, Internal Control and Corporate Governance**, 1st edition, CIMA of Elsivier publishing, Britain, 2008, p. 52

51 IFACI, **Cadre de Référence International des pratiques professionnelles de l'Audit Interne**, **Op.Cit,** p.45

52 Idem , p. 50

53 Idem, p. 53

54 Idem , p. 62

55 Idem, pp.166-168

56 Idem, pp.171-173

57 Idem, p. 190

58 دراوسي مسعودي والهادي ضيف الله محمد، فعالية أداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول "**حوكمة الشركات ككآلية للحد من الفساد المالي والإداري**"، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012، ص. 04

59 صالحي يزيد ومايو عبد الله، دور التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ الحوكمة- دراسة ميدانية، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، العدد 04، جامعة ورقلة، الجزائر، 2016، ص. 46

60 عطا الله وارد خليل، الدور المتوقع للمدقق الداخلي عند تقديم خدمات التأكيد في البنوك التجارية الأردنية في ظل الحاكمية المؤسسية، أوراق وأعمال مؤتمر "**التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات**" المنعقد بالشارقة سنة 2005، نشر وتوزيع المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بيروت، لبنان، 2009، ص. 263

61 ابراهيم محمد عبد الفتاح. نموذج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات في إطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية، أوراق وأعمال مؤتمر "**التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات**" المنعقد بالشارقة سنة 2005، نشر وتوزيع المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بيروت، لبنان، 2009، ص.46 (بتصرف)

62 OECD**, G 20/Principales of corporate governance**, 2015, p.p 05-06

63 نجم بان توفيق، الدور التكاملي للتدقيق الداخلي في فاعلية التحكم المؤسسي –دراسة استطلاعية، **مجلة الاقتصادي الخليجي**، العدد 24، العراق، 2013، ص .18

64 Priscilla A.Burnaby et al, Usage of internal auditing by companies in the united states and select european countries**, Managerial Auditing Journal**, Vol 24, N 09, USA, 2009, p.838

65 Kurt. F. R et al. **Op.Cit**, chap. 03, p.22

66 IFACI, **Normes internationales pour la pratique professionnelles de l'audit interne** (les normes),**Op.Cit**, p.12

67 IFACI, **Cadre de Référence International des pratiques professionnelles de l'Audit Interne**, **Op.Cit**, p.49

68 Idem**,** pp. 158-159

69 Idem**,** pp. 160-161

70 Idem , p.51

71 Idem, p. 52

72 Idem ,pp. 162-164

مسؤولية مراجعي الحسابات في اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية

(دراسة ميدانية لعينة من مراجعي الحسابات في الجزائر)

د. محمد حولي[1]
جامعة باجي مختار، الجزائر
Moh.haouli@gmail.com

The responsibility of the auditors in detecting errors and fraud in the financial statements (Field study of a sample of auditors in Algeria)

HAOULI Mohamed
University of BADJI MOKHTAR / Algeria

Received:03/04/2017 *Accepted: 14/07/2017* *Published: 31/12/2017*

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مسؤولية مراجعي الحسابات في اكتشاف الأخطاء وأعمال الغش في القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية، ولتحقيق هذا الهدف تم بناء استبانة وزعت عشوائيا على عينة مجتمع الدراسة المتكون من مراجعي الحسابات، وعددهم ثمانون "80" مراجع، المسترد منها ثلاثة وخمسون "53" صالحة للتحليل الاحصائي أي ما نسبته 66.25% من عينة الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أنه هناك إدراك لدى مراجعي الحسابات في الجزائر حول مسؤولياتهم عن كشف الأخطاء وأعمال الغش، في حين أنهم غير ملزمون قانونا على اكتشاف الغش بل تقع على عاتق المكلفين بالرقابة والحوكمة (الإدارة)، إلا أنه على مراجع الحسابات بذل العناية الممكنة بممارسة التشكيك المهني، وذلك في عملية التخطيط وإجراءات المراجعة لإبداء رأي سليم وواضح ذو مصداقية وأكثر شفافية.

الكلمات المفتاحية: مراجعي الحسابات، مسؤولية، الغش، الأخطاء

الترميز الاقتصادي (jel) : M4

Abstract*:*

This study aimed to identify the extent of the responsibility of the Auditors in the detection of errors and fraud in the financial statements of the Algerian Institutions. To achieve this goal, a questionnaire has been designed and was randomly distributed on The study sample community, which consists of 80 auditors. Only 53 questionnaires were valid for the statistical analysis, representing 66.25% of the study sample that have been collected.The study concluded that the auditors in Algeria are aware of their responsibilities towards the detection of errors and fraud. However, they are not legally obliged to detect fraud, because it is the concern of those who are in charge of control and governance (Management). In addition, the auditor should make extra effort to exercise professional skepticism, in the planning process and audit procedures to provide a sound, clear, credible and more transparent opinion.

Keywords*: Auditors, responsibility, fraud, errors.*

(JEL) Classification *:* M4.

1. Author Correspondence, e-mail: *Moh.haouli@gmail.com*

تمهيد:

شهدت بداية الألفية الثالثة جدلا واسعا عن دور مراجعي الحسابات ومسؤولياتهم في الهزات المالية التي تعرضت لها الشركات العالمية، وتصاعد هذا الجدل كثيرا بعد الانهيارات التي مست كبريات الشركات الأمريكية صائفة 2001 مثل شركة ENRON للطاقة، شركة WORLDCOM للاتصالات وشركة ZEROX للطابعات، وبعد كل هزة تتعرض لها الشركات الكبرى نلاحظ أن أصابع الاتهام تُشير إما من طرف خفي أو صريح إلى دور مراجع الحسابات ومسؤولياته.

إن مسؤوليات مراجع الحسابات موضوع جدلي، وكثيرا ما يظهر الجدال حوله ويزداد عندما يحصل الغش والتلاعب دون أن يقوم مراجع الحسابات بالتنبيه لذلك، وعندما يصل الأمر إلى حد فشل وانهيار الشركات، فإن أول سؤال يُطرح: أين مراجع الحسابات؟، وليس بالضرورة أن يكون هذا السؤال في مكانه، فالمسؤولية ليست على مراجعي الحسابات، وفي كثير من الأحيان ربما لا يكون عليهم مسؤولية في ذلك إطلاقا، وهذا ما يعيدنا للإشارة إلى فجوة التوقعات (الفجوة بين ما يتوقعه المجتمع من مراجعي الحسابات وبين ما يدركه من أداء مراجع الحسابات).

ومن هنا يظهر أن مسؤوليات مراجعي الحسابات من القضايا الجدلية في الفكر المحاسبي عبر الزمن، فهناك نقاش مستمر حول طبيعة المسؤوليات وحدودها والأطراف التي يتحمل مراجع الحسابات مسؤوليات اتجاهها. وعند النظر إلى طبيعة النقاش الذي يدور فإننا نجد أنه يتأثر بالبيئة التي يعمل بها مراجع الحسابات، فإنه من الملاحظ أن طبيعة النقاش والآراء التي تطرح حول المسؤوليات وحدودها يتأثر بظهور حالات الفشل المؤسسي[1]. وأن السبب الرئيسي لظهور الجدل في مثل هذه الحالات يعود إلى الأهمية الكبيرة التي يوليها المجتمع لعملية المراجعة والمسؤوليات الجسام التي يتوقعها من مراجعي الحسابات. أما بالنسبة للجهات التي تتناول هذا الموضوع بالنقاش، فهناك فرق بين وجهة نظر مراجعي الحسابات والمنظمين للمهنة ووجهة نظر الفئات الأخرى المستفيدة من تقرير مراجع الحسابات. فبينما نجد مراجعي الحسابات والمهنة يقفون موقف المدافع عن مراجع الحسابات، فإن موقف الجهات الأخرى مغاير تماما لذلك، فنجد أن بقية الفئات المهتمة بعملية المراجعة تنظر إلى مراجع الحسابات نظرة الناقد الداعي إلى التغيير والمطالب بتحميل المراجعة ومسؤولية الفشل المؤسسي.

1. **إشكالية الدراسة**: وعلى هذا الأساس، فإن السؤال الجوهري الذي نحاول الإجابة عليه من خلال هذا البحث، يمكن صياغته على النحو الآتي: **ما مدى التزام مراجعي الحسابات في الجزائر بالمسؤولية المهنية لاكتشاف أعمال الغش والأخطاء في القوائم المالية؟**

يندرج ضمن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يلتزم مراجعي الحسابات في الجزائر بمعايير المراجعة المتعلقة باكتشاف الأخطاء وأعمال الغش؟
- من المسؤول عن الخطأ وأعمال الغش هل هو مراجع الحسابات أم إدارة الشركة؟ وهل يعني أن الاكتشاف اللاحق للخطأ والغش أن مراجع الحسابات قد قصَر في القيام بواجباته؟
- ما هي المعوقات والمشاكل التي تؤثر على قدرة مراجع الحسابات في أداء مسؤوليته المهنية؟

2. **فرضيات الدراسة**: محاولة منا لفهم الموضوع والإحاطة بجوانبه ارتأينا وضع الفرضيات التالية التي نراها موجهة لمسار الدراسة:

- يلتزم مراجعو الحسابات في الجزائر بمعايير المراجعة مما يعزز قدراتهم على اكتشاف الأخطاء وأعمال الغش.
- يدرك مراجعو الحسابات بالجزائر مسؤولياتهم المهنية اتجاه اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية.
- توجد مشاكل ومعوقات توثر في قيام مراجع الحسابات بالجزائر بأدائه المسؤولية المهنية.

3. **أهمية الدراسة**: تكمن أهمية الدراسة من أهمية الطلب المتزايد على خدمات مهنة المراجعة والضغط المتزايد من قبل المهتمين بخدماتها من أجل الحصول على قوائم مالية صحيحة وموثوقة تعبر بصدق وعدالة عن حقيقة المركز المالي للشركة، بحيث يمكن الاعتماد عليها في اتخاد القرارات ورسم السياسات، لذلك فالموضوع على قدر واسع من الأهمية ليس فقط بالنسبة لمراجعي الحسابات و إنما يتعدى الأمر إلى مستخدمي تقريرهم، حيث تتأثر مصالحهم بأي فعل من أفعال الغش والخطأ، بحيث كثير ما يؤدي عدم اكتشاف ذلك إلى اندثار الشركة وافلاسها، ولعل خير ذلك على ذلك ما حدث في صائفة 2001 مع كبريات الشركات في الاقتصاد الأمريكي مثل شركة ENRON للطاقة، شركة WORLDCom للاتصالات و شركة ZEROX للطابعات.

4. **أهـداف الدراسة**: تهدف هذه الدراسة إلى وضع إجابة واضحة وإزالة أصابع الاتهام حول من المسؤول عن أعمال الغش والأخطاء في القوائم المالية هل هو مراجع الحسابات أم إدارة الشركة، وماهي الإجراءات التي يجب أن يتولاها مراجع الحسابات في حالة ما إذا كانت هناك مؤشرات توحي باحتمال تحريف جوهري بسبب الغش، قبل صدور تقريره ، كما تهدف إلى تحديد مسؤوليته في أعمال الغش والأخطاء التي تظهر لاحقا بعد صدور تقريره.

5. **المنهج المستخدم**: تعتمد الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي وذلك من خلال دراسة أدبيات الفكر المحاسبي فيما تعلق بالأخطاء والغش ومسؤولية مراجع الحسابات في اكتشافها. إضافة إلى تحديد مدى التزام مراجعي الحسابات في الجزائر باكتشاف الأخطاء وأعمال الغش وفق لما تمليه معايير المراجعة. كذلك فان الباحث قام باستطلاع آراء عينة من مراجعي الحسابات (53 مهني ممارس)، وذلك عبر استبيان أعد خصيصا لهذا الغرض. وفي الاستبيان تم استخدام مقياس ليكرت الثلاثي في الإجابة على الأسئلة.

أولا: الدراسة النظرية:

1ـ مسؤوليات مراجع الحسابات:

يقوم مراجع الحسابات بفحص انتقادي منظم للبيانات المالية بهدف إعطاء رأي فني محايد عن مدى عدالة هذه البيانات وتمثيلها للحقيقة، ويعتبر هذا الرأي حصيلة ما توصل إليه، وله أثاره على كافة الأطراف ذات العلاقة التي تأخذ بهذا الرأي عند اتخاد قراراتها المالية، وبالتالي فإن إخلال مراجع الحسابات بواجباته تجعله مسؤولا عن النتائج والأضرار الناجمة عن ذلك، مما يفسح المجال للأطراف المتضررة بمساءلته أمام القضاء أو الجهات المهنية بالتعويض عما يمكن أن يصيبها من ضرر، بالإضافة إلى تضرر سمعة مراجع الحسابات المهنية، ومن هنا يخضع مراجع الحسابات في الجزائر إلى ثلاث أنماط من المسؤولية والمتمثلة في: المسؤولية المدنية، الجزائية، والمسؤولية التأديبية، سنقوم بالتعرض لها فيما يلي:

1ـ1. **المسؤولية المدنية**: تنقسم المسؤولية المدنية إلى نوعين: النوع الأول المسؤولية العقدية الناتجة عن العقد الذي ينظم علاقة مراجع الحسابات بعميله، ويترتب عليه مساءلة مراجع الحسابات عند إخلاله بشروط العقد بسبب خطأ بدر منه أدى إلى الإضرار بالعميل. أما النوع الثاني فهي المسؤولية التقصيرية/ الجنحية وهي مسؤولية مراجع الحسابات اتجاه الأطراف الأخرى من غير المساهمين الذين تضررت مصالحهم بسبب اعتمادهم على تقريره[2].

وفي هذا السياق يكون مراجع الحسابات مسؤولا مسؤولية مدنية تجاه الكيان المراقب، عن كل الأخطاء التي يرتكبها أثناء تأدية مهامه، ويعد متضامنا تجاه الكيان أو اتجاه الغير عن كل ضرر ينتج عن مخالفة أحكام القانون المنظم للمهنة، ولا يتبرأ من مسؤوليته فيما يخص المخالفات التي لم يشترك فيها إلا إذا أثبت أنه قام بالمتطلبات العادية لوظيفته وأنه بلّغ مجلس الإدارة بالمخالفات، وإن لم تتم معالجتها بصفة ملائمة خلال أقرب جمعية عامة بعد اطلاعه عليها. وفي حالة معاينة المخالفة، يثبت أنه أطلع وكيل الجمهورية لدى المحكمة المختصة[3].

وأضافت المادة 75 من القانون 10- 01 أنه يتعين على مراجعي الحسابات اكتتاب عقد تأمين لضمان مسؤولياتهم المدنية التي من الممكن أن يتحملوها أثناء ممارسة مهنتهم، يضمن عقد التأمين الذي يكتبه المصف الوطني والغرفة الوطنية، النتائج المالية للمسؤولية المدنية التي يتحملها الخبراء المحاسبين ومراجعي الحسابات وغير المشمولة بعقد التأمين[4].

2ـ1. **المسؤولية الجزائية**: حسب نص المادة 62 من القانون 10- 01 يتحمل مراجع الحسابات المسؤولية الجزائية عن كل تقصير في القيام بالتزام قانوني[5]. ويمكن تحديد نوعين من المسؤولية الجزائية:

- **الأولى، مسؤولية متعلقة بممارسة مهنة مراجعة الحسابات**، ونعني بها القيام بالمخالفات التي نص عليها القانون التجاري، وتتضمن:
  - ✓ الممارسة الغير قانونية لمهنة مراجعة الحسابات، بحيث نصت المادة 73 من القانون 10- 01 بأنه يعاقب كل من يمارس مهنة الخبير المحاسب أو مراجع الحسابات بطريقة غير شرعية بغرامة مالية من 500 000 دج إلى 000 000 2 دج، وفي حالة العود، يعاقب مرتكب هذه المخالفة بالحبس تتراوح مدته من ستة أشهر إلى سنة، وبضعف الغرامة.
  - ✓ إعطاء معلومات كاذبة أو تأكيدها عن حالة الشركة: حيث نصت المادة 825 من المرسوم 93- 08، بأنه يعاقب من ستة أشهر إلى سنتين وبغرامة مالية من 000 20 دج إلى 500 000 دج، أو بإحدى هاتين العقوبتين، محافظو الحسابات الذين منحوا عمدا ووافقو على معلومات غير صحيحة وردت في التقارير المالية المقدمة للجمعية العامة[6].
  - ✓ عدم الكشف عن الوقائع الإجرامية إلى وكيل الجمهورية: وهو ما نصت عليه المادة 830 من المرسوم 93- 08، بحيث يعاقب بالسجن من سنة إلى 5 سنوات، وبغرامة مالية من 000 20 دج إلى 500000 دج، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل محافظ حسابات يتعمد إعطاء معلومات كاذبة أو تأكيدها عن حالة الشركة أو الذي لم يكشف وكيل الدولة عن الوقائع الإجرامية التي علم بها[7].

- ✓ إفشاء السر المهني: وهو ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة 830، تطبق أحكام قانون العقوبات المتعلقة بإفشاء السر المهني على مراجعي الحسابات.

◆ **الثانية**، مسؤولية تضامنية عن الأفعال المخالفة التي يقوم بها مراجع الحسابات بالاشتراك مع مسيري الشركة مهما كانت تلك الأفعال الجزائية كتقديم معلومات خاطئة، التستر على أفعال المسيرين، النصب والاحتيال.

1ـ3. **المسؤولية التأديبية**: وفقا للمادة 63 من القانون 10- 01، يتحمل مراجع الحسابات المسؤولية التأديبية أمام اللجنة التأديبية للمجلس الوطني للمحاسبة، عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظائفهم. تتمثل العقوبات التأديبية التي يمكن اتخاذها، وفق الترتيب التصاعدي حسب خطورتها في:

- ✓ الإنذار،
- ✓ التوبيخ،
- ✓ التوقيف المؤقت لمدة ستة أشهر،
- ✓ الشطب من الجدول.

على أن يحتفظ مراجع الحسابات بحق الطعن ضد هذه العقوبات التأديبية أمام الجهة القضائية المختصة[8].

ولما كانت المسؤولية التأديبية لها علاقة بشرف المهنة ونزاهتها وسمعتها، قام المشرع الجزائري بسّن المرسوم التنفيذي 13- 01 المؤرخ في 13 جانفي 2013، الذي يحدد درجة الأخطاء التأديبية المرتكبة من طرف الخبير المحاسب ومراجع الحسابات والمحاسب المعتمد خلال ممارستهم وظائفهم وكذا العقوبات التي تقابلها.

2 **تعريف الخطأ والغش**: جاء في المعيار الدولي رقم 200 أن المراجعة تهدف إلى توفير تأكيدات معقولة بأن التقارير المالية بشكل عام خالية من أي تحريف جوهري متعمد أو غير متعمد [9]. في حين تعرضت الفقرة الثانية من المعيار الدولي 240 "*مسؤوليات مراجع الحسابات فيما يتعلق بأعمال الغش خلال عملية المراجعة*" أن التحريفات في القوائم المالية قد تنشأ إما بسبب الغش أو الخطأ والعامل الذي يفرق بينهما هو ما إذا كان الإجراء الأساس الناتج عن التحريف في القوائم المالية متعمدا أو غير متعمد [10]. حيث عرفت الفقرة الحادية عشر من ذات المعيار **الغش** بأنه فعل متعمد من قبل واحد، أو أكثر من أفراد الإدارة أو المكلفين بالحوكمة، أو الموظفين، أو أطراف خارجية، ينطوي على اللجوء إلى الخداع للحصول على منفعة ليست من حقه أو غير قانونية. في حين عُرف **الخطأ** بأنه العمل أو الإجراء غير المتعمد والذي يؤدي إلى حصول تحريف في القوائم المالية[11].

1ـ2 **ماهية الخطأ**: كما سبق أن أشرنا يعرف الخطأ وفق معايير المراجعة الدولية بأنها التحريفات غير المقصودة في البيانات المالية بما في ذلك حذف مبلغ أو خطأ في جمع بيانات أو معالجتها، أو تقدير محاسبي غير صحيح ناتج عن سهو أو تفسير خاطئ للحقائق، أو خطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس أو الاعتراف أو التصنيف أو العرض أو الإفصاح[12]. ويمكن تقسيم الأخطاء إلى عدة أنواع:

◆ **أخطاء الحذف أو السهو**: وهي الأخطاء الناتجة عن عدم إثبات عملية بأكملها أو أحد طرفيها بدفتر اليومية، أو عدم ترحيل طرفي العملية أو أحدهما إلى حساباتها الخاصة بدفتر الأستاذ كليا أو جزئيا، والسهو أو الحذف الكامل للقيد لا يؤثر علي توازن ميزان المراجعة مما يجعل اكتشافه صعبا، بسبب حذف الطرفين المدين

والدائن، أما الحذف الجزئي، فمن الطبيعي أن يكون اكتشافه سهلا لما يترتب عليه من عدم التوازن في ميزان المراجعة، وأن مراجعة عملية الترحيل كفيلة باكتشاف مثل هذا الخطأ.

◆ **أخطاء ارتكابية**: وهي ناتجة عن الخطأ في العمليات الحسابية (طرح أو جمع أو ضرب) أو نتيجة إجراء القيود المحاسبية بطريقة غير صحيحة كليا (لا يتأثر بها ميزان المراجعة) أو جزئيا (يتأثر بها أو لا يتأثر ميزان المراجعة) ، ومثل ذلك تسجيل فاتورة شراء علي الحساب بمبلغ 5120 دينار بدلا من 1520 دينارا في كل من حساب المشتريات وحساب الذمم المدينة، ويكتشف هذا الخطأ بالطبع عند إجراء المراجعة المستندية، أو عن طريق مصادقات العملاء.

◆ **الأخطاء الفنية "أخطاء في تطبيق المبادئ المحاسبية"**: وهي تلك الأخطاء التي تحدث نتيجة عدم فهم المبادئ والأصول المحاسبية المتعارف عليها، أو الجهل بها وطرق تطبيقها، مثل الخلط بين المصروف الإيرادي والمصروف الرأسمالي، وعدم احتساب الاهتلاك للأصول الثابتة، وعدم تكوين احتياطات، مثل هذه الأخطاء لا تؤثر علي ميزان المراجعة من حيث التوازن، ولذلك يجب على مراجع الحسابات بدل العناية حتي يستطيع اكتشافها عن طريق الرجوع إلى المستندات وتحليل الأرقام ومقارنتها مع أرقام السنوات السابقة وغير ذلك من الطرق.

◆ **أخطاء متكافئة أو معوضة**: ويقصد بها تلك الأخطاء التي تتكافأ مع بعضها، أي الخطأ الذي يرتكب قد يحدث خطأ أخر بنفس القيمة وبالجانب المعاكس للخطأ الأول مما يؤدي إلى تكافؤ الخطأن، وهكذا فإنها لا تؤثر علي توازن ميزان المراجعة، مما يجعل اكتشافها صعبا، ولا يستطيع مراجع الحسابات اكتشافها إلا إذا بدل عناية تامة في عملية المراجعة المستندية والحسابية، وقد يدل تكرار مثل هذه الأخطاء على عدم مثانة وسلامة النظام المحاسبي المتبع في الشركة، ومن أمثلة هذه الأخطاء عمليات بيع أجلة بمبلغ 8000 دج تم تسجيلها في دفتر اليومية وترحيلها بدفتر الأستاذ بـ 800 دج، ويلاحظ أن مثل هذا الخطأ لا يؤثر علي توازن ميزان المراجعة ولكنه يؤثر علي قيمة صافي المبيعات ويخفض مجمل الربح الإجمالي إلى 7200 دج وهو الفرق ما بين المبلغ الصحيح 8000 دج والمبلغ الخطأ 800 دج.

◆ **أخطاء كتابية**: تنشأ هذه الأخطاء نتيجة الترحيل لمبلغ بنفس الجانب ولكن لحساب أخر مثل ترحيل مشتريات أجلة من المورد حسين بالجانب الدائن ولكن بحساب المورد محمد، في هذه الحالة نجد أن مثل هذا الخطأ لا يؤثر علي ميزان المراجعة. وفي حالة أخرى ترحيل نفس المبلغ إلى نفس الحساب ولكن بالجانب المدين مثلا بدلا من الجانب الدائن، في هذه الحالة يمكن اكتشاف مثل هذا الخطأ حيث أن ميزان المراجعة لن تتساوى أطرافه.

2ـ2 **ماهية الغش**: يعرف الغش بأنه فعل مقصود من قبل شخص أو أكثر في الإدارة، وأولئك المكلفين بالرقابة والحوكمة والموظفين، أو أطراف خارجية، ويتعلق هذا الفعل باستخدام الخداع من أجل الحصول على مصلحة غير عادلة أو غير قانونية، والذي ينتج عنه تحريف في القوائم المالية. وقد يتضمن الغش التلاعب أو التزييف أو تعديل السجلات والمستندات واختلاس الأصول وطمس تأثيرات المعاملات من السجلات والمستندات أو حدفها، أو تسجيل معاملات وهمية، أو سوء تطبيق السياسات المحاسبية[13].

وقد بينت في هذا الصدد الفقرة الثالثة من المعيار 240، أن الغش هو مفهوم قانوني واسع، إلا أن مراجع الحسابات يهتم بالغش الذي يترتب عليه تحريف جوهري في القوائم المالية، وهناك نوعان من التحريفات المتعمدة الذي يهتم بها مراجع الحسابات: التحريفات الناتجة عن تقرير مالي مغشوش، والتحريفات الناتجة عن سوء تخصيص "اختلاس" الأصول.

- **التحريفات الناتجة عن تقرير مالي مغشوش**: وتشمل تحريفات مقصودة أو حذف مبالغ أو افصاحات في البيانات المالية من أجل خداع مستخدمي هذه البيانات، التزوير أو إجراء تغيير في السجلات المحاسبية، التمثيل الخاطئ للبيانات المالية، أو سوء استعمال متعمد للمبادئ المحاسبية.
- **التحريفات الناتجة عن سوء التخصيص للأصول**: وتشمل سرقة أصول الشركة، مثل سرقة المقبوضات (كما في حالة اختلاس تحصيلات الذمم المدينة)، أو سرقة أصول فعلية (كما في حالة سرقة المخزون السلعي للاستعمال الشخصي أو البيع)، سداد دفعات لبائعين وهميين.

ومن الملاحظ أن مخاطر عدم اكتشاف بيانات خاطئة جوهرية ناتجة عن الغش تكون أكبر من مخاطر عدم الاكتشاف الناتجة عن الخطأ، والسبب في ذلك يرجع إلى أن الغش يضم خطط متقدمة ومصممة لاخفائه مثل التزوير، والاخفاء المتعمد في تسجيل المعاملات، أو البيانات الخاطئة المقصودة التي يتم تقديمها للمراجع، وتكون هذه المحاولات أكثر صعوبة عندما تصاحبها عملية تواطؤ، ولذلك فإن هناك بعض العوامل التي تؤثر في مدى اكتشاف مراجع الحسابات للاحتيال هي:

- براعة مرتكب الغش: فكلما كان مرتكب الغش بارعا في ارتكاب الاحتيال فإنه من الممكن أن يعمل علي اختيار أمور احتيالية يصعب علي مراجع الحسابات اكتشافها بسهولة والعكس بالعكس.
- مدى تكرار ونطاق التلاعب: فكلما زاد تكرار وحجم التلاعب، فإن مراجع الحسابات يستطيع اكتشافه والعكس.
- درجة التواطؤ المعينة: فكلما زادت درجة التواطؤ كلما كان من الصعب علي مراجع الحسابات اكتشاف الغش والعكس.
- الحجم النسبي للمبالغ المختلفة المتلاعب بها، وما لها من تأثير على مراجع الحسابات في اكتشاف الغش والاحتيال واتمام عملية المراجعة.
- المناصب العليا التي يشتغلها أولئك الأفراد المتورطين في الاحتيال، وأثارها في اكتشاف مراجع الحسابات للغش واتمام عملية المراجعة، حيث أنه كلما كان هذا المتورط ذات مسؤولية عليا كلما كان هناك صعوبة في اكتشاف الغش والاحتيال.

3. **مسؤولية مراجع الحسابات عن اكتشاف الغش والخطأ**: يثير اكتشاف الخطأ والغش في القوائم المالية عادة الكثير من التساؤلات لدى العديد من الأطراف، من المسؤول عن اكتشاف الخطأ والغش هل هو مراجع الحسابات أم هي إدارة الشركة التي عليها إقامة نظام سليم للرقابة الداخلية ووضع الأنظمة والإجراءات اللازمة لمنع واكتشاف تلك الأخطاء والغش والارتباطات غير القانونية، وفي هذا الصدد كانت إجابة معايير المراجعة الدولية واضحة وصريحة

حيث نصت الفقرة الرابعة من المعيار الدولي 240 بأن مسؤولية منع واكتشاف الغش تقع على كلا من الإدارة والمكلفين بالحوكمة، ومن المهم أن تشدد الإدارة في ظل إشراف من جانب المكلفين بالحوكمة بشكل قوي على منع الغش لتقليل فرصة وقوعه وردع مرتكبيه [14]، وعليه مراجع الحسابات غير مسؤول عن منع الخطأ والغش، ولكن يجب عليه بذل العناية المهنية اللازمة لاكتشافه، والذي تتطلب منه لذي تخطيط وإنجاز إجراءات المراجعة ولدي تقييم وإعداد التقرير بالنتائج المستخلصة أن يأخذ في اعتباره خطر التحريفات المادية في البيانات المالية الناتجة عن الغش أو الخطأ وهو ما أشارت إليه الفقرة الثانية عشر من ذات المعيار.

ووفقا لما سبق ينبغي على مراجع الحسابات أن يخطط للمراجعة ويؤديها باتباعه أسلوب التشكيك المهني مدركا احتمال وجود ظروف تسبب تحريفات جوهرية في القوائم المالية. وفي هذا الصدد وكإجراء أولي أفادت الفقرة الخامسة عشر من ذات المعيار أنه يجب على مراجع الحسابات إجراء مناقشات بين أعضاء فريق الارتباط، ترتكز هذه المناقشات على قابلية تعرض القوائم المالية لوجود تحريف جوهري بسبب الغش، وأين يمكن أن تكون هذه التحريفات في القوائم المالية متضمن كذلك كيف يمكن أن يحدث الغش، وتجرى هذه المناقشات دون مراعاة بأن الإدارة والمكلفين بالحوكمة يتصفون بالأمانة والنزاهة. كما ألزم المعيار ضرورة إجراء مراجع الحسابات لاستفسارات مع الإدارة والمكلفين بالحوكمة والمراجعين الداخليين وأخرين داخل الشركة للتعرف على ما إذا كان لديهم معرفة بأي غش فعلي أو مشكوك فيه أو محتمل يؤثر على الشركة، وأسلوبهم في تحديده أو الاستجابة لمخاطره[15].

وفي حالة ما وجد مراجع الحسابات أثناء مباشرة مهامه ظروفا تشير إلى احتمال وجود تضليل في القوائم المالية فإنه يجب عليه القيام بدراسة الأثر المتوقع لهذا الاحتمال على القوائم المالية، وإذا توصل إلى قناعة أنه من الممكن أن يكون لهذا التضليل أثر جوهري في القوائم المالية فيجب عليه أن يقوم بإجراءات إضافية أو أن يعدل من إجراءاته الحالية بما يتناسب مع الوضع الجديد، فقيام مراجع الحسابات بتنفيذ إجراءات معدلة أو إضافية سيمكنه في العادة من تأكيد أو تبديد الشك بوجود الغش أو الخطأ، وفي حال عدم تبديد الشك بوجود الغش أو الخطأ كنتيجة للإجراءات المعدلة أو الإضافية يجب أن يناقش الأمر مع الإدارة وينظر إلى ما إذا كان الأمر قد انعكس بشكل سليم في البيانات المالية، كما يجدر بمراجع الحسابات أن يعتبر الأثر المحتمل في تقريره الخاص بمراجعة الحسابات،

يجب أن يأخذ مراجع الحسابات باعتباره مضامين الغش والخطأ الجسيم حسب علاقتها بالجوانب الأخرى لعملية المراجعة، خصوصا إمكانية الثقة بإقرارات الإدارة، حيث أشارت الفقرة التاسعة والثلاثون أنه ينبغي لمراجع الحسابات أن يحصل على إقرار مكتوب من الإدارة بأنها:

- ✓ تقر بمسؤولياتها عن تصميم نظام الرقابة الداخلية وتطبيقها لمنع الاحتيال واكتشافه،
- ✓ أفصحت له عن نتائج تقديراتها عن المخاطر التي تجعل التقارير المالية مشوهة جوهريا نتيجة الاحتيال،
- ✓ أفصحت له عن معرفتها بوجود الاحتيال، أو شك في وجوده احتيال قد يؤثر على الشركة ويتضمن الإدارة والعاملين الذين لهم أدوار مهمة في الرقابة الداخلية.

ويتوجب على مراجع الحسابات إعداد تقرير عن الغش والخطأ لعدد من الجهات المعنية بالأمر لاسيما الإدارة ومستخدمي تقرير مراجع الحسابات الخاص بالبيانات المالية.

بالنسبة للإدارة: لابد للمراجع إبلاغ الإدارة بالسرعة الممكنة بالنتائج الحقيقية وأن يقوم بإعداد تقرير بذلك موجه لإدارة الشركة في الحالات التالية:

- ✓ وجود شكوك لدى مراجع الحسابات باحتمال وجود غش حتى لو كان تأثيره المحتمل في التقارير غير أساسي،
- ✓ وجود الغش أو الخطأ الجسيم فعلا.

بالنسبة لمستخدمي تقرير مراجع الحسابات: سيكون مراجع الحسابات أمام بديلين فقط *أولهما* إذا قامت الإدارة بتصحيح الخطأ والغش فإنه يقدم تقريرا نظيفا، ثانيهما عندما يستنتج مراجع الحسابات وجود أثر مادي للغش أو الخطأ على البيانات المالية ولم ينعكس هذا الأثر بشكل سليم أو يصحح في البيانات المالية، يجب أن يعبر مراجع الحسابات عن رأي متحفظ أو الامتناع عن إبداء رأي. وفي هذا السياق أفادت الفقرة الثامنة والثلاثون في حالة عدم قيام الشركة بإجراء التعديلات المطلوبة منها من قبل مراجع الحسابات يمكن له أن يفكر بالانسحاب من عملية المراجعة .

ونشير في الختام أن اكتشاف الأخطاء والغش بعد صدور تقرير المراجعة لا يوجد إلزام قانوني على مراجع الحسابات للقيام بإجراءات جديدة على القوائم المالية التي غطاها تقريره ، ولكن إذا وصلت معلومات أكيدة إليه بأن تلك القوائم تأثرت بأخطاء وغش وتصرفات غير قانونية جوهرية، ولو أنه علم بها قبل إصدار تقريره لأثرت على نوع الرأي الذي سوف يبديه على تلك القوائم، في هذه الحالة يجب على مراجع الحسابات القيام بما يلي[16]:

- ✓ أن يطلب من إدارة الشركة القيام بإبلاغ كل من يتأثر في التحريف المادي الناتج عن الخطأ والغش على القوائم المالية.
- ✓ القيام بتعديل القوائم المالية بأسرع وقت ممكن مع تعديل تقريره بما يتلاءم مع الأخطاء والغش التي تم اكتشافها.
- ✓ إذا كان من المنتظر إصدار قوائم مالية مرحلية (فترية) عن فترة تالية مصحوبة بتقرير من مراجع الحسابات في وقت قريب، فيجوز للمراجع أن يفصح عن المعلومات اللازمة وأن يجري المطلوب في هذه القوائم بدلاً من إصدار قوائم مالية مُعدلة.
- ✓ وأخيراً يجب على مراجع الحسابات اتخاذ الإجراءات التي يراها ضرورية للتأكد من قيام الشركة بالإفصاح المطلوب كما ورد في الخطوات السابقة.

ولكن في حالة رفض إدارة الشركة القيام بالإفصاح المطلوب كما ورد في الخطوات السابقة، فيجب على مراجع الحسابات أن يخطر كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بهذا الرفض، وبأنه نتيجة لعدم قيام المؤسسة بالإفصاح المطلوب، فإن مراجع الحسابات سيتخذ الخطوات التالية لمنع الاعتماد على تقريره مستقبلاً وهي: إخطار إدارة الشركة بأنه لا يجب من الآن فصاعداً الربط بين تقرير مراجع الحسابات والقوائم المالية.

- ✓ إخطار الجهات الرقابية التي تخضع إدارة الشركة لسلطتها بأنه لا يجب الاعتماد على تقرير مراجع الحسابات مستقبلاً.
- ✓ إخطار كل شخص يعلم مراجع الحسابات بأنه يعتمد على القوائم المالية بوجوب عدم الاعتماد على تقريره مستقبلاً.

ثانيا. الجانب التطبيقي

من أجل تكامل التطبيق العملي مع الإطار النظري للدراسة، يعرض هذا العنصر الدراسة الميدانية التي هدفت إلى تقصي وجهات نظر ممارسي مهنة مراجعة الحسابات في الجزائر حول مدى مسؤولية مراجع الحسابات في اكتشاف الأخطاء والغش والممارسات الغير قانونية (المتغير المستقل) في القوائم المالية (المتغير التابع).

4-1. **قائمة الاستبيان**: تحتوي استمارة الدراسة على إثني وعشرون سؤال "22" يعالج موضوع الدراسة، من أجل استقراء أراء فئات عينة الدراسة التي تمثلت في فئة المهنيين "مراجعي الحسابات" والبالغ عددهم ثلاثة وخمسون "53" ممارس، حول مسؤولية مراجع الحسابات في اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية، قسمت الأسئلة إلى ثلاث مجموعات بحيث كل مجموعة تحاول الإجابة على فرضية كما يلي:

السؤال من 01 إلى 06: يهدف إلى معرفة مدى التزام مراجعو الحسابات بالجزائر بمعايير المراجعة.

السؤال 07 إلى 18: تهدف إلى التعرف على مدى إدراك مراجعو الحسابات بالجزائر مسؤولياتهم المهنية.

السؤال من 19- 22: يهدف إلى معرفة مشاكل ومعوقات التي تؤثر في قيام مراجع الحسابات بأدائه المسؤولية المهنية.

4-2. **جمع البيانات ومراجعتها والأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل**: بعد الانتهاء من تصميم قائمة الاستبيان ووضعها في صورتها النهائية وزعت على فئات العينة وجمعت في وقت لاحق، بعد ذلك تمت المراجعة بغرض استبعاد القوائم غير الصالحة lkih ، وبلغت درجة الاستجابة 66.25% كما هو موضح في الجدول:

الجدول رقم 01: بيان مجتمع الدراسة وعينته وعدد القوائم الموزعة والمستردة والمستبعدة في التحليل:

البيان	العدد
القوائم الموزعة	80
القوائم المستردة	62
القوائم المستبعدة	09
القوائم القابلة للتحليل	53
نسبة الإستجابة	%66.25

المصدر: من إعداد الباحث

بعد انتهاء مرحلة جمع البيانات، رمزت بيانات القوائم المجمعة وفرغت وأدخلت إلى الحاسب الآلي، وأجري التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Spss وأعتمدت الدراسة على الأساليب الإحصائية التالية:

- ◆ اختبار ألفا كرونباخ Alpha Cronbach's وأجرى من خلال إجراء اختبار الصدق والثبات لقائمة الاستبيان، كانت قيمة معامل الثبات alpha = 0,841% ، وهي أكبر من 0.60 والذي يمثل الحد الأدنى المتفق عليه وهذا

يشير إلى أن القائمة تتمتع بقدر كبير من الثبات الداخلي والاتساق، ويمكن الاعتماد عليها في جمع بيانات الدراسة.

- استخدمت بعض الإحصاءات الوصفية: مثل المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف، اختبار T للعينة الواحدة، وذلك لوصف البيانات التي تم الحصول عليها وتحديد الاتجاه العام لإجابات المستقصى منهم.

3.4: **خصائص عينة الدراسة**: يمكن تصنيف عينة الدراسة وفقا لما يأتي:

الجدول رقم 02: توزيع أفراد العينة طبقا لتأهليهم الجامعي:

المستوى العلمي	إجمالي العينة	النسبة
ليسانس	46	86.78%
ماجستير	02	3.77%
دكتوراه	05	9.45%
الإجمالي	53	100%

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول أن أفراد العينة التي شملتهم الدراسة تأهيلهم العلمي مرتفعا، ويتضح أنه ما نسبته 86.78% من حاملي شهادة الليسانس وهي شريحة المهنيين الأكثر تواجدا في الواقع العملي بالجزائر.

الجدول رقم 03: توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

المستوى العلمي	إجمالي العينة	%
أقل من 5 سنوات	6	11.32%
من 5 إلى 10 سنوات	13	24.53%
أكثر من 10 سنوات	34	64.15%
الإجمالي	53	100

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على التحليل الإحصائي.

يتضح لنا من الجدول، أن غالبية مجتمع عينة الدراسة يحوزون على أقدمية مهنية تفوق 10 سنوات، وقد بلغت نسبتهم 64.15 % ، بينما بلغت نسبة أصحاب الأقدمية المهنية التي تتروح بين 5 و 10 سنوات 24.53 % ، أما الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات فبلغت نسبة 11.32%، وتعتبر هذه النسب ذات دلالة جيدة ومفيدة لتحليل نتائج الدراسة، حيث يفترض أن يكون لدى أفراد العينة الإلمام الجيد بالموضوع بحكم خبرتهم وأقدميتهم، وهذا يدل على أن النتائج التي سنحصل عليها من إجاباتهم نابعة من تجربة وخبرة جيدة تمكنهم من إبداء أرائهم بموضوعية ومهنية في الدراسة.

4.4 **تحليل نتائج الدراسة الميدانية**: يهدف هذا العنصر إلى عرض وتحليل ما تم جمعه من إجابات لعينة الدراسة على فقرات الاستبيان الذي تم توزيعه، حيث تم العرض في شكل جداول توضح نسبة الإجابات إلى كل خيار من خيارات الأسئلة المطروحة حسب سلم "ليكرت" Likert الثلاثي، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري لكل خيار، وكذا اختبار Tللعينة الواحدة.

4_4_1: اختبار صحة الفرضية الأولي: " يلتزم مراجعو الحسابات في الجزائر بمعايير المراجعة مما يعزز قدراتهم على اكتشاف الأخطاء وأعمال الغش":

يتضح من الجدول رقم (05) الوارد أعلاه، أن المتوسط العام للإجابات بلغ 773.2 أي أن اتجاه الإجابة من المستقصي منهم يتجه نحو الاتجاه الإيجابي الذي يتردد ضمن المجال الموافق، مما يعكس بأن أغلبية مراجعي الحسابات يلتزمون بمعايير المراجعة مما يعزز قدراتهم على اكتشاف الأخطاء والتلاعب. وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية المتمثلة في المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف الذي يحدد مدى التجانس والتوافق للإجابة على العبارات داخل المحور، فكلما قلت نسبة معامل الاختلاف "أقل من30% كنسبة مقبولة" كلما كان دليلا على التجانس والتوافق بين إجابات المستقصى منهم في فهم العبارة داخل المحور.

ومما سبق، يتضح أن العبارة رقم (05) تحتل المرتبة الأولى في الترتيب من وجهة نظر عينة البحث والتي تنص: " يحصل مراجعي الحسابات على إقرارات من الإدارة تقر بمسؤولياتها عن تصميم نظام الرقابة الداخلية وتطبيقها لمنع الاحتيال واكتشافه"، فقد بلغ المتوسط الحسابي للعبارة 2.905 وهو يتردد ضمن المجال الموافق، في حين وصلت نسبة معامل الاختلاف إلى 12.18%، مما يشير إلى أن العبارة كانت أقرب العبارات تجانسا واتفاقا من إجابات المستقصي منهم.

الجدول رقم (05): إجابة المبحوثين حول مدى التزام مراجعو الحسابات بالجزائر بمعايير المراجعة .

الأسئلة من 1 إلى 6	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	المتوسط الحسابي النسبي	اختبار T	مستوى الدلالة	اتجاه الإجابة
1- يتوفر لدى مراجعي الحسابات معرفة كافية بمعايير المراجعة التي تمكنه من اكتشاف الغش والخطأ.	2.770	0.608	21.94	92.33	33.158	0.000	موافق
2- تعمل مكاتب المراجعة على الالتزام بالإجراءات المطلوبة لتنفيذ عمليات المراجعة حسب متطلبات معايير المراجعة .	2.698	0.695	25.75	89.93	28.233	0.000	موافق
3- يلتزم مراجعي الحسابات بإجراء مناقشات بين فريق الارتباط، ترتكز أساسا على قابلية وجود تحريف جوهري في القوائم المالية بسبب الخطأ والغش وأين يمكن أن تكون هذه التحريفات.	2.584	0.770	29.79	86.13	24.425	0.000	موافق
4- يلتزم مراجعي الحسابات بإجراء إجراءات إضافية في حالة وجود ظروف تشير إلى احتمال وجود تظليل في القوائم المالية.	2.924	0.384	13.13	96.46	55.335	0.000	موافق
5- يحصل مراجعي الحسابات على إقرارات من الإدارة تقر بمسؤولياتها عن تصميم نظام الرقابة الداخلية وتطبيقها لمنع الاحتيال واكتشافه.	2.905	0.354	12.18	96.83	59.701	0.000	موافق
6- يتم إعداد الاختبارات اللازمة وفقا للأصول المهنية لاغراض زيادة قدرة مراجعي الحسابات على اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية.	2.773	0.693	24.99	92.43	31.562	0.000	موافق
إجمالي المحور	**2.773**	**0.512**	**18.46**	**92.43**	**39.436**	**0.000**	

ومن ناحية أخرى، تحتل العبارة (03) المرتبة الأخيرة من وجهة نظر عينة البحث، وحازت على أقل درجات التوافق والتجانس في إجابات مراجعي الحسابات والتي مقتضاها: " يلتزم مراجعي الحسابات بإجراء مناقشات بين

فريق الارتباط، ترتكز أساسا على قابلية وجود تحريف جوهري في القوائم المالية بسبب الخطأ والغش وأين يمكن أن تكون هذه التحريفات"، والذي حقق الإنحراف المعياري لها أكبر نسبة مقارنة بباقي العبارات بحيث بلغ 0.777 بمعني الاختلاف وعدم الاتفاق على مضمون ومحتوى العبارة، كذلك بلغت نسبة معامل الاختلاف أعلى نسبة مقارنة بباقي النسب للعبارات 29.84% ولكنها تبقى نسبة معقولة، وعلى الرغم من كل ذلك إلا أن المتوسط الحسابي للعبارة بلغ 2.584 وهو يندرج ضمن المجال الموافق وذلك يتفق مع المتوسط العام للمحور.

وبشكل عام، يمكن القول بأن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور يساوي 2.773، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي92.43% وهي أكبر من الوسط النسبي المحايد 60 % ، وقيمة اختبار T تساوي 39.436 وأن القيمة الاحتمالية Sig تساوي 0.000 وهي أقل من 05.0 لذلك يتم قبول الفرضية التي تفيد بأن التزام مراجعي الحسابات في الجزائر بمعايير المراجعة يعزز قدراتهم على اكتشاف الأخطاء وأعمال الغش.

4ـ4ـ2: اختبار صحة الفرضية الثانية: يدرك مراجعو الحسابات بالجزائر مسؤولياتهم المهنية اتجاه اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية:

من خلال الجدول رقم (06) الوارد أعلاه، نلاحظ أن غالبية عينة الدراسة يتفقون على أن مراجعي الحسابات بالجزائر يدركون حجم مسؤولياتهم المهنية اتجاه الأخطاء والغش في القوائم المالية، ويستدل على ذلك من قيمة المتوسط الحسابي للمحور إذ بلغت 2.559 وهي تقع ضمن المجال[2.33- 3] الموافق، في حين تم احتساب معامل الاختلاف لقياس درجة التوافق والتجانس بين الإجابات وقد بلغت 16.45%، وذلك يعكس مدة التوافق والتجانس بإجابات المستقصى منهم حول مدى إدراكهم لمسؤوليتهم وتمركزهم حول الإجابة، ونتيجة لذلك يتضح لنا:

أن العبارة الثامنة: " ينبغي على مراجع الحسابات أن يخطط للمراجعة و يؤديها باتباعه أسلوب التشكيك المهني مما يعزز قدرته على اكتشاف الغش." تعتبر أكثر العبارات وأولها بالترتيب في أنها أكثر العبارات تجانسا في إجابات المستقصى منهم، في حين بلغ المتوسط الحسابي 849.2 وهو يندرج ضمن المجال الموافق، ووصل مؤشر الانحراف المعياري للعبارة 0.411، وتأكيدا لذلك كانت نسبة معامل الاختلاف للعبارة أقل نسبة مقارنة بباقي العبارات 14.42%، وذلك يعكس مدى التوافق والانسجام بإجابات المستقصى منهم حيث أنهم حريصون على تطبيق ما تمليه معايير المراجعة التي تلزمهم بضرورة المحافظة على نزعة الشك المهني خاصة في الأمور التي تزيد خطر التحريف المادي في القوائم المالية، كما يجب عليهم فهم لتقييم الإدارة لخطر احتمال احتواء القوائم المالية لتحريفات مادية ناتجة عن الغش والأخطاء وكذا فهم النظام المحاسبي ونظم الرقابة الداخلية المطبقة للوقاية من الأخطاء.

ومن ناحية أخرى، تحتل العبارة التاسعة: " يعتبر عدم تمكن مراجع الحسابات من اكتشاف الغش هو عدم بدل العناية المهنية اللازمة." المرتبة الأخيرة من وجهة نظر المستقصى منهم، وذلك الترتيب وفق معامل الاختلاف والذي حقق أعلى نسبة له للعبارة مقارنة بباقي النسب للعبارات وبلغت 49.72%، وانحراف معياري 0.722، وبين المتوسط الحسابي قيمة 1.452 وهي تندرج ضمن المجال الغير موافق، ويعزون أسباب رفض العبارة إلى أن اكتشاف الأخطاء والغش ليس من مسؤولية مراجعي الحسابات بل من مسؤولية القائمين بالرقابة والحوكمة،

ويعزون كذلك أسباب فشلهم في تأدية مهامهم إلى عدم منحهم الوثائق اللازمة لتكوين رأيهم و تضليلهم من قبل إدارة الشركة.

الجدول رقم (06): إجابة المبحوثين حول مدى إدراك مراجعو الحسابات بالجزائر مسؤولياتهم المهنية.

الأسئلة من 07 إلى 18	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	المتوسط الحسابي النسبي %	اختبار T	مستوى الدلالة	اتجاه الإجابة
7- يدرك مراجعي الحسابات بالجزائر أنهم غير مسؤولون عن منع الخطأ والغش لكنهم مسؤولون على بدل العناية المهنية اللازمة لاكتشافه.	2.622	0.657	25.05	87.40	29.056	0.000	موافق
8- ينبغي على مراجع الحسابات أن يخطط للمراجعة و يؤديها باتباعه أسلوب التشكيك المهني مما يعزز قدرته على اكتشاف الغش.	2.849	0.411	14.42	94.96	50.441	0.000	موافق
9- يعتبر عدم تمكن مراجع الحسابات من اكتشاف الغش هو عدم بدل العناية المهنية اللازمة.	1.452	0.722	49.72	48.40	14.642	0.000	غير موافق
10- يدرك مراجع الحسابات أنه مسؤول مسؤولية مدنية عن كل الأخطاء التي يرتكبها أثناء تأدية مهامه.	2.811	0.482	17.14	93.70	42.405	0.000	موافق
11- يجب أن لا يتردد مراجع الحسابات بإبلاغ الإدارة إذا كانت هي الجهة المسؤولة عن حدوث الغش.	2.792	0.566	20.27	93.06	35.855	0.000	موافق
12- يتم الاتصال مع الجهات المختصة عند عدم استجابة الإدارة لتوصيات مراجع الحسابات حول وجود دلائل محتملة لحدوث تجاوزات معينة.	2.754	0.551	20.00	91.18	36.369	0.000	موافق
13- يعتبر مراجع الحسابات ملزما قانونا بالقيام بإجراءات جديدة على القوائم المالية بعد صدور تقريره إذا حدث خطأ أو غش.	2.566	0.635	24.74	85.53	29.383	0.000	موافق
14- في حالة التأكد من وجود أخطاء وغش بعد صدور التقرير يقوم مراجع الحسابات ببحث الأمر مع الإدارة والطلب منها تعديل القوائم المالية حسب الظروف الجديدة المكتشفة.	2.792	0.494	17.69	93.06	41.109	0.000	موافق
15- في حالة رفض الإدارة الافصاح عن المعلومات الجديدة المكتشفة، يقوم مراجع الحسابات بإبلاغ كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة للإشارة إلى عدم الربط بين تقرير مراجع الحسابات والقوائم المالية.	2.754	0.515	18.70	91.80	38.913	0.000	موافق
16- يخطر مراجع الحسابات كل شخص يعلم أنه يعتمد على القوائم المالية بوجوب عدم الاعتماد على تقريره.	2.452	0.748	30.50	81.73	23.857	0.000	موافق
17- عند فشل مراجع الحسابات في اكتشاف الأخطاء والغش فإنه يجب مساءلته قانونيا.	2.094	0.766	36.58	69.80	19.899	0.000	محايد
18- يجب على مراجع الحسابات أن يتحمل المسؤولية المهنية التأديبية عند التماطل والتواطأ في اكتشاف الغش.	2.773	0.544	19.61	92.43	39.951	0.000	موافق
الإجمـــالي:	**2.559**	**0.421**	**16.45**	**85.30**	**44.172**	**0.000**	

وبصفة عامة، تبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني 2.559، والمتوسط النسبي85.30 % وهو أكبر من المتوسط الحسابي النسبي المحايد، وقيمة T المحسوبة 44.172 أكبر من قيمة T الجدولية

والمقدرة بـ 2.021، ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على إدراك مراجعي الحسابات في الجزائر لمسؤولياتهم.

4ـ4ـ3. اختبار صحة الفرضية الثالثة: توجد مشاكل ومعوقات تؤثر في قيام مراجع الحسابات بالجزائر بأدائه المسؤولية المهنية

يبين الجدول رقم (07) المبين أعلاه، أن معظم إجابات المستقصى منهم تتفق على وجود مشاكل ومعوقات تؤثر على قيام مراجعي الحسابات بالجزائر بأدائهم المسؤولية المهنية وذلك يتفق مع المؤشر العام لإجابات المستقصى منهم الذي بلغ 2.665 وهو يتردد ضمن المجال الموافق، وبانحراف معياري 554.0 يدل على تجانس وتقارب آراء عينة الدراسة وتمركزهم حول الإجابة.

ومما سبق، يتضح أن العبارة الواحد والعشرون تحتل المرتبة الأولي من وجهة نظر عينة الدراسة والتي تنص: " اهتمام الشركات بشكل التقرير والرأي الذي يبديه مراجع الحسابات أكثر من اهتمامها بمضمون ودقة عملية المراجعة نفسها." فقد بلغ المتوسط الحسابي للعبارة 773.2 وتقع في المجال الموافق، في حين وصل معامل الاختلاف إلى 16.76%، مما يشير إلى أن العبارة كانت أقرب العبارات تجانسا وتقاربا في اجابات المستقصى منهم، ومن ناحية أخرى احتلت العبارة العشرون المرتبة الأخيرة من وجهة نظر عينة الدراسة، وحازت على أقل درجات التوافق والتجانس في إجابات مراجعي الحسابات والتي تنص: " عدم فهم دور مراجع الحسابات لدى العديد من الأطراف المستخدمة لتقريره (الملاك، مدراء الشركات...)" بمتوسط حسابي 660.2، وبانحراف معياري 0.648 ومعامل اختلاف 24.36% يبقى مقبول نسبيا، ويرجع الاتجاه نحو الموافق بأن الأطراف المستفيدة من المراجعة تنظر إلى مراجع الحسابات بأنه يجب أن يلعب دور البوليسي للبحث عن الأخطاء والتجاوزات ويعتبرونه هدفا رئيسيا بدل من الهدف الرئيسي المعهود في الأوساط العملية وهو إبداء الرأي الفني المحايد حول مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تنص عليه معايير المراجعة .

الجدول رقم (07): إجابة المبحوثين حول معرفة مشاكل ومعوقات التي تؤثر في قيام مراجع الحسابات بأدائه المسؤولية المهنية.

الأسئلة من 19 إلى 22	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	المتوسط الحسابي النسبي %	اختبار T	مستوى الدلالة	اتجاه الإجابة
19- عدم تنظيم مهنة المراجعة في الجزائر بشكل سليم وكامل	2.622	0.672	23.91	87.40	30.444	0.000	موافق
20- عدم فهم دور مراجع الحسابات لدى العديد من الأطراف المستخدمة لتقريره (الملاك، مدراء الشركات...)	2.660	0.648	24.36	88.66	29.853	0.000	موافق
21- اهتمام الشركات بشكل التقرير والرأي الذي يبديه مراجع الحسابات أكثر من اهتمامها بمضمون ودقة عملية مراجع الحساباتة نفسها.	2.773	0.465	16.76	92.43	43.348	0.000	موافق
22- عدم الاعتداد بتقرير مراجع الحسابات لدى مصلحة الضرائب.	2.603	0.599	23.01	86.76	31.627	0.000	موافق
الإجمـالي:	**2.665**	**0.554**	**20.78**	**88.83**	**34.986**	**0.000**	

يبين الجدول رقم (07) المبين أعلاه، أن معظم إجابات المستقصى منهم تتفق على وجود مشاكل ومعوقات تؤثر على قيام مراجعي الحسابات بالجزائر بأدائهم المسؤولية المهنية وذلك يتفق مع المؤشر العام لإجابات المستقصى

منهم الذي بلغ 2.665 وهو يتردد ضمن المجال الموافق، وبانحراف معياري 0.554 يدل على تجانس وتقارب آراء عينة الدراسة وتمركزهم حول الإجابة.

ومما سبق، يتضح أن العبارة الواحد والعشرون تحتل المرتبة الأولي من وجهة نظر عينة الدراسة والتي تنص: " اهتمام الشركات بشكل التقرير والرأي الذي يبديه مراجع الحسابات أكثر من اهتمامها بمضمون ودقة عملية المراجعة نفسها." فقد بلغ المتوسط الحسابي للعبارة 773.2 وتقع في المجال الموافق، في حين وصل معامل الاختلاف إلى 16.76%، مما يشير إلى أن العبارة كانت أقرب العبارات تجانسا وتقاربا في اجابات المستقصى منهم، ومن ناحية أخرى احتلت العبارة العشرون المرتبة الأخيرة من وجهة نظر عينة الدراسة، وحازت على أقل درجات التوافق والتجانس في إجابات مراجعي الحسابات والتي تنص: " عدم فهم دور مراجع الحسابات لدى العديد من الأطراف المستخدمة لتقريره (الملاك، مدراء الشركات...)" بمتوسط حسابي 660.2، وبانحراف معياري 0.648 ومعامل اختلاف 24.36% يبقى مقبول نسبيا، ويرجع الاتجاه نحو الموافق بأن الأطراف المستفيدة من المراجعة تنظر إلى مراجع الحسابات بأنه يجب أن يلعب دور البوليسي للبحث عن الأخطاء والتجاوزات ويعتبرونه هدفا رئيسيا بدل من الهدف الرئيسي المعهود في الأوساط العملية وهو إبداء الرأي الفني المحايد حول مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تنص عليه معايير المراجعة .

وبصفة عامة، تبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني 665.2، والوزن النسبي88.83 % وهو أكبر من الوسط الحسابي المحايد، وقيمة T المحسوبة 34.986 أكبر من قيمة T الجدولية و المقدرة بـ 2.021، ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على إدراك مراجعي الحسابات بوجود مشاكل ومعوقات تحول دون تأديتهم مسؤولياتهم المهنية.

في ضوء ما سبق يمكن أن نوصي بما يلي:

- يجب على المنظمات المهنية الاستمرار في تحديث المعايير والقواعد المهنية وتنقيحها وتطويرها حتى يمكن أن تتوافق مع متطلبات البيئة المتغيرة للمراجعة،
- ينبغي على المنظمات المهنية المهتمة بتنظيم المهنة في الجزائر أن تعمل على تحديد مسؤوليات مراجعي الحسابات بشكل دقيق مع وضع القواعد والضوابط المتعلقة باكتشاف الأخطاء وأعمال الغش في القوائم المالية، وذلك حتى تمكن لمستخدميها أن يثقوا بآرائهم وبعدالة وصدق هذه القوائم في التعبير عن المركز المالي ونتائج أعمال المؤسسات،
- يتوجب على مراجع الحسابات أن يخطط لعملية المراجعة مستخدما الشك المهني كما يمليه المعيار الدولي 240 خاصة في العناصر التي تزيد خطر التحريف المادي في القوائم المالية والناتج عن الغش والأعمال الغير قانونية،
- يجب على مراجع الحسابات أن يقوم بفهم كاف لهيكل الرقابة الداخلية، الذي يتضمن الرقابة، النظام المحاسبي، وإجراءات الرقابة لتخطيط عملية المراجعة لكي يخفف من مخاطر عملية المراجعة ،
- يجب على مراجع الحسابات إجراء استفسارات مع الإدارة وأخرين داخل المؤسسة للتعرف على ما إذا كان لديهم معرفة بأي غش فعلي، أو مشكوك فيه يؤثر على المؤسسة.

◆ يجب على مراجع الحسابات أن يتعامل مع مخاطر المقدرة لوجود تحريف جوهري بسبب الغش على أنها مخاطر مهمة، وعلى ذلك يجب أن يحصل على فهم لأدوات الرقابة ذات العلاقة المطبقة داخل المؤسسة.

◆ عندما يواجه مراجع الحسابات ظروفاً من الممكن أن تشير إلى وجود تحريف مادي في القوائم المالية ناتجة عن الغش أو خطأ، فيجب عليه تنفيذ اجراءات إضافية لتحديد ما إذا كانت القوائم المالية محرفة مادياً، ويعتمد التغيير في طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الواجب تنفيذها على حكم مراجع الحسابات فيما يتعلق بنوع الغش أو الخطأ، واحتمالية حدوث هذا الخطأ أو الغش، واحتمالية تأثيره بشكل مادي على القوائم المالية.

◆ عندما يكتشف مراجع الحسابات تحريفاً مادياً ناتجاً عن تحايل أو خطأ يتوجب عليه إبلاغ الإدارة والأفراد المخولين بحكم الشركة والسلطات الإشرافية العليا التي تخضع لها الشركة.

◆ إذا توصل مراجع الحسابات إلى نتيجة أنه من غير الممكن الاستمرار في تنفيذ أعمال المراجعة بسبب الغش والتصرفات غير القانونية، فعليه دراسة مسئولياته المهنية والقانونية ذات العلاقة بالظروف الخاصة بعملية المراجعة وتشمل إبلاغ الجهة التي عينت مراجع الحسابات.

الاحالات والمراجع:

(1) - علي عبد القادر الذنيبات، **تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية**، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2015، ص: 76.

(2) – حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، **مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري والإجراءات العملية**، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2009، ص: 190

(3) - المادة 61 من القانون 10- 01، المؤرخ في 29 جوان 2010، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (العدد: 42)، الصادرة بتاريخ 11 جويلية ، ص: 10.

(4) - المادة 75 من القانون 10- 01، المصدر سبق ذكره، ص: 12.

(5) - المادة 62 من القانون 10- 01، المصدر سبق ذكره، ص: 10.

(6) - المادة 825 من القانون التجاري، المصدر سبق ذكره، ص: 323.

(7) - المادة 830 من القانون التجاري، المصدر سبق ذكره، ص: 324.

(8) - المادة 63 من القانون 10- 01، المصدر سبق ذكره، ص: 10.

(9)- IAASB , **Normes Internationales d'audit : Norme 200 Objectifs généraux de l'auditeur indépendant et réalisation d'un Audit conformes aux normes internationales d'audit**, Traduit par : Charted Accountant of Canada 2009, in www.nifeccanada.ca, consulté le : 23/10/2017 à 11h 41, p :03.

(10)- IAASB , Normes Internationales d'audit : **Norme ISA 240 Responsabilité de l'auditeur concernant les fraudes lors d'un Audit des états financiers** ,Traduit par : Charted Accountant of Canada , 2009 in www.nifeccanada.ca, consulté le : 25/10/2017 à 20h 36, p :05-06

(11)–Idem , p : 06

(12) -idem, p : 03

(13) - حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، المرجع سبق ذكره، ص 203.

(14)- IAASB , Normes Internationales d'audit : Norme ISA 240 Responsabilité de l'auditeur concernant les fraudes lors d'un Audit des états financiers, op-cit, p: 04

(15) – لمزيد من التفاصيل أنظر الفقرات 17، 18، 19 من المعيار الدولي 240 مسؤولية مراجع الحسابات حول اكتشاف الأخطاء والغش.

(16) – مهيب ساعي، وهبي عمرو، مؤشرات وجود الاحتيال والخطأ- علم تدقيق الحسابات، الطبعة الأولي، دار الفكر، عمان، الأردن، 1991، ص:56-57.

La complémentarité entre l'audit interne et le contrôle de gestion comme un facteur d'amélioration des instruments de contrôle et de gestion, cas du group Algéro-Espagnole – FERTIAL-

Etude expérimentale symétrie à un modèle hypothétique

AMARA Meriem[1]
University of Mohamed Khaider, Algeria
amarameriem71@gmail.com

ELHADJE Ameur
University of Mohamed Khaider, Algeria
elhadjameur@gmail.com

The complementarity between the internal audit and the management control as a factor to improve the control and management instruments, case stady of the group Algéro-Espagnole - FERTIAL-

-Experimental study symmetry to a hypothetical model

AMARA Meriem & ELHADJE Ameur
University of Mohamed Khaider / ALGERIA

Received:02/01/2017 *Accepted: 03/05/2017* *Published: 31/12/2017*

Abstract:

This study aims to promote a synergy between internal audit and management control to ensure the transparency and efficiency of accurate, high in quality and quantity, reliable, In our practice case studies in group FERTIAL our interlocutors and the conclusions of the results collect; that without this synergy the proliferation of information and variety of actors may lead to poor visibility and in total; to erroneous information or truncated, so this collaboration system allows better access for all to information and will in parallel in the direction of a better knowledge of the data to take into consideration. Ultimately; that is why it is essential to organize standardized exchanges through meetings, consultations, training .., between the head of internal audit and the management control.

Keywords: *Management control, internal audit, complementarily, management, control.*
(JEL) Classification : M11, M42.

Résumé:

Cette étude vise à Promouvoir une véritable synergie entre audit interne et contrôle de gestion afin de garantir la transparence et l'efficacité d'information exacte, riche en qualité et en quantité, fiable, pertinente et diffusée en temps opportun, Dans notre cas pratique étudie au sein de groupe FERTIAL nos interlocuteurs ainsi les conclusions des résultats obtenus recueillent ; que sans cette synergie la multiplication des informations et la diversité des acteurs risquent de conduire à une visibilité déficiente et, au total ; à une information erronée, donc ce système de collaboration permet un meilleur accès de tous à l'information et va en parallélisme dans le sens d'une meilleure connaissance des données disponibles. In fine ; c'est pourquoi il est indispensable d'organiser des échanges normalisés et concertation planifiées entre le responsable de l'audit interne et celui du contrôle de gestion.

Mots clés : *Contrôle de gestion, audit interne, complémentarité, contrôle, gestion.*
Classification (JEL) : M11, M42.

1. Author Correspondence, e-mail: *amarameriem71@gmail.com*

Introduction:

Le leadership responsabilité qui anticipe et trouve des solutions innovantes dans un monde incertain, ainsi que dans un environnement caractérisé par un changement climatique permanent et rapide, l'entreprise est appelée à mettre en place des outils de contrôle et de pilotage lui permettant de faire face aux croissance des risques menaçant leur développement, voire leur pérennité. A ce stade, l'identification des facteurs stratégiques de performance et des risques majeurs est en effet devenue une préoccupation permanente des dirigeants.

Au cœur de la dynamique de principales décisions, le joue des auditeurs internes et de contrôleurs de gestion ne se limite plus aux seuls aspects financiers, il intègre désormais toutes les dimensions de la performance sociale et sociétale. L'optique adoptée ici réside dans l'expression dite : « on ne peut pas faire seul ce que l'on peut faire ensemble » ; laquelle repose sur la mise en relation de ces deux acteurs, qui cristallise dans une évidente et pertinente observation qui nous incite à explorer les domaines de cette véritable complémentarité entre fonctions ayant des finalités voisines.

La question de la recherche : La question fondamentale de recherche qui est examinée en profondeur dans cette étude peut être formulée de la manière suivante :

Comment pourrait-on créer une véritable synergie relationnelle entre audit interne et contrôle de gestion porteuse de progrès et d'économies ?

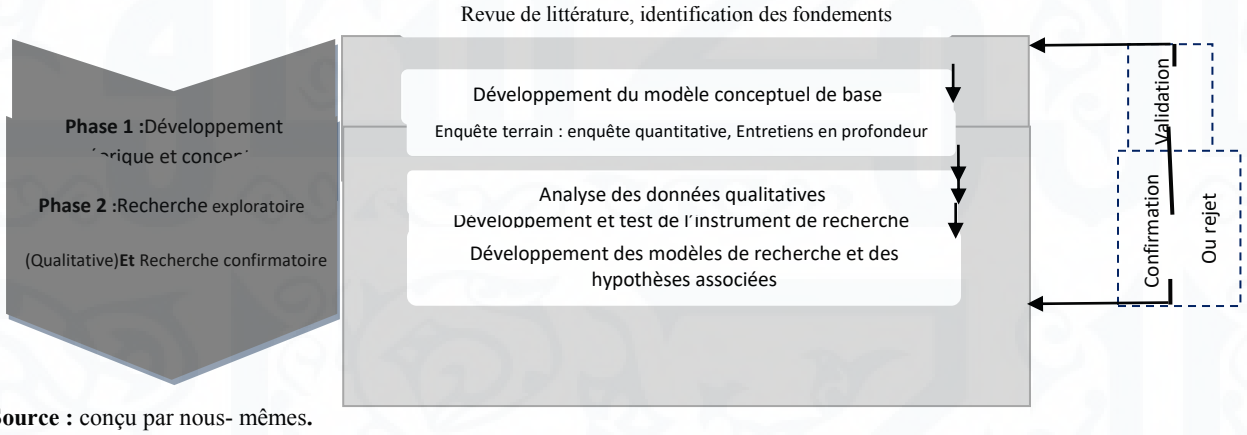
Pour y parvenir, il convient de s'interroger sur deux points :

1- Quels sont les domaines dans les quels une intervention conjointe et construite en collaboration pourrait être plus efficace car plus exhaustive ? et quelle amélioration apporter sur ces différents points pour atteindre cet objectif ?

2- Que convient-il de changer dans les relations entre les différents acteurs et dans leurs profil y inclus les responsables opérationnels et la direction en contact avec les deux fonctions concernées ? et A quelles mesures les complémentaires d'auditeurs internes et de contrôleurs de gestion devront-ils s'astreindre pour conduire les nouveaux changements et le faire adopter par notre cas étudie au sein de groupe FERTIAL ?

Plan d'action et design de la recherche : A travers une analyse critique de l'état de l'art, le design de notre recherche, présenté dans la figure n°1, reflète cette orientation épistémologique ; il est articulé autour de deux étapes principales, ainsi ; afin de faciliter la lecture de cette recherche, nous avons opté pour une présentation selon le modèle traditionnel des articles en sciences de gestion: littérature– méthodologie –discussion des résultats modèles hypothétiques. La cartographie générale de cette étude se présente alors comme suit :

Figure N° :01, Plan d'action et design de la recherche.



Source : conçu par nous- mêmes.

Ces interrogations nous conduisent à dégager les hypothèses suivantes :

Hypothèse 1 *:* existe il des sujets pour lesquels Audit interne et Contrôle de gestion peuvent, par une meilleure concertation et changements significatifs dans les comportements et dans la conception du travail gommer les inconvénients nés d'évolutions autonomes et fournir ensemble un service qui ne serait être complet sans élaboration commune.

Hypothèse 2 *:* au sein de groupe FERTIAL la clé du succès de cette synergie réside dans une démarche collective porteuse d'amélioration relationnelle entre Audit interne et Contrôle de gestion et toutes parties prenantes concernées. Ainsi, mettre en lumière une formation commune préalable et adéquate théoriquement et pratiquement permet de fournir une bonne connaissance de nouvelles méthodes de travail, laquelle présente une indispensable exigence afin de progrès à cette complémentarité.

Les motivations, intérêts épistémologiques et les contributions de la recherche : Les motivations qui justifient cette approche sont multiples, ils sont à fortiori, mettre en cohérence afin d'illustrer l'apport essentiel des fonctions d'audit interne et de contrôle de gestion, de plus ; de tracer des pistes précises et concrète de nature à améliorer l'efficacité du travail des uns et des autres et, ce faisant, la qualité de le contrôle interne et de la gestion des risques par une accélération des prises de décision, une réduction des zones d'incertitude ainsi que des temps consacrés à l'arbitrage des divergences.

Axe I : L'étayage théorique de l'étude et études précédentes:

L'installation progressive, entre l'audit interne et contrôle de gestion vers une coopération qui s'impose. Exprime qu'une gestion du risque va de pair avec un contrôle clair, équitable et transparent, il s'agit d'un domaine relativement sensible ; une bonne ou mauvaise gestion pouvant avoir des repérassions sur l'efficacité de l'environnement et l'activité de contrôle, l'évaluation des risques, information et communication, pilotage du dispositif, la performance, la prise de décision et la rentabilité de l'entreprise.

1- L'étayage théorique de l'étude :

1.1. L'évolution conceptuelle des deux fonctions « Audit interne et contrôle de gestion »:

La distinction entre l'audit interne et le contrôle de gestion n'est pas aisée, ainsi dans certaines organisations les fonctions relevant du contrôle de gestion sont quelquefois assurées par l'audit interne et singulièrement l'audit opérationnel[1], a cet effet ; Notre approche compris comme un ensemble de pratique «qui cherche à reliés des actions individuelle de L'audit interne et le contrôle de gestion à une production collective et finalisées, y qui consiste à donner des messages aux acteurs sur ce qu'ils doivent faire et sur les moyens à mobilisés ; à ce stade ; le contrôle et la gestion s'inscrivent dans une relation de causalité entre l'action (ce qu'ils doivent faire) et la structure (les moyens à mobilisés).[2]

En voici cette interaction illustrée en résumée dans tableau ci-dessous les stades d'une évolution convergentede ces deux concepts laquelle « conduit à envisager les deux fonctions sous l'angle territoriale ou géographique »[3]

Tableau N°:01, tableau récapitule l'évolution historique croisée des deux concepts « AI et CG ».

Légende :

- En mauve ; l'évolution des objectifs croisés.
- En gris ; l'émergence des collaborations conventionnelles entre les organismes professionnels

Période de l'évolution historique		**Lieu**		**Cause**		**Objectif**		**Organismes Professionnels**	
AI	**CG**	**AI**	**CG**	**AI**	**CG**	**AI**	**CG**	**AI**	**CG**
1920-1947	1815-1920	USA		La crise économique	La comptabilité industrielle	Réduire le montant de la facture des cabinets d'audit.	Identifier le prix de revient	IIA	Divers organisation des séminaires
1947-1960	1920-1947	USA/France		Elargissement de la géographie « de champs d'investigation » de la fonction	La comptabilité analytique/ le contrôle budgétaire/ comptabilité de gestion.	Aide l'organisation à atteindre ses objectifs	répondre aux besoins de contrôle à distance de l'activité De mesure de la performance Planification stratégique cohérente a moyen et long terme	IIA/IFACI	ANCG/ IAFEI
1960-1991	1947-1982	USA/France		Théorie de l'agence, gouvernement de l'entreprise, Préservation de l'indépendance et de la cohérence globale	La comptabilité des centres de responsabilité / la méthode ABC, aide les acteurs de direction à la prise de décisions	Le pilotage des processus de de contrôle interne, la gestion des risques,	Des techniques d'analyse éprouvées et admises par tous.	IIA/ IFACI	DFCG DFCG /IAFEI/AFP/IASC
1991-2009	1982-2008	USA/France/Bretagne/ Allemagne/ Pays-Bas / Le japon / la Corée/ la chine/ et autres..		Nécessité de promouvoir les règles d'éthique, le rôle du conseil, Aide à la prise de décision et d'évaluer le gouvernement d'entreprise	L'instauration de ERP « PGI »et la nécessité de la production d'une information pertinente, adéquate et en temps opportun, et la création des valeurs.	Fournir des conseils adéquats à la DG et au CA sur le management, contribué à Créer de la valeur ajoutée,	Développer le rôle de conseil qui influence les comportements et les décisions d'un management lié par ses objectifs	IIA/IFACI/ Sarbanes-Oxley/ LOLF/LSF/ Comité de Bale	DFCG DFCG /IAFEI/AFP/IASC
2009- à ce jour	2008- à ce jour	USA/France/Bretagne/ Allemagne/ Pays-Bas et autres..		Exigence d'une vision stratégique cohérente et plus fine, Meilleure information en qualité et en quantité, la plus grande attention portée à l'exigence de développement durable, la responsabilité sociétale et la sécurité..	L'importance du SI Exigence d'exemplarité dans la constatation et l'analyse des écarts, maitrise des risques ainsi que de la, recherche d'efficience, d'efficacité et la performance dans l'utilisation des ressources de l'entreprise	Analyse cohérente et approfondie des risques, renforcement l'efficacité, la qualité, la performance, la fiabilité, la transparence de l'information et la nécessité de la communiquée, limiter les conflits d'intérêts, atteindre les objectifs plus facilement, optimisation du couple performance-gestion..	Amélioration significative de l'assistance au management	PERSPECTIVE en collaboration entre DFCG/ IFACI pour mieux progresser : -Adapter les méthodes de travail au contexte actuel. -Initier des structures innovantes qui facilitent le changement et assurent sa promotion. Veiller à la coordination et à la cohérence des rapports, conseils et recommandations.	

Source : Elaboré par les chercheurs en se référant aux certains revues de littératures. [4]

On perçoit bien que ce tableau figure également l'évolution par ordre chronologique de ces deux concepts qui nous occupent et qui sont nés à la même époque (entre 1920et 1940) ainsi que dans le même pays (aux USA), ou se faisait pressante la nécessité de mettre de l'ordre dans la gestion et le contrôle des entreprises afin d'obtenir une plus de multiples intérêts : de l'efficacité, l'efficience et la performance...etc.[5]

1.2. Les termes génériques des deux fonctions : l'évolution divergente et parfois convergente de ces deux fonctions apparait parfaitement dans les définitions :

1- la définition du contrôle de gestion: il existe de nombreuses définitions du contrôle de gestion, chacune développe un aspect particulier de cette discipline en constate évolution,

Selon R.N. ANTHONY (1965) le contrôle de gestion : « est un processus par lequel les dirigeants influencent les membres de l'organisation pour mettre en œuvre les stratégies de manière efficace et efficiente pour la réalisation des objectifs de l'organisation »[6]. en conséquence de quoi A.Burlaud et C.Simon ils complètent ainsi sa définition du contrôle interne comme : « un système de régulation des comportements de l'homme dans l'exercice de sa profession et, plus particulièrement, lorsque celle-ci s'exerce dans le cadre d'une organisation »[7],Or, J.Jacques RENARD et Sophie NUSSBAUMER (2011), ils renforcent cette définition de contrôle de gestion comme : « un langage unifiant les comportement, un outil destiné aux managers, un outil de pilotage garant d'une cohérence économique globale …., la mise en œuvre de la stratégie assume une nouvelle mission du contrôle de gestion : l'assistance aux décideurs dans leurs choix ».[8]

Ces définition montre que le contrôle de gestion au sens d'une maitrise exercée sur l'organisation, se traduit par :

« La mission de conseil au management de l'entreprise dans toutes ses dimensions stratégiques et opérationnelles. »

2- la définition de l'audit interne : l'IIA publié une définition de l'audit interne; qui adopte même pour l'IFACI et puisse prétendre être officielle et universelle : « l'audit interne est une activité est une activité indépendante et objective qui donne à une organisation une assurance sur le degré de maitrise de ses opérations, lui apporte ses conseils pour les améliorer et contribuer à créer de la valeur ajoutée, il aide cette organisation à atteindre ses objectifs en évaluant, par une approche systématique et méthodologique, ses processus de management des risques de contrôle et de gouvernement d'entreprise et en faisant des propositions pour renforcer son efficacité ».[9]

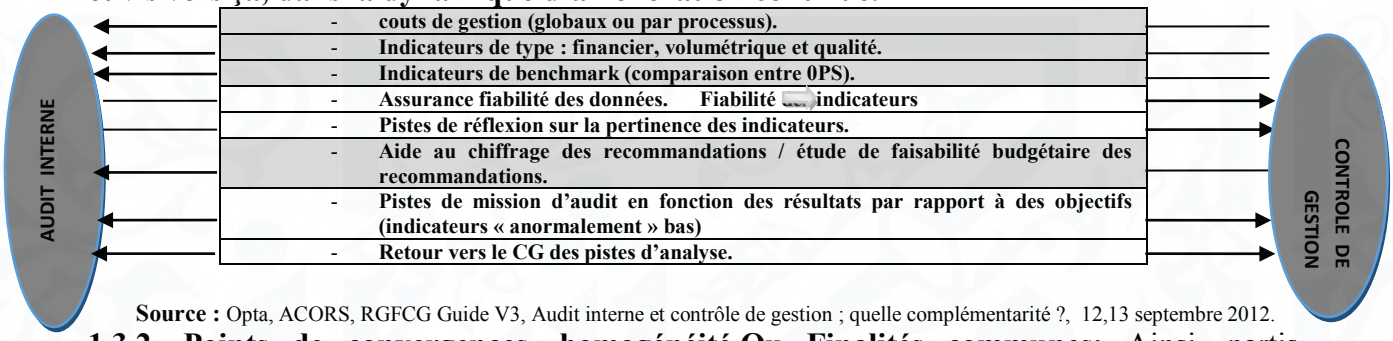
1.3. Points d'ancrage: deux fonctions évolutives, audit interne et contrôle de gestion a vu se succéder plusieurs définitions avant que ses notions ne soit stabilisées, il est utile de suivre le même chemin en procédant par approche progressive et en mettent en évidences les points à retenir :

1.3.1. Des prestations réciproques : Dans toutes ses interventions, l'auditeur interne apporte son soutien au contrôle de gestion. Et un contrôle de gestion est d'autant plus efficace qu'il reçoit des informations élaborées et transmises dans un système de contrôle interne fiable et validé par l'audit interne. La validation d'un système d'information conçu par le contrôle de gestion est une garantie sur la qualité de l'information que donne l'auditeur interne, L'audit et le contrôle de gestion ont toujours été au cœur du management et du pilotage de l'organisation, Comme les autres fonctions, le contrôleur de gestion peut et doit être aussi audité pour apprécier l'adéquation des indicateurs de gestion prévisionnelle, la cohérence entre des grands équilibres, l'exhaustivité des informations contrôlées ; bref, l'efficacité du système de contrôle.

En résumée, l'évaluation périodique de l'auditeur interne, doit permettre le contrôleur de gestion de juger son travail (son fonctionnement et sa cohérence avec les procédures prévues).

A l'inverse, l'auditeur interne trouve auprès du contrôleur de gestion des informations prises en clignotants susceptibles d'attirer son attention sur des points forts ou faibles à prendre en compte dans le déroulement de sa mission d'audit.
On peut donc conclure qu'il existe une véritable synergie entre les deux fonctions pour le bien commun de l'entreprise, Sans pour autant les confondre, il n'est pas aussi inexact de dire que les deux fonctions (audit interne et contrôle de gestion) exercent l'une sur l'autre des contrôles réciproques[10].

Figure N° :02, -les apports réciproques du contrôle de gestion vis-à-vis de l'audit interne et vis vers ça, dans la dynamique d'amélioration continue.



Source : Opta, ACORS, RGFCG Guide V3, Audit interne et contrôle de gestion ; quelle complémentarité ?, 12,13 septembre 2012.

1.3.2. Points de convergences, homogénéité Ou Finalités communes: Ainsi, partis d'horizons différents et utilisant des moyens spécifiques, les deux fonctions tendent à se rejoindre dans leur universalité et dans leurs objectifs. Reste à souligner que l'adoption du contrôle de gestion par les organisations signe, à plus ou moins long terme et comme conséquence logique inéluctable, l'adoption de l'audit interne. Et c'est d'autant plus vrai que «contrôler », c'est viréfier et maîtriser, c'est-à-dire influencer les comportements pour serapprocher du fonctionnement souhaité. Or, l'audit est la phase de contrôle du contrôle ; autant dire que l'une ne peut aller sans l'autre et que ces disciplines sont complémentaires et indissociables dans leur essence et dans leur développement au service de la gouvernance. C'est dire que cette évolution n'est pas anodine et qu'une double réflexion s'impose sur les rapprochements nécessaires, ce qui pourrait être source d'enrichissement mutuel et ce qui risque de créer des doubles emplois, source de confusions ;deux conditions essentielles à mentionnées :

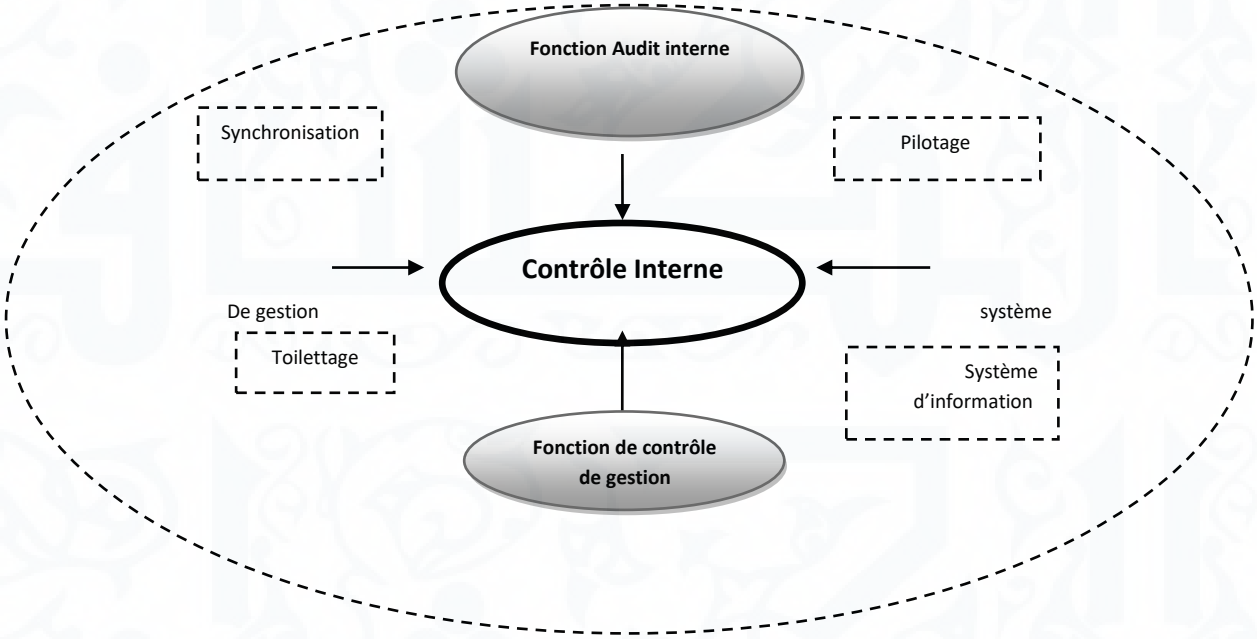
-ces périmètres sont homogènes mais pas analogues.
- sont des finalités communes sans être totalement identique.

a- La participation à la réalisation des objectifs et à la définition de la stratégie : Dans la mise en œuvre de la stratégie le contrôle de gestion ainsi que l'audit interne visent : l'efficacité ; l'efficience et l'économie[11], Ainsi audit interne et contrôle de gestion participent l'un et l'autre non seulement à la réalisation des objectifs de chaque activité, mais également à la réalisation des objectifs de l'organisation tout entière, l'audit interne détecte les causes d'un dysfonctionnement durable dans la gestion d'un processus et le contrôle de gestion éclaire la route de chacun et déclinant la stratégie définie par le top management, donc ensembles replantant la marche des opérations à des indicateurs de performance opérationnels et s'assurant de la cohérence d'ensemble par l'instauration d'instruments de suivi des réalisations et de pilotage des activités, et donnent les moyens aux responsables d'agir sur leur niveau de performance et de sécuriser ainsi sur l'atteinte des objectifs, ensemble des actions coordonnées pour atteindre l'objectifs –qui s'en trouve facilitée[12].

b- la qualité du contrôle interne : La contribution de la fonction audit interne au contrôle interne s'effectue à travers les missions ponctuelles d'évaluation du contrôle interne,

la fonction de contrôle de gestion contribue à la qualité du contrôle interne ; à travers ses outils et dispositifs de régulation des comportements, en impliquent très fortement les ressources humaines dans la mobilisation des hommes en vue de réaliser ses objectifs, elle contribue également à réaliser les objectifs de contrôle interne.[13]
audit interne et contrôle de gestion sont àdes titres divers des fonctions internes qui participent aussi bien à la détection des risques et à l'amélioration du contrôle interne qu'au suivi des prévisions et à l'élaboration de la stratégie, car ils utilisent les mêmes données, analysant les mêmes problèmes, dialoguant avec les mêmes responsables,[14]Partagent des objectifs tels que la fiabilité de l'information, l'atteinte des objectifs opérationnels et l'amélioration de la performance. Dans la pratique, la proximité des finalités se double parfois d'une proximité organisationnelle voire méthodologique se traduisant par l'usage d'outils communs (plans d'actions stratégiques et opérationnels, progiciel de gestion intégré ou ERP…)[15].

Figure N° : 03, L'Animation de la fonction Contrôle Interne.



Source : Réda KHALASSI, le contrôle interne des organisations, 2013, édition Houma, P: 201.

c- Gestion des risques approfondie et performante : Cette évolution doit s'opérer très en amont, grâce à l'intégration du contrôle interne dans la fixation des objectifs à moyen terme et dans les sujets à développer pour mettre en œuvre la stratégie. Aujourd'hui, la déclinaison et le pilotage de la stratégie sont réalisés par les différentes fonctions de l'entreprise. Des indicateurs de performance sont suivis de façon mensuelle à partir de données fournies par le contrôle de gestion. Demain, pour chaque objectif ou pour chaque proposition détaillée, une analyse des risques associés et des plans d'actions de maîtrise de ces risques pourront être développés avec le support d'audit interne.
De son côté, le contrôle de gestion devrait également poursuivre son évolution vers une fonction de plus en plus contributive à la stratégie. Aujourd'hui, grâce aux budgets, au reporting et aux analyses des coûts, il permet d'optimiser la mise en œuvre de la stratégie : il s'assure de l'adéquation entre les moyens déployés et les objectifs poursuivis. Demain, il intègrera davantage d'analyses prospectives dans ses prévisions, notamment des indicateurs

sur les risques et enjeux majeurs et les moyens financiers à mobiliser pour assurer un contrôle efficace. Il deviendra ainsi un acteur de la gestion des risques.[16]

d- L'assistance au management et le rôle du conseil: comme étant déjà évoqué dans le cadrage conceptuel des deux acteurs, là encore, la lecture est double. L'assistance à la prise de décision et, bien entendu, le rôle du conseil d'où la nécessité de faire appel aux deux types d'assistance au management qui ont des rôles complémentaires car sont des hommes qui connaissent le milieu, contribuent à informer la direction sur des données difficiles à apprécier, cette composition mutuelle influence donc le type d'assistance exercé. On peut identifier deux catégories, même si l'un est tourné vers les managers opérationnels et l'autre vers le management général, en dépit des évolutions récentes qui tendent vers un alignement ; chacun utilisant des moyens qui lui sont propres.[17]

e- Accroissement de la valeur ajoutée : c'est bien cette notion se trouve réaffirmée et enrichie par l'évolution préconisée, à savoir le rapprochement des fonctions de contrôle de gestion et d'audit interne ;

- Elle est enrichie car on passe définitivement du domaine exclusivement financier au domaine opérationnel, terrain privilégié des auditeurs internes, Le « management contrôle » remplace sans ambigüité le « Financial contrôle »
- Elle est enrichie car elle permet de lutter contre la complexité, source d'imbroglios et de dégradations dans la qualité de la gestion, à une situation dans laquelle deux fonctions majeurs de conseil au management travaillaient dans l'ignorance l'une de l'autre, alimentant des canaux d'information hétérogènes et parfois contradictoires, se substitue un travail cohérent, rationnel et concerté.
- Elle est enrichie car elle permet à la direction générale de mieux comprendre et donc de mieux prévoir, elle réduit l'incertitude et du même coup le risque d'erreur d'appréciation.
- Elle est enrichie perce qu'elle autorise des économies significatives de temps et d'argents : moins d'interlocuteurs, des conflits réduits et une meilleure adaptation à la réalité.
- Se trouvent des analyses de plus en plus fines et multidimensionnelles, les simulations et, bien entendu, le conseil.[18]

1.3.3. Audit interne et contrôle de gestion….Vers un repositionnement adaptable : Cette complémentarité doit être orchestrée et systématisée par une architecture fondée sur des éléments inéluctables afin d'assurer leur progrès :

1.3.3.1. La concertation : les attitudes de porter permettent de bien éclairer les comportements d'écoute à l'intérieur d'un groupe, notamment les comportements répétitifs, elles donnent la possibilité aux personnes concernées d'exprimer ce qui leur convient et ce qui les dérange[19]

1.3.3.2. Un besoin déterminant de l'aspect relationnel : audit interne et contrôle de gestion sont des métiers d'assistance à l'ensemble des directions et service de l'entreprise, il existe un réel souci de coordination d'une information synthétique, organisée, hiérarchisée, et concertée, en amont ; sur les organes de contrôle et de gestion : la direction générale et le conseil, les auditeurs internes et les contrôleurs de gestion, les contrôleurs interne, ainsi les autres parties prenantes : risque manager, le comité d'audit et le comité de risque, le commissaire aux compte, et en aval sur les dispositifs de contrôle et de gestion, enfin le partage de l'information, via les systèmes informatiques à provoqué un changement culturel, une ouverture de ces métiers vers l'ensemble des directions de l'entreprise, Ici ; la clé du succès réside dans une démarche collective allant dans le même sens : celui de l'amélioration de contrôle et de gestion, une meilleure coordination et complémentarité qui favorise le rapprochement.[20]

2- Etudes précédentes et La revue de littérature :

Dans cette partie expérimentale de cet élément on abordent une recherche menées sur des échantillons des études communes ayant un caractère significatif sur ce sujet et qui ont donne du sens à cette réflexion:

2.1. Etude de J. Jaques RENARD et Sophie NUSSBAUMER, 2011, ouvrage généraliste sur : « **audit interne et contrôle de gestion pour une meilleure collaboration** », cet ouvrage, s'adressant en priorité aux acteurs opérationnelles des entreprises publiques et privées, et aux étudiants en gestion qui verront l'évolution prévisible de leur sujet d'études dans le domaine d'audit interne, contrôle de gestion, la gouvernance d'entreprise et le contrôle interne.. Cette étude a exposé l'évolution historique de la fonction de l'audit interne et celle du contrôle de gestion et leurs pistes de convergence, cette étude est arrivée à un certain nombre des résultats dont le plus important est que le 21ème siècle procurera une assurance concernant la croissance des opportunités des métiers de l'audit interne et de contrôle de gestion dans la multiplication des avis et conseils aux directions générales dans un objectif d'amélioration de la performance et d'une meilleure gouvernance via une démarche constructive d'amélioration de la complémentarité entre les deux organes internes.

2.2. Etude de Sorin domnisoru, daniel Gaogara, sorin vinatorn, article publié sur : « **Internal audit and management control** », 2009, Cette étude a traité le sujet de la contribution de l'audit et du contrôle de gestion à le contrôle interne, la gestion de l'entreprise et la gouvernance d'entreprise, elle a montré que l'audit et le contrôle de gestion sont devenus deux mécanismes de régulation du comportement des parties prenantes dans leurs relations avec la firme. De plus, elle a expliqué que les causes d'une défaillance de certaines entreprises sont causées par les mouvais systèmes de la tenu de la complémentarité de leurs organes de contrôle interne, elle a conclu que l'asymétrie d'information entre d'une part les dirigeants et d'autre part les actionnaires et leurs représentants les administrateurs, apparait comme l'une des premières causes de conflit au sein des entreprises managériales.

Ce qui caractérise cette étude par rapport aux études précédentes, c'est qu'elle constate les acteurs déterminants du rôle du rapprochement d'audit interne et de contrôle de gestion, qui ont une influence sur la bonne gouvernance d'entreprise, notamment la gestion et le contrôle, ainsi que les domaines auxquels contribuent pour les améliorer.

Ainsi s'achève cette partie consacrée aux aspects théoriques les plus importants de cette synergie, l'apport de cette recherche peut être homologué sous forme pratique, Ce qui fera l'objet du deuxième étayage de cette étude.

Axe II : méthodologie et outils de la recherche :

Après avoir établi la bordure théorique de notre recherche, un besoin de précision se fait sentir à l'égard de cette complémentarité, Cet étayage se propose d'éprouver l'approche multidimensionnelle de la synergie sur le champ spécifique de cette recherche : celui de la relation entre l'audit interne et le contrôle de gestion, L'étayage expérimental et la validation emiriqueau sein du group Algéro-Espagnole, la société des fertilisants d'Algérie – FERTIAL-, **permet de cibler** le positionnement adopté pour la présente étude de cas et le désigné dans le cadre d'une démarche interprétative construite grâce à des entretiens semi-directifs et directifs face à face d'environ sept heures par semaine durant deux mois, ainsi à l'analyse documentaire collectée(l'analyse de contenu, des journaux, des publications internes, etc.), à l'observation sur site, ainsi qu'aux résultats du questionnaire diffusé. Pour finaliser cette étude de cas on a tenté d'aperçue plusieurs points recueils lesquels a constituent le carrefour de multiples intérêts de cette étude, à titre d'approfondissement des résultats appropriés dans la partie théorique

Nous avons procédé à des entretiens à questions ouvertes et croisées standardisées sous forme d'un ensemble de questions arrangées avec l'intention de procéder à la même séquence de questions avec chaque répondant, Pour compléter l'analyse des données qualitatives, nous avons jeté notre dévolu sur la cartographie cognitive, qui est considérée comme un outil très puissant Cette technique peut aider à l'analyse de nouveaux contextes de recherche et également être adaptée aux circonstances.

- **Présentation générale de l'entreprise :** cet axe est introductive consacrée à la présentation du groupe FERTIAL.

1- Date de création, Affiliation, partenariat et capital social : la restructuration national de -l'industrie tel que l'industrie pétrochimique, Fertial, Société des Fertilisants d'Algérie ;est une société issue d'un partenariat signé en août 2005 entre le Groupe algérien Asmidal comme un actionnaire minoritaire et le holding espagnol Grupo Villar Mir comme un actionnaire majoritaire, Ils détiennent respectivement 34% et 66% du capital, Après un investissement de plus de 170 millions de dollars ayant permis de rénover l'outil industriel, Fertial a gagné des parts de marché considérables tant à l'export que sur le marché intérieur, Elle occupe par ailleurs une confortable septième place au niveau mondial.

2- La forme juridique de l'entreprise : est une société par action SPA filiales et groupe, régime : EPE.

3- Activité principale : L'outil de production, installé dans les sites industriels d'Annaba et d'Arzew à Oron, a une capacité annuelle d'un million de tonnes d'ammoniac, Une partie de cette production est réutilisée pour la production d'une large gamme d'engrais azotés, fertilisants, et phosphatés, Ainsi, à tous les besoins de l'agriculture algérienne en la matière.

4- Effectifs : l'entreprise accommode sur un effectif global qui s'établit à plus de 1300 employés.[21]

Axe III : Discussion des résultats de la recherche qualitative :

L'approche de notre travail combine plusieurs démarches complémentaires. Elle peut être à la fois descriptive, et analytique. Pour recueillir les données nous avons procédé à la mise à contribution des différentes méthodes afin d'arriver à une construction explicative.

1. La population de l'étude et le teste de l'échantillon : La population de l'étude se compose des interlocuteurs ayant des connaissances approfondies en contrôle et gestion travaillant au sein de FERTIAL, où l'échantillon de l'étude comprenait 60 interrogateurs des différentes services de comptabilité, finance, audit et gestion, sélectionnés de façon aléatoire simple, mais lors de notre étude nous avons rencontré beaucoup de difficultés qui ont été représentées comme suit :

- Des difficultés à communiquer avec des spécialistes en audit interne et en contrôle de gestion.
- Des difficultés à trouver des entreprises contenant une fonction d'audit interne en parallélisme avec le contrôle de gestion.
- Des difficultés à trouver des entreprises ayant de riches connaissances en matière de travailler en collaboration d'audit interne et de contrôle de gestion.

Tableau N° : 02 ; Les statistiques concernant les nombres d'entretiens et d'interviewé.

Catégories interviewées	Nombre d'entretiens effectués	Nombre d'interviewé
Au niveau de conseil d'administration	02	05
Au niveau de la direction générale	01	06
Au niveau de comité d'audit	03	05
Au niveau de service de contrôle de gestion	15	03
Au niveau de service audit interne	15	03
Au niveau de service comptabilité	05	14
Au niveau de service commercial	02	11

Au niveau de service finance	06	03
Au niveau de service gestion	03	10
Total	**52**	**60**

Source : Etablir par les chercheurs.

2. La structure du questionnaire : Le questionnaire a été préparé sur le sujet : «*La complémentarité entre l'audit interne et le contrôle de gestion comme un facteur d'amélioration des instruments de contrôle et de gestion, cas du group Algéro-Espagnole – FERTIAL-*», il est considéré comme étant un outil de collecte de données et d'informations liées à l'étude ainsi que des informations obtenues à travers des observations et des interviews avec des auditeurs internes et des contrôleurs de gestion et leurs parties prenantes d'aider celui-ci à situer les questions convenables. En second lieu, le répondant est invité à exprimer son opinion par rapport à une synergie entre l'audit interne et le contrôle de gestion et son efficacité dans le processus de contrôle et de gestion de son choix. En troisième lieu, quatre axes sont prévus.(Cf. tableau suivant). Le questionnaire se termine par un mot de remerciement dont l'objectif est de laisser chez le répondant l'impression que sa contribution a été appréciée .Le questionnaire comprend quatre rubriques collectant des informations concernant l'approche complémentaire entre l'audit intere et le contrôle de gestion comme suite :

Tableau 03 : illustration de la structure du questionnaire.

Source : Etablir par les chercheurs.

Nombre et intitulé d'Axe	Nombre d'Items d'axe
Axe №01 : Description et caractéristique des deux structures « AI & CG » au sein de l'entreprise	De 01 à 06 (06 questions)
Axe №02 : La dynamique d'une meilleure concertation :	De 07 à 30 (23 questions)
1- La transparence et la diffusion de l'information entre les deux fonctions « AI & CG »	
2- La qualité du conseil dans l'entreprise.	
3- La performance de la gestion des risques.	
4- L'amélioration du contrôle interne.	
5- L'optimisation, l'efficacité et l'adhésion des acteurs	
Axe №03 : Au titre de la dynamique d'amélioration relationnelle continue et commune,	De 31 à 37 (07 questions)
Axe №04 : La dynamique d'une formation commune « la construction du synergie ».	De 38 à 40 (03 questions)
Renseignements générales sur l'interlocuteur (rice)	
1. Qualification scientifique.	
2. Rang professionnel.	
3. Catégorie d'aptitude scientifique.	
4. Les années d'expérience.	
Un remerciement.	

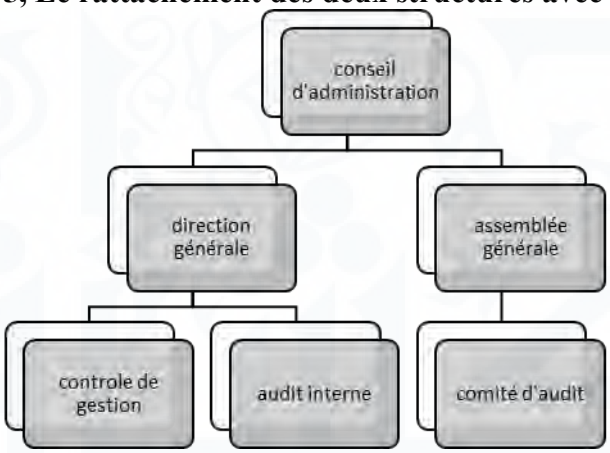
3. La description de la structure des deux services « AI & CG »au sein de l'entreprise(organisation, méthode et outils de travail, plan d'action) :L'analyse du contenu des entretiens semi-directifs menés lors de la phase exploratoire ainsi du questionnaire diffusé et la révision documentaire, nous a permis d'identifier les variables de notre étude comme suite:

3.1/ la description de la structure d'audit interne : c'est une direction Centrale d'Audit Interne au niveau de la Direction Générale, rattachée hiérarchiquement à la Direction Générale et fonctionnellement au conseil d'Administration. Composée d'une équipe de trois personnes, son rôle est d'exécuter le programme d'audit arrêter par le Comité d'audit et de faire part de ses conclusions aux membres du conseil d'Administration, à la Direction Générale et aux audités, via les sondages statistiques « ou l'échantillonnage», les interviews, le questionnaire d'audit, le questionnaire de contrôle interne QCI, l'interrogation des fichiers et outils informatiques, vérifications, analyses et rapprochements divers, l'observation, l'organigramme fonctionnel, la grille d'analyse des taches, l'intranet, la narration et le diagramme de circulation des documents ou flaw-charte.[22]

3.2/ la description de la structure de contrôle de gestion : c'est une direction au niveau de la Direction Économique et Financière rattachée à la Direction Générale, composée d'un responsable et de deux collaborateurs. Son rôle est de procéder aux clôtures comptables mensuelles, de déterminer les coûts aux différents stades, et de dégager les écarts par rapport aux budgets prévisionnels et d'en analyser ces écarts, via la comptabilité de gestion, le budget, le tableau de bord et les prix de cession interne.[23]

4. l'aspect relationnel des deux structures au sein de l'entreprise : Le rattachement des deux structures selon l'organigramme de l'entreprise via l'organisation actuelle de FERTIAL est présenté à travers cet organigramme :

Figure N° : 05, Le rattachement des deux structures avec les autres parties prenantes.



Source : élaboré par les chercheurs via les documents internes de l'entreprise.

le positionnement de ces deux organes entre en appui au gestion et au contrôle, et contribuer à l'atteinte des objectifs de ces derniers, de plus ; disposer de la légitimité nécessaire pour pouvoir questionner certaines pratiques au sein de l'entreprise, vis-à vis l'organisation des pouvoirs de l'entreprise on distingue deux catégories des organes : Les organes d'administration (de contrôle) **« Le contrôle des dirigeants » ;** concrétisés par : Le conseil d'administration, la direction générale, et le comité d'audit, ainsi ; Les organes de gestion « management de l'entreprise » se focalise sur les opérationnels.

5. La mise en relation des deux services : notre enquête témoignait que cette mise en relation entre l'audit interne et le contrôle de gestion peut également entrainer des améliorations opérationnelles et des effets de synergies grâce à une rationalisation et une optimisation des contrôles d'une part et une amélioration des processus de gestion d'autre part envois de documents, des prestations réciproques:

- La rationalisation des contrôles d'audit interne et de contrôle de gestion consiste à supprimer tous les contrôles rendant, inutiles ou peu pertinents pour la poursuite des buts de l'entreprise, ce qui permet en général de réaliser de sérieux gains d'efficacité et d'efficience.
- L'amélioration des processus consiste à les réorganiser afin d'améliorer l'efficience opérationnelle de chaque processus et d'optimiser les contrôles qui y sont rattachés.

Ainsi cela peut en effet permettre de réaliser des économies de coûts importantes L'enquête aussi témoignait d'une grande attente pour:

5.1/ La capacité d'initiation de la relation : « les relations sont mises en évidence quand *les deux parties d'audit interne et de contrôle de gestion parviennent à développer des liens sociaux et économiques extensives, dans l'intention de réduire le coût global ou améliorer la valeur de l'échange* »[24]. Par conséquent, gérer les relations entre ces deux organes de contrôle et de gestion est être capable de s'introduire dans des relations pourrait être vitales ; Il existe donc une intuition croissante, sinon une acceptation générale, que les relations inter

organisationnelles sont d'une importance capitale pour les entreprises, lors de l'enquête, ont a rapporté que chaque organe dispose en moyenne de cinq indice de relation. On comprend alors pourquoi plusieurs interlocuteurs parlent d'un « environnement interactionniste » ou encore d'économie des réseaux. Dans un tel contexte, les entreprises qui possèdent de fortes capacités relationnelles sont susceptibles d'avoir plus de stock de connaissances de qualité, en particulier des connaissances tacites.

5.2/ Les déterminants de la relation : Les réponses à l'enquête et les entretiens avec les nos interlocuteurs témoignèrent d'une évolution encourageante. La perception du contrôle interne et de gestion de risque sortait du cadre étroit d'une fonction d'inspection en collaboration par l'audit interne et le contrôle de gestion même s'il était encore perçu d'abord dans une perspective de conformité. Il apparaissait aussi que le contrôle interne reste l'affaire du service d'encadrement Budget. Il est normal que celui-ci exerce un rôle d'animation et d'assistance, mais il ne peut être un opérateur sauf évidemment pour son propre fonctionnement, Nous rapportons dans ce qui suit, les résultats trouvés en les organisant en huit groupes notamment :

a) L'échange de l'information : Les résultats des entretiens confirment le rôle stratégique de la communication dans la création de la valeur dans les relations de la gestion de risque. En effet, l'échange d'information fournit une assurance pour chacun que l'autre lui fournira au temps opportun l'information qui améliore sa performance, L'information doit être communiquée d'une manière compréhensible et au temps opportun. « *Nous essayons de communiquer au maximum, le risque n'est pas convenablement géré, si on ne donne pas importance à l'information à temps sur l'état multidimensionnel de celui ci ….. Nous avons besoin d'avoir l'assurance que nous avons compris approfondirentles différents dangersde risque…, au même temps, nous cherchons à ce qu'il comprenne nos contraintes.».*[25]

b) La confiance : La confiance se développe dans le temps et permet d'établir des relations fructueuses. Notre étude qualitative confirme que la confiance permet de surmonter les barrières psychologiques, attitudinales au niveau Les interviews nous révèlent également que la confiance pourrait agir comme moyen de contrôle qui correspond à un calcul rationnel de la part des acteurs. La nécessité de faire preuve de souplesse dans les relations avec les partenaires cette synergie a été reconnue comme facteurs déterminants de la réussite de la relation par la plus part des personnes interrogées. Nous citons particulièrement: une complémentarité des méthodes de travail, une amélioration de la convergence, une meilleure coordination des objectifs, un ajustement de leurs centres d'intérêt, une harmonisation des finalités, Une volonté de mieux organiser les échanges, une action qui permet d'éliminer les réticences, une mise en valeurs des qualités individuelles.

c) La coopération harmonieuse : Dans notre recherche, les interviewés ont considéré la coopération, manifestée par l'absence d'actes opportunistes, et l'absence de conflit comme indicateur de succès de la relation, dans les propos des interviewés, une relation performante se caractérise aussi par un gain de nature différente : il s'agit de l'apprentissage que fait l'entreprise lors de son interaction.

d) Les clignotassions réciproques ou les orientations bilatérales : L'orientation est apparue comme élément récurrent dans les propos des interviewés. Elle est souvent associée à la réciprocité qu'on peut trouver dans certains propos : une information élaborée et transmise dans un système de contrôle fiable et validé par l'auditeur interne « garantie sur la qualité de l'information» au contrôleur de gestion, ainsi que dans le cadre d'audit périodique de la fonction de contrôle de gestion.

- Pistes de réflexion sur la pertinence des indicateurs

- Assurance fiabilité des données, fiabilité des indicateurs

Le contrôleur de gestion fourni à l'auditeur interne des clignotants « résultats d'indicateurs, données chiffrées.. » susceptibles d'attirer son attention sur les points de faiblesse à prendre en compte dans ses missions d'audit :

- Coûts de gestion « globaux ou par processus ».
- Indicateurs de type : financier, volumétrique et qualité.
- Aide au chiffrage des recommandations/études de faisabilité budgétaire des recommandations.

Cependant, les résultats des divers interviews élaborés affichent que existe des domaines dans lesquels une intervention conjointe et construite en concertation pourrait être plus efficace car plus exhaustive :Pistes de missions d'audit en fonction des résultats par rapports à des objectifs « indicateurs "anormalement" bas ». De plus, l'audit interne fait des Retours vers le contrôle de gestion dans des pistes d'analyse. En effet, une orientation favorise l'installation de la réciprocité qui est définie comme une norme où chaque partie voit, suite à l'échange, une amélioration de sa position ainsi de la synergie entre eux. La division du surplus doit être faite de telle sorte que chaque partie y trouve son compte même si cela ne signifie pas une répartition égalitaire (*il s'agit plutôt d'équité*)[26], Elle est aussi considérée comme une norme sociale qui stipule que toute action fournie par une partie requiert une action de compensation par une autre, Elle est donc, comme pierre angulaire dans les échanges performants a noté que seule la réciprocité observée peut être à l'origine de la motivation des acteurs de continuer la relation ou bien la synergie.

e) Indicateurs de benchmark (comparaison entre 0PS) : Cette synergie peut s'opérer de différentes manières : Fiabilisation des indicateurs du contrôle de gestion grâce à l'audit interne ; Réactivité de l'audit interne grâce aux alertes du contrôle de gestion ; Le contrôle continu transactionnel : un bénéfice commun au contrôle de gestion et à l'audit interne, Avoir une vision globale et transversale de l'organisation, puisque les deux fonctions interagissent avec d'autres fonctions de l'organisation, Et, faciliter la comparaison à travers l'élaboration d'indicateurs et de référentiels.

f) Le système ERP comme un facteur de rapprochement entre les deux structures : il est intitulé au sein de FERTIAL : « gestion industriel des sorties ; sous l'abréviation de '***GESINDUS***' »,Le principal objectif des systèmes de gestion de la chaîne logistique est une communication et un échange d'information ouverts et rapides entre les intervenants de la chaîne, À titre d'illustration, on retrouve de plus en plus souvent des notes de cadrage des plans spécifiant que « … les opérationnels doivent s'assurer que le processus budgétaire intègre les actions prioritaires au titre des audits, de la cartographie des risques et du contrôle interne…. ». Dans des contextes plus matures, la prise en compte de ces plans d'actions prend mieux en compte les revues de performance au travers d'indicateurs spécifiques (sous forme de tableaux de bord).

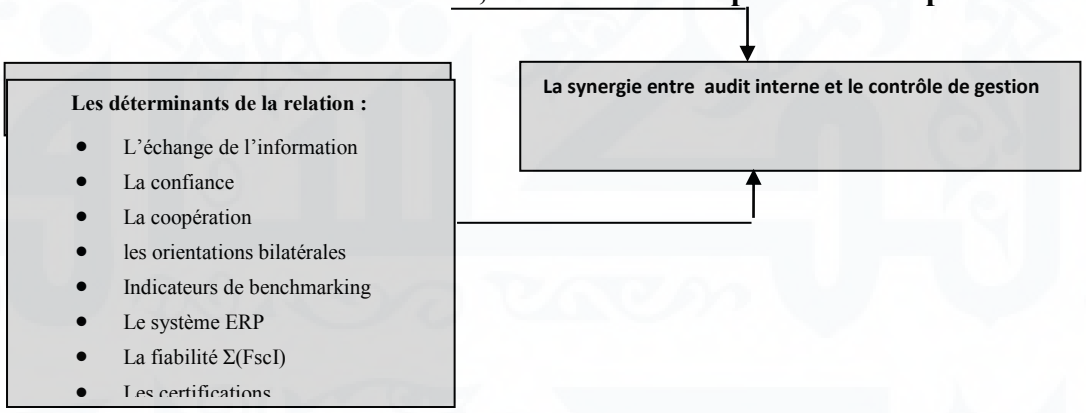
g) La fiabilité au sein de FERTIAL: est l'aptitude à accomplir une fonction requise, dans les conditions données, pendants un intervalle de temps donné, Par extension, on appel également fiabilité la probabilité associée Σ(FscI) l'ensemble de la fiabilité des systèmes de contrôle interne, cependant, fertial dispose plusieurs types de fiabilités ayant des termes spécifiques tels que :

- La fiabilité opérationnelle (observée ou estimée) déduite de l'analyse d'entités identiques dans les mêmes conditions opérationnelles,
- La fiabilité prévisionnelle (prédite) correspondant à la fiabilité future d'un système de contrôle et établie par son analyse connaissant les fiabilités des ces composants,

- La fiabilité extrapolée déduite de la fiabilité opérationnelle par extrapolation ou interpolation pour des conditions ou des durés différentes,
- La fiabilité intrinsèque est la fiabilité maximale que l'on peut attendre d'un matériel quand il fait l'objet d'une maintenance préventive efficace: c'est une valeur inhérente à sa conception. L'obtention de niveaux supérieurs de fiabilité nécessite donc soit des modifications, soit de nouvelles conceptions.*« la meilleure façon pour que fertial puisse atteindre un niveau élevé de performance ainsi de fiabilité, est de pouvoir construire des structures appropriées pour gérer la relation des acteurs de contrôle interne qui constituent cette synergie, notamment, l'audit interne et le contrôle de gestion. ».*[27]

5.3/ modèle hypothétique ; deux dimensions distinctes : Dans cette première tentative de modélisation, nous considérons que la synergie d'audit interne et de contrôle de gestion ; comme dépendante de deux blocs de variables indépendantes, à savoir la capacité d'initiation de la relation et les déterminants de la relation. Cette dernière est conçue comme un construit d'ordre supérieur englobant les dimensions qui sont cités ci-attaché.

Figure 06 : modèle de la recherche "A", deux variables explicatives indépendantes.



Source : élaboré par les chercheurs.

Cette illustration, qui pourrait évoluer en un modèle vérifiable empiriquement, traduit l'articulation que nous proposons entre les capacités de ressources d'audit interne et de contrôle de gestion et la performance de contrôle et de gestion notamment, la gestion de risque. La fermeture circulaire dans le schéma traduit par ailleurs l'effet d'actualisation qu'exercent les complémentarités sur le contrôle et la gestion.

Synthèse conclusive: De grandes confusions existent entre les fonctions proches de contrôle interne, singulièrement ; l'audit interne et le contrôle de gestion, C'est la raison pour laquelle, nous avons essayé de ressortir les différences et les complémentarités entre ces différentes disciplines, ainsi que promouvoir une synergie possible et indispensable à réalisée, Ces zones de recoupement peuvent entretenir la confusion sur les rôles respectifs. Les managers peuvent alors rencontrer des difficultés pour solliciter à bon escient chacune de ces fonctions comme leviers de leur performance. Comment tirer parti des spécificités de ces fonctions dans un environnement tendu et incertain ? Comment optimiser leur apport en faisant jouer des synergies ? Dans une vision plus prospective, quelles actions peut-on envisager ? Autant de problématiques managériales auxquelles nous avons souhaité répondu par le lancement d'un groupe de travail dont les recommandations se veulent très opérationnelles et éclairantes. En partant du cadre global de maîtrise des activités schématisé par « un modèle proposé de maîtrise de synergie »,Pour y parvenir nous avons jugé utile de scinder notre travail en cinq axe ; ou nous avons procédés en trois temps : en première réflexion ; nous avons identifié une série de points communs et de spécificités dans leurs pratiques actuelles. Ainsi que nous

avons illustrées dans la séquence suivante concernant la fiabilisation et l'utilisation des données. La dernière partie théorique du document en donne une vision prospective pour un renforcement des synergies. Et de surcroit, nous avons choisis une méthodologie de recherche de nature qualitative; qui repose sur une étude de cas approfondie, au sein du groupe Algéro-Espagnol FERTIAL comme une troisième partie.

Cette méthodologie est appropriée pour étudier un concept émergent: on rappelle que :

- La complémentarité entre l'audit interne et le contrôle de gestion est l'affaire de tous car l'efficacité de ce dispositif repose sur l'implication de plusieurs catégories d'acteurs en commençant par les managers.
- certaines organisations ont créé des fonctions d'audit interne pour faciliter l'animation et le pilotage de ce dispositif intégré. Dans ce cas, le contrôle de gestion et cette fonction d'audit interne se trouvent au cœur du modèle.
- les fonctions de contrôle de gestion et d'audit interne ont plusieurs points communs qu'il convient de consolider tout en mettant en évidence des spécificités base d'une synergie à construire.

In fine, nous avons exploré des pistes très opérationnelles de synergie, qu'il s'agisse :

- d'exploitation des données des tableaux de bord et de pilotage du dispositif.
- de gestion des risques associés aux objectifs stratégiques.
- Environnement de contrôle, l'assistance au management, Le rôle du conseil, de fiabilisation des prévisions budgétaires et du suivi de la performance, de support aux opérationnels.

Références :

1 L.LANGLOIS et Autres, **contrôle de gestion**, 2008, Berti édition, P : 15.
2 David AUTISSIER, **les trois fonctions de contrôle dans la théorie de la structuration**, revue de gestion des ressources humaines, N° 26/27, mai/juin 1998, université paris, P : 51.
3 Sorin domnisoru ; daniel Gaogara ; sorin vinatorn ; "**internal audit and management controle**", university of craiova ; annals of the university of craiova, economic sciences sereis,volumex, number iiii, 2009,P :1.
4J.Jaques RENARD, théorie et pratique de l'audit interne, 2011, édition Eyrolles, P-P : 23-75. /J.jaques RENARD et sophie NUSSBAUMER, audit interne et contrôle de gestion pour une meilleure collaboration, 2011, édition Eyrolles, P-P : 01-24./ L.LANGLOIS et Autres, contrôle de gestion, 2008, Berti édition, P-P : 01-40.
5 Reda KHALASSI, **le contrôle interne des organisations**, 2013, édition Houma, P : 168.
6 R.N.Anthony**, la fonction contrôle de gestion**, Publi-Union, 2003.
7 A.Burlaud et C.Simon**, le contrôle de gestion**, Edition la Découverte, Collection Repère n° : 227,1997.
8 J.Jaques RENARD, **théorie et pratique de l'audit interne**, 2011, édition Eyrolles, P : 23-75. /J.jaques RENARD et sophie NUSSBAUMER, **audit interne et contrôle de gestion pour une meilleure collaboration**, 2011, édition Eyrolles, P : 10.
9 Schick. P, «**Mémento d'audit interne** », Edition Dunod, Paris, 2007, p 05
10 M.JOANNY, **Audit interne et contrôle de gestion**, éd. Les échos, Paris, 1992, P. 10.
11 DCG11, **contrôle de gestion**, Claude ALAZARD ,Sabine SEPARI, **édition** DUNOD, Paris 2010, P : 157.
12 J.jaques RENARD et sophie NUSSBAUMER , op.cit, P : 29.
13 Réda KHALASSI, **le contrôle interne des organisations**, 2013, édition Houma, P : 198.
14 J.jaques RENARD et Sophie NUSSBAUMER, 2011, op.cit, P : 65.
15 IFACI et DFCG, **contrôle interne et contrôle de gestion pour une contribution conjointe et renouvelée à la performance des organisations** (2013), P : 03.
16 IFACI et DFCG,2013, idem , P : 07.
17 Sorin domnisoru ; daniel Gaogara ; sorin vinatorn ; op cit, 2009,P : 6.
18 J.jaques RENARD et sophie NUSSBAUMER, 2011, op.cit, P : 195.
19 Pierre CAUVIN, **la cohésion des équipes, pratique du team building**, ESF Edition, 2014, P : 109.
20 Sorin domnisoru ; daniel Gaogara ; sorin vinatorn ;op cit, 2009,P :5.
21 magazine édité par FERTIAL, FERTIAL News, « **Fertial en uniforme de partenaire et de conseiller »,** n° : 51, novembre/ décembre 2014, 9ème salon international de l'agriculture, (Agro exp Filaha), article disponible sur site Fertial : www.fertial-dz.com/wp-content/uploads/2015/07/Fertial-News-N511.pdf , 24 pages.
22 Par Mr, CHARFAOUI Omar, Directeur de l'Audit Interne, **la description de champs d'application d'audit interne**, bureau d'audit interne « direction générale » de Fertial, 11/01/2016, (Interview).
23 Par Mr, AHMED Amir, Directeur du contrôle de gestion, **la description de champs d'application de contrôle de gestion**, bureau de contrôle de gestion « direction générale » de Fertial, 12/01/2016, (Interview).
24 Par Mr, CHARFAOUI Omar, Directeur de l'Audit Interne, **les parties prenantes d'audit interne**, bureau d'audit interne « direction générale » de Fertial, 20/01/2016, (Interview)
25 Par les responsables des deux services, Mr, CHARFAOUI Omar, Directeur de l'Audit Interne & Mr, AHMED Amir, Directeur du contrôle de gestion, **la synergie du travail complémentaire entre les deux fonction,** bureau d'audit interne « direction générale » de Fertial, 17/02/2016, (Interview collectif).
26 Par Mr, AHMED Amir, Directeur du contrôle de gestion, **la synergie du travail complémentaire entre les deux fonctions,** bureau de contrôle de gestion « direction générale » de Fertial, 24/02/2016, (Interview).
27 Par Mr, CHARFAOUI Omar, Directeur de l'Audit Interne, **la synergie du travail complémentaire entre les deux fonctions,** bureau d'audit interne « direction générale » de Fertial, 09/03/2016, (Interview)

La Gestion des Risques Opérationnels

Cas : Natixis Algérie

TARI Mohamed Larbi[1]
High School of Trade, Algeria
Tari.med.larbi@gmail.com

REDDA Khadidja
High School of Trade, Algeria
Reddakhadidja014@gmail.com

Operational Risk Management

Case study : Natixis Algeria

TARI Mohamed Larbi & REDDA Khadidja
Ecole Supérieure de Commerce / ALGERIA

Received:02/05/2017 *Accepted: 19/07/2017* *Published: 31/12/2017*

Abstract:

The banking environment is characterized by the diversification of the products and the suggested services, which have made the banking activity more complex and therefore, more vulnerable to various risks threatening it, especially the operational risks. That's why, the management of this latter becomes a necessity for banking and financial establishments.The Basel committee integrated the operational risk in the "Mc DONOUGH" solvency ratio in 2004, and its implementation was established in 2006. But, in Algeria, this was only introduced in 2011 via the Regulation N° 11-08 which imposes the risk mapping, which was completed by the new regulation 14-01 in 2014. lags far behind in this area and has introduced operational risk's management in 2011 via regulation 11-08, which requires risk mapping which was supplemented by the new regulation 14-01 in 2014.

Keywords: *Management, Operational risk, risk mapping, regulation.*
(JEL) Classification : *E43, E44, E52, E58, G21.*

Résumé:

L'environnement bancaire est caractérisé par la diversification des produits et des services proposés, ce qui a rendu l'activité bancaire plus complexe et donc plus vulnérable aux différentes risques le menaçant, notamment le risque opérationnel. De ce fait, la gestion de ce dernier devient une nécessité pour les établissements bancaires et financiers. Le comité de Bâle a intégré ce risque dans le ratio de solvabilité « Mc DONOUGH » en 2004, et son application fut établie en 2006. Mais en Algérie cela n'a été introduis qu'en 2011 via le règlement 11-08 qui impose la cartographie des risques, et qui a été complété par le nouveau règlement 14-01 en 2014.

Mots clés : *Gestion, risque opérationnel, cartographie des risques, règlement.*
Classification (JEL) : *E43, E44, E52, E58, G21.*

1. Author Correspondence, e-mail: *Tari.med.larbi@gmail.com*

Introduction:

L'environnement économique mondial a connu au cours de ces dernières années, de nombreuses crises. Des faillites de plus en plus conséquentes, telle que l'affaire de Madoff qui est considérée comme l'une des plus grandes escroqueries qui ont engendré des pertes de 50 millions de dollars, et celle de la Barings Bank, sans oublier la crise de subprimes qui s'est traduite par un effondrement du système financier mondial avec une perte estimée à près de 500 milliards de dollars en un an. Ces scandales ont perturbés la stabilité du système bancaire international, et ont permis de prouver aux régulateurs ainsi qu'aux banques et institutions financières que les dysfonctionnements opérationnels peuvent générer des dégâts considérables. C'est la raison pour laquelle la gestion de risque opérationnel est devenue une nécessité.

En effet, le risque opérationnel n'est pas nouveau, il a toujours existé, mais était souvent passé sous silence. Afin de bien mener notre travail, nous allons essayer de répondre à la problématique suivante : **« Afin de bien gérer ses risques, dans quelle optique inscrit-elle Natixis la démarche d'une gestion des risques opérationnels ? ».**

Cette problématique ouvre le chant à des questions secondaires telles que :

- Quels sont les types des risques existants au niveau des banques ? Et est-ce- qu'ils ont un lien avec les risques opérationnels ?
- Comment peut-on identifier, mesurer et évaluer les risques opérationnels ?
- Quelle est la démarche de gestion des risques opérationnels utilisée au sein de Natixis Algérie ?

Afin de traiter ces questions, nous allons nous baser sur une approche mixte qui regroupe l'approche descriptive et analytique :

- L'approche descriptive : elle sera utilisée lors de la présentation du cadre théorique de l'étude
- L'approche analytique : c'est celle que nous allons utiliser dans l'analyse et la présentation de la méthode de gestion des risques opérationnels au sein de Natixis Algérie.

Pour bien structurer notre travail, nous allons le subdiviser en deux grandes parties :

- La première sera dédiée à la notion des risques opérationnels ainsi qu'aux différents outils qui permettent une gestion pertinente de ces risques.
- La deuxième sera consacrée pour la présentation d'une étude de cas au sein de la Banque Natixis Algérie.

I- Première Partie :

1. Généralités sur la notion des risques opérationnels :

1.1. Définition :

Selon la nouvelle loi réglementaire, l'article n°20 de la loi n°14-01 du 16 février 2014 portant, coefficients de solvabilité applicable aux banques et établissements financiers, stipule que : « on entend par risque opérationnel, le risque de perte résultant de carences ou de défaillances inhérentes aux procédures, personnels et systèmes internes des banques et établissements financiers, ou à des événements extérieurs. Cette définition exclut les risques stratégiques et de réputation, mais inclut le risque juridique ».

1.2. Les principaux enjeux du risque opérationnel[1]:

-La sécurisation des résultants en évitant ou en couvrant des risques qui entraînent des pertes nettes,

-Une plus grande compétitivité du fait des améliorations de tarif possibles si les pertes constatées sur les événements ont tendance à diminuer,

-Éviter la chute brutale du cours de bourse lorsque l'établissement bancaire ou une de ces filiales sont cotés,

-Amélioration la productivité en identifiant les processus « à risque » et en menant les plans d'action nécessaires à leur amélioration.

1.3. Les caractéristiques des risques opérationnels[2]:

-Une imbrication des causes, des événements et des effets,

-Une imbrication avec le risque de crédit et de marché (risque frontières),

-Une coexistence de pertes directes et indirectes,

-Une insuffisance des historiques des données,

-Une difficulté de mesure, car il n'est pas toujours apparent ou directement observable.

2. Les outils d'identification et de gestion des risques opérationnels :

2.1. L'auto-évaluation des risques opérationnels (RCSA : Risk Control Self Assessment):

L'auto-évaluation des risques (RCSA) est la plus ancienne des méthodes d'identification et de gestion des risques opérationnels, mais elle reste tout de même la plus dynamique et celle assurant une gestion prospective des risques auxquels peuvent être confrontés les différents départements de la banque. Cet exercice d'auto-évaluation peut se faire en suivant les types d'approche notant : l'approche de type Bottom-up, l'approche de type Top-Down, l'approche combinée et l'approche de Benchmarking.

2.2. La cartographie des Risques Opérationnels :

2.2.1. Définition :

Elle se définit comme étant le positionnement des risques majeurs selon différents axes, tels que l'impact financier potentiel, la probabilité d'occurrence ou le niveau actuel de maîtrise des risques[3]. La carte des risques est un document permettent de recenser les principaux risques d'une organisation et de le présenter synthétiquement sous une forme hiérarchisée pour assurer une démarche global d'évaluation et de gestion des risques.

2.2.2. Objectifs de la mise en place d'une cartographie : Les objectifs de l'élaboration d'une cartographie des risques sont[4]:

-Identifier et hiérarchiser les facteurs clés de risque et dresser un état de lieux complet des vulnérabilités,

-Orienter le plan d'audit interne,

-Aider le management dans l'établissement de son plan stratégique et dans la prise de décision,

-Veiller à la bonne image de l'établissement.

2.2.3 Les étapes de la démarche globale d'une cartographie des risques :

La démarche méthodologique pour l'élaboration d'une cartographie des risques passe par les étapes suivantes :

A- Représentation du processus d'activité et risque associé :

Elle consiste à établir une nomenclature des risques adoptée à la banque, en le découpant en ses lignes métiers et ses différents processus.

B- Identification et évaluation des risques bruts :

Le risque brut appelé aussi risque intrinsèque, est définie par Gilbert et Michelle comme étant le risque brut considéré sans éventuels moyens de protection ou de contrôle mis en place par l'organisation. La notion de risque brut permet d'évaluer le montant à couvrir des risques, de classifier ces derniers, ainsi que de valider les facteurs de réduction[5].

C- Appréciation du dispositif de maîtrise des risques(DMR) et évaluation du risque net :

Suite à l'identification et l'évaluation du risque brut, nous identifierons le dispositif de maîtrise de risque (DMR) existant, en l'occurrence le contrôle mise en place pour parer à l'éventualité de survenance du risque. Dans cette étape ce sont les opérationnels eux-mêmes qui vont porter le jugement sur le degré de maîtrise des risques ainsi que l'influence de ce dispositif sur l'impact et/ou la fréquence associés au risque par un ensemble d'analyse descriptive de ce dernier[6].

D- Classification des risques :

Dès que le risque net est déterminé selon son impact et sa fréquence, une nouvelle classification et hiérarchie sera établie afin de permettre d'étudier le degré d'acceptation du risque résiduel après une prise en compte des mesures de prévention des risques. Cette classification va permettre de déterminer les priorités de traitement des risques afin d'améliorer les dispositifs[7].

2.3. La constitution et l'exploitation d'une base de données opérationnelles :

Pour la constitution de la base des données opérationnelles, Il s'agit de la collecte des données des pertes internes (PI) survenus au titre du risque opérationnel, au niveau des différentes entités, départements et réseaux de la banque (Ariane CHAPELLE, George HUBNER et Jean-Philippe Peter, 2 février 2005, P.163). Chaque perte fait l'objet d'un reporting de la structure en cause à destination de la direction en charge du risque opérationnel, des dirigeants et des fonctions de contrôle permanent et périodique. Ainsi, la collecte des données des pertes interne constitue une étape absolument cruciale pour une bonne gestion des risques.

2.4. Les indicateurs clés des risques (KRI : Key Risk Indicator) :

Les indicateurs clés des risques constituent des indices possibles de perte ou des dangers futurs qui peuvent menacer l'activité de l'établissement[8]. Les indicateurs clés des risques sont des statistiques et/ou diverses mesures souvent d'ordre financier qui peuvent donner une idée de l'exposition d'une banque aux risques, ils sont généralement revus de façon périodique (chaque mois ou chaque trimestre) pour alerter les banques pour des opérations porteuse des risques[9].

2.5. Les Tableaux de Bord des risques opérationnels:

Les tableaux de bord des risques opérationnels permettent de surveiller les pertes à travers le suivi des indicateurs clés. Ils reflètent la qualité de la politique des risques mise en œuvre et donnent une vision consolidée du risque aux différents niveaux de l'établissement et en particulier, aux instances dirigeants.

2.6. Quantification du risque :

Suite à l'accord de Bâle, les banques sont invitées à développer leur propre méthode de mesure de capital pour le risque opérationnel. Dont, les établissements ont commencé à quantifier leur exposition au risque opérationnel, en intègrent des données internes et externes des pertes[10].

3. Détermination des exigences en fonds propres et la couverture des risques opérationnels:

3.1. Les méthodes d'évaluation du risque opérationnel :

3.1.1. Approche Indicateur de base (BIA) :

Elle se borne à constituer des fonds propres contre les risques opérationnels sur un mode forfaitaire. Cette méthode de base consiste en l'application d'un pourcentage fixe alpha α à un indicateur qui représente l'exposition potentielle aux risques opérationnels, cet indicateur représente le produit annuel brut moyen(PB) sur les trois dernières années[11].

3.1.2. L'approche standard (SA) :

Dans cette approche, le capital réglementaire est calculée en fonction d'un pourcentage du revenu annuel brut appelé facteur Bêta (β). La formule est la suivante : $Ksa= \sum \beta j \times PBj$ avec : j= 1,…..,8. Où : Ksa : est le capital réglementaire ou l'exigence en fond propre selon l'approche standard ; Bj : pourcentage fixe pour chacune des huit lignes de métiers ; PBj : produit annuel brut, positif pour les trois dernières années pour chacune des huit lignes de métiers.

3.1.3. L'approche des mesures avancées AMA :

Le comité de Bâle propose plusieurs alternatives au sein des mesures AMA à savoir : une méthode basée sur les paramètres internes, la méthode SCORECARD, l'analyse des scénarios, et enfin la méthode LDA (Loss Distribution Approach), la plus sophistiquée sur le plan technique. De ce fait, le calcul d'exigence en fonds propres dans cette méthode nécessite un calcul de la mesure de la perte attendue (EL : Expected Loss) pour chaque couple et aussi un facteur multiplicateur tels que : $EL=PE \times LGE \times E$ Où : PE : probabilité de l'événement, LGE : perte en cas d'événement, E : Exposition au risque opérationnel.

PE et LGE sont déterminés par la banque d'après ses modèles interne, alors que le facteur d'exposition E est donné par le régulateur.

3.2. Les couvertures des Risques Opérationnels :

3.2.1 La couverture interne des risques opérationnels :

La couverture interne des risques opérationnels comprend l'ensemble des actions d'amélioration des processus, des outils et des mesures internes de contrôle et de prévention visant à réduire l'impact des risques opérationnels. Ces outils internes servent à absorber les pertes attendues. Les outils de couvertures internes sont les suivantes : la continuité des activités, la délégation de pouvoir, les chartes d'éthique, la couverture budgétaire.

3.2.2. La couverture externe :

La banque ne peut pas toujours couvrir ses risques opérationnels par ses seuls moyens internes, elle préfère dans plusieurs cas les endosser à un tiers plus spécialisés qui dispose des moyens mieux adaptés à sa gestion et qui accepte de les assumer (externalisation), ou de modifier l'impact qui sera partiellement ou totalement assumée par un tiers contre

rémunération (assurance). Cette couverture peut se faire par différents outils, tels que : le contrat d'assurance et l'externalisation de l'activité.

II- Partie Pratique : La Gestion des Risques Opérationnels au sein de la Banque Natixis

1. Présentation de la filiale Natixis Algérie:

Natixis Algérie est la filiale du groupe BPCE adossée à Natixis (pôle service financier spécialisé issue de la fusion des groupes Caisses d'Epargne et Banque Populaire) installée en Algérie depuis 1999 et est la première banque française à être implantée en Algérie.

2. La mise en place d'une cartographie des risques opérationnels pour le processus «crédit documentaire » au sein de Natixis Algérie :

N.B : au niveau de Natixis Algérie nous n'avons pas été autorisés à accéder au module de calcul des cartographies des risques opérationnels. Pour cette raison, notre travail a été réalisé via une simulation simplifiée d'une cartographie thématique sur le « processus crédit documentaire ».

2.1. Identification des risques liés à chaque étape du processus « crédit documentaire » :

Nous avons suivi l'approche TOP-DOWN qui est adoptée par Natixis Algérie, et qui nous permettra d'identifier, de manière exhaustive tous les risques inhérents au processus crédit documentaire. Pour ce faire, Nous avons préparé dans un premier lieu une grille des questions concernant le degré de conformité de la pratique avec les règles de la chambre de commerce international (RUU600), ainsi qu'avec les procédures internes de la banque. Les questions étaient également fondées sur les scénarios pouvant affecter chaque opération du processus. Les résultats sont résumés dans le tableau ci-dessous :

Tableau 1 : résultats de l'identification des risques liés au processus de crédit documentaire :

Code Risque	Etape de processus	Description du risque	Sous catégorie selon la nomenclature de Bâle II
1	Domiciliation des opérations	Fausse domiciliation : c'est de la complicité entre l'opérationnel	Fraude interne (vol et Fraude)
2		Fausse domiciliation	Fraude externe
3		Falsification des documents	Fraude externe (vol et fraude)
4		Erreur de saisi des informations	Saisie, exécution et suivi des transactions
5		Dysfonctionnement du système	Interruption de l'activité et dysfonctionnement de système
6		Non consultation du fichier des interdits de domiciliation diffusé par la BA.	Exécution, livraison et gestion de processus
7		Numéro de domiciliation repris avec erreur sur la facture (erreur dans la monnaie, l'année, le trimestre,…etc.)	Client, produit et pratique commercial
8		Domiciliation d'un contrat de contact de produit prohibé, interdits ou faisant l'objet d'une quelconque restriction.	Activité non autorisée
9	Ouverture Credoc	Divulgation d'informations confidentielles. d'informations	Conformité diffusion d'informations et devoir fiduciaire.
10		Non blocage de la provision sur un compte PREG	Fraude interne
11		Panne du système informatique	Interruption de l'activité et dysfonctionnement des systèmes
12		Panne d'électricité	Interruption de l'activité et dysfonctionnement des systèmes

13		Ouverture frauduleuse d'une LC (complicité entre l'opérationnel et le client)	Fraude interne (vol et fraude)
14		Erreur de saisi	Saisie, exécution et suivi des transactions
15		Indisponibilité Swift	Interruption de l'activité et dysfonctionnement des systèmes
16		Fraude au pli cartable	Fraude externe.
17		Violation de la confidentialité de la clientèle.	Conformité, diffusion d'information et devoir fiduciaire.
18	Réalisation et règlement Credoc	Erreur lors des contrôles des documents	Exécution, livraison et suivi des transactions.
19		Non déclaration d'une irrégularité portant atteinte à la réglementation de change	Fraude interne
20		Présentation des faux documents	Fraude externe
21		Insuffisance dans le contrôle des documents	Clients, produits et pratique commerciale
22		Violation de la confidentialité des informations d'un client.	Conformité, diffusion d'information et devoir fiduciaire.
23		Non respect des délais de vérification des documents.	Saisie, exécution et suivi des transactions.
24		Application des incoterms interdits en Algérie (le CIF par exemple)	Pratique commerciale de place incorrecte
25		Perte ou détérioration des documents	Dommages occasionnés aux actifs physiques
26		Non respect de délai de l'envoi des réserves à la banque notificatrice	Saisie, exécutions et suivi des transactions
27		Erreur dans le report de domiciliation	Erreur dans la saisie, le suivi et le changement
28		Défaut de programmation d'un règlement	Exécution, livraison et gestion des processus
29	Annulation d'un Credoc	Défaut de restitution PREG.	Fraude interne.
30		Erreur de saisie lors de l'annulation d'un Credoc	Fraude interne.
31	Apurement de l'opération	Erreur sur la déclaration	Saisie ,exécution et suivi des transactions
32		Défaut des documents	Exécution, livraison et gestion des processus
33		Déclaration tardive	Exécution, livraison et gestion des processus
34		Défaut de déclaration	Exécution, livraison et gestion des processus

Source : élaboration faite par les chercheurs

2.2. Evaluation qualitatifs des risques opérationnels liés au processus « crédit documentaire » :

Pour effectuer l'évaluation, nous avons établi un sondage avec les responsables des deux structures concernés par le processus crédit documentaire, il comporte trois cases pour chaque risque identifié, l'une pour la fréquence de survenance, l'autre pour l'impact de risque, et la dernière case pour le dispositif de maîtrise des risques (DMR). Nous avons travaillé avec

un échantillon de 20 personnes, où nous avons tenté d'expliquer chaque risque énuméré et dans quelle phase de processus ce risque a été détecté afin qu'ils puissent nous donner une évaluation réelles des paramètres le composant. L'évaluation finale du risque brut se fait par la combinaison de ces deux paramètres (fréquence et impact) en suivant la formule suivante : Risque brut= Fréquence X impact. D'après les réunions effectuées avec les responsables des deux structures, nous avons pu ressortir les résultats suivants :

- en matière de nombre, nous avons compté 74 risques opérationnels pour 34 risques de processus.
- nous avons utilisé les mêmes échelles des cotations de fréquence et d'impacts (financiers et image), les résultats de ces cotations se présentent comme suit :

Tableau 2 : les taux de répartition des risques selon les cotations :

Risque	Risque Brut	%	Risque Net	%
Faible	8	10,81%	25	33,78%
Moyen	23	31,08%	35	47,30%
Fort	40	54,05%	13	17,57%
Critique	3	4,06%	1	1,35%
Total	74	100%	74	100%

Source : élaboré par les chercheurs.

Avec une efficacité de DMR de 95%, une telle croissance dans l'efficacité des DMR a permis de mieux gérer certains risques au sein de Natixis Algérie. Pour ce qui concerne les degrés d'efficience des DMR existants, nous avons tenté d'effectuer une analyse basée sur un sondage auprès des structures concernées. On a effectué des calculs des nombre des DMR existants selon des intervalles de degrés d'efficience. Les résultats se présentent comme suit :

Tableau 3 : calcul de l'efficacité des Dispositifs de Maîtrise des Risques (DMR)

Intervalle d'efficacité DRM	Nombre de DMR existants	Moyenne	Total
[0%,50% [	20	25%	500%
[50%,65% [	35	57.5%	2012.5%
[65%,80% [	10	72.5%	725%
[80% ,95% [	9	87.5%	787.5%
	74	95%%	7030%

Source : élaboré par les chercheurs.

2.3. Présentation de la cartographie finale liée au processus « crédit documentaire » :

La cartographie présentée tout d'abord est celle des risques bruts afin de pouvoir déduire leur cotation pour le calcul des risques nets supportés par Natixis Algérie :

Tableau 4 : la cartographie des risques bruts

processus	Code risque	Catégorie des risques niveau 1 (typologie baloise)	Catégorie des risques niveau 2 (typologie baloise)	Description de l'évènement de risque	Risques Bruts			
					Impact financier		Cotation de risque brut	Impact d'image
					Fréquence	impact		
Domiciliation des opérations	1	Fraude interne	Vol et fraude	Fausse domiciliation le cas où il y a une complicité entre le personnel et le client	Rare	Fort	Fort	Moyen
	2	Fraude externe	Vol et fraude	Fausse domiciliation	Rare	Fort	Fort	Moyen
	3	Fraude externe	Vol et fraude	Falsification des documents	fréquen	Criti	Criti	Fort

				(facture pro forma, demande de client	t	que	que	
	4	Exécution, livraison et gestion des processus	Saisie, exécution et suivi des transactions	Erreur de saisi d'information	Fréquent	Faible	Moyen	Fort
	5	Interruption d'activité et dysfonctionnement des systèmes	Système	Dysfonctionnement du système	Rare	Critique	Critique	Moyen
	6	Exécution, livraison et gestion des processus	Surveillance et informations financières	Non consultation du fichier interdit de domiciliation diffusé par la BA	Très rare	Critique	Fort	Fort
	7	Clients, produits et pratiques commerciales	Conformité, devoir d'information et devoir fiduciaire	Numéro de domiciliation repris avec erreur sur la facture	Fréquent	Moyen	Moyen	Moyen
	8	Fraude interne	Activité non autorisée	Domiciliation d'un contrat interdit et prohibé ou faisant l'objet d'une quelconque restriction	Fréquent	Critique	Critique	Moyen
	9	Clients, produit et pratiques commerciales	Conformité, devoir d'information et devoir fiduciaire	Divulgation d'informations confidentielles	Rare	Fort	Fort	Fort
	10	Fraude interne	Vol et fraude	Non blocage de la provision sur un compte PREG	Rare	Critique	Fort	Moyen
	11	Interruption d'activité et dysfonctionnement des systèmes	Système	Panne du système d'informatique	Rare	Critique	Critique	Moyen
	12	Interruption d'activité et dysfonctionnement des systèmes	systèmes	Panne d'électricité	Rare	Faible	Faible	Moyen
	13	Fraude interne	Vol et fraude	Ouverture frauduleuse d'une LC (complicité entre le personnel et le client)	Très rare	Critique	Fort	Fort
	14	Interruption d'activité et dysfonctionnement des systèmes	systèmes	Indisponibilité Swift	Rare	Critique	Fort	Fort
	15	Fraude externe	Vol et fraude	Fraude au pli cartable	Fréquent	Critique	Critique	Moyen
Réalisation et règlement	16	Clients, produit et pratiques	Conformité, devoir	Violation de la confidentialité de la	Rare	Fort	Fort	Critiqu

CREDOC		commerciales	d'information et devoir fiduciaire	clientèle				e
	17	Exécution, livraison et gestion des processus	Exécution, saisie et suivi des transactions	Erreur lors du contrôle des documents	Fréquent	Critique	Critique	Moyen
	18	Fraude interne	Activité non autorisée	Non déclaration d'une irrégularité portant atteinte à la règlementation de change	Rare	Fort	Moyen	Moyen
	19	Fraude externe	Vol et fraude	Présentation de faux documents	Très rare	Critique	Fort	Fort
	20	Clients, produits et pratiques commerciales	Conformité, devoir d'information Et devoir fiduciaire	Insuffisance dans le contrôle des documents	Très rare	Critique	Fort	Moyen
	21	Clients, produits et pratiques commerciales	Conformité, devoir d'information Et devoir fiduciaire	Violation de la confidentialité d'une clientèle	Rare	Fort	Moyen	Fort
	22	Exécution, livraison et gestion des processus	Exécution, saisie et suivi des transactions	Non respect des délais de vérification des documents	Très rare	Critique	Fort	Fort
	23	Exécution, livraison et gestion des processus	Exécution, saisie et suivi des transactions	Erreur de saisie	fréquent	Moyen	Moyen	Faible
	24	Clients, produits et pratiques commerciales	Pratiques commerciales de marché incorrectes	Application des incoterms interdits en Algérie (par exemple le CIF)	Très rare	Critique	Fort	Moyen
	25	Dommages aux actifs corporels	Dommages occasionnés aux actifs physiques	Perte de détérioration des documents originaux	Très rare	Critique	fort	Moyen
	26	Exécution, livraison et gestion des processus	Exécution, saisie et suivi des transactions	Non respect des délais d'envoi des réserves à la banque notificatrice	Rare	Fort	Fort	Moyen
	27	Exécution, livraison et gestion des processus	Erreur dans la saisie, le suivi et le changement	Erreur dans le report de domiciliation	Critique	Fort	Critique	Fort
	28	Exécution, livraison et gestion des processus	Saisie, exécution et suivi des transactions	Défaut de programmation d'un règlement	Rare	Critique	Fort	Moyen

Annulation d'un CREDOC	29	Fraude interne	Vol et fraude	Défaut de restitution PREG	Fréquent	Critique	Critique	Moyen
	30	Exécution, livraison et gestion des processus	Saisie, exécution et suivi des transactions	Erreur de saisie lors de l'annulation de CREDOC	Critique	Fort	Critique	Fort
Apurement de l'opération	31	Exécution, livraison et gestion des processus	Saisie, exécution et suivi des transactions	Erreur sur déclaration	Fréquent	Critique	Critique	Moyen
	32	Exécution, livraison et gestion des processus	Saisie, exécution et suivi des transactions	Défaut des documents	Rare	Fort	Fort	Moyen
	33	Exécution, livraison et gestion des processus	Saisie, exécution et suivi des transactions	Déclaration tardive	Rare	Critique	Fort	Fort
	34	Exécution, livraison et gestion des processus	Saisie, exécution et suivi des transactions	Défaut de déclaration	Très rare	Critique	Fort	Moyen

Source : élaboré par les chercheurs.

Cette cartographie des risques bruts expose les risques potentiels liés au processus « crédit documentaire » auxquels fait face Natixis Algérie, ces risques ont un enjeu global qui concerne toute la place bancaire ces dernières années. Dans ce cadre Natixis Algérie a pris les devants en intégrant dans sa cartographie des risques opérationnels les risque cités ci-dessous ont prévu des actions de réduction des risques afin d'améliorer les niveaux de dispositif de maîtrise des risques relatifs.

- Les résultats de l'évaluation qualitative du risque net :

La confrontation des risques bruts avec le dispositif de maîtrise des risques, suivant la matrice présentée dans la section précédente, nous a permis de déduire les niveaux des risques opérationnels nets liés au processus « crédit documentaire ». Les résultats sont illustrés dans le tableau ci-après :

Tableau 5 : la cartographie des risques nets.

Etape de processus	Code risque	Description de l'évènement de risque	Dispositif de maitrise des risques					Cotation des risques nets
			DMR existant			Descriptif	Efficacité de DMR existant	
			contrôle	Procédure	humain			
Ouverture CREDOC	1	Fausse domiciliation (complicité entre opérationnel et clientèle)	50%	4%	8%	Assurer un deuxième contrôle par le supérieur et confirmer la relation	62%	Fort
	2	Fausse domiciliation	50%	8%	8%	Contracter le client	61%	Moyen
	3	Falsification des documents	75%	4%	8%	Le système fait la comparaison entre les signatures dans les	87%	Moyen

						documents		
	4	Erreur de saisie des informations	75%	4%	8%	Assurer un deuxième contrôle par le supérieur et possibilité de rectification	87%	Faible
	5	Dysfonctionnement du système	25%	8%	4%	Assurer un contrôle permanant	37%	Moyen
	6	Non consultation du fichier des interdits de domiciliation diffusé par la BA	50%	4%	8%	Liste des fichiers des interdits doit être mise à jour et transmise à tous les staffes du service CREDOC (agence et direction)	62%	Moyen
	7	Numéro de domiciliation repris avec erreur sur la facture	50%	8%	8%	Mention du nom du numéro du client sur la demande	66%	Moyen
	8	Domiciliation d'un contrat des produits prohibés, interdits ou faisant l'objet d'une quelconque restriction	50%	8%	4%	Mise à jour de la liste des produits interdits sur le système	62%	Fort
	9	Divulgation d'informations confidentielles	50%	4%	8%	Signaler la banque quels renseignements confidentiels seront dévoilés. Un accord de confidentialité parfois appelé accord de non divulgation	62%	Fort
	10	Non blocage de la provision sur un compte PREG	50%	8%	4%	Il faut contacter le client et paramétrer le système pour ne pas donner la main à la saisie de l'ouverture	62%	Fort
	11	Panneau du système informatique	75%	8%	4%	Assurer un contrôle permanant et aussi la disponibilité de d'autres moyens fiables	87%	Moyen
	12	Panne d'électricité	50%	4%	0%	Groupe électrogène, onduleur	54%	Faible
	13	Ouverture frauduleuse d'une LC	50%	12%	4%	Séparation des taches et confirmer la relation	66%	Moyen
	14	Indisponibilité SWIFT	75%	8%	0%	Relance de la banque en cas de retard	84%	Moyen
	15	Fraude au pli cartable	50%	12%	4%	Assurer un deuxième contrôle par le supérieur (contrôle hiérarchique) et existence dune liste des clients autorisés à utiliser le pli cartable	66%	Fort
	16	Violation de la confidentialité des clients	50%	12%	8%	Veille déontologique permanente	70%	Moyen
Réalisation et règlement CREDOC	17	Erreur lors de contrôle des documents	50%	12%	4%	Assurer un 2ème contrôle par le supérieur (contrôle hiérarchique)	66%	Fort
	18	Non déclaration d'une irrégularité portant atteinte à	50%	4%	4%	multiples contrôles par le supérieur (contrôle	66%	Moyen

		la règlementation de change				hiérarchique) sur les documents		
	19	Présentation des faux documents	75%	4%	4%	multiples contrôles par le supérieur (contrôle hiérarchique) sur les documents	83%	faible
	20	Insuffisance dans le contrôle des documents	50%	12%	4%	Multiples contrôles par le supérieur (contrôle hiérarchique) sur les documents	66%	Moyen
	21	Violation de la confidentialité des informations d'un client	75%	4%	8%	Charte déontologique et sensibiliser l'effectif	87%	Faible
	22	Non respect des délais de vérification des documents	50%	8%	0%	Vérification organisée et obligatoire sur le système ou vérification de la saisie par une 2ème personne	58%	Moyen
	23	Erreur de saisie	50%	4%	8%	Vérification et Validation hiérarchique	62%	Moyen
	24	Application des incoterms interdits en Algérie	75%	8%	8%	Mise à jour de la liste des incoterms interdits sur le système et transmettre à tous les staffs de Comex et assurer un 2ème contrôle par le supérieur	91%	Faible
	25	Pertes ou détérioration des documents originaux	50%	4%	8%	Rangement alphabétique des dossiers. S'assurer que les dossiers soient existants en fichiers numériques et physiques	62%	Moyen
	26	Non respect des délais d'envoie des réserves à la banque notificatrice	50%	8%	4%	Assurer un contrôle permanant	62%	Fort
	27	Erreur dans le report de domiciliation	50%	4%	4%	Sensibilisation du personnel Comex et assurer un contrôle hiérarchique	58%	Fort
	28	Défaut de programmation d'un règlement	50%	8%	0%	Assurer un contrôle permanant	58%	Fort
Annulation d'un CREDOC et apurement de l'opération	29	Défaut de restitution PREG	75%	4%	4%	Paramétrer le système pour ne pas donner la main à la saisie de l'ouverture	83%	Moyen
	30	Erreur de saisie lors de l'annulation d'un CREDOC	75%	4%	8%	Vérification de la saisie par un supérieur avant envoie	87%	Moyen
	31	Erreur sur la déclaration	50%	4%	8%	Assurer un contrôle permanant	62%	Fort
	32	Défaut des documents	50%	8%	8%	Enregistrement des documents lors de la réception et assurer un contrôle hiérarchique	62%	Moyen
	33	Déclaration tardive	50%	12%	4%	Assurer un contrôle hiérarchique manuel et centralisation des directions opérationnelles	66%	Moyen

	34	Défaut de déclaration	25%	4%	0%	Assurer un 2ème contrôle par le supérieur hiérarchique	29%	Fort

Source : élaboré par les chercheurs.

Afin d'améliorer le dispositif de maîtrise des risques des événements de risque (par exemple le risque de falsification des documents), les activités de processus « crédit documentaire » sont centralisées au niveau centrale. Pour pouvoir interprétés les résultats obtenus, il serait préférable pour la banque de transformer les évaluations qualitatives obtenus à des évaluations quantitatives afin d'en déduire les risques qui menacent le plus cette dernière. Et cela permet la manipulation des chiffres et de ce fait de représenter les résultats sous formes de graphiques qui facilitent leur compréhension.

3. Quantification des évaluations qualitatives :

Afin de transformer les évaluations qualitatives obtenues à des évaluations quantitatives, on a suivi les étapes suivantes :

3.1 Quantification des combinaisons (fréquence/impact) :

On a tenté tout d'abord de changer les échelles de cotations des risques bruts et des risques nets afin de pouvoir les quantifier. Le tableau ci-dessous présente les nouvelles échelles de cotations « les notes » des deux facteurs (fréquences/ impacts) :

Tableau 6 : les nouvelles échelles de cotations des fréquences/impacts.

Note	1	2	3	4
Fréquence	Très rare	Rare	Fréquent	Très fréquent
impact	Faible	Moyen	Fort	Critique

Source : élaboré par les chercheurs.

3.2 Quantification des risques Bruts :

Cette étape nécessite tout d'abord l'adaptation de l'échelle de la note globale du risque brut présenté précédemment avec les règles statistiques de quantification des risques. Ainsi, nous proposons l'utilisation de cette méthode qui se base sur une démarche statistique plus valable et plus cohérente que nous avons tiré de livre de Jimenez et Merlier « Prévention et gestion des risques opérationnels ». L'application de cette méthode a donné les résultats suivants :

Tableau 7 : Echelle de notation des risques bruts.

Faible	Moyen	Fort	Critique
1×1=1	1×4=4	2×4=8	3×4=12
1×2=2	2×2=4	3×3=9	4×3=12
1×3=3	2×3=6	4×2=8	4×4=16
2×1=2	3×2=6		
3×1=3	4×1=4		

Source : élaboré par les chercheurs.

Afin de rendre ces combinaisons faciles à exploiter, nous avons opté pour un changement de notation en appliquant le principe du sinistre maximum possible, qui nous a permis de choisir pour chaque risque la notation la plus importante dans une classe d'évaluation. Faible : 1, 2,3 seront changés par 3 ; Moyen : 4, 5 seront changés par 6 ; Fort : 6, 8, 9 seront changés par 9 ; Critique : 12, 16 seront changés par 16.

La matrice désignant ces combinaisons illustrera mieux les notations :

Tableau 8 : Matrice de quantification des risques bruts.

Impact	**Fréquence**				
		1	**2**	**3**	**4**
		Très rare	**Rare**	**Fréquent**	**Très fréquent**
1	**Faible**	**1**	**2**	**3**	**4**
2	**Moyen**	**2**	**4**	**6**	**8**
3	**Fort**	**3**	**6**	**9**	**12**
4	**Critique**	**4**	**8**	**12**	**16**

Source : élaboré par les chercheurs.

3.3 Quantification des risques nets :

La combinaison des risques bruts avec l'efficacité des DMR nous permettra par la suite d'attribuer une note aux risques nets. Nous avons adopté les mêmes notations données aux risques bruts afin de pouvoir comparer les résultats. Ces notations sont présentées dans le tableau ci-dessous :

Tableau 9 : changement des notations des risques nets.

Notation des risques nets	3	6	9	16
cotation des risques nets	Faible	Moyen	Fort	Critique

Source : élaboré par les chercheurs.

La matrice suivante montrera les notes attribuées à chaque combinaison (risques bruts/ efficacité DMR :

Tableau 10 : Matrice de changement des notations des risques nets.

Efficacité DMR		Risques bruts			
		3	6	9	16
		Faible	Moyen	Fort	Critique
1	[80%,95% [	3	3	3	6
2	[65%,80% [	3	6	6	9
3	[50%,65% [	3	6	9	16
4	[0%,50% [	6	9	16	16

Source : élaboré par les chercheurs.

3.4 Quantification finale des risques :

La quantification finale des risques est présentée dans le tableau ci-dessous :

Tableau 11 : Quantification finales des risques liés au processus CREDOC :

Etape de processus	Code risque	Risques opérationnels	Note de la fréquence	Note de l'impact	Note de risque brut	Changement des notations des risques bruts	Note du risque net
Domiciliation des opérations	1	Fausse domiciliation (complicité entre le client et l'opérationnel)	2	3	6	9	9
	2	Fausse domiciliation	2	3	6	9	6
	3	Falsification des documents	3	4	12	16	9
	4	Erreur de saisie des informations	3	1	3	3	3
	5	Dysfonctionnement du système	2	4	8	9	6
	6	Non consultation des fichiers des interdits de domiciliation diffusés par la BA	1	4	4	6	6
	7	Numéro de domiciliation repris avec erreur sur la	3	2	6	9	6

		facture					
	8	Domiciliation d'un contrat d'un produit prohibé	3	4	12	16	9
Ouverture CREDOC	9	Divulgation d'informations confidentielles	2	3	6	9	9
	10	Non blocage de la provision sur un compte PREG	2	4	8	9	9
	11	Panne du système d'information	3	4	12	16	6
	12	Panne d'électricité	2	1	2	3	3
	13	Ouverture frauduleuse d'une LC	1	4	4	6	6
	14	Indisponibilité SWIFT	2	4	8	9	6
	15	Fraude au pli cartable	3	4	12	16	9
	16	Violation de la confidentialité de la clientèle	2	3	6	9	6
Réalisation et règlement CREDOC	17	Erreur lors du contrôle des documents	3	4	12	16	9
	18	Non déclaration d'une irrégularité portant atteinte à la règlementation de change	2	3	6	9	6
	19	Présentation des faux documents	1	4	4	6	3
	20	Insuffisance dans le contrôle des documents	2	3	6	9	6
	21	Violation de la confidentialité des informations d'un client	2	3	6	9	3
	22	Non respect des délais de vérification des documents	1	4	4	6	6
	23	Erreur de saisie	3	2	6	9	6
	24	Application des incoterms interdits en Algérie	1	4	4	6	3
	25	Perte ou détérioration des documents originaux	2	3	6	9	6
	26	Non respect des délais d'envoie des réserves à la banque notificatrice	4	3	12	16	9
	27	Erreur dans le report de domiciliation	2	4	8	9	9
	28	Défaut de programmation d'un règlement	3	4	12	16	9
	29	Défaut de restitution PREG	4	3	12	16	6
Annulation CREDOC	30	Erreur de saisie lors de l'annulation de CREDOC	3	4	12	16	6
Apurement de l'opération	31	Erreur sur la déclaration	2	3	6	9	9
	32	Défaut des documents	2	4	8	9	6
	33	Déclaration tardive	1	4	4	6	6
	34	Défaut de déclaration	3	3	9	9	9

Source : élaboré par les chercheurs.

Commentaire :

Le tableau ci-dessus nous a permis d'obtenir une notation des risques nets. A ce niveau, il est nécessaire de focaliser notre attention sur les risques nets notés « Majeurs », pour pouvoir par la suite proposer des plans de réduction des risques. Les risques « Majeurs » qu'encoure la banque Natixis Algérie selon cette simulation sont :

- Falsification des documents ;
- Domiciliation d'un produit prohibé ;
- Panne du système informatique ;
- Fraude au pli cartable ;
- Non respect des délais d'envoie des réserves à la banque notificatrice ;
- Défaut de programmation d'un règlement ;
- Défaut d'une restitution PREG ;
- Erreur de saisie lors de l'annulation CREDOC ;
- Erreur dans le contrôle des documents.

4. Représentation graphique et interprétation des résultats :

Les résultats présentés ci-dessous vont nous permettre de calculer les taux de couverture des risques et de concentration, ainsi que de les interpréter afin de mieux comprendre la situation de la banque, et de faciliter la mise en place des plans d'action visant à améliorer cette situation. De ce fait, la représentation graphique des résultats obtenus s'avère le meilleur moyen pour l'interprétation des résultats.

4.1 Représentation des résultats consolidés :

Nous avons effectué dans un premier lieu une consolidation des risques identifiés par phase dans le but de montrer les étapes les plus risquées du processus. On a calculé le taux de couverture des risques qui nous permet de déterminer l'efficience et la qualité des DMR existants, les formules de calcul de ces taux sont données comme suit :

Ainsi que le taux de concentration des risques nets, qui nous permettra de montrer les phases les plus exposées aux risques. La formule utilisée est la suivante :

Les résultats sont exposés dans le tableau ci-après :

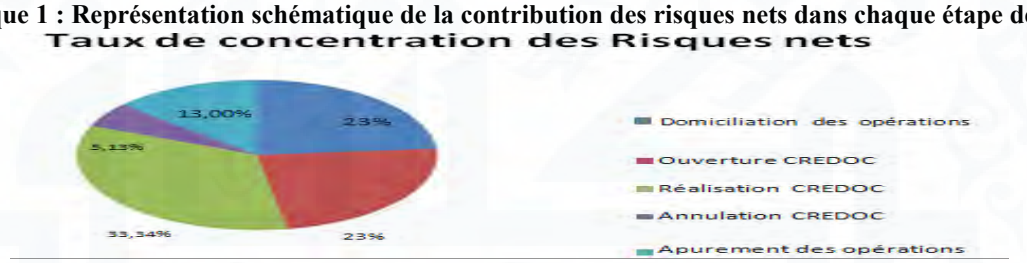
Tableau 12 : Grille de consolidation des notes des risques par étape.

Etape du processus	Risque brut	Risque net	Taux de couverture des risques	Taux de concentration du risque net
Domiciliation des opérations	77	54	29%	23.08%
Ouverture CREDOC	77	54	29%	23.08%
Réalisation CREDOC	120	75	37.5%	33.34%
Annulation CREDOC	32	12	62.5%	5.13%
Apurement des opérations	33	30	10%	13%
Total	339	225	33.63%	100

Source : élaboré par les chercheurs.

Pour faciliter la lecture de ce tableau nous avons opté pour une représentation sous forme de secteur afin de montrer les phases les plus exposées au risque.

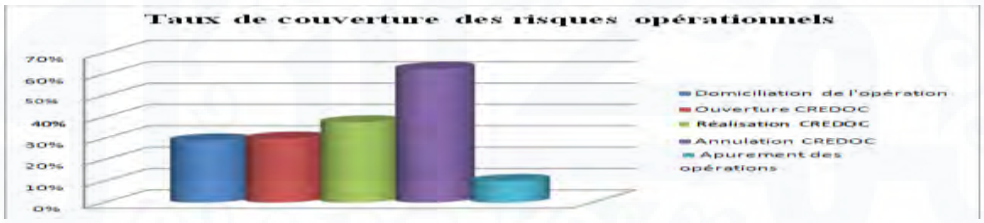
Graphique 1 : Représentation schématique de la contribution des risques nets dans chaque étape de processus.



Source : élaboré par les chercheurs.

Le schéma ci-dessus montre que la phase la plus risquée du processus CREDOC est la réalisation du CREDOC avec un taux de concentration des risques nets de 33.34%, alors que le DMR arrive à couvrir seulement 37.5% de ces derniers. Cependant les autres processus sont jugés moins risqués comparés au processus de réalisation avec des taux de concentration qui varient de 5% à 23. Pour mieux visualiser le degré de maîtrise du risque par les contrôles dans chaque étape du processus nous avons représenté les taux de couverture des risques comme suit :

Graphique 2 : Représentation schématique du taux de couverture des risques dans chaque étape du processus CREDOC :



Source : élaboré par les chercheurs.

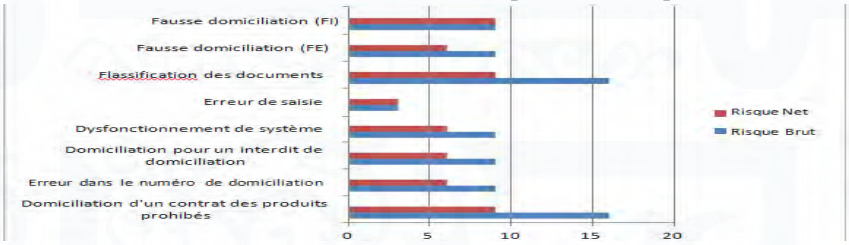
D'après ce graphique on peut constater que les contrôles sont les plus performants dans la phase d'annulation CREDOC avec un taux de couverture de 62.5%. La couverture des risques liés aux phases de domiciliation des opérations et d'ouverture et réalisation CREDOC s'élève à 29%, 29%,30% respectivement. Le contrôle s'avère très pauvre concernant la phase d'apurement.

4.2 Représentation des résultats par étape du processus CREDOC :

Cette méthode qu'on a élaboré ne permet pas seulement de déduire les risques bruts et nets réellement supportés par la banque en matière de domaine mais on peut aussi les détailler plus pour chaque étape du processus de ce dernier. Pour cela nous avons représenté les risques bruts et nets de chacune dans un graphique comme suit :

4.2.1 Etape de la domiciliation des opérations :

Graphique 3 : Contribution des contrôles dans l'atténuation des risques bruts : étape de la domiciliation des opérations.



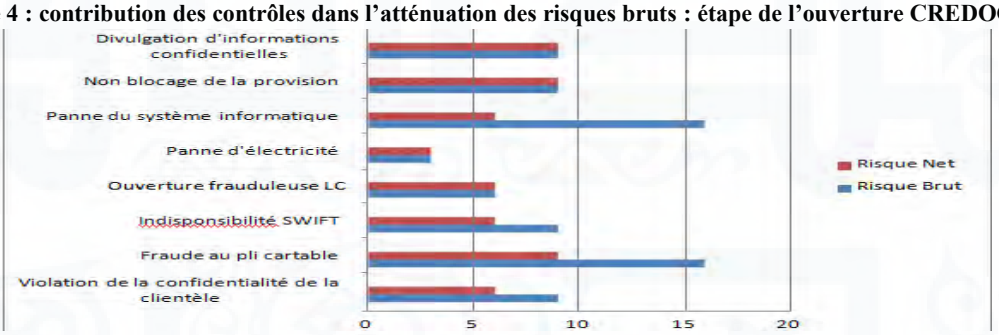
Source : élaboré par les chercheurs.

Dans la phase de la domiciliation des opérations tous les risques relevés ont un impact brut important, à l'exception des erreurs de saisie. On peut constater que les DMR ici

couvrent partiellement les risques qui sont jugés significatifs en les rendant moins dangereux pour la banque, et diminuant leurs impacts.

4.2.2 Etape de l'ouverture CREDOC:

Graphique 4 : contribution des contrôles dans l'atténuation des risques bruts : étape de l'ouverture CREDOC :

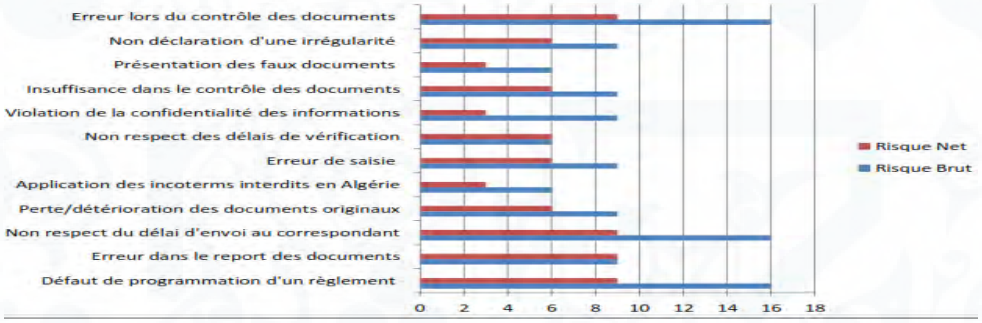


Source : élaboré par les chercheurs.

Cette figure montre que les risques bruts les plus importants liés à l'étape de l'ouverture CREDOC se manifestent à travers : les divulgations d'informations confidentielles, non blocage de la provision sur le compte PREG, panne du système informatique, indisponibilité SWIFT, fraude au pli cartable, et la violation de la confidentialité de la clientèle. Le dispositif de contrôle arrivent à maîtriser les risques liés à : la panne du système informatique, indisponibilité SWIFT, et la violation de la confidentialité de la clientèle.

4.2.3 Etape de la Réalisation CREDOC :

Graphique 5 : Contribution des contrôles dans l'atténuation des risques bruts : étape de la réalisation CREDOC.

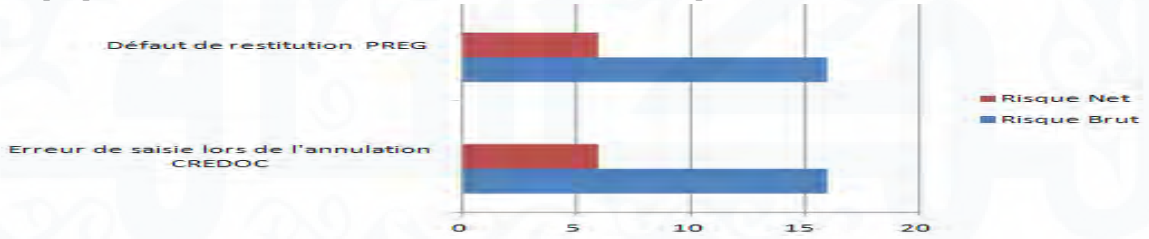


Source : élaboré par les chercheurs.

La figure ci-dessus montre que les risques bruts les plus importants auxquels Natixis Algérie peut être exposée lors de la réalisation des CREDOC sont liés : aux erreurs lors de contrôle des documents, au non déclaration d'une irrégularité, à l'insuffisance dans le contrôle des documents, à la violation de la confidentialité des informations d'un client, aux erreurs de saisie et aux erreurs dans le report des documents , aux pertes/détériorations des documents originaux, et enfin au défaut de programmation d'un règlement. Au niveau de cette étape la qualité de DMR associés est bonne et permet de réduire les risques bruts afin de limiter les risques qui menacent réellement la banque. Si on prend à titre d'exemple les risques liés aux erreurs lors de contrôle des documents qu'ils étaient considérés élevés et ils peuvent entraîner des pertes financières directes pour la banque et se sont devenues moyennes après la confrontation de contrôle.

4.2.4 Etape de l'annulation CREDOC :

Graphique 6 : Contribution des contrôles dans l'atténuation des risques bruts en cas d'annulation CREDOC.

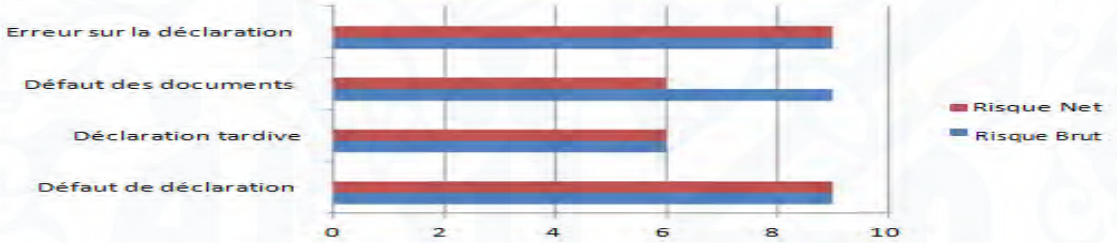


Source : élaboré par les chercheurs.

Dans le cas où le crédit documentaire fait l'objet d'une annulation, il n'y a aucun risque majeur qui puisse être détecté.

4.2.5 Etape de l'apurement des opérations :

Graphique 7: Contribution des contrôles dans l'atténuation des risques bruts : étape de l'apurement.



Source : élaboré par les chercheurs.

Tous les risques liés à l'apurement des opérations sont importants, et les dispositifs de contrôle qui y sont associés sont tous insatisfaisants, et ne font diminuer aucun de ces risques, à l'exception des défauts des documents. Ce qui rend les risques relatifs aux retards, défauts des déclarations, et erreurs sur les déclarations graves sont les sanctions imposées par la banque d'Algérie dans le cas de survenance de ces risques. Ces sanctions peuvent atteindre parfois plusieurs millions de dinars de pénalité.

5. L'utilisation des indicateurs clés des risques (KRI) :

Les indicateurs clés des risques présentent des outils de détection et de préventions qui doivent être mis en place, le choix de ces indicateurs se fait de telle sorte à ce qu'ils offrent une vision globale sur l'évaluation des risques opérationnels liés aux processus « crédit documentaire ». Nous pouvons présenter dans le tableau suivant, le choix de ces indicateurs :

Tableau 13 : le choix des indicateurs

Risque	Seuil	Action
Faible	De 10% à 40%	Pas de dispositions nécessaires
Moyen	De 40% à 60%	Risques à suivre (vérifier la nécessité de disposition de réduction du risque
Fort	De 60% à 80%	Dispositions nécessaires pour réduire le risque
Critique	Plus de 80%	Des dispositions d'urgence sont nécessaires pour le réduire

Source : élaboré par les chercheurs.

Nous pouvons proposer dans ce cadre les indicateurs suivants :

Tableau 16 : Exemple d'indicateurs clés des risques processus « crédit documentaire ».

Risque	KRI	Périodicité	Seuil			Seuil
			Acceptable	D'alerte	De critique	
Falsification des documents	Nombre d'alerte aux opérations soupçonnées de fraude	trimestrielle	30%	10%	20%	60%
Domiciliation d'un produit prohibé						
Fraude au pli cartable						
Erreur de saisie lors des contrôles des documents	Nombre d'erreur dans la réalisation de CREDOC	Trimestrielle	15%	20%	35%	70%
Non respect du délai d'envoie des réserves à la banque						
Panneau de système informatique	Nombre d'interruptions du système informatique	Semestrielle	5%	10%	20%	35%

Source : élaboré par les chercheurs.

6. Recommandations :

Dans le but de mener à bien le dispositif de gestion des risques opérationnels au sein de Natixis Algérie, et pour éviter la confrontation à certains obstacles et difficultés, il est primordial de recommander certaines solutions, à savoir :

- Définir une nomenclature des risques qui soit plus adaptée à son environnement et à ses activités ;

-Formation des opérationnels sur le thème : la banque doit veiller à ce que son personnel maîtrise la notion du risque opérationnel, afin qu'il puisse s'auto contrôler et éviter de ce fait la survenance des différentes erreurs opérationnelles liées à leurs opérations et pouvant causer des pertes pour la banque. La formation concerne également les managers opérationnels, afin qu'ils puissent maîtriser les différents risques opérationnels qui peuvent survenir dans tous les départements de la banque.

-Favoriser le principe de la séparation des tâches et du contrôle à quatre yeux (deux niveaux de contrôle) et à six yeux (trois niveaux de contrôle).

Conclusion :

L'environnement économique d'aujourd'hui est devenu plus complexe et plus sophistiqué, ce qui rend les banques plus exposées aux divers risques, parmi eux les risques opérationnels.

Après une étude détaillée qui nous a permis de répondre aux questions secondaires émises au début. En effet, la première hypothèse a été confirmée, L'activité bancaire est l'une des activités les plus risquées, les risques qui menacent le bon fonctionnement de cette dernière sont classés sous trois catégories à savoir : le risque de crédit, le risque de marché, les risques opérationnels qui ont été intégré en 2006 au dispositif de Bâle II, et incluent le risque juridique, mais excluent le risque stratégique et de réputation. Concernant la deuxième hypothèse elle a été aussi confirmée. la couverture de ces risques se fait par le contrôle interne en mettant en place des plans de continuité d'activités, mais aussi par le contrôle externe qui peut se faire par l'assurance en prévenant la survenance de certains risques. Tandis que la troisième hypothèse est partiellement confirmée. Car Natixis Algérie a mis en place un dispositif de gestion des risques opérationnels qui permet l'efficacité de cette dernière, ainsi leurs évaluations inhérentes aux activités qu'elle exerce.

Références :

1- Christian JIMNEZ et Patrick MERLIER et Dan CHELLY, ***« Risques opérationnels de la mise en place du dispositif à son audit »,*** *Edition Banque Edition, Paris2008, p 21.*
2- Serge DRABCZUK, Séminaire ***« risque opérationnel et contrôle interne »,*** *avril 2008.*
3- KPMG, ***Cartographie des Risques****, Institut Algérien des hauts Etudes Financiers,Alger, 22 mai 2014, p24.*
4- idem, p64.
5- Christian JIMNEZ et Patrick MERLIER et Dan CHELLY, ***opcit****, p68.*
6- C.JIMENEZ, P.MERLIER, « Prévention et Gestion des risques opérationnels », Edition Revue Banque, 2004, p37.
7- Idem, p 40.
8- Ariane CHAPELLE, George HUBNER et Jean-Philippe Peter, « le risque opérationnel : implication de l'accord de Bâle pour le secteur financier », 2 février 2005, p169.
9- Comité de Bâle sur le contrôle bancaire : ***« saine pratique pour la gestion et la surveillance du risque opérationnel »****, Février 2003, p7.*
10- *Ariane CHAPELLE, George HUBNER et Jean-Philippe Peter, OPCit, p 169.*
11- Idem, p 170.